أسفار
لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية
دولة الكويت

غاية الأمل في شرح الجمل

تأليف
ابن بزيزة المالكي
لأبي فارس عبد العزيز بن إبراهيم التيمي
(ت ٦٦٢ هـ)

قرأه وعلق عليه
إبراهيم بلفقيه اليوسفي

الجزء الثاني


غاية الأمل
في شرح الجمل

الطَّبْعَة الأُولَى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

أَسْفَار
لِنَشْرِ نَفِيسِ الكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ العِلْمِيَّةِ
دَوْلَةُ الكُوَيْت

E-mail: s.faar16@gmail.com
Twitter: @sfaar16





* الفرع الرئيسي : حولي - شارع المثنى - مجمع البدري
ت: ٢٢٦٥٧٨٠٦ فاكس: ٢٢٦١٢٠٠٤
* فرع حولي : حولي - شارع الحسن البصري ت ٢٢٦١٥٠٤٦
* فرع المصاحف : حولي - مجمع البدري ت ٢٢٦٢٩٠٧٨
* فرع الفحيحيل : البرج الأخضر - شارع الدبوس ت ٢٥٤٥٦٠٦٩ - ٩٥٥٥٨٦٠٧
* فرع الجهراء : الناصر مول - ت ٩٥٥٥٨٦٠٨
* فرع الرياض : المملكة العربية السعودية - التراث الذهبي: ٠٠٩٦٦ ٥٥٧٧٦٥١٣٨
ص. ب: ١٠٧٥٠ الرمز البريدي ٣٢٠١١ الكويت
الساخن: ت: ٠٠٩٦٥ ٩٤٤٠٥٥٥٩

E-mail: z.zahby74@yahoo.com imamzahby

أسفار
لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية
دولة الكويت

غاية الأمل في شرح الجمل

تأليف

ابن بزيزة المالكي

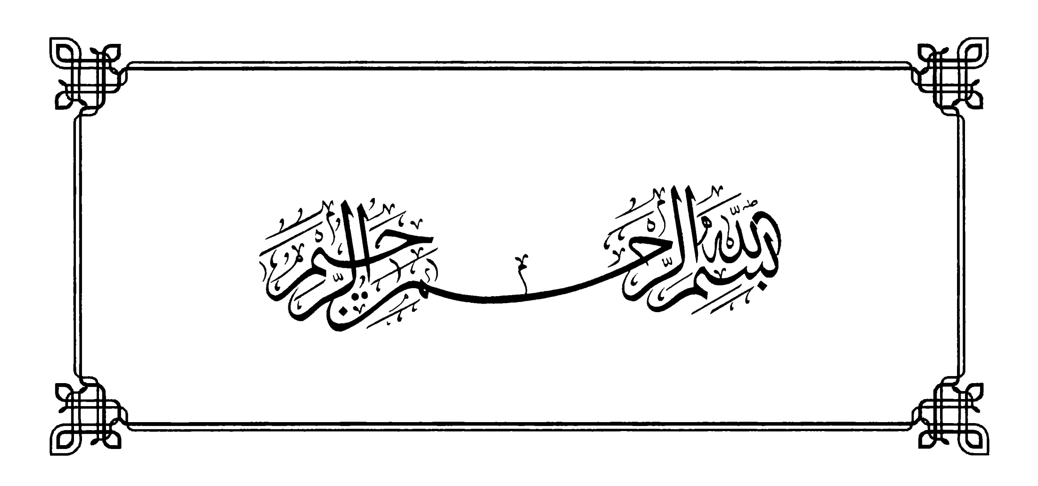
لأبي فارس عبد العزيز بن إبراهيم التيمي

(ت ٦٦٢هـ)

قرأه وعلق عليه

إبراهيم بلفقيه اليوسفي

الجزء الثاني


بسم الله الرحمن الرحيم




[١ظ]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا

باب النداء

وفيه لغتان: المدُّ، والقصرُ، وضمُّ النونِ، والكَسْرُ، فإذا ضممت فالقصر لا غير. وحَدُّهُ: تنبيه المدعُوِّ لِيُقْبِلَ عليك حِسًّا أو معنًى. وتَعْرِضُ فيه الاستغاثة والتعجب.

واختلف النحويون هل هُوَ خبر أم لا؟ والخبرُ عندهم: ما احتمل الصِّدق والكذب، ومنهم من يقول: ما احتمل الصدق أو الكذب. فمن النحويين من زعَمَ أنه خبر مطلقًا مع الأسماء والصفات، إلا أنه مع الأسماء خبرٌ صَدَّقَتْه المشاهدة، ومنهم من زعم أنه خبر مَعَ الصفات فقط، قاله أبو علي في التذكرة؛ لأَنَّكَ إذَا قلت: يا فاسقُ، يا زاني، وجب الحدُّ على القاذف، لأنه علَّقَ بالمقذوف حديثًا مُحْتَمِلا للصدق والكذب، إلا أن يأتي بالمخرج منه.

قال أبو بكر بن الطاهر: النداءُ خَبرٌ صَدَّقَتْه المشاهدة. يعني أنك إذا قلت في الأعلام: يا زيدُ، لم يصح أن يقال في جوابه: صدق أو كذب؛ لأنك في حال نداء وشروعٍ في التصويتِ(١)، فزال احتمال التكذيب بالمشاهدة. وقال بعضهم: إنما احتملَ الكذب مع الأعلام وسائر الأسماء؛ لأنك تُخبِرُ أنكَ مُقبل على المنادى بقلبك، وقد لا يكون ذلك مطابقًا. والصحيحُ ما قاله أبو علي من الفرق بين الأسماء والصفات.

(١) في الأصل: التصويب، بالباء.




ولمَّا أرادت العرب النداء اعتزمت علىٰ رفض الفعل، واستعمالِ «يا» في محله؛ لِمَا في ذلك من الإشعار بالدخول في التصويت[1]، ولو أظهروا الفعل لكان احتمالًا أن يكون عدُّه بالنداء في المستقبل لا نداءً محضًا. وكذلك حال القسم، نحو: والله لتذهبن، وبالله لَتَخرجن.

وفي تركيب النداء خلاف مشهور:

فذهب الجمهور إلىٰ أنه من تركيب الفعل والاسم في الحقيقة؛ لأنَّ «يا» نابت عن الفعل، وأُحِلَّتْ مَحَله، فالعبرة به لا بها.

وقال الفارسي[2] مرة: إنه من تركيب الاسمينِ، ورأىٰ أنَّ «يا» اسم من أسماء الأفعال لوجهين:

الأول: أنها أُمِيلت، والحروف لا تمال.

الثاني: أنها عَمِلَت في الحال، وفي المنصوب، والمجرور، فتجري مجرىٰ أسماء الأفعال المتعدية، نحو: هَات، ورُوَيْد، وما أشبه ذلك. ودَليل الإمالة أقوىٰ؛ لأنَّ عَمَلها في الحال وغيرِه لنيابتها عن الفعل، فتعمل فيه كما تعمل «إنَّ» وغيرُها من الحروف المشبهة للأفعال.

وذهب بعض المتأخرين إلىٰ أنه من تركيب الحرفِ والاسم في النداء، وأنَّ ائتلاف الحرف والاسم شيء اختَصَّ به النداء، وهو ظاهرُ كلام الفارسي في أول إيضاحهِ[3]، وحمله ابن طَاهرٍ وغيره علىٰ المجاز. ولا حاجة إلىٰ ذلك لأن طائفة

---

(١) في الأصل: التصويب، بالباء.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٤٠٨، وانظر تعليق محققه.

(٣) الإيضاح ص ٩.




من النحويين قالوا إنك إذا قلت يا عبدَ الله ، فـ«عبد اللهِ» مَنْصُوبٌ [٢و] بـ«يا» نفسها .

وذلك ينبني على الخلاف المعروف في «يا» هَلْ هُوَ تضمين أو إضمارٌ ؟ فمن رآه تضميناً أعملها نفسَها ، ومن رآه إضمارًا أعمل الفعل المقدَّرَ . وأجروا باقي حروف النداء مجرى «يا» .

وهَل تجري هذه المذاهب في باقي حروف النداء ؟ المنقول عن الفارسي أنَّ ذلك باللفظ ، ولم يُنْقَل ذلك عنه في الهمزة . لكن العربَ اعتزمت على استعمال حروف النداء على وجه واحِدٍ ، ولم يرد سيبويه على أن الفعل فيه متروك . وسنَذْكُر حروف النداء واختلاف درجاتها في الموضع الذي ذكرها أبو القاسم(١) .

قال أبو القاسم : «كُل مُنادًى في كلام العرب فهو منصوب ، إلا العَلَمَ المفرد ، والنكرة المقصود»(٢) .

❁ قلتُ : الضابط أن المنادى على اختلاف أنواعِهِ على قسمين : معرب ، ومبني . فالمبني قسمان : العَلَمُ ، والمقصود ، نحو : يا زَيْدُ ، ويا رَجُلُ ، وفي المعنى المقصود المبهم ؛ لأنه تخصص بقصد الإشارة . والمعرب ما عَدَا ذلك . وسَمَّى سيبويه المفرد مرفوعًا ، فقال(٣) : «والمفردُ رَفْعٌ» ، وقد قُرر لنا في مبادئ الصنعة أنَّ الرفع مختص بالمعربات ، ويقابلُه الضم في المبنيات ، ولأجل هذا الإطلاق المجازي من سيبويه - رحمه الله - زعم بعض النحويين أن العلَمَ معربٌ ، وكذلك المقصودُ ، وإنما حُذف منه التنوين تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، وحذفُ التنوين لكثرة الاستعمال معروف من كلام العرب ، وقد ذكرهُ أبو القاسم في باب بعدُ .

---

(١) ستأتي في ص ٣١ .

(٢) الجمل ص ١٤٧ . وليس في الجمل : والنكرة المقصود .

(٣) الكتاب ٢/١٨٢ .




ولا متمَسَّكَ في تسمية سيبويه له مرفوعًا ؛ لقوله بعد «إنهم تركوا التنوين فيهِ كما تركوه في: قَبْلُ وبَعْدُ، وأنهم إنما رفعوه كما رفعوا: قَبْلُ وبَعْدُ»[1]، فهذا نص على بنائه. وتمَسَّك أيضًا من زعم أنه معرب بثبوت علامة الإعراب فيه في التثنية والجمع، في قولك: يا زيدان، ويا زيدون. ولا حجة فيه ؛ لأنها نابت مَنَاب الحركة، كما نابت مناب فتحة البناء في: لا مُسِلمين[2] لك. وللقائل أن يقول بالإعراب في الموضعين، وقد قال به أبو إسحاقَ وغيرُه في اسم «لا» كما سيأتي[3]، وسماه أيضًا سيبويه نصبًا[4].

واختلف القائلون ببنائه في علة بنائه، فقال سيبويه: جعلوه بمنزلة الأصوات، قال[5] ـ رحمه الله ـ: «أما المفرد إذَا كان مُنَادًى، فكل العرب ترفعُه بغير تنوين، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه، وجعلوه بمنزلةِ الأصواتِ، نحو: حَوْبُ، وما أشبهه»، فهذا نصٌ قاطع على أنه مرفوع، وأن تنوينَه محذوف ؛ لكثرة الاستعمال، فتعطي قوة هذا الكلام أنه معرب لولا تشبيهه بالأصوات التي هي مبنية. وللقائل أن يقول: إنما شبهه بالأصوات من جهة أنه تصويتٌ بالمنادى فقط [٢ظ] لا مِنْ جهة البناء، ولا مدفع لمن وقف مع هذا النص.

وقال الفارسي[6] وغيرُه: إنما بني لوقوعه موقع اسم الخطاب، وأسماءُ الخطاب تَغلُب عليها معاني الحروف، فبنيت بناء الحروف، وإنما وقعت موقعها

(١) الكتاب ٢/١٨٣، مع تغيير في الترتيب.
(٢) في الأصل: لا مسلمي، دون نون.
(٣) سيأتي في ٢١٠.
(٤) الكتاب ٢/١٨٢.
(٥) الكتاب ٢/١٨٥.
(٦) الإيضاح ص ٢٢٩.

من حيث إنَّ المنادىٰ قد تخصص بالإقبال عليه، فكأنك قلت: يا أنْتَ، قال[1]:

يـــا أَبْجَــرُ بْـــنَ أَبْجَـــرٍ يَـــا أَنْتَـــا
أَنْــتَ الــذي طَلَّقْــتَ عَــامَ جُعْتَــا

وقد اعترض بعض النحويين هذا التعليل من حيث إنها لو وُضعت موضع المضمرات لما جاز أن توصف؛ إذ المُضمر لا يوصَفُ، ومن حيث إنَّ الإعراب والبناءَ أمرٌ لفظي، ووقوعُها موقع أسماء الخطاب إن كان من جهة لفظ «يا»، فيلزم ذلك في النكرة. وإن كان من جهة القصد، فالقصدُ أمر ذهني لا ينبغي أن يترتب عليه حكم لفظيٌّ. وإن كان من جهة التعريف، فيلزم بناءُ المضاف إلىٰ المعرفة، نحو: يا عبدَ اللهِ، ويا غُلامَ الرَّجُلِ، ولهذا رَأَىٰ الأصمعي[2] أنّ ما وقع موقع المضمَرِ من المناديات لا يجوز أن يُنْعَتَ. وقولُه في ذلك مرغوبٌ عنه عند النحويين؛ لأن العربَ عاملته مُعاملة الاسم الظاهر، ولا يلزم فيما جُعِلَ كالشيء أن يكون حُكمُه حُكمَه في كل شيء، وكذلك قال أبو إسحاق[3] أيضًا: إنَّ «اللهُمَّ» يجوزُ وصفُه؛ لأنَّ الميم عوضٌ من «يا» في «يا الله»، ولفظ «الله» يجوز أن يوصفَ، فلفظُ «اللهم» مثلُه، وسيبويه[4] يأباه؛ لأنه أشبه الأصوَات. والصحيح مَا ذَهب إليه الجمهور من بنائِه، ولما اعتزمت العرب علىٰ بنائه بَنَتْه علىٰ حركة؛

(١) للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢٦٨، وشرح التصريح ٤/١١، ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢/١٣٩، ورد صاحب الخزانة علىٰ من زعم أن الشعر للأحوص ٢/١٤٠، وقال: إن صواب روايته:

يـــا مـــرَّ بـــنَ واقِـــعٍ يـــا أنْتَـــا

(٢) التسهيل ص ١٨٠، والارتشاف ٤/٢١٨٥.

(٣) معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج ١/٣٩٤.

(٤) الارتشاف ٤/٢١٩٢.



لأن له أصلا في التمكن.

وأما اختصاصه بالضم ففيه تعاليل:

أحدُها: أنه أشبه الغايات لانقطاع الصوت وانتهائه، وهو مقتضىٰ كلام سيبويه - رحمه الله -.

والثاني: أنهم إنما بنوه علىٰ الضم خوفَ اللَّبْسِ؛ لأن المعرب قد أخذ النصبة، والمستغاث به قد أخذ الخفضة، فلم يبق للمقصود والعلم إلا الضمة. ولأنَّهم لو بنوه علىٰ الكسر؛ لالتبس بالمضاف إلىٰ ياء النفس؛ لأن من العرب من يحذف الياء ويستغني بالكسرة عنها؛ فلذلك خصوه بالضم، وأجروا العلم والمقصودَ في التعريف مجرًىٰ واحدًا، واكتفوا بالإشارة إلىٰ المقصود وتخصيصِه بالقصدِ عن إدخال الألف واللام عليه.

وشبه سيبويه النكرة المقصودة بأسماء الإشارة من حيث تعرفت بالقصد، واستدل سيبويه علىٰ أن النكرة المقصودة في النداء معرفة بثلاثة أوجه:

الأول: ترك التنوين منها، وهي مشبهة للأصوات(١)، ومن شأن الأسماء المشبهة للأصوات أن لا يسقط منها التنوين، إلا في حال التعريف، وهذا نوعٌ من [القياس](٢) الاستقرائي، وتحريرُه أن يقال كلُّ ما أشبه الأَصوات وتُرِكَ منه [٣و] التنوين فهو معرفة، والنكرةُ المقصودة أشبهَتِ الأصواتَ، وتُرِكَ منها التنوين فهي معرفة، ومُصَحِّحُه الاستقراء.

الثاني: أنَّ العرب تقول: يا فاسقُ الخبيثُ، علىٰ الصفة، فدل علىٰ أنه معرفة،

(١) الكتاب ٢/١٩٩.
(٢) لا تظهر في الأصل بسبب الشريط.

وحكاه عن يونس[١].

الثالث: أنك تقول: يا خَبَاثِ، ويا لَكَاعِ، ويا فساقِ[٢]، فتجعله اسمًا مخصوصًا به كحَذامِ ورَقاشِ للمرأة، وجَعَارِ للضَّبُع، وكَسَابِ لفرس معلومٌ.

قوله: **«فأما المضاف والنكرة فمنصوبان»**[٣].

لم يذكر غيرَهما، لأن المطوَّلَ كلَّهُ راجع إلىٰ المضاف؛ لأنَّ الأول عَامِل في الثاني، وهو من تمامه، كما أنَّ المضاف من تمام المضاف إليه، وسواءٌ طال بالصفة، أو بالمعمول، أو بالعطف، نحو: يا ثلاثَةً وثلاثينَ.

وأنشد لعبد يغوث[٤] بن الحارث[٥]:

فَيَـا رَاكِبًـا إمَّـا عَرَضْـتَ فَـبَلِّغَنْ ❊ نَـدَامَايَ مِـنْ نَجْـرانَ أنْ لا تَلاقِيَـا

أنشده سيبويه واستشهد به علىٰ ما استشهد به أبو القاسم من نصب المنادىٰ المنكور، وكان هذا القائل معتنيًا برسالته، فلم يَقْصُرْها علىٰ أحد، كما يقول الأعمىٰ: يا رَجُلًا خذ بيدي، فكل من أجابه فهو قَصْدُه. وكانَ عبدُ يغوثٍ أُسِرَ يومَ الكُلابِ الثاني، والكُلَابُ اسمُ مَاء كان اللقاءُ عنده، وقيل غير ذلك، وهو بضم الكَافِ، وهما يومان: يوم الْكُلاب الأول، ويوم الكُلاب الثاني. وكانت تَيْمُ اللاتِ أَسَرَتْه في دم رَجُلٍ منهم، فعرض عليهم في ديته ألفَ دينار، فأبَوْا إلا قَتْلَه،

(١) الكتاب ٢/١٩٩.

(٢) الكتاب ٢/١٩٨.

(٣) الجمل ص ١٤٧.

(٤) عبد يغوث بن الحارث بن وقاص، شاعر وفارس جاهلي، وكان سيد قومه. الخزانة ٢/٢٠٢.

(٥) بلا نسبة في الجمل ص ١٤٨، وشرح ابن بابشاذ ١/٣٣٧، ولعبد يغوث بن الحارث في الكتاب ٢/٢٠٠، والمفضليات ص ١٥٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٦٨٥، والحلل ص ١٠٢.



وكانوا قد سَدُّوا فَمَه، أرادوُا بذلك قطع لسَانه عن هجائهم، فسألهم أن يتركوه لينُوحَ علىٰ نفسه، وعَاهدَهُم أن لا يهجُوهَم ففعلوا.

والراكب اسمُ فاعل من رَكِبَ، وزعم ابن سيدة[1] أنَّ العرب لا تُسَمِّي راكبًا إلا راكب بَعِيرٍ أو ناقة. وخَطَّأَه ابنُ خروف[2]، والصحيح أن كُل من علا شيئًا فقد ركبه. وكذلك اختلفوا في الرَّكْبِ هل هو مقول علىٰ كلِّ ركب أو علىٰ رُكْبان الإبل فقط؟ ويُجمع علىٰ رِكابٍ، واحتجَّ ابن خروف[3] بقوله: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْۚ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وحكىٰ أن المفسِّرِينَ قالوا إنهم كانوا أَصْحابَ خَيْلٍ.

۞ قلتُ: والمقصودُ به عِيرُ أبي سفيان؛ لمَّا جاءت من الشام ببضائعها، فخرج رسول الله ﷺ في ثلاثمائة وبضعة عشر من أصحابه ليلقاها، فكانت قضية بدر، وإليه الإشارة بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾ [الأنفال: ٤٢] الآية، والقضية ثابتة في الصحيح للبخاري[4] وغيرِه.

والنَّدَامَىٰ جَمعُ نَدِيمٍ. واختُلِفَ في النديم، فقيل الصاحب مطلقًا، وقيل الصاحب علىٰ الخمر فقط. ومثله القَيْنَةُ، قيل [٣ظ] قيل[5] هي الجارية مطلقًا، وقيل الجارية المغنية. و«أَنْ» مُخففَةٌ من الثقيلة، واسمُها مضمر محذوف. وخبرُ «لا» محذوف. والتقدير: لا تلاقي لنا. و«لا» واسمها وخبرُهَا في موضع خبر «أنْ».

---

(١) شرح أبيات الجمل له ص ٢٥٢.

(٢) شرح الجمل له ٢/٦٨٦، ولم يصرح باسم ابن سيدة.

(٣) شرح الجمل له ٢/٦٨٧.

(٤) صحيح البخاري كتاب المغازي، باب قصة غزوة بدر.

(٥) كذا بتكرار قيل في الأصل.

وأنشد في الباب[١] ـ ولم ينشده سيبويه، قال ابن سيدة[٢]: «ولا يعرف قائله»، ونسبه ابن خروف[٣] إلىٰ الأحوص ـ:

أَلَا يـا نَخْلَـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ ❊ عَلَيْـكِ ورحمـةُ اللهِ السَّـلامُ

والنخلة إشارة إلىٰ المحبوبة كَنَىٰ بها عنها، ويحتمل أن يريد به الشجرة المعلومة. فإن أرادَ المحبوبة فالكلامُ محمول علىٰ حذف المضاف، والمعنىٰ: مِنْ أَهْلِ ذاتِ عِرْقٍ وهو موضع بالحجاز[٤]. ويحتمل وجهين:

أحدهما أن تكون النخلة مطوَّلَةً بالصفة.

ويحتمل أن تكون إنما طالت بالتنوين، وهو الوجه الثاني.

ومثَّلَ أبو القاسم[٥] قبل إنشادِ الأبيات بالنكرات المطولة بالصفات والمعمول، ثم أنشد بيت عبد يغوث، وَليس فيه طول إلا بالتنوينِ، ثم أنشدَ بعدُ هَذَا البيت المنسوب للأحوص، ومثله بيت ذي الرُّمة[٦]:

أَدَارًا بِحُـزْوَىٰ هِجْـتِ لِلْعَـيْنِ عَبْـرَةً ❊ فمـاءُ الهَـوىٰ يَـرْفَضُّ أو يَتَرَقْـرَقُ

ومعنىٰ البيت أنه وقف علىٰ منازل الأحبة فتذكرهم، فغلَبَتْهُ العَبْرَة. ويرفض: يجري مُتَفَرِّقا[٧]. ويترقرق معناه يتَحَيَّرُ في العين. وهي حالة من وقف في ربوع

---

(١) بلا نسبة في الجمل ص ١٤٨، والمغني ٤/٣٦٧، والخزانة ١/٤٠٠. والبيت لا يعرف قائله.

(٢) شرح أبيات الجمل له ص ٢٥٧.

(٣) شرح الجمل له ٢/٦٨٨. والذي فيه أنه نقل عن بعضهم أنه نسبه للأحوص. قلت: ولم أجده في ديوانه بتحقيق عادل سليمان جمال.

(٤) ذات عرق مُهَلُّ أهل العراق، وهو الحد بين نجد وتِهامة. معجم البلدان ٤/١٠٧.

(٥) انظر تمثيله في الجمل ص ١٤٧.

(٦) له في الجمل ص ١٤٧، والكتاب ٢/١٩٩، وديوانه ١/٤٥٦.

(٧) في الأصل: متفرقه.




الأحبة، وتَذَكَّرَ أيامَ الوِصال، إلا من كان جامِدَ الطبع، فاسِدَ الفكر، بهيمي الأحوال.

وأنشد في الباب[1]:

ألا يــا عِبَــادَ اللهِ قَلْبِــي مُتَــيَّمٌ ❊ بِأحْسَــنِ مَــنْ صَــلَّىٰ وأَقْـبَحِهِمْ بَعْـلَا

ورواه بعضهم «فِعلا»، وهو تصحيف[2]؛ لأن البيتَ لرجل[3] جميلٍ خطبَ امرأَةً كان يُحِبُّها، وخَطَبَها ذميمُ الخَلْقِ كَثِيرُ المالِ، فتزوجتِ القبيحَ لماله، وتركت الجميلَ لِفَقْرِه، فقال هذه القصيدة يذكر حاله مَعَها، ويهجو زوجها. ومن القصيد[4]:

يَنَــامُ إذا نَامَــتْ علــىٰ عُكُناتِهــا ❊ ويَلْــثم فاهــا كالسُّــلافَةِ أَوْ أَحْلَــىٰ

يَــدِبُّ علــىٰ أَحْشــائِها كُــلَّ لَيْلَــةٍ ❊ دَبِيبَ القَرَنْبَىٰ باتَ يَقْرُو نَقًا[5] سَهْلَا

والقَرَنْبَىٰ دُويبة صغيرة، وفي مثل[6]: القرنبىٰ في عَيْنِ أُمِّهَا حَسَنَةٌ، يضرب مثلا للرجل يَسْتَحسِنُ من حاله ما لا يُسْتَحْسَنُ، وقد جاء كثير من هذه المناديات في كتاب الله ﷻ. وأنشد سيبويه في المُطَوَّلَةِ بالصفة[7]:

---

(١) للأخطل في الجمل ص ١٤٩، وذيل ديوانه ص ٥٥٩، وبلا نسبة في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٤، وشرح الجمل لابن خروف ٦٩١/٢.

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٣٩/١، وشرح ابن خروف ٦٩١/٢.

(٣) هذه القصة أخذها عن ابن خروف ذكرها في شرح الجمل ٦٩١/٢، نقلا عن الحيوان للجاحظ ٥٢٤/٣ ـ ٥٢٥.

(٤) البيتان معا في شرح الجمل لابن خروف ٦٩١/٢، والثاني في الحيوان ٥٢٥/٣، والكامل ١٢٢/٢، والحلل ص ١٠٤، وفي حواشيها تخريجه موسعا.

(٥) تحرفت في الأصل إلىٰ «أها»، وقد راجعت ما ذكرته من مصادر فلم أجد رواية الأصل فيها.

(٦) أدب الكاتب ص ١٩٥ (طبعة الدالي)، والمستقصي ٣٣٩/١.

(٧) نسب لتوبة بن الحمير في الكتاب ٢٠٠/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي ٦٠٢/١ ـ ٦٠٣، وديوانه ص ٣٧.




لَعَلَّكَ يا تَيْسًا نَزَا في مَرِيرَةٍ ❁ مُعَذِّبُ لَيْلَىٰ أَنْ تَرانِي أَزُورُهَا

وهو لتوبة بن الحُمَيِّرِ الخَفَاجِي[1]. وأنشدَ علىٰ النَّكِرَةِ المقصودة[2]: [٤و]

يَا دَارُ أقْوَتْ بَعْدَ أَصْرَامِهَا ❁ عَامًا وَمَا يُغْنِيكَ مِن عَامِهَا

لم يجعل «أقوت» صفة، وإلا لنصبه للطول بالصفة، قال سيبويه[3]: «ولكنه قال: يا دَارُ، ثم أقبَلَ يُحَدِّثُ عنها»، فجعله - رحمه الله - استئناف حديث، وحمله ابن الطَّراوَةِ علىٰ أنه علىٰ حذف الموصولِ، والمعنىٰ: يا دار التي أقوت، قال: «وحذف الصلة والموصولِ كلاهما جائِزٌ علىٰ الانفراد». وبينَ قَوْلَيْهِما ما بين درجتيهما في العِلْمِ، وهذا التكليف النادرِ ومن[4] حذف الموصول لا حاجة إليه. وجعل بعضهم «أقوت» حالًا. وإعراب سيبويهِ أَتَمُّ، حيث جعله ابتداءً حدَّثَ عنها؛ لأن الحال من المنادىٰ قد مَنَعَ منه الأخفش، وقال: العربُ لا تنادِىٰ علىٰ شريطة، وكذلكَ الحال من المضاف إليه وحده، والصحيح جواز ذلك، وقد قال[5]:

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ حُلاحِلٍ[6]

---

(١) هو توبة بن الحمير، كان شاعرا لصا، وكان أحد عشاق العرب، واسم صاحبته ليلىٰ الأخيلية، وكان معاصرا لجميل بثينة. ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٤٣٦، وفي أسماء أجداده اختلاف انظره في مقدمة تحقيق ديوانه.

(٢) نسبه في الكتاب ٢/٢٠٠ - ٢٠١ للطرماح، وهو كذلك في شرح أبياته ١/٤٦٨، وانظر ديوانه ص ٢٤٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٠١.

(٤) كذا في الأصل بالواو، ولعل الصواب حذفها.

(٥) لذي الرمة في الجمل للخليل ص ٢٣٢، والكتاب ٣/٥٥١، وديوانه ٢/٧٦٧. عجزه:

آأنت أمْ أمُّ سَالِمِ

(٦) كذا في الأصل بالحاء، وهي رواية الخليل في جمله ص ٢٣٢، ٢٨٧.

ومنع ابن جني أن تقول: هذا غلامُ هندٍ قائمة، لما فيه من إبهام الحَصْرِ.

قوله: «وإذا نعتَّ المنادىٰ العَلَمَ المفرَدَ»(١).

تكلم في هذا الفصل علىٰ توابع المناديات، والتوابعُ ـ كما قد عُلِم ـ خمسة، كما أن أقسام المناديات كذلك. والتقسيم الضابط للتوابع في باب النداء أن المنادىٰ إما أن يتساوىٰ لفظه ومحله في النصب، أو يكون لفظه علىٰ خلاف محله. فإن كان الأول فلا خلاف فيه في وجوب التبعية لفظًا ومعنىٰ. وإن كان لفظه علىٰ خلاف محله، فهو قسمان: مبهم، وغير المبهم(٢). والمبهم قسمان: «أيّ»، واسم الإشارة، نحو: هذا. أما «أيّ» فهي تابعة [علىٰ](٣) خلاف سنذكره بعدُ(٤). وأما «هذا» فذكر سيبويه أنه يستعمل علىٰ وجهين: تام، وناقص. فالتامُّ كالاسمِ العلم في أنه يُتْبَع بسائِرِ التوابع علىٰ لفظه ومحله(٥). وفي جري الصفة عليه خلافٌ، فذهبَ أبو الحسن إلىٰ جواز وصفه بما يوصَفُ به العلم، وذَكر بعضُ المتأخِّرِينَ عن سيبويه أنه لا سبيل إلىٰ صفته بالألف واللام ولا بغيرها، وهو خطأ منه.

وأما المضمومُ غيرُ المبهم، فلا يخلو أن تكون توابِعُه مفردة، أو مضافة. والمضافة قسمان: إضافة محضة، وغير محضة. فغيرُ المحضة في تقدير الانفصال، فتُعامَلُ معاملة المفرد. وأما المحضة ففيها خلاف:

فالجمهور علىٰ أنها لا تَتْبع إلا علىٰ الموضع.

---

(١) الجمل ص ١٤٩.

(٢) كذا بالتعريف في الأصل.

(٣) زيادة ليتضح المعنىٰ.

(٤) انظر ص٢٣.

(٥) الكتاب ٢/١٨٩.




وأجاز الكسائيُّ[1] فيها الوجهين: الرفع مُرَاعَاة اللفظ، والنصبَ مراعاة الموضع.

وأما التوابع المفردَةُ غير المضافة فلا يخلو أن تكون مما يلزم معها تَكرارُ العامل، أو مما لا يلزم، فإن لزم تَكرارُ العامِلِ مَعَهَا كالبدَل كان حكم التابع حكمَه لو باشرَه حرفُ النداء لفظًا؛ لأنه مباشر له في التقدير، فيُراعَىٰ موجودًا ومقدرًا.

وهل يجوز أن يكون البدل اسما فيه الألف واللام أم لا؟ فيه نظر، والصحيح الامتناعُ؛ لأنَّ الألف واللام إن اعتقد بقاؤُها امتنع دخول «يا» علىٰ الاسم لأجلها. وإن [٤ظ] اعتقد أنها زائدة، لم يجز؛ لأن حذف حرف النداء من النكرة المقصودة فيه نظر.

والمعطوف كالبدل في لزوم تَكْرار العَامِلِ مَعَهُ. إلا أنه لا يخلو أن تكون فيه الألف واللام أو لا تكون، فإن لم تكن كان كما ذكرناه في البدل علىٰ حُكم ما لو ظهر العامل. وإن كانت فيه الألف واللام، فهي مسألة أبي القاسم التي حكىٰ فيها الخلافَ في المختار بعد اتفاقهم علىٰ جواز الرفع والنصبِ، فالخليل[2] وسيبويه[3] والمازني[4] يختارون الرفعَ، وأبو عمرو[5] وعيسىٰ[6] ويونسُ[7]

(١) الارتشاف ٤/٢١٩٨، والتصريح ٤/٤٥.

(٢) الكتاب ٢/١٨٧، والارتشاف ٤/٢٢٠٠.

(٣) الكتاب ٢/١٨٧.

(٤) المقتضب ٤/٢١٢، والتصريح ٤/٥٢.

(٥) المقتضب ٤/٢١٢، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/٦٧٥.

(٦) المقتضب ٤/٢١٢، والارتشاف ٤/٢٢٠١. وعيسىٰ هو أبو عمر عيسىٰ بن عمر الثقفي، إمام في النحو والعربية والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وروىٰ عنِ الحسن البصري والعجاج بن رؤبة، توفي عام ١٤٩هـ. بغية الوعاة ٢/٢٢٨.

(٧) المقتضب ٤/٢١٢، والتصريح ٤/٥٢.

والجرميُّ[1] يختارون النصب ، وفرَّقَ المُبَرِّدُ[2] بين ما لزمته الألفُ واللام فيختار فيهِ النصب حملًا على المعنى ، وما لم تَلْزَمْ فيه فيختارُ فيه الرفع على تقدير العَامِلِ واعتقادِ حَذْفِ اللامِ عند ظهوره[3] . وكل ذلك ثابت في كَلَامِ العرب ، وقد قُرِئَ: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَالطَّيْرُ ﴾ [سبأ: ١٠] رفعًا ونصبًا[4] .

ومن الدليل على أن الإضافة المحضة تُنَزَّل منزلة المفردة ما أنشده سيبويهِ لخرز بن لوذان[5]:

يَـا صَـاحِ يـا ذَا الضَّـامِرُ العَـنْسِ

وحكاية بعض الكوفيين عن سيبويه أنه صَعِدَ دَرَجة لما سمع عجز البيت باطلة ، أنكرَها الشيوخ ، وروايته برفع «الضامر» ثابتة من روَاية غيره ، ولا يمتنع أن يسمع على ما رواه الكوفيون: يا ذَا الضامرِ ، على أن يكون المعنى يا صاحب الضامر .

وذكر سيبويه أنكَ إذَا نعت المنادى فنصَبْتَ صِفَتَه جاز في نصبها وجهان[6]:

أحدهما: كَمَا ذَكرناه الحملُ على الموضع ؛ لأن موضع المنادى نصب .

---

(١) المقتضب ٤/٢١٢ .

(٢) المقتضب ٤/٢١١ ـ ٢١٣ .

(٣) لم يذكر ابن بزيزة ﷺ مذهب الأخفش ، وهو أن «المنادى إذا كان معرفة بالإقبال عليه لم يكن في المعطوف عليه المصحوب بالألف واللام إلا الرفع ، كقولك: يا رجلُ والغلامُ» . شرح الجمل لابن الفخار ٢/٦٧٥ . وانظر الارتشاف أيضا ٤/٢٢٠٠ .

(٤) قرأها بالرفع الأعرج ، وابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح ، وقرأها كذلك زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم بخلاف عنه ، وأبي عمرو . وقرأها الباقون بالنصب . الكتاب ٢/١٨٧ ، والمحرر الوجيز ٧/١٦٢ ، والنشر ٥/١٨٦١ .

(٥) سبق تخريجه في ١/٥٠٩ ـ ٥١٠ .

(٦) الكتاب ٢/١٨٣ .

والثاني: انتصابُه بإضمار أعني، قال سيبويه: وإن شئت كان علي أعني.

وأنشد سيبويه علىٰ التابع المضاف إضافة صحيحة وأنه منصوب قول الشاعر[1]:

أَزَيْـدُ أخَـا وَرْقـاءَ إِنْ كُنْـتَ ثـائِرًا ❊ فَقَـدْ عَرَضَـتْ أَحْنـاءُ حَـقٍّ فَخَاصِـمِ

وقد ردَّ الخليلُ[2] علىٰ أبي عمرو[3] وعيسىٰ اللذين يختارون[4] في المعطوف ذي الألف واللام النصب، وألزمهم أن يقولوا: كُل شاةٍ وسخلتُها، برفع[5] «السخلة»، وَ:

أيُّ فَتَـىٰ هَيْجـاءَ أَنْـتَ وجارَهـا[6]

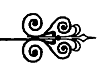
لأنهم إنما اختاروا النصب لأن الألف واللام في الاسم يمنع مُراعاة الأول، فألزمهم أن لا يخفضوا هَا هنا علىٰ مراعاة «كُلٍّ»؛ لأنك لا تقول: كلُّ سَخلتِها، ولا أيُّ جارِها، فلولا أنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل، لما جاز الخفض في «سخلتِها» و«جارِها» البتة، فجوازُه يدل علىٰ أنه ليس في تقدير

---

(١) بلا نسبة في الكتاب ٢/١٨٣، وابن يعيش ١/٣٣٠، والمساعد ٢/٤٨١.
(٢) الكتاب ٢/١٨٧.
(٣) سقطت من الأصل واو «عمرو».
(٤) كذا.
(٥) في الكتاب ٢/١٨٧ النص علىٰ النصب لا علىٰ الرفع.
(٦) بلا نسبة في الكتاب ٢/١٨٧، وورد أيضا في ٢/٥٥ تاما. وكذا في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣. عجزه:

إذا مـا رِجـالٌ بالرِّجـالِ اسْـتَقَلَّتِ

والرواية التي عليها البيت: وجارِها، بالجر. لكني ضبطتها علىٰ ما أراده الخليل ﷺ. وانظر الكتاب ٢/٥٥.

الأول، وهو لازم لهم لا محيد لهم منه.

وقد أتبعوا في هذا الباب حركة الإعراب لحركة البناء، ووجدناهم يُتْبِعُون حركة الإعراب لحركة الإعراب، وحركةَ البناء لحركة البناء، وحركةَ الإعراب لحركة البناء، وبالعكس، وكل ذلك في أبواب العربية معروفٌ.

قال أبو القاسم: «**واعلم أنه لا يُنادىٰ اسم فيه الألف واللام إلا بِأَيٍّ**»[1].

قد تقرر في العربية أن الأسماء كلَّها يجوز نداؤها، إلا المضمراتِ والأسماءَ المُعرفة باللام، إلا مَا خرج عن القياس، اللهم إلا أن تنادىٰ بـ«أيٍّ»، فذلك جائز. وإنما جيء بـ«أيٍّ» [٥و] ليتوصل بها إلىٰ نداء ما فيه الألف واللام، كما جاءوا بـ«ذي» وصلة إلىٰ وصف الأسماء بالأجناس، نحو: مررت برجل ذي عِلْم، وذي دِينٍ، ونحوه. وقد جاء نداء المضمر المخاطب في نادر من [الكلام][2]، وبابُه الشَعر. وقال بعضهم: يا إيَّاكَ[3]، وقد جاء في المرفوع:

يـــا أَبْجَـــرُ بْـــنَ أَبْجَـــرٍ يَـــا أَنْتَـــا

وقد تقدم[4]. وقد استعمل سيبويه[5] في هذه المسألة عكس التشبيه، حيث شبه يا أنت، بقولهم: يا زيد، من حيث أَخذ حُكمه في دخول حرف النداء عليه كما أَخَذ «زيد» منه حكمه في البناء. وقد جاء نداء ما فيه الألف، وهو في اسم الله كثير، وفي غيره قليل. ولا خلاف في جوازه مَعَ اسمِ الله جوازا [حسنا][6]،

---

(١) الجمل ص ١٥٠.

(٢) لا يظهر في الأصل.

(٣) الكتاب ١/٢٩١، والارتشاف ٤/٢١٨٣.

(٤) تقدم في ص ٩ من هذا الجزء.

(٥) الكتاب ١/٢٩١.

(٦) هذه الكلمة انتشر عليها الحبر فلم تظهر صورتها.




وإنما منعهم منه خوفهم من اجتماع تعريفين، ولذلك اختلفَ النحويون المتقدِّمُون ـ كما أشرنا إليه[1] ـ هل سلب العلَم علميته واكتسىٰ تعريف القَصْدِ بـ«يا»، أو سلب عن «يا» تعريف القصد كما سلب عنها التعريف عند دخولها علىٰ النكرة المطولة؟ وقد أُلْزِمَ القائل بسلب التعريف الكُفْرَ، لِمَا يلزم علىٰ مقتضىٰ قوله مِنْ جريان ذلك في اسم الله سبحانه، وقال[2]:

فَيَــا الغُلامَــانِ اللَّــذانِ فَــرَّا
إيَّاكمــا أنْ تُكْسِــبَانَا شَــرَّا

فنادىٰ بـ«يا» ما فيه الألف واللامُ غيرَ اسمِ الله، وهو قليل، وقال[3]:

مِـنْ أجْلِـكِ يَـا الَّتِـي تَيَّمْـتِ قَلْبِـي ❊ وأَنْـتِ بَخِيلَـةٌ بـالوُدِّ عَنِّـي

والمسوغ له مَع اسم الله ـ سبحانه ـ كثرةُ الاستعمال، وأنَّ الألف واللام كأنها عِوَض من همزة «إله»، فجرت مجرىٰ مَا هو من نفس الحرف، ولم يمنعه أحد من الناسِ، إلا ما حَكَاهُ أبو الوليد الباجي الفقيهُ في كتاب فِرق الفقهاء[4] من تأليفه قال: «كنت في مجلسِي، فدخل عليَّ رجلٌ صالح كان يُلازم المجلس لسماعِ ما ينتفع به، فقال لي: يا سيدي، هَلْ يجوز أن يقال يا اللهُ اغفر لي؟ فقلتُ له: هذا جائز لا أعلم بين أحدٍ من الأمَّة في جوازه خِلَافًا، فقال لي: لَقِيني الآن الفقيه أبو حَفْصٍ الهَوْزَنِي[5]، فَسَمِعني أقول: يا اللهُ اغفر لي، فقال لي: أخطأتَ

---

(١) راجع ص ٦٣٧ من الجزء الأول.

(٢) في المقتضب ٤/٢٤٣ دون نسبة، وكذا في ابن يعيش ١/٣٤٥، والخزانة ٢/٢٩٤. قال المبرد: «فإن إنشاده علىٰ هذا غير جائز، وإنما صوابه: فيا غلامان اللذان فرا».

(٣) دون نسبة في الكتاب ٢/١٩٧، والمقتضب ٤/٢٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٩.

(٤) تقدم أن هذا الكتاب في حكم المفقود الآن.

(٥) هو أبو حفص عمر بن الحسن بن عبد الرحمن بن عمر الهوزني الإشبيلي، المحدث الفقيه الشاعر=

يا هَذَا الشيخ ، إنَّهُ لا يُقال: يا الله اغفر لي ، هَذَا شَيْء يمنعه الشرعُ واللغةُ ، أمَّا الشرع فلأن مَالِكًا كرهَ الدعاء بـ«يا الله» ، وتوَقَّفَ في الدعاء بـ«يا رحمان». وأما اللغة فلأن أهل العربية قد أجمعوا علىٰ أن ما فيه الألف واللام لا يُنادىٰ بـ«أي»[1] ، قال فقلتُ له: ربما أنكر عليكَ غير هَذا اللفظ ، قال فقال لي: لا إنما أنكر عليّ هذا اللفظ ، قال: فأَخْرَجت من كتب اللغة أن ذلك جائزٌ ، وأخرجت من العُتْبيَّةِ والمُسْتَخْرَجَةِ وغيرِهما من دَوَاوين الفقه أن ذلك جائزٌ ، وثبتَ خَطَأُه في هذه المسألة». قلتُ: وإنما أنكر مالك في جامع العتيبة[2] الدعاء بـ«يا سيدي» ، ولا معنىٰ لإنكاره ؛ لأنه من الأسماء المروية المدعو بها في كل حالٍ ، والعتيبة لا يُعَول عليها لما فيها مِنْ [٥ظ] المنكرات.

رجعنا إلىٰ المقصود ، فإذا ثبت أن ما فيه الألف واللام لا يُنَادىٰ إلا ـ «بأي» ، وجب الكلامُ علىٰ صفة «أيٍّ» ، وحكمِها. وحكمُها أن تُبنَىٰ علىٰ الضم كبناء المقصود ، وتلحق «ها» ، فتقول: يا أيها الرجل. وقد ينادىٰ باسم الإشارة ، فتقول: يا ذا الرجل ، ويا هَذَا الرجُل ، وقد يجمع بينهما فتقول: يا هَذَا الرجل.

وهَاهُنَا الخلاف في مسائل:

* **المسألة الأولىٰ:** هل «هَا» اللاحقة لـ«أي» لمجرد التنبيه أو عوض من

= الوزير. كان بينه ومبين أبي الوليد الباجي منازعات. قتله المعتضد بن عباد بإشبيلية سنة ٤٦٠هـ. ترتيب المدارك ١٥٦/٨ ، والذخيرة في محاسن الجزيرة القسم الثاني المجلد الأول ص ٨١ ، والمغرب في حلىٰ المغرب ٢٣٩/١.

(١) كذا في الأصل ، والصواب: بيا. لأن سياق الحديث في إنكار الدعاء بها مع اسم الله سبحانه. أو أن كلمة «إلا» سقطت من النص ، فيكون: لا ينادىٰ إلا بأي.

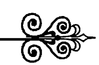
(٢) انظر البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة لابن رشد الجد ٤٥٦/١. والبيان هو شرح للعتبية لأنها تسمىٰ أيضا المستخرجة.

المضاف إليه؟ فالجمهور على أنها هاء التنبيه، وذهب أبو إسحاقَ[١] وغيرُه إلى أنها عوض من المضاف إليه، وردَّهُ الفارسيُّ[٢]؛ لأنَّ النِّداء باب حذفٍ وتغييرٍ وترخيمٍ، فإذا حذفوا لم يحتج للعوض من المحذوف فيه. وهَذَا لا يلزم؛ لأنهم قد عوضوا فيه في: يا اللهم، وفي قولهم: يا قاضي، ونحوه على ما فيه.

* المسألة الثانية: هل «أي» هَا هُنا موصولة أم موصوفة؟ وفيه خلافٌ، والجمهور على أنها موصوفة، وقال أبو الحسنِ[٣] هي موصوَلَةٌ، مستوحشًا من الصفة اللازمة الجامدة. وخطَّأَهُ أبو عثمان فيه؛ لأنها لو كَانت موصولة لوقع بعدها ما يقع بعد الموصول منَ الجمل الاسمية والفعلية، ولمَّا لَمْ يكن كذلك، دل على أنها موصوفة لا موصولة.

* المسألة الثالثة: هل يجوز حملُ صفة «أيٍّ» على المعنى أم لا؟ فيه خلاف، والجمهور على منعه، وأجازَه أبو عُثمانَ[٤] وأبو إسحاقَ[٥] وقرأ بعض القراءِ: ﴿قُلْ يا أيها الكافرين﴾[٦]، بالنصب[٧] على موضع «أي»، أو بإضمار أعني، كما ذكرناه[٨] في صفة العَلَمِ. وإنما لزم فيه الرفع لأن النداء إنما وقع في

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٤١.
(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٤١.
(٣) معاني القرآن للزجاج ١/٩٩، والارتشاف ٤/٢١٩٦، والأشموني ٢/٤٥٢ ـ ٤٥٣.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٠، والأشموني ٢/٤٥٢.
(٥) الأشموني ٢/٤٥٢.
(٦) الكافرون ١.
(٧) لم أجد هذه القراءة في جامع البيان لابن جرير ٢٤/٧٠٢، ولا في المحرر الوجيز ٨/٧٠١، ولا في البحر المحيط ١٠/٥٥٨، ولا في الحجة في علل القراءات ٤/٥٨٣، ولا في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨٢، ولا في المحتسب ٢/٤١٨ ـ ٤١٩، ولا في شواذ القراءات للكرماني ص ٥٢٥. ٢/٤١٨ ـ ٤١٩.
(٨) سبق في ص ١٦.



المعنىٰ علىٰ «الرجل» لا علىٰ «أي»، وإنما جِيَء بـ«أَي» كما ذكرناه[1] وصلة. وقد ذكرنا[2] أنَّ الصفة تلزم في مواضع أربعة هَذَا أحدُها.

ومن النحويين من يجعل مَا بعد «أي» بدلا لا صفة؛ لجموده، ولُزومِه أيضًا. ويجوز أن تصف «أيا» باسم الإشارة، فتقول: يا أَيُّهَا ذا الرَّجلُ، ولا يجوز وصفه بالمُضَاف، فلا تقول: يا أَيُّها ذا الجُمَّةِ[3]. والألف واللامُ في هذه الصفة الجارية علىٰ «أي» حسنة. وهل يجوز أن توصف بما فيه الألف واللام العهدية؟ فيه نظر وخلاف، فجوزه ابن طاهرٍ، ومنعه غيرُه. واستوحش أبو علي من وصف «أيٍّ» بـ«ذي» لأنهما مبهمان، قال الفارسي: قد كنتُ أستوحش منه قديمًا حتىٰ رأيت أبا عمرو في بعض كتبه أجاز ذلك، قال أبو الفتح: «قلت لأبي علي: انضمام الرجل إليهما يفيد الاختصاص. فقال: فأي حَاجة إلىٰ اسم الإشارة! وهلا اكتفي عنه بالرَّجُل». وهذا الذي قاله أبو علي غير مسلم من وجهين:

الأول: أن مجيء الصفة للتأكيد أكثَرُ من أن يُحْصَر.

الثاني: في اسم الإشارة من التعريف والبيان ما ليس في «أي»، يدل عليه أن اسم الإشارة قد يكون تامًّا يحسن السكوت عليهِ بنصِّ سيبويهِ، ويتبع حينئذ علىٰ لفظه ومحله كما قدمناه[4]، ولا يكون ذلك في «أي».

* **المسألة الرابعة**: هل يجوز أن ينعت بالألف واللام التي لإبقاء معنىٰ الصفة [٦و] كالحارث والعباس؟ نصَّ علىٰ جوازه الفراء[5] والجرمي[6]، ومنعه

---

(١) راجع ص ٢٣.
(٢) لم أهتدِ إليه.
(٣) الكتاب ٢/١٩٠، ١٩٣.
(٤) تقدم في ص ١٦.
(٥) الارتشاف ٤/٢١٩٤.
(٦) المساعد ٢/٥٠٤.

غيرُهما، ورأىٰ أنه لا يوصف إلا بالجنسية فقط، قال سيبويه[١]: «فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا، ويُفَسَّر بها، ولا تُوصف بما وُصِفَ به غيرُ المبهمة، ولا تُفَسَّر بما يفسر به غيرها إلا عطفًا»، هذا نصه.

قال أبو القاسم: «إلا أنهم قالوا: يا أَللهُ»[٢].

قد قدمنا[٣] الكَلَامَ علىٰ أنه مخصوص بدخول اللام عليه، ونصَّ سيبويه - رَحِمَهُ اللهُ - في بعض أبواب النداء علىٰ أن الألف واللام خَلَفٌ من همزته، قال[٤]: «وكأَنَّ الاسمَ - والله أعلَمُ - إِلَهٌ». قلتُ: قد اختلف قول سيبويه في أصل هذا الاسم، فذكر في هذا الباب أنَّ أصلَه إِلَهٌ بوزن «فِعَالٍ» كَوِشاحٍ ووعَاءٍ، فحذفت فاؤُه، وعُوِّضَ منها اللام، وشبهه بأناس، فإذا أدخلت عليه الألف واللام قلتَ: الناس. وقال مرَّةً أصله لوه بوزن «فَعَل»، فتحركت الواو ومَا قبلها مفتوح، فقلبت ألفًا، فصار لاهٌ، ثم أدخلوا الألف واللام فقالوا: الْلَاه، ثم أدغموا وفخموا تعظيمًا لِذِكْرِهِ، حتىٰ قال الزجاج تفخيمُه سُنَّةٌ. واختلف في الألف واللام الداخلة عليه، فقيل لتعريف اللفظ فقط؛ لأنَّ لفظ «إله» واقع علىٰ كُل معبود، بحق أو باطل، فلما دخلت اللام عليه تعرف تعريفًا لفظيًّا. وقيل بل هي للغلبة. وقيل زائدة، كأنها عوض من الفاء، [و]قد[٥] عوضوا الميم في آخِره. وزعم ابن بابشاذ[٦] أنه إنما لم يُوصَفْ؛ لأنَّ القصد صَارَ بدلًا من الألف واللام، فالجمع بينهما جمع بين العوض والمعوض منه، وعلله سيبويه بما ذكرناه.

---

(١) الكتاب ٢/١٩٠.
(٢) الجمل ص ١٥١.
(٣) راجع ص٢٠.
(٤) الكتاب ٢/١٩٥.
(٥) الواو لا تظهر في الأصل.
(٦) شرح الجمل له ١/٣٤٢.

قال ابن بابشاذ[(١)]: «ولا يجوز أن تقول: يا الرجل ؛ لأنَّ اللام للتعريف ويا للتخصيص، والتخصيصُ ضربٌ من التنكير[(٢)] فلم يُجْمَعْ بينَهما لتَنَاقض معناهما». وهذا كلامٌ فاسد ؛ لما حكينا[(٣)] عن الخليل ويونس ومشايخ الصنعة أنَّ التخصيص نوع من التعريف[(٤)].

واعترض ابن خروف على الزجاجي في قوله[(٥)]: إنه لا يجتمع على الاسمين تعريفين مختلفين[(٦)]، قال: «لأن العرب لو قالت: يا الرجل، كما تقول: يا زيد، لكان جائزًا من حيث إنَّهُ عَلَمٌ مقصود»[(٧)]، واعتراضُه عليه فاسد ؛ لما ذكرناه[(٨)] من أنه قد سُلِبَ أحدَ التَّعْرِيفَيْنِ.

ولم يذكر أبو القاسم حُكم تابع التابع لمَّا تكلم على توابع المنادى، نحو: يا أيها الرجُلُ العَاقل ذُو الجُمَّةِ، ويا زيدُ العاقلُ ذُو الفطنة، ولا يخلو أن تجعله صفة للصفة، أو صفة للموصوف. فإن جعلته نعتًا للمنادى لزم النصب في المضاف على مَا ذكرناه، وفيه ما ذَكرنا من الخلاف. وإن جعلتَهُ نعتًا للصفة

---

(١) شرح الجمل له ١/٣٤٠.

(٢) كذا في الأصل، والذي في شرح ابن بابشاذ ١/٣٤٠ قال: «والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما»، ويبدو أن ابن بزيزة ينقل من نسخة فيها هذا الخطأ، لأنه قال بعد: «وهذا كلامٌ فاسد ؛ لما حكينا عن الخليل ويونس ومشايخ الصنعة أن التخصيص نوع من التعريف».

(٣) لم أجده ذكر هذا من قبل، ولكن راجع ص ٢/٧.

(٤) قد سبق أن ابن بابشاذ ١/٣٤٠ قال إن التخصيص ضرب من التعريف، لكن النسخة التي وقعت إلى ابن بزيزة وقع فيها تحريف.

(٥) الجمل ص ١٥١. ونصه: «ولا يتعرف الاسم من وجهين مختلفين».

(٦) كذا في الأصل، والصواب: تعريفان مختلفان.

(٧) شرح الجمل له ٢/٦٩٥.

(٨) تقدم في ٢/٢١.

الجارية فهل يجوز مُرَاعَاة معناها أم لا ؟ فيه خلاف ، والجمهور علىٰ اعتبار اللفظ ، فيُرفَعُ ، ولا يجوز النصب ،

وهذا فيما عَدَا العطف من التوابع . وأمَّا في العطف ، نحو: يا زيدُ الطويلَ وذو الجُمَّة ففيه خلاف مشهور ، فأجاز أبو عثمان(١) الرفع ، حكاه عنه [٦ظ] أبو علي ، وغيرُه يختار النصب . ووَهَّمَ بعضُهم من اختار النصب ، وزعم أنه لا يجوز لما يلزم من التشريك في الإعراب . وأنشد سيبويه(٢):

يـــا أيُّهـــا الجَاهِـــلُ ذُو التَّنَـــزِّي

ثم أنشد في الباب للأعشىٰ ميمون بن قيس(٣):

قالَـتْ هُرَيْـرَةُ لمَّـا جِئْـتُ زائِرَهـا ❊ وَيْلِـي عَلَيْـكَ وَوَيْلِـي مِنْـكَ يـا رَجُـلُ

واستشهد به علىٰ النكرة المقصودة ، وفيما استشهد به سيبويه كفاية . وهريرَةُ اسم محبوبته . ويعني بالرجل نفْسَه . و«زائرَها» حال ، والإضافة غير محضة .

وأنشد بعدَهُ لِكُثَيِّرِ عزَّةَ(٤):

حَيَّتْـكَ عَـزَّةُ بَعْـدَ الهَجْـرِ وانْصَـرَفَتْ ❊ فَحَـيِّ ويْحَـكَ مَـنْ حَيَّـاكَ يـا جَمَـلُ
لَيْـتَ التَّحِيَّـةَ كانـت لـي فَأَشْـكُرَهَا ❊ مَكـان يـا جَمَـلٌ(٥) حُيِّيـتَ يـا رَجُـلُ

(١) الارتشاف ١٢٠٢/٤.

(٢) الكتاب ١٩٢/٢ ، والقائل رؤبة ، انظر ديوانه ص ٦٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٤٧١/١ ، وابن يعيش ١٩٤/٤ . بعده:

لا تُوعِـــدَنِّي حَيَّـــةً بـــالنَّكْزِ

(٣) للأعشىٰ في الجمل ص ١٥٣ ، وانظر ديوانه ص ٩٣ .

(٤) لكثير في الجمل ١٥٣ ، وديوانه ص ٤٥٣ ، وشرح الجمل لابن خروف ٧٠٠/٢ .

(٥) كذا في الأصل ، وعليها ضبط الديوان ، والذي في كتب النحو: يا جملا .



وشاهد البيتين ارتفاع «يا جملُ» و«يا رَجُلُ» وهما مقصودان. وكانت عزة هَجَرَته لشيء بلغها عنه، وأدامتِ الصدودَ عنه، ثم لقيته بمكة في الحَرَمِ، فقالَتْ لِجَمَلِه: حَيَّاكَ اللهُ يَا جَمَلُ، فقال هذه القصيدة. وويحٌ وويل من المصادر المُستعملَة في الدعاء، لازمة النصب. والنصبُ في في[1] «فأشكرَها» على جواب التمني. وقيل إنه سَلَّمَ عليْهَا فردت على الجمل.

وأنشدَ[2]:

ألا يَـا زَيْـدُ والضَّـحَّاكُ سِـيرَا ✿ فَقَـدْ جاوَزْتُمَـا خَمَـرَ الطَّرِيـقِ

البيت مجهول القائل. وشاهدُه عطف الاسم الذي فيه الألف واللام على لفظ المنادى ومعناه؛ لأنَّ البيتَ فيه روَايتان في «والضحاك» مرفوعًا ومنصوبًا. والخَمَرُ: الشجر المُلْتفُّ لأنه سَاتِرٌ، ومنه اسمُ الخمر؛ لأنه يستر[3] العقل، ومنه الخِمارُ لأنه يستر الوجه.

وأنشَدَ[4]:

فَمَـا كَعْـبُ بْـنُ مَامَـةَ وابـنُ سُـعْدَى ✿ بِـأَجْوَدَ منـكَ يَـا عُمَـرُ الجَـوادَا

والبيت لجرير بن عطية بنِ الخَطَفِيِّ يمدح به عمر بن عبد العزيز. ولعمري لقد حُقَّ له أن يُمدح لِفَضْله ودينه وحسن سيرته، وقد كان يُرَى أنه المهدي

(١) كذا بتكرارها في الأصل.

(٢) بلا نسبة في الجمل ص ١٥٣، وكذا في الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٥، وشرح ابن خروف ٧٠٢/٢.

(٣) كذا بجعل الضمير للمذكر، والمعروف أنها مؤنثة.

(٤) دون نسبة في الجمل ص ١٥٤، والمغني ١٠٢/١. وهو لجرير في ديوانه ١١٨/١، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٦، وشرح ابن خروف ٧٠٣/٢، والتذييل ١١٦/١٠.




الموعود به، قال ابنُ جبير: بلغنا في المهدي أخبار لم يصل إليها عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ ذكر ذلك أبو بكر بن أبي خثيمه في تاريخه[1]. وشاهد البيتِ صفةُ المنادىٰ علىٰ موضعُه. وابنُ مامَةَ رَجل من أجواد العرب. وابنُ سُعدَىٰ هو حاتم الطائيُّ[2]، عامله الله بِكَرَمِه. وقد كان ـ عليه السلام ـ يُحِبُّ الكُرماء الرحماء، وقال: «إن الله لا يرحَمُ من عباده إلا الرُّحماء»، ورُوِّينَا أن النبي ﷺ أُتِيَ بابنته أسِيرَةً مَكْبُولَةً، فذَكَرَتْ له أنها ابنة حاتم، وذَكَرَتْ مفاخر أبيها، فأطلقها النبي عليه السلام وأحسنَ إليها، وأثنىٰ علىٰ أبيها. وفي حديث آخر أنه عليه السلام قال لعدي بن حاتم: «أبي وأبُوكَ وأبو إبراهيم خليل الرحمان في النارِ»[3]، وقد شَرَحْناه في مواضعه. والجار والمجرور الذي هو «بِأجْوَدَ» في موضع [٧و] نصب خبر «ما» الحجازية. والقصيدةُ طويلة.

ثم أنشد بعد[4]:

سَـــلَامُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عليهـــا ❊ ولَـــيْسَ علَيـــكَ يَـــا مَطَـــرُ الســـلامُ

والبيت للأحوص يهجو به سَلِفَه زَوْجَ أُخْتِ امرأَتِهِ لهجائه لها. وشاهدُه رفع العَلَمِ اضطرارًا، وهو اختيار الخليلِ[5] ....

(١) ابن أبي خيثمة هو أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت٢٧٩هـ)، الإمام الحافظ البصير بأيام الناس، صاحب التاريخ الكبير الكثير الفائدة. سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١١، ومقدمة تحقيق تاريخه.
وما نقله ابن بزيزة عن تاريخ ابن أبي خيثمة لم أهتد إليه في تاريخه لأن المطبوع منه جزء يسير فقط.

(٢) الذي في الكامل ٤٠١/١، والحلل ص ١٠٦، وشرح الجمل لابن خروف ٧٠٥/٢ أنه أوس بن حارثة الطائي، لا حاتم. ولعله سبق قلم من ابن بزيزة رحمه الله.

(٣) رواه مسلم: (كتاب الإيمان/ باب بيان أن من مات علىٰ الكفر فهو في النار، برقم: ٢٠٣)، من حديث أنس ولفظه: (إن أبي وأباك في النار)، ولم أجد في شيء من رواياته ذكرا لإبراهيم الخليل وأبيه.

(٤) الجمل ص ١٥٤، ونسبه للأحوص، وهو الذي في الكتاب ٢٠٢/٢، وديوانه ص ٢٣٧.

(٥) الجمل ص ١٥٥.




وسيبويهِ[١] ، وحكي عن عِيسَىٰ[٢] أنه كَانَ ينصبه تشبيهًا بالنكرة لطوله من التنوين ، فرجع به إلىٰ أصل المنادىٰ الذي هو النصب ، قال سيبويه[٣]: «ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجَه من القياس» ، وشَبَّهَهُ سيبويه[٤] بما لا ينصرف لَمَّا اضْطَرَّ إلىٰ صرفه نوَّنَ كقوله: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان: ٤][٥] و﴿قَوَارِيراْ﴾ [الإنسان: ١٥][٦] ونحوه ، فلما نُوِّنَ المنادىٰ ضرورة أبقوه علىٰ رفعه ؛ لأن الرفع صَارَ فيه كأنه أصل . وانظر هل هو بعد التنوين رفع أو بناء ؟ وكأنهم نسوا النصب الأصلي فيه . وكلا الوجهين من كلام العربِ . ورجح بعضُ الشيوخ مذهب الخليل ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ، والأرجَحُ عندي مذهب عِيسَىٰ ؛ لأن في مذهب الخليل مخالفتين ، فمذهب عيسىٰ أقل خروجًا عن الأصل .

وأنشدَ لِمُهَلْهِلٍ[٧] خالِ امرئِ القيسِ ـ واسمه امرؤُ القيس أيضًا ، وقيل عَدِيٌّ . وسُمِّيَ مُهلهلًا ببيت قاله ، وقيل لأنه أول مَنْ هَلْهَلَ الشِّعْرَ ورَقَّقَه ـ:

---

(١) الكتاب ٢/١٩٩ ، ٢٠٢ .

(٢) وانظر الكتاب ٢/٢٠٣ .

(٣) الكتاب ٢/٢٠٣ .

(٤) الكتاب ٢/٢٠٢ .

(٥) قرأها بالتنوين نافع والكسائي وعاصم وابن كثير بخلف عنهما . كتاب السبعة ص ٦٦٣ . قال أبو حيان: «وقرأ طلحة وعمرو بن عبيد وابن كثير وأبو عمرو وحمزة «سلاسل» ممنوع الصرف ، وقفا ووصلا ، وقيل عن حمزة وأبي عمر [كذا] الوقف بالألف ، وقرأ حفص وابن ذكوان بمنع الصرف ، واختلف عنهم في الوقف ، وكذا عن البزي ، وقرأ باقي السبعة بالتنوين وصلا ، وبالألف المبدلة منه وقفا» اهـ عن البحر المحيط ١٠/٣٦٠ . وانظر النشر ٥/١٩٥٣ .

(٦) قرأها بالتنوين نافع والكسائي وعاصم بخُلْفٍ عنه . كتاب السبعة ص ٦٦٣ . وانظر خلافهم وصلا ووقفا هناك ، وفي النشر ٥/١٩٥٥ . وقد ذكرت «قوارير» في آيتين متصلتين ، ولبعض القراء فيهما اختلاف بين التي جاءت رأس آية ، والتي جاءت أولها .

(٧) عدي بن ربيعة أخو كليبٍ وائل ، الذي قيل فيه: أعز من وائل كليب . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/٢٨٨ ، وفي حاشيته مصادر أخرىٰ لترجمته .




ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَها إلـــيَّ وقالَـــتْ ❊ يَـا عَـدِيًّا لَقَـدْ وَقَتْـكَ الأَوَاقِـي[١]

وشاهده نصب «عَدِي» ضرورة.

قال أبو القاسم: «وحروف النداء خمسة»[٢].

وقد ذكرنا فيما قبل[٣] أنها سبعة: يا، وَأيا، وهَيَا، وأَيْ، وآيْ، والهمزة، وَوَا. ولَمْ يذكر سيبويه سوىٰ خمسة[٤]. وهي علىٰ ثلاثة أقسام:

فمنها ما هو للقريب.

ومنها ما هو للبعيد.

ومنها مختلف فيه.

وتنقسم أيضًا بالنسبة إلىٰ استعمالها في غير النداء قسمين:

فمنها ما تخرج عنه.

ومنها ما لا تخرج.

فالقسم الذي هو للقريب إجماعًا الهمزة، فهي للقريب المصغي إليك. والمختلف فيه: أيْ. والبواقي للبعيد مسافة، أو حكمًا، كالنائم. أما «أيْ» ففيها خلاف، فألحقها أكثر المتقدمين منهم سيبويهِ بحروف نداء البعيد، وألحقها غيرُه[٥] بالهمزة المخصوصة بالقريب المصغي إليكَ.

---

(١) مر تخريجه في ١/٣٢٠.

(٢) الجمل ص ١٥٥.

(٣) لم أجده سبق.

(٤) الكتاب ٢/٢٢٩.

(٥) هو المبرد وبعض المتأخرين. الارتشاف ٤/٢١٧٩.

ومنها ما يخرج عن باب النداء إلىٰ الندبة، وهو واوُ الندبة، وإن كانت من جنس النداء، لكنه ليس المقصود منها إجابةَ المدعو كما هو المقصود في النداء، وقد وقعت «وَا» في غير الندبة، وفي الصحيح: «واعجبًا لكَ يا ابن العاصي»(١)، وفي شعر المتنبي(٢):

واحَــرَّ قَلْبــاهُ مِمَّــنْ قَلبُــه شَــبِمُ

ولُحِّنَ المتنبي فيه في موضعين(٣): استعمال «وا» في غير الندبة. وتحريك هاء السكت. وليسَ بِلَحن؛ لأن كليهما مسموعٌ.

وقد تقع «يا» في الندبة، ولا تقع في باب الاستغاثة سوىٰ «يا»، فهي أعمها، فلذلك كانت أمَّ الباب كما كانت [إنْ](٤) أم أدوَات الشرط والجزاء.

وقد تقع أدوات البعيد في القريب، وبالعكس. [٧ظ] وكذلك أسماءُ الإشارة، نحو: ذا، وذاكَ، وذلك. والاتساعُ إذا عُلِمَ الأصْلُ جائز عندنا، وإنْ كان قد نص سيبويه علىٰ أنَّ استعمال الألفِ ـ يعني الهمزة ـ في البعيد لا يَسُوغُ(٥). وفي الهمزَةِ وَ«أَيْ» لغتان: المد، والقصر.

وأنشد أبو القاسم لِكُثَيِّر(٦):

---

(١) رواه مالك في الموطأ كتاب الطهارة، إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلىٰ ولم يذكر، وغسله ثوبه، ١/١٩٨، برقم (١٢٧)، ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار: (برقم: ٢٩٥) وفيه انقطاع. ومن عادة ابن بزيزة أن يعبر أحيانا عن الموطأ بصحيح الموطأ.

(٢) ديوانه ص ٣٥٢. عجزه:

ومَـنْ بِجِسْـمِي وحَـالِي عِنْـدَهُ سَـقَمُ

(٣) انظر مَن لحنوه في الحاشية رقم ١٠ علىٰ شرح الجمل لابن خروف ٢/٧١٠.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) الكتاب ٢/٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٦) في الجمل ص ١٥٥، بلا نسبة، وهو لكثير في ديوانه ص ٤٧٤، والحلل شرح أبيات الجمل=



أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَىٰ ❊ بُكَــاءَ حَمَامَــاتٍ لَهُــنَّ هَــدِيرُ

وشاهده النداء بـ«أيْ». ورَخَّم عبدة، ويجوز فيه الوجهان المعلومان في باب الترخيم. والهدير: الصوت، فقيل هو للإبل خاصة ثم استعير للحمام، وقيل بل هو حقيقة في الحمام.

وأنشدَ[1]:

أَعَبْــدًا حَــلَّ فــي شُــعَبَىٰ غَرِيبًــا ❊ أَلُؤْمًــا لا أَبَــا لَــكَ واغْتِرَابَــا

وشاهده النداء بالهمزة. وعلىٰ ذلك فإما أن يكون مُنَادًىٰ منكورًا، وإما أن يكون نَوَّنَه ونصبه ضرورة علىٰ مذهب عِيسَىٰ وغيرِه[2]، ويجوز أن تكُون الهمزة همزة توبيخ وتقرير، والمعنىٰ: أتفخَرُ عَبْدًا. والبيتُ لجرير يهجو به البَعِيثَ خداشَ بنَ بَشير[3]، ولُقِّبَ البعيث ببيت قاله. وشُعَبَىٰ اسمُ موضعٍ، وأَلِفُه للتأنيث، وهو مِنْ بِلادِ فَزَارَةَ، وذكرَه الفارسيُّ في النِّصْفِ الثاني من إيضاحِه[4] فيما يختص بالتأنيثِ، نَحْوُ: أُرَبَىٰ[5] وبَابِه. وقوله: «لا أبا لك» يجري في الذم بالأصل، وقد يجري في غيره لما فهم المعنىٰ اتساعًا، واللام مقحمة، و«لُؤمًا» و«اغترابًا» مصدران.

قال أبو القاسم: «وقد ينادىٰ بغير حرف النداء»[6].

= ص ١٠٩، قال: «هذا البيت لا أعلم قائله، وزعم قوم أنه لكثير». ونحوه في شرح الجمل لابن خروف ٧١١/٢.

(١) الجمل ص ١٥٦، منسوبا لجرير، وهو في ديوانه ٦٥٠/٣، والكتاب ٣٣٩/١.

(٢) قد تقدم مذهبهم في ٢٩/٢ ـ ٣٠.

(٣) كذا في الأصل، والذي في طبقات فحول الشعراء ٥٣٣/٢، والشعر والشعراء ٤٨٨/١ أنه بِشْر.

(٤) التكملة للفارسي ص ٩٩.

(٥) الأُرَبَىٰ: الداهية كما في التكملة للفارسي ص ٩٩.

(٦) الجمل ص ١٥٦.




ذكر سيبويه[1] أنَّ حذفَ حرف النداء من المُبْهَمِ لا يجوزُ أصلًا. قلتُ: ولِذلكَ لُحِّنَ المتنبي في قوله[2]:

هَــذِي بَــرَزْتِ لَنَــا فَهِجْــتِ رَسِيسَــا

البيت. قال سيبويه ـ رحمه الله ـ: «لأنَّ الحرفَ الذي يُنَبَّهُ به لَزِمَ المُبهَمَ، كأنه صَار بدلًا من أي»[3]، وقال المبرد[4]: إنما لَزِمَ حرفُ النداءِ مع المبهَمِ؛ لأن «ذا» لمَّا نقل إلىٰ النداء ذهب منه الإشارة، فعُوِّضَ عن تعريفها لُزوم «يا». ويلزمه ذلك في العلم؛ لأن النداء عنده أذهبَ تعريفَ العلميَّةِ، إلا أن يفرق بينهما بأنَّ تعريف المبهم لازم له ببنيته، وكذلك المقصود فأصله التعرف باللام، إلا أنهم استعملوه في النداء علىٰ ذلك وعرفوه بالقصد، فجُعِلَ حرف النداء فيه لازمًا عوضًا من الألف واللام.

وذكر سيبويهِ[5] أيضًا أنَّ المستغاث به يلزمه «يا»، وكذلكَ المتعجَّب منه. وكذلك يلزم الندبة حرفا[6] هَاء؛ لأن المقصود فيها الترنم ومَدُّ الصوت. واتفقوا علىٰ جواز حذفه مِنَ العَلَمِ كقوله تعالىٰ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]. واختلفوا في جواز حذفه من النكرة المقصودة، فسيبويه خَصَّهُ بالشعر، وأنشَدَ عليه للعجاج[7]:

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٠.

(٢) ديوانه ص ٢٣٠. عجزه:

ثــمَّ انثَنَيْــتِ ومــا شَــفَيْتِ نَسِيسَــا

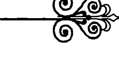
(٣) الكتاب ٢/٢٣٠.

(٤) المقتضب ٤/٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٢١٨.

(٦) كذا.

(٧) الكتاب ٢/٢٣٠ ـ ٢٣١، وانظر ديوانه ١/٣٣٢ (بتحقيق السطلي). وبعده: =

جَـــارِيَ لا تَسْــــتَنْكِرِي عَـــذِيرِي

وقد وقع في الكلام في قولهم: افْتَدِ مَخْنُوقُ[1]، وأَصْبِحْ لَيْلُ[2]، وأَطْرِقْ كَرَا[3]، قال سيبويه: لَيْسَ بِكَثِيرٍ، وقرأنا في الصحيحين[4] من حديث موسىٰ [٨و] - عليه السلام - إنما[5] لما اغتسل وضع ثوبه عَلىٰ حَجَرٍ، فَفَرَّ الحجَرُ بثوبه، فرآه بنو إسرائيل عُريانًا[6]، وكانوا يَقُولونَ به أُدْرَةٌ[7]، فقال: ثَوْبِي حَجَرْ، ثَوبِي حَجَرْ، فرجعَ الحجَرُ فضرَبَه بِعصاه، قال رسول الله ﷺ: «وإنَّ بالحَجَرِ لَنَدَبًا ستةً أو سبعةً مِنْ ضَرْبِ مُوسىٰ». وفي هذه القضية أنزل الله سبحانه علىٰ نبينا عليه السلام ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ﴾ [الأحزاب: ٦٩] الآية.

وقد وقع في الحديثِ أيضًا، فالظاهرُ جَوازُه علىٰ غيرِ اسْتِكْراه. وأمَّا قولُه: «اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِ[8]»، فهل هُوَ عَلَم مقصود فيه نظر، وقد رُوِيَ حَديثا مِنْ كلامِ النبيِّ ﷺ وأمثالِه الحِكْمِية التي نقلت عنه.



= سَـعْيِي وإِشْـفاقِي علـىٰ بَعِيـرِي

(١) الكتاب ٢/٢٣١، ومجمع الأمثال ٢/٧٨.

(٢) الكتاب ٢/٢٣١، ومجمع الأمثال ١/٤٠٣.

(٣) الكتاب ٢/٢٣١، والمستقصي ١/٢٢١، ومجمع الأمثال ١/٤٣١.

(٤) رواه البخاري (كتاب الغسل/ باب من اغتسل غريانًا، برقم ٢٧٨)، ومسلم (كتاب الحيض/باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، برقم ٣٣٩.

(٥) كذا، والصواب: أنه.

(٦) كذا في الأصل.

(٧) الأدرة فتق في إحدىٰ الخصيين، وقيل غيره. انظر القاموس (أدر).

(٨) كذا في الأصل، والصواب: تنفرجي. وهذا الكلام يروىٰ حديثا في كتب النحو، انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٩٢، ٣/١٢٩١، وارتشاف الضرب ٤/٢١٨٠.

باب الاسمين اللَّذَيْن لَفْظُهُمَا واحد والآخر منهـ[ـما] مُضاف

ذَكَر في الباب مسألتين:

الأولىٰ: تكرير المنادىٰ.

والثانية: الوصف بـ«ابن» و«ابنة».

وذَكَر في الأول[1] لغتين، فمنهم من يتبع الأولَ فيه للثاني فينصب الأول، فيقول: يَا زَيْدَ زيدَ عَمرٍو، ومنهم من يبقي الأول علىٰ ما هُوَ عليه، فيقول: يا زيدُ زيدَ عمروٍ، بضم الأول ونصب الثاني. وفي انتصابه وجوه: فإمَّا علىٰ أنه منادىٰ مُضاف، أو علىٰ البدل، أو علىٰ العطف المرادِ به البيان، أو بإضمار فعل، وجوَّزَ السِّيرافِيُّ[2] فيه أن يكون نعتًا؛ لأنه في تقدير المشتق. والاسم الثاني معرب علىٰ اللغتين. وأمَّا الاسم الأول فمبني علىٰ لغة من يضمه، ومُعْرَب علىٰ لغة من ينصبه. وهَا هُنا الخلاف قائم بين المبرد وسيبويه، هل هو علىٰ الإقحام كما نصَّ عليه سيبويهِ[3] في غير ما موضع، أو هُوَ علىٰ الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه كما يقوله المبرد[4]؟ وشبَّهَه الخليل[5] بقولهم: لا أبَا لَكَ. وسنذكر الإقحام حيث

(١) كذا، ولعله أراد الأولىٰ، أي المسألة الأولىٰ، فسقط حرف الألف من الأصل.

(٢) الارتشاف ٤/٢٢٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٦.

(٤) المقتضب ٤/٢٢٧. وانظر تعليق محققه، فإن المبرد لم يخالف سيبويه، وإنما ذكر وجها محتملا بعدما ذكر الوجه الذي يراه سيبويه، وقد وافق سيبويه في غير المقتضب.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٦.

ذكرهُ أبو القاسم[1].

وأنشد[2]:

يــا تَـيْمَ تَـيْمَ عَـدِيٍّ لا أبَـا لكـم ❊ لا يُلْفِيَـنَّكُمُ فـي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

أنشده سيبويه لجرير، وعَقَّبَه بقولِ بعْضِ ولدِه[3]:

يــا زَيْـدَ زَيْـدَ الـيَعْمَلاتِ الـذُّبَّلِ

وأمَّا: يا زيدَ بنَ عمرٍو، وهي المسألة الثانية التي ذكرها أبو القاسم[4]، ففيها ثلاثة أوجه:

إتباع الأول للثاني فينصب الأول، فتقول: يا زيدَ بْنَ عمرو، وهو جائز في الكلمتين كجوازه في الكلمة الواحدة، وإن كان فيها ربَّمَا هو أحسن.

ومنهم من يتبع الثاني الأول، فيقول: يا زَيْدُ بنُ عمرو، ولم يَحْكِه البصريون، وإنَّما سَمِعَه الكوفيون.

واللغة الثالثة: إبقاءُ كل على معناه، وفي الحديث[5]: «يا معاذُ بنَ جبل»،

---

(١) سيأتي في ص٦١.

(٢) الجمل ص ١٥٧، ونسبه لجرير، وله في ديوانه ص ٢١٢/١، والكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والمفصل ص ٦٥.
ويروى: لا يلقينكم بالقاف كما في الكتاب والجُمَل.

(٣) الكتاب ٢٠٥/٢ ـ ٢٠٦، ونسبه لبعض ولد جرير، ولعبد الله بن رواحة رضي الله عنه في ديوانه ص ١٥٢، والخزانة ٣٠٣/٢.

(٤) الجمل ص ١٥٧.

(٥) إن كان المقصود حديث حق الله على العباد، فقد رواه البخاري: (كتاب العلم/ باب من خص قوما دون قوم كراهة أن لا يفهموا، برقم: ١٢٨)، ومسلم: (كتاب الإيمان/ باب الدليل على أن=

رُوِيَ بثلاثة أوجه.

ويُحْذَفُ التنوين والألفُ مِنْ «ابن» إذا وقَعَ وَصْفًا بينَ علمين، أو كُنيتين، أو لقبين، أو ما اشتهر اشتهار ذلك، قال سيبويه: «وذلك أنهم جعلوا الاسمَ والصفةَ بمنزلة [٨ظ] [...][١] أبدلت أتبعوا، وقال الراجز[٢]:

يـا حَكَـمَ بْـنَ المُنْـذِرِ بـنِ الجَـارُودْ

وقال العجاج[٣]:

[يـا عُمَـرُ بْـنَ][٤] مَعْمَـرٍ لا مُنْتَظَـرْ[٥]

وقد يجوز إثبات التنوين في الوصف، قال[٦]:

جاريـةٌ مِـنْ قـيسٍ ابـنِ [ثَعْلَبَـهْ][٧]

وأما قوله سبحانه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، فإنما حذف

= من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا، برقم: ٣٢).

(١) ما بين المعقوفين لا يظهر بسبب الرطوبة، وهو مقدار كلمتين.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣، ونسبه لبعض بني حِرْماز، وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٧٢، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢.

(٣) للعجاج في الكتاب ٢/٢٠٤، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٧٣، وديوانه ١/٧١. وبعده:

بعـدَ الـذي عـدا القـروصَ فحَـزَرْ

(٤) ما بين المعقوفين لا يظهر بسبب الرطوبة.

(٥) في الأصل: لَمُنتظر.

(٦) الكتاب ٣/٥٠٦، منسوبا للأغلب العجلي، وانظر الخزانة ٢/٢٣٦.

(٧) لا يظهر بسب الرطوبة.

لأنه صفة والخبر محذوف، والمعنىٰ: عُزيرٌ ابنُ الله مَعبُودنا، علىٰ هذا تأوَّلَهُ الزمخشريُّ[1] وغيره. قلتُ: وهو عندي بعيد من سياق الآية؛ لأن من مذهبهم أنه ابنُ الله، فالإخبار إنما وقع بالنبوة الثابتة عندهم، قال سيبويه[2]: «وإنما حذفوا التنوين لأنه لا ينجزم حرفان، ولكثرته في استعمالهم»، وقد أفرد له أبو القاسم بَعْدُ بابًا. وشبَّه المبرِّدُ[3] المسألة الأولىٰ التي هي تكرار المنادىٰ بقولهم[4]:

بَــاتَ[5] ذِرَاعَــيْ وجَبْهَــةِ الأَسَــدِ

فحذف النون من الاسم لاعتقاد الإضافة إلىٰ مضاف إليه محذوفٍ لفظًا لدلالة لفظ الثاني عليه. وعند غيره إنما هو مضاف إلىٰ الموجود. وفي مذهب سيبويهِ تكَلُّفُ الإقحامِ، وفي مذهب المبرد تكلف إخراج المضمر ظاهرًا.

ولم يَتَعَرَّض أبو القاسم لحذف المنادىٰ، وقد أجازه سيبويه وهو كثير، وقرئ: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدوا﴾[6]، وقال[7]:

يَــا لَعْنَــةُ اللهِ والأَقْــوَامِ كُلِّهِــمُ ✽ والصَّالِحِينَ علىٰ سِمْعَان مِنْ جَارِ

❁ ❁ ❁

(١) الكشاف ص ٤٣٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٤.

(٣) المقتضب ٤/٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٤) قد مر في ١/١٧٥. صدره:

يَــا مَــنْ رَأَىٰ عَارِضًــا أُكَفْكِفُــهُ

(٥) كذا في الأصل، والصواب: بين.

(٦) النمل ٢٥. وقرأ بها الكسائي وأبو جعفر ورويس، فقرأوا بتخفيف «ألا» وياء النداء مع الوقف عليها، ثم يبتدئون «اسجدوا». النشر ٥/١٨٣٦ ـ ١٨٣٧.

(٧) بلا نسبة في الكتاب ٢/٢١٩، والجنىٰ الداني ص ٣٥٦، والخزانة ١١/١٩٧.

باب إضافة المنادى إلى المُتَكَلم(١)

ذَكر فيه أبو القاسم اللغات الخمسَ المعروفة(٢)، وذكرهَا سيبويه(٣)، ووجهها سيبويه. وعلَّلَ سيبويهِ(٤) حذف الياء بالكثرة والاستغناء عنها بالكسرة. وشبَّهَها بالتنوين. والضمُّ أَضْعَفُها، وقرأ أبو جعفر(٥): ﴿قُلْ رَبُّ احْكُمْ بالحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]. وتلتبس بالعَلَم، وقد تلتبس بالمقصود، إلا أن يقال المقصودُ لا يُحذَفُ منه الحرف، والحذف من هَذَا جائز.

واللغة السادسة لم يذكرها سيبويه، وذلك أن مِنَ العرب من يفتح ويحذف الألف للاستغناء عنها بالفتحة، كما استغني عن الياء بالكسرة. والوقف بالهاء بيانًا للألف ومحافظة عليها، والباب بيِّنٌ.

وأنشد(٦):

---

(١) مزج المؤلف رحمه الله هذا الباب والذي بعده في الجمل ص ١٦١، وهو باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء.

(٢) الجمل ص ١٥٩ ـ ١٦٠. وهذه اللغات هي: يا غلامِ، ويا غلاميَ، ويا غلامي ـ بسكون الياء ـ، ويا غلامَاهْ، ويا غلامُ.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٩.

(٥) النشر ٥/١٨١٢.

(٦) الجمل ص ١٦٠، ونسبه لأبي النجم العجلي، وهو في ديوانه ص ٢٥٩، والكتاب ٢/٢١٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٢٥.

يـــا ابْنَـــةَ عَمَّـــا لا تَلُـــومِي واهْجَعِـــي

وشاهده أنه أبدل من الفتحة كسرة، فانقلبت الياء ألفًا.

وهل وقع الابتداء بتغيير الحركة أو بتغيير الحرف؟ فيه نظر قد اختلف فيه قول الفارسيِّ، ومنه ترخيم ثمود علىٰ لغة من لا ينوي، ومذهبه في الإيضاح البداية بالحركة، وقال في التذكرة خلافه. والهجوع: النوم. واللوم معلوم. وكانت زوجته عاتَبَتْهُ علىٰ صَلَعِه، فقال(١):

قَـــدْ أَصْـــبَحَتْ أمُّ الخِيَـــارِ تَـــدَّعِي
علـــيَّ ذَنْبًـــا كُلَّـــهُ لَـــمْ أَصْـــنَعِ

وفيه:

يـــا ابْنَـــةَ عَمَّـــا لا تَلُـــومِي واهْجَعِـــي
أَلَـــمْ يَكُـــنْ يَبْـــيَضُّ لَـــوْ لَـــمْ يَصْـــلَعِ(٢)

وأما المضاف إلىٰ [٩و] المضاف إلىٰ ياء المتكلم، فإنه ليس بمنادًىٰ في الحقيقة، فلا يجوز فيه إلا ما يجوز في غير النداء، إلا «ابن أم» و«ابن عم»، ففيه تلك اللغات الخمسُ، إلا الضمَّ فإنه لا يجوز، ويعوض منه البناء علىٰ الفتح. وذكر سيبويه في «يا ابن أُمِّ» و«يا ابن عمِّ» بالكسرة وجهين(٣):

الأول: أن يكون مُعْربًا، وحذف الياء لكثرة الاستعمال.

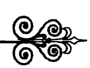
والثاني: أن يكون مبنيّا، وجعلوا الاسمين فيه كاسم واحدٍ، ثم أضافوه إلىٰ

---

(١) ديوانه ص ٢٥٦.

(٢) ديوانه ص ٢٥٨.

(٣) الكتاب ٢/٢١٤.

الياء، وحذفوها استغناء عنها بالكسرة.

وأنشد في الباب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء[1]:

يـــا ابْـــنَ أُمِّـــي ولَـــوْ شَـــهِدْتُكَ

البيت. وهو مجهولٌ لَمْ يُنْشِده سيبويه، وقيل إنه لمعدي كرب عَمِّ امرئِ القيس، وقُتِلَ يوم الكُلابِ الأوَّلِ. وقيل لغيره.

وأنشد لأبي زُبَيْدٍ الطائِيِّ ـ واسمه حَرْمَلَةُ بنُ المُنذر. واختلف هل مَاتَ مُسلمًا أو كافرًا؟ قال الطبري وهو عالمٌ جليل: أسلم ـ:

يَـا ابْـنَ أُمِّـي ويـا شُـقَيِّقَ نَفْسِـي ❊ أَنْـتَ خَلَّيْتَنِـي لِـدَهْرٍ شَـديدِ[2]

وشاهده إثبات الياء ساكنة.

❊ ❊ ❊

(١) الجمل ص ١٦٢، بلا نسبة، وكذلك في المقتضب ٤/٢٥٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٣٨. ونسبه أبو تمام في الوحشيات ص ١٣٣ إلى غَلْفاءَ بن معدي كرب بن الحارث بن آكل المرار الكندي. وكذا ابن السيد في الحلل ص ١١٥، وابن خروف في شرح الجمل ٢/٧٢٩. ونص البيت:

يـا ابْـنَ أُمِّـيَ وَلَـوْ شَـهِدْتُكَ إذْ تَـدْ ❊ عُـو تَمِيمًـا وأَنْـتَ غَيْـرُ مُجـابِ

(٢) الجمل ص ١٦١، دون نسبة، ونسبه سيبويه ٢/٢١٣ لأبي زبيد الطائي، وكذا في الحلل ص ١١٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٢٨، وشعره ص ٤٨.

باب ما لا يقع إلا في النداء

ذكر فيه[1]: هَناهُ، ويا فُلانُ، وغير ذلك من الصفات المعدولة التي جاءت علىٰ وزن «مَفْعَلان»، أو علىٰ وزن «فُعَل»، أو علىٰ وزن «فَعَال».

وفي «هَناه» ثلاث لغات: ضم الهاء، وفتحها، وكسرُها. وأصلُه هَنٌ، كناية عن النكرات، كما كان «فلان» كناية عن أعلام الأناسي، كما كان «الفُلان» كناية عن أعلام البهائم. واختلف النحويون في وزن هذه الكلمة التي فيها هناه:

فمذهب جمهور البصريين[2] أنَّها محذوفة اللام، والألف والهاء زائدتان، وأصلُه عندهم هَنْوٌ، فحذفت لامُه علىٰ غير قياس، وزيدت فيه الألف والهاء كزيادتها في النُّدبة.

وذهب بعض النحويين أنَّ وزنه فَعَالٌ، والهاء فيه أصل، وهو عندهم مما جاءت القافية واللام من موضع واحدٍ. والصحيح الأول؛ لأنَّ الحمل علىٰ الأقل لا دَاعيَ له.

وذهب بعضهم إلىٰ أن الهاء التي في آخِره هاء السكت، وحُرِّكَت. وهو خطأ؛ إذ لا مُوجِب لحركتها.

وتقول في تثنيته: يا هَنانِيهِ، وفي جمعه: يا هَنُوناهُ، وفي المؤنث: يا هَنَتاه.

---

(١) الجمل ص ١٦٣.

(٢) هو قول كثير من البصريين والكوفيين. شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٥٩.

وقد عَلَّله ابن بابشاذ[١]، ورده عليه ابن خروف[٢].

وأمَّا «مَلْأَمان» و«مَكْرَمان» فتُثَنيه مُبالغة. ورُوِي «مَكْذَبَان» والصحيح مكرمان وللأنثىٰ مكرمانة، حكاه الأخفش[٣] وغيره.

وأمَّا «فل»[٤]، فهو أيضًا مما اخْتَصَّ بالنداء. وهل هو مقتطع مِنْ «فُلان» الذي هو كناية عن العَلَمِ أم هو غير مقتطع؟ في كلام سيبويهِ[٥] فيه احتمال، وفيه بين النحويين خلاف[٦].

ومما اختص بالنداء قولهم: اللهم، وفيه خلافٌ، فقال: [٩ظ] الفراءُ[٧] هو مُقْتَطَعٌ من قولهم: أُمَّنَا بخير، أي اقصدنا بخير. وهو غيرُ مُطَّرِدٍ[٨] لمجيئه في مَوَاضع علىٰ خلاف ذلك، منه قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢]. وهذا الذي قاله لا دليل عليه من المعنىٰ، ولا من اللفظ، فالصحيح ما قال به الجمهور أنَّ الميم إنما زيدت في آخرِهِ مُشدَّدة عوض[٩] من

---

(١) شرح الجمل له ١/٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٢) شرح الجمل له ٢/٧٣١.

(٣) وكذلك المبرد. شرح الجمل لابن خروف ٢/٧٣٢.

(٤) في الهامش ما نصه: (حاشية: قد صرح سيبويه بأن فل ليس من فلان قال: وأما قول العرب يا فل أقبل فإنهم لم يجعلوه اسمًا حذفوا منه شيئًا ثبت في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم علىٰ حرفين وجعلوه بمنزلة يد ودم فهذا صريح منه، ومن اعتبر قوله هذا الباب يكون الاسم بعد ما يحذف منه بمنزله اسم يتصرف في الكلام توهم الاحتمال فاء غيره).

(٥) الكتاب ٢/١٩٨، ٢٤٨.

(٦) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢/٧١٦.

(٧) ابن يعيش ١/٣٦٧، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٦٦.

(٨) هذا القول للفراء أيضا.

(٩) كذا، ويمكن جعلها خبرا لمبتدأ محذوف، أي هي عوض، علىٰ ضعفه.

حروف النداء، ولذلك لا يجوزُ الجمع بينهما إلا في الضرورة.

وأما التاء في: «يا أبَتِ» و«يا أُمَّتِ» فعوض من الياء في: يا أبي، ويا أمي. وجعلها الخليل[1] بمنزلة الهاء في عَمَّةٍ وخالَةٍ. ولا تلزمه هذه الهاء إلا إذا أضفته إلى نفسك خاصَّةً. وشَبَّهه سيبويه[2] بـ«أَيْنُقٍ»، حيث عوضوا الياء من عينه المحذوفة، وهو أحد قوليه فيه، وله قول آخر أنه مَقْلُوبٌ، وقد قالوا: يا أبتا، ويا أمَتَا.

❊ **فَإِن قِيلَ**: الألف بدلٌ من الياء، فكيف جمعوا بينها وبين الياء؟ وهل ذلك إلا كالجمع بين العوض والمعوض منه نحو: يا مَيّ، وهو مرفوض في الأفصح؟

وجوابُه أنهم شبهوه بالندبة، فلم تكُن كصريح الإضافة، ولا يجري ذلك في غير الأب والأم، قال سيبويه[3]: «لِكَثْرَتِهما في النداء».

وحكى الخليل[4] عن بعض العرب: يا أُمَّةُ لا تفعلي، ومنهم من يقول: يا أمَّ، فيرخِّمُه، حكاهُ يونس[5]. ودخلت تاء التأنيث في المذكر؛ لأن المؤنث يجري عليه لفظ المذكر، كحائض وطالق، والمذكرُ يجري عليه لفظ المؤنث، كقولهم: غلامٌ يَفَعَةٌ[6]، ورَجُلٌ رَبْعَةٌ، وقد ذكر ذلك سيبويه[7]، وأكثر من أمثلته.

---

(١) الكتاب ٢/٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) الكتاب ٢/٢١١.

(٣) الكتاب ٢/٢١١.

(٤) الكتاب ٢/٢١١.

(٥) الكتاب ٢/٢١٣.

(٦) أي غلام يافع.

(٧) الكتاب ٣/٢٣٧.

وكل هذه الأسماء التي ذكر في الباب مخصوصة بالنداء لا تستعمل في غيره، وحكى السِّجِسْتانِيُّ[(١)]: هذا زيدٌ مَكْرَمَانُ[(٢)]، بالرفع تابعًا للمعرفة ممنوعَ الصرف، وهو قليل.

ووقع في تفسيرِ «لُكَع» خِلافٌ، والصحيحُ أنَّ أكثر استعماله في الذم، وقد جاء في غير الذم، ومنه قول النبي ﷺ ـ وقد دخل بيت ابنته فاطمة ـ: «هُنَا لُكَعُ»[(٣)]، ومعناه الصغير، وفي كتاب الجامع من الموطأ[(٤)] في حديث يُحَنَّسَ[(٥)] مولى الزُّبَيرِ بن العوام «أنه كَان جالسًا مع عبد الله بنِ عُمَرَ في الفتنة، فجاءتْهُ مولاة له تُسَلِّمُ عليه، فقالت: إني أردت الخروج يا أبا عبد الله[(٦)]، اشتد علينا الزمان، فقال لها: اقْعُدِي لُكَعُ»، ومعناه الذم.

وهل يوقف على: يا أبت، ويَا أُمت، بالتاء أو بالهاء؟ فيه خلاف بين البصريين والكوفيين مشهورٌ[(٧)].

---

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني البصري، كان إماما في علوم القرآن واللغة والشعر والعروض، من شيوخه أبو عبيدة والأصمعي، ومن تلاميذه المبرد، توفي سنة ٢٥٠هـ، وقيل غير ذلك. بغية الوعاة ١/٥٨٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٨، والارتشاف ٥/٢٢٢٥.

(٣) رواه البخاري: (كتاب البيوع/ باب ما ذكر في الأسواق، برقم: ٢٠١٦)، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة/ باب فضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما، برقم: ٢٤٢١) من حديث أبي هريرة ولفظه: (أثم لكع؟)، وفي رواية للبخاري (برقم: ٥٥٤٥): (أين لكع؟).

(٤) الموطأ، كتاب الجامع، ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها، ٤/١٤٢١ ـ ١٤٢٢.

(٥) أبو موسى يُحَنَّسُ مولى الزبير، ويقال مولى آل الزبير، ويقال مولى المصعب بن الزبير، مدني، من رجال الموطأ. انظر التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال لابن الحذاء ٣/٦٤٩.

(٦) في الموطأ: يا أبا عبد الرحمن.

(٧) البصريون يقفون بالهاء، والكوفيون بالتاء. شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٦٨ ـ ٣٦٩.

وأنشد أبو القاسم في البابِ(١):

وَقَــدْ رَابَنِــي قَوْلُهــا يــا هنــا ❊ هُ، وَيْحَــكَ أَلْحَقْــتَ شَــرًّا بِشَــرّ

وهو لامرئ القيس، ومعناه ظاهِرٌ. ووَيْحَكَ من المصادر اللازمة للنصب المستعملة في الدعاء وما شاكله.

وأنشد بَعده لأبي النَّجْمِ العجلي(٢):

أُطَــوِّفُ مَــا أُطَــوِّفُ ثُــمَّ آوِي ❊ إلَــى بَيْــتٍ قَعِيدَتُــهُ لَكَــاعِ

[١٠و] وهو للحطيئة، والقعيدة: المرأة وشاهده استعمال لكَاعِ في غير النداء.

وأنشد(٣):

ومَــا عَلَيْــكِ أنْ تَقُــولِي كُلَّمَــا

(١) الجمل ص ١٦٣، ونسبه لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص ١٦٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٣٥٨/١، وشرحه لابن خروف ٧٣٢/٢. والبيت مدور.

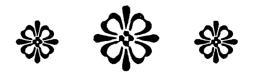
(٢) نسبه في الجمل للحطيئة ص ١٦٤، وكذا في الحلل ص ١١٦، وشرح ابن خروف ٧٣٥/٢، والخزانة ٤٠٤/٢، وانظر ديوانه ص ٣٣٠. ولم ينسبه أحد لأبي النجم العجلي، ولعله سبق قلم من ابن بزيزة، أو تحريف من الناسخ. أو أن في هذه النسخة سقطا، وهو الراجح، لأن بين بيت امرئ القيس وبيت الحطيئة شطرا لأبي النجم، هو قوله: «فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانا عَنْ فُلِ». وعادة الشارح غالبا إفراد أبيات الشواهد بالكلام في آخر الباب، لكنه لم يتكلم على بيت أبي النجم. ثم إن ابن بزيزة يقول بعد إنشاد البيت إنه للحطيئة، فكيف ينسبه جازما في موضع واحد مرتين لرجلين مختلفين. والعجب من صاحب النسخة الذي طرزها بالحواشي كيف لم ينبه على هذا في الحاشية، وقد حشى الصفحات التي بعد هذه التي فيها البيت، وحَشَّى الصفحات التي قبلها أيضا. وجل من لا يسهو.

(٣) الجمل ص ١٦٤، ولم ينسبه، وقال صاحب الحلل ص ١١٧: «هذا الرجز لا أعلم قائله»، وكذا في شرح ابن خروف ٧٣٩/٢، والخزانة ٢٩٦/٢.

سَـبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْـتِ يـا اللهُـمَّ مَـا

ارْدُدْ عَلَيْنَـــا شَـــيْخَنا مُسَـــلَّمَا

وشاهده الجمعُ بين المُعَوض والمعوض منه في الشعر.



باب الاسْتِغَاثة

وهي الاستنصار وطلبُ الغوثِ، ولا يكون ذلك إلا عند نزول شدة بالمستغِيثِ. وهي من الألفاظ التعلقية، تقتضي مُسْتغيثًا، ومستغاثًا به، ومُستغاثًا منه، واستغاثة. فالمستغاث به مُنادًىٰ في المعنىٰ، ولذلك فُتِحت لامه؛ لأنَّ المنادىٰ واقع موقع المضمر، ولامُ الجر مع المضمر مفتوحة، كما أن باء الجر مكسورة معه في أفصح اللغات، ومن العرب من يفتح لام الجر مع الظاهر، فيقول: المالُ لَزيدٍ ـ بفتح اللام ـ وقرأ سعيدُ بنُ جُبيرٍ: ﴿وإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الجِبالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦][1] بفتح اللام، وحكىٰ الكسائي[2] عن بعض العكليين من العرب: ما كنت لَآتِيكَ، وحَكاه أبو عُبيدَة أيضًا وخلفٌ الأحمَرُ، ويونسُ، وقال أبو زيد[3]: «سمعت مَنْ يَقرَأُ ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لَيُعَذِّبَهُم﴾ [الأنفال: ٣٣] بفتح اللام»، وهو في غاية من الشذوذ. قلتُ: وأَصَحُّ منه ما حَكَاه اللحياني[4] عن بعض العرب: مررتُ بَه ـ بفتح الباء مع المضمر ـ وهو غريب.

---

(١) وقد قرأها الجمهور بكسر اللام الأولىٰ وفتح الثانية «لِتزولَ»، وقرأ الكسائي وقبله سعيد بن جبير بفتح اللام الأولىٰ وضم الثاني «لَتزولُ». جامع البيان لابن جرير ١٣/٧٢٣، وكتاب السبعة ص ٣٦٣، والمحرر الوجيز ٥/٢٦٨، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/٣٣٦ ـ ٣٣٧. ولم أجدهم ذكروا سعيد بن جبير، لكنهم ذكروا أن ابن عباس قرأ بما نسبه ابن بزيزة لابن جبير، وابن جبير تلميذ لابن عباس، فلعله روىٰ هذه القراءة عنه. لكني وجدت بعدُ أبا حيان في الارتشاف ٤/١٦٦١ نسبها إلىٰ سعيد بن جبير.

(٢) ابن يعيش ٤/٤٨١، والارتشاف ٦/١٦٦١.

(٣) المحرر الوجيز ٤/١٧٧.

(٤) الجنىٰ الداني ص ١٨٢.

واختَصَّ هذا الباب بـ«يا» ؛ لأنها أمُّ الباب. وكُسِرَت لام المستغاث به على أصلها إذا دخلت على اسم ظاهر لا مضمر، فإذا لم يباشر حرف النداء المستغاث به فلامُه مكسورة على الأصل كقوله(١):

يــا لَلْكُهُــولِ ولِلشُّــبَّانِ لِلْعَجَــبِ

والعامل في اللام الثانية محذوفٌ للعلم به، فإذا قلت: يا لَزيدٍ لِعَمْرٍو، فالتقدير: أدعوكم لعمرو.

وأنشد في الباب(٢):

يَــا عَجَبًــا لِهَــذِهِ الفُلَيْقَــهْ
هَــلْ تُــذْهِبَنَّ القُوَبَــاءَ الرِّيقَــهْ

والفَلِيقَةُ: الداهية. والقُوَبَاء: الحزازة، ويقال قُوباء ـ بتسكين الواو ـ وقُوَبَا ـ بتحريكها ـ، وفي جمعه قُوباوَاتٌ. والمنادى يجوز أن يكون نفس العجب على المجاز والمبالغة، كأنه قال: احضر فهذا وقتُكَ، ويجوز انتصابه على المصدر، والمنادى محذوف والتقديم(٣): يا قوم اعجبوا عجبًا.

وأنشَدَ(٤):

---

(١) بلا نسبة في المقتضب ٤/٢٥٦، والجمل ص ١٦٧، والحلل ص ١٢٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٤٧، وقال القيسي في إيضاح الشواهد ١/٢٦٨ إنه ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي، وإلى أبي زبيد الطائي. وسيعيد الشارح ذكره في هذا الباب. صدره:

يَبْكِيـكَ نَـاءٍ بَعِيـدُ الـدَّارِ مُغْتَـرِبٌ

(٢) الجمل بلا نسبة ص ١٦٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٤٥، ولابن قَنَانٍ الراجز في اللسان (قوب) ١/٦٩٣.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: والتقدير.

(٤) الجمل ص ١٦٦ ولم ينسبه، ونسب في الكتاب ٢/٢١٦، والحلل ص ١١٩، وشرح الجمل لابن=

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي ❊ فَيَا لَلَّه[1] لِلْوَاشِي المُطَاعِ

اختلف في قائله: فقيل هو غُفْلٌ من الأبيات المجهولة، وقيل لِقَيْسِ بنِ ذَرِيحٍ العامِرِيِّ. وشاهده فتحُ لام المستغاث، وكسْرُ لام المستغاث من أجله.

وأنشد بعده[2]:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ❊ يَا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وشاهده [١٠ظ] فتح لام المستغاث به لما باشرها حرف النداء، وكسَرَها في العطف لما لم يباشرها.

والعلج والعلج[3] الذي طَعَنَ عُمَرَ بنَ الخطاب، وهو أبو لؤلؤة غلام المغيرةَ بنِ شُعْبَةَ، وكان للمغيرة عليه ضَرِيبَةٌ[4]، فكلم أَبُو لُؤْلُؤَةَ عُمَرَ - رضي الله عنه - أنْ يَسْأَلَ سَيِّدَه أن يخفف عنه، فسأله عن صناعته، فقال: أَعْمَلُ الأَرْحاءَ، فَلم يَفعَلْ لأنه كان قادرًا على ضريبته، فقال له: والله لأَصْنَعَنَّ لَكَ رَحًى يتحدث بها في المشارق والمغارب، فوقف له في طريق المسجد لما خرج لصلاة الصبح، فضَرَبَه ضربة منها مات شهيداً - رحمه الله -.

= خروف ٢/٧٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١١١ - ١١٢ لقيس بن ذريح، وهو في ديوانه ص ٩٣.

(١) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو: فيا لَلنَّاس.

(٢) تقدم تخريجه في ٥٠.

(٣) كذا في الأصل بالتكرار. والعلج جاء في متن الجمل ص ١٦٧، قال: «وفي الخبر لما طعن العلج أو العبد عمر بن الخطاب - رحمه الله ورضي عنه - صاح: يا لَلَّهِ ويا لَلْمسلمين».

(٤) انظر القصة في صحيح البخاري (كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان وفيه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، برقم ٣٧٠٠).



وما ذكره أبو القاسم[1] من أنَّ لام الاستغاثة بدل من زيادة الندبة ، هو نصُّ سيبويهِ[2] .



(١) الجمل ص ١٦٧.

(٢) الكتاب ٢/٢١٨.

باب الترخيم

وهو في اللغة عبارة عن التسهيل، ومنه قولهم[١]:

... ... مَنْطِقٌ ❊ رَخِيمُ الحَواشِي ... ...

وحَدُّ أبي القاسم[٢] صحيح، وهو لفظ سيبويه[٣]، قال الزمخشري[٤]: «حَذْفُ في أواخر الأسماء اعتباطًا». وشَبَّه سيبويهِ[٥] الحذفَ في هذا الباب بحذف التنوين، وحقا إنَّهم اعتزموا في باب النداء على التخفيف بالحذف. وذكر سيبويه[٦] - رحمه الله - أنه لا يرخم إلا ما غَيَّرَه النداء، وأما مَا بقي على أصله فلا يرخم، وهو نصُّ أبي القاسم[٧].

ولا يخلو الاسم المُرَخَّمُ أن يكون عاريًا من التأنيث، أو غير عارٍ. فإن كانت فيه تاء التأنيث لم يشترط فيه العلمية والزيادة على الثلاثة. وإن كان عاريا منها ففيه أربعة شروط، بوجودها يصح ترخيمه: أن يكون عَلَما، زائدًا على ثلاثة أحرف، غير مستغاثٍ به، ولا مندوبٍ. فلا يرخم نكرة، ولا مستغاث به، ولا

---

(١) بعض بيت لذي الرمة في ديوانه ١/٥٧٧، ونصه:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ ❊ رَخِيمُ الحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

(٢) قال: «الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفا». الجمل ص ١٦٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٩.

(٤) المفصل ص ٦٩.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٩.

(٦) الكتاب ٢/٢٣٩ - ٢٤٠.

(٧) الجمل ص ١٦٨.

مندوب، ولا مُضافٌ، ولا مَا شبه بالمضاف، ولا مبهم.

أما النكرة العارية عن التاء؛ فلأنها لم تَتَغَيَّر أصلا، والواجب على مقتضى هذا التعليل أن لا تُرَخم أصلا، كانت فيها التاء أو لم تكن، إلا أنهم رخموا من النكرات ما فيه التاء؛ لأنها تَنَزَّلت منزلة كلمة ثانية، فحذفوها كما حذفوا آخر الاسمين اللذين جُعلا اسمًا واحدًا. وها هنا خِلافٌ في النكرة المقصودة بالتاء، هل تُرَخَّم على اللغتين أم لا ترخم إلا على لغة من ينوي المحذوف فقط؟ ونقَلَ ابنُ خروفٍ[1] عن ابن بابشاذ[2] أنها لا ترخم إلا على لغة من ينوي، وقد نص فيها على جواز الترخيم على الوجهين. ومن الدليل على أن تاء التأنيث بمنزلة اسم آخر ضُمَّ إلى الكلمة، بناؤهم ما قبلها على الفتحة، ولُحوقُ التصغير قبلها كما كان ذلك في المركبات.

وأما المستغاث به فلا يُرَخَّمُ بنص سيبويه[3]؛ لأنه مشبه للمضاف. [١١و] وكذلك لا يُرَخَّم مندوبٌ[4]. وقد أجاز الكوفيون ترخيم المُضافِ، والحقُّ أَنَّهُ لا يجوز؛ لأَنَّهُ إما أن يقع الحذف من الاسم المضاف وليس بآخر، ومن شأن الترخيم أن يلحق الآخر، أو من المضاف إليه وليس بمنادى، وقد أنشد الكوفيُّون عليه[5]:

خُذُوا حِذْرَكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا ❊ أَوَاصِرَكُمْ والرَّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ

ولا حجة عندي فيه لوجهين:

---

(١) شرح الجمل له ٢/٧٤٩.

(٢) شرح الجمل له ١/٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٠. وشرط لذلك أن يكون مجرورا.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٠.

(٥) لزهير في الكتاب ٢/٢٧١، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٣٧٢، والخزانة ٢/٣٢٩.

الأول: أن يكون اقتطاعًا في ضرورة الشعر.

الثاني: أن يكون كما ذكره سيبويه[١]:

دِيـارَ[٢] مَيَّـةَ إذْ مَـيٌّ تُسَـاعِدُنا[٣] ❁ ولا يَـرَىٰ مِثْلَهـا عُـرْبٌ ولا عَجَـمُ[٤]

زعم سيبويه[٥] عن يونس أنه كان يسميها مرة مَيًّا، ومرة مَيَّةَ، فجعل كل واحدٍ من الاسمين اسمًا لها في النداء وغيره. وإنما اختص الترخيم بما يُغَير في النداء لأن التغيير مؤنس بالتغيير.

قال أبو القاسم: «ولا يرخم من الأسماء إلا ما كان علىٰ أكثر من ثلاثة أحرف»[٦].

الثلاثي أقل أبنية الأصول، فترخيمه إجحاف به. إلا أنه علىٰ قسمين:

فمنه ما هو ساكنُ الوسَطِ، ولا يرخَّمُ إجماعًا.

ومنه ما هو متحرك الوسط، نحو: جَبلٍ، وحَسَنٍ، وطللٍ، وفي جواز ترخيم هَذَا القسم خِلافٌ، والأكثر علىٰ أنه لا يجوز؛ لِمَا في ترخيمه من الإجحاف به، وأجازه الفراءُ[٧] وغيرُه. وللعرب في المتحرك الوسَطِ في أبواب مَا لا ينصرف،

---

(١) الكتاب ١/٢٨٠، ٢/٢٤٧، ونسبه لذي الرمة، وكذلك في الارتشاف ١٤٧٦/٣، وانظر ديوانه ص ٢٣/١.

(٢) بالنصب رواية النحاة، والذي في الديوان الرفع. وانظر ديوانه ٢٦/١ فقد نبه علىٰ ذلك شارح الديوان.

(٣) كذا في الأصل، والذي في الديوان وكتب النحاة: تُسَاعِفُنَا، وفي الكتاب ١/٢٨٠: مُسَاعِفَة.

(٤) كذا في الأصل، والذي في ديوانه وكتب النحو: عُجْمٌ ولا عَرَبُ. والقصيدة بائية.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٧.

(٦) الجمل ص ١٦٨.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٤، وأجازه أيضا بعض الكوفيون والأخفش. شرح الجمل=

وفي أبواب النسب اعتدادٌ بالحركة، فعليه حَمَلَه الفراء.

واعلم أن الترخيم على وجهين: فمن العرب من يرخم وينوي المحذوف، ومنهم من لا ينويه، ويجعله بعد الحذف اسمًا برأسه، كأنه لم يُحذف منه شيء، فيقول على اللغتين: يا حَارِ، ويا حَارُ، وقرأ بعضهم[1]: ﴿يا مَالِ﴾ [الزخرف: ٧٧] على الترخيم، ووجهه أبو الفتح بن جني[2] على أنَّ قواهم قد ضعفت، وأصواتَهم قد انقطعت، فلم يقدروا عل إكمال الكلمة. وفي حديث مالك بن أوس بنِ الحدَثان[3]، قال لي عمر بن الخطاب: «يا مالِ»، ولم يقل يا مالك.

وأنشد أبو القاسم لحسان بن ثابت الأنصاري يهجو بني عبد المدان[4]:

حـارِ بْـنَ كعـبٍ ألَا أَحْـلَامَ تَزْجُـرُكُمْ ❊ عَنّـا وأنـتُمْ مِـنَ الجُـوفِ الجَمَـاخِيرِ

وبعده[5]:

لا بَأْسَ بالقَوْمِ مِنْ طُولٍ ومِنْ قِصَرٍ ❊ جسْـمُ البِغـالِ وأحْـلامُ العَصـافِيرِ

وتلقيت من بعض أصحابِ الفقيه أبي الحَجَّاجِ بن نموي الفاسي الأصولي[6]

= لابن بابشاذ ٣٧٦/١، والارتشاف ٢٢٣٢/٥.

(١) هي قراءة ابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، ويحيى بن وثاب، وتلميذه الأعمش. وقرأها الجمهور: يا مالكُ، وقرأ أبو السرار الغنوي: يا مالُ، بالبناء على الضم. المحتسب ٢٥٧/٢، والبحر المحيط ٣٨٩/٩.

(٢) المحتسب ٢٥٧/٢.

(٣) رواه البخاري: (كتاب فرض الخمس، برقم: ٣٠٩٤)، ومسلم: (كتاب الجهاد/ باب حكم الفيء، برقم: ١٧٥٧).

(٤) الجمل ص ١٦٩، ونسبه لحسان، وهو كذلك في الكتاب ٧٣/٢، والحلل ص ١٢٠، وشرح الجمل لابن خروف ٧٥٤/٢، وديوانه ٢١٩/١.

(٥) ديوانه ٢١٩/١.

(٦) هو أبو الحجاج يوسف بن عبد الصمد بن يوسف بن علي ابن نموي، الفاسِيُّ، الفقيه الأصولي=

ـ عفا الله عنه ـ أنَّ شيخه الأصولي أبا عَمْرٍو الإشبيلي[1] السْلالكي[2] كان ينشد هذا البيت: جسوم البغال ؛ لأنه لا يرىٰ الإخبار بالجمع عن المفرد ، ولا بالمفرد عن الجمع مُسْتَندًا إلىٰ نظر العقل ، فغلَّبَهُ علىٰ حكم اللسان ، وحمل علىٰ المعنىٰ ، غيرَ مُراعٍ للوزن ، مراعيًا لقانون الفعل[3] لغلبة العلوم المعقولة عليه.

وفي [١١ظ] قوله «حارِ بن كعب» شاهد أن الترخيم علىٰ لغة من ينوي. وحذف حرف النداء من العَلم. والجُوفُ جمع أَجْوَف ، وهو العظيم الجَوْف ، وفي الحديث[4]: أنَّ إبليسَ لمَّا رَأَىٰ آدَمَ وقَدْ صُوِّرَ ونُفِخَ فيه الروحُ ، رَآهُ أَجْوَفَ ، فَعَلِمَ أنه خُلِقَ خَلْقًا لا يَتَمَالَكُ. والجَماخِيرُ جمعُ جُمْخُورٍ ، وهو العظيم الجسم.

وأنشَد لِزُهير[5]:

يَا حارِ لا أرْمَيَنْ مِنكُمُ بِدَاهيةٍ ❊ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي ولَا مَلِكُ

والسُّوقة مَنْ دوُنَ الملك ، قال سفيان: الناسُ هم الملوكُ والعلماءُ والزهادُ ،

= المتكلم. (ت٦١٤هـ). الذيل والتكملة ٥/٣٤٥.

(١) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الله السلالقي القيسي الفاسي ، الشهير بالسلالجي ويقال السلالقي ، إمام المغرب في علوم الاعتقاد ، (ت٥٦٤هـ). التكملة لابن الأبار ٣/٣١٩ ، وجذوة الاقتباس ص ٤٥٨ ، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٩/٦.

(٢) كذا في الأصل ، بالكاف ، ولم أجده بالكاف ، وإنما هو بالقاف أو الجيم ، ويجوز أن يكون بالكاف المعقودة.
وأما نسبته إلىٰ إشبيلية فإني لم أجد مترجِميه ذكروا أنه إشبيلي ، وإنما قالوا إنه أخذ عن الإشبيلي.

(٣) كذا ، ولعل الصواب: العقل.

(٤) رواه مسلم: (كتاب البر والصلة والآداب/ باب خلق الإنسان خلقا لا يتمالك ، برقم: ٢٦١١).

(٥) لزهير في الجمل ص ١٦٩ ، وشرحه لابن بابشاذ ١/٣٧٧ ، والحلل ص ١٢٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٥٦ ، والخزانة ٥/٤٥٣ ، وديوانه ص ٨٧.

والباقي سوقَةٌ.

ثم أنشدَ للشَّمَّاخِ[1] ـ وهو فَعَّالٌ مِنْ شَمَخَ بأنفه ـ:

أعــائِشَ مــا لِأَهْلِــكِ لا أَرَاهُــمْ ❊ يُضِــيعُونَ الهِجــانَ مَــعَ المُضِــيعِ

ومعنىٰ البيت أنَّ زوجته عاتبته علىٰ حفظ إِبْله وعَقْلِها، فقال لها: ومَا لأهِلِك يفعلون ما عتبتني عليه. والهِجانُ الإبل الكريمة، وقيل الإبل البِيضُ، وتقع صفة للمفرد والجمع، وهو مما يتغير توهما كالفلك وبابه.

وذكر أبو القاسم[2] ترخيم ثُبَةٍ[3]، وعِدَةٍ، علىٰ لغة من ينوي. ولم يذكر غير ذلك اكتفاءً بالعِلْمِ به عن ذكره، أو جريًا علىٰ ما حَكَيناه.

قوله: «وكذلك إذَا كان قبل آخِرِ الاسم ياء، أو واوٌ، أو أَلِفٌ زَوائدُ حَذَفْتَها»[4].

۞ قلتُ: المحذوفُ في النداء في باب الترخيم إما حرف، وإما حرفان. فالحرفان هما كل زيادتين في حكم زيادة واحدة، كزيادتي التثنية، والجمع السالم، إلا ما بقي بعد الحذف منه حرفان، كألفي التأنيث علىٰ ما سنذكره[5] في «أسماء» وبابه، وكالألِف والنون المزيدتين في «فَعْلانَ»، نحو: سَعْدان، وكياءَي

(١) للشماخ في الجمل ص ١٧٠، وشرحه لابن بابشاذ ٣٧٨/١، والحلل ص ١٢٣، وأمالي ابن الشجري ٣٠٩/٢، وديوانه ص ٢١٩.

(٢) الجمل ص ١٧٠.

(٣) تصحفت في الأصل إلىٰ ثنة.

(٤) الجمل ص ١٧٠.

(٥) سيأتي بعد أسطر.

النَّسَبِ في نحو: قُرَشِي، اسم رجل، وما أشبه ذلك. وقولنا «اسم رَجُل» لأنه بالاسمية تصح فيه العلمية التي هي شرط الترخيم، وكياء التكسر المشبهة بيائي النسب، نحو: كُرْسِي، وبَخْتِي.

وكذلك كُل مَا قبل آخره حرف مد ولين من الخماسي فأكثر، فالحذف فيه يقع على الزيادتين.

وتقول في ترخيم ثمود على لغة من لا ينوي: يا ثَمِي، وإنما ذلك لأنه ليس في الأسماء اسمٌ آخره حرف علة قبلها ضمة، فأبدل على القياس، فإذا اعتقدوا المحذوف لم تقع الواوُ آخِرًا في المعنى، قال الفارسي: فإن أدَّى إلى ذلكَ قياسٌ رفض. وما تقبله الفراء[1] من أن يحذف من مثل «قمطر» الحرفين الأخيرين[2]، فتقول: يا قِمَ، فشاذ غير معول عليه، وقد أنكره عنه ابن طاهر وأبْطَلَ النقل عنه.

وأما «أسماءُ» ففيها خلافٌ، فمذهب سيبويه[3] أن وزنها «فَعْلاءُ» واختلف حينئذ هل التأنيث بالهمزة أو بالألف التي انقلبت الهمزة عنها؟ والهمزة فيها منقلبة عن واو، والأصل أسماو، وأجمعوا على وأجمعوا على[4] أنها لا تنصرف، أمَّا على مذهب سيبويه فللتعريف والتأنيث، وأمَّا على مذهب الفراء[5] فإنها وإن سمي بها المُذَكَّر فهي غالبة على المؤنث.

وأنشد أبو القاسم[6]: [١٢و]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٧.

(٢) في الأصل: الأخرين، بغير ياء، وهو تحريف.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٨.

(٤) كذا بتكرار العبارة في الأصل.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٢/٧٥٣. وانظر ابن يعيش ١/٣٨٢.

(٦) دون نسبة في الجمل ص ١٧١، وللبيد في الكتاب ٢/٢٥٨، ولأبي زبيد في شرح أبيات سيبويه=



يَا أَسْمَ صَبْرًا علىٰ مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ ❊ إنَّ الحَـــوَادِثَ مَلْقِــــيٌّ ومُنْتَظَـــرُ

اختلف في قائل البيت فقيل للبيد، كذا وقع في نسختي من كتاب سيبويه، ونسبه جماعة لأبي زُبيد الطائي، منهم ابن سيدَةَ(١) وابن خروف(٢) وغيرهما، يُعَزِّي بها أسماء أمَّ عُبيدِ الله [بن عبد الله](٣) بنِ عُمرَ بن الخطاب حين قُتِلَ بِصِفِّينَ مع مَنْ قُتِلَ من جند معاوية بن أبي سفيان في مقابلة الإمامِ المَظلومِ المبغِيِّ عليه بنص الرسول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -. وَ«صَبْرًا» مصدر، والتقدير اصبري صبرًا، قال سيبويه(٤): وحسن حذفهما أنهما بمنزلة زيادة واحدة، قال - رحمه الله -: «وكذلك رجل اسمه مسلمان ومسلمون، وأما بنون فلا يطرح منه إلا النون»(٥)، وحكمه حكم ثمود على اللغتين.

وأنشدَ(٦):

يَـــا مَــــرْوَ إنَّ مَطِيَّتِـــي مَحبوســـةٌ ❊ تَرْجُـــو الحِبَـــاءَ وَرَبُّهَـــا لَـــمْ يَيْـأَسِ

البيت للراجز(٧). والحِباءُ: العطية، وهمزته منقلبة عن واوٍ من قوله حَبَوْته.

= لابن السيرافي ١/٤٣٥، والحلل ص ١٢٣، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٥٧، ولأبي زبيد أو للبيد في التصريح ٤/١٠٤.

(١) شرح أبيات الجمل له ص ٣٢٣.

(٢) شرح الجمل له ٢/٧٥٧ ـ ٧٥٨.

(٣) زيادة ضرورية ليصح الكلام. انظر شرح الجمل لابن خروف ٢/٧٥٨، وحاشيته.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٨.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٩.

(٦) دون نسبة في الجمل ص ١٧٢، وللفرزدق في الكتاب ٢/٢٥٧، والحلل ١٢٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٥٩، والخزانة ٦/٣٤٧، وديوانه ص ٣٣٤.

(٧) لم أجد أحدا قال إنه للراجز فيما رجعت إليه، بل المعروف أنه للفرزدق، ولعله سهو من الناسخ أو الشارح، رحمهم الله جميعا.

والمطيَّة: الناقة، وسميت بذلك من التَّمَطِّي، وهو مَدُّ العنق في السير.

وأنشد أيضًا(١):

قِفِي فَانْظري يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ✤ أَهَذَا الْمُغَيْرِيُّ الذِي كَانَ يُذْكَرُ

البيت لعمر بن أبي ربيعة، ووُلد في الليلة التي مات فيها عمر بن الخطاب، ويَعْنِي بالمغَيْرِيِّ نفْسَه؛ لأنه من ولد المغيرة بن مخزومٍ القُرَشِيِّ، وهو من المجيدين المشهورين بالإجادة.

وقوله: «ومن قال:

يَا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ(٢)

فأقحم الثاني توكيداً قال في الترخيم: يا طَلْحَةَ أَقْبِل»(٣).

قلت الترخيم كله خارج عن الأصل؛ لما فيه من التغيير والحذف، وهو على خلاف الدليل. وزعم بعض المتأخرين أنَّ الترخيم فيما فيه تاء التأنيث أحسن من تركه. وأما ما ليس فيه تاء التأنيث، فهو على قسمين: منه ما كثر استعماله على الألسنة، نحو: حارث، ومالك، وعامرٍ، والترخيم في هذا القسم أحسن. وأما ما لم يكثر، فترك الترخيم فيه أحسن. هذا تقسيم بعض المتأخرين، وهو تقسيم يأباهُ الأصل ويمنعه النصُّ، وقد نص سيبويه أنه مجاز، ومنه ما هو ضرورة، وكأنه إنما جَرَىٰ على ألسنتهم استملاحًا وتفننًا في أساليب الكلام

---

(١) دون نسبة في الجمل ص ١٧١، وهو لعمر بن أبي ربيعة في الحلل ص ١٢٤، وشرح الجمل لابن خروف ٧٦١/٢، والخزانة ٣١٣/٥، وشرح ديوانه ص ٨٥.

(٢) بعض بيت سبق تخريجه في هذا الجزء ص ٣٧.

(٣) الجمل ص ١٧٢.

وتوخيًا للاقتصار ، هذا الذي يعطيه كلام أئمة اللسان كسيبويه ومن في طبقته.

فإذا تقرر هَذَا ، فلك في ترخيم ما فيه تاء التأنيث ، نحو: طلحة وبابه ، أربعة أوجه: أحدها الترخيم علىٰ لغة من ينوي ، وعلىٰ لغة من لا ينوي ، وإقحام التاء مفتوحة ، وإقحامُها مضمومة. واختلف النحويون في الإقحام هل من شرطه أن لا يكون إلا بين شيئين أم لا ، بل المُرَاعَىٰ فيه إنما وضع الشيء في موضع لا يستحقه ؟

وشبه سيبويه[1] الإقحام في هذه التاء بالإقحام في:

يـــا تَـــيْم تـــيم عـــدي[2]

من قِبَلِ أنهم لو لم يجيئَوا بالهاء ، لكان آخر الاسم مفتوحًا [١٢ظ] فتركوه بعد إقحام التاء عليه علىٰ ما كان عليه لو لم تدخل. وتكلف ابن جني وغيره حيث زعم أن التاء أقحمت بين الحاء وحركتها ذَاهبًا إلىٰ أن الحركات بعد الحروف. وذهب بعض المتأخرين إلىٰ أن هذه التاء الثابتة بعد الإقحام هي الأولىٰ ، غُيِّرَت حركتها فصارت فتحة بعد الإقحام وكانت قَبْلُ ضمة.

وأنشد أبو القاسم للنابغة الذبياني[3]:

كِلِينِـــي لِهَـــمٍّ يَـــا أُمَيْمَـــةُ نَاصِـــبِ ❊ ولَيْـــلٍ أُقَاسِـــيهِ بَطـــيءِ الكواكِـــبِ

وأنشدَهُ سيبويهِ[4] علىٰ الإقحام علىٰ حَدِّ ما ذكرناه في «يا طَلْحَةَ» ، وخص

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٧ ، ٢٧٧.

(٢) سبق في ٢/٣٧.

(٣) للنابغة في الجمل ص ١٧٢ ، والكتاب ٢/٢٠٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٦٣ ، وديوانه ص ٤٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٧ ، ٢٧٧.

سيبويه[١] هَذَا الإقحامَ [بـ]ـالنِّداءِ، وقال: لا يجوز في الخبر لكثرة النداء في كَلَامهم. و«ناصِبِ» اسم فاعل، وقياسه مُنْصِب، مِنْ أَنْصَبَهُ الهمُّ. وفيه ثلاثة أقوال فقيل إنه على معنى السبب: كَلَابنٍ، وتامرٍ، وقيل بمعنى مُنْتَصب، وحكى أبو عمرو الشيباني[٢] نصَبه الهَمُّ، وأنْصَبَه، بمَعنًى واحدٍ. و«بطيء الكواكب» إضافة غير محضة، فلذلك جَرَى وصفًا على النكرة.

وأنشد[٣]:

يَـا بُـؤْسَ لِلْجَهْـلِ ضَـرَّارًا لأقـوام

على إقحام اللام، والتقدير: يا بؤس الجهلِ. وهل هي العَاملة لأن حرف الجر لا يُعلق أو هي مقحمة لفظًا ومعنى فلا عمل لهَا والعمل للمضاف؟ فيه خلاف بين النحويين. و«ضرَّارًا» حَال من المنادى، وفيه أيضا خلاف ذكرناه قبل[٤].

ثم ذكر بعدُ[٥] أن تَرْخِيمَ المُركَّبِ بحذف آخِرِ اسميه، وذلك لشبهه ـ أعني الآخِرَ ـ بتاء التأنيث. وأما المحكيُّ نحو: تأبَّط شَرا ونحوه، فهل يُرخم أم لا؟ فيه اضطراب، فمنعَهُ سيبويهِ في موضع[٦]، وأجازه في آخر[٧]، والجمهور من

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٧.

(٢) لم أهتد إليه في كتاب الجيم.

(٣) عجز بيت للنابغة في الجمل ص ١٧٢، والكتاب ٢/٢٧٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣٨٤، وديوانه ص ٨٢. صدره:

قَالَـتْ بَنُـو عَـامِرٍ خَـالُو بَنِـي أَسَـدٍ

(٤) تقدم في ٢/١٥.

(٥) الجمل ص ١٧٣.

(٦) الكتاب ٢/٢٦٩.

(٧) الكتاب ٣/٣٧٧.

النحويين علىٰ المنع ، وذَكر أبو عُمَرَ الجرمي في الفرخ أنَّ مِنَ العَرَب من يقول: يا تأبَّطُ ، فيحذف الاسم الثاني ، ومنهم من يحذفه في غير النداء ، فيقول: جاءني تَأَبَّطُ ، ولا حجة في حذفه في غير النداء ؛ لإمكان أن يكون من لغته أن يسميه «تَأَبَّطَ» خاصة ، ونص الزمخشري[1] علىٰ أنه لا يُرَخَّمُ ، وانظر كَلَامَ سيبويه فيه في أبواب الترخيم وفي أبواب النسب والحكاية ، وتصفحه تجد مَا ذكرناه وحَكيناه عنه .

وهَا هنا مسألة حسنة ، وهي هَلْ يجوز الترخيم علىٰ الترخيم أم لا ؟ وفيه خلاف بين قدماء النحويين هل يجوز أم لا ؟ وأنشَدَ سيبويه عليه للعجاج[2]:

لَقَـدْ رَأَىٰ الـرَّاءُونَ غَيْـرَ البُطَّـلِ[3]

أنـكَ يَـا مُعَـاوِ يَـابْنَ الأَفْضَـلِ[4]

حمل «يا ابن الأفضل» علىٰ أنه نداء ثان ؛ لأنه أبلَغُ وأمدح ، وجعل «يَا مُعَاوِ» محذوفًا حذفين ، فحذف الياءَ ، ثم توهم أنه غيرُ مرخَّمٍ فرخَّمَه . ونظيره: لَمْ أُبَلِهِ[5] ، إلا أن سيبويه ـ رحمه الله ـ لم يذكره إلا فيما فيه التاء ، ويقرب منهم[6] قوله[7]:

يا صاحِ [١٣و]



(١) المفصل ص ٦٩ .

(٢) للعجاج في الكتاب ٢/٢٥٠ ، والمستوفي لابن فرخان ١/٣٤١، وديوانه ١/٢٥١ (طبعة السطلي) .

(٣) في الأصل: النطل بالنون ، ولم أجدها .

(٤) في ديوانه: أنك يا يَزِيدُ يا ابْنَ الأَفْحُلِ

(٥) الكتاب ٤/٤٠٥ .

(٦) كذا في الأصل .

(٧) سبق تخريجه في ١/٥١٠ .




بَابُ ما رَخَّمت الشعراء في غير النداء[1]

أنشد سيبويه عليه للراجز[2]:

وَقَــدْ وَسَــطْتُ مَالِكًــا وَحَــنْظَلَا

وأنشد لابن أحمر[3]:

أبــو حَــنَشٍ يُؤَرِّقُنــا وطَلْــقٌ ❊ وَعَمَّــــارٌ وآونَــــةً أُثَــــالَا

يريد حنظلةَ وأُثَالَةَ. ولجرير[4]:

وأَضْـحَتْ مِنْـكَ شا[سِـعَةً][5] أُمَامَـا

يريد أمامة، وهو جائز على اللغتين خلافا للمُبَرِّدِ[6]؛ فإنه منعه على لغة من ينوي المحذوف؛ لأنه إذا نوى كَانَ في حُكم المنادى مستوجبا إعرابه وحكمه،

---

(١) تمامه في الجمل: اضطرارا. الجمل ص ١٧٤، وهذا الباب لم يعرج عليه ابن بابشاذ.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٩، بلا نسبة، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبياته ٢/٩ إلى غيلان بن حريث.

(٣) له في الكتاب ٢/٢٧٠، وضرورة الشعر للسيرافي ص ٨٥، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٨٧، وشعره ص ١٢٩.

(٤) بلا نسبة في الجمل ص ١٧٤، ولجرير في الكتاب ٢/٢٧٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٧٤، وديوانه ١/٢٢١. صدره:

ألا أَضْــحَتْ حِبَــالُكُمُ رِمَامَــا

(٥) لا يظهر في الأصل.

(٦) ضرورة الشعر للسيرافي ص ٨٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٥.



فلم يصح فيه ترخيم إذ هو غير مُنَادًّى، وأنشد هذا البيت[1]:

وَمَـــا عَهْـــدٌ كَعَهْـــدِكِ يَـــا أُمَامَـــا

وروايةٌ لا تَرُدُّ روايةً، وسيبويهِ أوثق منه، وأقدم وأعـ[ـلم].



(١) ضرورة الشعر ص ٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/١١٩.




بَاب النُّدبةِ

وهي نداء الهالكِ، واستدعاءُ السامع للتفجع عليه، وهي من كلام النساء مأخوذةٌ من النَّدَبِ، وهو أَثَرُ الجرح، وقيل من نَدَبْتُ القوم إلىٰ كَذَا، أي حضضتهم عليه. وأمَّا الرجال فإنما يعاملون المندوب مُعَاملة المنادَىٰ. وحَرفُه المختص به «وا»، وقد ذكرْنَا أن «يا» تدخل فيه[1]. وأنت في إلحاق الألف والهاء في آخر الاسم المندوب بالخيارِ. وهذه الهاء اللاحقة هي هاء السكت؛ ولذلك كانَ حكمها أنْ تَخْتَصَّ بالوقف.

ولا يُندب إلا العَلَمُ، وما جرىٰ مجراه من الكنىٰ والألقاب، والموصولُ بغير لام، كقولهم: وامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَماه[2]، يعنون عبدَ المطلب، ووَهِمَ فيه ابنُ السِّكِّيتِ فقال: أبو طالب. ولا يُندَبُ منكور، ولا مضمرٌ، ولا مبهمٌ؛ لأن المقصود في هذا الباب إنما هو التفجُّعُ، وإظهارُ العذر، فلا ينبغي أن يذكر إلا الأشهرُ من أسماء الميت المندوب. وقد جاءت هذه الهاء في الوصل كقوله[3]:

ألا يَـــا عَمْـــرُو وعَمْـــرَاهْ ❊ وعَمْـــرُو بـــنُ الزُّبَيْـــرَاهْ

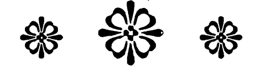
وقد يُعوض من الألف في آخر المندوبِ التنوينُ، وذلك في الضرورة فتقول: وازيدًا، ولا تلحق هذه العلامة الخبر إِجْماعًا. وهل تلحق الصفة أم لا؟ فيه خلاف، ويلحق المضاف بلا خلاف، نحو: وا أميرَ المؤمناه، وقد حكي أبو

(١) مر في ٣٢.

(٢) الجمل ص ١٧٦.

(٣) بلا نسبة في تمهيد القواعد ٣٦٠٧/٧، وشرح الألفية للشاطبي ٣٨٧/٥.

علي في التذكرة عن بعض العرب: واميتًا مُسَجّاه، ففي شاهدان: ندب النكرة، ولحوقها للصفة، وهو مذهب يونس[1]، وخطأه فيه الخليل[2]، فدل على أنه غير مسموع عند الخليل؛ لأن تخطئَةَ السماع لا سبيل إليه، وألزمه إلحاقها الخبر قياسًا على الصفة. وحكى[3] عن العرب أيضًا: يَا جُمْجُمَتَيَّ الشاءِ ميتتاه[4]. وأجاز سيبويه[5] ندب المطول، نحو: وا ثَلاثَةً وثَلاثِينَاهْ. واستقبح سيبويه[6]: وامَنْ لا يعنينِي أمرهُوهْ؛ لأنه لا يُعْذَر على أن يتفجع عليه، وأجاز ندب المضاف إلى ياء النفس[7]، فتقول: وا غلاماه، ويجوز [١٣ظ] ويجوز[8] أن تقول: وا غُلَاميَاه.



(١) الكتاب ٢/٢٢٦، وشرح الألفية للشاطبي ٥/٢٨٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٣) الحاكي هو يونس. الكتاب ٢/٢٢٦.

(٤) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو: الشَّامِيَّتَيناهْ.

(٥) الكتاب ٢/٢٢٨.

(٦) الكتاب ٢/٢٢٨.

(٧) الكتاب ٢/٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٨) كذا بالتكرار.

باب المعرفة والنكرة

ذكر في هذا الباب أنكَرَ النكراتِ، وأعرَفَ المعارف، وقد ذكرناه في باب النعت[1]. والنكرة عند النحويين كل اسمٍ شائعٍ في جنسه لا يُخَصُّ به واحد دون آخر، ومدلولها واحِدٌ دون آخر، ومدلولها واحد على البدل. وأما الجنس نحو قولنا: الرجلُ خير من المرأة، والدينار خيرٌ من الدرهم، فإنما يعطي الحقيقة من حيث هي هي، من غير تعرض لعدد. وأمَّا صيغ الجموع فتعطي حقائق متعددة، كثيرة أو قليلة، على حسب صيغ الجمع. وأنكرُ النكرات معلوم، وهو الجنس الأعلى الذي هو جنس من الأجناس، وبعدَهُ الجنس الأوسطُ، وبعده الجنس الأسفلُ الذي ليس تحته إلا النوعُ فقط، وليس تحت النوع إلا الأشخاص فقط، كما تقرر في فن المنطق.

والمعرِفَة مَا دَل على شيء بعينه. ومنها مَا هُوَ موضوع على العقلاء فقط، ومنها ما هو موضوع للعقلاء وغيرهم. ومنها ما له كنية واسم علم ولقب، ومنها ما لا يعلم له كنية، كقولهم: قُثَمُ للضبع، وهو أيضا اسم من أسماء النبي ـ ﷺ ـ التي ينتهي جميعها إلى ستين، وليس في الصحيح منها إلا أربعة. ومنها مَا لا يعلم له اسم كأبي ضُميرة، ومنها ما لجنسه اسمٌ عَلَمٌ عليه ولشخصه كذلك. وقد وَضَعُوا الأعلام على المَعَاني، والأزمان، والأعداد. وقد استوفى ذلك أبو الفتح في المبهج[2] وغيره.

---

(١) تقدم في ١/٢٢٥.

(٢) انظر مقدمة المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني.

وفي «سُبحان الله» خلاف هَل تعرف بالإضافة أو بالعلمية؟ وهو نصُّ الزمخشرِيِّ[١] وغيره.

وذكر في الباب[٢] أنَّ «مثلَكَ» و«شبهك» واسم الفاعل لا تتعرف بالإضافة، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى[٣]. و«ابنُ آوىٰ»[٤] معرفة لا ينصرف. و«ابنُ اللَّبُونِ»[٥] نكرة بدليل دخول اللام عليه.

والأبيات التي أنشد ظاهرةُ الاستشهادِ.



(١) المفصل ص ٣٦، وابن يعيش ١/١٢٠.

(٢) الجمل ص ١٨٠.

(٣) سبق في ١/٥٠١، ٦٣٢.

(٤) الجمل ص ١٧٩.

(٥) الجمل ص ١٧٩.

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة

وهي عشرة. منها مُرَكَّبٌ، ومفرد. ومنها ما أَفْرَدَ له بابًا. وقد ذكرنا[1] ما ينصب منها بنفسه، ومَا ينصب بإضمار «أنْ». والخلاف في «إذَنْ» مشهور[2]. وفي «لَنْ» خِلَافٌ ضعيف لا يلتفت إليه على القول بتركيبها من «لا أَنْ»، وقد يُنْصَب الفعل بعدها وهي محذوفة، وأنشد عليه سيبويه[3]:

وَنَهْنَهْتُ نفسي بعد مَا كِدْتُ أفعلَهْ

وأنشد أبو القاسم في الباب[4]:

أحِبُّ لحُبِّها السودَانَ حَتى ❊ أُحِبُّ لِحُبِّها سُودَ الكِلاب

والبيت يُعزى لكثير عزة، والله أعلم، ويروى إِحب بكسر الهمزة[5]، وهي لغة في كسر حروف [١٤و] المضارعة، إلا الياء وقد حكي. وخَصَّ الكلب الأسود

---

(١) سبق في ١/١٤٦.

(٢) تقدم في ١/١٤٧.

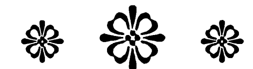
(٣) الكتاب ١/٣٠٧، ونسبه لعامر بن جوين الطائي، وكذا في شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٤٧/٧، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ص٤٤٩ (طبعة الخانجي)، ولامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧٢، وله أو لعامر في اللسان (خبس) ٦٢/٦، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٤٢٠/٥، وانظر حواشيها. صدره:

فلم أَرَ قَبْلَها خُباسَةَ واحِدٍ

(٤) بلا نسبة في الجمل ص ١٨٢، وقال في الحلل ص ١٣٣ إنه لا يَعلم قائله، وفي شرح الجمل لابن خروف ٧٩٠/٢ قال إنه ينسب لكثير وليس في ديوانه، ودون نسبة في الخزانة ٢٧٣/٧.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ٧٩٠/٢.

لأنه مستكره، وقد روى أبو عبد الرحمن النسائي[1] فيه عن النبي ﷺ أنه «يَقْطَعُ الصَّلاةَ لأنَّه شَيْطانٌ»، وفي الصحيح[2] أنه «أَمَرَ بِقَتْلِ الكِلابِ، ثمَّ نَهَى عن قَتْلِها، إلا الكلبَ الأَسْوَدَ فإنَّه شَيْطانٌ». والباب بيِّنٌ.



(١) رواه النسائي في السنن: (برقم: ٧٥٠)، وقبله مسلم: (كتاب الصلاة/ باب قدر ما يستر المصلي، برقم: ٥١٠).

(٢) رواه مسلم: (كتاب المساقاة/ باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه، برقم: ١٥٧٢).

باب الجواب بالفاءِ

وهي أيضًا مما ينتصب الفعل بعدها بالحمل علىٰ «أنْ». وقد اختلف في عمل هذه الحروف نصبًا، فقيل مُعَلَّل، وقيل موقوف علىٰ السماع. والقائلون بالتعليل اختلفوا في علة العمل، فمنهم من قال إنما عملت النصب في الأفعال المستقبلة بالحمل علىٰ الحروف الناصبة للاسم والرافعة للخبر لشبهها بها من جهة الاختصاص، وقيل من جهة النقل، وأنها اقتضت شيئين كنواصب الأسماء فعَمِلت عملها.

فالفعل الواقع بعد الفاء علىٰ قسمين: منه ما ينتصب، ومنه ما لا ينتصب. وإنما ينتصب الفعل بعدها إذَا كان مخالفًا لما قبله في جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، ويقرب منه التحضيض، وذلك كله غير واجب. وذلك قولك: ما تأتينا فتحدثَنا، وألا تنزل فتصيبَ خيرًا، والرفع جائزٌ علىٰ وجهين. واختلف النحويون في الناصب علىٰ ثلاثة أقوال: فقيل الفاء نفسُها، وقيل «أنْ» مضمرة بعد الفاء، وقال الكوفيون[1] الناصب معنىٰ المخالفة، فلما خالفه في المعنىٰ خالفه في الإعراب، وهو مذهَبُ الجَرْمي[2]. ولا يطرد في كل الحروف التي يُخالف ما بعدها ما قبلها، وقد جاء النصبُ بعدها في الإيجاب كقوله[3]:

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ٤٠٨/١، والارتشاف ١٦٦٨/٤.

(٢) الذي في شرح الجمل لابن بابشاذ ٤٠٨/١، وشرحه لابن عصفور ١٤٨/١، والارتشاف ١٦٦٨/٤ أن مذهب الجرمي أنها ناصبة بنفسها.

(٣) في المقتضب ٢٣/٢ بلا نسبة، وهو لطرفة في الكتاب ٤٠/٣، وهو في صلة ديوانه ص ١٨٣، وللأعشىٰ في خزانة الأدب ٣٣٩/٨.

لنـا هَضْـبَةٌ لا يَنْـزِلُ الـذُّلُّ وَسْـطَهَا ❊ ويـأْوِي إِلَيْهـا المُسْـتَجِيرُ فيُعْصَـمَا[1]

وكقوله[2]:

وأَلْحَـــقُ بِالحِجـــازِ فَأَسْـــتَرِيحَا

وتأويلُه علىٰ تضمينِ الكلام معنىٰ الأمر والشرط، ومنه قول الأعشىٰ[3]:

ثُمَّـــتَ لا تَجْزُونَنِـــي عنـــدَ ذا كُـــمُ ❊ ولكِـــنْ سَـــيَجْزِينِي الإلَـــهُ فَيُعْقِبَـــا

وحمل عليه الفارسيُّ[4] قول امرئ القيسِ[5]:

فَقُلْـــتُ لَـــهُ لا تَبْـــكِ عَيْنُـــكَ إنَّمـــا ❊ نُحَـــاوِلُ مُلْكًـــا أَوْ نَمُـــوتَ فَنُعْـــذَرا

وهو خطأ. وذكر سيبويهِ[6] أن من المواضع ما لا يصح فيه حمل مَا بعد الفاء علىٰ ما قبلها، نحو: ما أنتَ مِنَّا فتحدِّثَنا، قال[7]: «لا يكون الفعل فيه محمولا علىٰ ما».

(١) قال في المقتضب ٢/٢٣: «هذا إنشاد بعضهم، وهو في الرداءة علىٰ ما ذكرت لك، وأكثرهم ينشد لِيُعْصَما، وهو الوجه الجيد».

(٢) صدره: سَـــأَتْرُكُ مَنْزِلـــي لِبَنِـــي تَمِـــيمٍ

نسبه القيسي في شرح شواهد الإيضاح ١/٣٤٧ للمغيرة بنِ حَبناءَ، وكذا العيني في المقاصد النحوية ٤/١٨٧٢، ولم ينسب في الكتاب ٣/٣٩، والمقتضب ٢/٢٢، وورد فيه بنصب (ألحق) ولعله خطأ طباعي، وجل من لا يسهو. والمقتصد ٢/١٠٦٩، وابن يعيش ٤/٢٨٤، والارتشاف ٤/١٦٨٧.

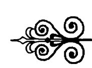
(٣) له في الكتاب ٣/٣٩، وديوانه ص ١٥٣.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٤١١.

(٥) ديوانه ص ٦٦.

(٦) الكتاب ٣/٣٣.

(٧) الكتاب ٣/٣٣.



وأنشد للفرزدق(١):

فما أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ وتَنْبَحَ(٢) دُونَها

وتقول: ألا ماءَ فَنَشْرَبَهُ(٣)، رفعًا ونصبًا. وقال أميةُ بنُ أبي الصلت(٤):

أَلَا رَسُولَ لنا مِنَّا فيُخْبِرَنا

وذكر سيبويه(٥) في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦١]، أنه نبَّه ثم أخبر بعد، وليس بداخل تحت الأول. ورد [١٤ظ] في الباب علىٰ من زعم أنَّ النصب بالفاء والواو وأَوْ، فَدَل علىٰ أنه قولٌ قِيلَ قبلَه، قال(٦): لو كانت تنصب لأدخلت عليها حروف العطف، فدل علىٰ أنها كـ«حتىٰ»، وأن النصب بـ«أن» بعدها. وإنما دخلت هي لمعناهَا من العطف وغيره. وأثبت النون في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١]؛ لأنه استئناف وليس جوابًا للنهي(٧)؛ لفساد المعنىٰ، ولو صحَّ لوجب حذف النون.

وكَلَامُ أبي القاسم بَيِّنٌ.

---

(١) له في الكتاب ٣/٣٣، وانظر ديوانه ص ٦١٦. وفي المقتضب ٢/١٦ دون نسبة. عجزه:
ولا مِنْ تَمِيمٍ في اللَّهَا والغَلَاصِمِ

(٢) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو: فتنبح، بالفاء، وهو الصواب. وهو إنما استشهد به علىٰ النصب بالفاء.

(٣) الكتاب ٣/٣٣.

(٤) له في الكتاب ٣/٣٣، والرد علىٰ النحاة ص١٤٥، وديوانه ص ٥١٧. عجزه:
ما بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا

(٥) الكتاب ٣/٤٠.

(٦) الكتاب ٣/٤١.

(٧) الكتاب ٣/٣٨.

وذكر في[١] باب «أو» النصب أيضًا بعدها[٢]، وهو على حده بعد الفاء، إلا أن المنصوب بعدها قد يقدر بـ«كَيْ»، وبـ«إلى»، فإذا كان الأول علة صح تقديره بـ«كي» و«إلى أنْ»، وإذا لم يكن علة فبـ«إلى أنْ» و«إلَّا أن»، والاستئناف فيه جائز، كقوله تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]. وجوز سيبويه[٣] في هذه الآية وجهين: الاستئناف، والعطف. وكذلك جوَّزَ[٤] في قولِ ذي الرمةِ[٥]:

حَـراجِيجُ مَـا تَنْفَـكُّ إلا مُنَاخَـةً ❁ على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلدًا قَفْرَا

فيجوز في «أو نرمي» العطفُ على «تنفك»، والاستئنافُ. وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٤٨]، فقرأه أهل المدينة مرفوعًا، وقد قُرِئَ منصوبًا[٦]. وسأل سيبويه[٧] الخليل عن النصب في هذه الآية، فزعم له أنه بالنصب معطوف على «أنْ» المضمرة، والمعنى إلا أن يوحيَ اللهُ وحيًا أو يرسلَ، ولم يحمله على «أنْ يُكلمَه»؛ قال[٨]: لأنه لو حمل على «أنْ» الملفوظ بها، لم يكُن للكلام وجه ـ يعني فساد المعنى ـ وأمَّا الرفع فيه فعلى الاستئناف، والمعنى أو هو يرسل رسولا. وسألَ الخليلَ[٩] أيضًا ....

---

(١) مزج في هذا الباب البابين معا باب الجواب بالفاء، وباب أو.

(٢) الجمل ص ١٨٦.

(٣) الكتاب ٣/٤٧.

(٤) الكتاب ٣/٤٨.

(٥) سبق تخريجه في ١/٤٠٤.

(٦) قرأ قولَه تعالى: «أو يرسلُ» بالرفع نافع وابن عامر، وقرأها بالنصب ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي. كتاب السبعة ص ٥٨٢، والكتاب ٣/٤٩ ـ ٥٠.

(٧) الكتاب ٣/٤٩ ـ ٥٠.

(٨) الكتاب ٣/٤٩.

(٩) الكتاب ٣/٥١.



عن قوله[1]:

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنا ❊ أَوْ تَنْزِلُونَ فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فحَمَله على المعنى؛ لأن قولَه «إنْ تركبوا» في معنى أَتَرْكبون، فعطفه على المعنى، وحمله يونسُ[2] على الاستئناف، كأنه قال: أو أنتم تنزلون، وشبهه سيبويه بقوله[3]:

ولا سَابقٍ ... ...

بالخفض، على توهم الباء، واستسهل سيبويهِ[4] قولَ يونس، واستبعد هَذَا الإشراك على هذا التوهم البعيد. ومن أَرَادَ حقيقة علم اللسان فعليه بالكتاب الجليل كتاب الإمام سيبويه - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فهو بحر مِنْ بحار العلم لا سَاحِل له، لم يخرج عنه من أصول فنون العلم شيء.

وأنشد أبو القاسم لامرئ القيس[5]:

فقلتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما ❊ نُحَاوِلُ مُلكًا أوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

وشاهدهُ النصبُ بـ«أنْ» المضمرة، قال سيبويه بعد إنشادِه هذا البيت[6]: «والقوافي منصوبةٌ»، وجوز فيه الرفع على العطف والاستئناف. والبابُ بيِّنٌ.

---

(١) للأعشى في الكتاب ٥١/٣، وديوانه ص ٩٩.

(٢) الكتاب ٥١/٣.

(٣) بعض بيت سبق في ٤٩٩/١، ونصه:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ❊ ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

(٤) الكتاب ٥١/٣.

(٥) الجمل ص ١٨٦. وقد سبق في ٧٤.

(٦) الكتاب ٤٧/٣.

باب الوَاوِ

وذكر سيبويهِ النصب بعدها في غير الواجب كالفاء وإن خالفتها في المعنى، قال سيبويه ـ وقد أنشد(1): [15و]

لا(2) تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ

ـ «ولو أدخلت الفاء ها هنا لأفسدت المعنى»(3). وهي أيضًا تنصب بإضمار «أنْ». وذكر سيبويه(4) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: 41] وجهين في «تكتموا»: أحدهما أن يكون مجزومًا على النهي، والآخر أن يكون منصوبًا بالجواب، وكذلك ذَكَرَهُ الفارسي في إيضاحه(5)، وسيبويه هو العنصر للجميع. وقرئ(6) قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ

(1) الكتاب 3/42، ونسبه للأخطل، وللمتوكل الليثي في حماسة البحتري ص 247، وللمتوكل الليثي أو أبي الأسود في لسان العرب 7/447 (عظظ)، ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص 1/348، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو لسابق البربري في خزانة الأدب 8/ 564، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه 2/188. وانظره مخرجا بتفصيل في شرح أبيات الجمل لابن سيدة ص 353، فقد توسع محققه هناك. وسيأتي ذكر نسبة البيت لهؤلاء جميعا بعد سطور. عجزه:

عـارٌ عليـكَ إذا فعلـتَ عظـيمُ

(2) هذه الورقة حال بينها وبين التي قبلها ورقة في ترتيب المخطوط.

(3) الكتاب 3/42.

(4) الكتاب 3/44.

(5) الإيضاح ص 314.

(6) في الأصل: وقوي، وهو تصحيف.



﴿أَللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، بالرفع والنصب[١]، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٨][٢].

وذكر سيبويه[٣] في قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، النصب علىٰ أن المعنىٰ النهي عن الجمع بينهما، ويجوز فيه الجزم، والكسر لالتقاء الساكنين، والمعنىٰ حينئذ النهي عن الجمع والتفريق. ولم يذكر فيه الرفع، وهو جائز علىٰ أن تكون الجُملة حَالية، والمعنىٰ: وأنتَ تشرب اللبن، ومعنىٰ النصب والرفع متقاربان من حيث كان الكلام فيهما محمول[٤] علىٰ أنه نهىٰ عن الجمع لا عن التفريق. وكذلك لم يذكر فيه الجزم أيضًا في هذا الموضع، بل قال[٥]: «وإن شئت جزمت في[٦] النهي في غير هذا الموضع»، يعني لأن الكلام في هَذَا جرىٰ مجرىٰ المثل، إنما مخرج مخرج[٧] النهي عن الجمع فقط، فبقي علىٰ الإعراب الموافق لمعنىٰ الجمع. وأنشد لجرير[٨]:

---

(١) قرأ «ويعلم» بالرفع عبد الوارث عن أبي عمرو بن العلاء، وقرأها الجمهور بالنصب. الكشاف ص ١٩٧، والبحر المحيط ٣/٣٦٠، والدر المصون ٣/٤١١.

(٢) قرأ برفع «ونكون» «ولا نكذب» ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وأبو بكر عن عاصم، وقرأها بالنصب ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم. كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٥٥، والحجة للفارسي ٢/٤٦٤.

(٣) الكتاب ٣/٤٢.

(٤) كذا.

(٥) الكتاب ٣/٤٢.

(٦) في الكتاب: علىٰ.

(٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب: وإنما مخرج النهي.

(٨) لجرير في الكتاب ٣/٤٢، وانظر ملحق ديوانه ص ١٠٣٦. عجزه:

فإنَّــكَ إنْ تَفْعَــلْ تُسَــفَّهْ وتَجْهَــلِ

ولا تَشْـتِمِ المَـوْلَىٰ وتَبْلُـغْ أَذاتَـهُ

وهذا الموضع بالجزم أولىٰ؛ لأنه نهي عن الجمع والتفريق، وإنما أجروا هذا الكَلام مجرىٰ الحكمة الجارية مثلًا، والنهي عنهما لغلبة البرودة عليهما، وحُكي أن عبد الرحمن بن أَنْعُم الإفريقي(1) ـ مِنْ رجال المدونة، وقيدنا اسم أبيه بوجهين: ضم العين، وفتحها وكان من كبار العلماء ـ دَخل علىٰ بعض ملوك بني الأغلب بالقيروان، فأكل سمكًا وشَرِبَ لبنًا في زمن الشتاء، مع تمكُّنِ سنه وغلبَةِ البرودة علىٰ مزاجه، فقال له بعض الأطباء الحاضرين لمجالسته: الليلة يموتُ هذا الشيخ، فكان كما قال، وهي عندنا كلمة صادفت قدرًا.

وأنشد أبو القاسم(2):

لا تنـه عـن خُلُـقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـه ❊ عـارٌ عليـكَ إذا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

وقع في بعض نسخ كتاب سيبويه(3) للأخطل، وإليه نسبه ابن خروفٍ(4)، وابن سيدة(5) قبلَه، ونسبه أبو عبيد القاسم بن سلام لأبي المتوكل الكندي، وقيل

---

(1) هو أبو البقاء عبد الرحمن بن زياد بن أنعُم المعافري الإفريقي، القاضي المحدث العالم، ولد عام ٩٥هـ ببرقة في ليبيا، وكان متقدما في العربية، توفي عام ١٦١هـ بالقيروان. مسامرات الظريف ٣/٣٤.

(2) الجمل ص ١٨٧. وقد سبق تخريجه في ٧٨.

(3) الكتاب ٣/٤٢.

(4) شرح الجمل له ٢/٨٠٠. ثم قال: «ويروىٰ لأبي الأسود الدؤلي، قالوا: وهو أصح»، وانظر أيضا قوله في ترجيح نسبته لأبي الأسود في ٢/٨٠١، ثم لما أراد التعريف بصاحب البيت عرف بأبي الأسود الدؤلي ٢/٨٠٣. وما أورده ابن بزيزة هنا من خلاف في نسبة البيت، إنما نقله عن ابن خروف.

(5) كذا، والذي في شرح أبيات الجمل لابن سيدة (ص ٣٥٣ ـ ٣٥٥) أنه لم ينسبه لأحد.



لأبي الأسود الدؤلي، قال الأصمعي: لم أسمع من أحد من العرب هذا البيت إلا مرفوعًا يرويه، و«تأتي» بإسكان الياء على الحال. والمعنى في البيت النهي عن الجمع بين النهي عن القبيح وارتكابِه. وهو غير جارٍ على مذهَبِ الأشعرية؛ لأنهم زعموا أن المتلبس بالمعصية ينهَى غيره عن فعلها؛ لأنهما واجبان غيرُ لازم أحدهما للآخر، حتى إن المنبطح على المرأة للزِّنا يُؤْمَرُ أن يقول لها غَطِّي [١٥ظ] وَجْهَك، ويَكُفَّ عن النظر إليها؛ وذلك أنهما محرمان، فلا يلزم من فعل أحدهما فعل الآخر، وهو صحيح من جهة المعنى الفقهي، إلا أن الشريعة ذمَّتِ الآمِرَ بالطاعة إذا لم يكن متلبسًا بها، والناهيَ عن الفحشاء إذا كان متلبسًا بها، وذلك على معنى طلب الكمال، والمسألة مسألة خلافية بين الأشعرية والمعتزلة ذَكرناها في كتابنا الإسعاد في شرح الإرشاد[١].

وأنشد أبو القاسمِ[٢]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ❊ أَحَبُّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ

البيت لميسون بنت بحدل الكلابية[٣]، وكانت بدوية، فلما تزوجها معاوية بن أبي سفيان ورأت عنده الجَواريَ أدركتها الغيرة التي هي شبه الجنون، قاله أصبغ بن الفرج[٤]، وحمله سيبويه على إضمار «أنْ» لمَّا لم يمكن رفعه على

---

(١) انظر الإسعاد ص٥٤١.

(٢) دون نسبة في الجمل ص ١٨٧، والكتاب ٣/٤٥، ولميسون بنت بحدل الكلبية في الحلل ص ١٣٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٨٠٥، والخزانة ٨/٥٠٣.

(٣) كذا في الأصل، وهي من كلب لا من كلاب، وانظر ترجمتها في الخزانة ٨/٥٠٣، وشروح أبيات الجمل.

(٤) هو أصبغ بن الفرج بن سعيد المصري المالكي، الشيخ الإمام، مفتي الديار المصرية، من تلاميذه البخاري ويحيى بن معين وغيرهما من الأكابر. توفي سنة ٢٢٥هـ. سير أعلام النبلاء ١٠/٦٥٦.

المصدر الذي هو «لَلُبْسُ». ولا يمتنع عطفه على المعنى كما ذَكره سيبويه[1] في غيره، منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ [الحديد: ١٧]، ومنه مسألة الإيضاح[2]: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ، وفيه خلافٌ مَوْضِعُه أولى به.

وذكر سيبويه في قول كعب الغنوي[3]:

وما أنا للشَّيْءِ الذي لَيْسَ نافِعِي ✻ ويَغْضَبَ مِنهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ

وجهين: الرفع، والنصب. واختلفوا في المختارِ، فمنهم من اختار النصب ومنهم من اختار الرفع.



(١) الكتاب ٣/٤٤ ـ ٤٦.

(٢) الإيضاح ص ٦٠.

(٣) الكتاب ٣/٤٦، وله في الأصمعيات ص ٧٦، والخزانة ٨/٥٦٩. وانظر ترجمة كعب في الخزانة ٨/٥٧٤، وحواشي الأصمعيات.

بَاب وَحْدَهُ

وهو من الأسماء الواقعة موقع المصادر المضافة المنتصبة أحوالا ، وشبهه سيبويه[١] بقول العرب: طلبته جَهدك ، وطاقتك ، وما به مما جاءت المعارف فيه أحوالا ، ونصبَهُ يونس بن حبيب[٢] علىٰ الظرف والمعنىٰ به علىٰ حِيالَهُ. وثمرة هذا الخلاف هل يجوز أن يقع خبرًا فتقول: زيد وحدَه ، أم لا ؟ فعلىٰ مذهب سيبويه لا يجوز ، وعلىٰ مذهب يونس يجوز ، ويلزم الإفراد والنصب ، ولا ينتقل عن ذلك وتلحقه الضمائر مفردة ومثناةً ومجموعة ، ومذكرة ومؤنثة ، علىٰ حد ما يلحق غيره من الأسماء. وإنما لزم الإفراد لأنه وإن لم يكُن مصدرًا فهو جارٍ مجرىٰ المصدر ؛ لأنه وقع موقع إيجاد ، فكأنه يقول: أوجدته في مروري إيجادًا. ولم يُسْمَع مخفوضًا إلا فيما شذ من الألفاظ التي ذكرها أبو القاسم[٣]. واختلف النحويون فيها هل تعرفت بالإضافة أم لا ؟

وأما ثلاثتهم وخمستهم فذكر فيه سيبويه وجهين[٤] ، وتحقيقه أن أهل الحجاز ينصبونه ليس إلا ، فيجرونه مجرىٰ «وَحْدَه» ، وبنو تميم يجرونه علىٰ الاسم الأول كيف كان رفعًا أو نصبًا أو خفضًا ، تابعًا للأول في إعرابه. وشبه سيبويه[٥] نصب

(١) الكتاب ١/٣٧٧.

(٢) الكتاب ١/٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(٣) هي نَسيجُ وحدِه ، وعُيَيْرُ وحدِه ، وجُحيشُ وحدِه. الجمل ص ١٨٩.

(٤) الكتاب ١/٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٥) الكتاب ١/٣٧٤.

[١٦و] خَمْسَتَهُم[١] بنصب: قَضِيضَهم[٢] بقضيضهم، ـ «كأنه يقول في التمثيل وإن لم يتكلم به: مررت بهم انقضاضًا، ومن العرب من يجعل قضهم بقضيضهم تأكيدًا»[٣]، وأنشد سيبويه عليه[٤]:

أَتَتْنِــي تَمِــيمٌ قَضَّــها بِقَضِيضِــها ✤ تُمَسِّــحُ[٥] حَــوْلِي بِــالبَقِيعِ سِــبَالَها

البيتُ للشَّمَّاخِ، وقيل لأخيه مُزَرِّدٍ، قالَه السيرافي[٦]. وأنشده سيبويه بنصب اللام من «سِبالَها»، ورواه غيرُه برفعها، والقصيدة مرفوعَةٌ. وإذا نصبت «خَمْسَتَهم» وبابه لم تمر بغيرهـ[ـم]، وهو في الإتباع مسكوت عنه.



---

(١) هذه الورقة سبقت في الترتيب التي بعدها.

(٢) كذا في الأصل، والذي في الكتاب ١/٣٧٤: قضَّهُم بقضيضهم.

(٣) الكتاب ١/٣٧٥. والنقل هنا بعضه باللفظ وبعضه بالمعنى.

(٤) الكتاب ١/٣٧٤، وديوانه ص ٢٩٠.

(٥) في الكتاب «تمسحْ» بالجزم، وهو خطأ طباعي.

(٦) شرح الكتاب له ٢/٢٦١.

بَاب من مسائل «حَتَّى» في الأَفْعَالِ

وقد قدمنا[١] أنها من حروف المعاني، وأنها تدخل علىٰ الأسماء والأفعال. وتكلم في هذا الباب علىٰ «حتىٰ» الناصبة للفعل المستقبل. وإضافةُ النصب لها مجاز، وإلا فالنصبُ بإضمار «أنْ» بعدها، وروىٰ أبو عبيدة عن الخليل أنه لا يُنصب شيء من النواصب إلا بإضمار «أنْ» بعدَه. وهو نقل باطل لا يُعَوَّل عليه. والناصبة هي الجارة، ولما كانت الجارة لا تعمل في الفعل وجب أن يقدر مَا بعدها مَا يسبك الفعل إلىٰ الاسم، وذلك «أنْ» المصدرية، وشبَّهَها الفارسي[٢] بلام الجحود دون لام كي؛ لاشتراكها[٣] في جواز إظهار الناصب بعدهما.

والفعل المنتصب بعدها علىٰ وجهين: منه مَا هو غاية يقدر بـ«إلىٰ»، ومنه ما هو علة يقدر بـ«كي»، علىٰ حسب ما يقتضيه المعنىٰ. وذكر سيبويه[٤] أن الفعل يرتفع بعدها علىٰ وجهين: إما أن يكون السبب والمسبب قد وقعا، وإما أن يكون السبب قد وقع والمسبَّبُ في حال وقوع، كقولهم: مَرِضَ حتىٰ لا يَرْجُونَهُ، وشَرِبَتِ الإبِلُ حتىٰ يجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بطنَه.

والتي يرتفع الفعل بعدها هي من حروف الابتداء، وليس معنىٰ تسميتها حرف ابتداء أنَّ وقوع المبتدأ لازم بعدها، وإنما المقصود أنها تدخل علىٰ الجملة

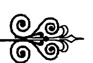
---

(١) تقدم في ١/٤٦١.

(٢) الإيضاح ص ٢٥٧.

(٣) كذا، ولعل الصواب: لاشتراكهما.

(٤) الكتاب ٣/١٧ ـ ١٨.



اسمية كانت أو فعلية، وقرئ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ [البقرة: ٢١٢] رفعًا ونصبًا[1]. ولفظ المضارع مع الرفع إما ماضٍ، وإما حال محكية، ولا يجوز الرفعُ بعد النفي إذ لم يقع فعل، والتعليلُ الذي يُراد به النفي في معني النفي، وفيه خلاف.



(١) قرأ برفع «يقولُ» نافع وحده، وقرأ الباقون بالنصب. كتاب السبعة ص ١٨١، والنشر ٥/١٦٢٨.

باب من مسائل الْفَاءِ

وقد قدمنا[1] الكلام عليها. وذَكَر[2] في الرَّفع وجهين، وفي النصب وجهين. فأحد وجهي النصب أن يكون نفيًا للإتيان والحديث معًا، والثاني أن يكون نفيًا لإتيان الحديث، لكنه تأتي بغير الحديث. وذكر في الرفع وجهين ذكرهُمَا سيبويه[3] وأبو القاسم، وتوجيه أبي القاسمِ [١٦ظ] في قراءة الآية[4] حسنٌ.

وأنشد في الباب[5]:

أَلَــمْ تَسْــأَلِ الرَّبْــعَ القَــواءَ فينْطِــقُ ❊ وَهَــلْ تُخْبِرَنْـكَ اليَـوْمَ بَيْـداءُ سَـمْلَقُ

وهو لجميل بن عبد الله. والقَواءُ: الخالي. والبيداءُ: الصحراء، وسُمِّيت بذلك لأنها تُبِيد من دخلها على غير بصيرة، وقيل لِسُكْنى البيد فيها، وهي الوحوش. والسَّمْلَقُ: السَّهْلَة، وقيل التي لا نبات بها. ورفع «تنطق» على الاستئناف، قال سيبويه[6]: «لم يجعل الأول سبب الآخر».

---

(١) راجع ٢/٧٣.

(٢) الجمل ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٣) الكتاب ٣/٣٠ ـ ٣١.

(٤) يقصد قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ﴾ [الأنعام ٢٧]، قرأ ابن كثير ونافع وغيرهما «ولا نكذبُ» و«نكونُ» رفعا، وقرأها ابن عامر وحمزة وحفص نصبا. السبعة ص ٢٥٥.

(٥) دون نسبة في الجمل ص ١٩٤، والكتاب ٣/٣٧، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٤٥، والتصريح ٤/٣٣٣، والخزانة ٨/٥٢٤.

(٦) الكتاب ٣/٣٧.

باب من مسائل «إِذَنْ»

و«إِذَنْ» و«لن» مما اختُلف فيها. أما «إِذَنْ» فالخلاف فيها في ثلاثة مواضع: الأول: هل هي مركبة أو مفردة؟ الثاني: هل تكتب بالنون أو بالألف؟ الثالث: هل تنصب بنفسها أو بإضمار «أنْ» بعدها؟ وأما «لنْ» ففيها خلافٌ معروف، هل هي مفردة أم مركبة؟

أما «إذن» فقيل أنها مركبة من «إِذْ أن» واجتمع العرب على تسهيله، وقيل إنها كلمة مفردة، واستدل عليه ابنُ بابشاذ[1] بأنها كتبت بالألف لكونها على ثلاثة أحرف، فأشبهت الاسم المنصرف الذي يبدل من التنوين فيه في حال النصب ألفًا، ومن حيث إنها جواب فأشبهت بـ«لا»[2]، وهذا الذي قاله مصادرة عن المطلوب.

ومن النحويين من يكتبها بالنون، وهو قياس التركيب، قال المبرد: لو وجدت من يكتبها بالألف لكسرت يده. وهذه حماقة، ولو فعل لَزِمَه القَوَدُ. والخلاف فيها هل تكتب بالنون أو بالألف مشهور جدًا بين البصريين والكوفيين[3]. وقد قدمنا[4] الخلاف هل تنصب بنفسها أو بإضمار الناصب.

وأمَّا «لنْ» فمفردة عند سيبويهِ[5]، مُرَكَّبةٌ عند شيخه الخليل[6] من «لَا أَنْ»،

(١) شرح الجمل له ١/٤٢٠.
(٢) كذا، والصواب: لا، دون باء؛ لأنه قال أشبهت، ولم يقل شبهت.
(٣) انظر الجنى الداني ص ٣٦٦.
(٤) تقدم في ١/١٤٦.
(٥) الكتاب ٣/٥.
(٦) الكتاب ٣/٥.

فلزمَ التسهيل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وإنما ادعىٰ التركيب من حيث كان «أَنْ» هي أصل النواصب، وقال الفراء[1]: النون في «لن» والميم في «لَمْ» بدل من الألف في «لا»، وهو دعوىٰ. وأبطل سيبويه[2] قول الخليل بتقديم معمولها نحو: زَيْدًا[3] لَنْ أَضْرِبَ. وله أن يقول حدث بالتركيب معنىٰ لم يكن قبلُ، قال الزجاج: لو طلَب سيبويه الخليل بإظهار الخبر لكان ألزم له.

وهي من عَوَامل النصب في الأفعال المُستقبلة، وإنما تعمل «إذَنْ» بشروط:

أحدها: أن يكون ما بعدها غير معتَمِد علىٰ ما قبلها.

وأن لا يكون فعلها فِعْلَ حالٍ.

فإن كانت بين حروف العطف فقد جَوَّزَ سيبويه[4] فيها الوجهين، وخَيَّرَ فيهما. فإن اعتمد ما بعدها علىٰ ما قبلها بوجه من وجوه الاعتماد، فلا عمل إلا ما سـ[...][5] [١٧و] قال[6] سيبويه[7]: إذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا خبرًا لما قبلها وجَوَابًا له ومتعلقًا به، قبُحَ إعمالها، وشبهها [سيبويه][8] بالعوامل المختصة بالأسماء في التقديم، وأبطَلَ عملها إذَا كان الفعل الذي بعدهَا فعل حا[ل]؛ قال[9]: لأنها

---

(١) الارتشاف ٤/١٦٤٣، والجنىٰ الداني ص ٢٧٢،

(٢) الكتاب ٣/٥.

(٣) في الكتاب: أمَّا زيدا.

(٤) الكتاب ٣/١٣.

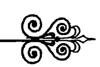
(٥) الحرف الأخير لا يظهر، ولم ينقط السين، ولعلها: إلا ما شذ. وانظر الكتاب ٣/١٤.

(٦) هذه الورقة حال بينها وبين التي قبلها ورقت في ترتيب المخطوط.

(٧) الكتاب ٣/١٥.

(٨) لا تظهر بسبب الشريط.

(٩) الكتاب ٣/١٥.



تخرج حينئذ من باب «كَيْ» و«أنْ»؛ لأن الفعل بعدهما غير واقع في حَالِ حديثك. وأنشد سيبويهِ[1]:

لَـئِنْ عَـادَ لـي عبـدُ العَزِيـزِ بِمِثْلها ✤ وأَمْكَنَنِـــي مِنْهـــا إذَا لا أُقِيلُهـــا

والبيت لكُثيِّرٍ. وشاهده إلغاؤها، ويريد عبد العزيز بن مروان. وقد جاءت مُعْمَلة مَعَ الاعتماد كما قال[2]:

لَا تَتْرُكَنــي بَيْــنَهُمْ[3] شَــطِيرَا

إنــي إذًا أَهْلِــكَ أَوْ أَطِيــرَا

وهو شاذ متأول علىٰ حذف الخبر. وكذلك قولُه[4]:

ارْدُدْ حِمَـارَكَ لَا يَرْتَـعْ بِرَوْضَـتِنَا ✤ إِذًا يُـرَدَّ وَقَيْـدُ الْعَيْـرِ مَكْـرُوبُ

وأنشد سيبويه[5]:

ارْدُدْ حِمــارَك لا تُنْــزَعْ سَــوِيَّتُهُ

ولم يجعله سيبويه متعلقًا بالكلام الأول، وحذف منه الجواب.

❁ ❁ ❁

---

(١) لكثيِّرِ عَزَّةَ. انظر الكتاب ٣/١٥، والجمل ص ١٩٥، والمفصل ص ٣٣٠، وأوضح المسالك ص ٤١٢، وهمع الهوامع ٤/١٠٦، وخزانة الأدب ٨/٤٧٣، وديوانه ص ٣٠٥.

(٢) لا يعرف قائله. الإنصاف ١/١٥٣ (طبعة الخانجي)، والجنىٰ الداني ص ٣٦٢، والمغني ١/١١٨ ـ ١١٩، والخزانة ٨/٤٥٦.

(٣) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو: فيهمُ.

(٤) لعبد الله بن محمد الضبي في الأصمعيات ص ٢٢٨، وابن يعيش ٤/٢٢٦، وخزانة الأدب ٨/٤٦٢.

(٥) الكتاب ٣/١٤. هذه رواية سيبويه لصدر البيت السابق.

بَابٌ مِنْ مسَائل «أَنْ» الخَفيفة الناصبة للفعْلِ

وَضَابِطُ الباب أن الفعل الذي قَبْلها إن كَانَ يُشاكِلُها في التخفيف، وجب أن تكون مخففة مِنَ الثقيلة، وإن كان شكًّا وجب أن تكون ناصبة، وإن احتمل اليقين والشك جَازَ الوجهان تغليبًا لكل واحدٍ من وجهيه. وإذا خففت فالتعويض لازم، ويعوض من تشديدها في الأعم أحد الحروف الأربعة. ولا يتقدم معمُولها عليها، ولا يفصل بينها وبينه.

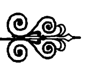
وذكر أبو القاسم في الباب أنَّ الظن يقع بمعنى العلم(١)، وفي الاستعمال من ذلك كثير، واستشهد أبو القاسم(٢) بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٥]، ولا قاطع فيه؛ لاحتمال أن يكون على حذف المضاف، والمعنى: ثوابَ ربهم، والقاطع قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٩]، وقوله تعالى: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٢](٣). ويجوز أن يُلَبِّس اللهُ عليهم في ذلك المقام، كما لَبَّسَ عليهم حيث يقولون له: أنت رَبنا في حديث الصورة الصحيح المشهور(٤)، وقد شرحناه في موضعه، وقال تعالى: ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١٨]، الآية. وهذا يدل على أنهم بعد في لبسهم وجهلهم وحَيْرتهم، فعلى هذا الاحتمال يكون الظن على بابه، قال

(١) الجمل ص ١٩٨.

(٢) الجمل ص ١٩٨.

(٣) تصحفت في الأصل إلى «وظنوا»، والصواب ما أثبته.

(٤) رواه البخاري: (كتاب التفسير/ باب قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، برقم: ٧٤٣٧).



أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ: الظن شكٌ ويقين، وحكىٰ الغزالي أن العلم يقع علىٰ الظن، وقد جرىٰ علىٰ ألسنة الفقهاء كثيرًا في أبواب الشهادَاتِ والأيمان وغيرها، وهو خلافُ الأصل؛ لأن العلم بالوضع الأول إنما هو مقول علىٰ الجزم المطابق المانع من النقيض عن موجب أوجبه، والظن لا جزم فيه، وإنما هو ترجيحُ أحد الجائزَيْنِ علىٰ الآخر، فالراجح ظن، والمرجوح وَهم، والمتساوي [١٧ظ] شكٌّ كما تقرر في مبادئ العلوم العقلية.

وأنشد في الباب[١]:

فقلتُ لهم ظُنُّوا بأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ ❊ سَرَاتُهُمُ بالفارِسِيِّ المُسَرَّدِ

البيت لِدُرَيد بن الصِّمَّةِ، وهو من ذوي الرأي وقتله النبي ﷺ يوم حُنَيْنٍ، وهو القائل[٢]:

أَمَرْتُهمُ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَىٰ ❊ فَلَمْ يَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إلا ضُحىٰ الغَدِ

وهو من القصيد المشهور له.

واختلف في تفسير المُدَجَّجِ؛ فقيل هُوَ لابسُ السلاحِ، وقيل هو التامّ السلاحِ، وفي الحديث[٣] أن النبي ﷺ زَارَ قبر أُمه في أَلْفَيْ مُدَجَّج، وبكىٰ ولم يَبْقَ في الجيش إلا مَنْ بكىٰ لبُكائه ﷺ، وقال: «استأذنت ربي في أن أزور قبرَهَا فأَذِنَ لِي، واسْتَأْذَنْتُهُ في أَنْ أَسْتَغْفِرَ لها فلم يُؤْذَنْ[٤] لي»[٥]. وهذا يدل علىٰ بطلان

---

(١) الجمل ص ١٩٩. وقد سبق في ١/

(٢) ديوانه ص ٦١.

(٣) رواه مسلم: (كتاب الجنائز/ باب استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة قبر أمه، برقم: ٩٧٦).

(٤) كذا في الأصل، بالواو أي بالهمزة علىٰ الواو، والذي في الحديث قد بينه أخي علي المرضي ـ جزاه الله خيرا ـ لما خرج الحديث.

(٥) رواه مسلم في كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة قبر أمه، رقم ٩٧٦، بلفظ:=



قول من يقول إن الله سبحانه أحيا لهُ أبويه حَتَّىٰ آمَنَا ، ويحتجون علىٰ ذلك بآثار ضعيفة منها مَا ذَكرهَا أحمد بن حنبل في كتاب البشرىٰ[(١)] وهو مسنده الجليل ، قال أبو القاسم السهيلي في الروض الأنف[(٢)]: «وَجدتُ بخط جَدِّي أبي عمر بن أبي الحسن[(٣)] القاضي بسند فيه مجهولون ، قال: نقلت من كتاب انتُسِخَ من كتاب مُعَوِّذ بن داود بن مُعَوِّذ الزاهد يرفعه إلىٰ أبي[(٤)] الزناد عن عروة[(٥)] عن عائشة أنَّ رسول الله ﷺ سأل رَبه أن يُحْيَي له أبويه فأحياهُما له ، وآمنا به ، ثم أَمَاتَهُما» ، قلتُ: وهذا باطل ، وقد روينا من طريق السلفي[(٦)] عن أئمة أهل الحديث أنهم قالوا: إذا وجدتَ في سند حديثٍ زَاهدًا فامسح يدك من ذلك الحديث ، يريدون ضَعْفَه وعدم التعويل عليه.

۞ قلتُ: وروينا من طريق أبي بكر البزار في كتابه[(٧)] ، وأبي عبد الرحمن النسوي ، وأبي داوُدَ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي أن فاطمة عيَّرَت[(٨)] قومًا فقال لها رسول الله ﷺ: «لعلكِ بَلَغْتِ الكرىٰ[(٩)] ـ وراء الكرا بالراء ، وهو القبور ـ فقالت: لا ، فقال: لوْ بَلَغْتِ منهم الكرىٰ مَا دَخلتِ الجنة حتي يدخلها

= «استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي» (علي المرضي).

(١) ليس في المسند ، ولا في كتب السنة شيء من ذلك ألبتة.

(٢) الروض الأنف ٢/١٨٧.

(٣) كذا في الأصل ، والذي في الروض الأنف: جدي أبي عمران أحمد بن أبي الحسن القاضي.

(٤) في الروض: إلىٰ عبد الرحمن بن أبي الزناد.

(٥) في الروض: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

(٦) هو أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلفي (ت٥٧٦هـ). ترجمته في وفيات الأعيان ١/١٠٥.

(٧) المسند كما يأتي في التخريج.

(٨) كذا وفي النسائي: عزت ، وهو الصحيح قطعا نظرا للروايات.

(٩) في كل روايات الحديث: الكُدَىٰ ، وهي المقابر كما فسرتها بعض الروايات ، كما عند أبي داود: (٤١/٥).



جَدُّ أبيكِ»[1]، لم يذكر أبو دَاوُدَ «جد أبيكِ»، والله أعلم ما أراد أعبد المطلب أم غيره، ولم يقل لها جَدُّك ففيه إشارة إلىٰ قول من قال إنَّهما آمنا، وقد صح أنه كان من جدوده عليه السلام إبراهيم وإسماعيل وهما نبيان، وروينا عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تَسُبُّوا إِلْيَاسَ، فإنَّه كان يُسْمَعُ له تَسْبِيحٌ وهو في الصُّلْبِ»[2]. وحكىٰ المسعودي ـ وقد قيل إنه مجهول لا يعرف، ونكرة لا تتعرف ـ اختلافَ العلماء في إسلام عبد المطلب وأبي طالب. والقول بإسلام هؤلاء مُنْكَرٌ عند أهل العلم لا يُعَوَّل عليه، والصحيح أن النبي ﷺ قال لعمه أبي طالب: «قلها في أُذُني أشهَد لك بها عند الله، فقال: لولا أنْ تُعَيِّرَني نساء قريش لأقرَرْتُ بها عينك»، فكان [١٨و] آخر كلامه أن قال: أنا علىٰ ملة عبد المطلب[3]. وقد أنكر العباس ـ رضي الله عنه ـ أن يقول هذا، وقال: «واللهِ لقد قَالَ أَخِي الكَلِمَةَ التي أَمَرَهُ بها رَسولُ الله ﷺ»[4]، وهَذَا

(١) رواه أحمد في المسند: (برقم: ٦٥٧٤ و٧٠٨٢)، وأبو داود في السنن: (برقم: ٣١٢٣)، والنسائي في الكبرىٰ: (برقم: ٢٠١٩)، وفي الصغرىٰ: (برقم: ١٨٨٠)، والطبراني في الكبير: (برقم: ٤٥)، والحاكم في المستدرك: (برقم: ١٣٨٢ و١٣٨٣) وقال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه». وقد تعقب العلماء كلام الحاكم كابن دقيق العيد في الإلمام: (١/١٩٧) وابن عبد الهادي في المحرر: (ص: ٣٢٨) فإن ربيعة لم يخرج له صاحبا «الصحيحين» شيئا، وقد ضعف الحديث النووي كما في خلاصة الأحكام: (٢/١٠٠٥)، والألباني في ضعيف أبي داود (٢/٤٧٦) قال: «قلت: حديث منكر؛ ضعفه النسائي وغيره بربيعة. وقال عبد الحق الاشبيلي: «هو ضعيف الحديث، عنده مناكير». وقال ابن الجوزي: «لا يثبت».

(٢) لم أجده.

(٣) رواه مسلم: (كتاب الإيمان/ باب أول الإيمان قول: لا إله إلا الله، برقم: ٢٤ و٢٥).

(٤) رواه ابن إسحاق في سيرته: (ص: ٢٣٨) بلفظ: «فلما ثقل أبو طالب رئِي يحرك شفتيه، فأصغىٰ إليه العباس ليسمع قوله، فرفع العباس عنه فقال: يا رسول الله قد قال والله الكلمة التي سألته، فقال رسول الله ﷺ: لم أسمع»، وقد أورد هذا الخبر ابن كثير في البداية والنهاية: (٤/٣٠٦ ـ ٣٠٩) وأنكره قائلا: «أن في السند مبهما لا يعرف حاله، وهو قوله: عن بعض أهله. وهذا إبهام في الاسم والحال، ومثله يتوقف فيه لو انفرد..» ثم أضاف إلىٰ ذلك عللا أخرىٰ تقضي بنكارة=



لا حجة فيه ؛ لأنـ[ـها] شهادة أُدِّيَت في حال الكفر ، فهي مردودة ، ولا تصح إلا لو أدَّاهَا وهو مُسْلِم ، فوجب رفضها والتعويل على الصحيح في ذلك كلِّه ، منه أن النبي ﷺ قد أخبر أن أبا طالب أهونُ أهل النار عَذابًا ، وأن له نعلين يغلي منهما دِمَاغه [. . .][1] على المِرْجَل[2] . وفي الحديث أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم: «أبي وأبوك وأبو إبراهيمَ خليلِ الرحمان في النار»[3] ، وهو المشهور ، وفي الحديث أيضًا أن أبا إبراهيم يُؤْمَرُ به إلى النَّارِ في صُورَةِ ذِيخٍ[4] ـ بالدال المعجمة والياء المنقوطة باثنتين من أسفلها ، والخاء المعجمة بواحدة من فوقها ـ وهو حيوان بين الضبع والثعلب ؛ وإنما ذلك لإجابة دعوة ولده خليل الله حيث قال: ﴿وَلاَ تُخْزِنِى يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [الشعراء: ٨٧] ، ومِمَّنْ حَكَى الخلاف في إسلام أبي طالب الإمام العلامة أبو القاسم الزمخشري في كتابه الكاشف عن حقائق التنزيل[5] ، وكُل ذلك خلاف لا يُعول عليه ، وقد صح أن علي بن أبي طالب وجعفرًا أخاه هما اللذان لم يرثا أبا طالب .

والسَّراتُ[6]: السادات . والفارِسِيُّ دروع تُعمل بفارس . والمُسَرَّد: الدقيق

= هذه الجملة وأنها لم ترد في الروايات الصحيحة .

(١) بياض في الأصل قدر كلمة .

(٢) رواه البخاري: (كتاب مناقب الأنصار/ باب قصة أبي طالب ، برقم: ٣٦٧٢) ، ومسلم: (كتاب الإيمان/ باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب ، برقم: ٢١٠) ، وتشبيه الغلي بالمرجل والقمقم ورد في روايات منها عند البخاري: (برقم: ٦١٩٤) .

(٣) تقدم في ٢/٢٩ .

(٤) رواه النسائي في الكبرى: (برقم: ١١٣١١) ، قال ابن كثير بعد أن أورده في تفسير (١٤٩/٦): «هذا إسناد غريب ، وفيه نكارة» .

(٥) الكشاف ص ٤٥١ ، ٧١١ .

(٦) الآن رجع إلى تفسير بيت دريد بن الصمة .

الثقب، وقيل المحكم النسج. ويروي «مُدَجِّج» بكسر الجيم وفتحها. والسراةُ مرتفع به على وجهيه، ويجوز ارتفاعه على الابتداء. وأطال ابن أبي العافية في إعراب ذلك، ورده عليه ابن خروف في شرحه فانظره فيه[1]، ولا حاصل لِمَا ذَكراهُ.



(١) شرح الجمل لابن خروف ٢/٨٣٠ وما بعدها.

بَاب أفعال المقاربة

وهي: عَسَىٰ، وكاد، وجعل، وطَفِقَ، وكَرَبَ، وأخذ، وأوشك، وألحق بها بعضهم: تبارك، وممن حكىٰ ذلك أبو الوليدِ الباجي الفقيهُ، وهي من باب «كان» في الأصل، إلا أنه رُفض فيها استعمال الخبر علىٰ ما يُستعمل في باب «كان» كما سنذكره. وجميعها منصرف إلا «عسىٰ» وكذلكَ ذكرها سيبويه(١) في الأفعال الستة التي لا تنصرف، التي خصت بهذه العلامة من بين سائر الأفعال، وكذلكَ ذكرها الفارسيُّ(٢) وغيره، ولم يذكر الفارسي فيها «لَيْسَ» ولعله رَآهَا حرفًا، ولا شك أنه مذهب طائفة من العرب، وقد نص في إيضاحه(٣) علىٰ أنها فعل، وقد نص عليه سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه(٤)، وكذلك لم يذكر معها «حبذا»، ولعلها عنده مبتدأ كلمة واحدة، وهو مذهب جماعة من أكابر النحويين كالخليل(٥)، وابن السراج(٦).

واختلف تعليل النحويين في العلة التي منعت «عسَىٰ» من التَصَرف: فقيل لأنها [١٨ظ] [أشبهت لعل](٧) من حيث إن معناهما الترجي لمستقبل. فإن قيل:

---

(١) الكتاب ٣/١٥٨.

(٢) الإيضاح ٧٥.

(٣) الإيضاح ص ٧٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٤، ٣/١٥٨.

(٥) الكتاب ٢/١٨٠.

(٦) الأصول ١/١١٤ ـ ١١٥.

(٧) هذا الكلام لا يظهر بسبب التصاق الورقتين فانمحىٰ الكلام.

لم خصوا لفظها بالمضي ؟ وهلا ألزموها الاستقبال ليوافق لفظها معناها ، بالحمل علىٰ سائر الأفعال التي لا تنصرف من حيث كانَ لفظ جميعها لفظ المضي فجعلوها مثلها(١) ؟ وقيل إنما لم تنصرف لأنها جعلت نفس المعنىٰ .

ولا يخلو أن تدخل علىٰ ظاهر أو علىٰ مضمر ، فإن دخلت عَلَىٰ المضمر فالوجه أن يكون ضمير رفع ، ومن العرب من يستعمل مَعَها ضمير النصب ، فيقول: عسَاكَ ، وعساهُ ، وعَسَايَ ، ويجريه للمذكر والمؤنث والمثنىٰ والمجموع علىٰ القياس ، فإذا استعملت مَعَهَا ضمائر النصب ، نحو: عسَاكَ إلىٰ عساكن ، وعساهُ إلىٰ عساهن ، وعساي إلىٰ عَسَانا = فاختلف النحويون في موضع المضمر ، فقال الخليل ويونس وسيبويه(٢) وجماعة إن لها مع المضمر حالا لا يكون لها مع المظهر ، فالضمائر عندهم في محل النصب علىٰ نحو ما اقتضاه لفظها بمنزلتها في قولك: لَعَلَّكَ ، ولَعَلِّي . ومذهب الأخفش(٣) أنها في موضع رفع ، وإن كان شكله شكل ضمير النصب قياسًا علىٰ الظاهر ، وقد وجدناهم أوقعوا ضمير الرفع في موضع ضمير الجر ، وأكدوا ضمائر الجر بضمائر الرفع . وقول الأخفش أجْرَىٰ علىٰ الأصل ؛ لأن الأصل جري المضمر علىٰ وَفق الظاهر ، وشبهه سيبويهِ بـ«لَدُنْ غُدْوَةً» ، وكذلك «لولا» الامتناعية عندنا ، وسيجيئ ذكرُها في بابها بعدُ(٤) .

وأما إذَا دخلت علىٰ الظاهر ، فللعرب فيها مذهبان: منهم من يجعلها بمعنىٰ «قارَبَ» ، فتقتضي مرفوعًا ومنصوبًا ، يشبه مرفوعها باسم «كان» ، ومنصوبها بخبرها ، فتقول: عسىٰ زيدٌ أنْ يقومَ ، ومنهم من يقول: عسىٰ أن يَقومَ زيدٌ ، فتُجْعَل

---

(١) كذا في الأصل ، ولعل عبارة: «قلتُ» سقطت من الناسخ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

(٣) التذييل ٤/ ٣٥٩ .

(٤) سيأتي في ص ٣٣٠ .

وصلتها في موضع فاعلها، والمعنىٰ في الأول: قارب زيد القيام، وفي الثاني: قَرُب قيامُ زَيد.

وقد اختلف النحويون في هاتين اللغتين هل إحداهما أصل الأخرىٰ أم كل واحدة منهما أصل في الباب؟ فقال بعضهم الأصل دخولها علىٰ المبتدأ والخبر؛ لأنها من باب «كان».

وقولنا: عسىٰ أن يقوم زَيد، مقدم من تأخير، والأصل عنده: عسىٰ زيدٌ أنْ يقومَ. وقال بعضهم إن حكمها ليس كحكم «كانَ»، وأنها تستعمل علىٰ وجهين بمعنىٰ قَرُبَ، وبمعنىٰ قارب، وفي كلام سيبويه في ذلك احتمال، واختلف فيه كلامُ الفارسي، واحْتَجَّ من حملها علىٰ «كان» بقول الزّبَّاء: عسىٰ الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[1]. وذهب بعضُ النحويين إلىٰ أنها تامة تكتفىٰ بمرفوعها، فإذا قال القائل: عسىٰ زيدٌ أن يقوم، فـ«أنْ» وَصِلَتُهَا بدل اشتمال من «زيد» في تقدير: قَرُبَ زيد قيامه، والمعنىٰ: قَرُبَ قيام زيد. وهو بَاطل للزومه، وليس من شأن البدل اللزوم. وقيل إنه من باب إعمال الفعلين في قولهم: عسىٰ أن يقوم زيد، فكل واحدٍ من الفعلين اللذين هُما «عَسىٰ» و«يقوم» يطلب زيداً بالعمل، فرجحوا الثانيَ علىٰ أصل باب [١٩و] الإعمال، ولأنه المطرد في قولهم: عسىٰ أن يقوم إخوتكَ. وحمل بعضهم «أن» علىٰ الزيـ[...][2] غيرها من الحروف.

وهذه كلها دعاوٍ لا ضرورة إليها، ولا شاهد عليها وإنما ألزموا [...][3]

---

(١) من أمثالهم، يضرب للرجل يقال له: لعل الشرَّ جاء من قبلك. الكتاب ١/٥١، ١٥٩، ومجمع الأمثال ٢/١٧، وزهر الأكم ١/٢١٠.

(٢) لا يظهر بسب الشريط وهو قدر كلمتين، ولعلها: الزيادة كما حملت.

(٣) لا يظهر بسب الشريط قدر كلمة. ولعلها: ألزموا عسىٰ أن.

أن لتؤذن بالاستقبال الذي هو مقتضى الترجي. واختلف النحويون هل يلزم خبرها في الكلام «أنْ» إذا كَانَ فعلًا أو لا يلزم؟ فالجماعة على أنها لازمة في الكلامِ، وإنما جاء إسقاطها في مواضع الضرورة، وأجازَ الفارسيُّ[1] وغيره حذفَها في الكلام، فتقول: عسى زيد يقوم، والصحيح اختصاصه بالشعر[2]؛ لأن أكثر الكلامِ ليس عليه.

وقد انقسمت هذه الأفعال بالنسبة إلى دخول «أنْ» في خبرها أقسامًا:

* منها ما لا يستعمل أبدًا إلا بـ«أنْ»، ولا يجوز إسقاطها في شعر ولا في كلامٍ، وهو اخلولق.

* ومنها مالا يستعمل بـ«أنْ» في الكلام، ولا يقترن به إلا في الضرورة، وهي كاد وأخواتها الثلاثة.

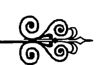
* ومنها ما لا يجوز إسقاطُ «أنْ» مِنْ خبرها إلا في ضرورة الشعر، وهَل يجوز في الكلام أم لا فيه خلاف؟ وهو عسى ويوشك. وممَّا اختلف فيه أيضًا «لعَلَّ» التي هي حرف الترجي، فقيل لا يجوز استعمال «أنْ» مَعَها إلا في الشعر، والصحيح جوازُه في الكلام لقول النبي ﷺ: «فلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أنْ يكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»[3]، وقد جاء إسقاطُها، وكلاهما سائغ.

---

(١) ظاهر كلامه في الإيضاح ص ٧٥ أنها لازمة، لكنه قال في ص ٨٠: «والاختيار في كاد ألا تستعمل معها أن لمقاربة الحال، وفي عسى أن تذكر معها أن لتراخيها عن كاد».

(٢) قال في الإيضاح ص ٧٨: «وربما اضطر الشاعر فحذف أن من خبر عسى تشبيها لها بكاد كما تشبه كاد بعسى».

(٣) رواه البخاري: (كتاب الشهادات/ باب من ألقى البينة بعد اليمين، برقم: ٢٥٣٤)، ومسلم: (كتاب الأقضية/ باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة، برقم: ١٧١٣).



ومَعَاني هذه الأفعال مختلفة، فعسىٰ لمقاربة الفعل علىٰ سبيل الرجاء والطمع. وكاد لمقاربته علىٰ سبيل الوجود، وإيجابها نفي، ونفيها إيجاب، فإذا قلتَ: كَادَ زيْدٌ يقومُ، فالمعنىٰ قارب الفعل ولم يفعل، وإذا قلتَ: ما كادَ زيد يقوم، فالمعنىٰ أنه فعل بعد بُطءٍ. وقد ألغز فيها أبو العلاء المعري فقال[1]:

أنحْوِيَّ هَـذَا العَصْـرِ مَـا هَـي لَفْظَـةٌ ❊ جَـرَتْ بِلِسَـانَيْ جُـرْهُمٍ وثَمُـود

إِذَا مَـا نَفَـتْ واللهُ أعلَـمُ أَوْجَبَـت ❊ وإنْ أوجبـت قامَـتْ مقـامَ جُحـودِ

وإنما امتنع دخول «أنْ» فيما امتنع منها لمُنَاقضة معنىٰ «أنْ» لتلك الأفعال، من حيث كانت «أنْ» إنما وضعت لتخليص الاستقبال، وموضوع تلك الأفعال للحالِ ومقاربة ذات الفعل. وتدخل علىٰ المضمر، فتقول: كِدتُ أفعَلُ ـ بكسر الكاف ـ ومِنَ العرب من يضم، ويستعمل مَعَ المثنىٰ والمجموع والمؤنث والمذكر علىٰ القياس. وأمَّا جَعَلَ وأَخَذَ وكَرَبَ وطَفِقَ وأَنْشَأَ وشَرَعَ، فهي كلها للدخول في الشيء، والشروع فيه، وهو أحد تأويلات العلماء في حديث عبد الله ابن زَيد، حيث وصف وضوءه ﷺ فقال: «فأَقْبَلَ بِهِمَا وأَدْبَرَ»[2]، فقيل: إنَّ «أقبل» بمعنىٰ شرع في المسح، كما تقول: أقبل فلان يَشْتم فلانًا، وهو تأويل الشيخِ أبي عِمْرانَ الفاسِيِّ[3] الفَقِيهِ [١٩ظ] [وحمله الإمام][4] الفقيه العَابدُ محرز بن خلف[5] علىٰ أنَّ «أقبل» مأخوذ من القَبَلِ في العين، يقال: فَرَسٌ [أقبل،

---

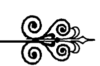
(١) انظر مغني اللبيب ٦/٥٨٣، وهمع الهوامع ٢/١٤٦.

(٢) رواه البخاري: (كتاب الطهارة/باب مسح الرأس كله، برقم: ١٨٣)، ومسلم: (كتاب الطهارة/باب في وضوء النبي ﷺ، برقم: ٢٣٥).

(٣) هو موسىٰ بن عيسىٰ بن أبي حاجّ، (ت٤٣٠هـ)، الفقيه المالكي المقرئ. الصلة ٢/٢٤٨.

(٤) لا يظهر بقدر كلمتين بسبب الرطوبة.

(٥) هو أبو محمد محرز بن خلف بن أبي رزين التونسي، الشهير بالعابد، كان من الزهاد الصلحاء،=



إذا][1] مال ناظِرُ عينِه، فمعنىٰ «أَقْبَلَ» أمال. وفي هذين التأويلين ضعف؛ لأن لفظ الإدبار يقتضي أنَّ الإقبال ضدُّه، وللفقهاء فيه تأويلات ذَكرناها في كتاب مطامح الأفهام في شرح كتاب الأحكام الصغرىٰ لعبد الحق الأزدي.

وقد استعملت «يوشِكُ» استعمال «عسىٰ» في وجهيها بمعنىٰ قَرُبَ وقارَبَ، إلا أنه لا يتصل بها المضمر المرفوع كما يتصل بـ«عسىٰ»، وقد قال الشاعر[2]:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ عَنْ مَنِيَّتِهِ ❊ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وقد تقدم الكلامُ في ذلك.

وقد رفض في هذه الأفعال كلها الإخبار عن موضوعاتها بالمحمولات الاسمية في الأمر الأعم، وقد جاء ذلك في قوله[3]:

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دائِمَا

لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صائِمَا

وفي شعر الحماسة[4]:

فَأُبْتُ إلىٰ فَهْمٍ ومَا كِدْتُ آيبًا

= (ت٤١٣هـ). ترتيب المدارك ٧/٢٦٤.

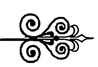
(١) لا يظهر قدر كلمتين بسبب الرطوبة.

(٢) لأمية بن أبي الصلت في الكتاب ٣/١٦١، وديوانه ص ٤٢١.

(٣) لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥؛ وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١/٨٣، والخزانة ٩/ ٣١٦، والمقاصد النحوية ٢/٦٧٨.

(٤) لتأبط شرا في الحماسة ١/٧٢، وديوانه ص ٩١، وخزانة الأدب ٨/٣٧٤. عجزه:

وكم مِثْلِها فارَقْتُها وهْيَ تَصْفِرُ



وقالت الزبَّاء: عَسَىٰ الغُوَيْرُ أَبؤُسًا[1] ، قالته في قضيتها التي ورخ بها أبو بكر بن دريد في مقصورته[2] حين جَرَىٰ لهَا مع قصير مَا جَرىٰ ، وفي ذلك قالت: لأَمرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أنْفَهُ[3] ، قال المؤرخون: وكانت الزبَّاء ترىٰ من مسيرة ثلاثة أميال ، فالله أعلم بصحة ذلك .

وفي انتصاب «أَبؤُسا» في هَذَا المثل وجُوهٌ كثيرة ، فالجماعة علىٰ أنه خبر «عَسَىٰ» علىٰ تقدير حذف المضاف ، والمعنىٰ ذا أَبْؤس ، وهو موضع الشذوذ فيه ، وقيل إنه مفعول بفعل مضمر ، واختلفوا في تقدير ذلك الفعل ، فقدره بعضهم: أن يحدث أبؤسًا ، وقدره بعضهم «كان» محذوفة ، و«أبؤسًا» خبرها ، والمعنىٰ أن يكون ذَا أَبْؤس . وقيل إنه مصدر ، والتقدير أنْ يَبْأَسَ أَبْؤُسًا . وزعم ابن الطراوة[4] أنه مما عومل معاملتين ، فثبت أول كلامِهَا علىٰ «عسىٰ» ، ثم استدرك بعد ورجعت عن «عسىٰ» إلىٰ عَامل آخر[5] ، وزعم أن هذا قد جاء في كلمتين وفي كلمة واحدة ومجيئه في كلمتين أكثر ، ويُؤْنِسُ به الخروج من الخطاب إلىٰ الغيبة ومن الغيبة إلىٰ الخطاب كقوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [يونس: ٢٢] ، وكقوله تعالىٰ: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٣ ـ ٤] ، ومما جاء عنده من ذلك في كلمة واحدة قولهم أُبَيْنُون[6] في تصغير أبناء ، وشبهه الفارسي في

---

(١) يضرب للرجل يخبر بالشر فيُتَّهَمُ به . جمهرة الأمثال ٢/٥٠ ، والمستقصي ٢/١٦١ .

(٢) قال ابن دريد في مقصورته (انظر شرحها للتبريزي ص ٧٣):

وقد سَمَا عَمْرٌو إلىٰ أَوْتارِهِ ❊ فاحْتَطَّ منها كلَّ عالِي المُسْتَمَىٰ

فاسْتَنْزَل الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِنْ ❊ عُقَابِ لَوْحِ الجَوِّ أَعْلَىٰ مُنْتَمَىٰ

(٣) انظر مجمع الأمثال ٢/١٩٦ .

(٤) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح له ص ٤٠ .

(٥) هو صار ، كما في رسالة الإفصاح له ص ٤٠ .

(٦) في المتن: (في تصغير أبناء أبينون) ، وقبالته في الهامش: «أبينون في تصغير أبناء» وعليه علامة=

إيضاحه ناسيا فقال: «ونشبه ذلك ـ وإن لم يكن على وزنه أبينون في تصغير أبناء»، وليس هذا تشبيه سيبويه، وإنما شبهه سيبويه[1] بقولهم: رُوَيْجِلٌ تحقير رَجُل، كأنهم حقروا راجلًا، وقد سمع من يقول: راجل ورِجال، كصَاحب وصحابٍ وقائم وقيامٍ، قال أبو علي الفارسي: «وهو من الجمع العزيز لا يكون إلا مسموعًا»، وحكى يونس خائط وخياط، وشَاعبٌ وشِعاب [٢٠و] وجائع وجياع، وحكى غيرُه راكب ورِكاب، وإنما شبه سيبويه أبينون برويجل من حيث إنه تحقيرٌ لم يجز على المُكبر كما أنَّ «أُبَنيونَ» تصغير لم يجز على المكبر، وإنما هو «ابن» محذوفة، ويجمع فيقال: بَنُونَ وأَبْناءٌ، ويُصَغَّر فتقول[2]: أُبَيْنون وأُبَيْناء، فلما جمعوه مصغرًا على «أُبَيْنُونَ»، اعتقدوا أن مفرده أبناء، فيقولون: أبينون كما يقولون أعمى وأُعَيْمون. فكذلك «أشياءُ» وزنها عند سيبويه فَعْلاء[3]، وقُدِّمَت لامُها إلى موضع الفاء، وهو اسْمٌ يُرَادُ به الجمع، فكأنه جُمع على غير قياس المفرد، والصحيح أن لا تشبيه بينهما في الحقيقة؛ ولذلك رَغِبَ سيبويه عن ذلك من حيث إنَّ أسماء الجموع لا يلزم فيها أن تجري على حد ما جرت عليه مفرداتها[4].

والمقصودُ في هذا الباب من أقسام «جَعَلَ» إنما هي التي للمقاربة، وأما ما

= التصحيح، وليس على ما في المتن علامة التضبيب، فأثبت ما في الهامش، وقد يكون اشتبه على الناسخ ما جاء بعده تحته مباشرة في السطر التالي، وهو قوله: «وإن لم يكن على وزنه أبينون في تصغير أبناء».

(١) الكتاب ٣/٤٥٦.

(٢) كذا، ولعل الأحسن: فيقال.

(٣) الكتاب ٣/٣٨٠.

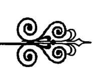
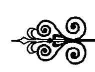
(٤) انظر اختلافهم في وزن أشياء في الإنصاف ص ٦٥٤ (طبعة الخانجي).

في أقسامها فقد ذكرهُ أبو عليٍّ في الإيضاح[1]، فيتعلق الكلامُ به بشرح الإيضاح، قال ابن خروف[2]: «ولا يجوز أن تكون أَنْ وَصلتها خبرًا لعَسَىٰ ؛ لأن المعنىٰ لا يكون خبرًا عن الجثة»، وهذا الذي قاله غير صحيح ؛ لأنَّ الكلامَ محمول علىٰ المعنىٰ، والمعنىٰ: قارب زيدٌ القيام. وقد ذكر سيبويه[3] في المنصوبات في قولهم: من أنت زيدًا = الرفعَ وقدَّرَه: من أنت ذِكْرُكَ زيدٌ، وأجراه مجرىٰ المثل، وقد قالوا: رَجلٌ عَدْلٌ، وصَوْمٌ، وفِطْرٌ، وزَوْرٌ، وكل ذلك ملاحظة للمعنىٰ، ولا خصوصية للمبالغة إلا ملاحظة المعنىٰ، وأَمْن اللَّبْس.

واستشهد أبو القاسم[4] بقوله سبحانه: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَّبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩]، وهو قاطع بقول من يعتقد التقديم والتأخير، لما يلزم من الفصل بين بعض الصلة، وبين بعض بـأجنبي، قال ابن بابشاذ[5]: «إنه يؤدي إلىٰ الفصل بين الصلة والموصول»، وفيه مسامحة، وتحريره مَا ذَكرناه. والمقام المحمود المشارُ إليه في الآية هو الشفاعة العامة العظيمة التي هي أكبرُ شفاعات النبي ﷺ، الواقعة في المحشر عند طول وقوف الناسِ، وروىٰ مجاهد أنَّ المقام المحمود أنه[6] يقعده علىٰ العرش، حَكاهُ مرفوعًا وموقوفًا أبو بكر النقاش المفسر[7]، وأبو بكر بن فُورَك الإمام، وأبو الفضل عياض السبتي، وغيرهم،

---

(١) الإيضاح ص ٣٢.
(٢) شرح الجمل له ٢/٨٣٦.
(٣) الكتاب ١/٢٩٢.
(٤) الجمل ص ٢٠٠.
(٥) شرح الجمل له ١/٤٢٦ ـ ٤٢٧.
(٦) كذا في الأصل.
(٧) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد النقاش، المفسر المقرئ (ت٣٥١هـ). تاريخ بغداد ٢/٦٠٢.

وفيه لفظ آخر يليق بالمشكل ذكرناهُ في شرحه.

وأما قولُه تعالىٰ: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٨]، ففيه خلاف، فقيل إنه علىٰ إضمارِ الأمر والشأن في «كاد» و«قلوب» مرتفع علىٰ الابتداء، و«تزيغ» في موضع خبره، وقيل إنه من باب إعمال الأول، و«قلوب» فاعل «كاد».

وأنشد(١):

عَسَىٰ الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه ✤ يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

البيت لِهُدْبَةَ بنِ خَشْرَم راوية الحطيئة، قالها(٢) وهو محبوسٍ في دَمٍ كان عليه يخاطبُ ابن عمه، [٢٠ظ] ويروىٰ «أمسيتَ» بفتح التاء علىٰ الخطاب، وبضمها علىٰ أن تكون تاء المتكلم. وشاهد البيت إسقاط «أنْ» من خبر «عسىٰ»، وهو قليل، وقدمنا مَا فيه. وبعد البيت:

فيأمَنَ خَائِفٌ وَيُفَكَّ عانٍ ✤ وَيأتِي أهلَهُ الرَّجُلُ الْغَرِيبُ

والعاني الأسير، وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فُكَّوا العاني، وأطْعِمُوا الجائِع»(٣)، وفي الحديث: «اتَّقُوا اللهَ في النِّساءِ، فإنَّهُنَّ عندكم عَوَانٌ»(٤)، فقيده بعضهم بالرفع،

(١) الجمل ص ٢٠٠ دون نسبة، وهو لهدبة بن الخشرم في الكتاب ٣/١٥٩، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٤٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٨٣٩، وشعره ص ٥٩.

(٢) كذا. ولعل قبله مما سقط: «من قصيدة».

(٣) رواه البخاري: (كتاب الجهاد والسير/ باب فكاك الأسير، برقم: ٢٨٨١).

(٤) هذا الحديث مما ورد في خطبة الوداع، وقد اختلفت ألفاظه وتنوعت، ومنه الحديث الذي معنا، فقد روىٰ الجزء الأول منه، مسلم في صحيحه: (كتاب الحج/ باب حجة النبي ﷺ، برقم: ١٢١٨)، رواه بلفظ: «استوصوا بالنساء خيرا» الترمذي في السنن: (برقم: ١١٦٣) وقال:=

وبعضهم بالخفض لفظًا علىٰ أن يكون من المنقوص، كجوارٍ وغواشٍ، فمن رفعه جعله مصدرًا علىٰ حذف المضاف، ومن جعله مقصورًا فهو جمع عَانِيَة، والمعنىٰ أنهن كالأسرىٰ تحت مِلْك الزوج؛ لأن النكاحَ رِقُّ الأبد.

وذكر أبو القاسم[1] في الباب قوله تعالىٰ: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٣٩]، وتأول ذلك، وإنما احتاج إلىٰ تأويله؛ لأنَّ نفيها إيجابٌ، فعلىٰ مقتضىٰ هذه القاعدة يكون المعنىٰ أنه رآهَا، والتشبيه يناقض الرؤية، فانتحل بعض الكوفيين في تأويل ذلك أنها زائدة، وقال بعضهم المعنىٰ نفي مقاربة الرؤية لا نفي الرؤية، والتقدير لم يَرَها ولم يَكَد أي لم يقارب، وحمله أبو الحَسَنِ الرُّمَّاني في تفسير القرآن[2] ـ وهو من التفاسير الجيدة المشحون غريبه ـ علىٰ ظاهره، والمعنىٰ أنه رآه علىٰ بعد، والظاهر خلاف ذلك، فهو مقتضىٰ التشبيه.

وذكر أبو القاسم[3] من أمثالِ العرب: كادَ النعامُ يطيرُ[4]، وَكَادَ العريسُ يَصِيرُ أميرًا[5]، وقد سمع في هذا المثل الثاني القلب، وهو كَادَ الأميرُ أن يكون

= «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجة في السنن: (برقم: ١٨٥١)، والنسائي في الكبرىٰ: (برقم: ٩١٢٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (برقم: ٢٥٢٤) من حديث عمرو بن الأحوص، ورواه باللفظ الوارد هنا عند ابن بزيزة: أحمد في المسند: (برقم: ٢٠٦٩٥) من حديث عم أبي حرة الرقاشي، قال الهيثمي في المجمع (٣/٢٦٦): «رواه أحمد وأبو حرة الرقاشي وثقه أبو داود وضعفه ابن معين. وفيه علي بن زيد، وفيه كلام».

(١) الجمل ص ٢٠١.

(٢) لم أجده في تفسير سورة النور من تفسير الرماني.

(٣) الجمل ص ٢٠٢.

(٤) مجمع الأمثال ١٦٢/٢. يضرب لقرب الشيء مما يتوقع منه لظهور بعض أماراته.

(٥) كذا، والذي في المستقصي ٢٠٣/٢، والميداني ١٥٨/٢، والتاج (عرس) ٢٤٣/١٦: كاد العروسُ، وأما العريس بمعنىٰ الزوج فهو لفظ مستحدث، انظر المعجم الوسيط ص ٦٢٢، ومعجم الصواب اللغويٰ لأحمد مختار عمر ٥٣١/١.

عروسًا، فإن صح ذلك فهو من عكس التشبيه كقوله(1):

وَرَمْـلٍ كَـأَوْرَاكِ العَـذارَىٰ قَطَعْتُـهُ

وكقوله(2):

إنَّ الرَّبيـعَ الجَـوْدَ والخَرِيفَـا
يَـدا أَبِـي العَبـاسِ والصُّـيُوفَا

وهو كثير في فصيح الكلامِ جدًا.

وأنشَدَ(3):

قَـدْ كَـادَ مِـنْ طُـولِ البِلَـىٰ أنْ يَمْصَـحَا

البيت لرؤبة بن العجاج. والرُّؤْبة القطعة من العجين، ويقال إن رؤبة وأباه كانا يرتجلان اللغة ارتجالا. وشاهد البيت استعمال «أنْ» في خبر «كاد» في الشِّعر، ويصف(4) ربعا. والبِلَىٰ مَقصورٌ مكسورٌ، من قولهم بَلِيَ الثوبُ إذَا خَلَقَ، والبَلاءُ ـ بالفتح والمد ـ الابتلاءُ والمُصيبةُ، وقيل في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ﴾ [الصافات: ١٠٦] إنه بمعنىٰ الإنعام؛ لأنَّ الفِداءَ إنعامٌ، وقيل إنَّه بمعنىٰ المصيبة، وقيل بمعنىٰ الاختبار، وكل ذلك صحيحٌ في قضية إبراهيم حيث أُمِرَ بذبح الولد، وفُدي قبل الذبح. وخلافُ الصحابة هل هو إسماعيل أم

(1) تقدم في ٤١٣/١.
(2) سبق في ٤١٣/١.
(3) لرؤبة في الجمل ص ٢٠٢، والكتاب ١٦٠/٣، وشرح الجمل لابن خروف ٨٤٢/٢، قال: «يروىٰ لرؤبة، ولم يقع في ديوان شعره»، وانظر ملحق ديوانه ص ١٧٢. وقبله:
رسـمٌ عَفَـا مِـنْ بَعْـدِ مـا قَـدِ امَّحَـىٰ
(4) كذا.




إسحاق مشهورٌ، وفي هذه الآية رَدٌّ على المعتزلة الذينَ منعوا النسخ قبلَ الامتثال، ولهم في المسألة هذيان ودَعَاوٍ كثيرة حَكَاها الإمام في الإرشاد[1] وغيره. ومَصَحَ الرَّبْعُ: إذا دَرَسَ وذهب ـ بالصاد والسين ـ وتُسمى المفازة مَسْحَاء [٢١و] إذا لم يكُن فيها نبات.

وسُمي المَسِيحُ ـ عليه السلام ـ مَسِيحًا؛ لأنه كان يبرئ الأكمه والأبرص، ويردهما أمسحين أملسين نَقِيَّيْن من الآفة.

وقيل إنَّه مأخوذ من مَسَحَ الأرض، إذا ذَهب فيها، لأنه يسمح الأرض من فتنة الدجال ونجاسته.

وقيل هُوَ اسمٌ عَلَمٌ لا اشتقاق له.

وقيل إنه فعيل بمعنى مفعول، كأنه مُسِحَ بالبركة.

وقيل سمي بذلك لِحُسْن وجهه، ومن كَلَامِ العرب: عليه مَسْحَةٌ من جمالٍ.

وقيل إنه فعيل بمعنى مفعول، فإنه مسحه يحيى بن زكريا حينَ وُلد.

وقيل لأنه كان لا يَمْسح شيئًا إلا حَيِيَ فهو فعيل بمعنى فاعلٍ.

وقيل مسيح بمعني صديق[2].

وقيل إنه منقول من مشيح بالشين المعجمة، وقيل غير ذلك.

وأما مسيحُ الضلالة الذي هو الدجال؛ لأنه ممسوح إحدى العينين، وهل هي اليمنى أو اليسرى؟ اختلفت في ذلك الأحاديث الصحاحُ. وقيل إنه يطوي

---

(١) الإرشاد للجويني ص ٢٤٦.

(٢) الحرف الذي بعد الصاد لا يظهر.



الأرضَ، ويَمْسَحُها في أَرْبَعِينَ لَيْلَةً كما جاء في الحديث(١). وأما الدَّجال فقيل إنه مأخوذ من قولهم بعيرٌ مُدَجَّل، إذا طلي بالقَطران لأنه يُمَوِّه على الناس. وقيل من قولهم رُفقة دَجَّالة، إذا كانت كبيرة، ومنه دجلةُ اسم النهر المعلوم لكثرَةِ مائه. وبعضهم يقول في مسيح الضلالة بالخاء المعجمة فرقًا بينه وبين مسيح الْهُدىٰ. ويرويه بعضهم بكسر الميم، وبعضهم بتشديد السين، وكل ذلك خطأ، ومما لا يعول عليه، وقد ذكرناه في موضعه.

وقد استعملت العربُ السين في خبرِ عسىٰ عوضًا من «أنْ»، لأن كليهما حرف استقبال، قال(٢):

عَسَىٰ طَيِّءٌ في(٣) طَيِّءٍ بَعْدَ هذه ❊ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكُلَىٰ والجَوارِحِ(٤)

فجاء بالسين عوضًا.

ومن العرب من يدخل «أنْ» في خبر «كَرَبَ»، قال الشاعر(٥):

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلامِ سَجْلًا على الظَّمَا ❊ وقَدْ كَرَبَتْ أعْناقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

وأما قوله(٦):

---

(١) رواه مسلم: (كتاب الفتن وأشراط الساعة/ باب قصة الجساسة، برقم: ٢٩٤٢).

(٢) لِقَسَامِ بنِ رَوَاحَةَ السِّنْبِسِيِّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٠، والخزانة ٩/٣٤١، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/١٢٢٧.

(٣) كذا، والذي في كتب النحو: من.

(٤) في كتب النحو: الجوارح.

(٥) لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد لابن هشام ص ٣٣٢، والعيني ٢/٦٩٨، والتصريح ١/٦٩٢.

(٦) لأبي زبيد الطائي في الاقتضاب ٣/٢٤٦، وبلا نسبة في التصريح ١/٦٩١، والخزانة ٩/٣٤٨.
عجزه: إذ ثوىٰ حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ

كَــادَتِ الــنَّفْسُ أَنْ تَفِــيظَ عَلَيْــهِ

فهو كقول رؤبة[1]:

قَـدْ كَـادَ مِـنْ طُـولِ البِلَـى أنْ يَمْصَـحَا

وَ «مِنْ طول البلى» متعلق بـ«كاد» لا ينمصح[2]؛ لأن «ما» في صلة الحرف لا يتقدم ما وَجد عن ذلك مندوحة.



(١) قد مر قبل قليل.

(٢) كذا.

بَابٌ مِنَ الْمَفْعُولِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمَعْنَى

وهو من أنواع الاتساع جَرَىٰ في كَلامهم يقينًا واستحسانًا ؛ لاختلاف جهاتِ الكلامِ وتوسيعِ مبانيه ، وأنواعٍ من التهكم والجرأة علىٰ الأصول بالتعبير لما أُنِسَ بها ، وصارت معلومة . وهذه اللغة العربية إنما انبنت علىٰ المجاز والاتساع ، وقد يستهجن [٢١ظ] هَذَا من لا أُنْسَ له باللسان ، وربما رَآه الشُّعوبِيَّةُ مطعنا علىٰ هذه اللغة العربية الشريفة ، وذلك جهل بين ، وقد ثبتَ شرفُ العرب ولغتهم علىٰ كل اللغات والألسنة ، وفي الحديث أنه قال - ﷺ -: «مَنْ أَحَبَّ العربَ فقد أَحَبَّنِي»(١) ، وقال لسلمان الفارسي: «يا سَلمانُ ، لا تُبْغِضِ العَرَبَ فَتُبْغِضَنِي»(٢) ، وإنما خَصَّ سلمان بهذا لأنه لم يكن عربيًّا ، فخاف عليه أن يتعصب لأصله ، وقال - ﷺ -: «أَعْرِبُوا القرآنَ والتَمِسُوا غَرائِبَهُ»(٣) ، ومن المعلوم أن ذلك لا يصح إلا بمعرفة هذا اللسان العربي ، وقد تشيعت(٤) طوائف من الشُّعوبيَّة الطاعنين ،

(١) رواه البزار في مسنده: (برقم: ٦٩٩٧) وضعفه ، ويروىٰ: (من أحب قريشا فقد أحبني) كما عند الطبراني في الكبير: (برقم: ٢٠١).

(٢) رواه أحمد في المسند: (برقم: ٢٣٧٣١) ، والترمذي في السنن: (برقم: ٣٩٢٧) وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد ، وسمعت محمد بن إسماعيل ، يقول: أبو ظبيان لم يدرك سلمان» ، والحاكم في المستدرك: (برقم: ٦٩٩٥) ، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبي: قابوس بن أبي ظبيان تكلم فيه ، انظر كذلك السلسلة الضعيفة: (٥/٤٤).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف: (برقم: ٢٩٩١٢) ، وأبو يعلىٰ في المسند: (برقم: ٦٥٦٠) ، والحاكم في المستدرك: (برقم: ٣٦٤٤) ، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد علىٰ مذهب جماعة من أئمتنا ولم يخرجاه» ، وتعقبه الذهبي قائلا: «بل أجمع علىٰ ضعفه».

(٤) غير منقوطة الحروف التي بعد الشين . يقال شَيَّعَه علىٰ رأيه ، وشايَعه: تابعه وقواه ، وشَيَّعَتْهُ نفسه=

ففضلوا العجم على العرب، وذكروا من دقائق علومهم العقلية وحسن ما استخرجوه من الصِّناعات الدقيقة مَا رَامُوا به إثبات فضيلة العجم على العرب، وقد ذُكِرَ أن أبا عبيدة مَعْمَرَ بنَ المُثَنَّى من الشعوبية، وقيل إنَّه أَلَّفَ كتابًا يذم فيه العرب ويفضل عليها العجم، وليس الكتابُ له، وإنما هو لأخوين ورَّاقين كانا بالبصرة أَلَّفَاه ونسباه لأبي عبيدة لكثرة كلامه. وقد ناب الإمام أبو القاسم الزمخشري في خطبة كتابِهِ المُفَصَّلِ(١) عن أهل هذا اللسان أحسن مَناب.

فمما انبنا منها على الاتساع والمجازيات القلب كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، وولد له ستون عامًا، وأدخل القبر زيدًا، وعرض الحوضُ على الناقة وذلك كله ثابت من كلام العرب، والاتكال فيه على فهم المعنى.

وأنشد في الباب(٢):

مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ ❊ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهُمْ هَجَرُ

البيت للأخطل [ولقَّبَه به](٣) كعبُ بن جُعَيْلٍ الشاعر فيما جرى بينهما في القضية المشهورة حين قال له(٤):

وسُمِّيتَ كَعْبًا بِشَرِّ العظامِ ❊ وكان أبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

= على ذلك وشايَعَته: تبعته وشجعته. ويقال أيضا تشيع في الشيء: استهلك في هواه. التاج (شيع) ٢١/٣١١ - ٣١٢.

(١) انظر المفصل ص ٢٩ - ٣١.

(٢) دون نسبة في الجمل ص٢٠٣، وللأخطل في ديوانه ص ١٥٤، وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٣٩، ومعاني القرآن للأخفش ص ١٤١، والأصول ٣/٤٦٤، وكتاب الشعر للفارسي ١/١٠٧، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٨٤٣.

(٣) زيادة ليصح الكلام.

(٤) مرا في ١/٣٢٠.

وأنـــتَ مكانُـــكَ مِـــن وائـــلٍ ❁ مَكَـــانُ القُـــرادِ مـــن اسْـــتِ الجَمَـــلْ

والقنافذُ: جمع قُنْفُذ بضم الفاء وفتحها، والذال المعجمة، وهو دابة لا تنام الليل، وكذلك أيضًا قُطْرُبٌ بمعناه وعلىٰ وزنه، دابة لا تنام الليل، وبه سُمِّيَ أبو الحسن[1] قُطْرُب النحويُّ سماهُ سيبويه؛ لأنه كان يلازم باب داره في الأسحار لأخذ العلم عنه.

والبيت من قصيدة يذم بها قيس بن عيلان وجريرا[2] وقبيلتَهما، ويعني أنهم مشاءون بالليل للسرقة والتلصص والفجور. و«هَدَّاجُونَ» من الهَدْجُ وهو الإرواد[3] في المشي.

وشاهد هذا البيت نصب «سوءاتهم» علىٰ أنها مفعولة، وهي في المعنىٰ فاعلة، و«هَجَرُ» [٢٢و] اسم مدينة، ورفعها علىٰ أنها فاعلة بالغة، والمواضع قد علم أنها لا تنتقل، والانتقال من غيرها إليها، لكنه حمله علىٰ المجاز؛ لأن من بلغَكَ فقد بلغته. ويروىٰ «نجران» رفعًا ونصبًا، فمن رفعه فعلىٰ أنه فاعل «بلغت»، وحذف المفعول لدلالة مفعول الثاني عليه، ومن نصبه أضمر فيه الفاعل علىٰ شرط التفسير. واختلف النحويون هل يجوز هَذَا الاتساع في فصيح الكلَامِ؟ وعليه حمل بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿لَتَنُوٓأُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]، والمعنىٰ لتنوء العصبةُ بالمفاتيح، ويحتمل أن تكون الباء باء الحال كقوله تعالىٰ: ﴿تَنۢبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، أي مصاحبة الدهن، وقيل غير ذلك.

---

(١) كذا في الأصل، والذي في كتب التراجم أبو علي.

(٢) في الأصل: وجرير.

(٣) أي الرفق، من أَرْوَدَ إروادا.

وأنشد[1]:

غَـداةَ أَحَلَّـتْ لابْـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةً ❊ حُصَـيْنٍ عَبيطـاتُ السَّـدائِفِ والخَمْـرُ

والبيت للفرزدق من قصيدة يمدح بها أخوالَه بني ضبة، وكان حُصَينُ بن أَصْرَمَ صبيًّا، وحلف ألا يأكُلَ لحمًا طريًّا ولا يشرب خمرًا حتىٰ يأخذ بثأر وَلِيِّه، فلما فعل حل له ما حَرَّمَ علىٰ نفسه. و«حُصينٌ» بدل من «ابن أَصْرَمَ». وألِفُ «غَداة» واوٌ في الأصل، لقولهم في الجميع غَدَوات، وهو نكرة معرفة غدوة من غير لفظه. وشاهد البيت نصب الفاعل ورفع المفعول، وأنشدَهُ الكسائي[2] علىٰ صوابه من غير قلب برفع «الطَّعنة» ونصبِ «العَبِيطات»، ولقي يونسُ الكسائِيَّ، فقال له: كيف تُنْشِدُ بيت الفرزدق؟ فأنشده علىٰ الصواب من غير ما قلب، فقال له: ما أَحْسَن مَا قلت، لولا أَنَّ الفرزدق أنشده برفع «العبيطات» ونصب «الطعنة» علىٰ القلب، فقَبِلَ الكسائيُّ منه ذلك ووَثَّقَه. والعبيط: اللحْمُ الطري. والسَّدائف جَمْعُ سَدِيفَةٍ، وهي الشحم، وقيل السَّنامُ المُقطع.

وأنشد[3]:

وعَضَّ زَمـانٌ يـا ابْـنَ مَـرْوَانَ لَـمْ يَـدَعْ ❊ مِـنَ المـالِ إلا مِسْـحَتًا أَوْ مُجَلَّـفُ

البيت للفرزدق، وهو كرواية من روىٰ «عَبِيطات»[4] منصوبًا، ورفع

---

(١) بلا نسبة في الجمل ص ٢٠٤، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢٢٥، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٤٣، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٨٤٦.

(٢) الحلل شرح أبيات الجمل ص ١٤٣، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٨٤٧.

(٣) للفرزدق في الجمل ص ٢٠٤، وديوانه ص ٣٨٦، والحلل شرح أبيات الجمل ص ١٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٣، والخزانة ٥/١٤٤.

(٤) وردت في البيت السابق.

«الخمر» بالابتداء أو بإضمار فعل، وكذلك «المُجَلَّف»، يريدُ أوْ مُجَلَّفٌ كذلك، ويحتمل أن يكون «المُجَلَّف» مصدرًا بمعنى التجليف كالمُمَزَّق، فيكون معطوفًا على المصدر الذي هو «وعَضّ»، ومنه المُخَضَّبُ بمعنى التَّخْضِيب، قال الأعشى(١):

رَأَتْ رَجُلا منهم أَسِيفًا كَأَنَّمَا ❊ يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

فذكر الصفة والموصوف مؤنث. ويحتمل وجوهًا:

أحدها: أن يكون كقولهم(٢):

ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

والثاني: أن يكون حمله على العضو.

والثالث: أن يكون صفة للرجل، لأنك تقول: رجل مَخْضوبٌ ومقطوعٌ، إذا قُطِعَت رِجلُه، وخُضِبَ(٣) يَدُه. فيوصف الشيء بصفة بعض أجزائه، ومنه قولهم: رَجلٌ أَزرَقُ، وإنما الزُّرْقَةُ للعين فقط.

ويجوزُ أن يكونَ حالا من الضمير في «يَضُمُّ»، أو من الهاء في «كَشْحَيْهِ»، أو من النكرة عند من يجيز الحال من النكرة، وقد ذكرناه(٤).

ويحتمل أن يكون على لغة من يُذَكِّرُ «الكَفّ»، حكاه أبو العباس المبرد [٢٢ظ] في الروضة من تأليفه ـ وهو كتاب جيد ـ ويحتمل أن يكون أيضًا حالا من

(١) قد سبق في ١/٥٣٦، وانظر ديوانه ص ١٥١.

(٢) مر في ١/١٩٢.

(٣) كذا.

(٤) تقدم في ١/٣٥٦.

الضمير في «أَسيف»، ويحتمل أن يكون كقولهم: لِحْيَةٌ دَهِينٌ، وكفٌّ خضيب، بمعنى مدهون ومخضوب. ويحتمل أن يرتفع «مُجَلَّف» بالعطف على الضمير المرفوع في «مِسْحَت»[(١)] من غير تأكيد، وقد جاء في الشعر قال[(٢)]:

قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تهادي

البيت. ويحتمل أن يعطف على المعنى، لأن معنى «لَم يَدَعْ» لم يبق إلا مسحت[(٣)] كما قيل[(٤)] «إلا» حينئذ مفرغ لما بعدها، وقال الفرزدق[(٥)] لابن أبي إسحاق[(٦)] وقد سأله: بم رفعت «أو مُجَلَّفُ»؟ فقال له: على ما يسوءك أو يَنُوءك[(٧)]. وكان الفرزدق إذا سئل عن ذلك يقول سلوا عنه ابن أبي إسحاق.

ورواه بعضهم «لم يَدِع» بكسر الدال، و«المشجب»[(٨)] فاعل به، وكذلك يرتفع به أيضا على رواية من روى «لَمْ يُدَعْ» بضم الياء على حذف الواو، والمعنى لم يودع، ذكر هذه الأوجه أبو الفتح بن جني في القبس[(٩)] وغيره، وهي روايات

---

(١) في الأصل: مشجب، بالشين والجيم والباء الموحدة، وقد قلنا إنه كثيرا ما يعجم غير المعجم، ويهمل غير المهمل.

(٢) لعمر بن أبي ربيعة، وقد تقدم في ١/٢٥٨، وقد وقع في الأصل: إذا أقبلت بالألف، والصواب: إذ كما أنشده أول مرة.

(٣) في الأصل: مشجب، وقد نبهت عليه قبل قليل.

(٤) كذا، والصواب: فما قبل.

(٥) انظر القصة في الإفصاح للفارقي ص ٢٩٣.

(٦) هو أبو بحر عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري، المعروف بابن أبي إسحاق، المقرئ النحوي العلامة في علم العربية، توفي عام ١١٧هـ. إنباه الرواة ٢/١٠٤.

(٧) في الإفصاح: وينوءك بالنون.

(٨) كذا، والصواب: المسحَت.

(٩) لم أهتد إلى أحد ذكر هذا الكتاب لابن جني فيما اطلعت عليه، وقد راجعت كتاب ابن جني النحوي تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، فلم أجده ذكره ضمن آثاره.

شاذة غير معروفة. وعض الزمان: شدته وكَلَبُه، يكتب بالضاد والظاء، وقيل بالظاء المشالة فقط، والعض المحسوس بالضاد. وابن مروان هو عبد الملك يشكو إليه ما أصابه من طوارق الحدثان ومصائب الدهر، والمشجب[1]: المُسْتَأْصَل. والمُجَلَّفُ: القليل الذي خلفته السِّنون وذَهَبَ أَكْثَرُه. والحمل على المعنى وجه سائغ، ومنه قوله تعالى في قراءة بعض القراء[2]: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلا قَلِيلٌ﴾[3]، والتقدير لم يبق إلا قليلٌ، وكذلك قوله[4] ـ وهو من أبيات المفصل ـ:

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الخِيَا ... مِ إلا الثُّمَامَ وإلا العِصِيَّ

ففيه روايتان: «إلا الثُّمامَُ» نصبًا، ورفعا على ما ذكرناه.

وأنشد[5]:

قد سَالَمَ الحَيَّاتُ منه القَدَمَا
الأُفْعُوانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا
وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزِمَا

والبيت للعجاج، وقيل لغَيْرِه يذكر رَجُلا بخشونة القدمين. وشاهدُه رفع

---

(١) كذا، والصواب: المُسْحَت.

(٢) قرأ «قليل» بالرفع أبي بن كعب والأعمش، وقرأ الجمهور بالنصب. البحر المحيط ٢/٢٨٩.

(٣) البقرة ٢٤٩.

(٤) للهذلي في المفصل ص ٣٥، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/١٠٠، ولسان العرب ١٠/٢٢٤ (طرق)، والخزانة ٢/٣١٧، ٧/٣٤٢، وديوانه ص ٧٢.

(٥) دون نسبة في الجمل ص ٢٠٥، ولعبد بني عبس في الكتاب ١/٢٨٧، وللدبيري في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٠١، ولمساور العبسي في الحلل ص ١٤٥، وللعجاج أو لِمُسَاوِرٍ العبسي في شرح الجمل لابن خروف ٢/٨٥١. وينسب لغير هؤلاء، انظر الخزانة ١١/٤١٨، وحاشية التذييل ٢/٨١.




«الحَيَّاتِ» بـ«سالم»، وأبدل منها منصوبًا، ورواه بعضهم «الحياتِ» بالنصب علىٰ أن تكون «القدمان» فاعلة، وحذف النون تخفيفًا، وهو مسموع، والأُفْعُوان: ذكر الأفاعي كالعُقْرَبان ذَكَر العقارب. والشُّجاعُ: نَوْعٌ من الحَيَّاتِ. والشَّجْعَمُ: الشَّديد. والضَّمُوزُ: الساكنة. والضِّرْزِمُ: المُسِنَّةُ، وقيل الشديدة العض.

وختم أبو القاسم[(١)] الباب بالآية وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، وفي الآية قراءات[(٢)]، وأشذُّها قراءة ابن عامر[(٣)]؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الفَصْلِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه بالمفعول، كقول الشاعرُ[(٤)]:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

قال الزمخشري[(٥)]: «وسيبويه بريء عن[(٦)] عهدته»، وأجازَهُ ابنُ خَروفٍ[(٧)] مع المصدر، وخطَّأَ مُسْتَضْعِفَ القراءة بذلك، وقولُ ابن خروف في ذلك خطأ بنَصِّ الجَماعة.

---

(١) الجمل ص ٢٠٦.

(٢) قرأ ابن عامر «زُيِّنَ» بضم الزاي، ورفع «قتلُ»، ونصب «أولادَهم»، وخفض «شركائهم»، وقرأ الباقون «زَيَّنَ» بفتح الزاي، ونصب «قتلُ»، وخفض «أولادِهم»، ورفع «شركاؤُهم». كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٠، والنشر ٥/١٦٩٣ ـ ١٦٩٨.

(٣) ليست هذه القراءة شاذة، بل هو وجه سائغ في العربية رواه الثقات من التابعين عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وقد انتصر لهذه القراءة ابن الجزري في النشر ٥/١٦٩٣ ـ ١٦٩٨، وقبله أبو حيان في البحر المحيط ٤/٦٥٧، وقبله ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٩٧٩ ـ ٩٨٨.

(٤) دون نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٩٨٥، والخزانة ٤/٤١٥.

(٥) المفصل ص ١١٠. يقصد أن بعض النساخ ألحق هذا البيت بالكتاب، لكنه ليس منه. وانظر حاشية الكتاب ١/١٧٦، والخزانة ٤/٤١٦.

(٦) كذا، والذي في المفصل: من.

(٧) شرح الجمل له ٢/٨٥٣.

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة

[٢٣و] وقد ذكرنا عدَدَها فيما مضى[١] ، وقرَّرْنا أن منها ما يجزم فعلا واحدًا ، ومنها ما يجزم فعلين كأدوات الشرطِ. وذكر في الباب[٢] «لم» و«لمَّا» ، وكلاهما لنفي الموجب الماضي ، فـ«لم» لنفي فعل موجب ليس معه «قد» ، و«لمّا» لفعل موجب معه «قد» ، ونعني به القريب من الحال ، وقيل لنفي الماضي مطلقًا ، لأنها «لم» دَخلَت عليها «ما» ، فتبقي ما بقية[٣] «لم». وقد جاء بعدها الماضي في قولهم: لمَّا جئتَ جِئْتُ ، وجَاز الوقفُ عليها في قولهم: جِئْتَ ، ولَمَّا لم يجز ذلك في «لم» قال الفارسي في التذكرة: «لما صَارت كالظرف صَار الفعل الواقعُ بعدها كالمضاف إليه ، والعرب قد تحذفه نحو قولهم: من قَبْلُ ، ومن بَعْدُ». فهذا نص منهم على أنها ظرف أو كالظرف وهو رأي شيخِه أبِي بكرِ بن السَّرَّاجِ[٤] ، وكلاهُمَا قد خالف الخليل وسيبويه والجماعة ؛ لأنَّ مِنْ مَذهب الجماعة أنها باقية على حَرْفِيَّتها ، ولَمْ يُحدث التركيب عندهم فيها شيئًا ، وتقديرها بـ«حِين» لا يطرد في قولهم: لمَّا أسلم الكافرُ دَخل الجنة ، ولمَّا صبَّ المَطر نَبَتَ الزرع ، إلا أن يراد به السببيَّةُ.

واختلف في هذين الحرفين هل غيَّرَا اللفظ أو المعنى؟ فقيل إنهما دَخلا

---

(١) سبق في ١/١٤٨.

(٢) الجمل ص ٢٠٧.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) الأصول ٢/١٥٧.

على الفعل المستقبل فنقلا معناه إلى المضي ، وقيل بل دخلت على الماضي لفظًا ليطابق لفظها معناها ، فغُيِّرَ لفظه إلى المستقبل والمعنى على مَا هو عليه .

وقد ذكرنا[١] علامة جزم الفعل ، صحيحًا كان أو معتلا ، وبقي حُكْمُ المهموز . وحكم المُحَرَّك منه حذفُ الحركة من حيث إنَّ الهمزة حرف قوي ثقيلُ الحركات ، فإذا ذهبت الحركة للجازم دبرها في الخط حركة ما قبلها ، فإن كانت ضمة كُتبت واوًا ، نحو : لِيَبُؤْ زيد ، وإن كانت فتحة كُتبت ألفًا ، وإن كانت كسرة كُتبت ياء ، كقولك : لِيَهنَأْ زيد ، وليَفِئْ عمرو . والتسهيل في هذا المهموز جائز ، فإن سهل قبل دخول الجازم عليه بالبدل ، فهل يحذف حرف اللين عند دخول الجازم عليه أو لا يحذف اعتدادا[٢] بالأصل ؟ فيه خلاف ، وعليه قوله[٣] :

وإنْ لا يُبْـــدَ بـــالظُّلْمِ يَظْلِـــمِ



---

(١) تقدم في ١/١٣٩ .

(٢) في الأصل : اعتداد .

(٣) لزهير بن أبي سلمى في شعره صنعة الأعلم ص ٢١ ، ونص البيت :

جَـرِيءٍ متى يُظْلَـمْ يُعاقِـبْ بِظُلْمِـه ❊ سَـرِيعًا وإلَّا يُبْـدَ بـالظُّلْمِ يَظْلِـمِ

بَاب الأمر والنهي

وهما قسمان من أقسام الكلام متواطئان في حقيقة الطلب، إلا أنَّ متعَلَّق الأمر امتثالُ الأمر بفعل المأمور به. واختلفوا في متعَلَّق النهي، فقيل الترك المحض، وقيل التلبس بضد المنهي عنه، والمسألة مشهورة في أصول الفقه.

ولفظُ الأمر في اللسان مقول على الصيغة، وعلى الفعل في قوله: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]، وعلى الصفة، والشأن، والطريق. وهل ذاك بطريق الاشتراك أو بطريق الحقيقة والمجاز؟ فيه خلاف، واتفقوا على أنه حقيقة في القول. والصيغة الموضوعة له «افعل»، وقد يخرج عن معنى الطلب إلى وجوه كثيرة نحوًا من عشرين، أصلها ما ذَكرناه.

وهو على قسمين: [٢٣ظ] معرب، ومبني. فالمعرب مَا كانت فيه حروف المضارعة [غـ]ـير[1] لام، وهو أمر الغائب والمتكلم، وقد جاءت اللامُ في أمر المخاطب على الأصل المتروك فهو حينئذ معرَبٌ، وقد حذفت من الغائب كما استعملت اللام فيه في المخاطب قراءة من قرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[2]، ومن كلام النبي ﷺ في بعض المغازي: «لتأخذوا مَصَافَّكم»[3] ومما حذفت فيه اللامُ

---

(١) ما بين المعقوفين لا يظهر جيدا.

(٢) يونس ٥٨. قرأها بالتاء «فلتَفْرحوا» عثمان بن عفان وأبي وأنس بن مالك وغيرهم، وقرأ الجمهور بالياء. البحر المحيط ٦/٧٦. ووقع في الأصل تصحيف حيث نص المؤلف على الخطاب لكن الناسخ ضبطها بالياء.

(٣) لم أجد هذا اللفظ إلا عند الزمخشري في الكشاف ص ٤٦٧، والمعروف من الأحاديث رواية «على مصافكم» وليس ذلك في غزوة بل فيه خبر الرؤيا التي رأى فيها رسول الله ربه في المنام،=

وأما المبني منه فأمر المخاطب على اللغة المشهورة فهو عندنا مبني ، وقال الكوفيون: هو مجزوم باللام مضمرة.

وأما النهي فمجزوم إجماعًا. هذا فيما صيغ من أبنية الأمر للفاعل.

وأما ما صيغ للمفعول الذي لم يُسم فاعله نحو: لِتُعْنَ بحاجتي ، ولِتُزْهَ علينا يا رَجُل ، ونحوه ، ففيه نظر ، فقال بعض النحويين هو معرب على جميع أحواله لمخاطب كان أو غيره ، مستعملًا باللام أو بغيرها ، وإنما ذلك كَرَاهية الإجحاف به لو بنوه باجتماع كثير من التغيير عليه ، بحذف الفاعل ، وتغييرِ البنية ، وحذفِ حروف المضارعة منه ، وحذفِ اللام.

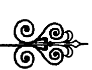
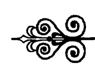
وذكر ابن خروف[٢] أنَّ الأمر إذَا كان من الأعلى فهو أمْرٌ ، وإذَا كان من الأدنى إلى الأعلى فهو دُعاء وتَضرع ، وإذا كان من المتساوي فهو التماس وطلب. وهَذَا التقسيم ليس جاريًا على مذهب الأشعرية ؛ لأنهم لا يشترطون في الأمر العلو ولا الاستعلاء ، ومذاهبُ الأصوليين فيه ثلاثة:

= وهي عند الترمذي: (برقم: ٣٢٣٥) وقال: «هذا حديث حسن صحيح ، سألت محمد بن إسماعيل ، عن هذا الحديث ، فقال: هذا حديث حسن صحيح» ، وأحمد: (برقم: ٢٢١٠٩) وغيرهما.

(١) دون نسبة في الكتاب ٣/٨ ، ولحسان أو لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/١١ ، ولحسّان أو لأبي طالب أو لمجهول في الدرر ٢/١٧٣. عجزه:

إذا مـــا خِفْــتَ مـــن أمْـــرٍ تَبــالَا

(٢) شرحه على الجمل ٢/٨٥٨.

* فمنهم من اشترط العلو، وهو مذهب المعتزلة.

* ومنهم من اشترط الاستعْلاء.

* ومنهم من لم يشترط واحدًا منهما.

ودلائل هذه المذاهب مستفادة من اللسان، ولا عيب علىٰ ابن خروف في هَذَا إذ لم يكن له قدم في علم الأصول.

وذكر ابن بابشاذ[1] في هذا الباب قوله تعالىٰ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١]، وزعم أنه نهي معنوي، والمعنىٰ: لا يرتب فيه أحد. وهذا خطأ؛ لأنَّ مَساق الخبر في الآية أبلغ، إذ المقصود الإخبار بأنه مُنَزل من عند الله، وأن الرَّيْبَ والشك منفيان عنه، فهو حق نزل من حق لا يضره ارتياب من ارتاب فيه، فإذا كانَ في نفسه حقًّا لم يبق للعقلاء[2] المراجيح سبيل إلا الإيمان به، والتفطنُ لمَوَاعظه، وانتفاءُ الريب والشكوك منه، وقد قال تعالىٰ منبها علىٰ هَذَا المعنىٰ الذي أشرنا إليه: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فكأنه سبحانه يُخْبِر أن حقيته[3] ونزاهته وظهور دلائله صحيحٌ مغْنٍ عن الالتفات إلىٰ غيره.

وفي الباب مسائل مختلف فيها:

* **الأولىٰ**: حكم همزة الوصل المجتلَبَة في هذا الباب، هل هي بحق الأصل ساكنة أم متحركة؟ وسنذكرها بعد[4].

---

(١) شرح الجمل له ١/٤٣٦.

(٢) في الأصل: العقلاء.

(٣) كذا، ولعل الصواب: أحقيته، أو حقيقته.

(٤) ستأتي في ٢٨١.

* المسألة الثانية: هل يجزم الأمر الصريح بنفسه أم بتضمنه معنىٰ الشرط؟

فقال أبو عُمر يجزم بنفسه وخالف الجمهور ولأجل أنه في تقدير الشرط لم ينجزم جواب النهي في قوله: [٢٤و] لَا تَدْنُ منَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ؛ لفساد المعنىٰ لأنك لو قيدت حرف الشرط فقلت: إنْ لا تدن من الأسد يأكُلْكَ، جعلت التباعُد سبب الأكل وهو محال، وأجازه الكسائي[(١)] علىٰ أن لا يقدر حرف النهي مع الشرط فتحمل لا علىٰ الزيادة، قال سيبويه[(٢)]: «فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس»، قلتُ: وقد جاء منه في حديث النبي ﷺ: «لا تَطاوَلْ إلَيْهِم تُصِبْكَ سِهَامُهم»[(٣)]، وتأويله علىٰ ما ذَكرناه من الزيادة، وقد يؤنس به ما جاء من إثبات مَا ينبغي أن يحذف وحذفِ ما ينبغي أن يثبت، فمن الأول قوله تعالىٰ: ﴿وَلاَ تَتْبَعانِّ﴾ [يونس: ٨٩] في قراءة ابن عامر بالتخفيف[(٤)]، فأثبت النون والواجب حذفُها، وقرأ حمزة: ﴿لا تَخَفْ دَرَكًا ولا تَخْشَىٰ﴾[(٥)]، ومن الثاني حذف نون الرفع لغير موجب كقوله ﷺ لما وقف علىٰ قَتْلىٰ بدرٍ: «أنىٰ تجيبوا»[(٦)]، وقال[(٧)]:

ثُـمَّ نـادِي إذا دَخَلْـتَ دِمَشـقًا ❊ يـا يزِيـدَ بـنَ خالـدٍ يَـا يزيـدُ[(٨)]

---

(١) البديع لابن الأثير ٦٤٧/١.

(٢) الكتاب ٩٧/٣.

(٣) لم أجده.

(٤) قرأه ابن عامر من رواية ابن ذكوان بتخفيف التاء «ولا تَتْبعانِّ»، وقرأ الباقون بتشديدها «ولا تَتَّبِعانِّ». كتاب السبعة ٣٢٩.

(٥) طه ٧٧. قرأها حمزة «لا تَخَفْ» بالجزم مع فتح التاء، وقرأ الباقون «لا تَخَافُ». وقرأ كلهم «تخشىٰ» بالألف. كتاب السبعة ص ٤٢١، والبحر المحيط ٣٦٢/٧، والنشر ١٨٠٥/٥.

(٦) لم أجد هذه الرواية.

(٧) دون نسبة في ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠١، ١٥٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٤٣٩/١.

(٨) كذا في الأصل، والذي في كتب المصادر: بنِ يزيدِ.

وعكسه[1]:

قالَــتْ سُــلَيْمَىٰ اشْــتَرْ لَنَــا سَــوِيقَا

فسَكَّنه ولا موجب لسكونه ؛ لأن الأمر قد حذف الياء ، وأولهُ الفارسي في إيضاحه[2] علىٰ أَنَّهُ من إجراء المنفصل مجرىٰ المُتَّصِلِ. ويحتمل أن يكون من إجراء المعتل مجرىٰ الصحيح ، ويحتمل أن يكون من إجراء الوصل مجرىٰ الوقف ، ويحتمل أن يكون من باب تكرير الجازم لتوهمه أنه غير مجزوم كقولهم: لَمْ أُبَلِهْ ، ولذلك أنواعٌ ونظائر.

وقد ضَمَّنُوا الاسم معنىٰ الشرط فجزمُوا جَوَابه قالوا: حَسْبُكَ هم[3] الناسُ ، لأنه في معنىٰ اكتف ، وفي ضمته خلاف هل هي ضمة إعراب أو ضمة بناء؟ ومشىٰ ابن بابشاذ[4] في مسألة «لَمْ أُبَلِهْ» علىٰ ما قاله الفارسيُّ ، وكلاهما قد خالف الخليل[5] وسيبويه.



---

(١) لرجل من كندة يقال له العذافر في نوادر أبي زيد ص ١٧٠ ، وشرح شواهد الشافية ٤/٢٢٦ نقلا عن نوادر أبي زيد.

(٢) التكملة للفارسي ص ١٩١ (بتحقيق كاظم مرجان).

(٣) كذا ، والصواب: ينم الناس. انظر الكتاب ٣/١٠٠ ، ١٢٩.

(٤) شرح الجمل له ١/٤٤١.

(٥) الكتاب ٤/٤٠٥.

باب ما يجزم من الجوابات

إدخال الجَحْد[1] في هذا الباب خطأ، ولا يجزم له جوابٌ أصلا، وقد قدمنا الخلاف في النهي ومبناه علىٰ مَا ذَكرناه[2]، هل يجزم بنفسه أو بتضمن معنىٰ الشرط؟

وذكر أبو القاسم قضية كلية موجبة[3]، وهي غير صَادِقة، يخرج منها النهي والنفي، كذَّبَها سيبويه ـ رحمه الله ـ قال ـ رحمه الله ـ: «وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء»[4]. وهل يجوز الجزم في جواب «الذي» أم لا؟ فيه خلاف. فالبصريون لا يعرفونه، وأثبته الفراءُ[5]. واختلفوا هل يقاس في أخواتها أم لا؟ وأنشدَ[6]:

كذاكَ الذي يَبْغِي علىٰ الناسِ ظالِمًا ✿ يُصِبْهُ علىٰ رَغْمٍ عَواقِبُ مَا صَنعْ

ورواه البصريون «كذلك مَنْ يبغي»، وروايةٌ لا ترد رواية، ومَنْ سمع حجة علىٰ من لم يسمع. ومما يبطل أيضًا القضيةَ القضية[7] التي ساقها أبو القاسم مسألةُ الإيضاح[8] وهي: زرني فأزورَك، [٢٤ظ] فالنصبُ بإضمار «أنْ» جائز، والجزم

(١) أدخله الزجاجي. الجمل ص ٢١٠.

(٢) تقدم في ص١٢٥.

(٣) قال: «وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوبا، كان بغير الفاء مجزوما». الجمل ص ٢١٠.

(٤) الكتاب ٣/٩٧.

(٥) معاني القرآن له ٢/١٠٥، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٨٦٤.

(٦) لسابق البربري في أمالي الزجاجي ص ١٨٥. وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٣.

(٧) كذا بالتكرار في الأصل.

(٨) الإيضاح ص ٣١٥.

ممتنع بنَصِّه، قال: «لأنه لم يتقدم ما يحمله عليه، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول مبتدئًا: تُحَدِّثْنِي، تريد الأمر»[1]، ويعني أنَّ «زُرْنِي» أمر مبني، و«أزُورَكْ» لا يحمل عليه في البناء؛ لأن فيه حرف المضارعة الذي هو عَلَمُ الإعراب، فلو جزم «أزورك» لم يخل من قسمين: إما أن يحمل على المبني، وهو باطل، أو ينجزم دون حرف جازم، وهو باطل أيضًا، فلم يبق إلا النصبُ، والرفعُ على الاستئناف جائزٌ، ولم يتعرض له أبو علي، فإن أتيتَ بلام الأمر جَزَمْتَ.



(١) الإيضاح ص ٣١٥.

باب الجَزاءَ

ترجم سيبويهِ[١] والنحويون علىٰ[٢] الجَزاء والمُرادُ الجزاء وجوابُه، وكأنهم استغنوا بالسبب عن المُسَبَّب لتلازمهما، فكأنه مذكور في المعنىٰ. وهو في الأصل مصدر جَزَىٰ يجْزِي جَزَاءً، وجَازَىٰ يُجازي مُجَازَاةً، ومعناه استحقاق شيء بشيء. ويُسَمَّىٰ شرطًا ومشروطًا. وله أدوات، وهي علىٰ ثلاثة أقسامٍ: أسماء بلا خلاف، وحروف بلا خلاف، ومختلف فيه. والاسم علىٰ قسمين: ظرف وغير ظرف. والظرف علىٰ قسمين: ظرف زمان، وظرف مكان.

فالأسماء بلا خلاف أربعة: مَنْ، وَما، وأيٌّ، ومَهْما.

والحروف: إنْ، وإمَّا مكسورة ومفتوحة، في قوله[٣]:

... ... أمَّـــا أنْـــتَ ذا نَفَـــرٍ

و «إنْ» أمُّ الباب [كما][٤] كانت الباء أمًّا في باب القسم بالأدلة المذكورة هنالك، ومن الدليل عَلىٰ أَنَّ «إِنْ» هي الأصل في هذا الباب حذفُ الفعل بعدها في قولهم: صَلِّ خَلف فلان وإنْ، ولا يجوز ذلك مَعَ غيرها، وأنَّ حروف الجزاء قد يَخرُجنَ عنه ويُفارِقْنَه بخلاف «إنْ»، وعلىٰ هذا الدليل عول سيبويه[٥].

---

(١) الكتاب ٥٦/٣.

(٢) كذا، والصواب: عليه.

(٣) تقدم في ٤٥٢/١.

(٤) زيادة ليصح الكلام.

(٥) الكتاب ١٣٤/١، ٦٣/٣.

وأما «إِمَّا» المكسورة فهي «إنْ» زيدت عليها «ما» وسنذكر المفتوحة في بابها بعدُ[1].

ومن المختلف فيه «إِذْمَا»؛ فسيبويه[2] ومن قبله يرىٰ أن دُخول «ما» عليها يخرجها من الظرفية إلىٰ الحرفية، وذهب المبرد[3] وابن السراج[4] والفارسي[5] وطائفة من المتأخرين إلىٰ أنها باقية علىٰ أصلها من الظرفية.

وفي «كيف» خلاف في موضعين: الأول هَلْ يجازىٰ بها أم لا؟ الثاني هل هي اسمٌ غيرُ ظرف أو جارية مجرىٰ الظرف؟

وجملة هذه الآلات التي هي آلات الشرط تدخل علىٰ الكلام التام فيعود ناقصًا، وترجم أبو الفتح ابن جني علىٰ ذلك في خصائصه[6]. وشأنها أبدًا أن تدخل علىٰ جملتين، فتجعل الأولىٰ شرطًا، والثانية جزاء. وجميعها من أدوات الصدور، ومختصة بالأفعال لفظًا أو تقديرًا، فاللفظ ظاهر، والتقدير كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، والمعنىٰ: وإن استجارك أحدٌ فأجره، وكذلك بيت الحماسة[7]:

.... إنْ ذُو لُوْثَـةٍ لانَـا

(١) انظرها هنا في ٣٧٥.

(٢) الكتاب ٣/٥٦ ـ ٥٧.

(٣) المقتضب ٢/٤٥، وظاهر كلامه أنها حرف لا ظرف.

(٤) الأصول ٢/١٥٩.

(٥) الإيضاح ص ٣٢١.

(٦) هو باب في التام يزاد عليه فيعود ناقصا. الخصائص ٢/٢٧٢.

(٧) لقُرَيْطِ بنِ أُنَيْفٍ في الحماسة ١/٥٧، وخزانة الأدب ٧/٤٤١. تمامه:

إذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ❊ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إنْ ذو لُوْثَةٍ لَانَا

والمعنى أيضًا على إضمار الفعل، وكذلك قولهم: لو ذات سوَارٍ لَطَمَتْني[1]، وهو مثل من [٢٥و] أمثالهم، ومن أمثالهم أيضًا: [إنْ لا][2] حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ[3]، ذَكره سيبويه مثلا، وأصله أنَّ رجلا كانت لا تَحْظَى عنده النساء، فتزوج امرأة فاجتهدت في بِرِّهِ، فلم ينفعَها، فلما طلقَها قالتْ له هذا المثل، قال سيبويه[4]: «ولو عَنَتْ نَفْسَها لنصبت»، ووقع في الأمثال لأبي عبيد منصوبا[5]، وهو غير معروف، ووجْهُهُ إما على أن تعني نفسَها، وإما بإضمار فعل، والمعنى إنْ لا تَجِدْ حظيَّةً، وقدَّرَه سيبويه[6] في الرفع إن لا يكن لكَ في النساءِ حظيَّةٌ، فإني غيْرُ أَلِيَّةٍ، أي غير مُقَصِّرَةٍ. هذه مواضع أجمع النحويون على إضمار الفعل فيها، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فـ«أنتم» عندنا مرتفع بإضمار فعل اتصل به ضميره، فلما حذف الفعل انفصل ضميره عنه، وكذلك قوله[7]:

لَــوْ بِغَيْــرِ المَــاءِ حَلْقِــي شَــرِقْ

فـ«حلقي» مرتفع على أنه فاعل لفعل مضمر، فإن وقعت بعدها «أنّ» كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ [الحجرات: ٥]، فها هنا خلاف بين سيبويهِ والمبرد،

---

(١) انظر الأمثال لأبي عبيد ص ٢٦٨، وفصل المقال ص ٣٨١، وجمهرة الأمثال ٢/١٩٣، والمستقصي ٢/٢٩٧، وقال في المقتضب ٣/٧٧: (والصحيح من روايتهم: لو غَيْرُ ذاتِ سوارٍ لَطَمَتْني).

(٢) لا تظهر جيدا.

(٣) الكتاب ١/٢٦٠ ـ ٢٦١، وأمثال أبي عبيد ص ١٥٧، والحلبيات ص ٢٣١، ومجمع الأمثال ١/٢٠.

(٤) الكتاب ١/٢٦١.

(٥) أمثال أبي عبيد ص ١٥٧.

(٦) الكتاب ١/٢٦١.

(٧) تقدم في ١/٤٣٦.

فمذهب سيبويه فيه الابتداء، ونص عليه في كتابه[١]، ومذهبُ المبرد[٢] أنه على إضمار فعل، واختلف المتأخرون هل يجوز على مذهب سيبويه مَا ذَهب إليه المُبَرِّدُ قياسًا أم لا؟ فذهب ابن طاهر ومن اتبعه إلى أنه جائز، وحملوه على سيبويه، وعول غيرُه من الشيوخ على أنَّ سيبويه مخالف للمبرد. واتبع الزمخشري[٣] المبرد في هذه المسألة، وفي مسائل كثيرة.

واختلف النحويون في مسألة، وهي: هل يلزم أن يكون خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» فعلًا أم لا؟ فالأكثرون على التزامه، جعلوه عِوضًا من الفعل المحذوف العامل في «أنَّ»، ومنهم من لم يلتزمه. وأما قوله[٤]:

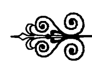
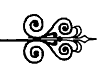
.... إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ

فهو من الباب الأول مرفوعًا كان أو منصوبًا، وقد روي على الوجهين.

وقد أطلق سيبويه الابتداء بعد حروف الشرط، وقَصْدُه الابتداء اللفظي لا الصناعي.

وجميعُ هذه الأدوات المستعملة للشرط مختصة بالفعل المستقبل في المعنى، وإن كان ماضيًا في اللفظ، إلا «لو» ففيها خلاف، فالجمهور على أن الفعل بعدها ماضٍ في المعنى وإن كان مستقبلًا في اللفظ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[٥]، والمعنى لو أطاعكم، وقال تعالى: ﴿لَوْ

(١) الكتاب ٣/١٢١.
(٢) المقتضب ٣/٧٧.
(٣) الارتشاف ٤/١٩٠١.
(٤) تقدم في ١/٣٨٠.
(٥) الحجرات ٧.

كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢][١]، وبين المبرد وسيبويه فيها خلاف، فالمبرد[٢] يجعلها نفيًا مُرَاعاة للمعنى، ورفع اسم الله على البدل، وليست محمولة عند سيبويه[٣] على النفي، ولذلك لم يجز فيها البَدَل، وجعل «لا»[٤] صفة، ولو نصب على الاستثناء لكان وَجها، وقد قُرِئَ به[٥].

وأما الأسماء الأربعة المتفق على أنها أسماء غيرُ ظروف، فقد ذكر أبو القاسم ثلاثة منها في أبوابٍ مفردة بعدُ[٦].

وأمَّا «مهما» ففيها خلافٌ [٢٥ظ] هلْ هي مفردة أو مركبة بعد إجماعهم على أنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣١]، واختلف أصحابنا على القول بتركيبها مِمَّ تركبت؟ فقال الخليل[٧] رُكِّبَتْ من «ما مَا»، فـ«ما» الثانية حرف، والأولى اسمية، فاستقبحوا الجمع بينهما، فأبدلوا الألف هاء فقالوا مَهْما، وشبه الخليل[٨] دخولها عليها بدخولها على «متى» و«أين» و«إذْ». وقيل إنها مركبة من «مَهْ» و«مَا» حكاه ابن بابشاذ[٩] عن الأخفش، قال ابن خروف[١٠]: «ولم يَعْلم أنه مذهب سيبويه».

---

(١) وقع في الأصل: «فيها»، والصواب ما أثبته.

(٢) الارتشاف ١٥٢٨/٣.

(٣) الكتاب ٣٣١/٢ ـ ٣٣٢.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: إلا.

(٥) لم أهتد إلى من قرأ به، فلعله سبق قلم من ابن بزيزة ﷺ. والذي في الدر المصون ١٤٣/٨ منع الاستثناء نقلا عن العكبري. وكذلك قال ابن هشام في المغني ٤٥٩/١، وانظر حواشيه ففيها مزيد تفصيل.

(٦) هي: مَنْ، ومَا، وأيٌّ، وستأتي في

(٧) الكتاب ٥٩/٣.

(٨) الكتاب ٥٩/٣.

(٩) شرح الجمل له ٤٤٧/١.

(١٠) شرح الجمل له ٨٧٨/٢.

قلتُ ظاهر الكتاب[1] أنه من كلام سيبويه من غير قطع؛ لأنه وقع في الكتاب مستوفًى بسؤالِ سيبويه للخليل عنها، فقال بعد أن ذكر جواب الخليل إنها مركبة من «ما ما»: «وقد يَجوزُ مَهْ كإِذْ ضُمَّ إليها ما»[2]، فقوله «وقد يجوز» يحتمل أن يكون من زيادات الأخفش، وما هو بأول زيادته في الكتاب، ولعلَّ ابن بابشاذ اطلع على ذلك من كتاب الأخفش، وثبت عنده أنها طُرَّةٌ للأخفش أدْخَلَها في الكتاب.

وأما «إذْما» فنص سيبويه[3] النص القاطع على أنها حرفٌ، وشبهها بـ«إنما» و«كأنما»، وكرر ذلك في مواضع، وقد ذكرنا خلاف المبرد[4] في ذلك.

وقد اختلف المتأخرون من أهل النظر في المختار، فأجاز الجزولي[5] وغيرُه مذهب المبرد، واختار أبو علي الشلوبين[6] وغيره مذهب سيبويه، وهو الصحيح عندي من مذهب المبرد؛ لأنَّ إخراجها عن الأصل خروج عن الأصل، وقد احتج أبو علي الشلوبين على صحة مذهبِ سيبويه بحجة غيرِ لازمة، قال[7]: وذلك أنها سلبت ما كانت تدل عليه من الزمن الماضي، وذلك هو الموجب لاسميتها، وهو علم الاسمية فيها، فلما سلبت ذلك لم يبق لها معنى إلا فيما تدخل عليه، فكانت شرطًا في الجواب. فلمَّا[8] عَلِمَ أنَّ هذه الحجة غير لازمة

(١) الكتاب ٣/٦٠.
(٢) الكتاب ٣/٦٠.
(٣) الكتاب ٣/٥٦ ـ ٥٧.
(٤) راجع ص١٣٠.
(٥) المقدمة الجزولية ص ٤٢.
(٦) شرح الجزولية للشلوبين ٢/٥٠٧.
(٧) شرح الجزولية له ٢/٥٠٧.
(٨) كذا، والصواب: فَلَمَّا.

لأنه قد يكون الترتيب أحدث فيها معنىً لم يكن وهو الدلالة علىٰ الزمن المستقبل = عدَل إلىٰ حُجَّة أخرىٰ لِمَا أنَّ الزمان إنما سلب منها بخصوصية كونه ماضيًا، لا بعموم كونه زمانًا، فلما سلب عنها المضي صار دلالتها علىٰ الاستقبال عوضًا منه، فبقيت علىٰ اسميتها. واحتجاجُه بأنها تدل علىٰ معنىً فيما بعدها منقوض بالأسماء المتفق علىٰ اسميتها، فإنها اذا استعملت في هذا الباب لم تُفِدْ معنىً إلا فيما تدخل عليه، فالصحيح مَا ذَهب إليه المبرِّدُ أنَّ التركيب لم يذهب عنها الاسمية، وإنما أذهب عنها الزمن الماضي فقط. والتركيب علىٰ مذهب سيبويه أذهب عنها شيئين: الاسمية، والدلالة علىٰ الزمن الماضي، وعلىٰ مذهب المبرد لم يذهب شيئًا؛ لأن المضي ذهب وخَلَفَه الاستقبال، فكأنه لم يعدم، والاسمية لم تعدم فبقيت علىٰ أصلها علىٰ كل حالٍ، وما أدىٰ إلىٰ البقاء علىٰ الأصل فهو أَوْلَىٰ.

وقد تجوز أبو القاسم في تسميتها [٢٦و] كلِّها حروفًا[١] وجرىٰ علىٰ اصطلاح سيبويه[٢]، وقد حكىٰ سيبويهِ أن من النحويين من زعم أنه يجازىٰ بكل اسم يستفهم به[٣]، وخطأهم في ذلك، وهو خلاف المسموع. وسألَ[٤] الخليلَ عن «كيفَ»، فقال: هي مستكرهة. وقد جرت عادته في كتابه بإطلاق لفظ الاستكراه علىٰ ما يجوز علىٰ ضعف، وعلىٰ ما لا يجوز أصلا، والأول أظهر في المعنىٰ، وهو نحو من إطلاق الفقهاء المكروه علىٰ ما هو مكروه تنزهًا، وعلىٰ ما هو مكروه منعًا وتحريمًا، وهو مألوف عندهم. وحكىٰ أن العربَ وإن لم تجازِ بها فمعناها

---

(١) الجمل ص ٢١١.
(٢) الكتاب ٣/٦٣.
(٣) الكتاب ٣/٥٩.
(٤) الكتاب ٣/٦٠.

معنىٰ الجزاء[1]، وحكىٰ الكوفيون[2] الجزاء بها.

وقد ذكرنا أن الظروف علىٰ قسمين: زمانية ومكانية، فالزمانية: متىٰ، وأيَّان، وأيّ حين، وإذَا عند من يجازي بها، وإذمَا علىٰ أحد القولين. والمكاني: أين، وأيَّان، وحيثمَا. ولحوق «مَا» في بعض هذه الأدوات لازم في الجزاء، وغير لازم، فيلزم في: إذْ، وحيثُ، وكيفَ، ولا يلزم في: إذا، وأيّ حين.

أما لزومها في «إذ» فاختلف أصحابنا في تعليله فعلىٰ مذهب سيبويهِ يكون لزومًا عوضًا مما ذهب منها من الاسمية، وأمَّا علىٰ مذهب المبرد فعوض مما ذهب منها من المُضي[3]. وأما في «حيث» فقيل لتكون عوضًا من الإضافة، وفيه بُعْدٌ، وإلا يسقط التنوين حينئذ إن كانت عوضًا من الإضافة كما يسقط مع الإضافة.

وهذه الأدوات الاسمية المجازىٰ بها لا بُد لَهَا من عَامِلٍ، ولا يعمل فيها مَا قبلها، إلا الابتداءَ من حيث كانَ معنويًا، أما مَا بعدها فقد يكون مبتدأً، فتكون خبرًا له مقدمًا عليه، وقد يكون في موضع نصب علىٰ الظرفية المعنوية.

وأما مَا عَدَاهَا فقد تكونُ مبتدءاتٍ، ومفعولات للفعل الذي بعدها، علىٰ حسب الفعل الذي بعدها في التعدي وعدمه. وقد تكونُ مجرورةً فيتعلق الجارُّ بفعل الشرط، نحو: إلىٰ مَنْ تخرُج أَخْرُج، وهل يجوز إنْ أخذ الفعل مفعوله أن يكون في موضع نصب من باب الاشتغال؟ فيه نظر. وقد ذَكرنا اختلافَ النحويين

---

(١) الكتاب ٣/٦٠.

(٢) الارتشاف ٤/١٨٦٨.

(٣) راجع ما تقدم في ص ١٣٠.

في عامل المبتدأ والخبر[1] ، والخلاف واقع في هذا الباب فقيل إن العمل في البابين علىٰ التدريج ، فعمل حرفُ الشرط في فعلِ الشرط ، وعمل فعلُ الشرطِ وحدَه في الجواب ، وكذلك باب الابتداء ، وقيل إن حرف الشرط عامل فيهما ، وقيل إن حرف الشرط وفِعْلَه عَمِلا في الجواب ، وتعاونا عليه ، واشتركا في العمل فيه ، وزعم ابنُ بابشاذ[2] أن الذي يرفع الخبر بالابتداءِ والمبتدأَ يجزم الجواب بهما ، وأفسدَه عليه ابن خروفٍ ، قال[3]: «لأن سيبويه يرفع الخبر بالمبتدأ فقط ، ويجزم الجواب بأن وفعل الشرط معًا». قلت: هذا الذي نسبه إلىٰ سيبويه قاطعٌ به ، قال سيبويه[4]: «واعلم أنَّ حروف الجزاء تَجْزِمُ [٢٦ظ] الأفعال ، وينجزم الجزاء بما قبله» ، فقوله «بما قبله» يصدق علىٰ الحرف فقط ، وعلىٰ الفعل فقط ، وعليهما. والذي قبل الجواب حقيقة إنما هو فعل الشرط ، وحرف الشرط قيل مَا هُوَ قبل الجواب ، فكان حمل كلام سيبويه علىٰ هَذَا أرجح ، إلا أن يتمسك المتمسك بعموم اللفظ فهو حجة ، إلا أن يلتزم الخصم أن العموم لا صيغة له ، فيرجع النظر إلىٰ مسألة أصولية ، والمذاهب فيها خمسة كما هي معروفة في أصول الفقه.

وقد تنازع المتأخرون من أشياخ الصنعة في مقتضىٰ هَذَا اللفظ ، ففهم منه ابن طاهر وابن خروفٍ[5] والشلوبينُ[6] أن الجواب مجزومٌ بهما ، وقَوَّىٰ أبو علي الشَّلَوبين هذا المذهب من حيث إن الجازم أضعف من الجارِّ فلا يقوىٰ علىٰ

(١) تقدم في ١/

(٢) شرح الجمل له ١/٤٤٣.

(٣) شرح الجمل له ٢/٨٦٩.

(٤) الكتاب ٣/٦٢.

(٥) شرح الجمل له ٢/٨٦٩.

(٦) شرح المقدمة الجزولية له ٢/٥٠١.



ضعفه علىٰ جزم فعلين ، كما ضعف الجارُّ عن أن يعمل عمله في اسمين ، وفهم منه الجزوليُّ[1] وغيره من شيوخنا أن حرف الشرط هو الجازمُ للفعلين ، وقد ذكرنا تحقيق ذلك من مقتضىٰ كلام سيبويه. وأما حجة أبي علي الشلوبين أنه أضعف من عامل الجر فدعوىٰ ؛ لأن العَوامِلِ إنما تعتبر من حيث إنها عَوَامِل ، فإذا اعتبرت من جهة نفسها فلا ضعف ولا قوة بعد ثبوت العمل سَمَاعًا ، وفيه أيضًا ادعاء عمل عَاملين في معمول واحد ، واعتذر عنه بأن الجازم والمجزوم كشيء واحدٍ ، وهو لازم له في الجواب ؛ لأنه مرتبط بالشرط ارتباطًا لازمًا ، وهما منعقدان انعقاد الجُمْلة الوَاحدة ، فلا يمتنع علىٰ مقتضىٰ هذا التعليل أن يعمَلَ حرفُ الشرط وحده فيهما ، وتنظير أبي الحسن ابن بابشاذ[2] باب الشرط بباب الابتداء غير بعيد ، وقد سبقه إلىٰ ذلك غيره. ومَا زعم ابنُ خروفٍ[3] أن سيبويه نص علىٰ افتراقهما ضَعيفٌ ؛ إذ النص ما لا يحتمل التأويل ، وذلك في كلام سيبويه في هذه المسألة مفقود.

قال أبو القاسم: «وإذا أدخلت الفاء في الجواب ارتفع»[4].

قد تقرر أن الشرط لا بُد له من جواب ، وجوابه: الفعل ، والفاءُ وإذا ، والمراد كل واحد منهما بما اتصل به ، فالفعل الذي بعدها إما أن يكون مجرد ما[5] في اللفظ أو في التقدير. ولا يخلو الفعلان إما أن يكونا ماضيين ، أو مستقبلين ، أو أحدهما ، وسنذكره[6]. وتدخل الفاء في الجملة الجوابية اسمية أو

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٤٣.

(٢) شرح الجمل له ١/٤٤٣.

(٣) شرح الجمل له ٢/٨٦٩ ، وانظر ما سبق في ص ١٣٧.

(٤) الجمل ص ٢١١.

(٥) كذا في الأصل ، ولعل الصواب: مجردا إما في اللفظ ، أو مجردا في اللفظ.

(٦) سيأتي بعد قليل.



فعلية ، لتؤذن بالارتباط من غير مهلة ، ولا تحذف الفاء من الاسمية إلا في الشعر على ما فيه من نظر ، فقد وقع في كلام سيبويه في أول «باب أي» ما يدل على جواز حذفها في الكلام ، فانظره فيه[1] ، ونص في باب الجزاء عن الخليل[2] أنها لا تحذف من الجملة الاسمية إلا أن يُضْطَرَّ شاعِر ، وعلله بأن الفاء تفيد معنى الربط ، قال فيه وقد قاله الشاعر [٢٧و] مضطرا شبهه بما يتكلم به قال[3]:

مَـنْ يَفْعَـلِ الحَسـناتِ اللهُ يَشْـكُرُهَا ❊ والشَّـرُّ بالشَّـرِ عنـدَ اللهِ مِـثْلانِ

وأنشد للأسدي[4]:

بَنِـي ثُعَـلٍ لا تَنْكَعُـوا العَنْـزَ شِـرْبَها ❊ بَنِـي ثُعَـلٍ مَـنْ يَنْكَـعِ العَنْـزَ ظَـالِمُ

فانظر هذين النصين واجمع بينهما ، وتأمل ذلك.

وأما إن كانت الجملة فعلية ، فلا يخلو أن تكون طلبية ، أو غير طلبية. فتلزم الفاء في الطلبية ، نحو: إن قام عمرو فَقُمْ إليه. وأمَّا غير الطلبية فهي فيها لازمة ، إلا أنها في الطلبية ألزم.

وتلزم الفاء أيضًا مع الفعل المقرون بحرف التنفيس ، نحو: إن قَامَ زيد

---

(١) قال: «وإن أضمرت الفاء جاز». الكتاب ٢/٣٩٨.

(٢) الكتاب ٣/٦٤.

(٣) اختلف في نسبته ، فنسبه سيبويه لحسان بن ثابت ، انظر الكتاب ٣/٦٤ ـ ٦٥ ، قلتُ: وهو في ديوانه ص ١/٥١٦ ، ونسب في المقتضب ٢/٧٠ لعبد الرحمن بن حسان ، وتبعه البغدادي في الخزانة ٩/٤٩ ونقل أنه ينسب أيضا لكعب بن مالك ، قلتُ: وهو في ديوانه بتحقيق سامي مكي العاني ، ص ٢٨٨ ، ولم ينسبه السيرافي في ضرورة الشعر لأحد ص ١١٥ ، وقد بسط الخلاف فيه محقق الضرورة فراجعه.

(٤) للأسدي في الكتاب ٣/٦٥ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٦٥ ، وشواهد التوضيح ص ١٩٣.

فَسيقومُ عمرو، وقد تسقط. وتلزم هي و«قد» مع الماضي لفظًا ومعنىً، نحو: إن قام إليّ زيد فقد أكرمتُه أمسِ. وقد جاءت «إذا» مع الاسمية، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، قال ابن خروف[١]: «وهي إذَا التي للمفاجأة ومعناهُ قَنَطُوا».

قوله: «**والأجود في هذا الباب أن تأتي بفعلين مستقبلين**»[٢].

قلت إنما كان أجود لظهور العمل لفظًا.

وقوله: «**أو بفعلين ماضيين فتدعهما علىٰ حالهما مفتوحين**»[٣].

ينقصه أن يقول ماضيين لفظًا؛ لأن استعمالهما في باب الجزاء يدل علىٰ أنهما مستقبلان في المعنىٰ، من حيث كان الشرط لا يكون بالماضي علىٰ الأصح، وهو كلام العرب، وقد قال بجوازِه الفراءُ، وهو غير معهود.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧]، وقولُ الشاعر[٤]:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ❊ جِهارًا ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ مَالِكِ[٥]

= فمتأول وسنذكر البيت بعدُ[٦]، وفيه روايتان، إنْ بالكسر والفتح.

---

(١) شرح الجمل له ٢/٨٧٠.

(٢) الجمل ص ٢١٢.

(٣) الجمل ص ٢١٢.

(٤) للفرزدق في ديوانه ص ٦١٤، والكتاب ٣/١٦١، والأزهية ص ٧٣، وشرح أبيات المغني ١/١١٧. وسيعيد ابن بزيزة إنشاده في ص ٣٧١.

(٥) كذا في الأصل، والذي في ديوانه وكتب النحو: ابن خازمِ.

(٦) سيأتي في ص ٣٧١.




وقوله: «وبعد ذلك أن تأتي بفعل ماض وتتركه على حاله، ويكون الجواب مستقبلا فتجزمه كقولك: إن رَكِبْتَ أَرْكَبْ معك»[1].

وجعله في الرتبة الثالثة، والرفع في الجواب جائز في هذه المسألة، كقوله[2]:

وإن أتاه فقير[3] يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ❁ يَقُولُ لا غائِبٌ مالِي ولا حَرِمُ

وفي هَذَا خلاف بين المبرد وسيبويه، هل هو على التقديم والتأخير في المضارعين جوازه في هَذَا.

وخرج من مجموع تقسيم أبي القاسم أنها أربعة أقسام: أحسنها: أن يكونا مستقبلين، وقد يكونا[4] ماضيين لفظا، وقد يكون الأول ماضيًا لفظًا والثاني مستقبلا، وقد يجيء بالعكس، وفي كتاب الله سبحانه: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، فهذان مستقبلان، وقد جاء فيه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾ [هود: ١٥]، قال سيبويه في هذا الباب: «وكان فعل»[5]. وقد جاء في المضارع مثلما جاء في الماضي، أنشد سيبويه لجرير بن عبد الله[6]: [٢٧ظ]

يا أقرَعُ بنَ حَابِسٍ يا أقْرَعُ
إنكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

(١) الجمل ص ٢١٢.

(٢) هو زهير، شعره صنعة الأعلم ص ١٠٥، والكتاب ٣/٦٦، والعيني ٤/١٩١٩.

(٣) كذا في الأصل، وفي ديوانه وكتب النحو: خليل بدل فقير.

(٤) كذا في الأصل.

(٥) الكتاب ٣/٦٨.

(٦) لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٣/٦٧، وله أو لعمرو بنِ خُثَارِمٍ البجلي في خزانة الأدب ٨/٢٠.



قدره أنك تصرع إن يصرع أخوك. وأنشد أيضًا[1]:

هَـــذَا سُـــرَاقَةُ لِلقُـــرآن يَدْرُسُـــه ❁ والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذنبُ[2]

وأنشد لذي الرُّمة[3]:

وأَنِّي مَتَىٰ أُشْرِفْ علىٰ الجَانِبِ الذي ❁ بـه أنـتِ مِـنْ بَـيْنِ الجَوانِـبِ نَـاظِرُ

حمله كله علىٰ التقديم والتأخير[4]، والأول أكثر منه.

وإنما ضعف الوجه الرابع لأنك أظهرت عمل العَامل ثم رجعت عنه، فَقَبُح، وقد أجازه بعض النحويين.

قال أبو القاسم: «وإذا جئت بعد جواب الجزاء بفعل معطوف، كان لك فيه ثلاثة أوجه»[5].

وكلها ظاهرة. واستشهد بآيتين[6]:

فالأولىٰ ليست مما يجوز فيها الثلاثة الأوجه، وإنما يجوز فيها الرفعُ علىٰ الاستئناف، والنصبُ بإضمار «أن»، فوَهِمَ في إدخالها.

---

(١) تقدم في ١/٣٧٣.

(٢) كذا في الأصل وقد ضبطها بفتح الذال والنون، والصواب: ذِيبُ.

(٣) ديوانه ٢/١٠١٤، والكتاب ٣/٦٨، والخزانة ٩/٥١.

(٤) الكتاب ٣/٦٦ ـ ٦٨.

(٥) الجمل ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٦) الأولىٰ هي قوله تعالىٰ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾ [البقرة ٢٤٥]، والآية الثانية قوله ﷻ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة ٢٨٤]. وانظر الجمل ص ٢١٣. وقد وقعت الآية الثانية في الجمل هكذا «إن» دون واو، ولعله أراد موضع الشاهد فقط.

وقوله: «فرفع وهو الوجه»[1].

يعني الأحسن، فإما أن تحسنه وتقدمه علىٰ الجزم، أو علىٰ النصب، وكلاهُمَا باطل. أما علىٰ الجزم فلأن الجزم مع الفاء لا يجوز، وأما علىٰ النصب فضعيف؛ لأن أقل درجة النصب أن يكون مساويًا للرفع.

وأما الآيةُ الثانية فوَهِمَ فيها في قوله: «يجوز في: ويعذب»[2]؛ لأنه إنما بنىٰ الاستشهاد علىٰ المعطوف علىٰ الجواب، وهو «فيغفر»، وأما «ويعذب» فهو معطوف علىٰ المعطوف، والأمرُ في ذلك خفيفٌ.

وقوله: «وإذا وقع بين الجزاء وجوابه فعل مستقبل»[3].

الفصل هذا قد أفرد له سيبويه بابًا، فقال[4]: «هذا باب ما يرتفع بين الجزمين، وينجزم بينهما»، ومعنىٰ الترجمة أنه إن كانَ مما يصح أن يكون بدلا من الأول انجزم علىٰ أنه بدل من الفعل الأول، وإن لم يكُن كذلك رفعتَه، وكَان حالا، ومَثَّلَه سيبويه[5]: إنْ تَأْتِني تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ، وإنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ، قال سيبويه[6]: «لأنك أردت أن تقول: إنْ تأتني سائلا».

وأنشد أبو القاسم للحطَيْئة وأنشده أيضًا سيبويه له[7]:

---

(١) الجمل ص ٢١٣.

(٢) الجمل ص ٢١٣.

(٣) الجمل ص ٢١٣.

(٤) الكتاب ٨٥/٣.

(٥) الكتاب ٨٥/٣.

(٦) الكتاب ٨٥/٣.

(٧) للحطيئة في الكتاب ٨٦/٣، والجمل ص ٢١٤، وديوانه ص ٨١.



مَتَىٰ تَأْتِه تَعْشُو إلىٰ ضَوْءِ نارِهِ ❊ تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ

والبيت من قصيد يمدح به بغيض بن شَمَّاسٍ السَّعْدِيَّ، ولمَّا سمع عمر بن الخطاب هذا البيت قال له: كذبتَ، تلك نار موسىٰ ﷺ. وعَشَا بمعنىٰ قَصَدَ النار ليلا، ثم سُمِّيَ كُل قاصد شيئا عاشيًا، وقال رَجل لعمر بن عبد العزيز: عشوت إلىٰ عَدْلِكَ[1]. قال سيبويه[2]: «وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن قوله[3]:

مَتَىٰ تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارنا ❊ تَجِدْ حَطَبًا جَزْلا ونارًا تَأَجَّجَا

قال: فجعل تلمم بدلًا من الفعل»، والمعطوف علىٰ المجزوم مجزوم كقولك: إنْ تَأْتِنِي ثُمَّ تَسألني أُعْطِكَ، والنصب هَاهُنا محال؛ لأنه لا يكون النصب بـ«ثمَّ»، قال سيبويه[4]: ويجوز الرفع كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١]، فرفع، وقال في آية أخرىٰ: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُواْ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٩].

قال أبو القاسم: **«وإذا دَخل علىٰ الفعل الذي يجازىٰ به الفصل»**[5].

قد تقدم أن أسماء الجزاء [٢٨و] لها صدر الكلام كالاستفهام، ولا يتقدم شيء مما في حيزه عليه عندنا، وأجازَ الكسائي: زيدًا إنْ يَضْرِب أَضْرِبْ، وإنْ زيدًا[6]

---

(١) انظر القصة في المقصور والممدود للقالي ص ٣٦.

(٢) الكتاب ٣/٨٦.

(٣) سبق في ١/٢٨٢.

(٤) الكتاب ٣/٩٠.

(٥) الجمل ص ٢١٤، ونصه: «وإذا دخل علىٰ الاسم الذي يجازىٰ به عامل غيرُ الابتداءِ أو الفعلِ المجازىٰ به بطل الجزاء».

(٦) كذا في الأصل.

يضرب اضرب، وأنشد عليه[1]:

وشـفاءُ غَمِّـكِ حَاسِـدًا أنْ تَسْـأَلِ[2]

وجعله الفراء[3] حالا من الكاف.

فإذَا دَخلَ علىٰ أسماء الجزاءِ عامِلٌ فيها خرجت عن الشرطية، وارتفع الفعل بعدها، وذلك قولكَ: إنَّ مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمُه، وظَنَنْتُ أنَّ مَنْ نُحبه يُحِبُّنِي، والمعنىٰ: أن الذي يكرمني أكرمه، وظننت أن الذي نحبه يحبني. فإن أتيت باسم «إنَّ» بَقِيَتْ «مَنْ» علىٰ معناها من الشرطية، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِماً﴾ [طه: ٧٣]، والمراد أن الأمر والشأن.

وقوله: «**ويجوز حذف هذه الهاء في الشعر**»[4].

۞ **قلتُ**: لا خلاف في جواز حذف ضمير الأمر والشأن في الشعر. واختلف النحويون هل يجوز في الكلام؟ فنص سيبويهِ والفارسيُّ وأبو القاسم وغيرُهم علىٰ أنه إنما يجوز في الضرورة، وقد أجازه أبو الحسن الأخفشِ في الأوسط[5]، وقال: «هو كثير في الكلام جدًّا»، قلتُ: ووقعَ في كلام النبي ﷺ، ذكر أبو عبيد في كتاب الأموال[6] من تأليفه أن النبي ﷺ قال لخُزاعة «إنَّ مِنْ

---

(١) مر في ١/١٩٨.

(٢) كذا في الأصل، الصواب: تسألي، وقد مر التنبيه عليه قبل.

(٣) في شرح التسهيل لابن مالك ٤/٢٢، والخزانة ٨/٤٣٣ أنه حال من الغم، وليس من الكاف. وانظر روايات البيت حيث سبق تخريجه.

(٤) الجمل ص ٢١٥.

(٥) لم أجده فيما جمعه الدكتور محمد محمود محمد صبري الجُبَّه ضمن مقاله: «ما بقي من نصوص كتاب الأوسط».

(٦) الأموال ١/٣٠٦.



أكرمِ أهل تِهامَةَ عليَّ، وأقْرَبِه رَحِمًا أَنْتُمْ ومن تَبِعَكُم»، ووقع أيضًا في كلام سيبويه حكاية عن الخليل أن ناسًا من العرب يقولون: إِنَّ بك زيد مأخوذ.

وأنشد أبو القاسم(١):

إنَّ مَــنْ يَــدْخُلِ الكَنِيسَــةَ يَوْمًــا ❊ يَلْــقَ فِيهــا جَــآذِرًا وظبــاءَ

والبيت للأخطل، وشاهدُه حذف ضمير الأمر والشأن منه. والجآذِرُ جمع جُؤْذُر بضم اللام، وأثبت الكوفيون فُعْلَلا بفتحها، وهو مذهب الأخفش، وهو الصحيح لكثرته، وهو مما استدرَك على سيبويه من الأمثلة، وذكر يعقوب في إصلاحه منه ألفاظًا كثيرَةً. ويعني بالجَآذِرِ أولاد النصارى، وقيل الصُّور المصورة في الكنائس. وإنما شبه أوْلاد النصارى بالجآذر وهي الظباء لحسنهم.

وأنشد في الباب(٢):

وَمَهْما تكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَليقةٍ ❊ وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ

وشاهده: الجزاء بـ«مَهْمَا». والخليقة: الطبيعة. والبيت ينظر إلى قوله ﷺ: «مَنْ أَسَرَّ سَرِيرَةً حَسَنَةً أَلْبَسَهُ اللهُ رِداءَهَا»(٣).

وأنشد(٤):

---

(١) سبق في ٤٣١/١.

(٢) لزهير في الجمل ص ٢١٥، وشعره ص ٢٨.

(٣) رواه الطبراني في الأوسط: (برقم: ٧٩٠٦)، والكبير: (برقم: ١٧٠٢)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: (٢٢٥/١٠) «وفيه حامد بن آدم، وهو كذاب».

(٤) دون نسبة في الجمل ص ٢١٦، وهو للعباس بن مرداس رضي الله عنه في ديوانه ص ٧٢، والكتاب ٥٧/٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٤٥٢/١، وشرح الجمل لابن خروف ٨٧٩/٢.



إذَا ما[1] أَتَيْتَ على الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ ❊ حَقًّا عَلَيْكَ إذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

البيت للعباس بن مرداس السلمي. وأنشد سيبويه عليه أبياتًا كثيرة تركنَا ذكرها مخافة التطويل.

وأنشد للبيد[2]:

فأصبحتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَشْتَجِرْ بِهَا ❊ كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْليك[3] شَاجِرُ

يصف داهيةً عظيمةً شبهها بالدابة الشموس. ويقال شَجَرَ الراكبُ إذا خالف بين رجليه [٢٨ظ] فرفع إحداهُما ووضع الأخرىٰ، والاشتجار: الاشْتِباك. و«كِلا» مبتدأ، وفي ألفه خلاف[4] أهي منقلبة عن واو كما يقول الجمهور، أو عن ياء كما يقوله أبو طالب العبدي من أصحاب الفارسي، وفيه ضعف. وشاهد البيت الجزاء بـ«أنىٰ»، وهي من ظروف المكان.

وقيل في قوله تعالىٰ: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أنها بمعنىٰ كيف والمعنىٰ كيف شئتم، وعلىٰ أي حالة شئتم. وقيل إنها مكان علىٰ بابها، والمعنىٰ في أي مكان شئتم من القُبُل أو الدبر، ومنه نشأ الخلاف بين العلماء في جواز وطْءِ النساء في أعجازهن، والجمهور علىٰ المنع منه، ونقل محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم الشافعيُّ[5] جوازَه، وكان محمد بن عبد الحكم من أعرف الناس

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: إذْمَا.

(٢) دون نسبة في الجمل ص ٢١٦، وللبيد في ديوانه ص ٢٢٠، والكتاب ٥٨/٣، شرح الجمل لابن خروف ٨٨٠/٢ - ٨٨١، والخزانة ٩١/٧.

(٣) بالتثنية وهو موافق لما في ديوانه والخزانة، والذي في الكتاب والجمل الإفراد.

(٤) سبق ذكر الخلاف في ١٧٧/١.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم الفقيه الشافعي الذي صار مالكيا بعد، الفقيه الإمام=

بمذهب الشافعي ؛ لأنه كان أولا من أصحابه ، وإنما خرج عنه إلىٰ مذهب مالك عند موت الشافعي[1] حين سَألهُ أصحابه علىٰ من يجتمعوا[2] بعده ، وكان ابن عبد الحكم يعتقد أنه يَسْتخلِفُه ويشير إليه لمكانه من العلم ، فقال الشافعي: سبحان الله! أفي هذا شك ، اجتمعوا علىٰ أبي يعقوب البُوَيْطِيِّ[3] ، فغضِبَ ابن عبد الحكم من ذلك ، ورَجَع إلىٰ مذهب مالك ، ولهذا نقل أبو الوليد الباجي عنه أنه قال: إن الإجماع ينعقدُ ، وإن خالف الشافعي. وهذا ليس بصحيح. وقد أنكر الربيع بن سليمان[4] عن الشافعي ما نقله عنه ابن عبد الحكم ، وكان الربيع من أخص الناس بالشافعي ، قال: كذب ابن عبد الحكم عليه ، هَا هُوَ في كتابه ينص علىٰ خلاف ذلك ، وقال الشافعي: لم يَرد فيه نص صحيح ، والقياسُ تحريمه. وفي مذهب مالك فيه قولان ، زعم ابن رُشد أن المشهور جوازُه ، وسئل عنه عيسىٰ بن دينار[5] فقال: هو أحل من الماء البارد ، ونقل أبو بكر الخطيب البغداديُّ أنَّ مالكًا سُئِلَ عنه فقال: الآن كما اغتسلت منه ، ومناظرة المالكية علىٰ أنه حرام. وذكر أبو عبد الرحمن[6] أن رجلا سأل النبي ﷺ ، فقال: يا رسول الله ،

= شيخ الإسلام ، روىٰ عنه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من الكبار ، (ت٢٦٨هـ). سير أعلام النبلاء ١٢/٤٩٧.

(١) انظر القصة في سير الأعلام ١٢/٤٩٨.

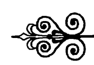
(٢) كذا.

(٣) هو أبو يعقوب يوسف بن يحيىٰ المصري البويطي الشافعي ، الإمام العلامة الزاهد ، من تلاميذه الربيع المرادي. توفي سنة ٢٣١هـ مسجونا بالعراق. سير أعلام النبلاء ١٢/٥٨.

(٤) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي ، الإمام المحدث الفقيه ، صاحب الشافعي ، روىٰ عنه أبو داود والنسائي وابن ماجة ، توفي عام ٢٧٠هـ. سير أعلام النبلاء ١٢/٥٨٧.

(٥) هو أبو عبد الله عيسىٰ بن دينار بن واقد الغافقي القرطبي ، فقهي الأندلس ومفتيها ، (ت٢١٢هـ). سير أعلام النبلاء ١٠/٤٣٩.

(٦) أبو عبد الرحمن هو النسائي صاحب السنن فقد تفرد بهذه الرواية خلافا لما في الصحيحين=

إني أتيت امرأتي في دبرها، فأنزل الله ﷻ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] الآية. وقد ذكر أبو محمد عبد الحق في ذلك حديثا ضعيفًا يقتضي المنع، ولمنذر بن سعيد البلوطي[1] في ذلك كلامٌ فاسد، وقد ذكرنا ذلك على الاستيفاء في كتاب مطامح الأفهام في شرح كتاب الأحكام فاطلبه فيه.

قال أبو القاسم: «ولا يجازى بإذا إلا في الشعر»[2].

۞ قلتُ: أجازَ سيبويه[3] الجزاء بـ«إذا» و«إذ» بغير «ما»، وبالحروف التي لا يجازى بها في ضرورة الشعر، وذلك وقف على السماع، وإلا فـ«إنْ» و«إذا» في معنى الجزاء واحد وإن اختلفتا من جهة أنَّ «إنْ» تختص بالممكن، و«إذا» تختص بالواجب. وقد جاء خلافه وقال ﷺ: «وإنا إنْ شاءَ اللهُ بِكُمْ لاحِقُونَ»[4]، وقد ذكرناه في موضعه.

وذكر سيبويه ـ رحمه الله ـ أن المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط جاز دخولُ الفاءِ في الخبر، [٢٩و] وذلك الاسم الموصول والنكرةُ الموصوفةُ، قال أبو علي الفارسي: الجزاء على قسمين: لفظي، ومعنوي، و«الذي» وأخواته من الجزاء المعنوي، فإذا دخلت «ليت» و«لعل» على هذا الاسم الذي تضمن معنى الشرط ذهب معه

= والسنن، فرواه في السنن الكبرى: (برقم: ٨٩٣٢)، وفيه أن سبب النزول هو ما وقع لهذا الصحابي، أما باقي الروايات فسبب النزول فيها رد قول اليهود أن الرجل إذا أتى امرأته من دبرها في قبلها، كان الولد أحول.

(١) هو أبو الحكم منذر بن سعيد بن عبد الله البلوطي القرطبي، الخطيب القاضي البليغ الشاعر، كان من تلاميذ عبد الله بن يحيى، (ت٣٥٥هـ). تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١٨١/٢.

(٢) الجمل ص ٢١٦.

(٣) الكتاب ٦٠/٣ ـ ٦١.

(٤) رواه مسلم: (كتاب الجنائز/ باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، برقم: ٩٧٥).



الابتداءُ، فلم تدخل الفاءُ، وفي دخول «إن» خلاف، فنقل الزمخشري[١] وغيره أنه منع من دخول الفاء مع «إنّ»، وقد نص الأخفش في شرحِ القرآن على جوازه، وهو الصحيح الذي جاء به التنزيل، والنقل عنه بالمنع باطل، وقد استقرأ أبو على الفارسي دخولها مع «ليت» و«لعل» من قول الشاعر[٢]:

وإنـــي لَـــرامٍ نَظْـــرَةً قِبَـــلَ التـــي ✽ لَعَلِّـي وَإِنْ شَـطَّتْ نَوَاهَـا أَزُورُهَـا[٣]

فتأمل وَجه الاستقراء فهو ظاهر على بُعده، ولم أعلم شيئا من ذلك جاء مسموعًا.

وأنشد[٤]:

إذا قَصُـرَتْ أَسْـيافُنَا كـانَ وَصْـلُها ✽ خُطَانَـا إلـى أَعْـدائِنَا فَنُضَـارِبِ

البيت لقيس بن الخطيم. وأسيافنا من جموع القلب[٥]، وهو أمدح، والمعنى أنهم لشجاعتهم يمشون إلى أعدائهم إذَا قَصُرت أسيافهم، ويجوز أن يوقعه موقع جمع الكثرة، ومن كلامِ العرب وقوع أحدهما موقع الآخر، وقد قال[٦]:

---

(١) المفصل ص ٥٢.

(٢) تقدم في ٢٠٥/١.

(٣) ويروى: وإن شقت عليَّ أنالها، كما في الديوان.

(٤) لقيس بن الخطيم في الجمل ص ٢١٦، وديوانه ص ٨٨، والكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٥/٢، وابن يعيش ١٢٤/٣، وخزانة الأدب ٢٢/٧، وانظر تعليق عضيمة في حاشية المقتضب، وكذا ما أورده ناصر الدين الأسد محقق ديوان ابن الخطيم في ص ٢٧٦ ـ ٢٧٩ لأن البيت مختلف فيه لمن هو.

(٥) كذا في الأصل، وهو تحريف، والصواب: القلة.

(٦) هو حسان بن ثابت، ديوانه ص ٣٥/١، والكتاب ٥٥٨/٣.

لنـا الجَفَنـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بالضُّـحىٰ ❊ وأَسْـيافُنا يَقْطُـرْنَ مِـنْ نَجْـدَةٍ دَمَـا

فاستعمل القلة في المؤنث والمذكر، قال بعض أهل المعاني: ولو قال بالدُّجي كان أبلغ. وليس بصحيح. وشاهد البيت عطفُ «فنضارب» علىٰ جملة الجواب، وكسر الباء، وأتىٰ بياء الإطلاق. ويروَىٰ مرفوعًا، ولا شاهد فيه حينئذ.



بَابُ مَا يَنْصِرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ

الانصرافُ وعدمُه خاصتان من خواص الاسم، كما أن التصرف مقابلهما في الفعل. والمنصرف من الأسماء مَا دَخله الجر والتنوين؛ لأنّ الاسم بحق وضعه التركيبي يستحق جملة أنواع الإعراب، ثم تَعْرِض فيه معان، فمنها مَا يوجب البناء، ومنها ما يوجب عدم الانصراف واختزال الجر والتنوين منه، ويحرك بالفتح في موضع الجر. وكل واحدٍ من قسمي المنصرف وغير المنصرف يسمى متمكنًا، ويزاد المنصرف وصفًا فيقال المتمكن الأمكن، وقد أجمع النحويون على أن أصل الأسماء الصرف بحق تمكنها، والدليل على أن أصلها الانصراف من وجوه:

الأول: أن عدمه لا بد أن يكون لعلة، والصرف لا يحتاج إلى علة أصلا، فكان أصلا.

والثاني: الكثرة، وذلك دليل الأصالة.

والثالث: الرجوع إليه عند الضرورة، إلى غير ذلك من أدلتهم التي تنهض بحسب قوانين صنعتهم المبنية على التوهُّمات والقياسات الضعيفة.

وأجمع [٢٩ظ] النحويون على أن امتناع الصرف إنما هُو للشبه بالفعل، من حيث إن العلل كلها فرعية، والفعل فرع على الاسم، فلما أشبهه من هذه الجهة مُنِعَ ما يُمْنَع الفعلُ. وإنما كان الاسم أصلا للفعل والفعل فرعًا منه، من حيث إن الفعل يُضمر فيه، والأسماءُ العارية من شبه الفعل لا يضمر فيها، ولأنَّ الفعل لا

يستغني عن الفاعل فهو ثان عنه، ولأنَّ الفعل مشتق من المصدر عندنا، فهو ثان عنه أيضًا، ولأن الفعل لا يستَقِل به مع جنسه كلامٌ، والاسم يستقل به مَعَ جنسه الكلام فهو في الرتبة الأولىٰ، والفعل أيضًا ثان عنه، ولأنَّ الفعل لا يكون أبدًا إلا حديثًا ولا يكون محدثًا عنه، والاسم يكون حديثًا ومحدَّثًا عنه، ولأن الفعل يَدُل علىٰ الزمان، والاسم لا يدل عليه، إلىٰ غير ذلك من الوجوه التي توجب للفعل أن يكون ثانيًا عن الاسم. فلما كان الفعل فرعًا من هذه الجهات والاسم الذي لا ينصرف إنما يمتنع صرفه لوجود علتين فيه أو ما يقوم مقامهما، وكل واحدة من تلك العلتين فرع عن مقابلة أو متعلقة = فقد أشبه الاسم الذي لا ينصرف الفعل من حيث إنه فرع عن علتيه وعلتاه فرعان، فلما أشبهه أعطىٰ حُكمه.

وقد علمت أن أصل الاسم أن يكون مفردًا، مذكرًا، نكرة، عربي الوضع، غير وصف، ولا مزيد فيه، ولا معدول، ولا خارج عن أوزان الآحاد، ولا مواطئ للفعل في وزنه. فإذا كان هذا أصله فخرج عن ذلك صار ما خرج إليه من مقابلها فرعًا عنها، فكان هذا الشبه كشبه بعض الأسماء للحروف، فوجب لها به البناء.
وقد جمع أبو الحسن الرماني العلل المانعة، فقال[1]:

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعٌ فَهاكَها ❊ مُهَذَّبَةً إنْ كُنْتَ في العِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وتأنيثٌ وَعَدلٌ وعُجْمَةٌ ❊ وَوَصْفٌ وَتَعريفٌ ووَزْنٌ مُخَصَّصُ
وَمَا زِيدَ في «عِمْرانَ» مِنْ بعد رائِهِ[2] ❊ وتاسِعُها التركيب هَذَا مُلَخَّصُ

قال ابن خروف[3]: «وألحق بها أبو بكر بن طاهر أَلِفَ الإلحاقِ»، قلتُ:

---

(١) ونقلها السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/٦٠ عن ابن خروف عن شيخه ابن طاهر.
(٢) في شرح الجمل لابن خروف ٢/٨٩٣: وما زيد في علقىٰ وعمران فانتبه.
(٣) انظر حاشية محققة شرح الجمل له ٢/٨٩٣.

ما أعجب كيف يُضاف لابن طاهر إلحاقها وسيبويهِ قد ذكرَها، وبيَّنَ ذلك في الكتابِ أتمَّ بيانٍ[1]. وقد ألحق بها بعض أهل العصر لزوم التأنيثِ، ولزومَ الجمع، ونظم في ذلك ووصلها إلى اثني عشر، وذلك كله تكليف[2] بيِّنٌ، ولم يغفل الأولون ذلك، قال الزمخشريُّ ـ رحمه الله ـ: «نزل البناء على حرف تأنيث مما لا يقع منفصلًا بحال، والزِّنَةُ التي لا واحد لها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان»[3].

قلت: لو قال القائل: إنَّ اللزوم[4] نزل منزلة علة ثانية من العلل المعتبرة مع التأنيث والجمع لكان أشبه من تنزيله منزلة مثله، ومن المعلوم أن تأنيثين ـ لو قدرنا اجتماعهما ـ لم يمنعان[5]، وكذلك جمعان، والمقصود [٣٠و] أنَّ هذا السبب الواحد قام لزومه مقام سببين، والأَوْلَى أن نمشي على ترتيب أبي القاسم، ونتكلم على كل علة حيث تكلم عليها.

قوله: «ويكون في موضع الجر مفتوحًا»[6].

قد كنا ذكرنا[7] أنا أبا إسحاق وغيره يراه مبنيًّا في حال الجر، كما أن أبا الحسن يعتقد البناء في جمع المؤنث السالم في حال النصب.

وقسم أبو القاسم ما لا ينصرف إلى قسمين: فمنه ما لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة، ومَا ينصرف في النكرة دون المعرفة، وهذا تقسيم ضابط. ومن

---

(١) الكتاب ٣/٢١٠.

(٢) كذا.

(٣) المفصل ص ٤٣.

(٤) كذا، ولعله يريد الزنة.

(٥) كذا.

(٦) الجمل ص ٢١٨.

(٧) راجع ١/١٣٩.

الأسماء مَا ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة، وذلك أسماء العدد، نحو: مثنىٰ وثُلاث علىٰ ما سنذكره بعدُ[1]. وعلىٰ الجملة، فكل مَا ليس أحد علتيه التعريف، فإنه ينصرف في التنكير إلا العارض.

وبدأ أبو القاسم[2] بـ«أفْعَلَ» إذَا كانَ نعتًا، وبه ابتدأ سيبويه[3]، ولا يخلو أن يستعمل منه المثال الذي هو الوزن، أو الموزون. فإن استعمل الموزون لا الوزن فلا يخلو أن يكون اسمًا، أو صفة، أو مترددًا بين البابين. فإن كان اسمًا فلا يخلو أن يكون معرفة، أو نكرة. فإن كان معرفة امتنع صرفه للتعريف ووزن الفعل، نحو: أحمد، وإن كان نكرة ذهب منه التعريفُ، فيبقىٰ بعلة واحدة فينصرف، قال سيبويه[4]: «وإنما لم ينصرف في المعرفة لأن المعارفَ أثقل والصرف في النكرة لبعدها من الأفعال»، يريد ـ رحمه الله ـ أن التعريف تحقق فيها الشبه من الوجهين المذكورين، وكذلك إذا سميت بـ«أَفْكَل» وهو اسم رِعْدة، وبـ«أَيْدَع» اسم صِبْغٍ[5] لم ينصرف في المعرفة؛ لما ذكرناه من الوزن والتعريف، وكذلك إذا سميت بـ«أَجْمَع» و«أَكْتَع» ألفاظ التوكيد لأنها معارف إجماعًا، وإنما الخلاف هل تعرفت بالعلمية أو بالإضافة أو تقديرها.

وأما إذا كان صفة فحكمه أن لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، قال ابن بابشاذ[6] وابن خروف[7] وغيرهما: ويلزمه أن يقول أفعل إذا كان نعتًا وله مؤنث

---

(١) سيأتي في ص١٦٤.
(٢) ٢١٨.
(٣) الكتاب ٣/٢٠٣.
(٤) الكتاب ٣/١٩٤.
(٥) في الأصل انتقلت نقطت الغين إلىٰ الصاد فصارت ضبع.
(٦) شرح الجمل له ٢/٤٦٠.
(٧) شرح الجمل له ٢/٩٠٧.

علىٰ فعلاء؛ احتراز من قولهم: مررت بنسوة أَرْبَعٍ، وبرجُلٍ أَرْمَلٍ. قلتُ: وهذا التقييد لازم لسيبويه أيضًا؛ لأنه صدَّر بابَ «أَفْعَلَ»، فقال: «اعلم أن أفعل إذا كان نعتًا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة»[1]، واكتفىٰ بالتمثيل عن زيادة التقييد، وعلىٰ ذلك مضىٰ أبو القاسم ـ رحمهما الله ـ. وكذلك أيضًا «أفعل» المهدوم البناء، نحو: خير، وشر، ينصرف وإن كان وزنه «أفعل» لكنه مهدوم البناء، والأصل: أَخْيَر، وأَشْرَر، وهو من الأصول المرفوضة، فلا يقال: زيدٌ أخير من عمرو، وإنما يقال: خيرٌ، وشر، وقد جاء في صحيح مسلم[2] علىٰ الأصل المهدوم، ولا يعرِفُه النَّحوِيُّونَ.

ويجب الكلامُ في هذا الفصل علىٰ تأثير الوصف، قال الجزولي[3]: «وتأثيره مَعَ وزن الفعل الغالب عليه، ومع التأنيث ولزوم التأنيث»، [٣٠ظ] ففيه نظر؛ وذلك أن النحويين اختلفوا في المؤنث بالألفين، وفيما فيه الألف والنون المشبهتان للألفين، فقالت طائفة من المحققين إن العلة في هَذَا تقوم مقام علتين؛ فالتأنيث علة واحدة، ولما لزم الكلمة في التصغير والتكسير ولم يفارقها، ومن شأن تاء التأنيث أن لا تثبت في التكسير = قام لزومه مقام علة ثانية، فعند هذا لا حَاجة إلىٰ التعليل بالوصفية، وسيأتي الكلام في الألف والنون بعد[4].

فإن سميت بـ«أفعل» الصفة لم ينصرف في حال التعريف بحال للتعريف والوزن، فإن نكرته فهل يعود إلىٰ أصله من الوصفية أو يقال: إن الوصفية قد

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٣.

(٢) رواه مسلم: (كتاب فضائل الصحابة/ باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة وأشجع ومزينة وتميم ودوس وطيء، برقم: ٢٥٢٢)، ولفظه: «فوالذي نفسي بيده إنهم لأخير منهم»، وقد وردت لفظة «أخير» عند البخاري في موضعين: (برقم: ٣٧٠٨ و٤٣٧٦).

(٣) المقدمة الجزولية ص ٢٠٩.

(٤) سيأتي في ص ١٦١.

ذهبت عنه بانتقاله إلىٰ باب الأسماء؟ فيه خلاف فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف، قال سيبويه[1]: إِذَا صَارَ اسمًا ثم جعلته نكرة، فإنما صيرته إلىٰ حاله إذا كان صفة، واختلف قول الأخفش[2] فيه فقال مرة ينصرف لخروجه عن الوصفية، وهو الذي نقل جمهور النحويين عنه، ونصَّ في الأوسط[3] علىٰ أنه لا ينصرف عودًا به إلىٰ أصله من الصفة، وهو الصحيح. وسلك ابن خروفٍ[4] وغيره مسلكًا غير مخلص، فخطَّأ كل من نقل عنه أنه ينصرف، وزعم أن خلاف الأخفش إنما هو في مقتضىٰ القياس لا في المسموع، واتبعه عليه أبو عَلِيٍّ الشلوبينُ[5]، وقولهما في ذلك في غاية من الفساد؛ لأنَّ الخلاف في ذلك ثابت عن الأخفش من رواته المجمع علىٰ توثيقهم كأبي عثمان[6] ونظرائه، والزمخشريِّ[7] وغيره من حذاق المتأخرين المطلعين علىٰ كتبه، وقد وقع ذلك عنه في الكتاب[8]، وسند الشيوخ فيه متصل فغير بعيد أن يختلف قوله في ذلك، ولقوله وجه من النظر، بل هو الذي لا يصح غيرُه، لولا مصادمة السماع إنْ صَحَّ فيه السماع، وإلا فالصفة قد ذهبت عنه بالتسمية تعريفًا وتنكيرًا، وصَارَ بالتسمية اسمًا لا حَظَّ للصفة فيه، ونقل ابن بابشاذ ـ وهو مجمع علىٰ توثيقه ـ «أن أبا عثمان سأل الأخفش عن أحمر إذا نُكِّرَ بعد التسمية، فقال: أصرفه؛ لأن الوصف قد زال عنه بالتسمية فلم أُعِدْهُ إلىٰ

---

(١) الكتاب ٣/١٩٨.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٠٩.

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٠٩، وشرح الجزولية للشلوبين ٣/٩٨٣.

(٤) شرح الجمل له ٢/٩١٠.

(٥) شرح الجزولية له ٣/٩٨٢ ـ ٩٨٣.

(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٤٦١.

(٧) المفصل ص ٤٢.

(٨) انظر حواشي الكتاب ٣/١٩٨.

أصله، فقال له: فما تصنع بقولك مررت بنِسْوة أربعٍ؟ فقال: أصرفه لأن أصله أن يكون عددًا، قال أبو عثمان: فقلت له ألا فعلت ذلك بأحمَرَ، فلم يأت بمُقْنِع[1]»، فتخطئة أبي عثمان وغيره من الأثبات خطَأٌ من ابن خروف والشلوبين مع أن قوله هو مقتضىٰ القياس.

وأما مَا كان من «أفعل» صفة في بعض اللغات، واسمًا في أكثر الكلامِ نحو: أَجْدَل، وأَخْيَل، فجوز سيبويه فيه الوجهين، واستجود فيهما أن يكونا اسمين[2]، قال: «وقد جعله بعضهم صفة؛ لأنَّ الجَدْلَ شدة الخَلْق، فصار أجدل عنهم بمنزلة شديد»[3]، وكذلكَ «أَخْيَلُ» اسم طائر أخضر، وعلىٰ جناحه لُمْعة مخالفة للونه[4]، قاله سيبويه: «وكذلك أفعىٰ صَارَ عندهم صفة»[5]. وأما أَدهم [٣١و] وأرقم فحكىٰ ابن بابشاذ[6] فيه الخلاف، فمنهم من يغلب عليه الوصفية فلا يصرفه مطلقًا، ومنهم من يغلب عليه الاسمية فيصرفه في التنكير دون التعريف، وسيبويه زعم أن العربَ لم تختلف في أنه لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، قال: «لم تختلف في ذلك العرب»[7]، وظاهر كلامِهِ هناك يقتضي أن من الناس من يصرفه في النكرة معاملة له معاملة الأسماء، من حيث إنهم جمعوه علىٰ «أفاعل»، وهو جمع «أَفْعَل» اسمًا، وخطأ سيبويه من اعتقد هَذَا من حيث إنهم قالوا الأبارق والأجارع، فجمعوا أبرق وأجرع عليه وهما صفتان، وللقائل أن يقول: إن هذا

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٤٦١.
(٢) الكتاب ٣/٢٠٠.
(٣) الكتاب ٣/٢٠٠.
(٤) الكتاب ٣/٢٠١.
(٥) الكتاب ٣/٢٠١.
(٦) شرح الجمل له ٢/٤٦١.
(٧) الكتاب ٣/٢٠١.

مما جرىٰ مجرىٰ الأسماء، ونُسِيَت فيه الصفة. وهذا القسم هو الثالث من أقسام «أفعل» التي ذكرناها.

وها هنا مسائل فمنها متفق عليه ومنها مختلف فيه:

* الأولىٰ: إذا سميت بأولق، هل ينصرف في المعرفة أو لا؟ وذلك ينبني علىٰ الخلاف هل وزنه «أَفْعَل» أو «فَوْعَل»، وهو خلاف مشهور، اختلف فيه قول الفارسي وجوز فيه في الإيضاح وجهين[1]:

أحدهما: أن يكون أفعلُ من وَلَقَ يَلِقُ[2]، إذا أسرع، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[3]، ومنه قول الشاعر[4]:

جَـاءَتْ بِـهِ عَـنْسٌ مِـنَ الشَّـامِ تَلِـقْ

وثانيهما: أن يكون فَوْعَلا من أَلِقَ الرجل فهو مألوقٌ، وهو نصُّ سيبويه[5]. فعلىٰ هذا القول ينصرف في المعرفة والنكرة، وعلىٰ القول الأول لا ينصرف في المعرفة للتعريف والوزن، وينصرف في النكرة.

---

(١) التكملة ص ٥٥٤. (بحقيق كاظم مرجان).

(٢) الممتع لابن عصفور ص ٤٢.

(٣) النور ١٥. هذه الآية استشهد بها علىٰ رواية من يفتح التاء ويكسر اللام، وهم عائشة وابن عباس وزيد بن علي، وقرأ الجمهور بفتح التاء واللام والقاف مع تشديد القاف، وقرأ ابن السميفع بضم التاء والقاف وسكون اللام. كتاب السبعة ص ٤٥٣، والمحتسب ١٠٤/٢، والبحر المحيط ٢٢/٨. ولم ينبه المؤلف علىٰ أنها غير مقروء بها في السبعة.

(٤) دون نسبة في الخصائص ١٠/١، شرح شواهد الإيضاح ٨٩٠/٢، وسفر السعادة ٩٥/١، وللشمّاخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٣، ولسان العرب ٣٨٤/١٠ (ولق)، وللقُلاخِ بن حَزْنٍ المنقري في لسان العرب ١٤٥/١٠ (زلق).

(٥) الكتاب ١٩٥/٣، ٣٠٨/٤.

وأما «أَرْطَىٰ» إذا سميت به فلا ينصرف ، فإن أخذته من أديمٍ مأروطٍ إذا دُبِغَ بالأرطىٰ ـ وهو شجر يدبغ به الجلود ـ فهمزته أصل ، إلا أن ألفه للإلحاق فتشبه ألف التأنيث فتمنع الصرف ، وإن جعلتها زائدة من قولهم: مَرْطِي ، ففيه التعريف والوزن ، وحكىٰ أبو حنيفة في كتاب النبات[1] فيه الوجهين أديم مأروطٌ ومَرْطِيٌّ ، وحكىٰ الأخفش[2] والجَرْميُّ[3] أيضًا مَرْطِيٌّ ومَأْرُوطٌ ، والألف في هذا المثال للإلحاق لا للتأنيث ، بدليل قولهم أرطاة ، ولا يجمع بين علامتي تأنيث.

وأما قولهم[4] حَلْفاءَةٌ وقَصْباءَةٌ وشكَاعاةٌ وبهماة فشاذ لا يعول عليه ، وذكر فيه أبو الفتح ابن جني في المنصف شرح التصريف[5] وجهًا من التأويل ، ومع ذلك فهو قليل.

وأما إذا سَمَّيت بـ«أفعل من كذا» ، نحو: أفضل منك ، وأعلم من عمرو ، فلا ينصرف بحال. أمَّا في التعريف فظاهر ، وأما في التنكير فللزوم «مِنْ» ، فإن حذفتها ولم تردها البتة انصرف.

وأما المضاعف إذا سميت به ، نحو: ألْبَب ، فلا ينصرف في التعريف ؛ لأنه «أَفْعَل» ، ولم يجعله سيبويه كأكل[6] وأَيْقَق[7] من المضاعف ؛ لأن هذا عنده

---

(١) كتاب النبات ص ١٥ ، ١٠٦ ، وحاشيتان من حواشي ابن هشام علىٰ الألفية ص ١٥٧١ ، وبدلالة محققه اهتديت لموطن النقل من كتاب النبات.

(٢) حاشيتان من حواشي ابن هشام علىٰ الألفية ص ١٥٧١.

(٣) كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري ص ١٥.

(٤) المنصف لابن جني ١/٣٧.

(٥) المنصف له ١/٣٧.

(٦) كذا في الأصل ، والصواب: أَكْلَل. انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٤٦٣.

(٧) في الأصل رسم القاف الأولىٰ بنقطة من أسفل أي فاء ، وهو سبق قلم من الناسخ.

«فَوْعَل» ملحق بقَرْدَد ومَهْدَد وبابِهِ.

وأما «أَفْعَل» الذي هو الوزن، فأجمعوا على أنه [٣١ظ] ينصرف عند دخول كل[1] عليه. واختلفوا إذا جرى الوزن وصفًا فقلت: مررت برجل أَفْعَل، أو محدثًا عنه في قولك: أَفْعَل، وصفًا لا ينصرف. والخلاف فيه بين أبي عثمان وسيبويه، فأبو عثمان[2] يصرفه لذهاب الوصف، وسيبويه[3] لا يصرف، ووَافَقَ المبرِّدُ[4] سيبويه في ذلك، ورد على أبي عثمان ردًّا غير لازم، والخلاف مذكور في كتابِ سيبويه.

قال أبو القاسم: «ومنها فَعْلانُ الذي مؤنثه فَعْلَى، نحو: سكران وسكرى»[5].

قلت حكى ابن بابشاذ[6] في العلة المانعة لـ«فَعْلَان» هَذا ثلاثة أقوال:

فقال الكوفيون: الوصف والزائدتان[7].

وقال قوم: لا حاجة مع الزائدتين إلى غيرهما قياسًا على الألفين. وهل ذلك لأن النون أشبهت الهمزة أو لأنها بدل منها؟ فيه خلاف، فقال قوم من النحويين بالشبه من حيث إنهما زيادتان زيدتا معًا في آخر الاسم بناءُ المذكر فيهما على غير بناء المؤنث بعد سلامة الصدر لا تدخل عليهما تاء التأنيث.

---

(١) كذا.

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٤٦٢.

(٣) الكتاب ٣/٢٠٣.

(٤) المقتضب ٣/٣٨٤.

(٥) الجمل ص ٢١٨.

(٦) شرح الجمل له ٢/٤٦٤.

(٧) يريد والزيادتان، وهما الألف والنون.

ونص المبرد[1] على أن النون بدل من الهمزة بدليل قولهم بَهْرانِيٌّ، وقد نص سيبويه[2] في بعض أبواب التصغير على أنها بدل أيضًا، فَرَدُّ ابن خروف[3] على ابن بابشاذ في ذلك فاسدٌ لما ذكرناه من نص سيبويه.

قال أبو القاسم: «**ومنها كل اسم في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة**»[4].

وقد ذكرنا[5] أن هذين الألفين يمنعان مع اللزوم في نحو: ذكرى، وبشرى، ومع الصفة نحو: حبلى، ومع العلمية في مثل: سُعْدَى، وحُبلى إذا سميت به، ومع شبه الصفة نحو: حبلى إذا سمي به ثم نكر بعد التسمية. وربما أغنى اللزوم في هذا كله في العلة الثانية.

قال أبو القاسم: «**ومنها كل جمع**»[6] إلى آخره.

هذا هو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، ومن شأنه أن لا يقبل جمعًا ولا تصغيرًا، وتأثيرُ عدم النظير مع الجمع ومع العلمية في نحو: مساجد اسم رجل، ومع شبه الجمع في نحو: مساجد إذا سمي به ثم نكر بعد التسمية، وفيه لأبي الحسن خلاف[7].

---

(١) المقتضب ٣/٣٣٥.
(٢) الكتاب ٣/٤٢٠، ٤/٢٤٠.
(٣) شرح الجمل له ٢/٩٠٥.
(٤) الجمل ص ٢١٩.
(٥) تقدم في ٢/١٥٦، ١٦٠.
(٦) الجمل ص ٢١٩.
(٧) شرح الجمل لابن خروف ٢/٩١٤، والارتشاف ٢/٨٥٣.

وقوله: «**إلا ما كان آخره هاء التأنيث**»(١).

ينقصه أن يقول: إلا ما كان آخره حرف ثابت(٢)، أو حرف علة، أو ياء نسبة؛ تحرزًا من المنقوص، نحو: جوارٍ، وغواشٍ، فإن هذا من المصروف في حال الرفع والجر، فإذا تَمَّ في حال النصب لم ينصرف؛ وإنما تَمَّ في حال النصب لخفة الفتحة وثقل الضمة والكسرة في حالتي الرفع والجر، فعوضوا في حال الرفع والجر التنوين.

واختلف النحويون مم عوضوا؟ فقيل من الياء، وقيل من حركتها، والأول أوجه، وزعم أبو إسحاق(٣) أنه تنوينُ صرفٍ فيثبت في حال الرفع والجر، ويحذف في حال النصب، وخَطَّأَهُ ابنُ بابشاذ(٤) وغيره. وإنما صَرفوا هذا الجمع مع تاء التأنيث؛ لأنها معها تشبه الآحاد، ويوجد له نظير، نحو: صَياقِلَةٍ ومَوازِجة، [٣٢و] فنظيره(٥) من المصادر: الطَّواعِيَةُ، والكراهِيَةُ، والرفاهِيَةُ.

وياء النسب تجري مجرىٰ التاء من حيث كانوا يقتطعون بها المفرد من الجنس، كما يقتطعون بالياء روميٌّ ورومٌ، ومجوسيٌّ ومجوسٌ، وسِنْدِيٌّ وسِنْدٌ، وهِنْدِيٌّ وهندٌ، فكان كتَمْرة وتَمْرٍ، ونَخْلَةٍ ونخل، وقد جاء صرف هذا الجمع للضرورة أو للتناسب.

---

(١) الجمل ص ٢١٩.

(٢) كذا.

(٣) الذي في الجنىٰ الداني (ص ١٤٥) أن الذي قال بهذا هو الأخفش، وأن أبا إسحاق الزجاج قال إنه عوض من الحركة، وهو الذي في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٤٦٩، والارتشاف ٢/٦٦٨.

(٤) شرح الجمل له ٢/٤٦٩.

(٥) حال بين هذه الورقة والتي قبلها ورقتان.



قوله: «ومنها المعدول في العدد»[(١)].

وهذا الباب هُو من أُحَادَ إلىٰ رُباع، وهل يجوز قياسًا إلىٰ العشرة أم لا؟ فيه خلافٌ، والصحيحُ أنه موقوف علىٰ السماع إلىٰ رُباع، وحكىٰ أبو حاتم[(٢)] عن العرب أنه جائز إلىٰ العشرة، وقد سُمع، وهو قليل، ووقع ذلك في صحيح البخاري[(٣)].

وهذا العدل الواقع في باب العدد عدل في اللفظ والمعنىٰ. أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنىٰ فلأن قول القائل: جاءني اثنان، إنما في المفهوم هذا العدد الخاص، وإذا قلت: جاءوا مثنىٰ وثلاث ورُباع، فالمرادُ أنهم جاءوا جماعة بعد جماعة كل جماعة منهم هذه العِدَّة، فالعدل اللفظي مؤثِّرٌ في الباب إجماعًا. وهل يكون العدل المعنوي مؤثرًا في منع الصرف أم لا؟ فيه خلاف، فنص الفارسي في إيضاحه علىٰ أنه غير مؤثر، قال[(٤)] ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «ولا يكون العدل في المعنىٰ»، وانظر الجار والمجرور في كلامه هل يتعلق بمحذوف لأنه خبر «كان»، أو إنما يتعلق المجرور بلفظ المصدر والخبرُ محذوف؟ والمعنىٰ ولا يكون العدل المعنوي مؤثرًا في منع الصرف، وذهب أبو بكر بن السراجِ[(٥)] إلىٰ أنه مؤثِّرٌ.

واختلف النحويون أيضًا في هذا المعدول إذَا سمي به علىٰ ثلاثة مذاهب:

---

(١) الجمل ص ٢٢٢.

(٢) الارتشاف ٢/٨٧٤.

(٣) رواه البخاري: (كتاب التفسير/ باب قوله تعالىٰ: ﴿رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾) معلقا مبهما، ولفظه: «وقال غيره: ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ﴾ [النساء: ٣]: «يعني اثنتين وثلاثا وأربعا، ولا تجاوز العرب رباع».

(٤) الإيضاح ص ٣٠١.

(٥) الأصول ٢/٨٨ ـ ٨٩.

فقيل لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة.

وقيل ينصرف فيهما.

وقيل ينصرف في المعرفة دون النكرة، وهو عكس المعهود.

أما من لم يصرفه مطلقًا؛ فلأن هذه الأسماء عُدِلت في النكرات فلم تنصرف في حال التنكير للوصف والعدل، فإذا سُمِّي بها ونُكِّرت عادت للأصل، وإذا لم تنصرف في النكرة فأحرىٰ أن لا تنصرف في المعرفة.

وأما من صرف مطلقًا، فرأىٰ أن العدل إنما وقع في هذه الأسماء في حال كونها صفات لا في حال التسمية؛ ولذلك وقعت أحوالا بعد المعارف، وصفاتٍ للنكرة.

وأما من رأىٰ أنها لا تنصرف في النكرة فقط؛ فلأنَّ تنكيرها يعيدها إلىٰ أصلها دون التعريف، فإنه يخرجها عن العدل إذْ لم تَعْدِلها العرب إلا في حال الوصفية لا في حال التسمية، وتنكيرها عنده يعيدها إلىٰ أصل الوصفية. وقد جاء هَذَا العدل في غير أسماء العدد، نحو: سَحَرَ، وآخر، معدولين عن الألف واللام، فرفضت منهما، وصارا معرفين بالقصد كالنكرة [٣٢ظ] المقصودة في باب النداء.

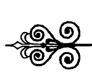
قال أبو القاسم: «**فإن أدخلت علىٰ جميع مَا لا ينصرف الألف واللام أو أضفته انصرف**»[1].

هذه عبارته، وعبارةُ شيخه أبي إسحاق[2]، وسماه جماعة النحويين منجرا؛ لأن المنصرف عندهم مَا دَخله التنوين مأخوذٌ من الصريفِ وهو الصوت،

---

(١) الجمل ص ٢٢٠.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩.

والتصويت إنما هو بالتنوين.

واختلف النحويون في علة انجرارِه أو انصرافِه، فقال بعضهم: لأن الألف واللام والإضافة يُبْعدانه من شبه الفعل؛ لأنهما خاصيتان لا تكونان في الفعل. ويلزم علىٰ مقتضىٰ هذا التعليل أن ينصرف عندمَا يكون فاعلا، أو مفعولًا، أو داخلا عليه حرف الجر، أو مصغرًا، أو مجموعًا؛ لأن هذه كلَّها خواصُّ الاسم لا تكون إلا له، فكان ينبغي أن يكون وُجودُها فيه قاطعًا للشبه. وقد تخلص بعضهم عن هذا الإلزام بوجهين:

الأول أن هذه الخواصَّ وجبت له قبل الشَّبَه، فلم يرفعها الشبه مع أن الألف واللام خاصيتان لفظيتان تجتمعان مع سائر الخواص، فلم تكن كَالخواص المذكورة.

وتخلص بعضهم عن هذا الاعتراض بأن الألف واللام والإضافة عاقَبَتا التنوين، فكما انجر الاسمُ مع التنوين كذلك يُجَر معهما.

وقيل لو جُر ـ وهو لا ينصرف ـ لالتبس بالمضاف إلىٰ ياء النفس؛ لأن من العرب من يحذف الياءَ ويستغني بالكسرة عنها، فلما دخلت الألفُ واللام والإضافة ارتفعَ اللَّبْسُ؛ لأنهما لا يجتمعان مع الياء.

قال أبو القاسم: «**وأما الذي لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، فهو اثنا عشر جنسًا منها كل اسم أعجمي**»[1].

قد تقرر أنَّ العُجمة من العلل المانعة، وهي فرع عن العربية، والأسماء

(١) الجمل ص ٢٢٠.

الأعجمية علىٰ قسمين: فمنهم[1] اسمُ جنس، ومنها علم شخص.

فالأول مَا كانَ نكرة في العجمة ثم عُرِّب، وهو علىٰ قسمين: منه ما يوافق الاسم العربي الذي لا ينصرف علمًا، ومنه غير موافق. فغير الموافق مصروفٌ علىٰ كل حال، نحو: آجُر، ولِجَام، وسُنْدُس، وإستبرق، فهذا يدخل عليه لام التعريف وينصرف في المعرفة. وأما مَا كَانَ مُوافقا نحو: بَقَّم[2]، وشَلَّم[3]، فلا خلاف أنه غير مصروف. إلا أن المعتبر فيه مع العلمية، هل هو الوزن أو العجمة؟ فيه نظر ينبني علىٰ هذه الأسماء، هل هي نكرات عندهم أم معارف؟ ومن هذه الأعجميات ما له اشتقاق، ومنها ما لا اشتقاق له.

وأما العَلَم وضعا فهو معتبر في المنع مَعَ مَا ينضاف إليه، إلا أن يكون الاسمُ ثلاثيًا، ساكن الوسطِ كان أو متحركه فهو منصرف، إلا أن يكون فيه أكثر من علتين، نحو: مَاه[4]، وجُور[5]، وحِمْص، فإن السكون ـ وإن قامَ أحد العلتين فأبطلها ـ خلفتها العلة الثانية، وإنما اعتزمُوا علىٰ صرف [٣٣و] الثلاثي لخفته.

قال أبو القاسم: «**ومنها كل اسم علىٰ وزن الفعل**»[6].

قلت الوزن علىٰ ثلاثة أضرب: وزن خاص بالفعل، ووزن غالب فيه، ووزن مشترك بينه وبين الاسم.

---

(١) كذا في الأصل.
(٢) اسم نبت يصبغ به.
(٣) اسم بيت المقدس. الكتاب ٣/٢٠٨.
(٤) اسم بلدة بأرض فارس. معجم البلدان ٥/٤٩.
(٥) مدينة بفارس. معجم البلدان ٢/١٨١.
(٦) الجمل ص ٢٢٠.

فالخاص والغالب مُعْتَبران بلا خلاف، وفي المشترك خلافٌ وهو الماضي، نحو: «ضَرَبَ» إذا سميت به، والجمهور لا يعتبرونه لخفته، واعتدَّهُ عيسىٰ[1] محتجًّا بقول الشاعر[2]:

أنـــا ابـــنُ جَـــلا وطَـــلَّاعُ الثَّنايَـــا

فلم يُنَون «جَلا»، وتأويله عندنا علىٰ الحكاية، فسمَّىٰ بالفعل المشغول، ثم حَكاهُ علىٰ حد مَا تُحكىٰ الجُمل.

فإن كان المثال لا نظير له في الأسماء، منع إجماعًا. فإن زال وزن الفعل بالإتباع، نحو: يُشْكُر، وتِغْلِب، إذا ضممت ياءه أوْ كسرت تاءه، فهل يراعىٰ أصله أم فرعه؟ فيه خلاف، فمنهم من لا يصرفه مراعاة لأصْلِه، ومنهم من يصرفه لأنَّ وزن الفعل قد زال بالإتباع، فالخلاف إذَنْ في الوزن في موضعين:

الأول: المثال المشترك.

الثاني: إذَا زال الوزن بالإتباع.

وتأثير الوزن مع العلمية والوصف وفي شبه الوصف خلاف قد ذكرناه[3].

قال أبو القاسم: **«ومنها كل اسم في آخره ألفٌ ونون زَائدتان»**[4].

---

(١) هو عيسىٰ بن عمر. الكتاب ٢٠٦/٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٤٧٩/٢، وشرحه لابن عصفور ٢٠٦/٢.

(٢) صدر بيت لسُحَيْمِ بن وَثِيلٍ الرِّياحِي، الأصمعيات ص ١٧، والكتاب ٢٠٧/٣، والشعر والشعراء ٢٦٩/٢، وبلا نسبة في ابن يعيش ١٧٢/١. صدره:

مَتَــىٰ أَضَــعِ العِمامَــةَ تَعْرِفُــونِي

(٣) تقدم في ١٥٥/٢ وما بعدها.

(٤) الجمل ص ٢٢١.

قد قدمنا[١] أن هاتين الزيادتين مشبهتان لألفي التأنيث، وتمنعان مع الصفة والتعريف، ومنفردين، وقد ذكرناه[٢].

قوله: «**فأما حَسَّانُ**»[٣] إلى آخره.

قَصْدُه في هذه الأسماء أن يبين الاشتقاق ليثبت للألف والنون الزيادة أو الأصالة، وسألَ سيبويه[٤] الخليل عن «دِهْقَان»، فقال لَهَ: إن أخذته من التَّدَهْقُنِ فهو مصروف، وكذلك شيطان إن كان مِنْ شَطَنَ إذا بَعُدَ، ومن قولهم: بئر شَطُونٌ إذا كانت بعيدة عميقة فهو مصروف، وإن أخذته من شاطَتِ القِدْرُ تشيط لم تصرفه، وسمي حينئذ شيطانًا لأنه بعيد من رحمة الله على مقتضى الاشتقاق بالأولِ، أو لغليانه واهتياجه، وهو مقتضى الاشتقاق الثاني.

وأمَّا: سَعْدَان، ومَرْجان، فنونه زائدة.

وأمَّا: دِيوان، وفَيْنان، فمصروف.

وأمَّا «رُمَّان» فالنون فيه أصلية عند الأخفش[٥]، ووزنه عنده فُعَّال، قال: وقد جاءت الأشجار على فُعَّال كثيرًا[٦]. وكذلك نون زيتون أصلية، حكى الأخفشُ[٧] عنهم أرض زَيْتَةٌ[٨]، وأرض رَمِنَةٌ إذا كانت كثيرة الزيتون والرُّمَّان

---

(١) سبق في ٢/١٦١.

(٢) تقدم في ٢/١٦١.

(٣) الجمل ص ٢٢١.

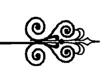
(٤) الكتاب ٣/٢١٧.

(٥) الإيضاح ص ٢٩٩، والبديع لابن الأثير ٢/٢٧٠.

(٦) لعل هذا الكلام في الأوسط للأخفش.

(٧) لعله حكاه في الأوسط، فكثيرا ما ينقله عنه ابن بزيزة.

(٨) كذا في الأصل، والصواب: زَتِنَةٌ. انظر سفر السعادة ١/٢٩٢.



فهذا الاشتقاق يدل على الأصالة، وأما سيبويه[1] فسأل الخليل عنه فقال: «لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذ[2] لم يكن له معنى يعرف»، يعني أنه لمَّا لم يُعْلم له اشتقاق حَمَلَه على أنه «فُعْلان» لأنه الأكثر.

ومثلُ ذلك «يعقوب» في اسم النبي، لا ينصرف للتعريف والعجمة، وفي اسم طير ينصرف، وهو ذَكَر القَطَا. و«يونُس» أيضًا اسم طير، واسم البحر.

قال [٣٣ظ] أبو القاسم: **«ومنها كل اسمٍ مؤنث على ثلاثة أحرُف»**[3].

التأنيث على قسمين: لفظي، ومعنوي[4] معتبر. واللفظي على قسمين: بالهاء، وبالألفين، فهو مستقل بنفسه مع الألفين ويكون مع الصفة، وقد لا تحتاج، ويكون مع العلمية. وأما التأنيث بالتاء أو بالهاء على ما فيه من خلاف فمُعتَبَرٌ مع العلمية.

وأما المعنوي فهو على قسمين: إما أن يكون في اسم ثلاثي، أو زائد. فالزائد يعتبر فيه التأنيث مع العلمية. والثاني على قسمين: سَاكن الوسط، ومتحركه. فالمتحرك، نحو: قَدَم وسَقَر، وهو معتبر بلا خلاف؛ لأنَّ الحركة تنزلت منزلة الحرف الرابع بدليل جَمَزَى[5] وبَشَكَى[6]، حيث قالوا في النسب إليه: جَمَزِي، وبَشَكِيٌّ، وقد كان لهم في الرباعي القلب والحذف، فلما حَذَفوا في جَمَزِي

(١) الكتاب ٣/٢١٨.

(٢) في الكتاب: إذا.

(٣) الجمل ص ٢٢١.

(٤) بعده في الأصل لكنه وضع عليه علامة الضرب: «وكلاهما مستقل بنفسه».

(٥) الجَمَزَى: ضَرْبٌ من المشي.

(٦) يقال: ناقةٌ بَشَكَى، أي سريعة.

وبَشَكي، أجروه بالحركة مجرىٰ الخماسي الذي يلزم فيه الحذف إجماعًا.

وأما الساكن الوسط فللعرب فيه مذهبان، وقد جمعهما الشاعر في قوله[1]:

لَم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ❊ دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

فصرف ولم يصرف، وليس ترك الضرورة فيه ضرورة[2]؛ لأن البصريين لا يجيزون ذلك، ومنهم من لم يصرفه ولم يعتبر فيه السكون، وعلىٰ ذلك حمله أبو إسحاقَ[3]، وتأوَّلَ البيت علىٰ الضرورة.

والبيت لجرير. والتَّلَفُّع والتَّلَفُّفُ متقاربان، إلا أن التلفُّع معَهُ تغطية الرأس، وفي حديث عائشة: «كان رَسولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ، فيَنْصَرِفُ النِّساءُ مُتَلَفِّعاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ»[4]، وفي روَاية: مُتَلَفِّفَاتٍ[5]. والْعُلَب جمع عُلْبَة، وهي جلود تسقىٰ فيها الإبل. ويصف دعدًا بالشَّرَفِ، وأنها من ذوات النعم.

قال أبو القاسم: «ومنها المعدول في الأعلامِ، نحو: عُمَر، وزُفَر، وقُثَم وزُحَل»[6]، وطُوىٰ فيمن لم يصرف في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ

---

(١) لجرير في ملحق ديوانه ١١٢١/٣، وابن يعيش ١٩٣/١، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ٢٢٥، وبلا نسبة في الكتاب ٢٤١/٣، والجمل ص ٢٢١، والكامل ٥١٨/١، والمقتصد ٩٩٤/٢، والمفصل ٤٣.

(٢) كذا.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٤) رواه مالك في الموطأ، كتاب وقوت الصلاة، وقوت الصلاة ١٤٢/١ برقم (٤)، والبخاري: (كتاب الصلاة/ باب في كم تصلي المرأة من الثياب، برقم: ٣٦٥)، ومسلم: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها، برقم: ٦٤٥).

(٥) وهي رواية من روايات الموطأ، انظر حاشية الموطأ ١٤٢/١، وهي إحدىٰ ألفاظ رواية مسلم السابقة: (برقم: ٦٤٥).

(٦) الجمل ص ٢٢٢، وفيه: «ومنها كل اسم معدول من فَاعِلٍ إلىٰ فُعَلَ».

طُوًى﴾ [طه: ١١]، فكلها معدولة عن لفظ فاعل، فجاءت بهذا اللفظ والمقصودُ غيره، وسنذكُرُ أقسام «فُعَل» بعد[١]. وجميع هذا المعدول إذا صُغِّرَ انصرف؛ لأنَّ عدله لم يقع في حال تصغيره.

قال أبو القاسم: «**ومنها كل اسم على بناءِ الفعل الماضي، مما لا مثال له في الأسماء**»[٢].

قد تقدم الكلامُ في هَذَا الفصل[٣].

قال: «**ومنها كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا**»[٤].

ويعني به التركيب المعتبر مع العلمية فقط، نحو: بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَموتَ، والمرادُ تركيب الاسمين اللذين جعلا اسمًا واحدًا، لا تركيب الإضافة.

ثم ذكر أَلِفَ الإلحاق[٥]، وأنها كألف التأنيث لشبهها بها، فلو سميت بعَلْقَى وأَرْطَى، لم يصرف في المعرفة.

ثم ذكر المؤنث[٦] إذا سَمَّيْتَه بمؤنث، والمؤنثَ إذا سَمَّيْتَه [٣٤و] بمذكر، وهذا فيه خلاف بين سيبويه[٧] وعيسى[٨]، نحو امرأة تسميها بِزَيْد أو عمرو،

---

(١) انظر ص ١٨٤.

(٢) الجمل ص ٢٢٢.

(٣) تقدم في ٢/١٦٧.

(٤) الجمل ص ٢٢٢.

(٥) الجمل ص ٢٢٣.

(٦) كذا، والصواب: المذكر؛ لأن الزجاجي قال: «ومنها كل اسم مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف». الجمل ص ٢٢٣.

(٧) سيبويه لا يصرفه. الكتاب ٣/٢٤٢.

(٨) عيسى بن عمر ويونس والجرمي يصرفونه. الكتاب ٣/٢٤٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٤٨٨،=

والجمهورُ علىٰ أنه لا ينصرفُ ؛ لأن فيه التعريف والتأنيث ، والنقل من الأخف إلىٰ الأثقل ، فإن سمي مذكَّرٌ بهند ودعد ، فأجمعوا علىٰ أنه مصروف ، وإن سمي بما زَادَ علىٰ الثلاثة ، نحو: سعاد وزينب ، لم ينصرف في المعرفة كما ذَكَرَهُ أبو القاسم[1].

وأجمعوا علىٰ أنكَ إذا صغرت مذكرا اسم مؤنث ، نحو: زيد ، وعين[2] ، أثبتت التاء فتقول: زُيَيدة ، وعميرة ، ولم يُصْرَف إجماعًا ، فلو سمي مذكر بهند ، لم ينصرف في التصغير ، ولم ترجع إليه تاء التأنيث . وأما قولهم: عروة بن أُذَيْنَة ، وسفيانُ بنُ عُيَيْنَة ، فإنما سُمِّيَ به مصغَّرًا ، وإلا لما ثبتت التاء .

وفي هذا الباب مسائل كثيرة من باب الحكاية ، والتطويلُ في ذلك مع هذا المختصر لا معنىٰ له ، ومحله في كتاب سيبويه - رحمه الله - .



= وشرحه لابن الفخار ٣/٩٣٢ .

(١) الجمل ص ٢٢٣ .

(٢) كذا في الأصل ، والصواب: عمرو ، لأنه قال بعد في تصغيره: عميرة ، ولأن عينا غير مشهور اسم مذكر .

باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان

جمع في هذا الباب أبوابًا متفرقة، وأفردَ سيبويه لكل واحد منها بابا[(١)]، وبدأ سيبويه بأسماء الأرضين[(٢)]، وخرج من كلام سيبويه أنَّ أسماء القبائل علىٰ ثلاثة أقسام: فمنها ما اعتزموا فيه علىٰ التأنيث، ومنها ما اعتزموا فيه علىٰ التذكير، ومنها ما سوغوا فيه الأمرين.

فأما ما اعتزموا فيه علىٰ التذكير، فنحو: مَعَدٍّ، وقُرَيْشٍ، وثَقِيفٍ، فذكر سيبويه[(٣)] أن هذه الأسماء غَلَب عليها التذكير، واعتزموا فيها عليه، وبعضها اسمُ الحي، وبعضها اسم الأب، قال سيبويه بعد أن عدد هذه الأسماء: «وكل شيء لا يجوز لك فيه أن تقول: من بني فلان، وهؤلاء بنو فلان»[(٤)].

وأما ما اعتزموا فيه علىٰ التأنيث، فكل ما استعملوه اسمًا للأم أو القبيلة، ومَثَّله سيبويه[(٥)] بمجوس ويهود؛ لأنهم اعتزمُوا فيه علىٰ أنه لم يقع إلا اسمًا للقبيلة.

وأما ما يجوز فيه مُرَاعَاة الأمرين، فتميم، وسلول، وسَبَأ، وثمود، فذكر

(١) باب أسماء للأرضين ٣/٢٤٢، باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلىٰ الأب والأم ٣/٢٤٦، باب أسماء السور ٣/٢٥٦.

(٢) الكتاب ٣/٢٤٢.

(٣) الكتاب ٣/٢٥٠.

(٤) الكتاب ٣/٢٥٠.

(٥) الكتاب ٣/٢٥٤.

سيبويه[١] أن من العرب من يقول: هذه بنو تميم، وهذه بنو سلول، وهذه سلول تميم، وسلول بكر[٢]، وشبهه سيبويه[٣] بقوله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، وبنو فلان تطؤهم [الطريق][٤]، وظاهِر هذا التشبيه يقتضي أن الأصل أن يقال: هذه بنو تميم، وبنو سلول، كما أنَّ الحقيقة: واسْأَل أهل القرية، وقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] مجاز، وإن لم يجعل هذا اسمًا للقبيلة، فإما أن يكون اسم الأب أو اسم الحي، ومن العرب من يجعلها اسم قبيلة فلا يصرف، وذكر سيبويه[٥] أنَّ سبأ، وثمود، يجعلان مرة اسمًا للقبيلتين، ومرة للحَيَّيْن، وألزم [٣٤ظ] أبو عمرو بن العلاء[٦] «سبأ» أن يكون اسمًا للقبيلة لا ينصرف، ومذهب سيبويهِ فيه ما ذكرناه.

وقد يجتمع في بعض هذه الأسماء أكثر من علتين نحو: تغلب، ويشكر، فهذه لا تنصرف بحال، وإن قصد بها المذكرُ؛ لبقاء التعريف والوزن، ولذلك أُخِذَ علىٰ أبي القاسم[٧] في تمثيله بـ«تَغْلِب».

وأما أسماء البلدان فعلىٰ ثلاثة أقسامٍ كما ذكرناهُ أيضًا:

فمما اعتزمُوا علىٰ تذكيره ولا يؤنث بحال: بَلْخ.

ومما اعتزموا فيه علىٰ التأنيث غالبًا: عُمَان، وخُرَاسَان، فهي كقِدْرٍ وشَمْسٍ

---

(١) الكتاب ٣/٢٤٦ ـ ٢٤٧.
(٢) كلاهما في الأصل دون واو.
(٣) الكتاب ٣/٢٤٧.
(٤) زيادة ليتضح المعنىٰ كما في الكتاب ٣/٢٤٧.
(٥) الكتاب ٣/٢٥٢.
(٦) الكتاب ٣/٢٥٣.
(٧) الجمل ص ٢٢٤.

في أنها أنثت بغير عَلَامَةٍ، وقد قال تعالىٰ: ﴿ٱدْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]، قال سيبويه[1]: «وبلغنا عن بعض المفسرين أنه أراد سبحانه مصر بعينها»، وأما قوله تعالىٰ: ﴿إِهْبِطُواْ مِصْراً﴾ [البقرة: ٦٠] فيحتمل الوجهين، والصحيح أنه نكرة، والمراد مِصْرٌ من الأمصارِ، وبين المفسرين فيه خلاف.

والأواسِط[2]، ودابِق، وحَجْر اليَمامَةِ، وقُباءُ، وحِراءُ، فكل منها يجوز فيه التذكير والتأنيث بنص سيبويه[3].

وأما أَذْرِبِيجان، فمما كثرت علله، واختص بشيء لا يكون في غيرِه، ففيه التعريف، والتركيب، والتأنيث، والعجمة، والزائدتان، وقد تقدم[4] الخلاف هل يوجب ذلك بناءه أم لا؟ قال سيبويه[5]: «وإنما سُمي واسِطُ[6] لأنه مكان وَسَط البصرة والكوفة».

وأما أسماء السور فعلىٰ قسمين: منها مَا فيه الألف واللامُ، ومنها ما ليس فيه ذلك. فالأول نحو: الأنفال، والرعد، والحِجْر، والأعراف، وهذه معرفة لتمكنها بدخول الألف واللامِ عليها.

وأما ما ليس فيه الألف واللام فهو أقسام:

منه ما هو مسمىٰ بجُمْلَة، نحو: اقتربت، وقل أوحي، فهذه تُحْكَىٰ حكاية

---

(١) الكتاب ٣/٢٤٢.

(٢) كذا، والصواب: واسط.

(٣) الكتاب ٣/٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٤) تقدم في ١/١٣٨.

(٥) الكتاب ٣/٢٤٣.

(٦) بضم الطاء في الأصل، والذي في الكتاب: واسطا.

الجمل، وتقطع همزة «إقتربت» كما تقطع همزة «إضرب» ونحوه إذا سميتَ به.

ومنها مَا سمي باسم مفرد، فَهُود، ويوسف، ونوح، وما أشبه ذلك، وهَذَا إنْ جُعل اسمًا للسورة لم ينصرف، وإن اعتقد فيه حذف المضاف جَرَىٰ علىٰ حُكمه مفردًا، فإن كان مما ينبغي أن ينصرف في أصله انصرف، وإلا فلا.

ومنها مَا سمي بحُروف الهجاء، وهذه قسمان: منها ما ليس فيه إلا الحكاية، نحو: ﴿أَلَمَّرَ﴾ [الرعد: ١]، و﴿كَهيعَصَ﴾ [مريم: ١]، ومنها ما تجوز فيه الحكاية والإعراب نحو: صاد، وقاف، وما أشبه ذلك، وكذلك حكم ﴿يَسٓ﴾ [يس: ١]، و﴿طَسٓ﴾ [النمل: ١]، يجوز فيها الإعرابُ والحكاية.

واستدل سيبويه علىٰ جواز اعتقاد حذفِ المصاف في قولهم: هذه يوسف، وهذه هود = بقول: هذه الرحمان[١]، قال: «ولا يكون هذا إلا وهو يريد سورة الرحمان»[٢]، وقد قرأ بعضهم: «يَاسِينَ» فأعربه[٣]، وَقَافُ[٤] بالرفع فيهما، ونصبه بعضهم بإضمار اذكر، وجوز سيبويه أن تكون الفتحة فيهما فتحة بناءٍ، وجوز في نون الرفع والنصب[٥]. قال سيبويه[٦]: «ومما يدلك علىٰ أن «حم»

(١) الكتاب ٣/٢٥٦ ـ ٢٥٧.

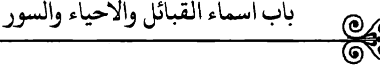
(٢) الكتاب ٣/٢٥٧.

(٣) قرأها بفتح النون ابن أبي إسحاق وعيسىٰ، وقرأ الكلبي بضمها، وقرأ السماك وابن أبي إسحاق أيضا بكسرها، وقرأ الجمهور بسكونها، الكتاب ٣/٢٥٨، والبحر المحيط ٩/٤٨.

(٤) قرأ الجمهور قاف بسكون الفاء، وقرأ عيسىٰ بن عمر بفتحها، وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق وأبو السمال بكسرها، وقرأ هارون وابن السميفع والحسن أيضا بضمها. الكتاب ٣/٢٥٨، والبحر المحيط ٩/٥٢٩.

(٥) من سورة القلم. الكتاب ٣/٢٥٩.

(٦) الكتاب ٣/٢٥٩.



ليس من كلام العرب أن العرب لا [٣٥و] تدري ما معنىٰ حم» ، قلتُ: قد اختلف السلف في أوائل هذه السور اختلافًا كثيرًا ، ولهم في ذلك نحو من عشرين قولًا ، والصحيح أنها من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، وقد روي عن علىٰ ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: ما عُلِمَتِ الفتن إلا من أوائل السور ، والله أعلم بسره فيها.

وأما الحروف نحو كاف وميم ، فللعرب فيها مذهبان: التذكير والتأنيث.

وأنشد[1]:

فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْها ❊ فإنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ

أنشده سيبويه للأخطل ، ورواه أبو العباس[2]:

فإن تمنع سَدُوسٌ درهميها

وهما سدوسان: سدوسٌ في بني شيبان بفتح السين من «سدوس» ، وفي طيء بالضم. والسَّدوسُ ـ بالفتح لا غير ـ الطيلسان. وأتىٰ الأخطلُ الغَضْبانَ بن يَشْكُرَ الشَّيبانيَّ يسأله في حَمالَةٍ ، فقال له: إن شئت أن نكتب لك إلىٰ إخواننا بالبصرة فلا يبقىٰ بكري إلا أعطاكَ ، ففَعَل ، وكتب لهُمْ ففعلوا ، وجمعوا لهُ مَالا كثيرًا. والريح كناية عن رجوعه إلىٰ بلده استغناء عنهم.

وأنشد لِهِنْدٍ زوجِ رَوْحِ بنِ زِنْباعٍ[3]:

(١) الجمل ص ٢٢٤ ونسبه للأخطل ، وكذا في الكتاب ٢٤٨/٣ ، وشرح الجمل لابن خروف ٩٣٥/٢ ، وديوانه ص ٢٦٥.

(٢) لم أجد للبيت ذكرا في الكامل ولا في المقتضب ، وذكر هذه الرواية ابن خروف في شرحه للجمل ٩٣٧/٢ ، ولم ينسبها لأحد. وهي رواية الديوان ص ٢٦٥.

(٣) دون نسبة في الجمل ص ٢٢٥ ، والكتاب ٢٤٨/٣ ، ولهند بنت النعمان بن بشير الأنصاري في=



بَكَىٰ الْخَـزُّ مِـنْ رَوْحٍ وأَنْكَـرَ جِلْـدَهُ ❊ وعَجَّتْ عَجِيجًا من جُذَامَ المَطارِفُ

تهجوُ بهذه القصيدة زوجها رَوحًا[1] وكانت تزوجت قبله أزواجًا فطلقوها وهجَتْهُم. والخَزُّ بات[2]: من نوع الحرير. والمَطارِفُ جمع مِطْرَفٍ، وهو ثوبٌ مُعَلَّم. وشاهده ترك صرف «جذام».

وأنشد للفرزدق، وقيل للأخطل[3]:

مِـنْهُنَّ أيـامُ صِـدْقٍ قـد عُرِفْـتُ بِهَـا ❊ أيـامُ واسِـطَ، والأيـامُ مِـنْ هَجَـرَا

وشاهده ترك صرف «هجر» لأنه جعله اسمًا للبُقْعَة. وأنشد سيبويه[4]:

ودابــــقُ وأيــــنَ مِنِّــــي دابِــــقُ

وأنشد سيبويه في الباب أبياتًا كثيرة ظاهرةَ الاستشهاد.

❊ ❊ ❊

= الحلل ص ١٥٣، ولحميدة بنت النعمان أخت هند في شرح الجمل لابن خروف ٩٣٨/٢.

(١) أبو زُرْعَة رَوْحُ بن زنباع الجُذَامِيُّ أحد التابعين الجلة، ﷺ. الأسامي والكنىٰ ٣١٩/٣، وأسد الغابة ٢٩٥/٢، واللباب لابن الأثير ٢٦٥/١.

وضبط روح في الأصل بضم الراء، وهو خطأ، لذا لم نعتمد ضبط الناسخ فيما أخطأ فيه، وما أكثره.

(٢) كذا، والباء غير منقوطة.

(٣) دون نسبة في الجمل ص ٢٢٦، وللفرزدق في الكتاب ٢٤٣/٣، والحلل ص ١٥٤، وشرح الجمل لابن خروف ٩٤٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٣ ونسب لغيلان بن حريث الراجز، وانظر اللسان (دبق) ٩٥/١٠.

باب مَا جَاء من المعدول على «فَعَال»

وهو علىٰ أقسام: فقد يكون اسمًا مفردًا، نحو جَناح، وجمعًا، نحو: سَحاب جمع سَحابَة وظَلَام، ويكون مصدرًا كفَساد وذَهابٍ، وصفة كجَوار. وجميع هذه الأربعة مصروفٌ، ويكون بمعنىٰ «افْعَل» في الأمر، كنزال بمعنىٰ انزل، وتَراكِ ودَرَاك ونَظار بمعنىٰ اتْرُكْ وأَدْرِكْ وانْظُرْ، ويسمىٰ اسم فعل. وهو قياس في الثلاثي، وقد جاء في الرباعي، وهو موقوف علىٰ السماع.

ويكون معدولا عن المصدر المعرفة، كفَجار ويَسار للفُجور واليُسْرِ، وجمادِ للجمود، وحَماد للمَحْمدة، ومن كلام العرب للظباء إذا وردت الماء: فلا عَبَابِ، وإذا لم ترد: فلا أَبَابِ، ونزلتْ بَوارِ علىٰ الكفار، ونزلت بَلاءِ علىٰ أهل الكتاب. ويكون معدولا [٣٥ظ] عن الصفة، نحو: فَساقِ، وخَباث، ولَكَاعِ، ودَفَار، وحَصافِ، وحَباقِ، وأَزامِ للسنة الشديدة. ويكون معدولا عن فاعلة في الأعلام، كحذامِ عن حاذمة، وقَطامِ، وسَجاحِ لامرأة مسيلمة المتنبي، وفيها يقول المعري[1]:

أَمَّــتْ سَــجَاحِ وولَّاهـا مُسَـيْلِمَةٌ ❁ كذابــةٌ فــي بَنِــي الــدُّنْيا وكَــذَّابُ

وهي التي آمَنت به أوَّلَ قومِها، وصدَّقَت بما جاء به من القرآن، وإياها خاطَبَ بقرآنه حيث يقول[2]:

ألا قُــومي إلــىٰ المَخْـدَعْ ❁ فقـد هُيِّـئَ لـكِ المَضْـجَعْ

(١) البحر المحيط ٤/٢٩٧.

(٢) التذكرة الحمدونية ٧/٣٥٠.



فـــإن شـــئتِ بَطَحْنـــاكِ ❁ وإنْ شِـئْتِ علـىٰ أَجْمَـعْ
وإنْ شِـــــئْتِ بثُلْثَيْــــهِ ❁ وإنْ شِـــئْتِ بــهِ أَجْمَــعْ

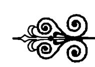
فقالت له: به أَجْمَعْ يَا نبي اللهِ. قَاتَلَهُمَا الله وقَبَّحَ نُزُلَهُمَا في النارِ، وقد فعل.

ولم يحك سيبويه[1] منه فيما جاوز الأربعة إلا قَرْقَارِ وعَرْعار، وأنشد[2]:

قَالَـــتْ لَـــهُ رِيــحُ الصَّـــبَا قَرْقَـــارِ
اخــــتَلَطَ المَعـــــروفُ بالإِنْكــــارِ

وإنما يريد أن الريح قالت للسحاب قَرْقِرْ بالرعد، وكذلك عرعار اسمُ لُعبة للصبيان، وخَراجِ اسمُ لعبة لهم أيضًا، وهو ثلاثي، وهو أيضا في الألقاب، وفي اسم المصدر غير مُطَّرِدٍ بنص سيبويه[3]، وإنما اطرد في النداء نحو: يا فَساق، وفي الأمر، ولما لم يكُن مطردًا في الصفات وفِعْلِ الأمر أكثَرَ الزمخشري[4] من التمثيلِ، كأنه رَامَ حَصْرَ أكثرِ المسموعِ، ومنه ظَفَارِ للبلد، وفَشَاح للضبع، وقَثامِ لها أيضًا، قال سيبويه[5]: «لأنها تقثم أي تقطع»، وفي مثل: فَشَاشِ فُشِّيهِ مِنِ اسْتِه إلىٰ فِيهِ[6]، قال ابن سِيدَةَ[7]: هُو مثل لمن غضب، فتوعد وهو غير قادرٍ علىٰ

(١) الكتاب ٣/٢٧٦، ٢٨٠.
(٢) صدره في الكتاب ٣/٢٧٦ دون نسبة، وهو لأبي النجم العجلي في لسان العرب ٥/٨٩ (قرر)، وخزانة الأدب ٦/٣٠٧.
(٣) الكتاب ٣/٢٨٠.
(٤) انظر المفصل ص ١٤٩ ـ ١٥١.
(٥) الكتاب ٣/٢٧٣.
(٦) انظر الميداني ٢/٧٨.
(٧) المحكم ٧/٤٣٠، ووقع فيه: «فَشَا مِنْ فشيه، من استه إلىٰ فيه»، ولعله خطأ طباعي، وأن الصواب: فشاشِ فشيه، كما هو المشهور.




إنجاز وعيده، وقالهُ المظفري[1] أيضًا في كتابه الكبير، ومن كلام ملك من ملوك حمير: مَنْ دَخَلَ ظَفارِ حَمَّرَ، أي تكلم بلغة حمير، قال الجوهري[2]: «دخل رجل على ملك من ملوك حِمْيَرَ، فقال له: ثِبْ، معناه اقعد، فوثب فتكسر، فقال له الملك: ليس عندنا عَرَبِيَّتْ، من دَخَل ظَفَارِ حَمَّر»، ووقف على الهاء بالتاء، وهو كثيرٌ، ومنه قولهم[3]:

بَـلْ جَـوْزِ تَيْهـاءَ كَظَهْـرِ الحَجَفْـتْ

ومنه قولهم: «عليكم السلام والرحمت»[4]، ومنه قوله[5]:

اللهُ نَجَّـاكَ بَكفَّـيْ مَسـيلَمَتْ[6]

مِـنْ بَعْـدِما وبَعْـدِمَا وَبَعْـدِمَتْ

صَارَتْ نفوسُ القَوْمِ عندَ الْغَلْصَمَتْ

---

(١) المظفري يقصد بهِ الكتاب المنسوب إلى المُظَفَّرِ سلطان بني الأفطس على الثغر الشمالي من الأندلس، واسمه محمد بن عبد الله بن محمد بن مسلمة التجيبي المُظفَّر أبو بكر، أميرٌ مجاهد شجاع، جَمُّ المعارِفِ، كثيرُ الأدب، جماعة للكتب، توفي عام ٤٦٠هـ. التكملة لابن الأبار ٥٨/٢، وسير أعلام النبلاء ٥٩٤/١٨. وكتابه المظفري يقع في خمسين مجلدا، يسمى التذكرة، ويقال له أيضا الكتاب المظفري، وهو في حكم المفقود الآن.

(٢) الصحاح (وثب) ٢٣١/١.

(٣) بلا نسبة في الخصائص ٣٠٤/١، والمساعد ٢٩٦/٢، ونسبه ابن بري في التنبيه (حجف) لسؤر الذئب ٣٣٢/٣، ولأبي النجم في شرح الألفية للشاطبي ٧٠٢/٣، ٨٧/٨.

(٤) الخصائص ٣٠٤/١.

(٥) لأبي النجم في مجالس ثعلب ٢٧٠/١، ولسان العرب ٤٧٢/١٥ (ما)، والتصريح ٢٦١/٥، ودون نسبة في الخصائص ٣٠٤/١، وشرح الألفية للشاطبي ٨٧/٨.

(٦) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو: مَسْلَمَتْ، وسيأتي على الصواب في باب المذكر والمؤنث ص ٣٠٥.

وكـــادَتِ الحُـــرَّةُ أنْ تُـــدْعَىٰ أَمَـــتْ

وجميع أقسامِ «فَعالِ» هذا لازم الإفراد في كل حال. وينصب المتعدي ما بعده نصب المفعول.

وهذه المعدولات كلها علىٰ قسمين: منها ما آخره رَاءٌ، ومنها ما ليس كذلك. فأما ما آخره الراء فأهل الحجازِ وأهل تميم متفقون فيه علىٰ بنائه علىٰ الكسر أبدًا. وأما ما ليس في آخره رَاء فللعرب [٣٦و] فيه لغتان: فأهل الحجاز يبنونَهُ، وبَنَوُ تميم يُعربُونه إعرَاب مَا لا ينصرف، قال سيبويه(١): «ولغة أهل الحجاز هي اللُّغة الأُولَىٰ القُدمىٰ»، ومن التميميين من يُوَافق أهل الحجاز. وإنما بناه أهل الحجاز علىٰ الكسر لأنَّ احتياج الألف إلىٰ الياء أخف عليهم، فكسروا ليصلوا إلىٰ الإمالة، وقد جاء الرفع فيما آخره الرَّاء، قال الأعشىٰ(٢):

وَمَـــرَّ دَهْـــرٌ عَلَـــىٰ وَبَـــارِ ❊ فَهَلَكَـــتْ جَهْـــرَةً وَبَـــارُ

قال سيبويه(٣): «والقوافي مرفوعة». و«وبار» المذكور في البيت هو أَبارُ بن أُمَيم، وأُميمٌ أولُ من سَقَّفَ البيوت بالخشب المنشور، وكان مَلِكًا، وكان يسمىٰ آدم، وهو عند الفرس آدَمُ الأصغر، ووَبار ولده، وهم أمة هلكت في الرمل، هالت الرمال علىٰ فجاجهم ومناهلهم فهلكوا.

واستدل سيبويه(٤) علىٰ أن «فَعال» مؤنثة في هذا الباب بقولهم(٥):

---

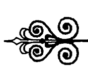
(١) الكتاب ٣/٢٧٨.

(٢) للأعشىٰ في ديوانه ص ٣١٧، والكتاب ٣/٢٧٩، ولسان العرب ٥/٢٧٣ (وبر)، والعيني ٤/١٨٣٥.

(٣) الكتاب ٣/٢٧٩.

(٤) الكتاب ٣/٢٧٩.

(٥) لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص ١١٦، والكتاب ٣/٢٧١، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٩٥١،=




... ... دُعيت نَزَال

وبأنهم لا يصرفون رَجلًا اسمه: رَقَاشِ، شبهوه بمنزلة رَجل سَمَّوْهُ بعَناقِ.

وأما «فُعَل» فيجيء مصدرًا، نحو: تُقىٰ، وهُدىٰ، ومعدولا عن صفة، نحو: فُسَق، وحُطَم، قال[1]:

قــد لَفَّهــا اللَّيْــلُ بِسَــوَّاقٍ حُطَــمْ

وجَمْعًا، نحو: غُرَفٍ، وظُلَمٍ، واسمَ جنسٍ، نحو: صُرَد، ونُغَر، وعلمًا في التوكيد، نحو: جُمَع، وكُتَع، وعلمًا في الأسماء، نحو: زُفَر، وعُمَر، وقُثَم.

والعلة في بناء هذه الأقسام مختلفة، أما المعدول عن الأمر فبُنِيَ لأنه وَقَع موقع المبني. وأما ما عَدَاهُ من باقي أقسام «فَعَالِ» فلأنه وقع علىٰ زنة مَا وَقع موقع المبني، هَذَا هو الصحيح في التعليل، وفيه تعاليل أُخَرُ تركناها اختصارًا.

وأنشد[2]:

وَلَــنِعْمَ حَشْــوُ الــدِّرْعِ أَنْــتَ إذَا ❊ دُعِيَــتْ نَــزَالِ وَلُــجَّ فــي الــذُّعْرِ

= وخزانة الأدب ٣١٧/٦، ولسان العرب ٦٥٨/١١ (نزل)، ١٨/١٢ (اسم). ودون نسبة في الجمل ص ٢٢٨. نصه:

ولَــنِعْمَ حَشْــوُ الــدِّرْعِ أنــتَ إذا ❊ دُعِيَــتْ: نَــزالِ، ولُــجَّ فــي الــذُّعْرِ

(١) الرجز للحُطَمِ القيسي في الكتاب ٢٢٣/٣، وله أو لأبي زغيبة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٦/٢، ولرُشَيْدِ بنِ رُمَيْضٍ العَنَزِيِّ في الأغاني ١٧٠/١٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٥٥/١، ودون نسبة في المقتضب ١٩٣/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٢، والبيان والتبين ٣٠٨/١، وابن يعيش ١٧٥/١، وانظر حواشي هذه الكتب.

(٢) مر تخريجه قبل أسطر.

البيت لزهير يمدح به هَرِمَ بنَ سِنانٍ. ونزال: كلمة يقولها الفرسان عند المصافَّةِ، يتداعون بالنزول يأسًا من الفرار، وهو علامة النجدة والشجاعة، ومن علامة الشجاعة القتال على البِغالِ، وكان علي رضي الله عنه يُحِبُّ القتال عليها لذلك. ودخول التاء في «دُعِيَت» دليل تأنيثها. و«أنتَ» مبتدأ، والجملة التي هي «نِعْمَ» ومَا بعدها خبر المبتدأ، ودخلت اللامُ على الخبر لأن القَسَمَ يطلبها، وحَشْوُ الدرع: لابِسُها. والذُّعْرُ: الفَزَعُ. و«نَزالِ» اسم بدليل وقوعه مفعولا لم يُسَمَّ فاعله.

وأنشد سيبويه للنابغة(١):

إنَّـــا اقْتَســـمْنَا خُطَّتَيْنَـــا بَيْنَنَـــا ❊ فَحَمَلْـــتُ بَـــرَّةَ واحْتَمَلْـــتَ فَجَـــارِ

قال سيبويه(٢): «ففجار معدولة عن الفَجْرَةِ». يخاطب به من أمره بأن ينقض هُو وقومه مَا كان [من](٣) العقد بينهم وبين بني أسد من الحِلْفِ، ومدح نفسه بأن حمل برة وهي البِرُّ، وذَمَّ غيره بنقض العهد.

وأنشد لِحُمَيْدٍ الأَرْقَطِ(٤):

فَقُلْـــتُ امْكُثِـــي حَتَّـــى يَســـارِ لَعَلَّنَـــا ❊ نَحُـــجُّ مَعًـــا، قالَـــتْ: أَعَامًـــا وقَابِلَـــهْ

---

(١) للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥، والكتاب ٣/٢٧٤، وخزانة الأدب ٦/٣٢٧. وبلا نسبة في الجمل ص ٢٢٩.

(٢) الكتاب ٣/٢٧٤.

(٣) زيادة ليصح الكلام.

(٤) الأول دون نسبة في الجمل ص ٢٢٩، والبيتان معا لحميد الأرقط في شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٥٤، والأول في ديوان حميد بن ثور الهلالي ص ١١٧، والأول دون نسبة في الكتاب ٣/٢٧٤، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٥٧، وأمالي الشجري ٢/٣٥٦، وانظر حاشية محققه، والخزانة ٦/٣٣٨.

لَعَلَّ مُلِمَّاتِ الزَّمانِ سَتَنْقَضِي ❖ وعَلَّ إِلهَ العَرْشِ يُولِيكِ نَائِلَهْ

وشاهده: [٣٦ظ] استعمال «يسار» علما على المصدر، وهو اليُسْرُ، وقد تَقَدَّمَ[١].



(١) تقدم في ٢/١٨٠.

باب الاسْتثنَاءِ

وهو بَيانُ ما أريد باللفظ الأول، وحَدَّهُ بعضهم فقال: إخراجُ الثاني مما دخل تحت الأول بـ«إلا» أو بكلمة في معنىٰ «إلا». وفيه مناقشة لفظية؛ لأنه لو دَخل في الإخبار حقيقة لما خرج، وإنما دَخلَ تحت صلاحية اللفظ فقط.

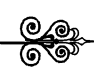
وهو علىٰ أقسام: ممتنع شرعًا ووضعًا، ومختلف فيه. فالممتنع: لهُ عِنْدِي عَشَرَةٌ إلا أحَدَ عشر، وهو إخراجُ الأكثر من أقلَّ منه، فهذا غير معقول. وعكسه استثناء الأقل من الأكثر، نحو: له عندي عَشرة إلا ثلاثةً.

والمختلَفُ فيه استثناء الأكثر من الأقل المبقىٰ من المستثنىٰ منه شيئًا، واستثناءُ المساوي كالنصف. أما استثناء الأكثر فقد اختلف فيه الأصوليون والنحويون، فقول القائل: له عندي عشرة إلا تسعَةً، فمنعه طائفة منهم الحنابلة، وأجازَهُ الجمهور، واختلف في ذلك قول القاضي أبي بكر بن الطيب[1]، وتوقف فيه بعض المتأخرين. واستقبح بعضُ أهل اللغة استثناء عقد صحيح، والدليل علىٰ وقوعه قوله تعالىٰ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨١ ـ ٨٢]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]، وبالضرورة أن إحدىٰ الطائفتين أكثرُ، فلزم أن تكون طائفةَ المخلصينَ لقوله تعالىٰ: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٣].

وأما استثناء النصف فجائزٌ عند الجمهور، ومنع منه بعض أهل اللغة، وقد

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني، الإمام المالكي العلامة المتكلم الأصولي. توفي عام ٤٠٣هـ. سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠.



قال تعالىٰ: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُۥٓ﴾ [المزمل: ١ ـ ٢]، فالنصف هو القليل في المعنىٰ؛ لأنه بدل منه، والمعنىٰ قم الليل إلا نصفَه، فأبدل النصف من القليل، واستثنىٰ من الليل لا من القليل؛ لأنه غير مُقَدَّرٍ قبل البدل، والضمير في منه وعليه للنصف، وقد كان عليه السلام أُمِرَ هو وأصحابه أن يَقُومَ الليل كُله، فلما عَلِمَ سبحانه أنهم لن يُطِيقُوا ذلك خفف عنهم، وقد كانوا قامُوا حتىٰ تفطرت أقدامُهم، وسقط عن أصحابه، وبقي مفروضًا علىٰ رسول الله ﷺ، وقد قال بعض السلف: إنه باق إلىٰ الآن علىٰ الأمة، قال الحسن البصري: ولو مقدار حِلاب شاة، مُعَوِّلا علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَاقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ١٨]، والذي عليه جمهور العلماء أنه فضيلة وليس بعزيمة، وفي صحيح البخاري[1]: «نعم الرجُل عبدُ الله لو كان يقوم من الليل»، قال: فكان بعد ذلك لا ينامُ من الليل إلا قليلا، والحديث مشهور.

ولما كان الاستثناء والمُحاشاة من العقود القلبية الغيبية دلوا عليه بأمر لفظي، ولهذَا قال كثير من الفقهاء إن الاستثناء بالنية لا ينفع، وسَوَّغَه بعضُ العلماء، وهو مذهب مالك في [٣٧و] المحاشاة علىٰ ما تقرر في الفقه. فلما أرادوا أن يَدُلُّوا عليه بالألفاظ انقسمت ألفاظه ثلاثة أقسام: فمنها حروف بلا خلاف، ومنها أسماءٌ بلا خلاف، ومنها أفعال بلا خلاف، ومتردد بين القسمين وقع فيه الخلافُ.

فالحرف بلا خلاف «إلا» وَحْدَها. والأسماء: غَيْرٌ، وسِوَىٰ، وسُوَىٰ، وسَواءٌ، وجميعها يستثنىٰ به، إلا أنَّ «سِوىٰ» وإن اختلفت لغاتُها لا يستثنىٰ بها إلا والمستثنىٰ منه مذكور معها، تقول: ما جاءني أحدٌ سوىٰ زَيدٍ، ولو قلت في

(١) رواه البخاري: (كتاب الصلاة/ باب فضل قيام الليل، برقم: ١٠٧٠)، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما رقم ٢٤٧٩).

الكلامِ: ما جاءني سوى زيدٍ، لم يجز، وموضعُه الشعر، فإذا فتحت السين لزم النصب على الظرفية، وقد أجراه الشاعر مجرى «غَيْرٍ» فخفضه، وأدخل لَام الجر عليه، أنشد سيبويه[1]:

وَمَـا قَصَـدَتْ مِـنْ أَهْلِهَـا لِسِـوَائِكَا

وأما الأفعال فـ«ليس»، و«لا يكون».

ومن المختلف فيه: حاشى.

ومما يتردد بين الأفعال والحروف: عَدَا، وخَلا، العاريتين من «ما» على مَا سنذكره بعدُ. ومن المركب «لاسيما». وتَجَوَّز أبو القاسم[2] في تسمية جميعها حُرُوفًا.

وحُكْمُ هَذه الأفعال أن يلزم فاعلُها الإضمار على شرط التفسير، ولا يعود على المستثنى منه في اللغة المشهورة، ويلزم هذا الضمير الإفراد مطلقًا، ومِنَ العرب من يجعله ضمير الأول فيجريه عليه على حسب الإفراد والتثنية والجمع.

ومن المختلف فيه أيضًا «حاشَى»، فسيبويه[3] لا يعرفها إلا حرفًا، وحكى المازني[4] والمبرد[5] أن من العرب من يجعلها فعلا، وحكى أبو عمرو

---

(١) للأعشى في الكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، وديوانه ص ١٢٥، وخزانة الأدب ٣/٤٣٥. صدره:

تَجـانَفُ عَـنْ جُـلِّ اليَمامَـةِ نَـاقَتِي

(٢) الجمل ص ٢٣٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٩، ٣٤٩.

(٤) الأصول ١/٢٨٨.

(٥) المقتضب ٤/٣٩١، والارتشاف ٣/١٥٣٣.

الشيباني[١] وأبو عثمان المازني[٢] عن بعض العرب: اللهم اغفِرْ لِي ولِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَىٰ الشَّيطانَ وأبا الأَصْبَغِ[٣] ، وسيبوه لم يحكه. ولما كانت لازمة عند سيبويه للحرفية لم تقع صلة كما تقع «خلا» و«عَدَا» ، ولو كانت فعلا لوقعت صلة لـ«ما» المصدرية ، واستدل أبو العباسِ[٤] علىٰ أنها تكون فعلًا بقول النابغة[٥]:

ولَا أُحاشِــي مِــنَ الأَقْــوامِ مِــنْ أَحَــدِ

قال أبو إسحاق[٦]: وهي مشتقة من الحَشَىٰ ، وهو الناحية ، فإذا قلت: حاشىٰ لزيد من كذا ، فمعناه أنه تنحىٰ من هذا الذي رُمِيَ به ، وتَبَرَّأ منه. ودخول اللام أيضًا دليل علىٰ أنها فعل ، وبه قال الفراءُ[٧] أيضًا ، إلا أنه زعم أنه فِعْلٌ لا فاعِلَ له ، وهذا لا يستقيم.

وقد ذكرنا أن «خَلا» و«عَدَا» تترد بين الأفعال والحروف ، ولا يخلو أن تدخل عليهما «ما» أم[٨] لا تدخل ، فإن دخلت عليهما «ما» فالجمهور علىٰ أنهما حينئذ فعلان ، وحكىٰ الجرمِيُّ[٩] في الفرخ أنَّ من العربِ من يخفض بِهِمَا وإن

---

(١) الجنىٰ الداني ص ٥٦٢.

(٢) الأصول ٢٨٨/١.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢ ،

(٤) المقتضب ٣٩١/٤.

(٥) البيت للنابغة في ديوانه ص ٢٠ ، وله في الجمل ص ٢٣٣ ، والأصول ٢٨٩/١ ، وابن يعيش ٦٣/٢ ، والجنىٰ الداني ص ٥٥٩ ، والخزانة ٤٠٣/٣. صدره:

ولا أَرَىٰ فـاعِلًا فـي النَّـاسِ يُشْـبِهُهُ

(٦) معاني القرآن وإعرابه له ١٠٧/٣.

(٧) رصف المباني ص ٢٥٦ (طبعة دار القلم) ، والجنىٰ الداني ص ٥٦٢.

(٨) كذا.

(٩) التذييل لأبي حيان ٣١٧/٨. وسبقه الأخفش إلىٰ ذلك ، انظر الارتشاف ١٥٣٤/٣.

كانت معهما «مَا» ، وتأويله عندي على زيادة «مَا» ، وإن كانتا غير مقترنين[١] بـ«ما» . فأما «خلا» فمترددة بين الفعلية والحرفية ، والفعليةُ فيها أكثر . وأما «عَدَا» فاختلفَ الشيوخُ في مذهب سيبويه[٢] فيها ، فحمله عليه بعضهم أنها عنده فعل ليس إلا ، وعليه مضى ابن طاهر [٣٧ظ] وابن خروف[٣] والشلوبين[٤] وغيرهم ، وحمل عليه بعضهم أنها مترددة بين الحرفية والفعلية ، وهو مذهب جماعة من المتأخرين منهم الجزولي[٥] . ولا شك أن سيبويه ـ رحمه الله ـ إنما حكى الخفضَ عن بعض العرب بـ«خلا» ، قال[٦] : «وبعض العرب يقول: مَا أتاني القوم خلا زَيدٍ ، فيجعل خلا بمنزلة حَاشى» ، ولم يمثل بـ«عَدَا» فتعلق القائل أن مذهبه في «عَدَا» الفعلية بمقتضى تمثيله ، ولعله استغنى بالتمثيل بأحدهما عن الآخر ، لأنه قد ساقهما مساقًا واحدًا في أول الباب حيث مثل بالنصب ، ونصب القاطع في باب الاستثناء على الخفض بـ«خلا» فلا يحمل عليه إلا مَا نَص عليه .

وجعل سيبويه[٧] «مَا» إذا دخلت على «خلا» و«عَدَا» صلةً مصدريَّةً ، وقدرها بالمجاوزة ، قال[٨] : «وتقول: أتاني القومُ مَا عَدَا زيدًا ، وأتوني مَا خَلا عمرًا ، كأنك قلت: أتوني مُجاوَزَتُهم زيدًا ، كأنه في تقدير الحال ، أي أتوني مُجاوِزينَ زيدًا» .

---

(١) كذا ، والصواب: مقترنتين .
(٢) الكتاب ٢/٣٠٩ ، قال: هناك: «وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فـ: لا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا» .
(٣) شرح الجمل له ٢/٩٥٩ .
(٤) شرح الجزولية له ٣/٩٩٤ .
(٥) الجزولية ص ٢١٥ .
(٦) الكتاب ٢/٣٤٩ ـ ٣٥٠ .
(٧) الكتاب ٢/٣٤٩ .
(٨) الكتاب ٢/٣٤٩ .




وقد تقرر أنَّ «إِلا» أُمُّ هذه الأدوات، كما أن «إنْ» أُمُّ حروف الشرط، والباءَ أُمُّ حروف القسم.

قال أبو القاسم[1]: **«فأمَّا إلا فإذا كَانَ ما قبلها من الكَلامِ مُوجبًا كان منصوبًا»**.

تعرض لإعراب المستثنىٰ، وقد ضبطه الزمخشريُّ ضبطًا حسنًا:

* فمنه ما يجب فيه النصب مطلقًا.
* ومنه ما يجب جره مطلقًا.
* ومنه ما يجب فيه النصب ما بقيت «إلَّا» علىٰ أصلها.
* ومنه ما يجوز فيه الرفع والجَرُّ، والجرُّ أحسن.
* ومنه ما يجوز فيه النصب والبدلُ، والبدلُ أحسن.
* ومنه مَا حكمه مع أداة الاستثناء حكمه قبل دخولها.

فالذي يجب فيه النصبُ مطلقًا الاستثناء المقَدَّمُ، والمنقطع الذي لا يمكن إبداله من الأول بحال، وأحدُ المكررين، والاستثناء بالفعل.

وأما ما يجب جرُّه مطلقًا فهو المستثنىٰ بالأسماء، نحو: غير، وسِوىٰ، والمستثنىٰ بحاشا عند سيبويه[2].

وأما الذي يجب فيه النصب إذا بقيت «إلا» علىٰ أصلها فهو الاستثناء بـ«إلا» من الموجب خبرًا كان أو أمرًا، نحو: قامَ القومُ إلا زيدًا، وقوموا إلا عَمْرًا، فإن جعلت «إلا» استثناء لم يجز فيه عندنا إلا النصب، والرفعُ لا يَكَاد

(١) الجمل ص ٢٣٠.
(٢) الكتاب ٢/٣٤٩.

يُعرف، وقد أجاز قوم من النحويين البدل في الموجب، ووقع في صحيح البخاري من رواية أبي ذر مرفوعًا، وروَاهُ الأصيلي وغيرُه منصوبًا، وعليه حمل بعضُ النحويين قول الشاعر(١):

وكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ ❊ لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إِلَّا الفَرْقَـــدانِ

ولا قَاطَع فيه لاحتمال الصفة.

وأما ما يجوز فيه الرفع والجر، والجر أحسن، فهو المستثنىٰ بـ«لاسيما»، وقد حكىٰ سيبويه(٢): قام القوم لاسيما زَيْدٌ، بالرفع والجر، وقد حكاه غيرُه بالنصب. واختلف المجوزون [٣٨و] للنصب هل النصب مخصوص بالنكرَاتِ؛ لأن انتصابه كانتصاب التمييز، أو يجوز فيه النصب مطلقًا معرفة كان أو نكرة، وهو بناء علىٰ التمييز هل يكون معرفة أم لا؟ وسيجيئ بعدُ(٣)، فمن جَر بعدها فعلىٰ زيادة «مَا»، والتقديرُ: لا سِيَّ زيدٍ أي لا مثل زَيد، والرفع علىٰ أن تكون «مَا» مَوْصولة، والمعنىٰ: لا مثل الذي هو زيد، وحذف صدر الجملة، وهو ضعيف، وقد روي بيت امرئ القيس(٤) علىٰ الثلاثة أوجه.

---

(١) لعمرو بن معدي كرب في الكتاب ٢/٣٣٤، وديوانه ص ١٧٨، ولحَضْرَمِيِّ بنِ عامِرٍ في تذكرة النحاة ص ٩٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٦، والحماسة البصرية ٤/١٦٦٨، ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب ٣/٤٢١.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٦.

(٣) سيأتي في ص ٢٢٤.

(٤) يقصد قوله (ديوانه ص ١٠):

ألا رُبَّ يَـوْمٍ لـكَ مـنهُنَّ صـالِحٍ ❊ ولاسـيما يَـوْمٍ بِـدارَةِ جُلْجُـلِ

فروي «يوم» الثاني بالنصب والجر والرفع. انظر شرح القصائد السبع ص ٣٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٤٩٨.



وأما مَا يجوز فيه النصب والبدل، والبدل أحسنُ، فهو المُسْتَثْنَىٰ من كلام غير موجب يصح دخول الثاني فيه تحت الأول، نحو: مَا جاءني أَحَدٌ إلا زَيْدٌ، وإلا زَيْدًا.

وأما الذي حكمه بعد دخول أداة الاستثناء حكمُه قبل دخولها، فهو كُل مَا كَانَ ما قبل «إلَّا» فيه مفرغا لما بعدها.

والمشبه بالمفعول من هذه المستثنيات كلِّها إنما هو ما لزم النصب، وله بالمفعول معه شبه خاص؛ لأن العامل فيهما بتوسط حرف.

وقد اختلف في عامل المستثنىٰ علىٰ أربعة أقوال:

فقال جماعة[1] الفعل الأول بتوسط «إلا».

وقال أبو العباس[2]: العامل هو «إلا» نفسها بما تضمنت من معنىٰ الفعل.

وقال الكسائي[3]: النصب بإضمار «أنَّ» الناصبة للاسم والرافعة للخبر، فإذا قلت: قَامَ القوم إلا زيدًا، فالتقدير: قَامَ القوم إلا أن زيدًا لم يقم، فحذفت «أنَّ» وخبرها.

وقال الفراء[4]: «إلَّا» مركبة من «إنَّ» و«لا»، فإذا نصب المستثنىٰ فالنصب بـ«إنَّ»، وإذا رفع فالرفع بـ«لا» بمنزلتها في العطف.

وقيل إن العامل معنىٰ الكلام الأول، وهو الصحيح.

---

(١) منهم السيرافي. التذييل ٨/١٨٢.

(٢) المقتضب ٤/٣٩٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٤٩٩.

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٠٠.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٠٠.

وقول المبرِّدِ ضعيف؛ لِمَا يلزم عليه من عمل سائر حروف المعَاني بما تضمنت من معاني الأفعال؛ ولأنها لو نَصبت بنفسها لنَصبت في غير الموجَب وفي المواضع التي يجب فيها الرفع. وقول الكسائي والفراء دعاوٍ لا دليل عليها، ولم يتخلص من تَباعَةِ[1] الاعتراض إلا سيبويه حيث قال[2]: «العامل فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما قبلها[3]»، فشبَّه انتصابه بانتصاب الاسم بعد الجوامِدِ التي لا حَظَّ لها في العمل بحالٍ، فقد يكون ابتداء، وقد يكون معنىٰ فعل.

ومن كلام العرب: القومُ إخوتُك إلا زيدًا، والقومُ فيها إلا أبَاكَ، فالعامل إما الابتداء، وإما الخبر الذي هو «إِخوَتُكَ» إن كانَ أُخُوة صداقة؛ لأنها في معنىٰ الفعل وأخوة النسب وإن لم يكن فيها حظ من الاشتقاق، فهي جارية في العمل مجرىٰ أخوة الصداقة، قال الفارسي[4] في قراءة حفص[5] ﴿كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةً لِلشَّوَى﴾[6]: إن انتصاب «نزاعة» علىٰ الحال، والعامل فيه ما في «لظىٰ» من معنىٰ التلظي والالتهاب، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿والسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[7]، فالعامل مَا في لفظ السموات من معنىٰ العلو، ولا يصح [٣٨ظ] عندنا أن يكون العَامِل الاستقرار المحذوف؛ لأن الحال [عندنا لا تتـ]ـقدم[8] علىٰ

(١) يقال تبعه تبعا وتَبَاعَةً كسحابة.

(٢) الكتاب ٢/٣١٠.

(٣) كذا، والصواب: ما بعدها.

(٤) الحجة للفارسي ٤/٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٥) سبق تخريجها في ١/١٨٣.

(٦) المعارج ١٥ ـ ١٦.

(٧) الزمر ٦٧. ووقع في الأصل مطوية بالإفراد، وهو خطأ. وانظر البحر المحيط ٩/٢٢٠ ـ ٢٢١. وقد سبق الكلام علىٰ ما فيها من القراءات في ١/١٨٣.

(٨) ما بين المعقوفين لا يظهر جيدا.

العامل المعنوي، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٤]، فالعامل في الظرف ما في لفظ «الله» من معنى الألوهية والعبادة، هَذَا إن قلنا إنَّه مشتق، وإن قلنا إنه من المخترعات التي لا اشتقاق لها ـ وهو مذهب الأشعرية ـ فالعامل مَعْنى الكلام، وقال بعضهم العامل في «نزاعة» تدعُو، وهو مقدم من تأخير، فانظر كيف أعمل النحويون الجوامد لِتَخَيُّلِ معنى الاشتقاق فيها.

واستشهد أبو القاسم[1] على النصب في الواجب بقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ووجه الاستشهاد ظاهرٌ، ومن قرأ بالرفع[2] حمل على المعنى، والتقدير: لم يبق إلا قليل.

ثم ذكر أبو القاسم[3] «غَيْرًا» و«إلا»، وأن «غَيْرًا» تصلح في مواضع لا تصلح فيها «إلا». وقد بينا أن «إلَّا» أَصْلُ حروف الاستثناء كما أن أصل «غَيْرٍ» أن يكون صفة يجري عليه إعراب مَا قبله على حُكم سائر التوابع، إلا أنهما قد يتقارضان[4] وتأخذ كل واحد منهما من الأخرى[5] ما هو أصل لها، وإنما تعارضَا من حيث إن «غيرا» إنما معناه المغايرة وخلاف المماثلة، إما بالذاتِ، وإما بالصفات، كما أن المستثنى خلافُ المستثنى منه في السببية المُحَدَّثِ بها عن المستثنى، وإنما عمل الفعلُ غيرُ المتعدي في غير تشبهه بالظرف من جهة الإبهام، وقال سيبويه: انتصب في الاستثناء لأنه اسمٌ كالمستثنى الذي أُضِيف إليه، فنقل حكم إعرابه إلى غير لأنه اسم مثله.

---

(١) الجمل ص ٢٣٠.

(٢) هي قراءة عبد الله بن مسعود وأُبَي والأعمش. البحر المحيط ٢/٢٨٩، والدر المصون ٢/٥٢٨.

(٣) الجمل ص ٢٣١.

(٤) كذا في الأصل: يتعارضان، والصواب: يتقارضان.

(٥) كذا في الأصل.

واختلف النحويون في الاسم بعد «غَيْر» إذَا كانت صفة، وكذلك بعد «إلَّا» هل هو مسكوت عن حكمه أو هُوَ خارج عن مقتضىٰ الخبر الأول؟ وظاهرُ كلام سيبويه أنه مخرج مما ثبت للأول، وقال المحققون هو مسكوت عنه، وهو مذهب الرماني وغيرِه، وهو الصحيح من جهة اللفظ، فإذا قلت: قَامَ القوم غيرَ زيدٍ، فالمعنىٰ قامَ القومُ المغايرون لزيد، فهل المغايرة الحاصلة من جهة الخبر المحدث به عنهم أو من غير ذلك؟ فيه احتمال، ولم يقتض اللفظ أكثر من المغايرة، وخصوصية ما وقعت فيه المغايرة غير معلوم، وقال تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ومن المعلوم أن الفساد حَاصِل لو فرضنا أحوال الإله الحق مع الآلهة المقدرة، كما يحصل لو لم يدخل معهم، فليس في الآية دليل علىٰ تعيين أحد المذهبين.

ولا تَقَعُ «إلا» صفة إلا بشروط:

الأول: أن يتقدمها منعوت، لو قلت: لو كان فيهما غيرُ الله، لم يجز أن يكون صفة، وسيبويه شبهه بأجمعين لما لم يتمكن إلا في الصفة كغير، لزم أن تكون تابعة.

الثاني: أن لا يكون قبلها واحدٌ مخصوص.

الثالث: أن يكون مَا [٣٩و] بعدها اسمًا، ولو قلتَ: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منه، علىٰ الصفة لم يجز كما لم يجز في «غير»، لأن حُكم «غَير» أن تضاف إلىٰ الاسم المفرد، لا إلىٰ الجملة بخلاف حكم «حيث»، وقد زعم بعض النحويين أن «إلا» بمعنىٰ الواوِ في قوله[1]:

---

(١) مر في ٢/١٩٣.



وكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُــهُ أخــوهُ ❁ لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إلا الفَرْقَـــدانِ

وهذا خطأ من جهة اللفظ والمعنىٰ؛ لأنَّ العرب كانت تعتقد أنهما لا يفترقان أبدًا، حملا علىٰ ما شاهدوه وسمعوا به في ماضي الأزمان من التلازُم الذي لم ينقطع في كل أوان، وإليه أشار المعري ـ عفا الله عنه ـ بقوله[1]:

مَـاتَ مـن مـات والثّريانـا الثريَانـا ❁ والثُّرَيـــا الثُّرَيـــا والغفـــر غفـــر

ونجـوم السـماء تضـحك منـا ❁ كيـــف تبقـــىٰ بَعْـــدنا ونمُـــر

وقد ذكرنا[2] مذهب المبرد في «لَوْ» في هذه الآية، وأنه أجاز المبرد [فيها البدل][3]، وسيبويه لا يجيزه؛ لأنك لو أحللته محل الأول لفسد المعنىٰ.

وأنشد في الباب للنابغة يمدح النعمان بن المنذر، وكانت له عليه يَدٌ طَوْلاء:

وَلا أَرىٰ فَـاعِلا فـي النَّـاسِ يُشْـبِهُهُ[4]

البيت، وشاهِدُ البيت استعمال «أُحاشِي»، ولا خلاف أنه فعل، وإنما الخلافُ[5] في «حاشىٰ» المستعملة في باب الاستثناء.

ثم ذكر أبو القاسم[6] الخفض بـ«خلا» الذي هو مجمع علىٰ جوازه.

وذكر[7] الخفض بـ«عَدَا» وهو مختلف فيه، فهذا يدل علىٰ أن من مذهبه

---

(١) لم اهتد إليهما.
(٢) تقدم في ٢/١٣٣.
(٣) زيادة تقتضيها استقامة الكلام.
(٤) سبق في ٢/١٩٠.
(٥) قد مر ما فيها من خلاف في ٢/١٨٩.
(٦) الجمل ص ٢٣٣.
(٧) الجمل ص ٢٣٣.

التسوية بينهما، وهو الصحيح، وقد ذكرنا أنَّ مما يلزم النصب المستثنىٰ بالفعل، نحو: قامَ القومِ ليس زيدًا، ولا يكون عمرًا، قدَّرَه سيبويه(١): ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضُهم عمرًا، قال(٢): «وتَرَكَ إظهار بعض استغناء».

وقد تقع «ليس» و«لا يكون» صفة بنص سيبويه(٣)، واستدل عليه بقول العرب: ما أَتَتْنِي امرأةٌ لا تَكونُ فلانةً، وما أتتني امرأةٌ ليسَتْ فلانَةً، فلم يجعله استثناء وإنما جعله صفة، ولذلك أنثوه، قال سيبويه(٤): «لأن الذي [لا](٥) يجيء صفة فيه إضمار المذكر» وهو لا يبعض، ولم يتعرض لهَذَا غير سيبويه - رضي الله عنه - وهو من عجيبِ التنبيه ودقيق الصنعة وَفَّىٰ بِه رحمه الله وكشَفَ الغطاء عنه، ولم يذكر ذلك أحدٌ من المصنفين بعدَه إلا من تنبه لأسرار الكتاب، واطلع علىٰ درر علومه واعتنىٰ بتفتيشه، ولله دَره فهو الكتاب الجامع لمعالم العلوم ومراسِمها الأُوَلِ.

وحكىٰ ابن بابشاذ(٦) أن من النحويين من لا يجعل لها موضعًا من الإعراب، فإذا قلت: جاءني القوم لا يكون زيدًا، وليس عمرًا، فقولك: «لا يكون» و«ليس» غير متعلقة عنده بما قبلها تَعَلُّقَ العامل بالمعمول، والقول ما قالَهُ سيبويه.

وذكر سيبويه(٧) أيضًا في قولهم: [٣٩ظ] جاءني القومُ إلا أن يكون زيدًا،

---

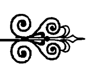
(١) الكتاب ٢/٣٤٧.
(٢) الكتاب ٢/٣٤٧.
(٣) الكتاب ٢/٣٤٨.
(٤) الكتاب ٢/٣٤٨.
(٥) زيادة من الكتاب ليستقيم الكلام.
(٦) شرح الجمل له ٢/٥١٢.
(٧) الكتاب ٢/٣٤٩.

وجهين في «يكون»: التمام، والنقصان على إضمار الاسم. وقرئ: ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨١] رفعًا ونصبًا[١]، قال سيبويه[٢]: «فالرفعُ جيِّدٌ بالغٌ، وهو كثير في كلام العرب، وبعضُهم ينصب».



(١) قرأ بنصب «تجارة» و«حاضرة» عاصم وحده، وقرأ الباقون بالرفع. الكتاب ٢/٣٤٩، وكتاب السبعة ص ١٩٤، والنشر ٥/١٦٤٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٩، وقد اختصر ابن بزيزة الكلام.

باب الاستثناء المقدم

وهو منصوب أبدًا في النفي والإيجاب، إلا أن سيبويه بعد أن حكىٰ عن الخليل[1] النصبَ، قال[2]: «وحدثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقول: مَالي إلا أبُوك أحدٌ، فيجعله بدلا كما قالوُا: مَا مررت بمثلِه أحدٍ»، وكأنه من المقلوب كقولهم: عندي خُراسانِيَّةٌ جاريَةٌ، والأصل: جارية خُراسَانية، والجمهورُ علىٰ أن تقدمه منع كونه بدلا، فلذلك كان النصب فيه هو حَدَّ الكلام، وهو الذي حكاه سيبويه عن الخليل، بقول[3] كعب بن مالك[4]:

النـاسُ أَلْـبٌ عَلَيْنـا فيـكَ لَـيْسَ لَنَـا ❊ إلا السُّـيُوفَ[5] وأَطْـرافَ القَنَـا وَزَرُ

وفي هذا الباب ثلاث مسائل أَلَمَّ بها سيبويه:

❊ **الأولىٰ**: أنه قد يتقدم المستثنىٰ هو وصفته علىٰ المستثنىٰ منه، نحو: ما جاءني إلا رَجُلا أعلمَ منك أحَدٌ، وهذه ليس فيها إلا النصب.

❊ **والثانية**: أن يتقدم المستثنىٰ دون صفته، وحُكمها النصب أيضًا، نحو: مَا قَامَ إلا رَجُلًا أحدٌ خيرًا منك.

---

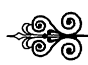
(١) الكتاب ٢/٣٣٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٧.

(٣) كذا، ولعل الصواب: لقول كعب.

(٤) الكتاب ٢/٣٣٦، والتذييل ٨/٢٥٠، ولحسان بن ثابت في ديوانه ١/٢٦٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٧٥.

(٥) في الأصل جعلت نفطة الفاء فوق الحرف، فصارت قافا




* **المسألة الثالثة المختلف فيها:** أن يتقدم المستثنىٰ علىٰ صفة المستثنىٰ منه لا عليه في نفسه، فمذهب سيبويه البدلُ[(١)]، ومن النحويين من جعل تقديمَه علىٰ الصفة كتقديمه علىٰ الموصوف، وهو اختيار أبي عثمان[(٢)]. والبابُ ظاهر.

وأنشد للكميت[(٣)] بن زيد[(٤)]:

ومَــا لِــيَ إلَّا آلَ أَحْمَــدَ شِــيعَةٌ ❊ وما لِيَ إلَّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

الكميت كانَ متشيعًا في أهل البيت، ولنِعْمَ من تشيع فيه، وكانوا ثلاثة[(٥)]: الكميت الأكبر، والأوسط، والأصغر، والمتشيِّعُ في محبة أهل البيت هو الأصغر، والأوسطُ هُو الكميت بن معروف، والأكبر الكميتُ بنُ ثعلبة، وهو جد الأوسط، وابن زيد أفضلُهم لتعلقِهِ بمحبة سادَتنا أهل البيت النبوي رضي الله عنا بهم، ورزقنا تعظيمهم ومحبتهم، وحَشَرنا في أقرب زُمْرَة إلىٰ جدهم، ولو لم يكن للكميت[(٦)] عند اللهِ سبحانه وسيلة إلا محبَّتَهم لاستوجب بها التقدم في عرصات القيامة علىٰ الخلق، ولو أن الوجود نطقوا بلسانٍ واحدٍ بمدح أهل البيت لما قامُوا بذلك، فضلًا عن مدح جدهم صلوات الله عليه وعليهم وسلامه.

ويُروىٰ أن الكميت لَمَّا فخر أهل البيت بقصائدِه العظيمة قصد البصرةَ يريدُ الفرزدق [٤٠و] فقال[(٧)] له حين اجتمعَ به وانتسب إليه: أنت شيخُ مُضَرَ[(٨)]

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٦.

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥١٤، والارتشاف ٣/١٥٠٩.

(٣) في الأصل: الكميت.

(٤) للكميت في الجمل ص ٢٣٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٩٦٧، والخزانة ٤/٣١٤.

(٥) انظرهم في المؤتلف والمختلف ص ٢٥٧.

(٦) في الأصل: الكميت، وهو سبق قلم من الناسخ عفا الله عنه.

(٧) تقدمت هذه الورقة في الترتيب عن موضعها.

(٨) في الأصل تصحفت إلىٰ: مصر، وضبطت بكسرة تحت الميم، والصواب ما أثبته.

وشاعِرُها، وأحببتُ أنْ أَعْرِضَ عليك ما قلتُ، فإن كانَ حسنًا أمرتني بإذاعَتِه، وإنْ كان غير ذلك أمرتني بستره، فقال له: يا ابن أخي إني لأَحْسِب شِعْرَك على قدر عقلك، فهاتِ فأَنْشِدْنا، فأنشده:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ

القصيدةَ المشهورة، فلما انتهى إلى قوله:

وَلَكِنْ إلى أهلِ الفَضائِلِ والنُّهَى ❁ وخيرِ بَنِي حَوَّاءَ والخَيْرُ يُطْلَبُ

إلى النَّفَرِ البِيضِ الذينَ بِحُبِّهِمْ ❁ إلى اللهِ فِيما نَابَنِي أَتَقَرَّبُ

فقال له الفرزدق: مَنْ هُمْ وَيْحك؟ فقال:

بَني هاشِمٍ رَهْطِ النَّبِيِّ فإنَّني ❁ بِهِمْ وَلَهُمْ أَرْضَى مِرَارًا وأَغْضَبُ

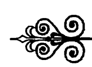
فقال له: لله دَرُّك يَا بُنيَّ، أصبتَ وأحسنتَ إذ عدلتَ عن الزعَانيف والأوباش، إذًا لا يطيش سهمك ولا يكذب قولك.

وآلُ الرجل: عِتْرَتُه الأَدْنَوْنَ، وقيل من اتبع النبي فهو مِنْ آلِهِ، كما اختلف العلماء في الصحابي من هُوَ، فقيل: من آمن بالنبي ﷺ وصَحِبَه، وقيل من آمن به ممن كانَ في عصره، رَآهُ أو لم يَرَهُ كالنجاشي وأمثالِه، وهو مذهَبُ المُحدِّثِينَ.

واختلف في «آل» في موضعين:

الأول: هل يضاف إلى المضمر أم لا؟ والصحيح جوازُه، ومنعَهُ جماعة من الكوفيين، حَكاهُ النحاسُ وغَيرُه.

الثاني: هَلْ همزته بدل من هاء أو واو، وَقد قالوا في تصغيره أُهَيْلٌ وأُوَيْلٌ.




وأحمدُ هو النبي ﷺ، وهو من أسمائه الغُرِّ الأعلام الزكية الثابتة له في الصِّحاح، وله ﷺ نحو من ستين اسمًا، عدد منها أبو بكر بن العربي في القَبَس[1] ما أحصاهُ، وغفل عَمَّا لم يعلمه. والأعلام منها خمسة هي الثابتة له في الصحيح، وَكأن مَا عَدَاهَا صفات له ﷺ، ومن أغربها قُثم، ونَبِيُّ الحَرَمَين، ذكره أهل ما وراء النهر. والمَشْعَبُ: الطريق. والشيعةُ: اسم يدل على الجمع كالنَّفَرِ والرَّهْطِ.

وأنشد أيضًا[2]:

ومَـــا لِـــيَ إلا اللهُ لا رَبَّ غَيْــرُه ❊ ومـــا لِـــيَ إلا اللهَ غَيْــرَكَ نَاصِــرُ

ووقع في كتاب سيبويه للكميت[3] أيضًا، وقيل لغيرِه. وحقيقة الكلامِ: وما لي ناصرٌ غيرُك إلا الله، فـ«غيرك» صفة لـ«ناصر»، ويجوز نصبه على الحال، فلما قدم «إلا الله» نصبهما، ويجوز نصب أحدهما ورفع الثاني، وشبهه سيبويه[4] بقولك: ما أتاني إلَّا عَمْرًا أَحَدٌ إلَّا بِشْرٌ، فأبدل «بِشْرًا» من «أحَدٍ»، قال سيبويه بعد أن أنشد البيت: «فغَيْرَك بمنزلة إلا زيدًا»[5].

وأما قولُ الفرزدق[6]:

مـــا بِالمَدِينـــةِ دارٌ غيـــرُ واحِـــدَةٍ ❊ دارُ الخِلافـــةِ إلا دارُ مَـــــرْوانِ

---

(١) القبس لابن العربي ص ١٢٠٠.

(٢) للكميت في ديوانه ١/١٦٧، والكتاب ٢/٣٣٩، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٩٧٠، وبلا نسبة في الجمل ص ٢٣٤، وشرحه لابن بابشاذ ٢/٥٠١، ٥١٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٣٩.

(٤) الكتاب ٢/٣٣٩.

(٥) الكتاب ٢/٣٣٩.

(٦) للفرزدق في الكتاب ٢/٣٤٠، والتذييل ٨/٢٦٧ برواية (مروانا).




فـ«غير» في هذا الموضع [٤٠ظ] صفة بمنزلة مثل في الإعراب، قال[1] سيبويه في قول حَارِثَةَ الغُدانِيِّ[2]:

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَىٰ مَا كَانَ منْ حَدَثٍ ❊ يَـا كَعْـبُ لَـمْ يَبْـقَ مِنَّـا غيـرُ أَجْـلادِ

إلَّا بَقِيَّـــة[3] أَنْفَـــاسٍ نُحَشْـــرِجُها ❊ كَراحِـــلٍ رائِـــحٍ أوْ رَاحِـــلٍ غَـــادِ



(١) كذا في الأصل، والصواب: قاله.

(٢) له في الكتاب ٢/٣٤٠، والتذييل ٨/٢٦٧، وتمهيد القواعد ٥/٢١٧٤. وحارثة بن بدر الغداني هو شاعر أموي تنظر ترجمته في مقالة بعنوان حارثة بن بدر حياته وشعره صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد ٢٥، سبتمبر ١٩٧٤، ص ١٤٢.

(٣) في الكتاب والتذييل: «بقيات» بالجمع، وفي تمهيد القواعد: «بقية» بالإفراد.

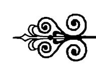
بَاب الاستثناء المنقطع

وهو مَا كان الثاني فيه من غير جنس الأول، ومذهبُ جمهور الأدباء والعلماء جوازه، كالحنفية والمالكية وجماعة من الشافعية وجمهورِ المتكلمين كالقاضي وأمثاله، وقد منع منه بعضهم، وهو علىٰ خلاف كلامِ العرب، وانبنىٰ عليه الخلاف المشهور في إبليس هل هُوَ من الملائكة أم من الجن علىٰ مَا تقرر في مَوَاضعه.

وبنو تميم يجيزونَ فيه البدلَ إذا كان بعد النفي، والنصب بعد الإيجاب إجراءً له مجرىٰ المتصل. وأما أهل الحجاز فهو عندهم منصوب أبدًا، ولا سبيل فيه إلىٰ البدل عندهم في موجَب أو منفي، ويُقَدَّر بـ«لكنَّ»[1]، ولو ظهرت لزم إظهارُ خبرها، وقد جاء مظهرًا، قال تعالىٰ: ﴿إِلَّآ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ﴾ [يونس: ٩٨].

ومن أقسامه ما لا يصح فيه البدل بحال، وهو كل مَا ليس له بالأول تَعَلُّقٌ بحالٍ، كقولهم: ما زَادَ إلا مَا نَقَصَ، وما نفع إلا مَا ضَرَّ، فهذا منصوبٌ لا مَحالة، والبدل فيه ممتنع إجماعًا، وإنَّما صحَّ البدل في قولك: ما في الدارِ أَحدٌ إلا حمارٌ، قال سيبويه[2]: وإنْ شئتَ جعلتَه إنسانَها، كقوله: مَا لنا عتابٌ إلا السيفُ، ونظيره قول أبي ذويب[3]:

(١) هذا تقدير البصريين، ويقدره الكوفيين بسوىٰ. الأصول ١/٢٩٠.
(٢) الكتاب ٢/٣٢٠.
(٣) لأبي ذؤيب في الكتاب ٢/٣٢٠، وشرح أشعار الهذليين ١/١٥٠، وديوان أبي ذؤيب ص ٨٠.

فَـإنْ تُمْـسِ فـي قَبْـرٍ بِرَهْـوَةَ ثَاوِيًـا ✤ أَنِيسُــكَ أَصْــداءُ القبــورِ تَصِــيحُ

فجعلهم أَنِيسَه مجازًا. وذكر أبو عثمانَ فيه أنه على التغليب فَأَوقع «أحدًا» على من يعقل ومَنْ لا يَعْقِل، ثم غلب من يعقل وأبدل منه.

وأنشد للنابغة(١):

وَقَفْــتُ فيهــا أُصَــيْلانًا أُســائِلُها

البيتان من مشهور شعر النابغة الذبياني. وشاهده رفع «الأَوارِي» على البدل من موضع «مِنْ أَحَدِ»؛ لأنه في موضع رفع، و«مِن» زائدة لتأكيد النفي، وأهل الحجاز ينصبونه. وقد رُوِيَ فيه الخفض، وهو ضعيف؛ لما يلزم من زيادة «مِنْ» من(٢) في الإيجاب، ودخولها على المعرفة، ووجهُه ـ إن صحت الروَاية ـ على أن تكون صفة لـ«أحد» على اللفظ. و«أُصَيلانًا» مجموع مصغر، والمُفرد أَصِيلٌ، وأُصُلٌ وأُصْلانٌ، وأَصائِل(٣). و«جَوَابًا» تمييز. والأَوَارِي: محابِسُ الدواب. واللأيُ: البُطْءُ. و«ما» زائدة، والنؤي: حاجِزٌ يُحْفَر حول الخِباءِ يقيه الماء. والمظلومَةُ: الأرض التي لم تُمْطَر. ومثله قوله(٤):

وبَلْــدَةٍ لَــيْسَ لهــا أَنِــيسُ(٥)

---

(١) للنابغة في الجمل ص ٢٣٦، وديوانه ص ١٥، والكتاب ٢/٣٢١، والمقتضب ٤/٤١٤، وتبصرة الصيمري ١/٣٨١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥١٦، وابن يعيش ٢/٥٦. تمامه:

... ... ✤ عَيَّتْ جَوابًا وما بـالرَّبْعِ مِـنْ أَحَـدِ

إلا الأواريَّ لأْيًـا مــا أُبَيِّنُهــا ✤ والنُّؤْيَ كالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

(٢) كذا بالتكرار.

(٣) هذه الثلاثة الأخيرة جموع، لكن عبارته لا تعطي ذلك.

(٤) دون نسبة في الكتاب ٢/٣٢٢، وهو لجران العَوْد في ديوانه ص ٥٢، والخزانة ١٠/١٥.

(٥) كذا في الأصل، والمعروف في كتب النحو «بها»، وليس «لها».

إلَّا اليَعــــــافِيرُ وإلا العِــــــيسُ

وأجراه سيبويه[1] في المصادر كقولهم: «مالكَ عليَّ سلطانٌ إلا التَّكَلُّفُ»، لأن التكلف لَيْسَ [٤١و] من السلطان في شيء، وقال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٦]، وقال تعالى: ﴿فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلاَّ رَحْمَةً مِّنَّا﴾ [يس: ٤٢ ـ ٤٣]، ومنه قول النابغة[2]:

حَلَفْــتُ يَمِينًــا غَيْــرَ ذِي مَثْنَوِيَّــةٍ ✤ ولَا عِلْـمَ إلا حُسْـنَ ظَـنٍّ بِصَـاحِبِ»

وأما قوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، فيجوز أن يكون متصلا ومنقطعًا من وجهين: فإما أن يكونا فاعلين أو مفعولين، أو الأول فاعلا والثاني مفعولا، أو بالعكس، كأنه لا عَاصِمَ إلا الراحِمُ، أو لا معصومَ إلا مرحومٌ، وهو على هذين الوجهين: متصل وينقطع على التقديرين الآخرين.



---

(١) الكتاب ٢/٣٢٢.

(٢) في الكتاب ٢/٣٢٢ كما هنا، وديوانه ص ٤١.

باب النفي بـ«لا»

و«لا» حرف من حروف المعاني، ولَهَا مَعَانٍ، فقد تقع نافية، ودعائية، وناهية، وزائدة، وعَاطفة، والمقصود في هذا الباب النافية. وتدخل على الأسماء المعارف والنكرات، فإذَا دَخلت على المُضَاف مطلقًا إلى معرفة أو نكرة أو المضارع له انتصب نصبًا صحيحًا بالحمل على «أنْ»، وقد تحمل العرب على النظير والنقيض، وإن دخلت على المفردة النكرة فصيغَتُهُ صيغة المنصوب إذا وليها ولم يتكرر، نحو: لَا رَجُلَ في الدار.

واختلف النحويون فيه حينئذٍ هل نصبه نصب صحيح أو هو بناء؟ فالجمهور على أنه بناء، قال سيبويه[1]: لأنها جعلت ومَا تعمل فيه بمنزلة الميم[2] كخمسة عشر. واختلف في علة البناء:

فقال الزجاج[3]: إنما بني لأنه لمَّا لزِمَ النكرةَ خُولِفَ به حال غيرِه كما خُولِفَ بخمسة عشر، وبقولهم: يا الله، في النداء، وبـ«أي» في الموصولات ونحو ذلك.

وقال بعضهم: إنما بني لَمَّا كانت كـ«رُبَّ» و«كَمْ» الاستفهامية والخبرية في لزوم النكرة، فبنيت «لا» مَعَ الاسم الذي بعدها بناء «كَمْ» و«رُبَّ». وهذا التعليل هو الذي يخرج من كلام سيبويه.

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٢) كذا.

(٣) كذا، والصواب أنه قول غيره، لأنه سيورد قول الزجاج بعد أسطر.




وعلله بعضهم فقال: لأنها في الرتبة الثالثة، فضعفت فبني الاسم معها بحق الضعف.

وأما الزجاج[1] وغيره فرأىٰ أنه منصوب نَصْبًا صحيحًا، وحذف منه التنوينُ تخفيفًا لكثرة الاستعمال وهي ومَا بعدها في موضع الابتداء.

وقد صح أن «خمسة عشَرَ» وبابه إنما بني لتضمنه معنىٰ الحرف، وكذلك المنفي في هذا الباب؛ لأنها إنما وضعت للاستغراق العامِّ، فهو نفي عامٌّ في مقابلة إيجاب عام، فكأن القائل إذا قال: هل من إله غير الله؟ أو هل من رجل في الدار؟ قال النافي في مقابلة خبره: لا إله إلا الله، ولا رَجُل في الدارِ، والمعنىٰ لا مِنْ إله، ولا مِنْ رجُل.

وكذلك اختلف النحويون أيضًا في خبرها، هل هو مرتفعٌ بها مَحْذُوٌّ بها حَذْوَ «إنّ»، أو باقٍ علىٰ أصل رفعه الخبري، كما كان ذلك في المبتدأ؟

وقد تدخل [٤١ظ] «لَا» هذه علىٰ ألفاظ الجموع المسلمة والمكسَّرة وجمع السلامة، إما لمذكر وإما لمؤنث، فإن كان لمؤنث بني علىٰ الكسر معها، نحو: لا هنداتِ لك، وحذف التنوين، وإن كان مثنىٰ أو مجموعًا جمعًا سالمًا لمذكر كَانَتْ صيغتُه صيغة المنصوب، وهو مبني في المعنىٰ، كما إذا سميت بـ«زيدون» و«زيدان» ثم ناديته، فإنك تجعل صيغته صيغة المرفوع وهو مبني حُكمًا؛ لأنَّ علة البناء قائمة، وحُكْمُ جمع التكسير حكم المفرد، فخرج من مجموع ما ذكرناه أنها لا تعمل إلا بشرط أن يكون النفي عامًّا، وأن تكون النكرة المنفية مفردةً، وأن لا يفصل بينها.

---

(١) الارتشاف ١٢٩٦/٣.




وإن دخلت على معرفة، فلا يخلو أن تكون ملغاة أو مُعْمَلَةً، فإن كانت ملغاة فهل يلزم التَّكْرار أم لا؟ فيه خلافٌ بين النحويين، فأبو العباس[1] لا يلتزِمُه مطلقًا، سواء دخلت على معرفة أو نكرة، وسيبويه[2] يلتزمه نحو: لا زيدَ عندك ولا عمرٌو.

ولم تؤثر «لا» هَا هنا فيما بعدها شيئًا وإن كانت مُعْمَلة، فلا يجوز إلا فيما سمع وهو مُأوَّل، قال سيبويه[3]: «واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن «لَا» لا تعمل في معرفة أبدًا، وأما قول الشاعر[4]:

أَرَى الحاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ ✽ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ فِي البِلادِ

ويريد بأبي خبُيب عبد الله بن الزبير، وقال[5]:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

ومن كلام العرب: قضيةٌ ولا أبَا حَسَنٍ، يريدون عليًا رضي الله عنه»[6]، وقالوا: لا نُصرَةَ لَكُمْ، وأوَّلَه سيبويه على حذف «مثل» والمعنى: لا مثل أمية، ولا مثل علي، ولا مثل نُصرة، وكذلك قول القائل: لا نَوْلَكَ أن تفعل كذا، هو محمول على الفعل والمعنى لا ينبغي لك.

(١) التذييل ٥/٢٨١.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٦ ـ ٢٩٧. وقد تصرف في العبارة قليلا.

(٤) لعبد الله بن الزبير الأسدي في الكتاب ٢/٢٩٧، والخزانة ٤/٦١، ولفَضَالَةَ بنِ شَرِيكٍ في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٦٩.

(٥) لبعض بني دبير في الدرر ١/٣١٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢/٢٩٦، والخزانة ٤/٥٧.

(٦) هنا ينتهي النقل عن الكتاب، مع تقديم وتأخير.




وإنما أجاز سيبويه[1] رفع المعرفة من غير تكرار في الشعر، كقوله[2]:

بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ❊ رَكائِبُها أنْ لا إلينا رُجوعُها

وكذلك قوله[3]:

تُبَكِّي عَلَىٰ زَيْدٍ ولا زَيدَ مِثْلُهُ

وكأنه جعله نكرة واحدًا من أمه اسم كل واحد منهم زيد، كما أخبروا علىٰ تعريفه وإدخال اللام عليه لذلك.

واستشهد أبو القاسم[4] بقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١] علىٰ بناء النكرة. وأما قوله تعالىٰ ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢]، فيحتمل أن يكون مطولًا، وأن يكون مبينًا، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢١] لَمَّا رَفَعَ كَرَّرَ، والبناء علىٰ الأصل جائز، ومنه: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومعناه فيما فسَّر ابن مسعود عن النبي ﷺ: لا حولَ عن معصية الله ولا قوَّةَ علىٰ طاعة الله إلا بالله، وفيه وجوهٌ[5]: رفعهما، وبناؤهما مع «لا»، ورفع الأول وبناءُ الثاني، وعكسه. وإذا رفعت جاز وجهان:

أحدهما: أن تكون «لا» بمعنىٰ «ليس».

---

(١) الكتاب ٢/٩٨ ـ ٢٩٩.

(٢) دون نسبة في الكتاب ٢/٢٩٨، والبديع ١/٥٨٣، والتذييل ٤/٢٨٣، والخزانة ٤/٣٤.

(٣) لجرير في ديوانه ٣/٨٣٣، وتخليص الشواهد ص ٤٠٣، ودون نسبة في الخزانة ٤/٥٧. عجزه:

بَريءٌ مِنَ الحُمَّىٰ سليمُ الجَوانِحِ

(٤) الجمل ص ٢٣٨.

(٥) انظر الارتشاف ٣/١٣١٠.

وأن تكون على بابها ، ورَفَعَ لمَّا كرر .

وأنشد لِسَعدِ بنِ مالكٍ جدِّ طَرَفَةَ بن العبد[1]: [٤٢و]

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرانِهـــا ❊ فأنَـــا ابـــنُ قَـــيْسٍ لا بَـــرَاحُ

فحذف الخبر ، والمعنى: ليس لي براحٌ منها ، وليست «لا» هذه النافية التي يُبني الاسمُ معَهَا .

واختلف في خبرها إن لم يكن ظرفًا أو مجرورًا ، هل هو لازم الحذف أم لا ؟ فبنو تميم لا يبنونَهُ أصلًا ، وأهل الحجاز يحذفونه كثيرًا ، وقد يثبتونه ، وعليه قول حاتم[2]:

وَرَدَّ جَـــازِرُهم حَرْفًـــا مُصَـــرَّمَةً ❊ ولا كَـــرِيمَ مِـــنَ الوِالْـــدانِ مَصْـــبُوحُ

❊ فَإِن قلتَ: كيف أظهره وهو تميمي ؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون نزل عن طائيَّتِه إلى اللغة الحجازية .

والثاني: أن يكون صفة على الموضع .

وقد تدخل «لا» هذه على أسماء لا تغيرها عن حالها قبل دخولها ، وذلك

---

(١) دون نسبة في الجمل ص ٢٣٨ ، ولسعد بن مالك القيسي في الكتاب ١/٥٨ ، ٢/٢٩٦ ، والخزانة ١/٤٦٧ .

(٢) دون نسبة في الكتاب ٢/٢٩٩ ، هكذا ، وورد في شرح شواهد الإيضاح ١/٢٧١:

إذا اللِّقَـاحُ غَـدَتْ مُلْقَـى أَصِـرَّتِها ❊ ولا كَـرِيمَ مِـنَ الوِلْـدانِ مَصْـبُوحُ

ورَدَّ جـــازِرُهم حرفـــا مُصَـــرَّمَةً ❊ في الرأسِ منها وفي الأَصْلابِ تَلْمِيحُ

ونسبه لرجل من النبيت حي من الأنصار ، ثم قال: وقيل لأبي ذؤيب ، وانظر تخريجه مفصلا في حاشية الكتاب .




قول العرب: لا مرحبًا، ولا أهلًا، ولا مسرةً، ولا سلامًا. وقد يحذف المنفي المبني معها في قولهم: لا عليكَ، والمعنىٰ: لا بأسَ عليك.

ومن المواضع ما يحتمل أن يبنىٰ فيه الاسم معها وأن يبقىٰ علىٰ إعرابه، وذلك: لا أَمْرَ يومَ الجمعة لك، ولا دَاعِيًا إلىٰ الله يوم فَقْرِكَ، فإن جعلته مطولا أعربته، وإلا بنيته مع «لا».

قال أبو القاسم: **«وإذا فصلت بين لا ومَا تعمل فيه بَطَلَ عملُها»**[١].

قد ذكرنا أن اتصالها بالاسم من شروط العمل[٢]، وإنما ذلك لأنهم استقبحوا الفصل بين مَا جُعِلا كاسم واحدٍ، وقد جاء في الشعر كما جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه فيه.

قال أبو القاسم: **«فإذا نعت الاسم المنفي»**[٣] إلىٰ آخر الفصل.

توابع المثنىٰ مختلفة الأحكام:

أما الصِّفَة فيجوز فيها الوجهان، فأكثرهما[٤] تنوين الصفة، وإن شئت لم تنون. وإذا نونت جاز وجهان: الحمل علىٰ اللفظ، وعلىٰ المعنىٰ؛ لأن الموضع موضع رفع علىٰ الابتداء، فإن جئت بوصف ثان لم يجز البناء في الوصف الثاني من قبل أَنَّه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة كشيء واحدٍ.

فإن كررت المنفي نحو: ألا[٥] ماءَ ماءٌ باردٌ، جازَ في المكرر وجهان:

---

(١) الجمل ص ٢٣٨.
(٢) تقدم في ٢/٢١٠.
(٣) الجمل ص ٢٣٨.
(٤) كذا.
(٥) كذا في الأصل، وهو يقول المنفي فالصواب أن تكون: لا.

البناء، والإعراب على اللفظ وعلى الموضع، ولا يجوز البناء في صفته بنص سيبويه[1] لما ذكرناه، كما لا يجوز إذا فصلت بين الصفة والموصوف في نحو قولك: لا رجل اليوم ظريفًا، نصبًا ورفعًا، ولا يجوز بناؤه.

فإن أتبعته بالعطف، فلا يخلو أن تدخل «لا» على المعطوف، أو لا تدخلها. فإن لم تدخل، فلا يخلو أن تكون معرفة، أو نكرة. فإن كان نكرة جاز الإعراب على اللفظ والموضع، وهل يجوز البناء أم لا؟ فيه خلاف، والمشهورُ المنع، وعليه الجمهور، وأجازه الأخفشُ، وإن كان معرفة استحال البناءُ والحمل على اللفظ، وكان الواجب الرفع حملًا على الموضع. وإنما استحال البناء لأن ثلاثة أشياء لا تكون بناء واحدًا، وإنما لم يجز النصب لأن «لا» لا تنصب المعرفة، فلم يبق إلا الحمل على [٤٢ظ] موضع الابتداء الثابت قبل دخول «لا». فإن دخلت على المعطوف «لا»، فإن قيدتها بمعنى «ليس» أو متكررة فالرفعُ، وإن اعتُقِدَ بها «لا» الأولى، بُنِيَت النكرة معها، ورفعت المعرفة، والتكرار لازم على ما تقدم.

ويجوز في البدل التابع وجهان: مُرَاعَاةُ اللفظ، والمعنى. وهل يجوز بناؤه؟ لا يخلو أن يكون الاسمُ نكرة، أو معرفة، وعلى كل حال، فالبدل في تقدير تكرير العامل، فيجب لها مضمرة من الحكم ما يَجِبُ لها لو ظهرت.

وأنشد أبو القاسم[2]:

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٩.

(٢) دون نسبة في الجمل ص ٢٣٩، ولرجل من مذحج في الكتاب ٢/٢٩٢، ولرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لضمرة بن أبي ضمرة في الحلل ص ١٦٤، ولضَمْرَةَ بنِ ضَمْرَةَ في شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٨٦، وانظر تفصيل الخلاف في إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٧٦، والخزانة ٢/٣٨، وحواشي هذه الكتب. عجزه:

لا أمَّ لـــي إنْ كـــانَ ذاكَ ولا أبُ




هَــذَا وَجَــدِّكُمُ الصَّــغَارُ بعَيِنِــهِ

البيت، وشاهده العطف على الموضع، وكذلك قول ذي الرمة[1]:

بِهَـا العِـينُ والأَرْآمُ لا عِـدَّ عِنْـدَهَا ❊ ولَا كَــــرَعٌ..............

البيت، وهو كثير، واستدل الخليل[2] على أن الاسم مع «لا» في موضع الابتداء بقولهم: لا رَجُلَ أفضَلُ منك، فلما كان موضعه رَفْعًا جاز مراعاته مبنيًا كان مع «لا»، أو منصوبًا نصبًا صحيحًا، لأنه في موضع الرفع تقديرًا. ووقع هذا البيت في الكتاب[3] منسوبًا لرجل من مَذْحِجٍ، ونسبَهُ بعضهم لِضَمْرَة بنِ ضَمْرَة النَّهْشَلِيِّ[4]، وهو شاعر إسلامي، وما وقع في الكتاب أَصَحُّ. ويقال إنَّ قَبْلَه[5]:

وإذَا تَكُــونُ كَرِيهَــةٌ أُدْعَــى لَهَــا ❊ وإذَا يُحـاسُ الحَيْسُ يُـدْعَى جُنْـدَبُ

يعني أخاه، وكان مَحْظيا عند أمه، وكانت بَرَّة به، ولم يكن في بِرِّه لها كأخيه. والحَيْسُ: خَلْطُ الأَقِطِ بالتمر. والجَدُّ: لفظ مشترك، فينطلق على أبِ الأب، وينطلق ويرادُ به البَخْت، ويراد به العظمة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣]، وفي الصحيح من الدعاء المشهور: «ولا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ»[6]، وفيه تأويلان: فقيل المراد به الحظ، والمعنى أنَّ من له حظٌّ في

---

(١) لذي الرمة في الكتاب ٢/٢٩١، وديوانه ٣/١٦١٩. عجزه:

ولا كَـرَعٌ إلا المَغَـاراتُ والرَّبْـلُ

(٢) الكتاب ٢/٢٩٣.

(٣) الكتاب ٢/٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٤) الذي في الشعر والشعراء ٢/٦٢٢ أنه شاعر مخضرم، وانظر أيضا المفضليات ص ٣٢٤.

(٥) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٦٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٩٨٧، والخزانة ٢/٣٨.

(٦) رواه البخاري: (كتاب الصلاة/ باب الذكر بعد الصلاة، برقم: ٨٠٨)، ومسلم: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، برقم: ٥٩٣).

الدنيا لا ينفعه حظه عند الله، وقيل المرادُ الجَدُّ من النسب، والمعنىٰ أن من له شَرَفٌ ونسب رفيع لم ينفعه نسبه، وقال ﷺ: «يا فاطمة بنت محمد، لا أغني عنك من الله شيئًا»[1]، إشارة إلىٰ أن الأنساب في الآخرة لا تنفع شيئًا، ولو نفع النسَبُ أحدًا لنفع آزَرَ وعَبْدَ الله وأبا طالب.

وقد يجوز تنوين المبني في الشعر، قال[2]:

لا نَسَــــبَ اليــــومَ ولا خُلَّــــةً

واختلف في وجهه، فحمله بعضهم علىٰ الضرورة، ومنهم من نصبه بإضمار فعل كأنه قال: ولا أرىٰ خُلَّةً.

قوله: **«وقد تُزاد لا بين العامل والمعمول»**[3].

هذا القول صحيح، فقد زيدت في المجرور، وقد زيدت في المنصوب، كقوله تعالىٰ: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وكأنها عوض من التكرار، كأنه قال: فبِرَحْمة رحمة، وقال تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

وقد حذفت «لا» وهي مرادة، قال تعالىٰ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾

---

(١) رواه البخاري: (كتاب الوصايا/ باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب، برقم: ٢٦٠٢)، ومسلم: (كتاب الأيمان/ باب في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٣﴾﴾، برقم: ٢٠٤).

(٢) لأنس بن العباس في الكتاب ٢/٢٨٥، وله أو لشُقْرانَ مولىٰ سلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ١/٥٨٣ ـ ٥٨٧، ولأبي عامر جدّ العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ص ٣٧، عجزه:

اتَّسَــعَ الخَــرْقُ علــىٰ الراتِــقِ

(٣) الجمل ص ٢٣٩.




[النساء: ١٧٥]، وفيه تأويلات: فقيل [٤٣و] فقيل[١] إنه على حذف «لا»، والمعنى يبين الله لكم أن لا تضلوا، وقيل إنه مصدر على معنى القلة، والتقدير يبين الله لكم كَرَاهة أن تضلوا، وقيل المعنى يبين الله لكم الضلال لتجتنبوه، وقال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٩].

وفي الباب مسألتان:

الأولى: هل يحذف بنو تميم الخبر مطلقًا أو إنما يحذفونه في مواضع الدليل عليه؟

الثانية: هل يلتزمون حذفه مطلقًا، أو ما لم يكن ظرفًا أو مجرورًا؟

فالذي نقله الثقات المتقدمون من النحويين أنهم يحذفونه مطلقًا[٢]، ورأى الأستاذ أبو عليٍّ الشلوبين[٣] ومن بعده أن ذلك إنما يجوز في مواضعِ الدليل كقولِ القائِلِ: هل من رجل أفضل منك؟ فيقول النافي: لا رجلَ، فكلام المستفهِمِ يبين الخبر المنفي في كلام النافي، وهَذَا حسنٌ من طريق المعنى، إلا أن النقل عنهم لا يؤيده. وكذلك أيضًا من مذهبهم الحذف مطلقًا وقيد الجزولي[٤] وغيرُه من المتأخرين هَذَا النقل، وزعم أنهم في الظرف والمجرور كغيرهم من العربِ، وزعم الشلوبينُ[٥] أن هذه التقييد قياس منه، وخَطَّأَه في ذلك إذ ليس هذا موضع قياس، وقَدْ نقلَه غيرُ الجزوليِّ[٦]، فإنكارُه لا معنى له.

---

(١) كذا بالتكرار في الأصل.
(٢) انظر الخلاف في المسألة في التذييل ٥/٢٤١.
(٣) شرح الجزولية له ٣/١٠٠٥.
(٤) الجزولية ص ٢٢٠ - ٢٢١.
(٥) شرح الجزولية له ٣/١٠٠٦.
(٦) منهم الزمخشري. التذييل ٥/٢٤١.

بَاب دخولِ ألف الاستفهام على «لا»

ودخولها على وجهين: على وجه التمني، والتحضيض. فإن كان المعنى على التحضيض فالاسم بعدها على فعل مضمر، ولم يعمل شيئًا، وكانت كحروف التحضيض الداخلة على الماضي، فتكون توبيخًا، وعلى المستقبل فتكون تحضيضًا. وإن دخلت على معنى التمني فالخلاف في موضعين:

الأول: هل يبقى الاسم مَعَها على ما كان عليه قبلُ محكومًا على موضعه بالرفع، أم يكون منصوبًا في المعنى بما في «ألَا» من معنى التمني فتحمل حينئذ على «لَعَلَّ» و«لَيْتَ»؟ فيه خلاف، فالأول مذهب المازنِيِّ[1] والمبرد[2]، والثاني مذهب سيبويه[3]، ويُثْمِرُ هذا الخلاف هل يتبع على موضعه أم لا؟

الموضع الثاني المختلف فيه: هل يفتقر إلى خبر افتقار «لَيْتَ» و«لَعَلَّ» أم لا؟ فيه بينهم خلاف، قال السيرافي[4]: فأما ما يلي «لا»، فلا خلاف بينهم أن لفظه على ما كَانَ قبل عليه من النصب وبناءِ الاسم، قال سيبويه[5]: «ومن قال: لا غُلَامَ أفضَلُ منكَ، لم يقل في: ألا غُلامَ أفضَلَ منك، إلا بالنصب؛ لأنه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنيًا كاستغناء: اللهم غلامًا، ومعناه: اللهم هب لي غلامًا»، ووقعَ في

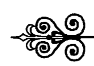
(١) الأصول ١/٣٩٧.

(٢) المقتضب ٤/٣٨٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٤) شرح الكتاب ٣/٤١.

(٥) الكتاب ٢/٣٠٩.




الكِتابِ[1] عن المازني أنَّهُ أجاز الرفع في التمني، قال: وهو جيد بالرفع.

وأما قول الشاعر[2]: [٤٣ظ]

أَلَا رَجُــلًا جَــزاهُ اللهُ خَيْـرًا ❊ يَــدُلُّ علــى مُحَصِّــلَةٍ تَبِيــتُ

ففيه وجهان: فمذهب الخليل[3] أنه نُصِبَ بإضمار فعل، والمعنى ألا تُرُوني رَجُلًا، وزعم يونس[4] أنه نون مضطرًا، ويروى: يدل على مخلصة، قال النحاس: الذي يُخَلِّصُ من تراب المعادن، أراد أنها تَبيت للفجور بها.

وأنشد[5]:

أَلَا طِعــانَ ولا فُرْســانَ عَادِيَــةً ❊ ... ...

البيت لحسان بن ثابت، وشاهده ظاهر. ويروى «عادية» بالعين المهملة، والغين المعجمة، ويروى «تَجَشُّؤكم» بالجيم، وبالحاء المهملة، مرفوعًا ومنصوبًا، فالتجشؤ من الجَشَإِ، والتَحَشُّؤُ[6] ـ بالحاء ـ لُبْسُ الكِساء الخَشِنِ والتلففُ فيه. والتَّنُّورُ: وجه الأرض، وهو هاهنا موضع الطبخ. ومن رفع

(١) انظر حاشية الكتاب ٢/٣٠٩.

(٢) دون نسبة في الكتاب ٢/٣٠٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٢٤، وهو لعمرو بن قِعَاسٍ أو قِعْنَاسٍ المُراديِّ المَذْحِجيِّ في الخزانة ٣/٥١.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٨.

(٥) لحسان بن ثابت رضي الله عنه، في الجمل ص ٢٤٠، وديوانه ١/٢١٩، والكتاب ٢/٣٠٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٩٩٢، وشرح عمدة الحافظ ١/٣١٨، والمقاصد النحوية ٢/٨١٢، وللبيت روايات ذكرها العيني في مقاصده. عجزه:

إِلَّا تَجَشُّــؤَكُمْ عِنْــدَ التَّنَــانِيرِ

(٦) ضبطت في شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٩٣ بالجيم، وهو خطأ طباعي.

«التَّجَشُّؤَ» أبدله على الموضع، والنصب على الاستثناء المنقطع.

وأنشد[1]:

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ✤ بَنِي ضَوْطَرى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

البيتُ لجريرٍ يهجو به الفرزدق ويذكر معاقرة الإبل التي كانت بالكوفة بين أب[2] الفرزدق وسُحَيْمِ بنِ وثيل الرياحي، وأمر عليٌّ - رضي الله عنه - ألَّا تُؤْكَلَ؛ لأنها مما أُهِلَّ لغير الله به.

واختلف المتأولون في معنى «تَعُدُّون» في البيت: فقيل إنه من العَدَد، بمعنى تحسُبون - بضم السين -، وقيل بمعنى تحسِبون - بكسرها - التي بمعنى الظن، المتعدية إلى مفعولين، كقوله[3]:

لا أَعُدُّ الإِقْتارَ عُدْمًا

قال ابن طاهر وهو ظن من لا يعرف الصَّنْعَة، وزعم أنه في العدد، وجعل «أفضل مجدِكُم» حالا، على تقدير تنكير «أفعل»، وقدَّرَهُ غيرُه: مِن أفضل مجدكم، وبعضهم: في أفضل مجدكم، وجعله بعضهم بدلا أو صفة.

۞ قلتُ: وقول ابن طاهر في ذلك لا دليل عليه؛ لأن المعنى صالح على أن يكون بمعنى الظن، و«أفضل مجدكم» مفعولا ثانيًا. وَعَدَّ بمعنى حَسِبَ وتخيَّلَ ثابتة في كلام العرب، وقد أثبته الناسُ قبله، وأشار بقوله: «مَنْ لا يعرف الصنعة»

---

(١) لجرير في الجمل ص ٢٤١، وديوانه ٢/٩٠٧، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٩٩٤، وشرح شواهد الإيضاح ١/٦٧، والخزانة ٣/٥٥، وللأشْهَبِ بنِ رُمَيْلَةَ في مجاز القرآن ١/٥٢، ٣٤٦.

(٢) كذا، وهي لغة، لكن المشهور الإعراب بالحروف.

(٣) لأبي دؤاد الإيادي، وهو في ديوانه ص ١٦٣، والأصمعيات ص ١٨٧، والخزانة ٨/١٢٥، ٩/٥٩٠، ودون نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٧. ونصه:

لا أعُدُّ الإِقْتارَ عُدْمًا، وَلَكِنْ ✤ فَقْدُ مَنْ رُزِئْتُهُ الإِعْدامُ

إلى أبي الحَجَّاج يسعون[1]، وهو خطأ من أبي طاهر[2] لثبوت حِسبانًا وتخيلًا.

والنِّيبُ: جَمْعُ نابٍ، وهي المسنة التي برز نابُها، ونظيره في الصحيح أَسَدٌ وأُسْد، والأصل في عينه التحريك كساقٍ وسوق في المعتل، وأُبدلت الضمة كسرة لأجل الياء. والضَّوْطَرَى والضَّبْطَرَى[3]: الرجل الأحمق، وقيل السمين الكثير اللحم، وذلك دليل على البِطْنَة وقلة الفطنة، وقد قيل ما رُئي عالِمٌ سَمينٌ قط إلا مُحَمَّدَ بن الحسن[4]. وقد ذم رسول الله ﷺ السمين، فقال فقال[5] في الصحيح: «ويَفْشُوا فِيهِمُ السِّمَنُ»[6] الحديث، والحكمة فيه ظاهرة، لأن من اشتغل ببطنه فهو كالحِمار لا يصلح إلا للعلف، وقال عليه السلام: «حَسْبُ المؤمن لقيمات يُقمن صُلبه»[7]. وقيل الضَّوْطَرَى: اللئيم. والكَمِيُّ: الشُّجاعُ، واختلف في وزنه على ثلاثة أقوال: فقيل فَعيل بمعنى فَاعل، [٤٤و] لإتمام السلاح، أي

---

(١) انظر المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون ١/١٥٩.

(٢) كذا، والصواب ابن طاهر، وقد سلف ذكره.

(٣) كذا في الأصل، والذي في التاج: الضَّبَغْطَرَى هو الأحمق، وأما الضِّبَطْرُ ـ دون ألف ـ فهو الأسد، أو الرجل الشديد، أو الضخم المكتنز. التاج (ضبطر) (ضبغطر) ١٢/٣٨٢.

(٤) يقصد الشيباني تلميذ ابن حنيفة.

(٥) كذا بتكرار العبارة في الأصل.

(٦) رواه البخاري: (كتاب الشهادات/ باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، برقم: ٢٥٠٨)، ومسلم: (كتاب فضائل الصحابة/ باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، برقم: ٢٥٣٥).

(٧) رواه أحمد في المسند: (برقم: ١٧١٦٨)، والترمذي في السنن: (برقم: ٢٣٨٠) وقال: «هذا حيث حسن صحيح»، وابن ماجة في سننه: (برقم: ٣٣٤٩)، والنسائي في الكبرى: (برقم: ٦٧٣٧)، وابن حبان في صحيحه: (برقم: ٥٢٣٧)، والبيهقي في الآداب: (برقم: ٤٦٣)، والحاكم في المستدرك: (برقم: ٧٩٤٥)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وصححه الذهبي، من حديث المقدام بن معدي كرب؛ وقد حسنه الحافظ في الفتح: (٩/٥٢٨)، وصححه الألباني في الإرواء: (٧/٤١).

ساتر نفسه فيها، أو ساتر لشجاعته عن قرنه، وقيل إنه فعيل [بمعنىٰ][1] مُفْعِل، فكمي بمعنىٰ مُكْمِي كأليم بمعنىٰ مُؤْلِم، وقيل إنه فعيل بمعنىٰ مَفعول، أي مستور في السلاح، وقيل وزنه فَعُول قاله الفارسي في النصف الثاني من الإيضاحِ[2]. والمُقَنَّع هو التام السلاح لابِسُ المِغْفَر والبَيْضَة؛ لأنه قَنَعَ رأسه.

واختلفوا في تقدير الفعل الناصب، فقدره بعضُهم ماضيًا، والمعنىٰ لولا عَدَدتم، وقدَّره بعضهم مستقبلا من لفظ الأول، وقدره بعضُهم: لولا عقرتم الكمي، وبعضُهم: لولا بارزْتُم الكمي، أو تبارزون. وكلُّها صالحة من طريق المعنىٰ.

وباقي حروف التحضيض في اقتضائهما الفعل لفظًا أو تقديرًا سواء، وهي: أَلَا، وهَلَّا، ولَوْلَا، ولومَا. وقد وقعت بعدهَا الجملة الابتدائية لفظًا؛ لأنها في تقدير الفعلية، والمعنىٰ عليه. وأنشد الفراء في المعاني[3]:

الآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحَيْنَنِي ❊ هَلَّا التَّقَدُّمُ والقُلُوبُ صِحاحُ

وقال[4]:

ونُبِّئْتُ لَيْلَىٰ أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ❊ إليَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَىٰ شَفِيعُها

وتأولَه ابنُ طاهر علىٰ إضمار «كان» الشأنية، والتقدير: هلا كان التقدُّمُ، وهَلَّا كَانَ نفسُ ليلىٰ، و«القلوب صحاح» جملة حالية.

---

(١) زيادة ضرورية ليتضح المعنىٰ.

(٢) لم أهتد إليه فيه.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/١٩٨، وقد مر فراجعه في ١/٤٣٦.

(٤) البيت من شواهد ابن هشام في المغنىٰ ١/٤٨٣، ٣/٤٢٢ لكن دون نسبة، وللصمة القشيري في شرح أبيات المغنىٰ ٢/١١٩، والخزانة ٣/٦٠، وذكر هناك خلافهم في نسبة البيت، وانظر زيادات ديوان ابن الدمينة ص ٢٠٦، والطرائف الأدبية ص ١٨٥.

بَاب التمييز

ويعبر عنه الكوفيون بالتبيين والتفسير ، قال الزمخشري[١]: «هو رفع الإبهام من مفرد أو جملة بالنص علىٰ أحد محتملاته» ، وحده الفارسي فقال: «جملة التمييز أن يحتمل الشيءُ وُجُوها فتبينه بأحدها»[٢] ، وفيه مجاز ؛ لأنه جعله نفس الاحتمال ، وإنما هو مسبَّبٌ عنه ، ومن كلام العرب العبارة بالمُسبَّب عن السبب .

وعلىٰ الجملة فالتمييز تفسير مبهم[٣] ، إمَّا في العَددَ ، نحو: عشرون رجلًا ، وإما في الأبعاض ، نحو: هو أحسن الناس وَجْهًا ، أو في الأحوال ، نحو: أحسن الناس أدبًا ، أو في الأسباب ، نحو: أحسن الناس عبدًا .

قال أبو القاسم: «**التمييز لا يكون إلا نكرة**»[٤] .

❁ **قلتُ**: هذه المسألة قد اختلف فيها النحويون ، فقاعدة مذهب البصريين أنه لا يكون إلا نكرة ، وأجازَ الكوفيون كونه معرفة . واختلفوا ، فمنهم من أجازه في كل التمييزات ، ومنهم من أجازه فيما انتصب بعد الصفة المشبَّهَة ونحوِها فقط . وإنما لزم التنكير عندنا من حيث كان ضربًا من الحال في أنه مبني ، وقد ورد معرفة كثيرًا في الكتاب وفي السنة ، وفي الشعر ، ومما استشهد الكوفيون به

(١) المفصل ص ٨٣ .
(٢) الإيضاح ص ٢٠٣ .
(٣) في الأصل: منهم .
(٤) الجمل ص ٢٤٢ .

قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٩]، [٤٤ظ] و﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، وفي الحديث(١) «أَنَّ امْرَأَةً كانت تُهْرَاقُ الدِّماءَ»، وكلُّه متأول عند البصريين، منصوبٌ علىٰ التشبيه بالمفعول.

وقد قيل في قوله تعالىٰ ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٩]، و﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]، إنه علىٰ إسقاط حرف الجر، وعُدِّيَ الفعل بنفسه لأنه في معنىٰ ما يتعدىٰ بنفسه، والمعنىٰ أفسدت معيشتها، وظَلَمَ نفسه.

قوله: «وذلك كل اسم نكرة جاءَ بعد عددٍ منونٍ، أو فيه نون، أو فيه تنوين»(٢).

وضابطه أن التمييز لا ينتصب إلا عن تمام، فمنه ما يجيء بعد تمام الاسم، ومنه ما يجيء بعد تمام الكلام، فالذي يجيء بعد تمام الاسم هو المستعمل بَعد المُقَيَّداتِ كيلا، كقفيزان تمرًا، أو وزنا، كرِطلان زيتًا، أو مِسَاحة، كقولهم: ما في السَمَاء قَدْرُ راحة سحابًا، أو عددًا، كعشرين درهمًا، وخمسين عِدْلا، أو مِقياسًا، كقولهم: علىٰ التمرة مِثْلُها زُبْدًا. وقد جاء في غير هذا، كقولهم: لِلَّه وَيْحَهُ رَجُلا، ودَرُّهُ فارِسًا.

وأما الذي يجيء بعد تمام الكلامِ فهو كل ما يجيء مُفَسِّرًا لِمبهم في جملة

---

(١) رواه أحمد في المسند: (برقم: ٢٦٥١٠ و٢٦٧١٦)، وأبو داود في السنن: (برقم: ٢٧٤ و٢٧٥)، والنسائي في الصغرىٰ: (برقم: ٢٠٨ و٣٥٥)، والدارقطني في السنن: (برقم: ٨٤٤)، والبيهقي في الكبرىٰ: (برقم: ١٥٩٦). والحديث صححه النووي في خلاصة الأحكام: (٢٣٨/١)، وابن الملقن في البدر المنير: (١٢١/٣)، والألباني في صحيح سنن أبي داود: (٣٣/٢).

(٢) الجمل ص ٢٤٢، وفيه: «أو فيه نون أو فيه نية التنوين».

تامة منعقدة بنفسها.

وعلىٰ الجملة، فهو لا ينتصب إلا عن تمام، ويتم بأربعة أشياء: بالتنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة.

والتنوين قسمان: ظاهر، ومقدر. فالظاهر: رطل زيتًا، والمقدر: خمسة عَشَرَ رجلًا. وهذه الأشياء التي تتم بعدها علىٰ قسمين: زائل، ولازم. فالزائل التام بالتنوين، ونونِ التثنية. واللازم التام: بالنون المُشْبِهة لنون الجمع، والتامُّ بعد الإضافة؛ لأنك لا تقول: عشرون درهم، ولا: رطل عسل.

وفائدة الفرق بين اللازم وغير اللازم أنهم إذا أسقطوا مَا به التمام لَزِمَ الجرُّ، ولم يلتزموا ذلك إلا في مميَّز العقد الأول والمائة والألف كما تقدم[1]، وفي مميز «كم» الخبرية أيضًا، وقد يجيء التمييز مفردًا وجمعًا فيما تم بعد الوجهين. وزعم بعض النحويين أنه لا يجيء فيما انتصب عن تمام الاسم إلا مفردًا، وهو خطأ؛ لقولهم: عندي عشرون أمثالَك.

واتفق النحويون علىٰ أن التمييز مُحوَّل، واختلفوا عَمَّ حول؟ فقيل عن الفاعل ليس إلا، وقال به الفارسي[2]، وتأول قولهم: امتلأ الإناء ماء، علىٰ أن الأصل امتلأ ماءُ الإناء، وحَمَل الامتلاء علىٰ الفيضان. وهو غير مطرد، والصحيح أن منه ما يجيء محولًا عن الفاعل، ومنه ما يجيء عن المفعول، كقوله تعالىٰ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُوناً﴾ [القمر: ١٢]، ويحتمل أن يكون بدلا، والمعنىٰ حينئذ مختلف، فالتفجير واقع علىٰ جميع الأرض إن نصبته تمييزًا، وعلىٰ العيون

---

(١) راجع أبواب العد في الجزء الأول.

(٢) الإيضاح ص ٢٠٣.

فقط إن جعلته بدلا.

وقد جاء عنهم: غرست الأرض شجرًا، وهو محول عن المفعول أيضًا، ومنه ما هُو محول عن حرف الجر بنص سَ.

وأنشد[1]:

إذا عَــاشَ الفَتَــىٰ مِــائَتَيْنِ عَامًــا

وشاهدُه انتصاب «عامًا» علىٰ التمام بعد العدد [٤٥و] المنون[2]، ووضع المفرد موضع الجمع، وهو جائز في هذا الباب بالاتفاق. وصح أنَّ البيت للرَّبِيعِ بنِ ضبُعٍ الفَزارِيِّ، وكان من المُعَمَّرِين.

قوله: **«ومن الناس من يجيز تقديم التمييز»**[3] إلىٰ آخره.

۞ قلتُ: أجمع النحويون علىٰ امتناع تقديم التمييز إذا كان العامل معنويًا، واختلفوا إذا كَان العامل فعلًا، والحالُ علىٰ العكس من ذلك، اتفقوا علىٰ جواز تقديمها إذا كان العامِل فعلًا، واختلفوا في المعنوي، فأجاز تقديمَها[4] معه المبرِّدُ[5] والمازنيُّ[6] والفراءُ[7] وغيرُهم، والجمهورُ علىٰ امتناع تقديم التمييز

---

(١) الجمل ص ٢٤٢ دون نسبة، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ٢٠٨/١، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٠٠/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، وليزيد بْنِ ضَبَّةَ في الكتاب ١٦٢/٢. عجزه:
فقــد ذَهَــبَ المَسَــرَّةُ والفَتَــاءُ

(٢) هذه الورقة تقدمت في الترتيب عما قبلها.

(٣) الجمل ص ٢٤٢.

(٤) كذا، والصواب: تقديمه، أي تقديم التمييز علىٰ المميز.

(٥) المقتضب ٣٦/٣، والارتشاف ١٦٣٤/٤.

(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٢٧/٢، والارتشاف ١٦٣٤/٤.

(٧) التذييل ٢٦٨/٩، والارتشاف ١٦٣٥/٤.

مطلقًا. واختلفوا في علة المنع، فقال الفارسي: لأنه مبنيٌّ، والمبني يجب أن يكون بعد المبني، وقال بعضهم: لأنه محول عن الفاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله. والتعليلان ضعيفان:

أما الأول: فبالحال، وهي مبنية.

وأمَا الثاني: فلأن منه ما هو محول عن المفعول، وعن حرف الجر كما ذَكرناه[1] فينبغي أن يتقدم، ولأنه لو كَانَ فاعلا أو كالفاعل لجاء ظاهرًا ومضمرًا، ومعرفة ونكرة، وغير ذلك من أحكامِ الفاعِلِ. والأصح في التعليل أنه بمنزلة المطاوَع بالفاء، فهو في صلة الحرف، وكل مَا كَانَ في صلة الحرف لم يتقدم.

وأنشد أبو زكريا في معانيه[2]:

ونَارُنَــا لَــمْ يُــرَ نَــارًا[3] مِثلُهَــا
قَــدْ عَلِمَــتْ ذَاكَ مَعَــدٌّ كُلُّهــا

وفي شعر آدم[4] ـ صلوات الله عليه ـ:

وقَــلَّ بَشَاشَــةَ الْوَجْــهُ المَلِــيحُ

هكذا ذكَرَهُ البديعُ وغيره، ونسبَه إلىٰ آدم، ورواه بحذف التنوين من «بشاشة» ونصبه تمييزًا مقدَّما.

---

(١) راجع ص ٢٢٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣، والتذييل ٩/٢٦٩.

(٣) في الأصل: نار، والصواب ما أثبته.

(٤) لسيدنا آدم في الإنصاف ص ٥٢٩ ـ ٥٣٠، والخزانة ١١/٣٧٧. صدره:

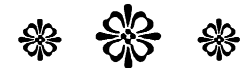
تَغَيَّــرَ كــلُّ ذي طَعْــمٍ ولَــوْنٍ



وأنشد[1]:

أَتَهْجُـــرُ لَيْلَـــىٰ بِـــالفِراقِ حَبِيبَهـــا ❖ ومَـــا كَـــانَ نَفْسًـــا بـــالفِراقِ تَطِيـــبُ

البيت لأعشىٰ هَمْدَان، وقيل للمُخَبَّل، واسم أعشىٰ هَمْدانَ عبدُ الرحمن بن عبد الله، ورواه الزجاج[2] وإسماعيل[3] بن دَجاجة[4]: «وَمَا كان نفسي بالفراق تطيب»، ولا ترد رواية رواية، ويصح أن يكون «نفسًا» خبر «كان»، والمعنىٰ: وَمَا كان الحبيب ذا نفس، والحق أن أكثر ما جاء نكرة مؤخَّرٌ، وتعريفه وتقديمه قد سُمع، فلا وجه لإنكاره مطلقًا.



(١) مختلف في نسبته، وهو في الجمل ص ٢٤٣ دون نسبة، وكذا في المقتضب ٣/٣٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/٦٩٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٢٨، ونسب للمخبل السعدي في الخصائص ٢/٣٨٤، وللمخبل أو لأعشىٰ همدان في الحلل ص ١٦٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٠٢، وانظر المقاصد النحوية ٣/١١٨٧. وهوامش هذه الكتب تجد تفصيل الخلاف في نسبته ولفظه.

(٢) الإيضاح ص ٢٠٣، والخصائص ٢/٣٨٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٠٣.

(٣) الخصائص ٢/٣٨٤.

(٤) هو إسماعيل بن نصر من تلاميذ المبرد، انظر شرح الألفية للشاطبي ٧/٢٤٥. ولم أظفر له بترجمة، ولا أدري هل «دجاجة» لقب له.

بَابُ الإِغْرَاءِ

وهو في اللغة الإلزام والإلصاق، تقول: أغريتُ فلانًا بكذا. والمقصود به عند النحويين: وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر. وحكى أبو القاسم[1] وغيره الخلاف فيه هل هو مقيس أو مسموع؟ واستعمالُ الأسماء في معاني الأفعال كثيرٌ جدا، وهو في الأمر أكثر منه في الخبر، وقد جاء في الأخبار نحو: هَيْهاتَ، وشَتَّانَ، وقد جاء في المتعدي، [٥٤ظ] وغير المتعدي. وهي على أقسام:

منها ما يستعمل معرفة، ونكرة، وعلامة تنكيره لَحاق التنوين.

ومنها ما لا يستعمل إلا معرفة، نحو: بَلْهَ، وآمين، فـ«بَلْهَ» على ضربين: اسم فعل، ومصدر بمعنى الترك فيضاف، ومنهم من يقلِبُه فيقول: بَهْلَ زَيْدٍ، وقد يجيء بمعنى «رُبَّ»، وبمعنى «كيفَ»، وهو عزيز الوجود، وأمَّا «آمين» ففيها المد، والقصر، والتخفيف، والتشديد، مَعَ كل واحدة من اللغتين، وقد روينا من طريق السِّلَفِي[2] عن رسول الله ﷺ: أن آمين اسم من أسماء الله ﷻ[3]، ولا تثبت عندنا أسماءُ الله[4] بأخبار الآحاد، وقيل معناه استجِبْ لنا، وهو الصحيح. وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «لقنني جبريل آمين عند فراغي من قراءة الفاتحة،

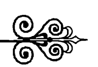
---

(١) الجمل ص ٢٤٤.

(٢) أبو طاهر السِّلَفِيِّ، الإمام الحافظ المشهور، الذي لا تخلو من اسمه فهارس من بعده. انظر وفيات الأعيان ١/١٠٥.

(٣) رواه عبد الرزاق في المصنف: (برقم: ٢٦٥٠)، وابن أبي شيبة في المصنف: (برقم: ٧٩٧١) موقوفا ومقطوعا.

(٤) في الأصل: لله.



وقال: إنه كالختم على الكتاب»[١] وعن ابن عباسٍ قال: «سألت رسولَ الله ﷺ عن معنى آمين، فقال: افْعَلْ»[٢]، وقال ابن عباس وقتادة معناه: كذلك يكون، وقال الترمذي: معناه لا تُخَيِّبْ رجاءنا، وقال عطية العوفي[٣]: هي كلمة ليست بعربية، إنما هي عبرانية أو سريانية، وقال عبد الرحمن بن زيد[٤]: كنز من كنوز العرش لا يعلم سرها إلا الله [...][٥] براءة أهل الجنة وبراءة أهل النار، وقال وهب بن منبه[٦]: آمين أربعة أحرف، يخلق الله تعالى من كل حرف مَلَكًا يقول: اللهم اغفر لمن قال آمين. والأخبار في ذلك كثيرة استقصيناها في مواضعها.

ومنها ما لا يستعمل إلا نكرة، كَوَاهًا في التعجب وإِيهًا في الكف، ووَيْهًا في الإغراء، وفِداءٍ[٧] لك. والمعنى في: عليك، وعندَكَ، ودُونكَ، الإلزامُ، وقد تقع «عندك» في مواضع التخويف، وإليك بمعنى تَنَحَّ، وفي الحديث: «إليكِ عَنِّي، غُرِّي غَيْرِي»[٨]، وقال رجل للأوزاعي وقد استوصاهُ: عليك بطاعة الله،

---

(١) لم أجد من رواه بهذا اللفظ، وهو منقول من الكشاف ص ٣٠.

(٢) رواه الثعلبي في تفسيره: (١/١٢٥) بسند ضعيف، ولفظه: (عن ابن عباس قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن معنى «آمين» قال: «ربّ افعل»)، وأما لفظ المصنف فقد نقله من الكشاف: (١/١٧).

(٣) هو أبو الحسن عطية بن سعد بن جُنَادَة العَوْفِي الكوفيُّ، من مشاهير التابعين، روى عن ابن عباس وابن عمر ﵄، توفي سنة ١١١هـ. سير أعلام النبلاء ٥/٣٢٥، وتاريخ الإسلام ٣/٢٨١.

(٤) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العُمَريُّ، كان صاحب قرآن وتفسير، جمع تفسيرا في مجلد، وله كتاب في الناسخ والمنسوخ، توفي عام ٢٨٢هـ. سير أعلام النبلاء ٨/٣٤٩.

(٥) بياض في الأصل قدر ثلاث كلمات.

(٦) هو أبو عبد الله وهب بن منبه بن كامل، الإمام العلامة الأخباري، التابعي الثقة، توفي سنة ١١٠هـ، أو ١١٤هـ، وقيل ١١٣هـ. سير أعلام النبلاء ٤/٥٤٤.

(٧) بالكسر مع التنوين. انظر الكتاب ٣/٣٠٢، والمفصل ص ١٥٤.

(٨) هذا من كلام علي ﵁، كما رواه أحمد في فضائل الصحابة: (برقم: ٨٨٤ و٩٠٥)، والآجري=



فإنك إذا أطعت الله وقلتَ لهذا الجبلِ: ادْنُ، دنا إليك، قال الراوي: فاهتز إليه الجبل، فقال له: إليكَ عنِّي، إنما قصدت التمثيل. وقد استعملت «أمامَك» في التخويف إذَا خوف شيئًا أمامَه.

وجميع هذه الأسماء لازمة لحالة واحدة، والكافُ في جميعها مخفوضة بحرف الظرف، أو بإضافة الظروف إليها، وقيل إنها حروفٌ لا موضع لها من الإعراب، ولما حلت هذه الحروف محل الأفعال تحملت ضمائر الفاعلين. والأمرُ في إتباع ضمائرها المرفوعة والمخفوضة على القياس.

وفي هذا الباب مسألتان[1] معلومتان بالخلاف:

الأولى: هل يُغْرىٰ الغائب أم لا؟

الثانية: أن[2] يتقدم معمولها عليها أم لا؟

الثالثة: هل تعمل أسماءُ الأفعال مضمرَةً أم لا؟

الرابعة: هل هي قياس أم سماع؟

الخامسة: هي هل يجاب بالفاء [٤٦و] فتقول[3]: عليك زيدا فيُكْرِمَك أم لا.

= في الشريعة: (برقم: ١٢١٨)، وأبو نعيم في الحلية: (برقم: ١/٨٠)، والطبراني في الأوسط: (برقم: ٣٩٣٤)، وقد أعله الهيثمي، فقال في مجمع الزوائد: (٩/١٣١): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه جابر الجعفي، وهو ضعيف»، وقال الألباني في الضعيفة: «إن هذا الحديث ـ مع ضعف إسناده الشديد ـ لوائح الوضع الشيعي ظاهرة عليه»، وكذلك ذكره علي القاري في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: (ص: ٣٩٢).

(١) كذا، وهو قد ذكر خمس مسائل.

(٢) كذا.

(٣) هذه حال بينها وبين التي قبلها أوراق عدة بسبب اختلال الترتيب.



❊ **المسألة الأولى**: وهي هل يُغْرَىٰ بالغائب أم لا ؟ ففيه خلاف ، فالجمهور علىٰ أنه لا يجوز ، وقد أجازه بعض النحويين واستشهدوا عليه بقول العرب: عَلَيْهِ رَجُلا لَيَسَنِي[1] ، وبقول النبي ﷺ: «فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فعَلَيْهِ بالصَّوْمِ» الحديث[2] ، وهو ثابت في الصحيح. وقد تكلم القاضي أبو الفضل عياض في إِكْمالِ العلم[3] في هذه المسألة فأحسن ، وأنا أذكر كَلَامَهُ علىٰ مساقه[4]: «قال الفقيه أبو عبد الله المَازِرِيُّ في قوله عليه السلام: «فعليه بالصوم» ، فيه إغراء بالغائب ، ومِنْ أُصول النُّحاة أن لا يُغْرَىٰ بغائبٍ ، وقد جاء شاذًّا قول بعضهم: عليه رَجُلًا لَيْسَنِي ، علىٰ جهة الإغراء. قال القاضي عياض: هذا الكلام الذي قالَه ـ وَفَّقَه الله ـ موجودٌ لبعضهم كما ذَكره ، وإن كَانَ مجموعُه ليس من قول واحدٍ ، ولكن علىٰ قائله في ذلك ثلاثة أغاليط:

أولها: قَوْلُ من قال يجوز الإغراء بالغائب كما ذكره ، وهو غفلة ووَهَمٌ من قائله ، ولفظ جاء من غير تأمل وتحصيل ، فهو لفظُ أبي محمد بن قتيبة وأبي القاسم الزجاجي وبعضهم ، وصوابُه: لا يجوزُ إغراء الغائب ، أو لا يُغْرَىٰ غائبٌ ، وإنما يُغرىٰ الحاضِرُ والشاهدُ. وأمَّا الإغراءُ بالشاهد والغائب فجائز ، وهَذَا نص أبي عبيد علىٰ الصواب في هذا الحديث فقال: مَا غُرِّيَ[5] غائب ، ولا تكاد العرب تُغْرِي إلا الشاهد ، يقولون: عَلَيْكَ زيدا ، ودونكَ عَمْرًا ، ولا يقولون مثل هذا إلا

---

(١) الكتاب ١/٢٥٠.

(٢) رواه البخاري: (كتاب النكاح/باب قول النبي من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، برقم: ٤٧٧٨) ، ومسلم: (كتاب النكاح/ باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ، برقم: ١٤٠٠).

(٣) كذا ، والصواب: المعلم.

(٤) إكمال المعلم ٤/٥٢٤ ـ ٥٢٧ ، وهو نقل طويل سينتهي في ص

(٥) في الإكمال (٤/٥٢٥): أُغْرِيَ. وانظر التاج (غري) ٣٩/١٥٤.

للحاضر والمُخاطَبِ، ولا يجوز: دونَهُ زيدًا، وعليه عَمرًا، وأنت تريد غيرَ المخاطب؛ لأنَّه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرُّفَه، ولئلا يشبهوا ما لَمْ يوجد من أَمْثِلَةِ الفعل بالفعل.

وإنما جاز في الحاضر لِمَا فيه من معنى الفعل ودلالةِ الحال؛ ولأنك في أَمْرِ الغائبِ يحتاج له فعل آخر، كأنك قلتَ لحاضر: قُلْ له أو بَلِّغْهُ لِيَضْرِبْ زيدًا، فضَعُف عندهم ما يدخله من الإلباس في أمر واحدٍ أن يُضْمَر فيه فعلان لشيئين، ولأنه ليس للمخاطب فعل ظاهر ولا مضمر عليه دلالة؛ لأنك أمرته تبليغ ذلك الغائب. ولأنَّ هذه الكلماتِ وأخواتِها ليست بأفعالٍ، ولا تَصَرَّفَتْ تصرُّفَها، وإنما هي بمنزلة الأسماء المفردة، سُمِّيَتْ بتلك الأفعال التي هي للإغراء والتحذير، فهي في الحاضر تدُلُّ على الفعل، واستُغْنِيَ بها عن إظهار الفعل، كما قد يُسْتَغْنَى أحيانا في الأمر والنهي باسم المأمور والمنهي عنه؛ لدلالة الأحوال، كقولك لمن شاء استقا[1] أو رفع سوطا: زيدًا، فأغنت الحال عن قولِكَ: اضْرِبْ. ومِثْلُه: الطريقَ [٤٦ظ] الطريقَ، والصبيَّ الصبيَّ، والأَسَدَ الأَسَدَ، أغنت الحال عن قولك: احذر، أو اتق، وكذلك إذا شكا رَجُل مَظْلَمَة، فتقول له: الأميرَ، أي عليكَ الأميرَ، ودونكَ القاضي.

فأمَّا الغائبُ فلا يوجد ذلك فيه؛ لعدم حُضورِه ومعرفتِه بالحال والمقصودِ، لكنَّهُ يُغرى به كما يُغْرَى بالحاضر، لا أنه يُغرى هُوَ كما يُغْرَى الحاضر؛ لأنَّ الإغراءَ والتحذيرَ يصحُّ في الحاضرينَ.

الغلطة الثانية: قولُهم: عليه رَجلا لَيْسَنِي، إنه من إغراء الغائب، قال

---

(١) كذا، والصواب ما في الإكمال (٤/٥٢٥): لمن شامَ سَيْفًا.

سيبويه: وهذا قليلٌ، شبهوهُ بالفِعْلِ[1]، قال السِّيرافِيُّ[2]: وإنما أُمِرَ الغائبُ بهذه الحروف على شذوذ؛ لأنه قد جرىٰ للمأمور ذِكْرٌ فصار كالحاضر، وأَشْبَهَ أمرُه أَمْرَ الحَاضِر.

قال القاضي: كأنَّ عِنْدَه في التقدير قائِلًا[3] قال: إنَّ فلانًا يريدُ بِكَ كذا وكذا، فقال مجاوبًا: عليه غَيْرِي، وأما أنا فلا أُبَالي به، ولستُ ممن أنازِعه. والَّذِي عندي أن هذه الكلمة ليسُ المراد بها حقيقة الإغراء وإن كانت صورته صورة الإغراء، ولم يُرِدْ هذا القائل تبليغَ الغائب ولا أَمْرَه، وإنما أرادَ الإخبارَ عن نفسه بِقِلَّةِ مبالاته بالغائب، وأَنَّهُ غيرُ المُتَأَتِّ[4] له منه ما يريدُ، وأنه لا يَصِلُ إلىٰ مراده منه، وكثيرًا [ما][5] يستعملُ الناس في كلامهم مثله، منه قوله: إليك عني، والمعنىٰ فيه: اجْعَلْ شُغْلَكَ بنفسك عني، ولم يُرِدْ أن يُغْرِيَه بنفسه، ولا أن يأمُرَه حقيقةً بالشُّغْل بها، وإنما مرادُه: تَنَحَّ عني.

الغلطة الثالثةُ: أنَّ السِّيرافِيَّ جعلَهُ من باب: عليه رَجلًا لَيْسَنِي، وليس مثلَه، بل النبي ﷺ خاطَبَ الحضورَ من الشباب فقال: من استطاع فليتزوج، وأَوْجَبَ علىٰ الشاهدِ تبليغَ الغائب، والهاء في «عليه» ليست للغائِبِ، وإنما هي لِمَنْ خَاطَبَهُ من الحاضرين وهو كثير في القرآن، منه قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٢] الآية، ثم قال بعد: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ

(١) الكتاب ١/٢٥٠.

(٢) شرحه علىٰ الكتاب ٢/١٥١.

(٣) تصحفت في إكمال المعلم (٤/٥٢٦) إلىٰ: قابلا.

(٤) كذا، وفي إكمال المعلم (٤/٥٢٦): غير متأت له.

(٥) زيادة من الإكمال ليستقيم الكلام.



خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحاً نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١]، ومثله قول القائل لرجلين: مَنْ قام مِنْكُما فله درهم، وقال ﷺ: «رَحمَ الله امرَأً سمع مقالتي فوعَاها»(١) الحديث، فهذا وجه الصواب في هذه المسألة والحمدُ للهِ»(٢).

❁ قلتُ: ويجوزُ أن تكون الباء في قوله: «فعليه بالصوم» مَزِيدَةً، والمعنىٰ: الصومُ عليه.

❁ **وأما المسألة الثانية**: وهي هل يتقدم معمولها عليها أم لا؟ ففيه خلاف أيضًا بين البصريين والكوفيين، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، واستشهدوا عليه بقول الله سبحانه في كتابه العزيز: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، وبقول الشاعر(٣):

يَــا أَيُّهَــا المَــائِحُ دَلْــوِي دُونَكَــا
إِنِّــي رأيــتُ النــاسَ يَحْمَــدُونَكَا

ولا حجة [٤٧و] في ذلك(٤). أما الآيةُ(٥) فانتصابُ «كتاب الله» فيها علىٰ أنه

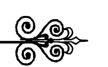
(١) رواه أحمد في المسند: (برقم: ١٦٧٣٨)، والدارمي في السنن: (برقم: ٢٣٣ و٢٣٤)، والحاكم في المستدرك: (برقم: ٢٩٤) وقال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين. قاعدة من قواعد أصحاب الروايات، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، من حديث جبير بن مطعم، ورواه أيضا عدة من الصحابة كأنس وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي سعيد وأبي الدراداء وغيرهم، وقد زعم بعضهم أنه بلغ درجة التواتر.

(٢) هنا ينتهي النقل من إكمال المعلم، وقد ابتدأه في ص

(٣) بعض بيت لراجز جاهلي من بني أُسَيِّد بن عَمْرو بن تَمِيمٍ، معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠، والخزانة ٦/٢٠٠. وسيعيد المؤلف إنشاده بعد قليل.

(٤) هذه الورقة أيضا تقدمت عما قبلها في ترتيب المخطوط.

(٥) يقصد قوله تعالىٰ: ﴿۞وَالْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم=



مصدر بما في التحريم من معنىٰ الكتابة.

وأما قولُه(١):

... ... دَلْوِي دُونَكا

فيحتمل أن يكون مرفوعًا علىٰ الابتداء، ومنصوبًا بهذا الاسم الظاهر، والمضمرُ دل عليه الظاهر، وذلك ينبني علىٰ المسألة المختلف فيها هل يُفَسَّر ما لا يعمل أم لا؟ ومنها يفهم تعلق الجار والمجرور في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، وفي قوله: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، وفي قول الشاعر(٢):

أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَىٰ المُتَقَاعِسُ

وفيه ثلاثة أقوال بين النحويين:

فقيل إنه بيان لا موضع له من الإعراب.

وقيل بمضمر يفسره الظاهر.

وقيل بهذا الظاهر نفسِه.

وأما المسألة الأخرىٰ وهي هل تعمل مضمرَةً أم لا؟ ففيها خلاف أيضًا، والصحيح أنها لا تعمل مضمرة، وفي كلام سيبويه ما يدل علىٰ أنها تَعْمَل مضمرة، وقال به بعض النحويين.

= مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ [النساء ٢٤].

(١) تقدم قبل قليل.

(٢) مر في ١/٣٩٢.

وكذلك اختلفوا هل يجاب بالفاء أم لا ؟ فأجازَهُ ثعلب ، ومنعه الجماعة .

وأما المُغْرَىٰ به فلا خلاف أنه يكون غائبًا ، ومتكلمًا ، ومخاطبًا . فإن كان مخاطبًا لم يتصل ضميرُه بالظروف ، فتقول: عليكَ أباك ، وعليك نفسكَ ، وإن كان متكلمًا أو غائبًا اتصل بهاء ، نحو: عليكَهُ ، وعليكِي ، وعليكَ إيَّاهُ ، وعليك إيايَ .

وقد صح أنه لا يتعدىٰ فعل المضمر المتصل إلىٰ المضمر المتصل إلا في باب «ظننت» و«فقدت» و«عدمت» ونحوه من المسموع ، وهو نادرٌ ولا يدخل في ذلك قياس البتة .



بَابُ التَّصْغير

وهو في اللغة مصدرُ صغَّرَه تصغيرا، نحو: كسَّرَه تكسيرًا، وكَلَّمَهُ تكليمًا، وهو خلاف التكبير، فالتصغير وَصْفُ الشيءِ بالصِّغَر، كما أن التكبير وَصْفُه بالكِبَرِ، ويكون لتحقير ما يُتَوَهَّمُ أنه عظيم، أو تقريبِ ما يُتوهَّمُ أنه بعيد.

وبابُ جميعِه الأسماء، وقد جاء في الفعل في مواضع قليلة، منها فعل التعجب كقولهم: مَا أُمَيْلِحَه! وقال(١):

يـا مَـا أُمَـيْلِحَ غِزْلَانًـا شَـدَنَّ لَنـا ❊ .....

وقد ذكرنا أنه وصف في المعنىٰ، والفعلُ لا يوصف فلا يُصَغَّر، وقد قيل لبعض العرب ما تصغير دمدك فقال: شخث، إشارة إلىٰ الصفة المعنويَّةِ لا إلىٰ التصغير المبوب عليه في النحو.

وقد يجيء شيء منه علىٰ التعظيم كقولهم(٢):

دُوَيْهِيَـةٌ تَصْـفَرُّ منهـا الأَنامِـلُ

وإنما حَسَّنَ تصغيرَ فعل التعجب أنه لا ينصرف فشابه الأسماء.

وهو علىٰ قسمين: تصغير ترخيم، وما ليس كذلك. فتصغير الترخيم [٤٧ظ]

---

(١) تقدم في ١/٥١٩.

(٢) عجز بيت للبيد في ديوانه ص ٢٥٦، والخزانة ٦/١٥٩، ودون نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٣٦، والمغني ١/٣٠٦. صدره:

وكـل أُنـاسٍ سَـوْفَ تَـدْخُل بيـنَهمْ

يحذف زوائد الكلمة مطلقًا حتى تبقى على الأصول فتصغر بعدُ، فتقول: حُرَيْثٌ في تصغير حارث، وحُمَيدٌ في تصغير أَحمد. وهو على قسمين: مقيس، وغير مقيس. وحكمه أن يجري على مُكبَّرِهِ في الأكثر.

وقد استعمل كثير من الأسماء مُصَغرًا لم يستعمل بكثرة بحال[1]، وذكر منه سيبويه[2]: كميت، وجُعيل، وكُعَيْب، ومنه المُرَيْطَاء - بالرّاء غير المنقوطةِ، والطاء المهملة - جِلْدةٌ بين السُّرَّة والعانة، والغُمَيْصَاء: اسْمُ نجْمٍ، والقُصَيْرَى: أَحَدُ الأضلاع، والحُبَيَّى: موضع، والهُوَيْنَى، والحُجَيَّى: من المحاجاة، والحُمَيَّا: اسم من أسماء الخمر، والسُّكَيتُ: اسم فرس، والأُسَيْلِم: عِرْقٌ، وكذلك الكُحَيل، والعُقَيْب، والصُّلَيب، والوُصَيم، وزُعَيْم: أسماء طيورٍ، والأُعَيْرِجُ: حَيَّة، والثُّرَيَّا: اسم الكوكب المعلوم، ومنه مُزَيْقِياء اسم مَلِكِ اليمن، وهو عمرو مَلِكُ اليَمَنِ. لم يستعمل شيء من هذه الأسماء إلا مصغرًا، وهو كثير، قال قطرب: الجُمَيلُ طائر[3].

وليس كل الأسماء يصح أن يُصَغر، فالمضمرات والظروف غير المتمكنة والمبينة لا تصغر. وذكر بعض النحويين اسم الفاعِلِ في جملة ما لا يُصغر، وذلك على الإطلاق والعموم خطأ. وتصغيرُ مَا يُرَادُ به الماضي جائز إجماعًا، وكذلك يجوز تصغيره والمرادُ به الحالُ والاستقبالُ، وإن كان سيبويه قد قال[4]: «ألا ترى أنه قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زيد[5]، إذا أردت بضاربِ زيدٍ التنوين»، نعم إنه إذا صغر

---

(١) يريد أنه لم يستعمل مكبرا بحال.

(٢) الكتاب ٣/٤٧٧.

(٣) الكتاب ٣/٤٧٧، والأصول ٣/٦١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٤٣.

(٤) الكتاب ٣/٤٨٠.

(٥) كذا في الأصل، والصواب: زيدا، حتى يصح الكلام الذي بعده، وانظر الكتاب ٣/٤٨٠.

لم يعمل عمل الفعل ، لأن التصغير الذي هو خاصية الاسم قد أذهب عنه شَبه الفعل ، إذ الفعل لا يصغر ، وقد جاء عمل اسم الفاعل مصغرًا كقولك(١):

إذا فاقِــــدٌ خَطْبَــــاءُ فَــــرْخَيْنِ

البيت ، ولا شاهد فيه ؛ لاحتمال أن ينصب بفعل مضمر ، والمعنى فقدَتْ فرخين.

وأنشد الفارسي في التذكرة لِبِشْرٍ(٢):

كَــأَنَّ مُدامَــةً مِــنْ أَذْرِعــاتٍ ❊ كُمَيْتًــا لَوْنُهــا كَــدَمِ الرُّعــافِ

ورفع «لونها» على الابتداء ، ولم يرفعه بالصفة لأنه مصغر ، وحكى أنَّ من العرب من يقول: هو ضويرب زيدًا ، فيعملها مصغرًا ، فعلى هذا يجوز أن يرتفع «لونها» بـ«كميت» ، قال الخليلُ(٣) فيما سمع من تصغير فعل التعجب: «إنما يعنون تصغيرَ الموصوف بالمِلْحِ ، فنطقوا بشيء وهم يعنون شيئًا آخر» ، وشبهه بقولهم: بنو فلان يَطَؤُهم الطَّرِيقُ ، ووُلِدَ له ستون عامًا ، وصِيد عليه يومان ، والمعنى يطؤهم أهل الطريق ، ووُلد له الولد في ستين عامًا ، وصِيد عليه الوحش في يومين.

ويجري التصغير أيضًا في أسماء الجُمُوع ، [٤٨و] وفي الجموع ، فتقول: قُوَيم

---

(١) بعض بيت لبشر بن أبي خازم في العيني ١٤٣٦/٣ ، وليس في ديوانه تحقيق عزة حسن. وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ٣١١/٢ ، والتذييل ١٠٣٠٦. نصه:

إذا فَاقِـدٌ خَطْبـاءُ فَـرْخَيْنِ رَجَّعَـتْ ❊ ذَكَرْتُ سُلَيْمَي في الخَلِيطِ المُزايِلِ

ويروى: المباين بدل المزايل.

(٢) لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٤٣ ، وغريب الحديث للخطابي ٦٣/٣ ، ومنتهى الطلب ٣١٧/٢.

(٣) الكتاب ٤٧٨/٣.

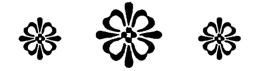
ونُفَير، تصغير قَوْمٍ ونَفَرٍ الذي هو اسم جمع، وسنذكر تصغير الجمع بعد[1].

قال أبو القاسم: «**أبنية التصغير ثلاثة**»[2].

هي ثلاثة كما ذكر، وكذلك ذكرها سيبويه[3]، والمقصودُ بها الوزن لا المِثال الخاص، وقد يكون على غير هذا المثال، نحو: ضُوَيْرِب، وأُحَيْمِد، فالمقصود إذَنْ إنما هو عَدَدُ الحروف، وقد يجيء على «فُعَيْلى» نحو حُبَيْلَى وذُكَيْرى، وقد يكون على «فُعَيلاء» ممدودًا، نحو: حُمَيْراء، وصُحَيراء، وبابه، وعلى «فُعَيلان» نحو عُثَيْمان، وعلى «أُفَيْعَال» نحو: أُجَيمال.

وكل هذه الأبنية راجعة إلى الثلاثة؛ لأنها أصولُها على تقدير حذف الزوائد، و«فُعَيلٌ» منها لتصغير الثلاثي، و«فُعَيعِلٌ» للرباعي فما فوقه، و«فُعَيْعِيلٌ» لما كَانَ على خمسة أحرف ورَابعُه حرف لين، أو لما عُوِّضَ فيه من المحذوف.

وبدأ أبو القاسم[4] بتصغير الأول من الأقسام، وهو الثلاثي؛ لأنه أقل الأصول، وقد صُغِّر ما هو أنقص من الثلاثي لفظًا وإن كان في التقدير في حُكم الثلاثي، نحو: يَدٍ، ودمٍ، وَغَدٍ، ولذلك ردوهُ في التصغير؛ لأن التصغير والتكسير يَرُدَّان إلى الأصول.



(١) سيأتي في ص٢٥٥، ٢٥٨.

(٢) الجمل ص ٢٤٥.

(٣) الكتاب ٣/٤١٥.

(٤) الجمل ص ٢٤٥.

بَابُ تَصْغِيرِ الثلاثي

قال أبو القاسم: «**حُكْمُ الاسمِ المُصَغَّر**»[١].

كذا قال النحويون: حكم الاسم المصغر المتمَكِّنِ أن يُضمَّ أولُه ويُفتحَ ثانيه، ويزاد فيه ياء التصغير ثالثة ساكنة، ويكسر ما بعد ياء التصغير، إلا أنْ يكون ما بعدها حرفَ إعرابٍ، نحو: فَلْسٍ، أو يكون في الاسم علامات التأنيث، نحو: حمزة، وحُبلىٰ، وحَمراء، فإن الفتح في هذه المواضع لازم؛ لأنْ لا تكونَ علامات التأنيث ما قبلها إلا مفتوحًا، فتقول: حُمَيزَةُ، وحُبَيلاء، وحُميراء. وقد ذكرنا[٢] أنه من المحسنات لإعمال آخِرِ الفعلين في باب الإعمال.

ومن الأسماء المصغرة مَا يبقى الاسم معه على حركته، وهو تحقير المبهمات، ومنه ما يُكسر أولُه نحو المعتل العين، ومنه ما يُحذف منه علىٰ ما سنذكره[٣]. ومما لا يكسر فيه مَا بعد ياء التصغير «أَفْعال»، نحو: أنعام، و«فَعْلان» الذي لا يجمع علىٰ «فَعالِين»، نحو: ندمان، وقالوا سُلَيْطِن، لأنهم قالوا: سلاطين، ولم يقولوا ذلك في ندمَان.

واتكل أبو القاسم علىٰ المُعَلِّمِ، ولم يتعرض في هذا الباب لرد المحذوف من الأسماء، وقد تقرر أن منها ما يجب فيه الرد إلىٰ الأصل، كان محذوف الفاء، أو العين، أو اللام، وقد وجدناهم يحذفون الفاء، نحو: عِدة وزِنة، وكُلْ، وخُذْ،

---

(١) الجمل ص ٢٤٦.

(٢) راجعه في ١/٥٥٢.

(٣) انظر ص ٢٤٧، ٢٥١.

ومن إذا سمي به، فتقول إذا صغرت: وُعيدة، ووُشية، وأُكَيْل، وأُخَيْذٌ.

وتقول في المحذوف العين: مُنَيذ، وسُتَيه، تصغير مُذْ، وسَهْ، فالمحذوف مِن «مُذْ» نونه التي هي عين الكلمة، والمحذوف من «سه»[1] هي تاء، والأصل فيه سَتَه، بدليل قولهم في الجمع: أستاهٌ، والسَّهْ: حَلْقَة الدُّبُر، وفي الحديث: «العينانِ وِكَاءُ السَّهِ، فإذا نامَتِ العَيْنانِ اسْتَطْلَقَ [٤٨ظ] الوِكَاء»، خرجه أبو داوُد[2]، وقال الشاعر[3]:

إنَّ عُبَيــدًا هِــيَ صِــبْيانُ السَّــهْ

وأما المحذوفُ اللام نحو: حِرٍ، ودَمٍ، ويَد، وأخٍ، وأبٍ، وسَهٍ، فجميعه يرد، بدليل قولهم في الجمع أَحراحٌ[4]. وأَمَّا دَمٌ ففي عينه خلافٌ، هل هي ساكنة أم متحركة؟ واختلف في لَامِهِ هَلْ هي ياء أو واو؟ قال المبرِّدُ[5]: الدليل على أن عينه متحركَةٌ أنه مصدَرُ دَمِيتُ دَما، مثل هَويت هوى، قال أبو بكر: وهو خطأٌ؛

---

(١) في الأصل: عن، وكتب فوقها بخط دقيق سه، كأنه صححها ولم يضبب على الخطأ. قلتُ: والصواب ما أثبته.

(٢) رواه أبو داود في السنن: (برقم: ٢٠٣)، وقبله أحمد في المسند: (برقم: ٨٨٧)، وابن ماجة في السنن: (برقم: ٤٧٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (برقم: ٣٤٣٢)، والدارقطني في السنن: (برقم: ٦٠٠) من حديث علي بن أبي طالب، ورُوي أيضا من حديث معاوية بن أبي سفيان، وهو عند الدارمي في السنن: (برقم: ٧٤٩)، والدارقطني في السنن: (برقم: ٥٩٧)، وأبي يعلى في المسند: (برقم: ٧٣٧٢). وحديث علي فيه راويان ضعيفان وانقطاع، ولذلك أعله بعض المحدثين، وفي مقابل ذلك حسنه بعض العلماء وردوا على ما قيل فيه، منهم: النووي في خلاصة الأحكام: (١/١٣٢)، وذكر ابن الملقن تحسينه عن ابن الصلاح والمنذري، كما في البدر المنير: (٤/٤٣٢)، وكذلك حسنه الألباني في الإرواء: (١/١٤٨).

(٣) دون نسبة في الكتاب ٣/٤٥١، والمحكم لابن سيدة ١٥٣، واللسان (سته) ١٣/٤٩٥.

(٤) التاج (حرح) ٦/٣٥٦.

(٥) المقتضب ٢/٢٣٥، ٣/١٧٠، والخزانة ٧/٤٨٥.




لأنَّ الذي يُرادُ به المصدر حصرن وهَذَا جوهر ، ولا دليل في قوله[1]:

جَـــرَىٰ الـــدَّمَيانِ بـــالخَبَرِ اليَقِـــينِ

علىٰ أن العين متحركة لجريان الإعراب علىٰ العين ، وقد قال[2]:

فَـــإِذا هـــي بِعِظـــامٍ ودَمَـــا

وفي انتصابه خمسة أوجه ، أحدُها: أنه مصدر ، أو مفعول بفعل مضمر ، والتقدير: وصَادفت دمًا ، أو بالمعنىٰ ؛ لأن الأول في معنىٰ الفعل ، أو علىٰ حذف الْمُضَافِ ، أو يدي دما.

وأمَّا «أَخٌ» وأخواته فلامه واوٌ.

وأمَّا «ذو» ففيه خلافٌ بين الخليل وسيبويه[3] ، فمنهم من قال إن لامَهُ ياء ، ومنهم من قال إن لَامَهُ واوٌ. واختلف أيضًا في عينه هَلْ هي ساكنة أو متحركة.

وأما «سَتَهٌ» فَلَامُهُ محذوفة ، وهي هاءٌ ، أو وَاوٌ ، بدليل سنهة وسنوة ، وقالوا: سانهت الرجُلَ ، وسَانيتُه ، والمساناة والمُسَانهة ، وكله في الرد علىٰ حكم واحدٍ.

---

(١) للمثقب العبدىٰ في ملحق ديوانه ص ٢٨٣ ، والأزهية ص ١٤١ ، ولأبي زبيد الطائي في العيني ١/٢٣١ ، ورد عليه البغدادي في الخزانة ١/٢٦٧ فنسبه لعلي بنِ بَدَّالٍ من بني سُليم ، وهو كذلك في أمالي الزجاجي ص ٢٠ ، وانظر اختلافهم في نسبته في الخزانة ٧/٤٨٢ . صدره:

فَلَـوْ أَنَّـا علـىٰ حَجَـرٍ ذُبِحْنَـا

(٢) بلا نسبة في رصف المباني ص ١١٠ (طبعة دار القلم) ، وتخليص الشواهد ص ٧٧ ، وخزانة الأدب ٧/٤٩١ . صدره:

غَفَلَـــتْ ثـــمَّ أَتَـــتْ تَطْلُبُـــه

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

وقد ترجم سيبويه[1] علىٰ تحقير بنات الحرفين مما حذف منه حرف من حروف الأصول، وجوَّزَ ـ رحمه الله ـ في المحذوف الفاء الضم في الهمزة، ولم يشترط لُزُومَ الضم[2]، ومنهم من شَرَطه.

وأما «عِضةٌ» فمنهم من يقوله: عُضَيَّةٌ، وعُضَيْهَة، فمنهم من يجعلها من عَضَّيْتُ كما قالوا سانيت، ومنهم من يقول عُضَيْهَةٌ فيجعلها من العِضاهِ.

وكذلك إذا سميت بـ«رُبَ» و«أَنْ» وغيرها من المخفف لرددتها إلىٰ أصلها الذي هو التضعيف، ولا يلزم الرد إلا فيما يؤدي عدمُه فيه إلىٰ الخروج عن أبنية التصغير.

وتقول في «مَيْتٍ» مُيَيْتٌ، وفي «هارٍ» هُوير، ومن العرب من يقول هُوَيْئِر، والأصل في ميت مَيوِتٌ، وفي هارٍ هائر، فحذفوا الهمزة كما حذفوا ياء مَيِّتٍ.

وأما إذا سميت بـ«عَنْ» و«إِنْ» التي للجزاء أو «أَنْ» الناصبة للفعل، فإنك تقول في تصغير ذلك: عُنَيٌّ وأُنَيٌّ وأُنَيٌّ. ولو صغرتَ «ماء» لقلتَ مُوَيْهٌ، فترد اللام التي هي هاء بدليل قولهم: مُوَيهٌ وأَمواهٌ.

وذكر سيبويه[3] في المعتل العين، نحو: شَيْخ وبَيْت، وجهين: أحدهما: شُيَيْخٌ بضم أوله علىٰ أصل التحقير، ومن العرب من يكسر أَوَّلَه كراهية الياء بعد الضمة، وحكىٰ ابن بابشاذ[4] وغيرُه من[5] الكوفيين أنهم أثبتوا شُوَيْخًا وشويئًا،

---

(١) الكتاب ٣/٤٤٩.

(٢) الكتاب ٣/٤٤٩ ـ ٤٥٠.

(٣) الكتاب ٣/٤٨١.

(٤) شرح الجمل له ٢/٥٤١.

(٥) كذا، والصواب: عن.

قال أبو القاسم: «**وليس من كلام العرب**»[1]، ولعله [لما][2] لم يحكه سيبويه تخيل أنه لم يتكلم به، وقد صح من حكاية غيره.

وحكم ما في أوله همزة وصل أن تُطرح منه فيعامل معاملة: يد، ودمٍ، وغير ذلك من المحذوف اللام.

وقوله: «**وإن كان الاسم مؤنثًا**»[3] إلىٰ آخر الباب.

فرق بين الثلاثي وما زَادَ عليه، وهو نص سيبويه، فحكم الثلاثي أن تلحقه التاء [٤٩و] في التصغير كانت ثابتة في المكبر أم لا، إلا مَا شذ، وحكم الزائد أن لا تلحقه التاء إلا ما شذ من قُدَّام ووَراء فقط، وعلل سيبويه ذلك فقال؛ إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المذكر والمؤنث واستقلوه في الزائد لكثرة العدد.

ومن الرباعي ما يجري مجرىٰ الثلاثي، نحو: سماء فتقول في تحقيره: سُمَيَّةٌ؛ لأنها قد تحذف في التحقير فيصير ثلاثيا. وإنما أسقطوا الهاء في تلك الأسماء المعدودة لأنها جرت مجرىٰ المصادر، نحو: قَوْس، وحَرْب، ودِرْع، وعِرْس، وباب، وهَذَا إنما هُوَ فيما لم يكن في مكبَّرِه تاء التأنيث، وأما ما كانت فيه فهي ثابتة في التصغير إجماعًا، وقد قدمنا الخلاف فيما إذا سُمِّي مذكر بمؤنث[4] كرجل سَمَّيته بـ«أُذْنٍ» و«عَيْنٍ»، وهي إحدىٰ مسائل الخلاف التي نذكرها بعد[5]، فسيبويه[6] لا يدخل الهاء، ويونس[7] يدخلها ويحتج بقولهم

(١) الجمل ص ٢٤٦.
(٢) زيادة ليستقيم الكلام.
(٣) الجمل ص ٢٤٦.
(٤) راجع ٢/١٧٣.
(٥) ستأتي في مسائل الخلاف في ص٢٥٢.
(٦) الكتاب ٣/٤٨٤.
(٧) الكتاب ٣/٤٨٤.

عروة بن أذينة ، يعنون به الفقيهَ الذي كان من علماء المدينة ، وهو من شيوخ مالك بن أنس ، وهو الذي قالت له امرأة: أأنت الذي يقول الناسُ إنه رجل صالحٌ ؟ لما سمعته ينشد شعره المعلوم[1]:

إِذَا وَجَدْتُ أُوَارَ الحُبِّ فِي كَبِدِي ✽ أَقْبَلْتُ نَحْوَ سِقَاءِ القَوْمِ أَبْتَرِدُ

قال سيبويه[2]: «وإنما سُمي به محقرًا».

وأما أُخْتٌ وبِنْتٌ ، فالتاء في تحقيره ثابتة وإن لم تكن في الحقيقة تاء تأنيث ؛ لأن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

وقد أطلق سيبويه علىٰ هذه التأويلات إطلاقًا ، فسماها مرةً تاء تأنيث[3] ، والمراد التأنيث المعنوي ، ومرة جعلها بدلاً من اللام المحذوفةِ ، وجعلها مرة للإلحاق بجذع ونحوه ، فتقول في أُختٍ: أُخَيَّةٌ ، وفي بنت: بُنَيَّةٌ ، وفي ذَيْتٍ وهَنْتٍ: ذُيَّة وهُنَيَّة ، ومن العرب من يقول هُنَيْهَةٌ[4].

ولم يذكر أبو القاسم في هذا الباب تصغير المدغم ، وذكر سيبويه[5] أنه علىٰ قسمين: فمنه ما يزول إدغامُهُ بالتصغير ، ومنه ما لا يزول ، وهو كل مَا كان الحرف المضاعف فيه ثالثًا نحو: مُدُقٍّ ، وأَصَمَّ ، والأول نحو: مُدّ ، وبُرّ ، وكر ، وزِرٍّ ، والنكير[6] كذلك بنص سيبويه ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ ، ومما جاءَ بلفظ التصغير وليس منه: مُسَيْطِر ، ومُهَيِّمٌ ، وإنما هو اسم فاعل.

(١) شعر عروة بن أذينة ص ٣١٦.
(٢) الكتاب ٣/٤٨٤.
(٣) الكتاب ٣/٤٥٥.
(٤) الكتاب ٣/٤٥٥.
(٥) الكتاب ٣/٤١٨.
(٦) كذا ، والكلمة غير منقوطة ، ولم أهتدِ إلىٰ مراده.

باب تصغيرِ الرباعي

وتصغيرُه كما ذكرناه على مثال «فُعَيْعِل»، وتكسيرُه على مثال «فعَاعل» و«فوعل»(١) وغير ذلك مما يجيء في التكسير، وقد يبلغ إلى الأربعة بزيادة ألف التأنيث المقصورة، نحو: حُبلى وبُشرى، وقد يبلغ إلى الخمسة بالألِفين، وبالألف والنون، نحو: زَعفران، وعَقربان، وذكر سيبويه(٢) فيما عينه واوٌ ساكنة أو ياء أنها تُحَرَّك ولا تحذف، نحو: لَوْزة وبَيْضة، فتقول: لُوَيْزَة وبُيَيْضَة.

وذكر(٣) فيما كانت الواو ثالثة نحو: أسود، وجهان: أجودُهما إبدال الواوِ ياء في التحقير فتقول: أُسَيِّد، [٤٩ظ] قال(٤):

أُسَـــيِّدٌ ذُو خُرَيِّطَــــةٍ نَهَــــارًا

ومن العرب مَنْ يظهر الواو فيقول: أُسَيْوِد، قال سيبويه(٥): «وهو أبعد الوجهين»، قال سيبويه: «ولو جاز ذلك لجاز في سَيِّدٍ: سُيَيْوِدٌ» وإنما أظهروه في أَسْوَدَ حملًا على التكسير.

---

(١) كذا، والصواب فواعل.

(٢) الكتاب ٣/٤٦٨.

(٣) الكتاب ٣/٤٦٨ ـ ٤٦٩.

(٤) في الكتاب ١/١٨٥ للفرزدق، وكذا في ديوانه ص ٥٩٧، وتخليص الشواهد ص ٢٥٥، ودون نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٦. عجزه:

مـــن المُتَلَقِّطِـــي قَـــرَدَ القُمـــامِ

(٥) الكتاب ٣/٤٦٩.

فإذا كانت الواوُ لامًا لم تثبت علىٰ حالٍ من الأحوال، فتقول غُزَيَّةٌ، وعُشَيَّاءُ، في تصغير غَزْوَة، وعَشْواءَ، وهي الناقة التي لا تُبْصِرُ عِشاءً، وتَقولُ في غَزْوٍ: غُزَيٌّ، وأما وَاوُ عجوزٍ فلا تظهر بحال؛ لأنها مَدَّة لا عين، وليس في تصغير الرباعي استكراهٌ عند الجماعة، وزعم ابنُ خروف أنه مُسْتَكْرَه(١).



(١) لم أجد ما يدل علىٰ الاستكراه في كلام ابن خروف، غير أنه قال في أول الباب: «وهذا النسب علىٰ غير قياس، وكذلك الخماسي». شرح الجمل له ٢/١٠١٩.

باب تَصْغير الخُمَاسي[1]

وقد وَقَعَ في كلام العرب على استكراهٍ؛ لما يلزم من سقوط حرف منه، قال أبو الفتح ابن جني[2]: «سألت أبا علي فقلت له: هَلا حقروه وكسَّروه على لفظه ولم يحذفوا منه شيئا، فقال: لأن التحقير والتكسير ضرب من التصريف للأفعال؛ لأنها أحق بالزوائد، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يُكسر نحو: سَفَرْجَلٍ، ولم يُصَغَّر إلا بحذف شيء منه حتى يصير إلى باب الأربعة فيمكن فيه التصريف»، وذلك نحو: جَحْمَرِشٌ، وفَرَزْدَق، فتقول: سُفَيْرِج، وفُرَيْزِق، ومنهم من يقول: فُرَيْزِدٌ، ومنهم من يعوض من المحذوف، وذلك غير لازِمٍ، وحكى سيبويه فيه اللغتين[3]. ومنهم من رجح حذف القاف من «فرزدق»، والحرف الأخير من كل اسم؛ لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الآخر، ومنهم من اختار حذف حرفِ الزيادة وكل ما هو أشبه بها، ومن العرب من لا يحذف من هذا الاسم الخُمَاسي شيئًا فيقول: سُفَيْرِجْلٌ بتسكين الجيم، ومنهم من يحركه، وبالتحريك قيَّده الزمخشري في مفصله[4]، والذي وقع في الكتاب[5] بإسكان الجيم قال: «حتى يصير بمنزلة دُنَيْنِيرٍ»، فهذا أقرب، وإن لم يكن من كلام العرب.

وأما ما زَادَ على الخمسة فلا بد أن يحذف منه في التحقير، وكذلك

(١) في الجمل ص ٢٤٨: باب تصغير الخماسي وما فوقه.

(٢) المنصف لابن جني ١/٣٣.

(٣) الكتاب ٣/٤٤٨.

(٤) قيده بكسر الجيم. المفصل ص ١٩٤.

(٥) الكتاب ٣/٤١٨.



الخماسي، إلا أن يكون إنما بلغ الخمسة بألِفَي التأنيث، أو بالألف والنون الزائدتين، أو بحرف مد. وأما الألف الخامسة فحكمُها أن تسقط إجماعًا، فإن كانت الألف رابعة لم تغيرها، فتقول: حُبَيْلَىٰ وسُكَيْرىٰ، وإن كانت للإلحاق كَسَرت ما قبلها وقلبتها ياء، وكذلك المنقلبة عن الأصل، والزائد أولىٰ بالحذف من الأصلي، فإن كان في الاسم زيادتان حذفت أضعفهما وتركت أقواهما. وأمَّا الألف الممدودة فلا تحذف، نحو: خنفساء، فتقول في تحقيره: خُنَيْفساء. والبدل في التصغير لازم، وغير لازم، فغير الأصل يُرد إلىٰ الأصل إنْ عُلم، فإن كانت الألف مجهولة فحكىٰ [٥٠و] سيبويه فيه الخلاف، ومذهبه فيها الواو حملا علىٰ الأكثر. وأما اللازم فيبقىٰ علىٰ ما هو عليه لقولهم: عَبِيدٌ وأَعْباد.

وفي التصغير مسائل اختلف فيها النحويون، وهي أصول مسائل الخلاف في هذا الباب[1]:

* **المسألة الأولىٰ**: تصغير «أَحْوَىٰ» وقد اختلف فيه أكابر النحويين، فقال سيبويه[2] ويونسُ: أُحَيْوٌ[3]، قال سيبويه: «وهو القياس والصوَاب»، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: أُحَيٍّ[4]، وكان عيسىٰ بن عمر يقول: أُحَيٌّ ويصرف[5]، وخطأ سيبويه عيسىٰ وأبا عمرو. وأصل هذا الاسم «أَحْوَىٰ» بوزن أَفْعَل، ثم دخلت ياء التصغير ثالثة ساكنة، فاجتمعت واو وياء وسَبقت إحداهما الأخرىٰ بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، فاجتمعت ثلاث ياءاتٍ: ياء التصغير،

(١) أكثر هذه المسائل ذكرها ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢/٥٥٥ ـ ٥٥٩.
(٢) الكتاب ٣/٤٧٢.
(٣) كذا، والصواب: أُحَيٌّ، كما في الكتاب ٣/٣/٤٧٢.
(٤) أي بتشديد الياء وكسرها رفعا وجرا. الكتاب ٣/٤٧٢، والارتشاف ١/٣٥٥.
(٥) الكتاب ٣/٤٧٢، والارتشاف ١/٣٥٥.

والياء التي هي منقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة، والياء التي هي لام الكلمة، فحُذفت لامُ الكلمة فزال بناء الاسم وخرج عن الوزن. ومنهم حينئذ من يدغم، ومنهم من لا يدغم حملا على التكسير، وعلى قولهم أُسَيْوِد. وخطَّأ سيبويه[1] عيسى وأبا عمرو؛ من جهة أنه يلزمهما صرف اسمٍ ولا يلزم، لأن لهم الفرق.

* المسألة الثانية: تصغير «حُبارَى»[2] وقد اختلف فيه الأكابر، فقال أبو عمرو بن العلاء: حُبَيِّرَةٌ[3]، والجماعة يقولون: حُبَيْرَى وحُبَيِّرٌ[4]، وذلك لأن فيه زائدتين: الأولى للمد، والثانية للتأنيث، فأنت بالخيار في حذف أيِّهما شئتَ، فإذا حذفت الأولى قلت: حُبَيْرَى، فحذفت ألف المد وألحقت ياء التصغير ثالثة، وإذَا حذفت الألف الأخيرة قلبتَ الأولى ياء وأدغمت فيها ياء التصغير، وأما أبو عَمْرٍو فحذف الثانية وعوض منها تاء التأنيث.

* المسألة الثالثة: إذا صغرت «باب» ونحوَه من المجهول، هل تحمل ألفه على الياء أو على الواو؟ فيه خلاف[5]. وكذلك «غير» إذا سمي به ثم صغرته فهل تلحق الهاء أم لا؟

* المسألة الرابعة: إذا صغرت «مُفْعَنْلِلٌ» نحو: مُقْعَنْسِس وبابه، ففيه خلاف[6]. وقد علمتَ أن فيه زائدتين: الميم، وهي مزيدة لتدل على بنية اسم الفاعل، وإحدى السينين زائدة، واختلفوا هل هي الأولى أو الثانية؟ فالميم قويت بالأولية

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٢.
(٢) هذه الكلمة رسمت في هذه المسألة كلها بالجيم، والصواب بالحاء.
(٣) الكتاب ٣/٤٣٧.
(٤) الكتاب ٣/٤٣٦، وشرح الشافية للرضي ١/٢٤٦، والارتشاف ١/٣٨٠.
(٥) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٣٧.
(٦) انظر البديع لابن الأثير ٢/١٦٩، وشرح الشافية للرضي ١/٢٥٩.



ودلالتها على المعنى، والسين قويت بأنها لما كانت للإلحاق جَرَتْ مجرى الأصل، فسيبويه[1] يحذف السين الأخيرة، وأبو العباس[2] يحذف الميم، وقول سيبويه أشبَهُ؛ لحفظ الأول.

* **المسألة الخامسة**: تصغير «فَعَوَّل» كَعَطَوَّدٍ وحرَوَّلٍ[3] فيه خلاف، فسيبويه[4] يحذف الواو الأولى حَمْلا على التكسير، فيقول: عُطَيْوِد وعُطاوِد، ويأتي بياء التصغير ثالثة فتُجمَعُ مع الواوِ، فتقلب الوَاوُ ياء وتُدغم الياء في الياء، فيقول: [٥٠ظ] عُطَيِّدٌ، وإنْ شئتَ عوضت فقلتَ: عُطَيِّيدٌ، وأما أبو العباس[5] فلا يحذف من الكلمة شيئا؛ لأن حرف اللين قد وقع موضع العوض، ونصَّ سيبويه على أنه إذا وقع كذلك لا يُحذف، فمذهب المبرد أسَدُّ، ولأنها قويت بالحركة أيضًا.

* **المسألة السادسة**: تصغير: اللاتي، واللائي، اختلف النحويون فيه: فسيبويه لا يجيزُ تصغيرَه استغناء، قال سيبويه[6]: «استغنوا بجمع[7] الواحِد إذا حُقِّرَ عنه»، يعني أنك إذا صغرت «التي» وأدخلت الألف واللام كانت دليلًا على الجمع، وقال الأخفش[8] تقول في تصغيرهما: اللَّوَيْتا، واللَّوَيَّا، وكان المازنيُّ[9] يصغرهما بلفظ آخر، ويحذف ألف فاعل من «اللاتي» و«اللائي»، فتقول: اللتَيَّا، واللّيَّا،

---

(١) الكتاب ٣/٤٢٩، فيقول: مُقَيْعِس، قال: «وإن شئتَ قلتَ: مُقَيْعِيس».

(٢) المقتضب ٢/٢٥١ ـ ٢٥٢. فتقول: قُعَيْسِس، وقعيسيس.

(٣) كذا، ولم أجدهم مثلوا بها، والذي في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٥٦ «سَنَوَّر وضَرَوَّب».

(٤) الكتاب ٣/٤٢٩.

(٥) شرح الشافية للرضي ١/٢٥٣، والارتشاف ١/٣٥٦.

(٦) الكتاب ٣/٤٨٩.

(٧) في الأصل كأنها لجمع.

(٨) المقتضب ٢/٢٨٩، وشرح الشافية للرضي ١/٢٨٨، والارتشاف ١/٣٩٤.

(٩) شرح الشافية للرضي ١/٢٨٨، والارتشاف ١/٣٩٤.

وقال الكوفيون: اللَّوَيْتا، وسيجيء تصغير الأسماء المبهمة[1].

* **المسالة السابعة**: تصغير: رَكْبٍ، وشَرْبٍ، ونحوه، والخلاف فيه ينبني على اختلافهم هل هو جمع تكسير حقيقة أو اسم للجميع؟ فمذهب سيبويهِ[2] أنه اسم جمع فيكسر على لفظه فتقول: رُكيب، والأخفشُ[3] يرى أنه جمع تكسير حقيقة، فيرده إلى مفرده، ويجمعه بالواو والنون، فيقول: رَوَيْكِبونَ، وشُرَيرِبونَ.

* **المسألة الثامنة**: تصغير «فَعُولاءَ» نحو: بَرُوكاءَ وجَلولاءَ، اختلف فيه النحويون: فسيبويه[4] يحذف الواو منه فيقول بُرَيْكاءُ، وأبو العباس[5] لا يحذف شيئا، فيقلب الواو ياء ويدغم فيها ياء التصغير، فيقول: بُرَيِّكاءُ بالتشديد.

وأمَّا «فَعولَةٌ» نحو صروته وبَرُوكَة، فأجمعوا على أنه لا يحذف منه شيء، وقول المبرد أشبه لأنَّه قاس فَعولًا على فعولة، وللقائل الفرق بينهما بأن التاء لا تلزم والعلامة الأخرى لازمة وهذا فرق صوري لا أثر له.

* **المسألة التاسعة**: تحقير العدد، نحو: ثلاثين وثمانين فيه خلاف، فسيبويه[6] يحذف الألف منه، والمبرِّدُ[7] لا يحذف، وهو رأي غيره، وإنما حذف من جهة أن الزيادتين لازمة لهذا الاسم من آخره، قال سيبويه[8]: ....

---

(١) انظره في ص٢٦٠.
(٢) الكتاب ٣/٦٢٤.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٣٦٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٥٠، والمساعد ٣/٥٢٠.
(٤) الكتاب ٣/٤٤٠.
(٥) المقتضب ٢/٢٦٠ ـ ٢٦١، وشرح الشافية للرضي ١/٢٤٨.
(٦) الكتاب ٣/٤٤٢.
(٧) المقتضب ٢/٢٦٢ ـ ٢٦٣، والارتشاف ١/٣٩٩.
(٨) الكتاب ٣/٤٤٢.



«لأنّ ثلاث[1] لا تستعمل مفردة علىٰ حدِّ ما يُفْرَدُ ظريفٌ» ، فلما لزمته الزيادتان أشبه جَلولاءَ وبَرُكاء[2]، واختار بعضُهم رأي المبرد أنها لا تحذف بل تدغم ياء التصغير فيها .

❊ **المسألة العاشرة**: تصغير: إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسرافيل ، ومَا كَانَ علىٰ هذا الوزن من الأعجمية ، فيه خلاف: فسيبويه[3] يحذف منه حرفين فيقول: بُرَيْهم وسميعل[4]، والمبرد[5] يحذف ثلاثة فيقول: أُبَيْرِهٌ، وأُسَيْمِعٌ ، قال سيبويه: «وزعم ـ رحمه الله ـ أنَّه سُمع في إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ»[6]، يعني به تصغير الترخيم. ورجحَ ابن بابشاذ[7] قولَ سيبويه من وجهين[8]:

الأول: أنه أقل حذفًا .

وأشبه بالأصول .

وأدل علىٰ المعاني ، ولأنه يبقىٰ الاسم علىٰ خمسة أحرف ، رابعُه حرفُ لين ، فكأنه [٥١و] صَغَّر[9] بُرْهام ، وهو أدل علىٰ المعنىٰ ؛ لأن فيه من حروف المُكبَّر أكبر ، والتعويض جائز .

---

(١) في الكتاب: ثلاثا .

(٢) كذا ، ولعله أراد بَرُوكاء أو بَرَاكاء .

(٣) الكتاب ٣/٤٤٦ .

(٤) كذا في الأصل ، والذي في الكتاب بُرَيْهِيم ، وسُمَيْعِيل ، علىٰ وزن فُعَيْعِيل . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٢٦ .

(٥) الأصول ٣/٦١ ، والانتصار لسيبويه علىٰ المبرد ص ٢٢٣ ،

(٦) الكتاب ٣/٤٧٦ ، والزاعم هو الخليل رحمه الله .

(٧) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٥٨ .

(٨) كذا ، والذي في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٥٨ أنها ثلاثة أوجه ، وقد ذكر المؤلف هنا الثلاثة ، لكنه لما عبر عنها بالعدد ذكر اثنين بدل ثلاثة .

(٩) حالت بين هذه الورقة والتي قبلها ورقة أخرىٰ في الترتيب تقدمت علىٰ موضعها .



* **المسألة الحادية عشر**: تصغيرُ «هَارٍ» فيه خلاف قد ذكرناه[1]، فمنهم من يقول: هُوَيْر، ومنهم من يهمز فيقول: هُوَيْئِرٌ، وقد مَضَىٰ تَفْسِيرُه.

* **المسألة الثانية عشر**: «قَبائل» اسم رجل إذَا صُغِّرَ ففيه خلاف، فمنهم من يقول: قُبَيِّل[2]، فيحذف الهمزة من حيث كانت زائدة، وسيبويه[3] يدع الهمزة ويحذف الألف فيقول قُبَيْئِلُ، والتعويض جائز[4]. وإنما كانت الألف عند سيبويه أولىٰ بالطرح والهمزةُ بالإبقاء؛ لأنها كلمة حَيَّة لم تجِئْ للمَدِّ، وهو تعليل سيبويه.

* **المسألة الثالثة عشر**: تَصْغيرُ «فِعْوَلّ» كَعِثْوَلٍّ فيه خلاف، فالمبرد[5] يحذفُ الواوَ وإن كانت للإلحاق، وبها نقضَ علىٰ نفسِه، وسيبويه[6] يحذف إحدىٰ اللامين، ولا يحذف الواو، وشبهها في الكتاب بالشين من قِرْشَبٍّ. ومن الزوائد في الكلمة ما يتساوىٰ الأمر في حذف أيِّها شئت، ومنها مَا يتعين فيه حذفُ إحدَاهُمَا لا محالة، فمن الأول[7]: قَلَنْسُوَة، وحَبَنْطَىٰ، ونحو ذلك، وهو القصير، وذلك في التصغير والتكسير علىٰ حد واحدٍ. ومن الثاني: مُعْتَلِمٌ، ومُنْطَلِقٌ، وكل ما كانت إحدىٰ الزائدتين فيه أدل علىٰ الفائدة.

ومن الأسماء ما تثبت زوائده فيه في التصغير والتكسير، نحو: بخفاف، وإِصْلِيت، ونحوه، وذلك كل ما لا يؤدي إثبات زوائده فيه إلىٰ خروجه عن بناء التصغير. وأما ما أوله ألف وَصلٍ وفيه زيادة من بنات الأربعة فإنك تحذف ألفه

---

(١) تقدم في ص ٢٤٦.

(٢) هو قول يونس. انظر الكتاب ٣/٤٣٩، والارتشاف ١/٣٩٦.

(٣) الكتاب ٣/٤٣٩.

(٤) أي قُبَيْئِيل.

(٥) فيقول عُثَيْل. المقتضب ٢/٢٤٥، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٥٧، والارتشاف ١/٣٥٧.

(٦) الكتاب ٣/٤٣٠. قال: «وإذا حقرتَ: عِثْوَلٌّ، قلتَ: عُثَيِّلٌ، وعُثَيِّيلٌ».

(٧) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٤٧.



فتقول: حُرَنْجِيم، وطُمَيْنِين، في تصغير احْرِنْجام، واطْمِئْنان، ولو حقرت فيزاد لحذف الواو، ويجوز حذف النون وإن حقرت: بَرْدَرَايَا، وحَوْلايَا، قلت: بُرَيْدِرٌ، بحذف الزوائد حتى تصير على مثال التَّحْقِيرِ، وإن شئتَ عوضت فقلت بُرَدير[1]، وكذلك تقول: حُوَيْلٌ في تصغير حَوْلَايَا، ووقع في كتاب سيبويه[2] وفي إيضَاح الفارسي[3]: حُوَيْلِيٌّ، وحَوْلَايَا وبَرْدَرَايَا موضعان، قال ابن خروف[4]: هما مثالان غير مذكورين، وقوله في ذلك خطأ، قال الفارسي: لا يخلو أنْ يكون وزنه «فَوْعَلا»، أو «فعلانًا»، والثاني: باطل لعدم المثال، ونظيرُ «فَوْعالٍ» تَوراب.

وقد جاءتْ صورة ياء التصغير في ما ليس بتصغير في المعنى، وذلك قولهم: لُغَّيْزَى، وجُمَّيْزَى، ألا تراها رابعة، وليس ذلك من شأن ياء التصغير.

ولم يذكر أبو القاسم تصغير الاسم المجموع، وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة. فجمع القلة يُحَقَّر على لفظه. وأما جمع الكثرة ففيه وجهان:

أحدهما: أن يُرَدَّ إلى الواحد، ويجمع بالواو والنون، [٥١ظ] أو الألف والتاء على الواجب من ذلك.

والثاني: أن ترده إلى بناء جمع قِلَّتِه إن وجد، ولا يُصغر على لفظه؛ لأنَّ التصغير والكثرة متناقضان.

والتصغير في المركبات، نحو: حَضْرَمَوْتَ وبابِه واقع عل الصفة، ولا يفِي بشِفاءَ الغَليل إلا الكِتاب، وفيما ذَكرناه كفاية.

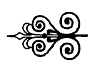
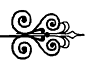
---

(١) كذا، والصواب: بُرَيْدِير. انظر الكتاب ٣/٤٤٣.

(٢) الكتاب ٣/٤٤٣.

(٣) التكملة ص ٥٠٢ (بتحقيق كاظم مرجان).

(٤) لم أهتد إليه في شرحه على الجمل.

بَابُ تَصْغِيرِ الظروف

وقد ذَكرنا[١] أن منها ما يُصغر، ومنها ما لا يصغر، وكذلك المضمرة، فلمَّا لم تقو علامات المضمر من قوة المُظهَر لم يُصَغَّر، وشبهها سيبويهِ بـ«لَوْ» و«لَوْلا»، قال[٢]: ولو حقرتها لحقرت الهاء في «بِهِ»، والكاف في «بِكَ». وكذلك غير المتمكنة من الظروف، وأجاز سيبويهِ[٣] تحقير «مِثْلِ» ولم يجز تحقير «غير» و«سِوَىٰ»، ولم يجز أيضًا تحقير «حَسْبُك»[٤]؛ لأنه واقع موقع الفعل، وكذلك أسماء الأيام[٥]، نحو: الثلاثاء، والأربعاء، وما أشبه ذلك، وألحق بعضهم «أَمَامَ» بـ«قُدَّام» و«وَرَاءَ»، فجعلها مؤنثة مثلها، وذلك غير معروف.

وأنشد في الباب[٦]:

قُدَيْدِيمَـةُ التَّجْرِيـبِ والحِلْـمِ إنَّنِـي ❊ أَرَىٰ غَفَـلاتِ الـدَّهْرِ قَبْـلَ التَّجـارِبِ

البيت للقُطامي، وكان مَرَّ بامرأة فاستضافها، فقالت له: أنا مِنْ قوم يَشْتَوُونَ القِدَّ مِنَ الجوع، فقال: من هؤلاء ويْحكِ؟ قالت: مَعْشَر من مُحارِبَ:

مِـنَ المُشْـتَوِينَ القِـدَّ مَمَّـا تَـراهُمُ ❊ جِياعًا ورِيفُ الناسِ لَيْسَ بِغائِبِ[٧]

ومعنىٰ البيت وشاهده ظاهر.

---

(١) مر في ص ٢٤٠.
(٢) الكتاب ٣/٤٧٨.
(٣) الكتاب ٣/٤٧٩.
(٤) الكتاب ٣/٤٧٩.
(٥) الكتاب ٣/٤٨٠.
(٦) للقطامي في الجمل ص ٢٥٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٢٨، وديوانه ص ٤٤.
(٧) ديوانه ص ٤٨، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٢٩.



بَابُ تَصْغيرِ الأسماء الْمُبْهَمَة

وهي قد خالفت مَا سِوَاهَا بأنْ تركت أوائلها غير مضمومة، وألحقت أواخرها ألفات عِوَضًا من ضم الأول، ولو امتنعوا من تصغيرها وتصغيرِ الموصولات لِشَبَهِها بالحروف لكَانَ وجهًا، قال سيبويه[1]: «إنما ألحقوا الألفات[2] في أواخرها لتكون أَوَاخُرها على غير حال أَوَاخر غيرها»، فقالوا: ذَيَّا، وذَيْتَا، واللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، وأصل «ذَا»: ذَيّ مُشددًا، ثم خففوه فقالوا: ذَيْ، فكرهُوا أن يشبه آخره آخر «كَيْ»، فأبدلوا من الياء ألفًا، ثم صغروا فردوا الياء المحذوفة، فاجتمعت ثلاث ياءاتٍ، فحذفوا الأولى ولم يحذفوا الثانية؛ لأنها تدل على التصغير، ولم يحذفوا أيضًا الثالثة التي هي لام الكلمة؛ لأنها لو حُذِفت لباشرت أَلِفُ العوض ياء التصغير فيتحرك مَا أصله السكون لازمًا، فلم يكُن بُدٌّ من حذف الأولى، فقالوا: ذَيَّا وتَيَّا.

وكذلك الذي أصلُه لك على وزن «عَمٍ»، فلما صُغر أدغموا ياء التصغير الثالثة الساكنة في الياء التي هي لامُ الكلمة، ثم جاءوا بألف العوض.

وحكَى ابنُ بابشاذ[3] الخلافَ في أَلِفِ العوض في «أولاءِ» هَل [٥٢و] زيدَت قبل الهمزة محافظة عليها، وهو قول المبرد، أو أَخيرًا، وهو قول أبي إسحاق[4]؟

---

(١) الكتاب ٣/٤٨٧.

(٢) في الأصل، الألقاب، والصواب ما أثبته.

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٥٥.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٥٥، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٣٣.

وحَكىٰ أيضا الخلاف في الياء المحذوفة مِنْ ذَيَّا وتَيَّا[1]، هل حذفت لفظًا وتقديرًا أو لفظا لا نية ؟ وحكىٰ عن النحويين فيه خلافًا مشهورًا، ونتيجة الخلاف هل تضم الياءُ في جمع الموصول؟ فسيبويه[2] والكوفيون يقولون: اللَّذَيُّون فَيَضمون، والأخفش[3] يجعله كالمصطفَيْن فيفتح، وقد أحسن ابن بابشاذ[4] في تعليل هَذَا، ووجهه وبينه أحسن بيان رحمه الله، ونفعه به.



---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٥٤.

(٢) الكتاب ٣/٤٨٨.

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٥٥٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٣٢، والارتشاف ١/٣٩٣.

(٤) شرح الجمل له ٢/٥٥٤.

بَاب النسب

وترجم عليه سيبويه[1] «باب الإضافة وهو باب النسبة»، وهو مما وضع لقصد الإيجاز والاختصارِ المقصودِ في لغتهم. وله طريقان: فقد يجيء بالنسبة المعلومة بياء النسب، وقد يجيء علىٰ بناء «فَعَّالٍ» و«فاعِلٍ»، والأول أكثر.

فحُكمه أن تَلحَق آخره ياءٌ مشددة مكسور ما قبلها، واختلف النحويون هل هي حرف ـ وهو الصحيح ـ أو اسم لأنها عوض من المنسوب إليه وكني بها عنه؟ وعليه مذهب البغداديين، ووجهوا عليه قولهم: رَأيتُ التَّيْمِيَّ تيمِ عَدِيٍّ، بخفض «تيم» علىٰ البدل من الياء، وتأوله الفارسيُّ في إيضاحِه[2] علىٰ حذف المضاف.

وحكم هذه الياء كما ذكرناه أن تكون مُشَدَّدَةً، مكسورًا ما قبلها، منتقلا إليها الإعرابُ كتاء التأنيث، مُصَيِّرة للاسم في قسم المشتق بعد أن كان جامدًا.

وهو علىٰ قسمين: حقيقي، وغير حقيقي، ومنه أيضًا مسموعٌ، ومقيس. وقد تجيء هذه الياء لغير النسبة في نحو: كُرْسِيٍّ، وبُخْتِيٍّ، وبَرْدِيٍّ، وعارفة، وهذا هو المجازي منه من حيث تعلّقَ باللفظ فقط، وقد ذكرنا[3] أنه يُقْتَطَع بها الوَاحدُ مِنَ الجنس كَمَا يقتطع بالتاء، وقد تدخُل في الصفات، كأَحْمَرِي، ودَوَّارِي[4]، وأَشْقَرِي؛ لنوع من المبالغة.

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٥.

(٢) التكملة للفارسي ص ٢٥٤ (تحقيق كاظم مرجان).

(٣) تقدم في ص ١٦٣.

(٤) نسبة إلىٰ الدَّوَّار، وهو سريع الدوران.

وبدأ أبو القاسم بالمسموع من قسميه، ولا يوجد النسب إلا إلىٰ أحد الأقسام التي ذكرها، وباب المسموع منه كتب اللغة وحكمه، أن يحفظ ولا يقاس عليه. وبدأ به سيبويه وبين العلة التي شجعتهم علىٰ تغيير الاسم من حيث كانت الأواخر محل التغيير قبل إلحاق الياء.

قال أبو القاسم(١): «**فمن المسموع الذي لا يقاس عليه قولهم في النسب إلىٰ العَالِيَةِ: عُلْوِيٌّ**» وعَالِيٌّ، لكنهم حملوه علىٰ سُفْلِيٍّ، وإلىٰ الشِّتاء: شِـتَوِيٌّ بكسر الشين وفتحها والقياس شَتَاوِيٌّ، وقالوا في النسب إلىٰ العَظِيم الجُمَّةِ: جُمَّانِيٌّ، وكذلك رَقَبَاني في العَظيم الرَّقَبَةِ، وإلىٰ الرُّوح: رَوْحانِي، والقياس رُوحِيٌّ، وزيادة الألف فيه لنوع من المبالغة والنسبة إلىٰ [٥٢ظ] الرَّوْحاءِ رَوْحَاني، والروحاء موضع معلوم(٢)، قال سيبويه(٣): «ومنهم من يقول رَوْحانِيٌّ(٤) كما قال بعضهم بَهْرَاوِيٌّ، حدثنا بذلك يونس، ورَوْحانِيٌّ(٥) أكثر من بهراوي»، ولم يذكر سيبويه «رَوْحانِيٌّ» إلا في النسب إلىٰ الرَّوْحاءِ، وإلىٰ الملائكة والجن، وحكىٰ سيبويه(٦) أن أبا عبيدة زَعَم أن العرب تقوله لكل شيء فيه الرُّوحُ من الناس والدواب والجن.

وقالوا أيضًا: رازِيٌّ، ومَرْوَزِي في النسب إلىٰ الرَّيْ وإلىٰ مَرْو. وقالوا: بِصْري ـ بالكسر ـ والقياس بَصْرِي ـ بالفتح ـ لأنَّ الباء في المنسوب إليه

---

(١) الجمل ص ٢٥٢.

(٢) موضع بين مكة والمدينة، واسم قرية من قرىٰ بغداد أيضا. معجم البلدان ٣/٧٦.

(٣) الكتاب ٣/٣٣٧.

(٤) كذا، والصواب: روحاوِيٌّ، كما في الكتاب ٣/٣٣٧.

(٥) كذا، والصواب: روحاوِيٌّ، كما في الكتاب ٣/٣٣٧.

(٦) الكتاب ٣/٣٣٨.



مفتوحة، والبَصْرة حِجارَةٌ سود. وقالوا دَرَاوَرْدِي، وفي بَنِي الحُبُلَىٰ[1] حُبَلِيٌّ بفتح الباء، وحكىٰ أبو علي البغدادي في البارع[2] «حُبُلي» بضم الباء منسوب إلي حي من اليمن من الأنصار يقال لهم بنو الحُبُلىٰ، ولم يذكره سيبويه إلا بالفتح[3]، ومنهم أبو عبد الرحمن الحُبُلِيُّ عبدُ الله بن زياد من تابعي أهل مصر[4]، سَمِعَ من عبد الله بن عمرو بن العَاصي، وروىٰ عنه شُرحبيل بن شريك وغيره، وهو من التابعين الذين دَخلوا الأنس[5].

وقالوا في الأُفُقِ أَفَقِي بفتح الهمزة[6]، ومنهم من يضم الهمزة والفاء فيقول: أُفُقِي. وقالوا عُبَدِي في حَيٍّ من بني عَدِيٍّ يقال لهم بنو عَبِيدة[7]. وقالوا بَحْرانِيٌّ في النسب إلىٰ البحر، قال سيبويه[8]: «كأنهم بنوا البحر علىٰ بِناء فَعْلانَ». ومنه بَدَوِيٌّ في النسب إلىٰ البادِيَة، وحَكىٰ ابنُ الأعرَابي بَدَاوي. وقالوا أُنافِيٌّ[9]. وقالوُا في النسب إلىٰ وَبارٍ أَبَارِيٌّ[10]، كأنه بُنِيَ علىٰ فَعال، والمسموع كثيرٌ لا

---

(1) هم حي من اليمن من الأنصار. اللباب لابن الأثير ١/٣٣٧. وقال: «بضم الحاء المهملة والباء الموحدة [...] وذكر سيبويه النحوي الحبلي بفتح الباء» وانظر الكتاب ٣/٣٣٦، والظاهر أن ابن الأثير ضبطه علىٰ ما نقله القالي في البارع، وسيذكره ابن بزيزة.

(2) لم أهتدِ إليه فيه.

(3) أي لم يذكر النسبة إلا بفتح الباء. وانظر الكتاب ٣/٣٣٦.

(4) انظر اللباب ١/٣٣٧، ونفح الطيب ٣/٩. وفيه انه أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن يزيد، وليس فيه زياد. فحرره.

(5) كذا، ومعناها الأندلس، لأنَّ الحُبُلي ﷺ دخل الأندلس كما في نفح الطيب ٣/٩.

(6) الكتاب ٣/٣٣٦.

(7) بفتح العين.

(8) الكتاب ٣/٣٣٦.

(9) نسبة إلىٰ الأنف. الارتشاف ٢/٦٣٠.

(10) الارتشاف ٢/٦٣٢.

يضبطه إلا كُتب اللغة.

وأما المقيس منه فأنواع، منها: «فَعِيلة»، أو «فُعَيلَةٌ»، فالحكم اللازم أن تحذف منه هاء التأنيث لأنها نقيضة الياء من وجوه ذكرناها[١]، منها أن كل واحدة منهما تقتضي انتقال الإعراب إليها وتقتطع بها.

وأما حذف الياء فقد جاء كثيرًا، وقد لا تحذف في بعض الأسماء، إلا أنه قليل موقوف على السماع، وكذلك ما لا تاء فيه، وقد قالُوا حَنَفِيٌّ، ورَبَعِيٌّ، وجُهَنِيٌّ، وقالوا أيضًا: غُفَلِيٌّ ـ بالغين المعجمة والفاء ـ منسوب إلى غُفَيْلة، وهم بطن من العرب، وذكره أبو الحسن ابْنُ سيدةَ في كتابه الكبير المحكم[٢]، وقالوا خُرَيْبِيٌّ في خُرَيْبَة[٣]، وهو موضع من أعمال البصرة كان به قَصْرٌ للمَرْزُبانِ، فخَرِبَ وبَناه المسلمون بعد ذلك[٤].

وأنشد في الباب[٥]:

بِكُــلِّ قُرَيْشِــيٍّ عليــهِ مَهابَــةٌ ❊ سَرِيعٍ إلى داعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ

البيت لعُمَر بن أبي ربيعة، وقيل لذي الرمة. وشاهد البيت ظاهر.

وقالوا طائي في النسب إلى طَيء اسم الرجل، واختلف اللغويون في

---

(١) تقدمت في ص ١٦٣.

(٢) المحكم لابن سيدة ٣١٢/٥.

(٣) الكتاب ٣٣٩/٣، والمفصل ٢٠٨.

(٤) معجم البلدان ٣٦٣/٢.

(٥) دون نسبة في الجمل ص ٢٥٣، والكتاب ٣٣٧/٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٥٦٣/٢، وقال في الحلل شرح أبيات الجمل ص ١٧٠: «لا أعلم قائله»، وقال ابن خروف في شرح الجمل ١٠٣٧/٢: «البيت لعمر بن أبي ربيعة ولم يقع في ديوانه شعره، وقيل لذي الرمة».

اشتقاقه فقيل لأنه أوَّلُ من طَوىٰ المَناهِل، قاله ابن قتيبة في أدب الكتاب[1]، قال: «ولذلك سُمِّيَ[2] مرادًا لأنها تَمَرَّدَت»، وقد خُطِّئَ فيه قائله[3] [٥٣و] لأن طيئًا مهموز وطوىٰ لا همز فيه [...][4] أنهم همزوه علىٰ غير قياس كما قالوا حلأتُ السَّويقَ، وقال ابن جني[5] إنما اشتق من طاء يَطُوءُ إذا ذَهَبَ، وذكر أبو العلاء المَعَرِّي في ذكرىٰ حبيب في شرح شعر حبيب[6] أن طيئًا سمىٰ بهذا الاسم واسمه الأَوَّل جَلْهَمَةُ ببيت قاله، وهو قوله[7]:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبِي وجَدِّي ❊ وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

وبطلانه بالوجه الأول، وقد قيل إنَّ البيت لغيرِه، وقيل إنما هو مشتق من الطَّاءَةِ وهو بُعدُ الذهابِ في الأرض والمَرْعَىٰ[8]، وقال الحجاجُ لصاحب خيله[9]: ابْغِنِي فَرَسًا بعيدَ الطَّاءَة، وفي الحديث: «كيف بكم إذا بطأت الأسعار»[10].

---

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٨٢ (بتحقيق الدالي ﷺ).

(٢) كذا، والصواب: سميت.

(٣) هو يرد علىٰ غير ابن قتيبة لأن ابن قتيبة قال (ص ٨٢): «وروىٰ نقلة الأخبار أنَّ طَيِّئًا [...] ولستُ أدري كيف هذان الحرفان، ولا أنا من هذا التأويل فيهما علىٰ يقين».

(٤) قدر ثلاث كلمات لا يظهر بسبب الرطوبة.

(٥) المبهج ص ٩٢، وانظر في هذه المسألة اشتقاق طيء لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، مقال نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٣٦، السنة ١٣، جمادىٰ الأولىٰ ـ شوال ١٤٠٩هـ، كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨٩.

(٦) ذكرىٰ حبيب كتاب في حكم المفقود الآن.

(٧) لسنان بن الفحل في الحماسة ١/٣٠٢، والإنصاف ١/٣٢٩، والخزانة ٦/٣٥.

(٨) انظر المسائل الحلبيات ص ١٣٠.

(٩) توجيه اللمع ص ٥٤٧.

(١٠) لم أجده.

وأطلق أبو القاسم في قوله[1]: «**إنك تحذف الياء من فَعِيلة وفُعَيلة**» ، اتكالا علىٰ الفهم ، وكَانَ لهُ أن يقول: مَا لم يمنع مَانعٌ ، وذلك في المضاعف والمعتل ، فإنهم لو قالوا: سَدَدِي ، وحذفوا الياء لجمعوا بين المثلين ، وكذلك قالوا: طَوِيلِيٌّ ، ولو قالوُا: طَوَلي ، لتحركت الواوُ ومَا قبلها مفتوح ؛ وذلك يوجِبُ انقلابها ، فكرهوا حذف الياء في المضاعف والمعتل .

وذكر بعدُ النسب إلىٰ المقصور[2] ، ولا تخلو ألفه أن تقع ثالثة ، أو رابعة ، أو خامسة فما زَادَ . فالثلاثي تُقلب ألفه واوًا مطلقًا سواء عُلِمَ أصلها أم لم يعلم . وإن كانت رابعة فلا يخلو من قسمين: إما أن تكون للتأنيث ، أو لغيره . فإن كانت للتأنيث ، نحو: سكرىٰ ، وحُبلىٰ ، وذِكرىٰ ، ودِفْلىٰ ، وسِلَّىٰ[3] ففيها ثلاثة أوجُه:

الحذف ، فتقول: حُبْلِيٌّ .

ومنهم من يقول: حُبْلَوِيٌّ ، فيقلبها واوا .

ومنهم من يقول: حُبلاوي ودِفْلاوِيٌّ ، حكاهُ سيبويه[4] ، وأحسنها عندَهُ الحذف ، ومن أثبتها جعلها بمنزلة ما هو في نفس الحرف ، وذلك فيما كان ساكن الثاني تحرزًا من مثل جَمَزَىٰ وبَشَكَىٰ .

وإن كانت لغير التأنيث ، وذكر[5] سيبويه فيها وجهين: القلب ، والحذف .

---

(١) الجمل ص ٢٥٢ .

(٢) الجمل ص ٢٥٣ .

(٣) ماء لبني ضبة بنواحي اليمامة . معجم البلدان ٢٤٤/٣ .

(٤) الكتاب ٣٥٣/٣ .

(٥) كذا في الأصل ، ولعله أراد: فذكر .



قال سيبويه[1]: «وسمعنا من يقول في أَحْوَى[2]: أحووي»، قال[3]: «وسَأَلْتُ يونس عن مِعْزَى وذِفْرَى فيمن نَوَّنَ، فقال: هما بمنزلة مَا كان من نفس الكلمة، وسمعنا العرب يقولون في بني أَعْيَا: أَعْيَوِيٌّ، وهم حي من العرب من جَرْمٍ».

وأما مَا زَادَ على الأربعة فليس فيه إلا الحذف إجماعًا، وتنزلت الحركة منزلة الحرف الرابع كما ذكرناه[4] في قَدَمٍ وسَقر، فتقول: قبعري[5]، وحُباريٌّ، وجمزي[6].

وقوله[7]: «فيمن نون»، إنما أَرَادَ فيمن جعلها لغير التأنيث؛ لأنَّ التنوين علامَةُ ذلك، قال ابن جني في سر الصناعة[8]: «مَن قال: دنياوي، فإنَّ الأَلِفَ في دُنْيَا ليست الألف في دنياوي، بلْ إنَّما زيدت الألف لمد الصوت قبل ألف دنيا، فاجتمعت ألفان فوجب تحريك الثانية، فانقلبت همزة تقديرًا، وإنما زادوا الألف قبل ألف التأنيث؛ لأن ألف التأنيث لا تقع حشوًا».

[٥٣ظ] **قال أبو القاسم[9]: «وإذا نسبتَ إلى ممدود».**

قد تقدم أنَّ الممدود هو ما كان آخره همزةٌ قبلها ألف. [وهو][10] على

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٢.

(٢) في الكتاب: «أعوى أعووي، [...] وتقول في أحوى: أحووي»، وسينقل ابن بزيزة نص سيبويه كما هو بعد هذا مباشرة.

(٣) الكتاب ٣/٣٥٢.

(٤) تقدم في ص ١٧٠.

(٥) كذا، والصواب: قَبَعْثَرِيٌّ.

(٦) كذا، ولعل الصواب: جمادي، لأنه مثال صاحب الجمل ص ٢٥٤.

(٧) الكتاب ٣/٣٥٢.

(٨) سر الصناعة ١/٤٩٨.

(٩) الجمل ص ٢٥٤.

(١٠) زيادة ضرورية ليستقيم الكلام.

أربعة أقسامٍ: فمنه ما تكون همزتُه أصلية، ومنقلبة عن أصلٍ، وزائدة. والزائدة علىٰ قسمين: زائدة للتأنيث، وزائدة للإلحاق.

وقد ذكرنا ذلك في باب التثنية[1]، وحكينا الخلاف في الجميع، وكل ذلك مسموع، وإنما لم تُحذف الهمزة لأنها حرف قوي جيد.

ثمَّ ذكر النسب إلىٰ المنقوص[2]، وهو مَا كان آخره ياء قبلها كسرة، فالثالثة تُقلب واوا، نحو: عَمَوِي وشَجَوِي[3]. ويجوز في الرابعة وجهان: الحذف، والقلب، والحذف أحسن، وليس فيما زاد إلا الحذف كقولك: مُسْتَسْقِيٌّ، ومُسْتَدْعِيٌّ، ومُشْتَرِيٌّ.

قال أبو القاسم[4]: «وكذلك تقول في أُمَيَّةَ: أُمَوِيٌّ».

❁ قلتُ: ذكر سيبويه فيه ثلاثة أوجُهٍ:

أحدُها: مَا ذَكرهُ أبو القاسم[5].

والثاني: أُمَيِيٌّ[6]، ولم يستقلوه[7] وإن اجتمعت فيه الياءات والكسراتُ للسكون المتخلل بين الحركاتِ.

والثالث: أَمَوِيٌّ[8] بفتح الهمزة، وقد أنكره من لا علم له بالكتاب وقد قال

---

(١) راجع باب التثنية ص ١٦٥/١.
(٢) الجمل ص ٢٥٤.
(٣) نسبة إلىٰ عَمٍ وشَجٍ. انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٦٦/٢.
(٤) الجمل ص ٢٥٥.
(٥) انظر الكتاب ٣٤٤/٣.
(٦) الكتاب ٣٤٤/٣.
(٧) كذا، ولعل الصواب: ولم يستثقلوه.
(٨) الكتاب ٣٣٧/٣.

سيبويه ـ رحمه الله ـ «وسمعنا من العرب من يقول أَمَوِيٌّ، فهذه الفتحة كالضمة في السَّهْلِ إذا قلت سُهْلي»[1]، يعني أن الفتحة فيها خَارِجة عن القياس كَالضمة في سُهْلي، وكذلك من العرب من يقول عَلِيِيٌّ في النسب إلىٰ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ وكذلك ليِيٌّ وحَيي في النسب إلىٰ لية وحية.

ثم ذكَرَ[2] النسب إلىٰ ما هو علىٰ حرفين مما حذف من حروف أصوله أصوله[3] حرف، ولا يخلو المحذوف أن يكون فاء، أو عينًا، أو لامًا.

فالمحذوف العين، نحو: يَدٍ، وسَهٍ، تقول: يَدِيٌّ وسَهِيٌّ.

وأما المحذوف الفاء فعلىٰ قسمين: فمنه معتل اللام، ومنه ما ليس كذلك. فالمعتل اللام، نحو: شية، ودِيَةٍ، ولا خلاف أن فاءه تُرَد حينئذ، واختلفوا هل يسكن من ذلك ما أصله السكون أم لا ؟ وإنما وجب الردُّ ليكون الاسمُ علىٰ أقلِّ ما تكون عليه الأصول.

وأما المحذوف الفاء الصحيحُ اللام، نحو: عِدَةٍ، وزِنَة، فللعرب فيه مذهبان: الردُّ، وعَدَمُه. وعلل سيبويه[4] أنه لا يرد من حيث إن المحذوف بعيد من ياء الإضافة.

والمحذوف اللام علىٰ قسمين: منه ما يُرد ليس إلا، ومنه ما يجوز فيه الأمران. فاللازم الردِّ هو كل ما وجب الرد فيه في التثنية، نحو: أَبٍ، وأَخٍ، فهذا مما لا بُدَّ من رده في النسب، ومنهم من لا يَرُدُّ. وأما ما لم يَرد في التثنية، فيجوز

(١) الكتاب ٣/٣٣٧.
(٢) الجمل ص ٢٥٥.
(٣) كذا بالتكرار في الأصل.
(٤) الكتاب ٣/٣٦٩.

في النسب الوجهان: الردُّ، وعدمُه، نحو: غدَ، ودمٍ، ويَدٍ، وحِرٍ، وما يجوز فيه الوجهان أيضًا: اسمٌ، وابنٌ وامْرُؤٌ، فإن شئت تركته علىٰ حَالِهِ، وإن شئت حذفت الزوائد ورددتَ مَا كان له في الأصل، فتقول: ابْنِيٌّ، وبَنَوِي، واسْمِيٌّ، وسُـموي بكسر السين وضمها[1]، وإن حذفت اللام وعوض منها التاء نحو: أخت، وبنت، ففيه خلافٌ سنذكُرُه في آخر الباب[2].

قال أبو القاسم: [٥٤و] «**وإذا نسبت إلىٰ اسم في آخره تاء التأنيث حذفتها**»[3].

هَذَا هُوَ الأكثر؛ لأنها معاقبة للياء من الوجوه التي ذَكرناها قبلُ[4]، ومنهم من يثبتها، وعليه قياس قولهم ذاتي، وقد خَطَّأَ الفارسي[5] من يقول في النسب إلىٰ الذاتِ ذاتي، وليس بِمُجمَعٍ علىٰ خَطَئِه.

قال: «**وإذا نسبت إلىٰ اسمين جعلا اسمًا واحدًا حذفت الآخر منهما**»[6].

وهَذَا جَارٍ في المركب تركيب الاسمين اللذَين جُعلا اسمًا واحِدًا، نحو: حضرموت وبعلبك في لغة من لم يُضِفْ، وفي أَحَدَ عشر إلىٰ تسعة عشر، مَا عَدَا المعربَ منه، وفي المسمىٰ بالجملة نحو: تأبط شَرًّا، فتقول: حَضْرِيٌّ، وبَعْلِيٌّ، وإِحْدِيٌّ، وتَأَبَّطِيٌّ.

فإن سميتَ بـ«اثني عَشَر»، قلتَ في النسبة إليه: اثْنِيٌّ، وثَنَوِيٌّ[7]، ولا

---

(١) الذي في الجمل (ص ٢٥٥) ضبطها بالفتح. وانظر شرح الشافية ٢/٦٧.

(٢) انظر ص ٢٧٥.

(٣) الجمل ص ٢٥٥.

(٤) راجع ص ١٦٣.

(٥) التكملة ص ٢٥٦ (بتحقيق كاظم مرجان).

(٦) الجمل ص ٢٥٥.

(٧) الكتاب ٣/٣٧٤.

يُضاف إليه وهو عدد، قال الفارسي[1]: «لأنك إنْ أَثْبَتَّ جمعت بين المتعاقبين، وإن حَذفتَ التَبسَ».

وتقول في النسب إلى: بُخْتِيٍّ وكُرْسِيٍّ بُخْتِيٌّ[2]. وأما مَرْمِيٍّ فمنهم من يقول: مَرْمِيٌّ، ومنهم من يقول مَرْمَوِيٌّ[3].

ثم ذكر الإضافة إلى اسم المضُاف[4]، وهو على قسمين: منه ما يحذف فيه الاسم الآخر، ومنه مَا يحذف منه الأول.

وإنما لزم حذف أحدهما لأنهما اسمان عمل أحدهما في الآخر، فما كان الأول فيه غير معروف بالثاني حُذف منه الثاني؛ لأن الأول صَار كالأعلام والألقاب، وإن كان الأول إنما يُعرف بالثاني حُذف الأول، نحو: دَعْلَجِيٍّ، وكُراعِيٍّ، وزُبَيْرِيٍّ، ومسلم[5] في النسب إلى ابْنِ دَعْلَجٍ، وابنِ كُراعَ، وأبي مُسْلِمٍ، وابنِ الزُّبَير، وكُراع اسم أمه؛ ولذلك لم ينصرف للتَّعْريف والتأنيث.

وحكى أبو القاسم فيه لُغة ثَالثة[6]: وهو أنْ يُبْنَى من الاسمين معا اسم واحدٌ، وهو موقوف على السماع، وقد قالوا: امْرِئِيٌّ، ومَرَئِيٌّ في النسب إلى امرئ القيس[7]، فحذفوا الثاني وقال ذو الرمة[8]:

---

(١) التكملة ص ٢٦٧ (بتحقيق كاظم مرجان).

(٢) كذا في الأصل، ولم يذكر النسبة إلى كرسي، وهي كرسيٌّ. وانظر الجمل ص ٢٥٥.

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٤٦.

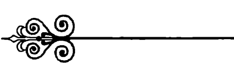
(٤) الجمل ص ٢٥٦.

(٥) كذا في الأصل.

(٦) الجمل ص ٢٥٦.

(٧) الكتاب ٣/٣٦٨.

(٨) ديوانه ٢/١٣٧٩، وشرح الألفية للشاطبي ٧/٥٢٦.



ويَــذْهَب بَيْنَهـــا المَرَئِـــيُّ لَغْـــوًا ❊ كمــا أَلْغَيْــتَ فــي الدِّيَــةِ الحُــوارَا

ويعني بالمَرَئِي هشامَ بنَ قَيْسٍ، وهو من ولد امرِئ القيس بن زيد مناة، وفي النسبة إلىٰ جَدِّه امرئِ القيس ثلاثة أوجُه كما ذكرناه: امْرِئْيٌّ، ومَرَئِيٌّ، ومَرْقَسِيٌّ[١].

وأما إذا نسب إلىٰ المجموع، فحكمه أن يرد إلىٰ الواحد، كقولهم: مِسْمَعِيٌّ، ومُهَلَّبِيٌّ، إلا مَا جَرَىٰ مجرىٰ الأعلام المفردة اسمًا لمدينة أو قبيلة، نحو: مَدائِني، وأنصارِي، أو ما أدىٰ إلىٰ لَبْسٍ، نحو: أعرابي، كما عَلَّلَه الفارسي في إيضاحِهِ[٢]، وقال أبو بكر إنما لم يُرد إلىٰ لبس، نحو: أعرابي، كما علله الفارسي في إيضاحه، وقال أبو بكر[٣] إنما لم يرد إلىٰ مُفْرَدٍ؛ لأنه لا مُفرد له علىٰ هذا المعنىٰ، وهو نصُّ سيبويه[٤].

وإذا نسبت إلىٰ أُسَيِّدٍ وحُمَيِّر وبابه مما فيه ياءان مدغمة إحداهما في الأخرىٰ، أذهبت المتحركة منهما وبقيت [٥٤ظ] الساكنة، وإنما حُذِفت المتحركة لِما كان يلزم من توالي الكسراتِ والياءات، فتقول: أُسَيْدِيٌّ، وحُمَيْرِيٌّ، وسَيْدِيٌّ ومَيْتِيٌّ، في النسب إلىٰ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ.

والتزمُوا التعويض في مُهَيِّمِيٌّ[٥]، ولم يستثقلوا الكسرات والياءات؛ لأنه قد تخلل الحركات سكون فخف عليهم.

وأمَّا ما آخرُه لَامٌ هي ياءٌ أو واوٌ قبلَها ألف زائدة غير مهموزة، نحو: سِقايَةٌ

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٧٦.

(٢) التكملة للفارسي ص ٢٦٩ (تحقيق كاظم مرجان).

(٣) الأصول ٣/٧١. وقد تكررت هذه العبارة مع خطأ، وهي قوله: «إنما لم يرد... قال أبو بكر».

(٤) الكتاب ٣/٣٧٩.

(٥) انظر شرح الشافية ٢/٣٣.

وصَلايَةٍ، وشَقاوَةٍ وغَباوَةٍ، فإنك إذَا نسبت إليه تحذف منها الهاء، وتبدل من التاء همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، فتقول: سِقائِيٌّ، وصَلائِيٌّ، ونُفائِيٌّ، في النسب إلىٰ سِقايَة وصَلاية ونفاية(١).

وفي رَايَةٍ وثَايَةٍ ـ وهي مَرابض الغَنَمِ ـ وجهان: الهمز، وتركُه. وإذا لم يُهْمَزْ جاز فيه وجهان: رايِيٌّ، ورَاوِيٌّ، فتتحصل فيه ثلاثُ لغات، وقد ذكرنا في أول الباب أنه قد جاء النسب(٢) علىٰ فَعَّالٍ وفاعِل، وفاعِل لمن لا يدافع، وفَعَّال لمن يُدَافع عليه، وقولهم عيشة راضية، ورجل لابِنٌ وتامِرٌ وطاعِمٌ علىٰ معنىٰ النسب، وكذلك قوله: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٦](٣)، والمعنىٰ ذات انفطارٍ، وكذلك طالق وحائض علىٰ خلاف، وسقوط الهاء منه عند الخليلِ لأنه في معنىٰ شيء طالق، وعَلله الكوفيون بعدم الإلباس، وهو منقوض بقولهم: جمَلٌ ضامِر، وناقة ضَامِر، وعاشق للمذكر والمؤنث.

وفي الباب مسائل فيها خلاف:

* **المسألة الأولىٰ**: هل النسب الواقع علىٰ «فَعَّال» قياس أم سماع؟ ومذهب سيبويه(٤) أنه سماع فلا يقولون: قَمَّاح ولا بَرَّار ولا شَعَّار، لبائع القَمْحِ والبُرِّ والشَّعير، ولا فكاه، وما يكتبه عامة الموثقين من قولهم: «فكَّاه»، فليس بمسموع بِنَصِّ سيبويه، ولم يعرفه أصلا، قال ـ رحمه الله ـ: «ولا تقول لصاحب البُرِّ بَرَّار، ولا لصاحب الفاكهة فكَّاه، ولا لصَاحب الشعير شَعَّار»(٥)، وقد حكاه المبرد(٦) قياسًا

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٤٩.
(٢) راجع ص ٢٦٢.
(٣) في الأصل: والسماء، وهو خطأ، وقد أثبت الصواب.
(٤) الكتاب ٣/٣٨٢.
(٥) الكتاب ٣/٣٨٢.
(٦) المقتضب ٣/١٦١، والارتشاف ٢/٦٣٤.

في بعضها، والقياسُ في هذا غَلَط أو شبيه به، وإنما يقولون فاكِهِيٌّ.

❊ **المسألة الثانية**: إذا نسبت إلىٰ مثل «تَغْلِب» فهل يفتح ما قبل آخره سَمَاعًا أو قياسًا؟ فيه خلاف أيضًا، ومذهبُ سيبويه(١) أنه سَماعٌ، ولا يُجيز فيما لم يسمع فيه الوجهان إلا الفتح، وأجاز المبرِّدُ(٢) الوجهين علىٰ السواء، واختار بعضهم الكسر.

❊ **المسألة الثالثة**: إذا نسبت إلىٰ «أُخْتٍ» و«بِنْت»، فسيبويه(٣) يقول: بَنَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ ويحذف التاء؛ لأنها عوض من اللام فإذا رَدَّ اللام ذهب المعوض منه، ويونس(٤) لا يرُدُّ ويقولُ: بِنْتِيٌّ، وألزمه سيبويه(٥) أن يقول: هَنْتِيٌّ في هَنَهْ؛ لأنها إذا وصل فهي كتاء التأنيث، وهو لا يقوله، وقاس سيبويه حذفها في النسب علىٰ حذفها عند الجمع بالتاء قال: «لأنهم شبهوها بهاء التأنيث»(٦). ومنهم من يقول أُخَوِي ـ بضم الهمزة وفتح الخاء وكسر الواو ـ حَكاه المُطَفَّرِيُّ، قال الأخفش: لو قيل في أخت: أخوي، لم يكن به بأس، قال الفارسي: [٥٥و] ويلزمه أن يقول في الجمعُ أخوَات.

وكَيْت وذَيْت بمنزلة بِنْت.

❊ **المسألة الرابعة**: قد ذكرنا أنه لا يلزم في «عِدَةٍ» وبابه رد الفاء المحذوفة؛

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ ـ ٣٤٢.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢/١٩، والارتشاف ٢/٦١٨.

(٣) الكتاب ٣/٣٦٠ ـ ٣٦٢.

(٤) الكتاب ٣/٣٦١.

(٥) الكتاب ٣/٣٦٢.

(٦) الكتاب ٣/٣٦٢.

لأن اللام حرفٌ صحيح، فإذا نسبت إلى «عِدَةٍ» قلت: عِدِيٌّ، وأجاز بعضهم عِدَوي فيلحق بعد اللام حرفًا زائدًا عوضًا ويترك الفاءَ محذوفة، ويمكن أن يكون على القلب، وأباهُ سيبويه[1].

* المسألة الخامسة: إذا نسبت إلى «شِيَة» فالصحيح فيه وِشَوِيٌّ، وقال البخاري[2]: وَشَوِي بفتح أوله إشعارًا بالتغيير وفرارًا من اجتماع واوين مكسورتين، وقال الأخفش[3] وِشْيِيٌّ على الأصل.

* المسألة السادسة: النَّسَبُ إلى «فَعُولٍ» و«فَعُولَةٍ»، فالمبرد[4] يسوي بينهما، وسيبويه[5] فرق بين «فَعول» و«فَعولة»، فقال في فَعُولٍ فَعُولِيٌّ، نحو: عَدُوِّيٌّ، وغيره مع التاء، فقال: عَدُوِّيٌّ، كما قالوا شَنَئِيٌّ في النسب إلى شَنُوءَةَ، والمسموع قولُ سيبويه، وهو الصواب إن شاء الله على أصل مَذْهَبه في التغيير.

* المسألة السابعة: إذا نسبت إلى: ظَبْيَةٍ، ودُمْيَة، وفِتْيَةٍ، ونحو ذلك مما في آخره هاء التأنيث وكان جاريًا مجرى الصحيح، فسيبويه[6] والخليل وأبو عَمْرٍو يُجْرُون ما فيه التاء ومَا ليس فيه التاء على وَجه واحدِ لجريه مجرى الصحيح، فيقولون: طيلبي[7]، وغَزَوِيٌّ، وعُرَوِيٌّ، ويونس[8] يقول: ظَبَوِيٌّ، ودُمَوِيٌّ،

---

(١) الكتاب ٣/٣٦٩.
(٢) كذا، ولم أعرف من هذا البخاري.
(٣) شرح الشافية للرضي ٢/٦٠.
(٤) المقتضب ٣/١٤٠.
(٥) الكتاب ٣/٣٤٥.
(٦) الكتاب ٣/٣٤٦ ـ ٣٤٧.
(٧) كذا، والصواب: ظَبْيِيٌّ.
(٨) الكتاب ٣/٣٤٧.



وفِتَوِيٌّ، قال الخليلُ وهو في بنات الياء أعذر منه في بناتِ الواو. وإنما قلب يونس حملا على فعلة. قال الخليل: شبهوه حين دخلته الهاء بفَعْلَةٍ وفُعْلَةٍ، وقد قالوا: قَرَوِيٌّ وزِنَوِيٌّ في قرية وبني زِنْيَةٍ[1].

* **المسألة الثامنة**: إذا نسبت إلى «كُنْتُ» فمنهم من يقول: كنتي، حكاهُ أبو عمرو[2]، ومنهم من يقول كُونِيٌّ، قال سيبويه[3]: «سمعناه من العرب، وأخرج الواو حين حرك النون»، يعني عند ذهاب موجب حذفها، وخلع الفاعل، والأول لم يخلصه لقوة اتصاله بالفعل، وكذلك في المسمى بالجملة نحو: تأبط شرًا.

* **المسألة التاسعة**: النسب إلى «شاةٍ» و«شاءٍ» اسم الجمع. أما «شاةٌ» المفردة فلا خلاف فيه أنك تقول: شاهِيٌّ، وترد اللام التي هي هاء. وأمَّا «شاءٌ» اسم الجنس ففيه خلاف فسيبويه[4] يرى أن الهمزة فيه بدل من ياء، وقالوا: شَوْئِيٌّ، وقال الفراء: الهمزة بدل من الهاء كما كَانَ ذلك في الاسم المفرد، فيجري النسب إليه على حد المفرد، فتقول على مذهب سيبويه: شائِيٌّ، وعلى مذهب الفراءِ: شاهِيٌّ.

* **المسألة العاشرة**: النسب إلى «كِلْتا»، منهم من يقول: كِلَوِيٌّ؛ لأن التاء بدل من واو، ومنهم من يقول: كِلْتِيٌّ[5]، وبِنْتِيٌّ على أُخْتٍ وبِنْتٍ، وقد تقدم[6]

---

(١) رسمت «بني» في الأصل على صورة غير مفهومة، وانظر المفصل ص ٢٠٤.

(٢) كذا، والذي في الأصول ٣/٧٠، وشرح الشافية للرضي ٢/٧٧ أنه أبو عمر الجرمي رحمه الله.

(٣) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٤) الكتاب ٣/٣٦٧.

(٥) انظر القولين معا في التكملة للفارسي ص ٢٦٥ (بتحقيق كاظم مرجان).

(٦) تقدم في ٢٧٥.



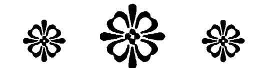
وأنشد[1]:

وتَضْـحَكُ مِنِّـي شَـيْخَةٌ عَبْشَـمِيَّةٌ ❊ كـأن لَـمْ تَـرىٰ قَبْلِـي أَسِـيرًا يَمَانِيَـا

البيتُ لعبد يغوث، [٥٥ظ] وقد تقدم خَبَره، والبيت من قصيدته المشهورة[2]:

أَلَا لَا تَلُومَاني كَفىٰ اللَّوْمَ [ما][3] بِيَا ❊ فما لَكُمَـا فـي اللـومِ خيـرٌ وَلَا لِيَـا

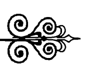
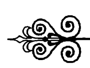
أَلَـمْ تَعْلَمَـا أنَّ المَلامـةَ نَفْعُهَـا ❊ قليـلٌ، وَمَا لَـوْمي أخـي مِـنْ شِـمَالِيَا



(١) الجمل ص ٢٥٦ دون نسبة، وكذا في شرحه لابن بابشاذ ٥٧٢/٢، ولعبد يغوث في المفضليات ص ١٥٨، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٤٥/٢، وتخريجه هناك.

(٢) انظرها في المفضليات ص ١٥٥.

(٣) زيادة ليصح البيت، وفي الأصل: اللومُ بي، بضم الميم، وقصر الياء.

بابُ أَلِفِ الْقَطع وأَلف الْوَصْل

يريد بالألف الهمزة؛ لأنَّ صورتها صورة الألف، فلو قال: باب همزة الوصل، لكان أشبه، وهي عبارة المحققين من النحويين. وذكر أنَّ أَلِفَ الوصلِ تكون في فعل الأمر(١)، وإنما جيء بها للتوصل إلىٰ النطق بالساكن من حيث لم يمكن الابتداء بالساكِنِ بحالٍ من الأحوال في لغة من اللغات، وقولُ الفارسي إنَّ ذلك مخصوص باللغة العربية(٢)، تَقْيِيدٌ لا مَعْنَىٰ له؛ لأن اللغات كُلها متواطئة في استحالة الابتداء بالساكِنِ، وقد ذكر النديم(٣) في عَرُوضه أنه وقع في لغة العجم لفظة فيها شبه الابتداء بالساكِنِ، واستدل الفارسي في إيضاحه علىٰ امتناعِ الابتداء بالساكن بوجهين(٤):

الأول: أنهم لم يسهلوا الهمزة إذَا وَقَعَتْ أولا؛ لأن في تسهيلها تضعيفٌ(٥) لها، وتقريبًا لها من الساكن، وهم إذا لم يبتدئوا بالساكن لم يبتدئوا بما قَرُب منه. وهَذَا في صناعة النحو يشبه سد الذريعة الجاري علىٰ أصول مَذَاهب المالكية.

والثاني: أنهم لم يخرمُوا(٦) «مُتَفاعِلُن» كما خرموا «فَعُولن»؛ لأنَّ «مُتَفاعِلُن»

---

(١) الجمل ص ٢٥٧.

(٢) التكملة ص ١٩٨ (بتحقيق كاظم مرجان)، وظاهر عبارته أنه لم يقصد قصر ذلك علىٰ العربية، ولكنه قال: «ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية»، والله أعلم.

(٣) هو أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي، عرف بالنديم، (ت٣٤٢هـ)، من شيوخه ثعلب، وكان معلما لأولاد الرضي. معجم الأدباء ٤٧١/١.

(٤) التكملة له ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٥) كذا في الأصل.

(٦) في الأصل: يجزموا، وكذلك الألفاظ التي بعدها في هذا الباب جعلها جزما لا خرما، وقد أثبت=

يدخله الطَّيُّ، وهو تسكين الثاني المتحرك، فلو خرمُوهُ وحذفوا أوله لأدوا إلىٰ تسويغ الابتداء بالساكن. وقد ردَّ عليه من بعده هذا الاستدلال، وزعم أن الحُكم أظهر وأبين من دليله، إذ كان الابتداء بالساكن متعذر طبعًا، فيتنزل منزلة المحسوسات أو الوجدانيات التي يكتفي[1] وجودُها عن الاستدلال عليها. وزعَمَ ابن الطراوة[2] أنه عكس الاستدلال.

والصحيح عندنا أنه يحسن أن يقال: إذا لم يبتدئوا بالساكِنِ لم يحققوا الهمزة أو لا، وينعكس فيقال: إذا لم يحققوا فأحرىٰ أن لا يبتدئوا بالساكن بوجهين مختلفين:

فالأول: من باب سد الذريعة.

والثاني: من باب قياس الأحرىٰ والأولىٰ، وهو من الأقيسة الجلية في أصول الفقه.

وزعم ابن الطراوة[3] أنَّ المعقول إنما هو الوجه الثاني لا الأول. وكلامُه خطأ، وكِلَاهُما صحيحٌ وَضْعًا وشرعًا علىٰ ما أشرنا إليه.

وأما اعتلاله[4] بامتناع الجزم[5] فقد رده عليه العروضيون؛ لأن الخرم إنما امتنع في «مُتَفاعلن» من حيث كان من علل الأوتاد المجموعة لا من علل الأسباب

= الصواب لأن الناسخ أحيانا يعجم ما لا يعجم ويهمل ما لا يهمل.

(١) كذا، ولعل الصواب: يَكْفِي وجودها، أو يُكْتَفَىٰ بوجودها.

(٢) الإفصاح لابن الطراوة ص ١٠٤.

(٣) الإفصاح له ص ١٠٤.

(٤) الإفصاح لابن الطراوة ص ١٠٤.

(٥) كذا، والصواب: الخرم.

والأوتاد المفروقة، وأَوَّلُ «مُتَفاعلن» سببان ثقيل وخفيف، فلذلك امتنع الخرم فيه.

فإذا علمت مَا ذَكرناه فهذه الهمزة التي هي همزة الوصل اختلف فيها: هل اجتلبت[1] متحركة أو ساكنة فاجتمع سكونها [٥٦و] وسُكُون الحرف الذي اجتلبت له؟ ولا يخلو عند ذلك أن تُحذف الهمزة أو الحرف الذي دخلت عليه أو يحرك أحدهما، فحذفُ الهمزة نقيضُ الغرض، وحذفُ الهمزة كذلك؛ لأن فيه إخلالا ببنية الفعل، وهم أرادُوا المحافظة عليها، وكذلك تحريكه؛ إذْ لو اعتزمُوا على تحريكه لما اجتلبوا حرفًا ساكِنًا يُتوصل به إلى الابتداء، فلم يبق إلا تحريك الهمزة، فحركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، قال بعض الشيوخ: «لما امتنع الابتداء بالساكن احتاجوا إلى حركة، والحركة لا بُد لها من حامل، فاحتاجوا إلى حرف، ووجب أن يكون هَذَا الحرف من حروف الزيادة، فاختصوا بالألف لأنها أكثرُ ما يُزاد»، فعلى مُقتضَى هذا التعليل إنما جاءوا بالحرف لأجل الحركة.

وأما أبو عمرو الداني صاحب التيسير فزعم أنه لا حَرَكَةَ لها في نَفْسِها، وإنما حركتها تابِعَةٌ، ومَنْعُها الفتحَ خوفَ اللبس. والنحويون على خلاف ذلك، وأنها إنما اجتلبت ساكنة، ثم كسرت على أصل التقاء الساكنين؛ لأن أصْل التقاء الساكنين الكسر من حيث إنها حركة لا تكون إعرابًا إلا مع التنوين أو معاقبة.

فإذا تقرر هَذَا فهذه الهمزة تكون في الأسماء، والأفعال، والحروف.

أما في الأسماء ففي العشرة الأسماء التي ذكرها أبو القاسم[2]، وفي «ايْمُن»

---

(١) في الأصل: اختلبت بالخاء لذا لم ألزم إعجامه دائما، ومثل كذلك بالخرم الذي جعله كله جزما في هذا الباب.

(٢) قال: «وإنما هي في الأسماء في أسماء معلومة، وهي: ابنٌ، واسمٌ، واثنان، واثنتان، واستٌ،=

خلاف ذكرناه[١]، وفي مصادر الأفعال الزائدة على الأربعة، وهي تسعة[٢].

وفي تلك الأفعال، وفي أمثلة الأمر من كل فعل يسكن ثانيه في المضارع.

وتدخل على الحرف مع لام التعريف فقط.

ولا تلحق الرباعي.

وحُكمها أن تحذف عند ذهاب الغرض الذي يجاء بها لأجله، وقَطْعُها لحن وخروج عن كلام العرب. وتُضَم إذَا كَانَ ثالثُ المضارع مضمومًا ضمًّا لازمًا، نحو: اُقتُل، اُخرج، ومن العرب من يكْسرها وإن لزم الضم في المضارع، وهو: اِقتل، اِخرج، وهو ثقيل لما فيه من الخُرُوج من الكسر إلى الضم اللازم، وقد حكى الفرَّاء مِنْهُ ضِئْبُلُ[٣]، وخِرْفُعُ[٤]، وإِصْبُعُ، وهو قليل. وإنما فتحت هذه الهمزة مع لام المعرفة تخفيفًا لكثرة دَوْره في كلامهم، ولأجل الاستغناء عنها أبدل منها ألفًا[٥] عندما تدخل عليها ألف الاستفهام.

وذكر أبو القاسم[٦] ثلاث علامات تعرف بها ألف الوصل من ألف القطع: سقوطها في التصغير، وانفتاحُ الياء في المستقبل، وانفتاحُها إذا رددتَ الفعل إلى

= وابنةٌ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، وايمنُ الله في القسم». الجمل ص ٢٥٧.

(١) راجع ١/٤٧٦.

(٢) هي: افْعَلَّ، وافْعَالَّ، وانْفَعَل، واسْتَفْعَل، وافْتَعَلَ، وافْعَوْعَل، وافْعَنْلَلَ، وافْعَوَلَّ، وافْعَنْلى. الجمل ص ٢٥٨.

(٣) اسم من أسماء الداهية. الخصائص ١/٦٨، وشرح الألفية للمرادي ٢/٤٦١.

(٤) الخِرفُعُ: يقال لجوز القطن الفاسد. الخصائص ١/٦٨، وشرح الألفية للمرادي ٢/٤٦١.

(٥) كذا.

(٦) الجمل ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

نفسك. والعلامة الأولىٰ خاصة بالأسماء إذ لا يُصغر غيرها.

وإنما دخلت هذه الهمزة في تلك الأسماء العشرة لفوائد منها: العِوَضية من المحذوف، ولِما دَخلها من الإتباع، وهو نوع من الإعلالِ، فأَرَادُوا أن يُذهبوا وَهَنها وضعفها بدخول هذه الهمزة عليها.

وعلىٰ الجملة، فهذا تعليل المسموع، والحجة في السماع لا في العلة.



[٥٦ظ]

بَابُ معِرفة المُعْرَبِ والَمْبني

قد تقدم الكلامُ في الإعراب[١]، وبينا معناه لغة واصطلاحًا.

وقوله: «ما تغير آخره»[٢] مجاز، وإلا فالآخر لا يتغير بحالٍ، وقد ذكرناه[٣].

وقوله: «والمبني ما لم يتغير آخره»[٤]، غير مطرد أيضًا، وإلا فمن المبنيات ما لا آخر له، وهي الضمائر التي جاءت علىٰ حرفٍ واحدٍ، وقد قدَّمنا أن أصل الإعراب للأسماء دون الأفعال والحروف[٥]؛ وإنما ذلك لأنه يرفع اللَّبْس من الأسماء، فدخلها ليحصل فيها هذا الغرض المهم، ولما كان الحرف كجُزْءٍ من الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب لم يُعرب الحرف.

وأما الأفعال فقد اختلف نظر النحويين هل أصلها الإعراب أم البناء؟ وزعم جماعة أنه إنما استغني عنه فيها اكتفاءً بتغير الصيغ، فقولهم: «استغني عنه فيها» يدل علىٰ أنه أصل فيها، والجمهور علىٰ أن ذلك لَها ليس بأصلٍ، وقد مضىٰ ذلك[٦].

وأنشد في الباب[٧]:

---

(١) تقدم في ١/١٠٠.

(٢) الجمل ص ٢٦٠.

(٣) راجع ١/١٠٣.

(٤) الجمل ص ٢٦٠.

(٥) سبق في ١/١٠٥.

(٦) مضىٰ في ١/١٠٥.

(٧) للنابغة الجعدي في الجمل ص ٢٦٢، وديوانه ص ٣٨، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٥٦.

ويَصْـهَلُ فـي مِثْـلِ جَـوْفِ الطَّـوِيِّ ❁ صَـــهِيلا يُبَـــيِّنُ لِلْمُعْـــرِبِ

شاهد البيت ظاهر. والمُعْرِبُ: الذي عنده خَيْلٌ عِرابٌ، أي عِتاق. والطَّوِيُّ: البئرُ المطوية، شبه جوفه بالبئر.

وذكر في الباب أن الأسماء تبنىٰ علىٰ الضم، والفتح، والكسر، والوقف[1].

فالمبني علىٰ الضم «حيثُ»، وفيه لغتان: الياء، والواو، ومَعَ كل واحدة منهما ثلاث حركاتٍ: الضم، والفتح، والكسر. واختلف في علة بناء «حيث»، والصحيح أنه إنما بني لشبهه بالغايات من جهة أن أصلهُ الإضَافة إلىٰ المفردات والجملِ، فقُطع عن الإضافة إلىٰ المفردات، وألزموه الإضافة إلىٰ الجُمَل لفظًا أو تقديرًا، فخرج عن أصله وافتقر إلىٰ ما قُطِع عنه. وخُصَّ بالحركة لالتقاء الساكنين، وكانت ضمة لأنها حركة لا تكون للاسم غير المتمكن في حَال إعرابه.

وأَما «قَبْلُ» و«بَعْدُ» فلا يخلو أن يستعملا مُضَافين، أو مقطوعين عن الإضافة. فإن أضيفا كانا معربين إجماعًا، إلا أنها لا ترفع بحال. وإن قطعتا عن الإضافة، فلا يخلو أن يُنْوَىٰ فيهما المُضاف إليه أم لا ؟ فإن نُوِيَ فالإعراب، وإن لم يُنْوَ فالبناء، ومن العرب من ينويهما، وعليه قراءة بعضهم: ﴿ للهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾[2]، وقال[3]:

---

(١) الجمل ص ٢٦٢.

(٢) الروم ٤. قرأها الجمهور بالبناء علىٰ الضم، وقرأ أبو السماك والجحدري وعون العقيلي بالكسر مع التنوين. البحر المحيط ٨/٣٧٥.

(٣) لزيد بن الصَّعِق في خزانة الأدب ١/٤٢٦، ولعبد الله بن يعرب في العيني ٣/١٣٤٨، وللنابغة في ديوان ص ٢١١ بلفظ: «وساغ لي الشارب وكنت قبلًا»، وكذا في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠ لكن دون نسبة. وقافيته فيها جميعا: الحميم بدل الفرات، ورواية الشارح موافقة لرواية السيرافي=

فَسَاغَ لِـيَ الشَّـرَابُ وكُنْـتُ قَـبْلًا ❁ أكَـــادُ أَغَـــصُّ بالمَـــاءِ الفُـــرَاتِ

وخُصَّتْ بالحركة لما ذكرناه وبالضمة كذلك أيضًا.

وأما «قَطُّ» فلم تختص بحركَةٍ، ولأجل ذلك كان أشبه بـ«حيث» منه بالغايات كـ«قبلُ» و«بَعْدُ» و«أول» ونحوها.

وأما المنادىٰ المفرد فقد ذكرنا علته(١).

ومنه قولهم(٢):

... ... مِنْ عَلُ

وهو المضارع المتمكن لأنهم [٥٧و] يقولون: من علٍ فيجرُّونه، ووَهِم يعقوب بن السكيت في بعض لُغاتِه، نَبَّه علىٰ ذلك ابن خروف في شرح كتاب سيبويهِ، وسيجيئ الكلامُ في «ليس» في بابه(٣).

وأما «هؤلاء» فبني لشبهه بالحرف من جهة افتقاره إلىٰ المشار إليه، وخُصَّ بالحركة لالتقاء الساكنين، وكانت كسرة علىٰ أصل التقاء الساكنين.

وأما «حَذَامِ» و«قَطَامِ» فلوقوعه علىٰ وزن «نَزالِ» الواقع موقع فعل الأمر المبني، وقيل غير ذلك.

وأمَّا «جَيْرِ» فقد تقدم(٤) الخلاف هل هي حرف أو اسم؟ فإن كانت حرفًا

= في شرح الكتاب ١/٦٧.

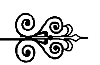
(١) تقدمت في ٢/٧ ـ ١٠.

(٢) بعض بيت لأبي النجم في الكتاب ٣/٢٩٠، والخصائص ٢/٣٦٣. نصه:

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عريضٌ مِنْ عَلُ

(٣) لم أهتدِ إليه.

(٤) تقدم في ١/٤٧٨.



فلا سؤال عن علة بنائها. وحُرِّكت لالتقاء الساكنين، وخصت بالكسر لأنها حركة التقاء الساكنين لما ذكرناه قبْلُ. وإن اعتقدناها اسمًا فبناؤها لشبه الحرف، وتنوينها تنوين ترنُّمٍ، فلا قَاطِعَ فيه باسميتها.

وأمَّا «غَدَارِ» و«فَساقِ» و«غلابِ» و«حَذَام» و«قطَامِ» فتجري مجرىٰ واحدًا.

وأمَّا «أينَ» و«كيفَ» فبنيتا لتضمنهما معنىٰ الحرف؛ لأنهما من أسماء الاستفهام فتضمنتا معنىٰ حرفه، وخُصت بالفتح تخفيفًا من حيث كانت الفتحة أخف الحركات. وأَدْخَلَ[1] «حيث» في المبني علىٰ الفتح علىٰ بعض لغاتها.

وأما المبني علىٰ الوقف، نحو: «كَمْ» و«مَنْ» فلتضمنهما معنىٰ الاستفهام، والموصولات من ذلك إنما بنيت لشبهها بالحروف من جهة الافتقار إلىٰ صلاتها، فكانت في معنىٰ الحرف من جهة افتقاره أيضًا.

وقد ذكرنا[2] فعل الأمر وحُكْمَهُ، وذكرنا الماضي وحُكم بنائه.

ومما يوجب البناء الإضافة للمبني، وليس ذلك بواجب، وذلك أسماء الزمان تضاف إلىٰ الفعل، فإما أن تضاف إلىٰ الفعل المبني الذي هو الماضي، أو إلىٰ المضارع. فإن أضفيت إلىٰ الماضي فللعرب مذهبان: أشهرُهما البناء، وإن أضيفت إلىٰ المضارع ففيه وجهان: أجودُهما الإعراب، قال في الماضِي[3]:

عَلَىٰ حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ علىٰ الصِّبَا

---

(١) الجمل ص ٢٦٢.

(٢) راجع ١/١٤٠.

(٣) تقدم في ١/١١٩.

البيت، وقال في المضارع: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١٢١][1]، قرئ بالتنوين، وتركِهِ[2]، وقال[3]:

بِآيَـــةِ تُقْـــدِمُونَ الخَيْـــلَ شُـــعْثًا

وقد يجب البناء لكثرة الاستعمال كقولهم: لاهِ أبوُك، وقد تقع الفتحة والضمة إتباعًا نحو: عُصُر، ومُذُ اليوم، وقد يبنى على الضمة لأنها كالواو نحو يجيء على خلاف في تعليله. وقد يبنى الاسمُ على الفتحة؛ لأنها حركة أقرب المتحركات إليه نحو: انْطَلْقَ، و:

... ... لــم يَلْـــدَهُ أبـــوان[4]

ونحوه مما سكنوا[5] فيه في المتصل إجراء له مجرى ما يجوز تسكينه.

---

(١) في الأصل: ينفع الله الصادقين، وقد بحثت فلم أجدها رواية، فأثبت الصواب.

(٢) قرأ نافع وحده «يومَ» بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. كتاب السبعة ص ٢٥٠، والبحر المحيط ٤/٤٢١.

(٣) صدر بيت للأعشى في الكتاب ٣/١١٨، وعجزه عنده:

كَـــأَنَّ عَلَـــى سَـــنابِكِهَا مُـــدامَا

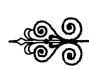
وله في الخزانة ٦/٥١٢ وقال فيه ٦/٥١٤ (والبيت الشاهد لم أره منسوبا إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب إلى أحد). قلتُ: وقد سبق أن خرجته في شرح الجمل للغافقي، وقلت إني لم أجده في ديوانه بتحقيق محمد حسين الطبعة الأولى التي صدرت عن مكتبة الآداب بالجماميز، وبحثت عنه مرة أخرى في الطبعة الثانية التي صدرت عن المكتب الشرقي للنشر ـ بيروت، فلم أجده فيها. وانظر حواشي الارتشاف ٤/١٨٣٢.

(٤) بعض بيت لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢/٢٦٦، ٤/١١٥، وشرح شواهد الإيضاح ١/٣٥٣، وتخريجه مفصلا هناك. ونص البيت:

أَلا رُبَّ مَوْلُـــودٍ ولَـــيْسَ لَـــهُ أَبٌ ❊ وذِي وَلَـــدٍ لَـــمْ يَلْـــدَهُ أَبَـــوانِ

وفي رواية: عجبت لمولود، البيت.

(٥) في الأصل: سكتوا والصواب ما أثبته.

وقد جاء في المنفصل كقوله(١):

فـــاليَوْمَ أَشْـــرَبْ غَيْـــرَ مُسْـــتَحْقِبٍ

ونحوه(٢):

قالَــتْ سُــلَيْمَىٰ اشْــتَرْ لَنَــا سَــوِيقَا

وفيه وجوه، وكلام المبرد في رد روَاية سيبويهِ فاسِدٌ.

وقد يُبْنىٰ علىٰ الفتحة قصدًا [٥٧ظ] بمناسبة، نحو: إِسْحارّ، في ترخيمه علىٰ لغة من ينوي فيحذف الراء الثانية، ويبني الأولىٰ علىٰ الفتح؛ لأنها من جنس الألف، وإن كانت الكسرة أصلا في الباب؛ لأنها أصل التقاء الساكنين، وقال بعض مَنْ في عصرنا إنَّهُ إنما منع من الكسرة توهم أن يكون مضافا، وهو فاسدٌ؛ لأن المضاف لا يُرَخَّمُ، فوجود الترخيم علامة علىٰ أنه ليس بمضاف.

وقد يجب البناء علىٰ الفتحة لأن الاسم الثاني تنزل منزلة هاء التأنيث، نحو: خمسة عشر.

وأما الفرق بين معنىٰ المذكر والمؤنث ككاف الخطاب، فتفتح مع المذكر وتُكسر مع المؤنث فرقًا، وقد يكون اختصاصها بالفتح؛ لأن الفتحة أصل حروف المعاني التي جاءت علىٰ حرف واحدٍ، فبنيت المضمرات علىٰ ذلك لشبهها بها، وقد تبني علىٰ الكسرة إشعارًا بالتأنيث، نحو: حَذَامِ، وقطامِ، وللإتباع، نحو: قر، وإما لمجانسة العمل كحروف الجر في بعض أحوالها، وإما

---

(١) هو امرؤ القيس، ديوانه ص ١٢٢، والكتاب ٤/٢٠٤. عجزه:

إثْمًـــا مِـــنَ اللهِ ولا وَاغِـــلِ

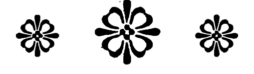
(٢) سبق تخريجه في ٢/١٢٦.

علىٰ أصل التقاء الساكنين.

وقد يجب حملا علىٰ المقابل، نحو: لم يَضربِ الرجل؛ لأن الجرَّ في الأسماء يقابل الجزم في الأفعال، وقد يجب حملا علىٰ مقابل المقابل، ومقابل مقابل المقابل، فالأول: لم يضربِ الرجل، ويصدق في تمثيل القسمين، فصدقه في الأول ظاهر، وفي الثاني من حيث حمل السكون علىٰ الكسر الذي هو مقابل الجر الذي هو مقابل السكون.

وقوله[1]: «**وليس في الأفعال ما يبنىٰ علىٰ الكسر**»، صحيح، وكذلك قوله: «**وليس في الحروف ما بني علىٰ الضم غير مُنْذُ**»[2]، فيمن جعلها حرفًا فجَرَّ بها.

وليس في الحروف سؤال عن علة البناء، ولا في الأفعال علىٰ الأصح. والمبني علىٰ حركة منهما فيه سؤالان. وقد ذكرنا أن من العرب من يفتح باءَ الجر مع المضمر كما يفتح الجميع لامَهُ[3]، وهو قليل. والبابُ بَيِّنٌ.



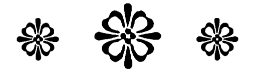
(١) الجمل ص ٢٦٤.
(٢) الجمل ص ٢٦٥، وقد نقله بالمعنىٰ، وتصرف في العبارة.
(٣) تقدم في ٤٩/٢.

باب المخاطَبة

وهي مشافهة المتكلم بحديثك والسؤال بـ«كيف» عن الحَالِ، وهي جارية مجرىٰ الظرف.

وآلات الخطاب علىٰ قسمين: حروف، وأسماء. فالأسماء تجري علىٰ وَفق العامل. وحروف الخطاب لا موضع لَهَا من الإعراب علىٰ المختار، ولذلك لا تضاف أسماءُ الإشارة.

ومسائل الباب ظاهرة بالتمثيل. ولَا بُدَّ لـ«كيف» من جواب، وجَوَابُها علىٰ حسب العَامِلِ، وتنتهي مسائل الباب إلىٰ ستة وثلاثين مسألة بِحَسَبِ التَّركيب[1].



(١) هذا الباب لم يتعرض فيه لعبارة واحدة من عبارات الزجاجي.

بَاب الهِجَاءِ

ولم يذكره سيبويه ولا من قبله من رُؤساء البصريين، وكذلك لم يذكروا الباب الذي قبله؛ لأنهما راجعان إلىٰ قياسات أو اصطلاحَات، فباب المخاطبات قياس معلوم، وأصوله [٥٨و] معروفة، والخطأ في القياس لا يقع لمن عَرفَ أصول الصناعة وأَحْكَم قَوَاعدها؛ ولذلك عَظُمَ الخطأ فيه حتىٰ قال أبو علي[١]: «لَأَنْ أُخْطِئ في مائة مسألة من السماع أحبُّ إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة من القياس»، ومبنىٰ الهجاء والكتب علىٰ نحو ما يلفظ به اللافظ، قال الفارسي في الحلبيات[٢]: والأصل أن لا يكتب إلا ما يُلْفَظُ به، ولذلك لم ير المحققون أن يصلوا واوَ الجمع بألف، فيكتبون: قامُوا، وخرجوا، بغير ألف بعد الواو، ومنهم من يلحقها ألفًا، والأول نظَرُ الفارسي[٣] وغيره.

وقد ذكرنا[٤] أن الألف علىٰ قسمين: معلومة الأصل، ومجهولة. وذكرنا الخلافَ في المجهولة، ويُعلم أصل الألف بوجوه: التثنية، والجمع للمذكر، والمؤنث بالألف والتاء، نحو: فتيات، وقَطوات في فَتاة وقطاة[٥]، وبكونها رابعة في نحو: مسلمىٰ[٦]، ومِعْزَىٰ، وبأن أول الاسم واوٌ، فلا يكون آخره واو؛ لأنه

---

(١) الخصائص ٢/٨٨، وفيه: في خمسين مسألة.
(٢) المسائل الحلبيات ص ٩٥ ـ ٩٦.
(٣) المسائل الحلبيات ص ٩٦.
(٤) تقدم في ١/١٦٣، ٢/٢٥٢.
(٥) في الأصل: فتا وقطا.
(٦) كذا.

ليس في كلام العرب ما أوله واوٌ وآخره واو إلا واو، قال لي بعض الأصحاب: سألني القاضي أبو العباس بن جابر، فقال لي: ما اسمٌ أوله واو وآخره واو، فتوقفت في الجواب، فقال لي: واوٌ ليس في كلام العرب غيرُه، قلتُ: كما أنه ليس في كلام العرب ما فاؤه ياء وعينه واوٌ، إلا يَوم، ويُوحُ اسم الشمس فيمن قيده بالياء[1]، وقد اختلف فيه تقييد الحفاظ من أئمة أهل اللغة، فقيده بعض أكابر النحويين واللغويين بالياء، وبعضهم بالباء، والوجهان صحيحان. وهي مسألة المَعَرِّي حين دخل بغداد، فنسبه بعض علمائها إلىٰ التصحيف، وقال[2]:

ويُوشَــعُ رَدَّ يُوحًــا بَعْــضَ يَــوْمٍ ❊ وأنــتَ مَتَــىٰ سَــفَرْتَ رَدَدْتَ يُوحَــا

ويعرف أصل الألف بالرد إلىٰ نفسك، نحو: رَحَيْت بالرحىٰ، وعصوْتُ بالعصا، ويعرف أيضًا بالإمالة؛ لأنها دليل الياء غالبًا، وبالمصدر، وبالفعلة، وغير ذلك، وفيما ذكرناه كفاية.

وأكثر أبو القاسم في باب الهجاء، وكُتُب اللغة بذلك أولىٰ.

وحذفت الألف من «ما» في الاستفهام دون الخبر[3]؛ ليفرق بينهما، وقد جاء إثباتها في الاستفهام، وإنما حذفت لأنها وقعت متطرفة في محل الإعراب، فشبهت بما يحذف العامل، وأنشد الفارسي[4]:

عَلَــىٰ مَــا قــام يَشْــتِمُنِي لَئِــيمٌ ❊ كخنزيــر تَمَــرَّغَ فــي رَمَــادِ

---

(١) المسائل الحلبيات ص ١٠.

(٢) شروح سقط الزند ١/٢٧٨.

(٣) هذه المسألة مذكورة في «باب آخر من الهجاء» ص ٢٧٧. وقد ترك «باب آخر من الهجاء» فلم يعرج عليه.

(٤) التكملة للفارسي ص ٢١٧، دون نسبة، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١/٢٥٨، والمحتسب ٢/٣٤٧، وشرح شواهد الإيضاح ١/٣٨٢، والخزانة ٦/٩٩.

ورواه بعضهم علىٰ مَ يقول[1] ، والصحيح هو الأول . وقال بعضهم : لا شاهد في البيت ؛ لأن البيت والقصيدة كلها من الجزء الأول من الوافر ، فسكن لامه ثم يخلفه بعد التسكين «مفاعيلن» ، ثم تحذف الياء ويخلفه مَفاعِل[2] ، ويسمىٰ مقبوضًا ، فلا حجة فيه لإمكان حذف الألف لذلك . وفي هذا تكلف .

وذكر أبو القاسم في **باب أحكام الهمزة**[3] حكمها في التخفيف ، وهي علىٰ أقسام منها [٥٨ظ] ما يخفف بلا خلاف ، ومنها مَا لا يخفف بلا خلاف ، وهي إذَا وقعت أولا كما قدَّمناه[4] ، وتخفيفُها بالإبدال ، والحذف ، وأن تُجْعَل بَيْنَ بين ، أي بين مخرجها ومخرج الحرف الذي منه حَرَكَتُها ، فإن كانت مفتوحة جُعلت بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة جُعلت بين الهمزة والياء ، وإن كنت مضمومة جُعلت بين الهمزة والواو . وهذه التي تجعل بين بين ليس لها تمكن المحققة ، وإن كانت متحركة في الوزن والاعتداد ، قال أبو الفتح[5] : «أخذ أبو نواس الحسنُ بن هانئ لفظ سِيبويهِ ومعناه ، قوله بين بين ، فقال في ذلك نظمًا :

وَخُـذْ مِـنْ كَـفِّ جاريـةٍ وَصِـيْفًا[6] ❊ ملـيحِ الـدَّلِّ مَلْثُـوغِ الكَـلامِ
لـه شِـكل الإِنـاثِ وبَـيْنَ بَـيْنَ ❊ تَـرَىٰ فيـه تَكارِيـهَ الغُـلامِ»

---

(١) كلمة يقول هي الأخيرة في السطر وأمامه في الهامش بالخط نفسه : «يشتمني لئيم» ، لكن ليس عليها علامة تصحيح . وهذه الرواية التي أشار إليها الشارح هي رواية الديوان ١/٢٥٨ ، لكن بلفظ : ففيم تقول يشتمني .

(٢) كذا ، والصواب : مفاعلن .

(٣) الجمل ص ٢٧٩ .

(٤) تقدم في ص ٢٧٩ .

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٤٩ ، والقول منسوب هناك لأبي علي شيخ ابن جني . والبيتان في ديوان أبي نواس ٣/٢٨٠ (تحقيق غريغور شولر) .

(٦) كذا ، والصواب : وصيفٍ ، كما في الديوان وسر الصناعة .

وهذه التي تجعل بين بين لا تكون إلا متحركة.

والهمزات على ثلاثة أقسام: منها ما يجعل بين بين بلا خلاف، ومنها ما لا يجعل بين بين بلا خلاف، ومنها مَا فيه خلاف.

فالأول المفتوحة قبلها فتحة، نحو: سَأل، والمكسور[1] قبلها ضمة، نحو: سُئِم، والمضمومةَ قبلها ضَمَّة، نحو: عَبْدُ أُخْتِه، والمضمومة قبلها فتحة، نحْو: لَؤُمَ، وَرَؤُف.

والتي لا تجعل بين بين بلا خلاف المفتوحة قبلها ضمة، نحو: جُؤَنٌ، والمفتوحة قبلها كسرة، نحو: مِئَرٍ، وإنما ذلك لأنك إذا فعلت ذلك بهما قربتهما من الألف، والألف لا يكون قبلها ضمة ولا كسرة، وكذلك الواقعة ظرفًا لا تجعل بين بين. والوقف عليها بالسكون، وتديرها حَرَكة ما قبلها.

والمختلف فيه المضمومة قبلها كسرة، نحو: يستهزِءُون؛ فالخليل وسيبويه لا يُخْلِصُها نحو الحرف الذي منه حركتها، والأخفش يخلص[2]، ويكتب نحو: سُئِم[3] بالواو، وسيبويه يكتبها بالياء، ويكتب[4] «يَستهزئون» بالياء، وسيبويه يكتبها بالواو، واستيفاء ذلك في المطولات على أكمل وجه.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) كذا، وهذه العبارة مضطربة قليلا، ظاهرها أن الأخفش يبدلها واو، لأنه قال بعد: «ويكتب نحو سئم بالواو»، والذي في معاني القرآن للأخفش ١/٤٩، والمقتضب ١/٢٩٤، والجمل للزجاجي ص ٢٨١، والارتشاف ١/٢٧١، والمساعد ٤/١١٤ أنه يقلبها ياء. وبالنسبة لمثال سئم فالذي في كتب النحو: سُؤَل فيجعلها سول بالواو، ويستهزءون، يجعلها يستهزيون بالياء، والله أعلم.

(٣) كذا، ولعله أراد سُؤَل، وقد تكون سُئِم. انظر الارتشاف ١/٢٧١.

(٤) أي الأخفش.

بَابُ المَقْصُور والَمْمدُود

وسمي المقصور مقصورًا ؛ لأنه قصر عنه الإعراب لفظًا. وهو ما آخره ألف ، ولا تكون إلا ساكنة فلا معنى للتقييد[1] ، فلما لم يدخله من أنواع الإعراب شيء سمي مقصورًا ، أي محبوسًا عنه ما يستحقه بحق الاسمية ، وذكر سيبويه[2] - رحمه الله - أنه على قسمين: مسموع ، ومقيس ، فالمسموع منه بابه كتب اللغة ، ولا يحاط به في المختصرات ، وقد ألَّف أئمة اللغة له كتبا مفردة مخصوصة بالمقصور والممدود ، وإن كانت حقيقتهما في الاصطلاح مختلفة ، لكنه اتكل على [٥٩و] فهم المعنى ، وقال تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الرحمن: ٥٥] ، في صفة حُور العين ، فسماهن قاصرات لأنهن قَصَرْن نفوسهن على أزواجهن ، وحَبَسن نُفوسهن عليهم كما قصَرَ أزواجُهم عيونهم عليهن فلا يبغين بهم بدلا ولا يبغون بهن بدلا.

والمقصور القياسي: هو مَا كان مقيسًا على نظيره من الصحيح ، ووهم أبو القاسم في أشياء أدخلها في الباب. فإن انفتح ما قبل الآخر فهو مقصور ، وإن وقعت قبل آخره ألف فهو ممدود.

وقد ذكرنا[3] أن الممدود تكون همزته أصلا ، ومنقلبة عن أصل ، وزائدة للإلحاق ، وللتأنيث ، ولا تكون الألف في الأسماء والأفعال أصلا ، وإنما تكون منقلبة عن أصلٍ ، أو زائدة للتأنيث ، أو للإلحاق ، أو التكثير ، كالألف في قَبَعْثَرَى.

---

(١) يقصد تقييد الزجاجي في الجمل ص ٢٨٣.

(٢) الكتاب ٣/٥٣٦.

(٣) ذكره في ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

وبدأ أبو القاسم[١] بالمقيس لأنه أشبه بالعربية، فمنه مصدر كل فِعْل على فَعِلَ يَفْعَلُ، والاسم منه على أَفْعَل، نحو: عَمِيَ يَعْمَى فهو أعمى، والمصدر العَمَى، نظيره في الصحيح: صَلِعَ يَصْلَعُ صَلَعًا فهو أصلع، والمصدر الصَّلَع كمَا ذَكرناه[٢]، وكذلك كل مصدر كان الاسم فيه على فَعل، نحو: رَدِيَ يَرْدَى رَدًا فهو رَدٍ، ونظيره فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا فهو فَرِقٌ. وكذلك ما أوله ميم مزيدة نحو مَغْزى، ومَدْعى، ومَلْهى. وكذلك مَا كَانَ الاسم فيه على «فَعْلان»، نحو: صَدْيان، وطَيَّان، لأن نظيره عَطْشَان. وكذلك اسم المفعول، نحو مُعْطًى لأن نظيره مُكْرَم. واسم الزمان والمكان، نحو: المَعطى. وكذلك الفِعِّيلَى كَالْخِليفى والخِطِّيبَى، وفي الأثر المأثور عن عمر - رضي الله عنه -: «لولا الخِلِّيفَى لكنت مُؤذنًا»[٣]. وكذلك فُعَل نَحوُ: رُشًى، وقُرًى، نحو: رشوة وقرية[٤]، وكذلك «فُعَالَى» و«فَعَالى»، نحو: سُكَارى وسَكَارى بالضم والفتح، وكذلك المجموع على «فَعْلَى»، نحو: صَرْعى، وجَرْحى. وكذلك المُشَى كُلها القهقرى والخَوْزَلى والبَشَكَى والمَرَطَى. وكذلك «فُعْلَى» مؤنث «أَفْعَل»، نحو: أفضل وفُضْلى. وَ«فُعَلى» نحو: أُرَبى، وشُعَبى، وقد يجيء جمعًا فيخرج إلى الممدود، نحو: فُقهاء، وكُرَماء. وقد يجيء «فَعَلاء» ممدودًا نحو: جَنَفاء، وقَرَماء، وثَأَداء للأَمَة، فهذا ممدود، وهو فَعَلاء بفتح الأول.

وأما الممدود المقيس: فكل مصدر بفعل معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف

---

(١) الجمل ص ٢٨٣.

(٢) لم أهتدِ إليه ذكره قبل.

(٣) هذا الأثر في اللسان (خلف) ٩/٨٤، والنهاية في غريب الحديث ٣/١٢٥٢، بلفظ: «لو أطقتُ الأذان مع الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ».

(٤) كذا، ولعله أراد مفرد رشوة وقرية.

قبل آخر[1]، نظيره من الصحيح ألف نحو: الإعطاء، والإملاء. وكذلك مصدر فاعلت، نحو: الرِّماء، والوِلاء. وكذلك الأصوات التي أوائلها مضمومة ثالثها ألف. وكذلك جمع معتل اللام على «فِعالٍ»، نحو: دماء. وكذلك ما يجمع على «أَفْعِلَة»، نحو: أفنية، وقد جاء رحًى وأَرْحِية، وندًى وأندية. وكذلك «فَعْلاء أَفْعل»، نحو: حَمراء أحمر. وكذلك «فُعَلاء» و«أَفْعِلاء»، نحو: فُقَهاء، وأَصْفياء.

ومن [٥٩ظ] الممدود سَمَاعًا الفَتاء واحدُ الفتيان. وفي لامه[2] قولان: فقيل عن ياء، ودليله قوله سبحانه: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقال أبو الحسن[3] عن واوٍ بدليل الفُتُوَّةِ، و[لا حجة][4] فيه؛ لأن ذوات الياء ترجع إلى الواو في مثل فُعولة، نحو: رُمُوَّة، والفتى المصدر، وأما الاسمُ فمقـ[...][5].

وفي ألف «الرحى» قولان: فالجمهور على الياء، خلافًا للفراء[6]، فإنه زعم أنها واوٌ في جميع تصاريف الرَّحى، ومنهم من يقول: رَحَوْت. وأَرْحاءُ القبائل: أُصولُها، وفي خطبة المفصل للزمخشري[7]: «المَحْفُوفِ مِنْ بَنِي عَدْنانَ بِجَماجِمِها وأَرْحائِها»، وأما الرَّجَى مَقْصُورٌ فجانب البئر، والممدود مصدر.

وفي لام «التَّوَى» الذي هُوَ الهلاك قولان: فقيل واو، وقيل ياء.

وكذلك «القَفَا» فيه الخلاف في موضعين: هل هو ممدود أو مقصور؟ وفي

(١) كذا في الأصل.
(٢) في الأصل: الامه، والصواب ما أثبته، وقد كررها في موضع آخر.
(٣) حاشيتان لابن هشام على الألفية ٢/١٣٦٠.
(٤) لا يظهر بسبب شريط صغير أو ورقة صغيرة جدا فوق الكلام عند التصوير.
(٥) باقي الكلمة لا يظهر بسبب ما قلنا في الحاشية قبل.
(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٦٢٦، وحاشيتان لابن هشام على الألفية ٢/١٣٦١.
(٧) المفصل ص ٢٩.

لامه هل هي واوٌ أو ياء؟ والأكثرُ القصر والواو.

ولام «الحضايَا» ولام «الخُنْثَىٰ» همزة.

ولام «الزَّكا» ولقولهم تزكوك[1].

ولام «الجوىٰ» ياء لكون العين واوًا، وكذلك «الطوىٰ».

وأمَّا: التُّقَىٰ، والهُدَىٰ، والحَيَا، والدُّمَىٰ، والمِعَىٰ، وسَنىٰ البرق فلامه ياء.

وأما لام «الخَلَا» فواو لقولهم خَلَوْتُ. وكذلك لام «السَّفا» لقولهم سَفَوانِ.

واختلف في لام «الفَنَا» الذي هو عِنَبُ الثَّعْلَب، فقيل وَاو لقولهمْ شجرة فَنْوَاء، وقيل مجهولة. وكذلك «الحَثَا» دُقَاقُ التراب[2] فيه الياء والواو.

والسَّدَىٰ الذي هو البَلَح[3] فيه المَدَ والقصر.

واختلف في لام الكَرَىٰ الذي هو النوم، فقيل إنها ياء، وقيل واوٌ، وقيل مجهولة. وأمَّا الكَرَا الذي هو دقة الساقين فَوَاوٌ؛ لقولهم جَارِية كَرْواء[4]، وكذلك الكرا اسمُ طائر لأنه ينتفض ويجتمع ويَئُول إلىٰ الدقة.

واختلف في لام اللِّثَىٰ فقيل هي العين أخذت من لاث يَلُوث، وقيل هو من اللِّثَىٰ ولا تقديم فيه، وهو ورق الأشجار.

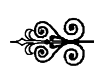
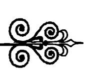
---

(١) كذا، والصواب: لقولهم: يزكو. وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٦٢٧.

(٢) كذا، وفي الجمل دقاق التبن، وهو الذي في القاموس (حثي).

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٦٢٩، وفي الجمل (ص ٢٨٧) أن السدىٰ سدىٰ الثوب، وأن البلح هو الغَسَىٰ. وقد رسمت البلح في الأصل هكذا: الثلج.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٦٣٣.

ومِنَىٰ مكة من ذوات الياء، لقولهم: منيت الدَّم.

ولامُ المَاءِ هاءٌ بدليل قولهم أمواه.

وفي لام الشاءِ الذي هو اسمُ الجنس قولان: فقيل ياء من غير لفظ شاة المفرد، والفَرَّاءُ يسوي بينهما، وقد كان أنكره عليَّ بعض الشيوخ، وزعم أنه لم يقل به أحَد، وهو خطأ منه وعدَم اطلاعٍ.

وأمَّا الزِّنا فيمد ويقصر.

وسَأل الرشيد الكسَائي[1] عن الشِّراء هل هو ممدود أو مقصور؟ فقال الكسائي: مقصور لا غير، فقال اليزيدي: مَا علمت أحدًا يكذب بين يدي أمير المؤمنين، فقال: وأين تجد الشراء ممدودًا؟ فقال في المثل السائر: «لا تَغْتَرَّ بالمَرْأة عَامَ هِدائِها، ولا بالأمة عَامَ شِرائِها»[2]، فسَكَت[3].

ولام النُّهَاء الذي هو الزجاج ياء[4]، وكذلك لامُ الرِّثا والزِنا لقولهمُ: زنيت ورثيت، وكذلك فحوىٰ كلامه. وفَيْضُوضاءُ والهَيْجَاءُ تُمَدُّ وتُقْصَر، وبابه كُتُب اللغة لكثرته.

❁ ❁ ❁

(١) انظر القصة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٦٤٠/٢، وحاشيتان لابن هشام علىٰ الألفية ١٣٥٧/٢.

(٢) انظر المستقصي للزمخشري ٢٥٤/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٦٤٠/٢، وحاشيتان لابن هشام ١٣٥٧/٢.

(٣) قال ابن هشام معلقا علىٰ القصة: «قلتُ: في هذا الاستدلال نظرٌ؛ لأنه قد يكون مسوِّغُ ذلك الازدواجُ». حاشيتان لابن هشام علىٰ الألفية ١٣٥٧/٢.

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٦٣٩/٢.




باب المذكر والمؤنث

[٦٠و] والتذكير والتأنيث أمران لاحقان للأسماء، والتذكيرُ أصلُ التأنيث، كما أن التنكير أصل التعريف.

وقَسَّمَ[١] الكلام إلىٰ ثلاثة بحسب الأجزاء التي تركب منها كما بدأنا[٢]، وذكر[٣] أن لحاق علامة التأنيث مختص بالأسماء، ويعني بذلك لحاقها لتأنيث المسمىٰ، وأما لحوقها لتأنيث الكلمة في نحو: لاتَ، ورُبَّتْ، ولتأنيث الفاعل في نحو: قامت هند = فغير مختص.

ويعرف كون المؤنث مؤنثا بدليلين: متصل، ومنفصل. فالمتصل علامات التأنيث، وهي خمسة: التاء، والألفان المقصورة، والممدودة، والياء في «تَفْعلين»، والكسرة في «أنتِ». واختلف في الياء في «هذي»، فقيل بدل من الهاء، وقيل علم تأنيث وهو أظهر، وقد قال ﷺ لبريرة: «هلا راجعتيه»[٤]، وفيه جمع بين علامتي تأنيث.

وأما المنفصل فوجوه: منها الإشارةُ إليه، نحو: هذه الدار، وبإضماره، نحو: رأيت دارًا هي أحسن من دَارك، وبلحاق علامة التأنيث في فِعْله، نحو: اتسعت الدار، وفي نعته، نحو: دارٌ واسعة، أو بالحال منه، نحو: رأيت الدارَ

(١) الجمل ص ٢٩٠.

(٢) تقدم في ١/٨٢.

(٣) الجمل ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٤) رواه ابن ماجة (كتاب الطلاق/ باب خيار الأمة إذا أعتقت، برقم ٢٠٧٦)، ولفظه عند: لو راجعتيه.




واسعة، أو في مُصغَّرِه، نحو: دُوَيْرَة، وفي خبره، كقولنا: هندٌ قائمةٌ، أو يعرف عدده من تاء التأنيث، نحو: ثلاثُ أَدْؤُر، وأربعُ أعين؛ لأن سقوط الهاء عَلَمُ التأنيث، وثبوتَها علم التذكير إلا ما شذ من قوله(١):

فكـانَ مُجِيـري دَونَ مَـنْ كُنْـتُ أَتَّقِـي ❁ ثَـلاثُ(٢) شُـخُوصٍ كَاعِبـانِ ومُعْصِـرُ

وقد ذكرناه. وقال(٣):

فـــإنَّ كِلابًـــا هــــذه عَشْــــرُ أَبْطُـــنٍ

ومن الأدلة علىٰ ذلك جمعه علىٰ «أَفْعُل» في الثلاثي الذي ثالثه حرف لين، نحو: عُقاب وأَعْقُب، وقد جاء في المذكر، قالوا: جَنِينٌ وأَجْنُن.

والتأنيث علىٰ قسمين: حقيقي، ومجازي. فالحقيقي: كُل ما بإزائه ذكر في الحيوانات. والمجازيُّ عكسه.

وإذا أسند الفعل إلىٰ مؤنث، فلا يخلو أن يكون حقيقيا، أو غير حقيقي. فإن كان حقيقيا لزمت العلامة في الأكثر، وقد لا تلزم مطلقًا، وقد حكىٰ سيبويه عن العرب: «قال فلانة»(٤)، وأنكرهُ المبرد(٥) وأتباعُهُ، ويجوز ذلك مع الفصل

---

(١) سبق في ١/٥٨٨.

(٢) يجوز في «ثلاث» الرفع والنصب. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٦٧.

(٣) صدر بيت لرجل من بني كلاب في الكتاب ٣/٥٦٥، وسماه السيوطي في الأشباه والنظائر ٥/١٢٩ الأعور بن البراء الكلابي، ودون نسبة في شرح عمدة الحافظ ١/٥٢٠، والتذييل ٩/٣٠٥، وقد قال بعض المحققين إنه في العيني منسوب إلىٰ النواح الكلابي، لكنني لم أجده كذلك في العيني ٤/١٩٨٨، ولم ينسبه العيني في فرائد القلائد أيضا ٢/٥٠٣. عجزه:

وأنـتَ بَـرِيءٌ مِـنْ قَبائِلِهـا العَشْـرِ

(٤) الكتاب ٢/٣٨.

(٥) الارتشاف ٢/٧٣٤.

جوازًا حسنًا كقولهم: حَضِرَ القاضي اليوم امرأةٌ، وقال[(١)]:

لَقَـــدْ وَلَـــدَ الأُخَيْطِـــلَ أمٌّ سَـــوءٍ

ورَوينا المثل الأول بكسر الضاد من «حَضِر»، والكسرُ أنكره بعض مَنْ في عصرنا، وهو خطأ منه[(٢)]، وحكى الكسائي: العسر قَدْ حضِرْته، قال المظفري: ليس في كلام العرب فَعِل يَفْعُل إلا حضِرَ يَحْضُرُ وفَضِلَ يفضُل، وزَادَ غيره نَكِل ينْكُل، قال اللحياني: حضِرتُه وحَضَرْته بالوجهين. وكذلك حرِص وحَرَص على الشيء بكسر الراء وفتحها، وفَرِعَ وفَرَعَ، وعَرَف مفتوح الراء، ومنهم من يكسر راءه فيقول: عَرِف، وهو قليل، فإذا سمعته فلا تنكره، وإن كان ليس بقياسٍ.

وإن أسنِد إلى غير حقيقي [٦٠ظ] جَازَ وجهان، وكذلك إن استند إلى ضمير المؤنث، وحذفُها مع الإسناد إلى مضمر مخصوص بالضرورة، وقد تقدم الفرق بينهما وبين عَلَامَةِ التثنية والجمع من جهتين، أوضحنا ذلك فيما مَضى[(٣)].

وذكر أنَّ الحروف تُذكر وتؤنث[(٤)]، وأنشد عليه[(٥)]:

كَافًـــا ومِيمَـــيْنِ وسِـــينًا طَاسِـــمَا

وقبله:

تَخَـــالُ منـــهُ الأَرْسُـــمَ الرَّوَاسِـــمَا

---

(١) تقدم في ١/١٩٠.

(٢) انظر كتاب الأفعال للسرقسطي ١/٦١.

(٣) راجع ١/١٨٩.

(٤) الجمل ص ٢٩٠.

(٥) في الجمل ص ٢٩٠، والكتاب ٣/٢٦٠، والمقتضب ٤/٤٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٦٤٣، دون نسبة فيها جميعا.




كَافًــا ومِيمَــيْنِ وسِــينًا طَاسِــمَا

فكافا مفعول بأن لتخال. قال ابن خروف[1]: «قائله مجهول»، **قلتُ**: وقعَ في كتاب سيبويه للراجز، ولا شاهد عندي فيه حقيقة؛ لأن كَلَامَهُ إنما هُوَ في الحروف المقطعة التي هي حروف «أَبَجَد»، وهذه إنما جعلت اسمًا على الشكل المعلوم، فلما استعملت استعمال الأسماء أُعْرِبَت وحُدِّثَ عنها وبهَا، ونصب نصب المفعول.

وقال الراعي[2]:

كَمَــا بُيِّنَــتْ كــافٌ تَلُــوحُ ومِيمُهــا

وشبه آثار الديار بحروف المعجم؛ لأنه يستدل بها. وكانت العرب لا تكتب، وأول مَنْ كتب بالعربية إسماعيل، وأوَّل من تكلم بها هود عليه السلام، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ: «نحنُ أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لا نَحْسُبُ ولا نكْتُب، وإنما الشَّهْرُ هكذا وهكذا»[3]، واختلفت الآثارُ هل كتب رسول الله ﷺ في حديث المقاضاة أم لا؟ واختلف القائلون بأنه كتب هل قصد الكتابة عَالِمًا بها أم غَيْرَ عالمٍ، ورُوِّينا أنه عليه السلام في حديث مقاضاة الحديبية كَتَبَ بِيَدِهِ[4]، كذا تقيد من رواية أبي ذر

(١) شرح الجمل له ٣/٣٢.

(٢) دون نسبة في الجمل ص ٢٩٠، والمقتضب ٤/٤٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٦٤٣، وللراعي في الكتاب ٣/٢٦٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/١٤. صدره:

أَشَــاقَتْكَ آيَــاتٌ أَبَــانَ قَــدِيمُها

(٣) مر هذا الحديث الشريف في

(٤) الذي ورد أنه ﷺ محا بيده: كما رواه البخاري: (كتاب الصلح/ باب كيف يكتب هكذا صالح فلان بن فلان، برقم: ٢٥٥١)، ومسلم: (كتاب الجهاد والسير/ باب صلح الحديبية في الحديبية، برقم: ١٧٨٣) ولفظ البخاري: (لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية، كتب علي بن أبي طالب=

الهروي دون رواية أبي محمد الأصيلي[١]، والله أعلم.

ووقع في هذه المسألة خلافٌ بين العلماء، وكَفَّر بعضُ نظراء الباجي الباجيَّ في هذه المسألة حين قال إنه كتب بيده، وزعم هذا المُكَفِّرُ أنه رد للمتواتر من وصفه ـ عليه السلام ـ بأنه النبي الأميُّ، ونبيُّ الأُمِّيِّينَ، وقد روىٰ الحسن والشعبي وأبو عبيد وأبو الفتح النيسابوري وغيرهم من السلف أنه عليه السلام مَا مَات حتىٰ كتب بيده، والتكفير في هذه المسألة وأمثالِها جهلٌ بَيِّنٌ. وشاهد البيت تأنيث الفعل.

وقد ذكر سيبويه[٢] أن هذه الحروف تخرج إلىٰ باب التسمية، فتجري مجرىٰ سائر الأسماء، واستدل علىٰ أن المذكر قبل المؤنث، وهو استدلال سيبويه.

وذكر[٣] أن علامات التأنيث ثلاثة، وقد استدركنا عليه الكسرة والتاء.

وهذه العَلامَات علىٰ قسمين: لازم، وغير لازم. فغير اللازم التاء، وحكمها أن تبدل في الوقف هاء، واختلف في التأنيث بالهاء والتاء، وفي كلامِ سيبويه في أبواب البدل مَا يدل علىٰ أن أصل التأنيث الهاءُ، والأكثر خلاف ذلك، ومن العرب من يقف عليها بالتاء، وعليه قوله[٤]: [٦١و]

الله[٥] نَجَّــــاكَ بَكَفَّـــــيْ مَسْـــــلَمَتْ

= بينهم كتابا، فكتب محمد رسول الله، فقال المشركون: لا تكتب محمد رسول الله، لو كنت رسولا لم نقاتلك، فقال لعلي: «امحه»، فقال علي: ما أنا بالذي أمحاه، فمحاه رسول الله ﷺ بيده).

(١) بعد الرجوع إلىٰ الطبعة السلطانية لم أجد فروقا بين النسخ والروايات فعلي بن أبي طالب من كتب، ورسول الله محا جملة «رسول الله» ولم يكتب شيئا بيده. (قاله أخي علي المرضي).

(٢) الكتاب ٣/٢٦٤.

(٣) الجمل ص ٢٩١.

(٤) تقدم في ٢/١٨٢.

(٥) حال بين هذه الورقة والتي قبلها ورقة واحدة.

مِـــنْ بَعْــــدِما وبَعْــــدِمَا وَبَعْــــدِمَتْ
صَـارَتْ نفـوسُ القَـوْمِ عنـدَ الْغَلْصَـمَتْ
وكـــادَتِ الحُـــرَّةُ أنْ تُـــدْعَى أَمَـــتْ

وقال بعضُ العرب وقد سئل عن سورة البقرة فقال: ما قرأت فيها آيت، وتأويله على إجراء الوقف مجرى الوصل، و«هيهات» إنْ جُعل مفردًا وُقف عليه بالهاء، وإلا بالتاء، وكذلك قولهم استأصَلَ اللهُ عِرْقاتَهم. وقد حكي عن بعض العرب فتح تاء المؤنث فيقولون: نَكَحْتُ بَناتَك ـ بفتح التاء ـ وهو قليل.

وأما الألف فتكون في أبنية مختصة، ومشتركة بين التأنيث وغيره. فالمختصة بالتأنيث ثلاثة:

«فَعَلى»، نحو: الْجَفلى، وبَرَدَى، وبَشَكَى، ومَرَطى.

و«فُعَلَى»[(١)]، نحو: شُعَبَى، وأُرَبَى.

و«فُعْلى»، نحو: حُبْلَى، وبُشْرَى. ويجيء على ضربين: اسمًا، وصفة. فالاسم على ضربين: مصدر، وغير مصدر. فالمصدرُ: البُشْرَى، والرُّجْعَى. والصفة: خُنْثَى، وحُبلى، ورُبَّى[(٢)]، والاسم: البُهْمَى، والحُمَّى، والرُّؤْيا.

ووقع في كتاب سيبويه[(٣)] الحُمَّى بحاء مهملة، وفي مفصل الزمخشري الجُمَّا بالجيم[(٤)]، وهو الباقلاء، ذكرَهُ ابن سيدة في المُحكَمِ[(٥)].

---

(١) قال سيبويه: وهو قليل في الكلام. الكتاب ٤/٢٥٦.

(٢) هي الشاة التي وَضَعت حديثا. ابن يعيش ٣/٣٨٤.

(٣) الكتاب ٤/٢٥٦.

(٤) لم أهتد إليه في المفصل، والذي وجدته بالحاء أيضا كما في الكتاب، انظر المفصل ص ١٩١.

(٥) لم أهتد إليه في المحكم، والذي وجدته الجُمَى والجَمَى بالتخفيف: نتوء وورم في البدن.=

وأما «فَعَلَى» فتكون اسمًا، نحو: بَرَدَى، وذَفَرَى[1]، وصفةً كجَمَزَى، وبَشَكَى.

ويلزم «فَعْلَاء» الذي هو مؤنث «أفعل» الألف واللام أو الإضافة.

ومن المشتركة «فَعْلَى» كَسَلْمَى، ورَضْوَى، ومصدرًا كالدَّعْوَى، والنَّجوى، وصفة كالظَّمْأَى، والعَطْشَى، وجمعًا كالجَرْحَى، والصَّرْعَى، وقد تجيء للإلحاق كأَرْطى، وعَلْقى.

وكذلك «فِعْلَى» مشتركة أيضًا، فتكون اسمًا كالشِّيزَى[2]، والدِّفْلَى[3]، وجمعًا، وذلك الحِجْلَى، والظِّرْبَى، في جمع حَجَلَةٍ، وظِرْبَان، ويكون مصدرًا كالذِّكْرَى، وقد يكون إلحاقها للإلحاق، كمعزى ملحق بدرهم وهِجْرَعٍ، ولم يثبته سيبويه[4] صفة إلا مَعَ الهاء كقولهم: عِزْهاةٌ، وأثبته غيره نحو: رَجل كِيصَى، وهو الذي يأكل وحده[5]، وحكى غيرُه[6] عِزْهَى بغير هاء.

وأما الممدودة فقد تكون اسمًا كالصحراء، وجَمْعًا كالقَصْباء، ومصدرًا كالسَّرَّاء والضراء، وقد قيل إنهما صفة لموصوف محذوف، وقد يقع لغير ذلك.

قال أبو القاسم: **«والهاء في قولك: قائمة، وداهية»**[7].

= المحكم (جمي) ٣٥٦/٧٧.

(١) كذا بالذال المعجمة، وانظر حاشيتان لابن هشام على الألفية ١٤٨٧/٢، وتعليق محققه.

(٢) خشب أسود تُتَّخَذُ منه القِصاعُ. ابن يعيش ٣٨٨/٣.

(٣) هو نَبْتٌ. ابن يعيش ٣٨٨/٣.

(٤) الكتاب ٢٥٥/٤. وقد نقل ابن بزيزة هذه العبارة عن المفصل ص ١٩٣.

(٥) المفصل ص ١٩٣.

(٦) هو ثعلب كما في المفصل ص ١٩٣.

(٧) الجمل ص ٢٩١.

وهذه الهاء دَخلت للفرق بين المذكر والمؤنث في باب الصفات، وقد تجيء للفرق بينهما في الاسم كامْرِئٍ وامرأة، وغلامٍ وغلامة، ورَجُل ورَجُلَةٍ، قال[1]:

لَـــمْ يُرَاعُـــوا حُرْمـــة الرَّجُلَـــهْ

وقالوا فرس وفرسة، وقد أنكره الفارسي في إيضاحه ولم يعرفه قال[2]: «ولا يقولون فرسة».

وقد تجيء للفرق بين اسم الجنس والواحد، كتَمْرَةٍ وتَمْرٍ. ودخولها في المفرد للاقتطاع وعكسه: [٦١ظ] كَمْأَةٌ وكَمْؤٌ[3]، فالتاء في الجنس وسقوطها من المفرد، وفي صحيح البخاري[4] عن النبي ﷺ: «الكَمْأةُ من المن، وماؤها شفاء للعين».

وقد تجيء للفرق بين الجمع والواحد كذَرَّةٍ وذَرٍّ، وتقرب من تمرة وتمر، وإن لم تكن في الصناعة جمعًا، كما يقرب بَغَّالٌ وبَغَّالَةٌ، من قولهم كَمْأَةٌ وكَمْؤٌ؛ لأن التاء في بَغَّالَةٍ تدل على الجمع، وكذلك: حَمَّارَةٍ وشَارِبَة وسائِلَة وبَغَّالٍ وحَمَّارٍ صفة للمفرد.

وقد تجيء للمبالغة كَعَلَّامَةٍ ونَسَّابة، ولا تدخل في صفة القديم سبحانه، قاله الفارسي[5]. وعندي أنه غير ممتنع على حسب مَا يُفهم من لغة العرب لا

---

(١) بلا نسبة في الأصول ٢/٤٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ٢/٦١٤، ولسان العرب ١١/٢٦٦ (رجل). صدره:

خَرَّقُـــوا جَيْـــبَ فَتـــاتِهِمْ

(٢) التكملة للفارسي ص ٣٦٤ (بتحقيق كاظم مرجان).

(٣) كأنها في الأصل كم دون همز، وقد يكون رسمها عنده ـ أي الناسخ ـ كذلك.

(٤) رواه البخاري (كتاب التفسير/ باب قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾، برقم ٤٤٧٨، وكذا رقم ٤٦٣٩، وَ ٥٧٠٨).

(٥) التكملة ص ٣٧٦.




علىٰ معنىٰ الزيادة في نفس الصفة، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٥]، فجاء علىٰ صيغة المبالغة والمقصودُ نفي حقيقة الظلم؛ لأن قليله كثيرٌ؛ لأن الإله صَاحب الكمال المطلق بالذات، ويحتمل أن يكون إنما جاء بمعنىٰ المبالغة بحسب كثرة المُحال لا بحسب الشيء في نفسه.

وقد تجيء لتأكيد التأنيث: كناقة، ونعجة، ولتأكيد معنىٰ الجمع: كحِجارَةٍ، وذِكَارَة[1]، وللدلالة علىٰ النسب كالمَهالِبة، والأشاعرة، وللدلالة علىٰ التعريب كمَوازِجَة، وجَوَارِبَةٍ[2]، وللتعويض كفَرَازِنَةٍ وجَحَاجِحَةٍ.

ويجمع هذه الوجوه كُلَّها التأنيث أو شبه التأنيث.

وحكم هذه التاء أن لا تبنىٰ الكلمة عليها، وقد جاءت وقد بنيت عليها الكلمة كما بُني مِذْرَوان علىٰ التثنية، وذلك قولهم: عَظَاية، وعَبَايَةٌ، فبنوه علىٰ التأنيث بناء مِذْرَوان علىٰ التثنية، وحكىٰ أبو عبيد[3] في مفرده مِذرًىٰ، ولا يكاد يعرف لقلته، ووَهَّمَ أبو محمد بن السيد أبا عبيدٍ في ذلك، وزعم أنه وهَمٌ أو قياس، وهذا غلط منه.

وحكم هذه الأسماء التي هي أسماء الجموع التي بين المفرد والجمع فيها التاء أن تُؤَنَّث وتُذَكَّر، وقد جاء في الكتاب العزيز كلا الوجهين، قال سبحانه: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، وقال: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٦].

ومما جاء فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد: «فَعِيلٌ» و«مِفْعَال»، و«مِفْعِيل»،

---

(١) جمع ذَكَرٍ. الكتاب ٣/٥٧١.

(٢) انظرهما في التكملة ص ٣٧٨.

(٣) الارتشاف ٢/٥٦٤. وقد تقدم في ١/١٦٤، وأنه رواه عن أبي عمرو.

و«فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعول» ، و«فَعُول» ، وذلك صبور وشَكور ، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] ، وأصلُه بَغُويٌ[١] ، فقلب على الشرط المعلوم ، وسأل الأخفش مؤرجا السدوسي عن هذه الآية فقال: لم سقطت الهاء منه؟ قال: فمَطَله بالجواب سنة ، ثم قال له: لأنه معدول عن باغية ، والعدل يوجب التخفيف بالحذف ، كقوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] ، فهو معدول في المعنى عن يسري فيه. وهو جواب ضعيف ، والصحيح أنه «فَعُول» في التقدير والأصل بَغُويٌ كما ذكرناه ، وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وأما قوله: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] ، فإنما حذفت منه الياء[٢] لتشابه رءوس الآي ، لأنها تجري مجرى القوافي ، ولذلك [٦٢و] صرف «قواريرًا قواريرا» و«سلاسلا سلاسلًا»[٣] ، وكان شيخُنا العالم أبو محمد البرجيني[٤] - رحمه الله - سألني عن هذه الآية وغيرها في مجلس من المجالس ، فأَجَبْتُه بما ذكرتُ ، فاستحسنه لفضل عِلْمِه وتَمَكُّنِه - عفا الله عنه -.



(١) انظر شرح الألفية للشاطبي ٦/٣٦٦ ، ٩/٢١٠.
(٢) في الأصل: التاء ، وهو تصحيف.
(٣) يقصد في الآيتين الكريمتين في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ۝ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان ١٥ - ١٦] قرأ بتنوين «قواريرا» نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وحفص لا ينون في الوصل ، ويقف بالألف على «قواريرا» الأولى ، وقرأ حمزة وابن عامر بغير تنوين فيهما معا ، ووقف حمزة بغير ألف فيهما. انظر كتاب السبعة ص ٦٦٣ - ٦٦٤. والآية الثانية قوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ۝﴾ [الإنسان ٤] فقد قرأها بالتنوين نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي ، وقرأها بغير تنوين ابن عامر وحمزة ، وروى حفص عن عاصم أنه كان لا ينون إذا وصل ، ويقف بالألف. راجع كتاب السبعة ص ٦٦٣.
(٤) سبق التعريف به في مقدمة التحقيق ١/١٢.

بَاب ما يُؤنث مِنْ جَسَدِ الإنْسَانِ ولا يجوز تذكيره

وهذا الباب[١] والذي بعده لا حظ فيه للقياس.

ومن الدليل علىٰ تأنيث الكبد قول النبي ﷺ: «في كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ»[٢]، وفي حديثٍ آخَرَ: «في كُلِّ كَبِدٍ حَرَّاءَ أَجْرٌ»[٣].

ومن الدليل علىٰ تأنيث «يَدِ» النعمة قولُه ﷺ: «اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَىٰ»[٤]، واليد العليا هي المنفقة، واليد السفلىٰ هي السافلة. وفيه رَدٌّ علىٰ من يزعم أن اليد العليا هي يد السائل، وإنه لصحيح من حيث إن يد السائل نائبة عن يد الله سبحانه، لقوله عليه السلام: «إنَّ الصَّدَقَةَ لَتَقَعُ بِيَدِ الرَّحْمن»[٥]، إلا أن إجراء

---

(١) جمع في هذا الباب خمسة أبواب، ولم يشر إلىٰ بعضها. هي باب ما يؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره (الجمل ص ٢٩٢)، وباب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره (الجمل ص ٢٩٣)، وباب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان (الجمل ص ٢٩٥)، وباب ما يذكر ولا يجوز تأنيثه من الأعضاء (الجمل ص ٢٩٥)، وهذان الأخيران لم يتعرض لهما بالشرح، ثم عرج علىٰ باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا (الجمل ص ٢٩٦)، وشرح منه كلمة «العنكبوت» فقط. وحجته في ترك شرح جل هذه الأبواب أنها من باب السماع، وأن موضعها كتب اللغة لا النحو.

(٢) رواه البخاري: (كتاب المساقاة/ باب فضل سقي الماء، برقم: ٣٢٣٤)، ومسلم: (كتاب السلام/ باب فضل ساقي البهائم المحترمة وإطعامها، برقم: ٢٢٤٤).

(٣) رواه أحمد في المسند: (برقم: ١٧٥٨١)، وابن ماجة في السنن: (برقم: ٣٦٨٦)، وابن حبان في صحيحه: (برقم: ٥٤٢) بلفظ: (كبد حرىٰ)، ورواه بلفظ (حراء): الحاكم في المستدرك: (برقم: ٦٥٩٩ و٦٦٠٠) وانظر: الصحيحة: (برقم: ٢١٥٢).

(٤) رواه البخاري: (كتاب الزكاة/ باب لا صدقة إلا عن ظهر غنىٰ، برقم: ١٣٦١)، ومسلم: (كتاب الزكاة/ باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلىٰ، برقم: ١٠٣٤).

(٥) هذا اللفظ ذكره الحكيم الترمذي في نوادر الأصول: (٢/٤٧)، وقد رواه مسلم: (كتاب=

الأمرِ علىٰ ظاهره أحرىٰ علىٰ وَفق الحكمة ، لاستمالة قلوب الأغنياء إلىٰ الصدقات ، وقد قيل إن هَذَا التفسير من كلام الراوي لا من كلام النبي ﷺ ، وقد قال أبو الفرج بن الجوزي في تلبيس إبليس عندما ذكر عن المتصوفة أن اليد العليا هي يَدُ السائل «إن هؤلاء قوم حَسَّنُوا الكُدْيَة»[1] ، وقد استقصينا هَذَا في موضعه .

وأما قوله[2]:

... ... كَفًّا مُخَضَّبَا

ففيه وجوه قد ذكرناها فيما مضىٰ[3] .

وأما «المِعَاءُ» فمذكر ، ودليله قوله ﷺ: «المُؤْمِنُ يَأْكُلُ في مِعًى واحدٍ ، والكافِرُ يأكُلُ في سَبْعَةِ أَمْعاء»[4] .

وأَمَّا «موسىٰ»[5] ، ففيه خلاف ، فقيل إنه فُعْلىٰ ، وقيل مُفْعَل .

وأما «العنكبوت»[6] ، فتذكر وتؤنث وكذلك الحانوت .

وهذه الأبواب ضابطها السماعُ لا غيره .

= الزكاة/باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ، برقم: ١٠١٤) ولفظه: (ما تصدق أحد بصدقة من طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، إلا أخذها الرحمن بيمينه) .

(١) تلبيس إبليس لابن الجوزي ص ١١٠٧ ، وقد نقله بمعناه .

(٢) سبق في ٥٣٦/١ .

(٣) مضىٰ في ١١٦/٢ .

(٤) رواه البخاري: (كتاب الأطعمة/ باب المؤمن يأكل في معىٰ واحد ، برقم: ٥٠٧٨) ، ومسلم: (كتاب الأشربة/ باب المؤمن يأكل في معىٰ واحد ، برقم: ٢٠٦٠ و٢٠٦١) .

(٥) الجمل ص ٢٩٣ .

(٦) الجمل ص ٢٩٦ .

بَابُ الأَفعَالِ المَهْمُوزَة

وبابُه[1] اتصالٌ بسماع. ومنه ما همزته أصلية، ومنه ما يُسَهَّل. وذكر الجماعة «اسْتَخْذَأَ» في المهموز، ومنهم لا يهمزه.

والتطويلُ في هذا الباب حَظّ اللغويين.



(١) هذا الباب أيضا اختصر الكلام فيه اختصارا، لأنه باب سماع لا قياس، وأنه باب خاص باللغويين وكتب اللغة.

باب «أمْسِ»

ومعناه اليوم الذي قبلَ يومك. وللعرب فيه مَذَاهبُ كَمَا ذكره أبو القاسم(١):
فإن كان مُضَافًا أو مُعَرَّفًا باللام فهو معرب إجماعًا وإن لم يكن كذلك فأهل الحجاز يبنونه على الكسرِ في الأحوال كلِّها، ومنهم من يُعربه إعرَابَ ما لا ينصرف؛ [٦٢ظ] لأن فيه التعريف والعَدْلَ عن الألف واللام، ومنهم من يُعْرِبُه في حال الرفع إعرَابَ مَا لا ينصرف، ويبنيه في حال النصب والجر.

ومن العرب من يجمعه على أَمْؤُسٍ على لغة من يُعْرِبه. وأما على لغة من يبنيه فلا يثنى ولا يجمع لقلة تمكنه.

واختلف في علة بنائه: فقيل لتضمنه معنى الألف واللام، وقيل لشبهه بالأصوَاتِ، وقيل لشبهه بالحرف من جهة أنه مفتقر إلى «غد» كافتقار الحرف. وهو باطل، وإلا لزم بناءُ «غد» لأنه مفتقر إلى أمس.

وقد اعتذر بعضهم عن هذا الإلزام بأنه محذوف اللام، فلم يكونوا ليجمعوا عليه البناء وحَذْفَ اللام؛ لِمَا في ذلك من الإجحاف. ومن الدليل على أنه محذوف اللام أنهم لما اضطروا إليها ردُّوها قال(٢):

ومَا النَاسُ إلا كالدِّيارِ وأهلُها ❊ بِها يومَ حَلُّوهَا وغَدْوًا بَلاقِعُ

وأنشد في الباب(٣):

---

(١) الجمل ص ٢٩٩.
(٢) دون نسبة في الكتاب ٣/٣٥٨، وللبيد في المقتضب ٢/٢٣٧، وهو في ديوانه ص ١٦٩.
(٣) دون نسبة في الجمل ص ٢٩٩، والكتاب ٣/٢٨٥، وقيل إنه للعجاج كما في الخزانة ٧/١٦٧.

لقـــد رَأيـــتُ عَجَبًـــا مُـــذْ أَمْسَـــا

عجـــائِزًا مِثْـــلَ السَّـــعَالِي خَمْسَـــا

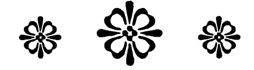
يـــأكُلنَ مَـــا جَمَّعْـــتَ هَمْسًـــا هَمْسـَــا

لا تَـــــرَكَ اللهُ لهُـــــنَّ ضِرْسَـــــا

شاهد البيت إعرابُه إعرَاب مَا لا ينصرف وخفض بـ«مذ»، ويجوز أن يكون فعلا ماضيًا. والسَّعَالَى: جَمْعُ سَعْلاةٍ، وهي أنثى الجن، وقيل الساحرة، وقد تقدم.

باب أسماء الفاعلين والمفعولين

وقد تَقَدم حد اسم الفاعل والمفعول[1]. ومقصده في هذا الباب أن يُبين حُكمه في الجريان والزوائد. وقد خرجت أشياء عن أصلها، فحُكمها أن تحفظ ولا يقاس عليها، والبابُ حظُّ اللغة منه أوفر[2].



(١) انظر حد اسم الفاعل في ٤٩٣/١، وأما اسم المفعول فلم أجده عرفه.

(٢) اختصر فيه الكلام اختصارا مخلا، بحجة أنه حظ كتب اللغة.

بَاب الحروف التي ترفع مَا بعدها على الابتداء والخبر

ذكر في هذا الباب حروفا وأسماء، والرافع في الحقيقة إنما هو المتكلم، فإضافة الرفع إليها مجاز، ويجوز أن يكون المقصود ترفع أنت أيها المتكلم، ويروىٰ يرتفع[1].

وذكر[2] منها: إنَّما، وكَأنَّما، ودخول «ما» فيها لتكفها عن عملها الذي استحقته بحق الشبه. والعمل في بعضها مع دخول «ما» مسموعٌ في «ليت»، وإن استعمل في الباء فقياس، وفيه خلاف ونظر.

وأدخل فيها: متىٰ، وأيْنَ، وكيف[3]، وهي من أسماء الاستفهام التي لزمت صدر الكلام، وهي في موضع الإخبار، وإنما قُدِّمت لأن الاستفهام له صدر الكلام، وفرَّق في هذا الباب بين التامِّ، والناقصْ.

وقد قدمنا أن الناقص هو ظرف الزمان مع الجثة لأنه يخبر.



(١) وعليها مطبوع الجمل ص ٣٠٢.

(٢) الجمل ص ٣٠٢.

(٣) الجمل ص ٣٠٢.

[٦٣و]

[باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره][1]

[....] في المصادر إنما هو على نوع من المسامحة، وإلا فالمصدر حقيقة إنما هو التسبيح، ومن النحويين من زعم أنه مصدر حقيقة، ومن العرب من يقطعه ولا ينونه، وإنما قلت «لَبَّيْكَ» على مذهب من يزعم أنه مفرد تشبيهًا بعَلَيْكَ، ولَدَيْكَ، ومن العرب من يقول: لَبَّ.

واختلف اللغويون في اشتقاقه: فجعله سيبويه من أَلَبَّ فلانٌ على كذا، إذا لزمه فكأنه قال: قُرْبًا منكَ وَمُتَابعة[2]، ومنهم من قال هو مأخوذ من قولهم أَلَبَّ بالمكان إذا أقامَ به، وفيه خلافٌ كثير.

وأنشد في الباب[3]:

ضَـرْبًا هَـذَاذَيْكَ وطَعْنًـا وخْضَـا

والبيت للعجاج. وشاهده استعمال المصدر مثنى. والهذُّ: القطع السريع، وفي الحديث «أَهَذًّا كَهَذِّ الشِّعْرِ»[4]، وبعضهم يرويه بالرفع. والوخض: الذي

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة أضفتها حتى يُعْرَف تحت أي باب يندرج الكلام اللاحق، إذ إن ورقة سقطت من المخطوط، وفيها آخر الباب السابق، وأول الباب الذي يليه.

(٢) الكتاب ١/٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٣) دون نسبة في الجمل ص ٣٠٦، والكتاب ١/٣٥٠، وللعجاج في ديوانه ١/١٤٠ (طبعة السطلي)، والخزانة ٢/١٠٦.

(٤) رواه البخاري: (كتاب الصلاة/ باب الجمع بين السورتين في الركعة، برقم: ٧٤٢)، ومسلم: (كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب ترتيل القراءة واجتناب الهذ، برقم: ٨٢٢). بلفظ:=



يَدْخُل الجوفَ ولا ينفذ.

وأنشد أيضًا[1]:

إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ ❊ دَوالَيْكَ حتىٰ كُلُّنَا غيرُ لابِسِ

البيت لعبد بني الحسحاس، وقيل لغيره. ومعناه: أن النساء اللائي يغازلهن إذا شققن برده شَقَّ برودهن، لدوام المحبة والمعاقدة علىٰ ذلك، وكانت العرب تفعل ذلك عند المعاقدة.

وأمَّا فُجَاءَةً، وصَبْرًا، ومُشَافَهَةً، ورَكْضًا[2]، فكلها مصادر في موضع نصب علىٰ الحال، والأحوال عند المبرد أفعالُها المضمرة، وهو ظاهر كلام الفارسي، والصحيح مذهب سيبويه.

ومن هذه المصادر ما جاء توكيدًا، إما لنفسه، وإما لغيره، فالأول كقولهم: له عليَّ ألفُ درهم عُرفًا؛ لأن الأول يدل علىٰ الاعتراف، ومنه ما جاء توكيدًا لغيره كقولهم: هذا عبدُ الله حقًّا، وهذا زيد غيرَ ما تقول.

ثم ذكر التحذير[3] كقولهم: الأَسَدَ الأَسَدَ، والحِذارَ الحِذارَ. وفي هذا الفعل خلاف: فمنهم من يستقبح إظهاره، ومنهم من يمنعه، ومنهم من يجيزه في المنكور وغير المنكور، ومنهم من أجاز إظهاره في غير المنكور، واستقبح الإظهار في

= (هذا كهذ الشعر)، وأما رواية (أهذا) فهي عند أبي داود في السنن: (برقم: ١٣٩٦)، وغيره.

(١) في الجمل ص ٣٠٦ دون نسبة، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في الكتاب ١/٣٥٠، وديوانه ص ١٦.

(٢) انظرها في الجمل ص ٣٠٧.

(٣) الجمل ص ٣٠٧.

المنكور، وفي كلام سيبويه بيانُ الصحيح من هذه الأقوال.

وفي هذا الباب مسألة وَهِمَ فيها الزمخشريُّ واتبعَه الجُزوليُّ، وهي قول العرب: انْتَهِ أَمْرًا قاصدًا، ذكر ذلك الزمخشري[1] في جملة ما انتصب على إضمار فعل لا يظهر، وتبعه الجزولي[2]، وتعلقا بأن سيبويه ذكرها في بابِ ما لا يظهر[3]، وإنما ذكرها فيه لقصد التمثيل فقط دون التزام الإضمار، وقد نبه على ذلك الشيوخُ.

وقد جاءت الجوامد أحوالا كقولهم: تميميًّا مرة [٦٣ظ] وقَيْسيًا أُخرى، والمعنى أتتحول وقد قالوا: تُرْبًا، وجَنْدَلا، وقال تعالى: ﴿إِنتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠]، وقيل إنه صفة لمصدر محذوف، والمعنى انتهاءٌ خيرا لكم، وكل ذلك محتمل، وفي الحديث: «يا ليتني فيها جذَعا»[4]، وفيه ثلاثة أوجه: فقيل على انتصاب الاسمين بـ«لَيْت»، وقيل على الحال لأنه في معنى المشتق، وقيل على أنه خبر «كان».

وبقية الأبواب لم يذكرها أبو القاسم لِقَصْدِ الاختصار.

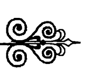


(١) المفصل ص ٧٠.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٧٢.

(٣) الكتاب ١/٢٨٤.

(٤) سبق تخريجه في ١/٤١٤.



باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله

قد عُلِم أن الاستفهام لَهُ صدر الْكلامِ فلا يعمل فيه ما قبله، إلا حرفَ الجر لفظا أو تقديرًا، نحو: بِمَنْ تُمُرُّ أَمُرُّ، ويقع قبله أفعال العلم فيُعلق لفظًا، واختلف في ذلك فقيل لا يعلق من الأفعال إلا ما يَصِح فيه الإلغاء، وقيل بل يعلق ما يجوز فيه الإلغاء وما لا يجوز، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويهِ ـ رحمه الله ـ؛ لأنه أَدْخَل في الباب اسْأَل وانْظُرْ[1]، وهُمَا لا يتعديان إلا بحرف الجر، وقال الفراء: كُلُّ ما كان راجعًا للعلم فهو يعلق كما يعلق العلم، نحو: تَحَقَّقت، وتَيَقَّنت، وما أشبه ذلك، وكذلك ما يتعلق بمعنىً واحدٍ من أفعال القلوب.

ولم يمثل أبو القاسم في الباب إلا بالأفعال التي يجوز إلغاؤها[2]، وقال أبو العباس: في قولك: قد عرفت زيدًا ليوقن، هو أن الجملة بدل من الأول، وجعله بعضهم حالا، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى الْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠١].

وأما قولهم: أما تَرَىٰ أيُّ بَرْقٍ هَا هُنا[3]، فالرؤية فيه بصرية. وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُواْ أَمَداً﴾ [الكهف: ١٢]، فيه خلاف:

فقيل[4] إن «أحصىٰ» فعل ماض، و«أمدًا» مفعول به.

---

(١) الكتاب ١/٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢) انظر الجمل ص ٣٠٨.

(٣) الكتاب ١/٢٣٦.

(٤) هو قول الحوفي والعكبري. البحر المحيط ٧/١٤٦.

وقيل إنه «أفعل»، و«أمدًا» تمييز، والجملة في موضع المفعولين، وانتصاب «أي» منقلب على أنه مصدر في المعنى من حيث أضيف «أي» إلى المصدر انتصب انتصاب المصدر، وكذلك «كُلٌّ» و«بَعْضٌ» ينتصب انتصاب المصدر إذا أضيفت إلى المصدر، ولا يجوز أن تنتصب بـ«ستعلم»[1] عندنا لما تقدم.

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، ففيه نحو من أحد عشر قولا بين البصريين والكوفيين، نذكر أقربها إلى الصواب: فمذهب سيبويه أنها مبنية لحذف صدر الجملة[2]، وقال الفراءُ لا موضع للجملة التي هي «أيهم أشد» من الإعراب، والجار والمجرور في موضع المفعول لـ«ننزع»، وقال الفراء: هو على معنى الحكاية كقوله[3]:

ولَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتاةِ بِمَنْزِلٍ ❊ فأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرُومُ

أنشده سيبويه، والخلافُ فيه واقع في الكتاب، وقدره الخليل[4] - رحمه الله - فَأَبِيتُ الذي يقال فيه لا حَرِجٌ ولا محروم، والمعنى: لا هو حرج ولا هو محروم، فحكى بعد القول والحكاية بعد القول هي الوجه، وستجيء أبواب الحكاية بعدُ[5] إنْ شاء الله.



---

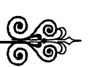
(١) كذا، والذي في الآية «لنعلم».

(٢) هذا على قراءة من قرأها بالرفع، وهي قراءة الجمهور. انظر البحر المحيط ٢٨٧/٧، وقد قرأها بالنصب طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء. البحر المحيط ٢٨٨/٧.

(٣) للأخطل في الكتاب ٨٤/٢، وديوانه ص ٢٧١، والخزانة ١٣٩/٦.

(٤) الكتاب ٨٤/٢ ـ ٨٥.

(٥) ستأتي في ص ٣٥٣.

باب الوَقْف

[٦٤و] وهو ضد الوصل، ومن شأنهم أن لا يبتدئوا بساكنٍ، ولا يقفوا على متحرك، وهو من المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف. وقد ألحقوا هاء السكت فيه في بعض الأسماء المجحف بها في الحذف والاقتطاع، ليكون إلحاقها كأنه تتميم لها لما أُجهدت بالحذف، نحو: قِهْ، وعِهْ، وشِهْ.

وهذه الحروف التي يوقف عليها إن كانت في اسم، فلا يخلو أن يكُونَ الموقوف عليه حرفًا صحيحًا، أو معتلًا. والصحيح على ضربين: منصرف، وغير منصرف. فإن كان صحيحًا منصرفًا لم يخل أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا.

فالمرفوعُ يجوز فيه أربعة أوجه: السكون وهو أخفها، والرَّوْمُ، والإشْمام، والتضعيف، إلا أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا فإن التضعيف لا يجوز فيه؛ لما يلزم من اجتماع ثلاث سواكن. وكذلك المهموز لا يجوز تضعيفه أصلًا. والرَّوْمُ: تضعيف الصوت ببعض الحركة. والإشمامُ: ضمُّ الشفتين من غير أن يُنْطق بشيء من الحركة أصلا.

وأما المنصوب فهو على قسمين: منون، وغير منون. فالمنون يُعوض من تنوينه ألِفٌ. وغير المنون يوقف عليه كالوقف على المجرور، فلا يجوز فيه الإشمام. ومن العرب من لا يقف على المنصوب بالألف بل يجعلُه كالصحيح يُسَكِّنُه، وفي صحيح البخاري: «يا لَيْتَنِي فيها جَذَعٌ، أَخُبُّ فيها وأَضَع»[1]،

(١) سبق في ٢/٤١٤.

ورويناه من طريق أبي محمد الأصيلي «جَذعَا» ، وحكى أبو عبيدة عنهم: ضَرَبْتُ فَرَحْ[1] ، وأنشد[2]:

إِلَــى المَــرْءِ قَــيْسٍ أُطِيــلُ السُّــرَى ❊ وآخُــذُ مِــنْ كُــلِّ حَــيٍّ عُصُــمْ

أراد عُصُمًا ، وقال[3]:

جَعَــلَ القَــيْنُ علــى الــدَّفِّ إِبَــرْ

أراد إبرا . وفي شعر المتنبي وإن لم يكُن حجة[4]:

ومــا لاقَنِــي بَلَــدٌ بَعْــدَكُمْ ❊ ولَا اعْتَضْتُ منْ رَبِّ نُعْمان[5] رَبْ

وهو كثير ، وحكاه الأخفش أيضًا .

وبدأ أبو القاسم[6] بالسكون في المرفوع والمنصوب فقط ؛ لأنه الأصل ، وهو حد الكلام ، ثم بالسكون في المنصوب فيكون المرفوع والمنصوب والمجرور سواء على هذه اللغة .

واللغة الثالثة التعويضُ ، فتقول: هذا زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد .

والرابع والخامس الرَّوْمُ والإشمام .

---

(١) غير منسوبة في الخصائص ٢/٩٧ ، وفيها: رأيت فرح .

(٢) للأعشى في المسائل العسكريات ص ١٣٢ ، والخصائص ٢/٩٧ ، وديوانه ص ٧٣ .

(٣) دون نسبة في الجمل للفراهيدي ص ٢٠٥ ، والخصائص ٢/٩٧ ، وابن يعيش ٥/٢١٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٠٣ ، ولعدي بن زيد في ديوانه ص ٥٩ ، صدره:

شَــئِزٌ جَنْبِــي كَــأَنِّي مُهْــدَأٌ

(٤) ديوانه ص ١٢١ .

(٥) كذا ، والصواب: نُعْمَايَ .

(٦) الجمل ص ٣٠٩ .



والسادس التثقيل، وهو جائز فيما لا يؤدي فيه الثقل إلىٰ مثالٍ معدوم. وهل يجوز في حال النصب أم لا؟ فيه خلاف، وسيبويه لا يثبته.

ولا يجوزُ النقل عندنا فيما كان سكون ما قبل آخره سكون مد ولين، نحو: سِي وسُو. وكذلك لا يجوزُ التضعيفُ في حال النصب؛ لأن الواجب أن يبدل من التنوين ألِفا فأجرىٰ ما فيه الألف واللام مجرىٰ ما ليس ذلك فيه.

وأنشد أبو القاسم[1]:

أنَـــا ابْـــنُ مَاوِيَّـــةَ إذْ جَـــدَّ النَّقُـــرْ

[٦٤ظ] وهو لبعض السعديين، وقيل لعبد الله بن ماوِيَّةَ الطائِي[2]، وأرَادَ أنه مشهور بالشجاعة إذَا التفت الساق بالساق. والعامل في «إذا» ما في الكلام من معنىٰ الافتخار. وقد جاء في المجرورة، قال أبو عمر الجرمي في الفَرْخِ[3]: سمعت أبا سوار الغنوي يُنشد[4]:

عَلَّمَنـــا أَخْوالُنَـــا بَنُـــوُ عِجِـــلْ

شُـــرْبَ النَّبِيـــذِ واصْـــطِيادًا بالرِّجِـــلْ

وفي رواية أخرىٰ:

الشَّـــغْزَبىٰ ثـــم اعتقـــالا بالرجـــل

(١) دون نسبة في الجمل ص ٣١٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٠٤، ولبعض السعديين في الكتاب ٤/١٧٣.

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٧٨.

(٣) هذا النص نقله العيني أيضا في المقاصد النحوية ٤/٢٠٩٨.

(٤) دون نسبة في الخصائص ٢/٣٣٥، وشرح الألفية للشاطبي ٨/٧٤، والعيني ٤/٢٠٩٨. وفي بعضها: «واصطفاقا بالرجل»، وفي البيت الثاني روايات غيرها تنظر في هذه الكتب وغيرها.

والشَّغْزَبَىٰ: ضرب من الصراعِ. والاعتقال أن يدخل رجله بين رجلي صاحبه حتىٰ يصرعه.

وأنشَدَ علىٰ التضعيف[1]:

لَقَـــدْ خَشِـــيتُ أنْ أَرَىٰ جَـــدَبَّا

فـــي عَامِنَـــا ذَا بَعْـــدَمَا أخْصَـــبَّا

وقال[2]:

مِثْـــلَ الحَرِيـــقِ وافَـــقَ القَصَـــبَّا

وقال[3]:

ضَـــخْمٌ يُحِـــبُّ الخُلُـــقَ الأَضْـــخَمَّا

في إحدىٰ رواياته[4]، وهو من إجراء الوصل مجرىٰ الوقف؛ لأن أصل هَذَا التضعيف أن يكون في الوقف، فلما وصل بحرف الإطلاق شَدَّد، وكأنه لم يعتبرها، قال أبو علي في التذكرة: «من حيث كانت غير لازمة فلم يعتد بها»، وزعمَ أبو الفتح بن جني أن مثل هذا لا يقال فيه موصول ولا موقوف، وهو كقوله في المضاف إلىٰ ياء النفس إنه لا معرب ولا مبني[5]، ويشبهه النحويون بالخُنْثَىٰ،

(١) دون نسبة في الجمل ص ٣١٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٠٢، ولرؤبة في الكتاب ٤/١٧٠، وانظر ملحق ديوانه ص ١٦٩.

(٢) لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩، ولربيعةَ بنِ أَبِي صُبْحٍ أو لرؤبة في إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٦٥، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٦٠٠. وانظر تخريجه مفصلا في حواشيهما.

(٣) لرؤبة في الكتاب ١/٢٩، وانظر ملحق ديوانه ص ١٨٣، ودون نسبة في المحتسب ١/١٠٢، والمنصف ١/١٠، وفيه روايات انظرها في الكتاب، وسيكرره الشارح في مرة أخرىٰ في

(٤) روي بفتح همزة الأضخم، وكسرها، وروي أيضا الضِّخَمَّا. الكتاب ١/٢٩.

(٥) في الأصل: ولا مثنىٰ، وقد قلنا إن الناسخ كثيرا ما يعجم أو يهمل خطأ.



فلا هو مذكر ولا هو أنثىٰ، فله حكم بين الحكمين، لأنه لو كان موصولا لم يضعف، ولو كَانَ موقوفًا لما وَصَله بالألف الإطلاقية، وهَذَا حكم صناعي، فالوصل لا يثبت التشديد والوقف يثبته، قال الفارسي في التذكرة: «وإنما شددوا في الوقف تنبيها علىٰ ثبوت الحركة في الوصل وتمكنها فيه».

واختلف النحويون هل إجراء الوصل مجرىٰ الوقف مختص بحال الضرورة أم لا؟ والجمهور عل اختصاصه، وهنالك ذَكَرهُ سيبويه[1]، وأجازه بعض النحويين في حال السعة، وهو رأيُ الزمخشريِّ[2]، وعليه قراءة من قرأ ﴿لَّٰكِنَّا﴾[3] بالألف.

وذكر سيبويه[4] الوقف علىٰ المنقوص، نحو: قاضي، وغازي، ولا يخلو أن تكون فيه الألف واللام، أو لا تكون. فإن كانت فلغتان: الأشهر إثبات الياء، وإن لم تكن فلغتان الأشهر حذفها.

واختلفوا إذا سميت بـ«قاضي»، فقلت: يا قاضي، هل تثبت الياء كما ذكرناه أم تحذف؟ فسيبويه[5] وشيخُه الخليل علىٰ إثبات الياء، ويونس[6] يحذفها، ويقول يا قاض. وقد أجمعوا علىٰ أنها لا تحذف في: يا مُرِي، اسم الفاعل من أَرَىٰ، وقيل إنه اسم فاعل من أَرْأَتِ الناقةُ إذا استبان حَمْلُها[7]؛ لما

---

(١) الكتاب ١/٢٩ وما بعده.

(٢) المفصل ص ٣٥٦.

(٣) الكهف ٣٨. قرأها بالألف أبو جعفر وابن عامر ورويس، وقرأ الباقون بغير ألف. النشر ٥/١٧٨٥.

(٤) الكتاب ٤/١٨٣ ـ ١٨٥.

(٥) الكتاب ٤/١٨٤.

(٦) الكتاب ٤/١٨٤.

(٧) المسائل الحلبيات ص ٥٩.

يلزم من جَهد الاسم وبقائه على حرف واحدٍ؛ لأن الميم مزيدة لتدل على بناء الفاعل، ورجَعَ يونس[1] إلى قول الخليل في ذلك.

وإنما حذفها يونس من حيث كَان النداء موضع اختصارٍ وترخيم، [٦٥و] نحو: يَا حَارِ، ويا صَاح، ويَا غُلَامِ، ومن العرب من يبدل منها الجيم فيقول في سَعْدِي: سَعْدِج[2]، وعليه قوله[3]:

خـــالِي عُوَيْـــفٌ وأبـــو عَلِجِّـــي[4]

المُطْعِمَـــان الخُبْـــزَ بالعَشِـــجِّي

[وبِالغَـــداةِ][5] قِطَـــعَ البَرْنِجِّـــي

تُقْلَـــعُ بـــالوَدِّ وبالصِّيصِـــجِّي

ولا خلاف بين النحويين أن حروف العلة لا تحذف من الفعل، نحو: يغزو، ويرمي. وأنشد سيبويه[6]:

رَهْطُ ابن مَرْحُومٍ ورَهْطُ [ابن][7] المُعَلْ

---

(١) الكتاب ٤/١٨٤.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٢.

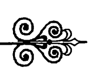
(٣) دون نسبة في الكتاب ٤/١٨٢، وليس فيها الأخير، وهو في سر الصناعة ١/١٧٥، وشرح التصريف للثمانيني ص ٣٦٩، والمفصل ص ٣٩٠.

(٤) كذا بياء في آخر الأبيات كلها، والذي في كتب النحو بحذفها، وهو إنما أوردها شاهدا على حذف الياء وإبدالها ياء.

(٥) وسط الكلمة لا يظهر جيدا بسب الرطوبة، وقد أتممته من كتب النحو.

(٦) للبيد في الكتاب ٤/١٨٨، والخصائص ٢/٢٩٣، وشرح التصريف للثمانيني ص ٤٠٦، وديوانه ص ١٩٩ في تذييل على القصيدة التي منها البيت.

(٧) سقط من الأصل، والصواب بإثباته.



ولا خلاف أن الهاء التي للسكت لا تلزم فيما زَادَ علىٰ حرف واحد.

وأما المهموز فمن العرب من يحذف همزته ويقف بالسكون، ومنهم من يقلبها إلىٰ الحركة التي قبلها، فيقول: هذا البُطُو، ومنهم من يقف بالسكون ولا يحذفها، ومنهم من يبدل منها بحسب حركتها إلىٰ الساكن الذي قبلها، ومنهم من يقف بالرَّوْمِ والإشمام، وأهل الحجاز يقولون الكل في الأحوال كلها، ومنهم من يُتْبِع.

وأما المقصور، نحو: عصًىٰ، ورحًىٰ، فتقف عليه بالألف. واختلف في ألفه علىٰ ثلاثة أقوال: فقيل إنها بدل من لام الكلمة، وقيل إنها بدل من التنوين، ومذهب سيبويه أنها في حال الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وفي حال النصب بدل من التنوين، وإمالتها ووقوعها قافية يدل علىٰ أنها ليست بدلا من التنوين؛ لأن ألف التنوين لا تُمال ولا تقع قافية في الأغلب.

وللعرب في «أَفْعَىٰ» ونحوه لغات: فمنهم من يبدل منها ياء، وبعضهم يبدل منها واوًا، فيقول: أَفْعَيْ، وأَفْعَوْ[1].

وأما المكنيات نَحْو «أَنا»، فالوقف عليه بحذف الألف، وحكىٰ الفراء الوقف عليه بالسكون، ومنهم من يقول: أَنَه، وهي في عُلْيَا بني تميم وسفلىٰ قيس، وقد تلحق الألف في الوصل في الشعر، قال[2]:

فكَيْــفَ أَنَــا وانْتِحــالِي القَــوَا ❊ فِي ... ...

---

(١) الكتاب ٤/١٨١.

(٢) البيت مدور للأعشىٰ في ديوانه ص ٨٩، وشرح شواهد الإيضاح ١/٣٨٥، وتخليص الشواهد ص ١٢٨. عجزه:

القَــوا ❊ فـي بَعْـدَ المَشِـيبِ كَفَـىٰ ذَاكَ عـارَا



وقد اختلف العلماء في القافية مَا هي؟ فقيل آخرُ حرف في البيت، وقيل آخِرُ كلمة، وقيل العجز ذكرهُ ابن جنِّي وابنُ الأَجْدَابِي[1] وغيرهما.

وقد جمع الفارسي في إيضاحه[2] أبواب الوقف جمعًا حسنًا بأبلغ شيء وأتَمِّه، وهي من غرر النصف الثاني من الإيضاح.

وأما النون الثقيلة فالوقف عليها بإلحاق الهاء، ومن العرب من لا يلحقها، نحو: والله لتقومنَّ، ولتقومَنَّه. وأما النون الخفيفة فإن كان ما قبلها مفتوحًا أُبدلت ألفًا، وإن كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا حَذَفتها ورددت علامة الرفع؛ لأن موجب حذفها قد سقط.

وياء المتكلم الساكنة كياء «القاضي»، ويجوز إلحاق هاء السكت إن تحركت.

وأما «هؤلاء» و«هُنا» وما أشبه ذلك من الأسماء غير المتمكنة، فإن شئت أثبت الألف ووقفت عليها، وإن شئت ألحقت هاء السكت [٦٥ظ] إنْ تحركت [وأما هؤلاء وهنا وما أشبه ذلك من الأسماء غير المتمكنة فإن شئت أثبت الألف ووقفت عليها وإن شئت ألحقت هاء السكت][3]، فتقول: هؤلاءِه وهُناه. وكذلك كل اسم مبني على هَذَا الحد في جواز إلحاق الهاء، إلا الفعل الماضي فإنها لا تلحقه؛ لأنه مضارع للمعرب من جهة أنه يقع صفة وصلة وحَالا وخبرًا، [...][4] فضارع المعرب، والهاء لا تلحق المعرب، فكذلك لا تلحق المضارع.

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد الطرابلسي الشهير بابن الأجدابي، صاحب كتاب كفاية المتحفظ. توفي نحو ٤٧٠هـ. معجم الأدباء ٥١/١، وبغية الوعاة ٣٩٣/١، والأعلام للزركلي ٣٢/١.

(٢) انظر التكملة ص ٢٠٤ إلى ٢٢٨.

(٣) كذا في الأصل بتكرار عبارة: «وأما هؤلاء وهنا... وإن شئت ألحقت هاء السكت».

(٤) كلمة لا تظهر جيدا، ولعله أراد وجزاء أو أي حالة من الحالات التي يشتركان فيها مما لم يذكره.

باب «لَوْ» وَ«لَوْلا»

قد قدمنا الكَلَامَ في «لولا»(1)، وأنها على قسمين: تخصيصية، وامتناعية. فالتخصيصية تختص بالفعل لفظًا، أو تقديرًا كما ذكرنا. والامتناعية تدخل على الاسم الظاهر، والمضمر. وفي ارتفاع الظاهِرِ بعدها ثلاثة أقوال:

فمذهب سيبويه(2) أنه مرتفع بالابتداء، والخبر محذوف لسد جواب «لولا» مسده.

وقال الفراء(3) يرتفع بها نفسها.

وقال الكسائي(4) إنه يرتفع بفعل مضمر. وأنشدوا عليه(5):

لَوْلَا حُدِدْتُ ولا عُذْرَ[ى](6) لِمَحْدُودِ

وقال(7):

---

(1) تقدم في ١/٤٣٥.

(2) الكتب ٢/١٢٩.

(3) الارتشاف ٤/١٩٠٤.

(4) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٠٧.

(5) للجَمُوحِ السلمي في ابن يعيش ١/٢٤٢، والخزانة ١/٤٦٢، وقيل لراشد بن عبد الله السلمي، الخزانة ١/٤٦٤. صدره:

لا دَرَّ دَرُّكَ إنـــي قَـــدْ رَمَيْـــتُهُمُ

(6) في الأصل: ولا عُذْرَ، دون ألف، والصواب ما أثبته.

(7) لأبي ذؤيب الهذلي في اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٣٢، وانظر شرح أشعار الهذليين ١/٨٨، والخزانة ١١/٢٤٦. ونص البيت:

ألا زَعَمَــتْ أســماءُ أنْ لا أُحِبُّهــا ❊ فقلـتُ: بلى، لـولا يُنـازِعُني شُغْلِي

.... لَــوْلَا يُنَــازِعُنِي شُــغْلِي

وبقول الفراء قال ابن كيسان وجماعة من البغداديين، وهو ضعيف يلزم علىٰ مقتضاه أن تعمل سائر الحروف بما تتضمن من معاني الأفعال، وغير مطرد أيضًا؛ لما أنا لم نجد من الحروف ما يرفع ولا ينصب.

فإذا دخلت «لولا» علىٰ الظاهر، فالخلاف في مواضع:

الأول: بم يرتفع؟ وقد ذكرناه.

الثاني: هل يظهر الخبر بعدها في الكلام أم لا؟

الثالث: هَلْ يجوز وقوع الحالِ بعدها أم لا؟ وفي ذلك كلِّه خلاف.

أما ظهور الخبر، فالأصح أنه لازمُ الإضمار لسد الجواب مسده، وأجاز بعض النحويين ظهوره، واحتج بقوله ﷺ لعائشة: «لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ»[1]، الحديث، وقال المتنبي[2] ـ وإن لم يكُن حجة ـ:

وَلَــوْلَا الغِمْــدُ يُمْسِــكُهُ لَسَــالَا

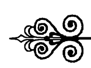
والحال في معنىٰ الخبر لِما أنها قد تَسُدُّ مسده في بعض الأحوال، وأكثر ذلك مع المصادرِ، فحكم الحالِ حُكْمُ الخبر، ومن النحويين من أجاز ظهور الخبر ووقوع الحال أيضًا، والأكثر علىٰ خلافه.

---

(١) رواه البخاري: (كتاب الحج/ باب فضل مكة وبنيانها، برقم: ١٥٠٩)، ومسلم: (كتاب الحج/ باب نقض الكعبة وبنائها، برقم: ١٣٣٣) واللفظ له.

(٢) كذا، والصواب أنه للمعري في ديوانه، انظر شروح سقط الزند ١/١٠٤، والمغني ٣/٤٤٨، ٥٨/٦، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١١٩/٥. صدره:

يُـذِيبُ الرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ




وأما إذا دَخلت علىٰ المضمر، فالخلاف في موضعين:

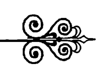
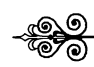
الأول: هل يقع بعدها المتصل من المضمرات والمنفصل أم لا يقع إلا المنفصل؟ فيه خلاف، والصحيح أنه يقع بعدها المتصل والمنفصل.

وإذا دخلت علىٰ مضمر، فهل يكون بعدها مرفوعًا قياسًا علىٰ الظاهر أو يكون لها مَعَ المضمر حال لا يكون لها مَعَ الظاهر؟ فيه خلاف، وقد ذكرنا(١) من مذهب سيبويه [٦٦و] أنها تخفض المضمر، وقد [ذكرنا](٢) ذلك كله.

وأما «لَوْ» فحرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، وتختص أيضًا بالجمل الفعلية لفظًا وتقديرًا، وقد تقدم الخلاف(٣) إذا وقعت بعدها «إِنَّ» [...](٤) هل تحمل علىٰ الفعل أو علىٰ الابتداء؟ ومن كلام العرب: لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي(٥) [...](٦) وتفتقر إلىٰ جواب، وقد يحذف جَوَابُها، وهو أبلغ في الإبهام [...](٧) ولو استعمل مظهرًا لم يكن في ظهوره من التعظيم ما في حذفه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَاناً سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: ٣٢] والمعنىٰ لكان هذا القرآن، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٤](٨)، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥١].

---

(١) تقدم في ٢/١٣١.
(٢) لا تظهر جيدا.
(٣) تقدم في ١/
(٤) كلمة لا تظهر.
(٥) سبق في ٢/١٣١.
(٦) قدر خمس كلمات لا تظهر.
(٧) قدر خمس كلمات لا تظهر.
(٨) في الأصل: حين يرون العذاب، والصواب ما أثبته.

وحذف جواب «لو» أكثر من حذف جواب «لولا» ، قاله ابن خروف[1] ، وقد ذكرنا أيضًا الخلاف هل تقع للنفي أم لا[2] ؟ وقد يراد بها امتناع الشيء لحصول غيره ، وذلك إذَا كَانَ معها حرف النفي ، نحو: لو لم تجِئْ أهنيك ، وأما قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في صُهيب: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لم يَعْصَهُ» ، فمعناه أنه مُلازمٌ للطاعة أبدًا ، وأنَّ تركه للمعصية لم يكن لخوف عقاب الله تعالىٰ ، بل إنما التزم الطاعات وترك المخالفات أداء لحق ذلك الجلال القدسي الذي لا ينبغي أن يُعْصَىٰ ، فهو إنما أطاع الحضرة الإلَهية من حيث إن مثلها لا يستحق أن يُعْصَىٰ .

وأما «لَمْ» و«لَمَّا» فمعناهُما النفي ، ويجوز الوقف عليهما كما قال[3] :

... ... إنْ فَعَلْـــتَ وإنْ لَـــمِ

يُريد ، وإن لم تفعل . وقد ذكرنا أن من كلام العرب: جِئتُ ولَمَّا ، وقد اشتهر الخلاف في «لَمَّا» هل هي حرف أو ظرف ؟ وتقديرها بـ«حتىٰ» علىٰ أن تكون ظرفًا مفسد للمعنىٰ ؛ لعدم المقارنة ، إلا أن تخرج عن معنىٰ السببية .

ومن كلام العرب: لَمَّا أسلم الكافر دخل الجنة ، ولمَّا صَبَّتِ[4] المطَرُ نبتَ الزرْعُ ، وقال تعالىٰ: ﴿ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥ ﴾ [مريم: ٤٩] الآية . والباب بين .

---

(١) شرح الجمل له ٣/١٠٣ .

(٢) سبق في ٢/١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٣) هو ابن هرمة كما في البديع ١/٦٢١ ، وديوانه ص ٢٠٠ (طبعة مجمع دمشق) ، وَص ٢١٩ (بتحقيق محمد جبار المعيبد) ودون نسبة في الارتشاف ٥/٢٤٢٦ . نص البيت علىٰ اختلاف في رواياته:

وعَلَيْـــكَ عَهْـــدُ اللهِ إنْ أَخْبَرْتَـــه ✤ أهـلَ السَّـيَالَةِ إنْ فَعَلْـتَ وإنْ لَـمِ

وقد ضبط في بعض الكتب بسكون ميم الروي ، والصواب كسرها ، لأن الأبيات قبل هذا البيت مكسورة الروي .

(٤) قد مر التنبيه علىٰ هذا في ١/٢٤٦ .

باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع

هذا الباب من كَلَامِ العرب حملهم عليه أَمْنُ اللَّبْسِ، وقَصْدُ اليقين، والاتساعُ، وهو تنبيه في المعنىٰ دون اللفظ وإنما يكون فيما ليس في الجسدِ منه إلا شيء واحد. وللعرب فيه ثلاثة مذاهب:

منهم من يأتي فيه بصيغة المفرد، فيقول: قطعتُ رأسَ الزَّيْدَيْنِ، وجرَّأهم علىٰ ذلك أمنُ اللبس، وعليه قولُ الشاعر(١):

حَمَامَــةَ بَطْــنِ الَــوادِيين تَرَنَّمِــي ❊ سَـقَاكِ مـنَ الغُـرِّ الغَـوادِي مَطيرُهـا

ومن العرب [٦٦ظ] من يأتي به علىٰ الأصل مُثَنىٰ، فيقول: قطعت رأْسَيِ الزيدَيْنِ، [وقطعت رُءوسَ](٢) الزَّيْدِينَ، وهو القياس، لكنهم استكرهوا الجمع بين تثنيتين.

ومن العرب من يجعل تثنيته جمعًا، وعليه مخرج قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وزعم ابنُ الخطيب أنه جمع في اللفظ والمعنىٰ من حيث إنَّ القلب قد يُطْلَق علىٰ المَيْلِ، فلكل واحدة من حفصة وعائشة قَلْبٌ ومَيْل، فهي أربعة، وإطلاق القلب علىٰ المَيْل مجاز، ففيمَا قاله بُعْدٌ، والقضية مشهورة. وكان نزول سورة التحريم بسبب مارية حين دخل عليه السلام بيت

(١) للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٤٠، ولتوبة بن الحُمَيِّر في الشعر والشعراء ١/٤٣٧، ودون نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٩.

(٢) لا يظهر في الأصل.

حفصة، فقالت: «إنِّي أَجِدُ منكَ رِيحَ مَغافِيرَ»[1] الحديث، وهو ثابت في الصحائح.

ولا يجوز استعمال الجميع في موضع الاثنين في غير هذا الباب، إلا فيما سمع فيوقف عنده، قالوا: عظيمُ المناكب، وقالوا: وَضَعْت رحالهما، يعني رَحْلَي الناقَتَيْنِ، وقد يقع الجمع موقع المفرد في الضرورة كقول امرئ القيس[2]:

يُطِيرُ الغُلامَ الخِفَّ عَنْ صَهَواتِهِ

البيت. ومن كَلَامِ العرب: شابَتْ مَفارِقُه، وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٤٠]، فقراءة عبد الله بن مسعود ﴿فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾[3]، وإنما جيء بلفظ التثنية حملا على لفظ السارق والسارقة؛ لأنهما اسمان، وجيء بلفظ الجمع؛ لأنهما جنسان، فعومل معاملتين وهو كثير. والسارقُ[4] مرتفع بالابتداء والخبرُ محذوف عند سيبويه[5]، والمعنىٰ فيما يُتلىٰ عليكم حُكم السارق والسارقة، وحكم الزاني والزانية، ولم ير سيبويه «فاقطعُوا» خبرًا؛ لأنه لا يجيز: زيدٌ فاضربه، وفيه كما ذكرنا[6] ثلاثة مذاهب: منهم من أجازه في الاسم، نحو: زَيد فمنطلق، وفي الفعل، نحو: زيدٌ فاضربه، علىٰ اعتقاد

(١) رواه البخاري: (كتاب الطلاق/ باب قول الله تعالىٰ: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾، برقم: ٤٩٦٦)، ومسلم: (كتاب الطلاق/ باب وجوب الكفارة علىٰ من حرم امرأته ولم ينو الطلاق، برقم: ١٤٧٤).

(٢) ديوانه ص ٢٠. عجزه:

ويُلْوِي بأَثْوَابِ العَنِيفِ المُثَقَّلِ

(٣) كذا، والذي في المحرر الوجيز ٣/١٦١، والبحر المحيط ٤/٢٤٦ «أيمانهم» بالجمع.

(٤) هذا علىٰ قراءة الجمهور، وقد قرأ عيسىٰ بن عمر وإبراهيم بن أبي عبلة بالنصب. المحرر الوجيز ٣/١٦٠، والبحر المحيط ٤/٢٤٦.

(٥) الكتاب ١/١٤٢ ـ ١٤٤.

(٦) تقدم في ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥

زيادة الفاء، ومنع منه طائفة من النحويين فيهما، وأجازه الفراء في فعل الأمر دون الاسمِ. ومذهب سيبويه في الآية غيرُ مَرْضِيٍّ عند الأصوليين؛ لأن ترتيب الحكم على الاسم المشتق دليل الغلبة، سيما إن كان بالفاء، وهو من أقوى مراتب الإيماءاتِ عندهُم، وتقدير سيبويه يبطل هذا المعنى، وكان بعض شيوخنا الأصوليين يعترضون عليه في ذلك.

وأنشد(١):

بِمَا فِي فُؤَادَيْنَا مِنَ الهَمِّ والهَوَىٰ ❖ فَيَبْرَأُ مُنْهَاضُ الفُؤادِ المُشَغَّفُ

وشاهد البيت استعمالُه مثنى على الأصل. والبيت للفرزدق. وقد جمع بين اللغتين من قال(٢):

ظَهْراهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

والفؤاد القلب، وسمي به لحرارته، والمفيد العود الذي به تُحَرَّكُ النَّارُ. والمُنْهَاضُ الذي كُسِرَ بَعْدَ الجبران. ويروي المُشغف [٦٧و] بالعين(٣) والغين [...] بالغين المعجمة الْحُبُّ الذي وصل إلى شِغافِ القلب. وكان أصل الكلام: يبرأُ الفؤاد المُنهاض، فأضَافَ الصفة إلى الموصوف.

والرجز الآخَرُ لخِطامٍ المُجَاشِعِيِّ. والمَهْمَهُ: القَفْرُ، سمي بذلك لأن من دخلها يقول لصاحبه: مَهْ مَهْ، ذُعرا وفزعًا. والقَذَفُ: البعيد. والمَرْتُ: الذي لا

(١) للفرزدق في الجمل ص ٣١٢، وديوانه ص ٣٦٥، والتذييل ٢/٧٠، ودون نسبة في الكتاب ٣/٦٢٣.

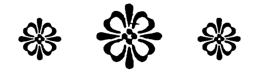
(٢) سبق في ١/٢١٤.

(٣) هذه الورقة تأخرت في الترتيب عن موضعها.

ينبت، وقيل التي لا ماء بها. وقوله[1]:

جُبْتُهُمَــــا بالنَّعْــــتِ لا بـــــالنَّعْتَيْنْ

أي وصفا لي مرة واحدة فقطعتُهُما، وشبه استواءَهُمَا باستواء ظَهْرِ التُّرْسِ؛ وذلك دَليل بُعدها[2].



(١) تقدم في ١/٢١٤.

(٢) كذا، ولعل الصواب: بعدهما.

بَاب مَا يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال

قد قدَّمنا التنوين وأقسامَهُ[1]. وقَصْدُه في هَذَا الباب الكلام في «ابن» إذا وَقَعَ مُفْردًا صفة بين علمين، أو كنيتين، أو لقبين، أو ما اشتهر اشتهار ذلك ولم يكن مثنىً ولا مصغرًا، فحُكْمُه إذا وقع كما ذكرناهُ أن تُحذف منه الألف في الخط، وأن يُحْذَف من الموصوفِ التنوين.

واخْتُلِفَ في علة ذلك، فقال بعضهم: كثرةُ الاستعمال والتقاء الساكنين، وقال أبو عمرو[2] لالتقاء الساكنين، وقال عيسىٰ بن عمرَ لكثرة الاستعمالِ، ولم يجيء علىٰ غير ذلك إلا في الشعر.

وحكمه في الخبر الإثبات، وقد جاء فيه الحذف كما جاء في الصفة الإثبات، وذلك قليل.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، فيحتمل وجهين:

أصحهما: أن يكون صفة، والخبر محذوف، والتقديرُ: عُزيرُ بْنُ اللهِ معبودُنا.

والثاني: أن يكون خبرًا، وأجري الخبر مجرىٰ الصفة، وهو أصح من طريق المعنىٰ وإن كان شاذا من طريق الصناعة؛ لأن مقصودَهم الأعظمَ إنما هو الإخبار عن عُزير أنه ابن الله علىٰ مقتضىٰ اعتقادهم الفاسِدِ.

---

(١) تقدم في ١/١٠٨.

(٢) الكتاب ٣/٥٠٦، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧١٢.

وَعَدَّد ابن بابشاذ[1] في هذا الباب المواضع التي يحذف منها التنوين وجعلها ثمانية: ما فيه الألف واللامُ، والمضافُ، وغيرُ المنصرف، والمنادَىٰ، واسْمُ «لا»، والوقف في حال الرفع والجر علىٰ الأشهر، وهذا الباب الذي هو باب الوصف بـ«ابن».

وكل ذلك صحيح، إلا أنه لم يتعرض في هذا الباب لبيان أنَّ علل سقوط التنوين في هذه الأبواب مختلفة علىٰ حسب ما تقرر في أصول الصنعة.

أما ما فيه الألف واللام فعلته ظاهرة؛ لأنَّ الألف واللام تُعَرِّفُ، والتنوين بالأصل ينكر، فلا يجتمعان لأنهما متناقضان. وأما المضاف؛ فلأن الإضافة تُؤْذِن بأن الاسم لم يتم فهي دليل الاتصال، والتنوين دليل الانفصال. وأما ما لا ينصرف؛ فإنما امتنع منه التنوين لشبه الفعل، وقد قدمنا[2] التنبيه علىٰ التنوين فيما لا ينصرف هَل [٦٧ظ] حذف للشبه أو لأنه تابع للجر؟ وأما المنادىٰ، وهو قسمان: العلَمُ، والمقصود، فلأنهما مبنيان. وأما الوقف فتخفيف واستراحة. وأما هذا الباب [فقد][3] ذكرنا علته.

وقد جرىٰ في «ابن» تغيير حركته إِتْباعًا، فكان ذلك مؤنِسًا بحذف الألف منه.



---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧١٢.

(٢) تقدم في ٢/١٥٢.

(٣) لا تظهر جيدا.

بَاب أقسام المفعولين

قد تقرَّر أنها خمسة، وهي المستحِقَّة للنصب بالأصل؛ لأن النصب عَلَم المفعولية وما شُبِّه بها، كما أن الرفع عَلَم الفاعلية وما شبه بها.

وبدأ أبو القاسم[1] بالمفعول المطلق، وهو المصدر، ويسمى الحَدَث والحَدَثان، والفِعْلَ، فله إذنْ خمسة أسماء، وإنما سُمِّيَ مُطلقًا؛ لأن الفعل يُطلق عليه ولم يتقيد بحرف، ويحتمل أن يكون إنما سمي به لأن كل فعل بإطلاق يتعدى إليه. وقد قدَّمْنا[2] أنه على ثلاثة أقسام: مبهم، ومعدود، ومختص. فالمبهم منه لتوكيد الفعل، والمختص لبيان نوعه، والمعدود لعدَدِ مَرَّاتِه.

وقد يكون الاسم الذي يجيء لبيان هذه الخصال الثلاث مصدرًا، وغير مصدر. والمصدر على قسمين: جارٍ، وغير جار. فغير المصدر أقسامٌ: منها «كُلٌّ» و«بَعْضٌ»، و«أَيٌّ»، وهي تنتصب انتصاب المصدر لإضافتها إليه. ومنها الاسم الذي يجيء لبيان نوعه، نحو: رَجَع القَهْقَرى، واشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ، وفيه ثلاثة أقوال:

فقيل: إنه مصدر فعل من لفظه، والمعنى: الرجعة القهقرى.

وقيل: هو مصدر رَجَع من طريق المعنى؛ لأنه إذا تعدى إلى الرجوع تعدى إلى نوعٍ منه[3].

(١) الجمل ص ٣١٦.

(٢) تقدم في ١/٣٤٥.

(٣) كذا، ولم يذكر القول الثالث.

ومنها ما يجيء لبيان العدد، نحو: ضربته ثلاثَ ضرباتٍ، ومنها ما يجيء وصفًا، نحو: ضربتُه قليلا، والمعنىٰ ضربًا قليلا، ومنها ما يجيء مَوْصُوفًا به، مثل: ضربته ذلكَ الضرب الذي تَعْلَم، ومنه ما يجيء مضافًا إليه المصدر في النية، كقولهم: ضربته سَوْطًا، والمعنىٰ ضربته ضربة سَوْطٍ.

وأما المَصدَرُ الجاري فكثيرٌ. وأما غير الجاري فكقوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ [نوح: ١٧]، وكقوله سبحانه: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٧]، وفيه خلافٌ، فقيل هُوَ مما جاءَ فيه المصدر علىٰ غير المصدر، وقيل إنه علىٰ حذف الفعل الموافق إن أمكن تقديرُه، وذلك في نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [نوح: ١٧]، والتقدير: أنبتكم فنبتم نباتًا، ومن هذا الباب: جِئْتُه طمعًا في بِرِّهِ، وأحببتُه إعجابًا له، فهل العامل هو الفعل المنطوقُ به أو هو فعل محذوف؟

وأما المفعول به فقد تقدم الكلامُ فيه وفي عامله[1].

وأما المفعول فيه فالظرفان: الزمانُ، والمكانُ. وقد قدَّمنا[2] أنَّ كل واحد منهما ينقسم انقسام المصدر إلىٰ مبهَمٍ، ومَعْدود، وقد مضىٰ ذلك في موضعه.

وذكر الحالَ في هذا الباب، وقد صَحَّ أنه مشبه للظروف، قال الزمخشري: [٦٨و] «وَلهَا شبه خاص بالظرف»[3]، [وقد تـ]ـجوز[4] الفارسي[5] حيث سَمَّاهَا مفعولا صحيحًا من حيث كانت صفة المفعول، و[...][6] تقع صفة للمفعول،

(١) تقدم في باب الفاعل والمفعول به ١/١٨١.
(٢) راجع ١/٣٤٦، ٣٤٩.
(٣) المفصل ص ٧٩.
(٤) ما بين المعقوفين لا يظهر بسبب الرطوبة.
(٥) الإيضاح ص ١٩٩.
(٦) قدر كلمة قصيرة لا يظهر جيدا.



وقد تقدم[1].

وأما المفعول مَعَهُ، وهو المنتصب بعد الواو الكائنـ[ـة بمعنىٰ][2] «مَعَ»، وهو المقارن، فهو من جملة المفاعيل، إلا أن الفعل وَصَلَ إليه بآلة. واختلف النحويون [في انتـ]ـصابه[3]، فقيل انتصاب الظروف، وقيل بالفعل الأول بواسطة الحرف. واختلفوا أيضًا هل هو مقيس أو مسموع[4]؟ وإنما انتصب عند أبي إسحاقَ[5] وغيرِه انتصاب الظرف من حيث كان الكلام إنما معناه معنىٰ «مع»، فحذفت ونقل الاسم من الجر إلىٰ النصب، ونابت الواوُ منابَهَا فانتصبْ ومَا بَعَدها انتصابها.

وقسم ابن بابشاذ المفعول معه أربعة أقسام[6]:

فقسم لا يجوز فيه إلا النصب.

وقسم لا يجوز فيه إلا الرفع.

وقسم يُختار فيه النصب.

وقسمٌ يُختارُ فيه الرفع.

فالذي لا يجوز فيه إلا النصب كقولنا: استوىٰ الماءُ والخشبةَ، ولا يجوز الرفع لفساد المعنىٰ. ومثل ما لا يجوز فيه إلا الرفع بقولهم: كلُّ رَجل وضَيْعَتُه،

---

(١) تقدم في ١/٣٥٤.

(٢) لا يظهر بسبب الرطوبة.

(٣) ما بين المعقوفين لا يظهر بسبب الرطوبة.

(٤) مذهب الأخفش أنه مقيس، ومذهب الفارسي أنه مسموع. شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧١٩.

(٥) الارتشاف ٣/١٤٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٩.

(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧١٨.




وأجاز بعض الكوفيين فيه النصب، وأجازَهُ ابنُ كيسان[١]؛ لأن الكَلَامَ في تقدير الفعل، والمعنىٰ دع كل رجل وضيعته. ومثَّل ما يختار فيه النصب بقولهم: ما صَنعْتَ وزيدًا. ومثل ما يختار فيه الرفع بقولهم: ما أنتَ وزيدٌ، وكيف أنتَ وعمرٌو. وهَذَا صحيح والنصب فيه جائز علىٰ السعة.

وبقي من التقسيم: ما يُختار فيه الجر، ومَا يجوز ذلك فيه من غير اختيارٍ. فالأول نحو قولهم: مَا لِزَيد والعربِ يَشْتمها، والنصب جائز علىٰ إضمار «كان»، قال سيبويه: لأن كان تُضْمَرُ ها هُنا كثيرًا.

وأما ما يجوزُ فيه الجر علىٰ ضعف فكقولهم: مالك وزيدٍ، فالجرُ علىٰ العطف علىٰ المضمر المخفوض من غير إعادة حرف، والنصب جائز علىٰ إضمار كَانَ كما تقدم.

وفي الباب مسائل فيها خلاف:

* **المسألة الأولىٰ**: في تقدير الفعل، فالجماعة يجوِّزُون أن يكون ماضيًا ومستقبلا من غير ترجيح أحدهما، واختارَ المبرد[٢] معَ «كيف» فعلًا مستقبلا، وَمَعَ «مَا» فعلا ماضيًا مُلاحظة للمعنىٰ وهو حسن، وقد جاء الوجهان.

* **المسألة الثانية**: هل يجوز النصبُ في موضع لم يتقدم فيه فعل؟ فيه خلاف، الصحيح امتناعُه، وقد جاء في حديث مسلم[٣]: «أنا وكثرةَ المالِ أَخْوَفني

---

(١) وأجازه الصيمري. التذييل ٨/١٠٠.

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧١٩.

(٣) ليس في صحيح مسلم. (قاله أخي علي المرضي). وقد تعقب صاحب الفصول المفيدة ابن بزيزة في هذا، انظر ص ٢٠٥ في الفصول المفيدة.

عليكم مِنْ قِلَّتِه»(١)، وفي حديث عائشة: «وأنا وإياهُ في لِحَافٍ واحد»(٢).

❊ **المسألة الثالثة**: زعم ابنُ جني(٣) أن المفعول مَعَهُ إنما يجوز حيث يصلح العطف، فكل موضع لا يصلح فيه العطف [٦٨ظ] لم يَجُزْ فيه النصب على المفعول، وهو غير مُطَّرِدٍ، نبه عليه ابن خروف(٤).

وأنشد في الباب(٥):

فكَانَ وإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ ❊ مِنَ الماءِ إذْ لاقاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

البيت لكعب بن جُعَيْلٍ التَّغْلِبِيِّ(٦). ومعنى البيت: أنه لما حَظِيَ بالوصالِ من محبوبته، عانقها حتى كَادَ قلبُه يطير، كما قال(٧):

فالتَزَمْنَا فاعْتَنقنا ساعة ❊ كَادت الأرواح منها تُخْتَلَسْ

---

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى: (برقم: ١٨٦٠٩)، وأبو نعيم في الحلية: (٣/٢)، والضياء في المختارة: (برقم: ٢٤١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (برقم: ١١١٤)، قال الهيثمي في المجمع (٢١٢/٦): «رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح غير نصر بن علقمة وهو ثقة»، وكذلك صححه الألباني في الصحيحة: (١٢٦٠/٧).

(٢) رواه البخاري: (كتاب الحيض/ باب من سمى النفاس حيضا والحيض نفاسا، برقم: ٢٩٤)، ومسلم: (كتاب الحيض/ باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد، برقم: ٢٩٦). هذا التخريج إذا كان المقصود في الحيض، فأما إن قصد حال نزول الوحي فقد روى الحديث الحاكم في المستدرك: (برقم: ٧٦٣٠) وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/٢.

(٤) شرح الجمل لابن خروف ١١٦/٣، قال: «وهو قياس منه، والعرب تقول: انتظرتك مع طلوع الشمس، وعند طلوع الشمس، وهذا يوجب النصب بعد الواو».

(٥) دون نسبة في الجمل ص ٣١٧، والكتاب ٢٩٨/١، ولكعب بن جعيل في الأصول ٢١١/١.

(٦) كعب بن جعيل التغلبي شاعر إسلامي، كان زمن معاوية ﷺ.... الشعر والشعراء ٦٣٥/٢.

(٧) لعبد الله بن العباس الربيعي في الأغاني ١٨٠/١٩، مع اختلاف في لفظه يسير.

والحَرَّان: العَطْشان. وشاهده انتصاب «وَإِياها» على المفعول معهُ. وتَقَدَّدَ بمعنى تَقطعَّ. وقال آخر[1]:

فَآلَيْــتُ لا أَنْفَــكُّ أَحْــذُو قَصِــيدَةً ❊ يَكُــون وإيَّاهــا بِهــا مَــثَلًا بَعْــدِي

البيت لأبي ذؤيب الهذلِيِّ يخاطب محبوبته، وكان بينهما سفيرٌ، فلمَّا شَبَّ أحبته وتركت أبا ذؤيب. واختُلِف في السفير الذي كان بينهما: فقيل ابنُ عمه، وقيل ابن أخته. والبيت ظاهرٌ. وإضمار الملابسة لما دل عليها المعنى جائزٌ، وكذلك إضمارُ ما دل عليه الدليل مطلقًا.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، ففي انتصابِ الشركاء خلاف: فقيل إنه منصوب بفعل دل عليه الأول، وقيل إنه مفعول معه، وقيل إنه منصوب بالأول نفسه.

وأمَّا قوله[2]:

تُكَلِّفُنِــي سَــوِيقَ الكَــرْمِ جَــرْمٌ ❊ وَمَــا جَــرْمٌ وَمَــا ذاكَ السَّــوِيقُ

فشاهده الرفع، والبيتُ لِزيادٍ الأَعْجَمِ[3]، لُقِّبَ به لسُكناه خراسَانَ، فغلبت العجمة على لسانه. وسَوِيقُ الكرم: الخَمْرُ، وسَمَّاها سَوِيقًا لأنها تَنْساقُ في الحَلْقِ، وكأنه استحقر جَرْمًا ـ وهي قبيلة ـ عن أن تكلفه عن الخمر؛ لأن الخمر

---

(١) دون نسبة في الجمل ص ٣١٨، ولأبي ذؤيب في ديوانه ص ١١٨، وشرح أشعار الهذليين ٢١٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤١/١.

(٢) دون نسبة في الجمل ص ٣١٨، ولزياد بن سليمان الأعجم في الكتاب ٣٠١/١، والشعر والشعراء ٤٢٤/١، ووشي الحلل ٩٨٣/٢.

(٣) ترجمته في الشعر والشعراء ٤٢١/١.



عنده أشرف منها.

وقال[1]:

فَمَـــا أَنَـــا والتَّلَـــدُّدَ حَـــوْلَ نَجْـــدٍ ❊ وَقَـــدْ غَصَّـــتْ تِهَامَـــةُ بالرِّجَـــالِ

البيتُ لمِسْكِينٍ الدارِمِيِّ. وشاهده النصب، قال أبو حاتم الصواب في إنشاده[2]:

أَتُوعِـــدُني وأنـــتَ بـــذاتِ عِـــرْقٍ ❊ وقَـــدْ غَصَّـــتْ تِهَامَـــةُ بالرجَـــالِ

قال ابن خروف[3]: «وهو رأيٌ منه وليس برواية»، قلتُ: أخطأ؛ لأن غيره أنشده هكَذَا، والرأي في هذا لا يُستعْمَل بحالٍ، والثقة محمول علىٰ قَبُول الرواية، وأبو حاتم أوثق وأعلم من ابن خروف إجماعًا.

وأنشد في الباب[4]:

فَمَـــا أَنَـــا والسَّـــيْرَ فـــي مَتْلَـــفٍ ❊ يُبَـــرِّحُ بالـــذَّكَرِ الضَّـــابِطِ

البيت لأسامة بنِ الحارثِ. والمَتْلَفُ[5]: الفَلاة. والضابطُ: القوي علىٰ العمل. ومعنىٰ يبرح به يشق عليه ويَتَعَذَّر.

(١) دون نسبة في الجمل ص ٣١٩، ولمسكين الدارمي في ديوانه ص ٦٦، والكتاب ١/٣٠٨، ووشي الحلل ٢/٩٨٦.

(٢) وهي رواية كتاب الأفعال للسرقسطي ٤/٢٢٨، والديوان ص ٦٦.

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٣/١٢٤.

(٤) دون نسبة في الجمل ص ٣١٩، والكتاب ١/٣٠٣، ولأسامة بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٢٨، ووشي الحلل ٢/٩٨٩.

(٥) قال اللبلي في وشي الحلل ٢/٩٩٠: «المتلف بفتح اللام وكسرها».

وأما المفعول من أجله: فهو عِلَّةُ فعلِ الفاعل، ويُعبِّر عنه النحويون المفعول له، والمفعول من أجله، والمعنى عندهم واحد.

وكان شيخنا العارف أبو الحسن بن الحرَالي [٦٩و] - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُفَرِّقُ بينهما فيقول: المفعول من أجله هو ما كانت العلة فيه سابقة، والمفعول له مَا كانت العلة فيه لاحـ[ـقة]، فالأول كقولِ القائل: أكرمتُكَ اليومَ لإكرامك لي أمسِ، [ومثال الـ]ـثاني[1]: أَكْرَمتُكَ لتُكرمني غدًا، وعلمتُك لِتتعلم. وهذا فرق معنوي والعامل [فيه أيضا][2] الفعل الأول [...][3] أو بتوسط الحرف، وقال الزجاج: العامل فيه فعل مضمر[4].

واختلف النحويون [هل يجيء معرفة][5] أم لا؟ فالجماعة جوزوه، ومنع الزيادي[6] كونه معرفَةً فما جاء منه مضافًا فعلى تقدير الانفصال، وَمَا كَانَ مُعَرَّفًا باللام فعلى تقدير الزيادة، وهو خطأ.

ومن شأن هذا المفعول من أجله أن يكون مصدرًا، فِعلا لفاعل الفعل المعَلَّل، مقارنًا له في الوجود. وقد جاء لغير الفاعل الأول، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ [الروم: ٢٣]، ومعنى الخوف ليس للفاعل الأول، ويجوز أن يكون المعنى إخافة وإطماعًا، ويجوز حمله على

---

(١) ما بين المعقوفين لا يظهر بسبب الرطوبة.

(٢) ما بينهما لا يظهر جيدا.

(٣) قدر كلمة لا يظهر.

(٤) نقل عنه هذا ابن عصفور. الارتشاف ٣/١٣٨٤. وقد اختلفت النقول عنه فانظرها في الارتشاف والتذييل ٧/٢٣٦.

(٥) لا يظهر في الأصل.

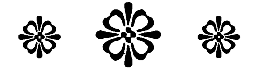
(٦) وهو قول الجرمي والرياشي والمبرد. التذييل ٧/٢٤٤، والارتشاف ٣/١٣٨٧.

الحال، وهو أَسَدُّ. وإذا لم توجد هذه الشروط فاللام. والبابُ بيِّنٌ.

وأنشد في الباب(١):

وأَغْفِــرُ عَــوْرَاءَ الكَــرِيمِ ادِّخــارَهُ ❊ وأُعْــرِضُ عَــنْ شَــتْمِ اللَّئِــيمِ تَكَرُّمَــا

وفيه شاهدان: التعريف، والتنكير. والبيت لحاتم الطائي كريمِ العرب، تكرم الله عليه بفضلِه، وعاملَهُ بمقتضىٰ وصفه، فما أحسن هذه الخلائقَ التي جمَعَها الله فيه، وقد قيل إنه جادَ بنَفْسِه كَرَمًا.



(١) دون نسبة في الجمل ص ٣١٩، ولحاتم الطائي في الكتاب ٣٦٨/١، وديوانه ص ٢٣٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٧٢٣/٢، وشرح أبيات الجمل للبلي الموسوم بوشي الحلل ٩٩٢/٢.

باب مَوَاضِعِ «مَا»

وذكر لها تسعة[1]، هي فيها قد تكون اسمًا، وحرفًا، فمنها: الاستفهامية، والجزائية، والموصولة، والنكرة الموصوفة، وفي المصدرية خلاف، وأما الزائدة والكافَّةُ فحرفان وكذلك النافية، وألحق بعضُهم الظرفيَّة، والمُهَيِّئَة، والحاصرة، والتي تصير بدلا، كقول سيبويه[2]: أمَّا أنتَ مُنطلقًا انطلقتُ معَكَ، وفي قولهم: إمَّا لَا، هي بدل من فعل الشرط بنص سيبويهِ[3]، والتي للتعظيم كقولهم: لِأَمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[4]، وتكون للتنويع كقولهم: ضربته ضربًا ما.

وعقبه بباب «من»[5] وذكر لها أَرْبَعة مواضع وألحق بها الكوفيون خامسًا وهي أن تكون زائدة في قول الشاعر[6]:

---

(١) الجمل ص ٣٢١.

(٢) هو قول العرب. الكتاب ١/٢٩٣.

(٣) الكتاب ١/٢٩٤.

(٤) لرجل من خثعم في الكتاب ١/٢٢٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٨٨، ولأنس بن مدركة في الحيوان ٣/٨١، وخزانة الأدب ٣/٨٧، ولأنس بنِ نُهَيك في لسان العرب ٢/٥٠٣ (صبح). وهو عجز بيت صدره:

عزمتُ على إقامَةِ ذِي صَباحٍ

(٥) مزج هنا بابين، هما: باب مواضع ما، وباب مواضع من. انظر الجمل ص ٣٢١ - ٣٢٣.

(٦) بعض بيت لعنترة من معلقته، انظر ديوانه ص ٢١٣، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٣٥٣، ودون نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٢٧. نصه:

يا شاةَ ما قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ ✤ حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ




يـــا شـــاةَ مَـــنْ قَـــنَصٍ

ويروى «ما قنص» ، ولا يعرفه البصريون[1] ، وتأويله على أنها نكرة موصوفة بالمصدر.

وتقع على من يعقل ومن لا يعقل إذا ذكر من يعقل ، وذكرنا ذلك فيما مضى بما يغنى عن إعادته[2].

وتُحمل على لفظها ومعناها فتُذَكَّرُ وتُؤنث ، ويفرد الراجع ويثنى ويجمع ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يَّسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢] ، وفي آية أخرى: [٦٩ظ] ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يَّسْتَمِعُ﴾ [الأنعام: ٢٦]. وتوصف النكرة الموصوفة بالمفرد والجملة.

وأنشد في الباب[3]:

فَكَفَا بِنَا فَضْلا على مَنْ غَيْرِنا ❊ حُبُّ النَّبِيِّ مُحمَّدٍ إيَّانَا

البيت لحسان ، وقيل لكعب بن مالك ، وفيه روايتان: خفض «غَيْر» على أن يكون صفة «مَنْ» [...][4] ابتداء مضمر ، والجار والمجرور في موضع الفاعل ، وقيل في موضع [...][5] «ما» غير موصولة ولا موصوفة بحال ، بخلاف «مَا».

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٢٧.

(٢) تقدم في ١/٢٠٦.

(٣) الجمل ص ٣٢٣ دون نسبة ، وكذا في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٢٦ ، ولحسان أو لكعب بن مالك في وشي الحلل للبلي ٢/٩٩٦ ، ونقل عن ابن السيرافي أنه نسبه لكعب بن زيد ، وقال محققه إنه لكعب بن مالك في شرح الأبيات لابن السيرافي ، قلتُ: انظر شرحه على أبيات سيبويه ١/٥٣٤ ـ ٥٣٥. وانظر تفصيل الخلاف ومصادره في وشي الحلل ٢/٩٩٥.

(٤) قدر كلمتين لا يظهر.

(٥) قدر كلمتين لا يظهر.

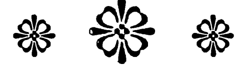
بَاب «أَيٍّ»

ذكر لها أربعة مواضع[1]، وهي في جميعها اسم مُعرب بكل حال، إلا أن يُحْذَف صدر جملتها، فيجري فيها ما تقدم، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

وبَقِيَ عليه «أيٌّ» المستعملة في باب النداء، والنكرة الموصوفة، في قولهم: مررتُ بأيٍّ مُعْجِبٍ لكَ، والتي فيها معنى التعجب كقوله[2]:

أيُّ فَتَـــى هَيْجَـــاءَ أَنْـــتَ

وكقولهم: أيُّ رَجُلٍ أَنْتَ! والجزائية كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، وقد ذكرنا[3] أنها جزمت «تدعو» ونصبها «تدعو»، فكل واحد منهما عَامِلٌ معمول.



(١) الجمل ص ٣٢٤.
(٢) تقدم في ٢/١٩.
(٣) ذكره في ١/٣٦٤.

بَاب الحِكَايَةِ

والحِكاية عندهم أداءُ الشيء على هيئَته من غير زيادة ولا نقصان. وذكر لها أبو القاسم أبوابًا[١] أوضح فيها معناها، وتعَرَّضَ ابنُ بابشاذ[٢] وغيره لتفسير الكلام والقول والعرف بينهما[٣]، وقد مضى في أول الكتاب[٤] أن الكلام عبارةٌ عن الجُمل المستقلة لفظًا أو تقديرًا، وذكر ابنُ جنِّي في أول الخصائص[٥] أنه مما يقلب ويدور مقلوبه، ومقلوبُ القول على معانٍ، وفرَّقَ بين الكلامِ والقول من جهة المعنى والاشتقاق.

أما من جهة المعنى؛ فلإجماع الناسِ على أن يقولوا: القرآن كلامُ اللهِ، ولا يقولون: القرآن قول الله.

وأما من جهة الاشتقاق؛ فلأنَّ الكلام مشتق من معنى الشِّدة والثبوت[٦]، والقول من معنى السرعة والخفة، وهَذَى في ذلك هذيانا كثيرًا، واتبعه عليه ابنُ بابشاذ[٧]، ونقل كلامه في ذلك، وهذا الذي نقله من الإجماع غير مسطرٍ في

---

(١) هي هذا الباب والأبواب التي ستأتي بعده.

(٢) شرح الجمل له ٢/٧٣٠.

(٣) مزج ابن بزيزة في هذا الباب بابين من الجمل، هما: باب الحكاية (الجمل ص ٣٢٥)، وباب القول (الجمل ص ٣٢٦).

(٤) راجع ١/٨٥.

(٥) الخصائص ١/١٣.

(٦) في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٣٠ القوة والشدة.

(٧) شرح الجمل له ٢/٧٣٠.

كتاب، ولا محكي عن أحد من أهل الألباب، ولم يزل المسلمون مذ سُمِعَ القرآن، وتُلُقِّيَ بالوسائط عن الرحمان يقولون: قال الله سبحانه، وقال تعالىٰ في محكم كتابه العزيز: ﴿ ۞وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ ﴾ [القصص: ٥١]، ومن كلام العلماء علىٰ مر الأزمان الدليل علىٰ ذلك قول الله ﷻ، فهذا الإجماع الذي نقله باطلٌ مقابَلٌ بالإجماع الصحيح علىٰ عكسه.

[٧٠و] وأما[1] التفرقة بينهما من طريق الاشتقاق فلا معنىٰ لها؛ لأنها مبنية علىٰ خيالاتٍ وَهمِية، ومناسبات بعيدة، مع أن قاعدة الاشتقاق بالأصل لم يقع عليها قَاطعٌ، وقد أنكرها [... المتقد]مين[2]، والذي عليه جمهور النحويين أن الكلام مقول علىٰ المفيد فقط، وذهب [...][3] الصيمريُّ وابنُ السِّيدِ وغيرهُمَا من النحويين والأصوليين إلىٰ أنه ينطلق علىٰ المُفِيد وغير المفيد.

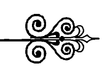
وقد قدَّمْنا[4] أن للعرب في القول ثلاثة مذاهب: الحكاية بعده مطلقًا، وإعمالُه عمَلَ الظنِّ مطلقًا، وإعمالُه بالشروط الأربعة، وقد استوفينا ذلك فيما مضىٰ.

ومن حكم هذه الجمل المحكية بعد القول وغيرِه أن تُؤدَّىٰ علىٰ مَا هي عليه، وإن كان بعد القول اسم مفرد في تقدير الجملة حُكِيَ، وإن عمل في مصدره فليس من الحكاية في شيء، وإن عمل في مَا هُوَ في معنىٰ المصدر فكذلك، وذلك قولك: قلتَ حقًا، وقلتَ باطلا، ولا سبيل في هذا إلىٰ الحكاية.

وقد كسرت «إِنَّ» بعد القول في الأكثر، وقد ذكرنا الفتح فيما مضىٰ[5].

---

(١) هذه الورقة حال بينها وبين التي قبلها ورقة بسبب اختلال ترتيب المخطوط.
(٢) قدر كلمتين أو ثلاث لا يظهر.
(٣) قدر كلمتين لا يظهر، ولعله بياض في الأصل من الناسخ.
(٤) تقدم في ١/٤٣٧ ـ ٤٣٨.
(٥) تقدم في ١/٤٣٥، ٤٤١.



وأنشد في الباب لعمر بن أبي ربيعة(١):

أَمَّـــا الرَّحِيـــلُ فـــدُونَ بَعْـــدِ غـــدٍ ❊ فمَتَـــىٰ تَقـــولُ الـــدارَ تَجْمَعُنـــا

وشاهده إجراء القول مجرىٰ الظن، وقد حصلت فيه الشروط الأربعة، وكذلك قول الشاعر(٢):

مَتـــىٰ تَقُـــولُ القُلُـــصَ الرَّواسِـــمَا

يُـــــدْنِينَ أُمَّ قاسِـــــمٍ وقاسِـــــمَا

والبيت لهُدْبة بن خشرم. والقلُصُ جمع قلوصٍ. والرواسم: المؤثِّرَةُ بيديها في الأرض.

وأنشد(٣):

سَـــمِعْتُ النـــاسَ يَنْتَجِعُـــونَ غَيْثًـــا ❊ فقلـــتُ لِصَـــيْدَحَ انْتَجِعِـــي بِـــلالَا

البيت لذي الرُّمة يمدح به بلال بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري صَاحب رسول الله ﷺ. و«صَيْدَحُ» اسمُ ناقَتِهِ. والانتجاعُ: طَلَبُ الكَلإِ. ولما سمع هذا البيت أمَرَ لها بقَتٍّ ونَوًىٰ، والقتُّ الشعيرُ العَفِنُ، أشار إلىٰ أنه لا يُحْسن الطلبة والاستجداء.

---

(١) له في الجمل ص ٣٢٨، والكتاب ١/١٢٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٣٤، ووشي الحلل ٢/٩٩٨، وشرح ديوانه ص ٣٩٤.

(٢) في الجمل ص ٣٢٨ دون نسبة، وكذا في شرحه لابن بابشاذ ٢/٧٣٤، ولهدبة بن خشرم في وشي الحلل ٢/١٠٠٠، وشعر هدبة بن خشرم ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) لذي الرمة في الجمل ص ٣٢٩، وشرحه لابن بابشاذ ٢/٧٣٥، وديوان ذي الرمة ٣/١٥٣٥، ووشي الحلل ٢/١٠٠٢.

باب حكاية الأسماء الأعلام بـ«مَنْ»

ويسمىٰ باب الاستثبات[1]، وهو شيء اختص به العلم في لغة أهل الحجاز لكثرة الأعلام عندهم وكثرة التغيير فيها، فآنسهم تغييرها كثيرًا بالاجتراء عليها بالحكاية ليتحقق المتكلم أن الاستثبات عن مذكوره، ولذلك لا يغير لفظ العلم عن ما هُوَ عليه، ولا تكون الحكاية وهو معطوف، ولا مؤكَّد، ولا منعوت.

والألقاب في هذا الباب كالأعلام، فتحكىٰ علىٰ ما كانت عليه في كلام المتكلم من رفع، أو [٧٠ظ] نصب، أو خَفْضٍ مَعَ «مَنْ» فقط.

ومن العرب من يحكي المعارف كُلَّها، إلا المضمراتِ، وأسماءَ الإشارة.

وأمَّا «أيٌّ» فلا تقع الحكاية مَعَهَا.

ومحل المحكي مع «مَنْ» رفع علىٰ أنه خبر «مَنْ»، مرفوعًا كان، أو منصوبًا، أو مجرورًا، نحو: مَنْ زَيْدٌ، ومن زيدًا، وَمَنْ زيدٍ، وأعربه أبو إسحاق الزجاج[2]، فقال: «مَنْ» مبتدأ، وخبره محذوف، وقدَّرَه: مَنِ الذي قلتَ في ذكركَ إياهُ رأيتُ زيدًا.

ومن العرب من يحكي النكرَات، وهو قليل، وإنما استحقت مَعَ «مَنْ» لأنها مبنية.

---

(١) مزج هنا بابين هما باب الحكاية بمن (الجمل ص ٣٣٠)، وهذا الباب المعنون عليه، وباب حكاية النكرات بمن.

(٢) الارتشاف ٢/٦٨٨.




وبَنو تميم لا يحكون شيئًا، كما أن الجميع اتفقوا على عدم الحكاية مَعَ «أيٍّ»، وعلى عدم الحكاية في المضمرات، وأسماءِ الإشارة.

وإذا اجتمع اسمان: مَحْكِيٌّ وغير محكي، فقدِّم ما يجوز حكايتُه، وكان الاسم الذي بعده تابعًا له. ورَدُّ ابن خروف[1] على ابن بابشاذ في تعليله اختصاص الأعلام[2] تعسف منه، ومن كلام جمهورِ النحويين الفارسيِّ وابنِ جنيٍّ والرُّمانيِّ وشيخِهم ابنِ السَّراج: التغيير[3] مؤنس بالتغيير، ألا تراهم رَخَّموها وأتبعوا فيها وأمالوا مثلَ: الحَجَّاجِ، وقالوا: مَحْبَب، ومكروه[4]، ورجاءُ بنُ حَيْوَةَ[5]، وغير ذلك مما خرج عن القياس.

وجميع ما ذكرناهُ قد وفَّى به كلامُ أبي القاسم بأحسن بسط.

ثم ذكَرَ[6] الحكاية بـ«مَنْ» وهو مختص بالنَكرَاتِ، وحكمُه أن يقابل

---

(١) شرح الجمل له ٣/١٥٠.

(٢) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢/٧٣٧: «فلأن الأعلام تختص بأحكام لا يختص بها غيرها، بدليل حذفهم التنوين من: هذا زيد بن عمرو، ونحوه، وبدليل اختصاصه بالترخيم، وبدليل إمالتهم: الحَجَّاج، وبدليل قولهم: مَحْبَب، ومَكْوَزَة، بالزاي والراء، ورجاء بن حيوة، وإنما جاز ذلك كله في الأعلام لأنها مغيرة في أصل وضعها، بنقلها من الأجناس، أو الاشتقاق، فإذا ثبت أنها مغيرة في أصل وضعها، فالتغيير يؤنس بالتغيير».

(٣) كأنها رسمت في الأصل: التغيد.

(٤) كذا، والصواب: مكوزة كما في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٣٧، وشرح المقدمة المحسبة له ٢/٤٤٥، وابن يعيش ٢/٤٢٤، وقال صاحب اللسان (كوز) ٥/٤٠٣: «وكُوَيْزٌ ومَكْوَزَةُ: اسمان».

(٥) أبو نصر رجاء بن حيوة بن جرول الكندي الأزدي، الإمام القدوة الوزير العادل التابعي الجليل، توفي عام ١١٢هـ رحمه الله. سير أعلام النبلاء ٤/٥٥٧.

(٦) الجمل ٣٣٤.




المستفِهم حركة المستفهَم عنه في لفظ الذاكِر بما يُجانسها من حروف المد، فإذا قال: جاءني رجلٌ، قلتَ: مَنُو[1]، وإذا قال: رأيتُ رَجُلا، قُلتَ: مَنَا، وإذا قال: مررتُ برَجلٍ، قلتَ: مَنِي، وتُثَنَّىٰ وتُجْمَع، فتقول: مَنانْ، ومَنُونْ، ومَنِينْ، ومَنْتَانْ ـ بتحريك النون وتسكينها في المؤنث[2] ـ، ومنهم من لا يلحق علامة تثنية، ولا جمع، ولا تذكير، ولا تأنيث، وكأنه يريد الشخص.

وذكر أبو القاسم[3] أنه إذا اجتمع السؤال عما يعقل وما لا يعقل، جعلت «أيًّا» لِمَا لا يعقل، و«مَنْ» لمن يعقل، ومن العرب من يستعمل «مَنْ» فيهما.

وليست هذه الحروف التي تزاد في «مَنْ» إعرابا[4]، وإنما هي دليل علىٰ إعراب المسئول عنه، فهي وإن تغيرت بحسب العامل، إلا أنَّ العَامِل غيرُ داخل عليها، وإنما دخل في كَلام المتكلم، ولا تكون هذه النون إلا ساكنةً للفرق بينها وبين نون الإعراب[5].

وأنشد[6]:

---

(١) هذه في الأصل كتبت: منوا، وقد رسمتها علىٰ المعروف اليوم.

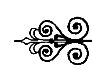
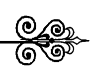
(٢) يقصد النون الأولىٰ في المؤنث. انظر الارتشاف ٦٨٢/٢.

(٣) الجمل ص ٣٣٥.

(٤) انظر أقوالهم فيها في الارتشاف ٦٨٤/٢.

(٥) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٧٣٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٨/٢، والارتشاف ٦٨٢/٢ ـ ٦٨٣.

(٦) دون نسبة في الجمل ص ٣٣٦، والكتاب ٤١١/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٧٤٠/٢، ولشمير بن الحارث الضبي في نوادر أبي زيد ص ٣٨٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٣/٢، ووشي الحلل ١٠٠٤/٢، ولشمر ـ وهو قول في اسم شمير بن الحارث كما سيأتي بعدُ ـ أو تأبط شرا في التصريح ٥٢٩/٤ ـ ٥٣٠، وجعله محقق ديوان تأبط شرا ضمن المختلط النسبة، مما ليس من شعر تأبط شرا ونسب إليه ص ٢٥٦، وفي حواشي هذه الكتب تفصيل الخلاف. ونص الأبيات:=

أَتَـوْا نَـارِي فَقُلْـتُ مَنُـونَ أَنْـتُمْ؟ ❊ فقالوا: الجِنُّ، قلْتُ: عِمُوا صباحًا[1]

وفيه شذوذان: إثبات النون في الوصل، وتحريكها، وكلاهما مسموع. والبيت لسُمَيْر[2] بن الحارث. ويروىٰ بالحاء، وهو من قصيد طويل، وكلا البيتين صحيحٌ، ويروىٰ: «أتوا ناري»، وفي رواية: «أَتَوْا رَحْلِي»، والقصيدتان ثابتان عن أبي بكر بن دريد عن أبي حاتم عن أبي زيد الأنصاري[3]. [٧١و] والجن خبر ابتداء مضمر، أي نحنُ الجن، والمجرور الذي هو «إلىٰ الطعامِ» متعلق بفعلٍ محذوف، والمعنىٰ تعالوا إلىٰ الطعام، ويجوز أن يكون من أسماء الأفعال. ومعنىٰ قوله[4]:

يَحْسُـــدُ الإِنْــسَ الطَّعَامَـــا

أنهم لا يأكلون الطعام، وقد صح أنهم لما قَدِمُوا علىٰ النبي ﷺ[5]، سألوهُ

=

ونـارٍ قـد حَضَـأْتُ بُعَيْـدَ وَهْـنٍ ❊ بِـدارٍ مـا أُرِيـدُ بهـا مُقَامَـا

سِـوَىٰ تَرْحِيـلِ رَاحِلَـةٍ وعَـيْنٍ ❊ أُكَالِئُهـا مَخافَـةَ أَنْ تَنَامَـا

أَتَـوْا نَـارِي فَقُلْـتُ مَنُـونَ أَنْـتُمْ؟ ❊ فقالوا: الجِنُّ، قلْتُ: عِمُوا ظَلامَا

فقلـتُ: إلـىٰ الطعـامِ، فقـال منهم ❊ زعـيمٌ يَحْسُـدُ الإِنْـسَ الطَّعامَـا

لقـد فُضِّـلْتُمُ بالأَكْـلِ فِينَـا ❊ ولكـنَّ ذاكَ يُعْقِـبُكُمْ سَـقامَا

أَمِـطْ عَنَّـا الطَّعـامَ فـإِنَّ فيـهِ ❊ لآكِلِـهِ الغَصاصَـةَ والسَّـقامَا

(١) كذا، والمشهور هو رواية «ظَلامَا»، ولأنه قال بعد: «ويروىٰ بالحاء»، فكأنه أثبت في المتن رواية «ظلاما». وانظر في الروايتين معا وشي الحلل ٢/١٠٠٧.

(٢) يقال سُمير بالسين والشين ويقال شَمِر. نوادر أبي زيد ص ٣٨٠، والخزانة ٥/١٨٢. وشُمَير شاعر جاهلي، كذا قال صاحب الخزانة.

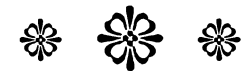
(٣) انظر الجمل ص ٣٣٧، والخزانة ٦/١٧٦ ـ ١٨٠.

(٤) بعض بيت من القطعة التي منها بيت الشاهد (الجمل ص ٣٣٧، ووشي الحلل ٢/١٠٠٤). ونصه:

فقلـتُ: إلـىٰ الطعـامِ، فقـال منهم ❊ زعـيمٌ يَحْسُـدُ الإِنْـسَ الطَّعامَـا

(٥) رواه مسلم: (كتاب الصلاة/ باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة علىٰ الجن، برقم: ٤٥٠).

الزادَ، فجعل لهم كل عَظْمٍ لَمْ[1] يُذكر اسم الله عليه، خرجه أبو داود، والحديث ثابت عن المحدِّثين، وحكىٰ يونس[2] عن العرب: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا، وعليه خُرِّجَ البيت[3]. و«حَضَأْتُ» مهموز وغير مهموز بمعنىٰ شَعرت[4].

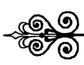


(١) الثابت في الروايات أن لهم العظم الذي ذكر اسم الله عليه، و«لم» هذه وردت في مسند الطيالسي: (برقم: ٢٧٩)، وفي مستخرج أبي عوانة: (برقم: ٦٥٥) وأظنها وهما من أحد الرواة.

(٢) الكتاب ٢/٤١١.

(٣) راجع الارتشاف ١/٦٨٣.

(٤) كذا، والذي في القاموس (حضأ) والتاج (حضأ) ١/١٩٣، واللسان (حضأ) ١/٥٦ أن حَضَأَ النارَ أَوْقَدها، ولم يذكروا شعر. وقد يكون المؤلف جعلها: أشعلت، فسبق قلم الناسخ إلىٰ شعرت، والله أعلم.




باب الحكاية بـ«أيٍّ»

وليس معها إلا الإعراب، وللعرب فيها مذهبان: الإفراد على كل حالٍ، والتثنية والجمع. ومن العرب من يؤنثها فيقول: أيٌّ، وأيَّةٌ.

وإنما وجب معها الرفع لظهور الإعراب فيها، وشبهه الفارسي بقولهم: إنهم أجمعون ذاهبون، ولو ظهر الإعرابُ لم يجز، وأجازَهُ الكسائيُّ فيما تبين فيه الإعراب. وغلَّطَ سيبويهِ فيه العربَ.

وقوله: «**ولا يحكى بها شيء من المعارف**»[1].

يريد ولا غيرها، وإنما خص المعارف لأنها التي يحكيها أهل الحكاية، والمراد الأعلام لا كُل معرفة، وتمثيله أغناه عن ذلك.

ولغة بني تميم في عدم الحكاية أقيس، كما كانت لغتهم في «مَا» النافية أقيس، بدليل رجوع الحجازيين إلى لغتهم في البابين.



(١) الجمل ص ٣٣٨.

بَاب حكاياتِ الجمل

وفسَّرَ الجملة بأنه «كل كلام عمل بعضه في بعض»[1]، وكل الجمل محكي لا غير، ولا يجوز فيها الإعراب.

واختلف النحويون في اسم الفاعل هل هو من قبيل الأسماء المفردة أو من قبيل الجمل؟ وكل ما أشبه الجمل مما تركب تركيبها فهو مِثْلها، وجرىٰ ذلك مجرىٰ الأمثال فلا تُغَيَّر، كقول العرب: «أَطِّرِي فإنَّكِ ناعِلَةٌ»[2]، ومعنىٰ هذا المثل: أن رجلا ماشته امرأة، فقصدت الطريق المسلوكَ، وتركَتْ له وَعْرَ الأرض، فقال لها: أطِّري فإنكِ ناعلة، معناه اقصدي أطْرَارَ الطريق ـ وهي جوانبها ـ ودَعي وسط الطريق لي فإني حافٍ.

وحُكم هذه الجمل أنْ لا تثنىٰ، ولا تُجْمَع، ولا تُعَرَّفَ. وأمَّا «تَأَبَّط شرًّا» ونحوه من أسماء الأشخاص، فسبيلك إن أردت تثنيته أن تأتي قبله بما يدل علىٰ التثنية، وكذلك في الجمع فتقول: جاءني المَقُولُ عليهما تأَبَّطَ شرًّا، والمقول عليهم تأبط شرًّا.

وأجاز أبو القاسم[3] الوجهين فيما يسمىٰ بحرف جر منفصلٍ واسْمٍ، الحكايةَ والإعرابَ، نحو: عَنْ زيدٍ، ومِنْ زَيْدٍ، ولم يُجِزْ في المتصِلِ إلا الحكايةَ[4]، ومن

(١) الجمل ص ٣٣٩.

(٢) سبق في ١/٣٨٥.

(٣) الجمل ص ٣٤٠.

(٤) الجمل ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

النحويين من أجاز فيه الإعراب ، [٧١ظ] ويزيد عليه حرفًا من جنس حركته ليصير علىٰ أقل أبنية الأسماء ، وزعم ابن خروف[١] أنه مخالف لقياس قول سيبويه ، وقد ذكره سيبويه في بعضِ أبواب ما لا ينصرف ، ومنهم من يفتح اللام ، فيقول علىٰ اللغة الأولىٰ: هَذَا لِي زَيْدٍ ، ورأيتُ لِي زَيْدٍ ، ومنهم من يقول: لَا زَيْدٍ بالفتح والمد.

وأمَّا: سِيبويهِ ، وعَمْرَوَيْهِ ، فكالجُمَلِ في أنه لا يُثنىٰ ولا يُجمع ، وأجاز الجَرْمِيُّ تثنيته وجمعه كما حَكَاهُ أبو القاسم[٢] ، وهو غير مسموع ، وإنما هو قياس ، وإجازة ذلك جار علىٰ قياس من إعْراب[٣] المركب نحو: حَضْرَمَوت ، وبَعْلبك.

وحكم المركب جوازُ التثنية والجمع علىٰ وجهيه ، إلا أنه إنْ رُكِّب تركيب الإضافة لحقت التثنيةُ الاسم الأول ، وإن رُكبت[٤] تركيب المبنيات ، نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ ، لحقت العلامَةُ آخِرَ اسْمَيْهِ.

وتُعُقِّبَ علىٰ أبي القاسم إدخالُ: سيبويه ، وعمرويه ، في الجُمَلِ. وكذلك تُعُقِّبَ عليه قوله: «**لأن آخِرَهُ اسم من أسماء العجم**»[٥] ، وألزموه علىٰ مقتضاه أن يبنِيَ: مارَ سَرْجِسَ[٦] ، ورامَ هُرْمُزَ.

وحكم المنقوص في حال النصب منع الصرفِ ؛ لكمال البناء ، نحو: رأيت جواريَ[٧].

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٣/١٥٦.
(٢) الجمل ص ٣٤١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٤٦.
(٣) كذا ، ولعل الصواب: أَعْرَب المركب ، وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٤٦.
(٤) كذا ، والصواب: ركِّبَ.
(٥) الجمل ص ٣٤٢.
(٦) اسمان لموضع جعلا اسما واحدا. القاموس (مور)
(٧) الجمل ص ٣٤٦.

وأمَّا نحو: قاضٍ، وسارٍ، وغازٍ، فينصرف في حال الرفع والجر إذا سميت بها. ويونسُ[1] يُثْبِتُ حروفَ العلة، ولا يصرفه إجراء له مجرىٰ الصحيح.

وقِنَّسْرِينُ وفِلَسْطِينُ وبابُه إذا سمي به وجعل إعرابه في النون، رُدَّ ما فيه الواو إلىٰ الياء، ومن العرب من لا يَرُدُّ[2]، وقد ذكرناهُ[3].



(١) الكتاب ٤/١٨٣.

(٢) انظر الجمل ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(٣) تقدم في ١/١٦٩.

باب من الحكاية

فُصُوصُ الخواتم وغيرُها يحكىٰ ما يُنْقَش فيها مفردا كان أو جملة ؛ لأن المفرد من ذلك في تقدير الجملة ، وأما الصورَةُ فمُعْرَبة . وأنشد النحويون[1]:

وأَصْــفَرَ مِــنْ ضَــرْبِ دَارِ المُلــو ❁ كِ يلُــوحُ علــىٰ وَجْهِــهِ جَعْفَــرَا

وفي انتصاب «جعفر» وجوه:

فقيل بإضمار فعل ، والمعنىٰ اقصد .

وقيل بالمصدر الذي هو الضرب ، وهو باطل لما يلزم من الفصْل بين المصدر ومَعْمُوله بأجنبي .

وإنَّما وَجَب أن يُغَيَّر: يدعو ، ويغزو ، لِمَا ذَكَرَهُ[2] من أنه ليس في كلامهم اسْمٌ آخره حرفُ علة قبله ضمةٌ ، ولحوق التنوين له علىٰ معنىٰ العوض من المحذوف ، وينصرف في حال الرفع والخفض دون النصب .

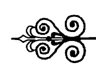
وقد استوفىٰ سيبويه هذا البابَ فاطلبه فيه . وما في كلام أبي القاسم من المجازات والمُسَامحاتِ ، فاتكال علىٰ قَصْدِ التَّقْرِيب وإحالة علىٰ ما قد فُهِمَ .

---

(١) بيت مدور مجهول القائل . شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٥٠ ، والارتشاف ٤/٢١٣٢ ، والخزانة ٧/١٤٧ . وبعده عند ابن بابشاذ:

يزيــدُ علــىٰ مائــةٍ واحِــدًا ❁ إذا نَالَــهُ مُعْسِــرٌ أَيْسَــرَا

(٢) الجمل ص ٣٤٥ .

وأنشد(١):

وَجَـدْنَا فـي كِتَـابِ بَنِـي تَمِـيمٍ ❊ أَحَـقُّ الخَيْـلِ بِـالرَّكْضِ المُعَـارُ

ساق سيبويه(٢) البيت [٧٢و] على وجه التمثيل والتسمية به، ويروى: المُعَارُ، والمغار، بالغين المعجمة والعين المهملة، فمن رواه بالغين المعجمة، فهو من أَغَرْتُ الحَبْلَ، إذا أحكمت فتله، وأما من رواه بالعين المهملة فهو من أَعَرْتُ الدابة، إذا أرسلتها تَرْعَى، وجعله بعضُهم من العارية(٣)، وهو خطأ، وقد روي البيت على مساقٍ آخر وهو:

أَعِيـرُوا خَـيلَكُمْ ثُـمَّ ارْكُضُـوهَا ❊ أَحَـقُّ الخَيْـلِ بِـالرَّكْضِ المُعَـارُ

وتقول في النسب إلى سيبويه وعمرويه: سِيبِيٌّ، وسِيبَوِيٌّ، وفي التحقير: سُيَيْبويه بِضَمِّ السين وكَسْرِها.

وفي التسمية بـ«تَفعلينَ» نظر يجري على اعتقاد كونه فارغًا ومشغولا، فإن كان مشغولا حَكَيْتَه، وإن كان فارغًا جاز إعرابُه. والبابُ بَيِّنٌ.

❊ ❊ ❊

---

(١) دون نسبة في الجمل ص ٣٤١، والكتاب ٣/٣٢٧، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٤٦، والخزانة ٩/١٦٨، ولبشر أو للطرماح في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٢٣، ولأحدهما أو لكُثَيِّر في وشي الحلل ٢/١٠١٠، وانظر ديوان بشر ص ٧٨، ولم أجده في ديوان الطرماح بتحقيق عزة حسن، ولا في ديوان كثير بتحقيق إحسان عباس. وفي حواشي ما ذكر تفصيل الخلاف.

(٢) الكتاب ٣/٣٢٧.

(٣) هو الأعلم، وقد اختار هذا في كتابه تحصيل عين الذهب ص ٤٩٣.

باب «ماذا»

وذكر لها وجهين(١):

أحدهما: أن تكون اسْمًا واحدًا موصولة بمعنى «الذي»، فجوابها حينئذ مرفوع.

والثاني: أن يكون «ماذا» كُلُّهُ اسمًا واحدًا يقع الفعل عليه، فجوابُه حينئذ منصوب، وعليه مخرج القراءتين في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٧](٢)، ولم يثبِتْ سيبويه(٣) «ذا» بمعنى «الذي» إلا مع «مَا»، وأثبتها غير سيبويه من البصريين وجماعة الكوفيين. وكذلك ألحقوا أسماء الإشارة كلَّها بالموصولات، وتأولوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٦]، وعليه مَحمل قول الشاعر(٤):

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ(٥) إِمَارَةٌ ❊ نَجَوْتِ وهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وعَدَسْ زجر للبغل، كأنه قال والذي تحملينَ طليق. والرفع في قول لَبِيدٍ(٦):

(١) الجمل ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢) قرأ «العفو» بالرفع أبو عمرو وحده، وقرأ الباقون بالنصب. كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٨٢، والنشر ٥/١٦٢٨.

(٣) الكتاب ٢/٤١٦.

(٤) ليزيد بن مفرغ الحميري في شرح الكتاب للسيرافي ٣/١١١، وقد سقط منه «وهذا»، والخزانة ٦/٤١، وديوانه ص ١٧٠، وتخريجه مفصلا هناك، ودون نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٥٢.

(٥) في الأصل بفتح الكاف، وهو يخاطب بغلته، لذا لم ألتزم ضبطه.

(٦) له في الكتاب ٢/٤١٧، والجمل ص ٣٤٩، ووشي الحلل ٢/١٠١٣، وديوانه ص ٢٥٤، ودون نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٥٤.

أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ❁ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ

دليل أنها عنده اسم موصول، وأحدُ الوجهين الاعتماد فيه على «ما»، فتكون في موضع رفع، أو نصب، على حسب العامل، وفي الآخر الاعتماد عليهما.

وقد يخرج الجواب عن المُوَافقة، وذلك من حَيْدَةِ[1] المُجِيب، كقوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]، فأجابوا على حسب معتقدهم، فهي حَيْدَة بالنسبة إلى ما هُوَ الأمر عليه في نفسه لا بالنسبة إلى معتقدهم الفاسد، وأساطيرُ الأولين هي أحاديثُهم الباطِلَةُ، وذلك من جهلهم وسابقة القضاء المقدَّرِ عليهم.

وقد جَرَى طُغيان اللسان ببعض حُذَّاقِ الطلبة المتأخرين بمراكش، فقال في مجلس أمير المؤمنين [٧٢ظ] في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، هذه حَيْدَةٌ عن الجواب. وكانت هذه هفوة منه غير مقصودة، وإلا فلم يكن من أهل الاستخفاف، بل له قصائدُ كثيرةٌ مشهورةٌ في مدح النبي ﷺ، وذِكْرِ مَفاخِرِهِ تَداوَلَها الخاصُّ والعامُّ.

وفرَّقَ ابن بابشاذ[2] بين «مَاذَا» في الوجهين بأنَّ «مَا» مَعَ الموصولة اسمٌ يُحْكَمُ عليه بالإعراب، وإذا جعلتهما معًا اسمًا واحدًا كانت «ما» حرفًا، وكأنها جُزْء من المركبة كـ«مهما»، وقال تعالى: ﴿۞وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠][3]، والرفع جائز كما ذكرناه.

---

(١) الحيدةُ: الميل، يقال حادَ عن الأمر يحيدُ حَيْدًا، مال عنه وانصرف.

(٢) شرح الجمل له ٢/٧٥٣.

(٣) قد تحرفت الآية في الأصل إلى: وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا، وهي مركبة من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٢٤﴾ [النحل ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿۞وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل ٣٠].

بَابُ مَوَاضِع «إنْ» الخفيفة

وذكر[١] لها أربعة مواضع: نافية، وشرطية ومخففة وزائدة.

فالنافية هي التي في معنى «ما». وتدخل على الجمل الاسمية، والفعلية، فإن دخلت على الفعلية فلا عمل لها بحالٍ، وإن دخلت على الاسمية فهل تعمل أم لا؟ فيه خلاف، فأثبتَهُ بعض الكوفيين، منهم الكسائيُّ[٢]، حَمْلًا على «ما» النافية، وعليه قول الشاعر[٣]:

إن هُـــوَ مُسْـــتَوْلِيًا عَلَـــى أَحَـــدٍ ❊ إلَّا علـــى أَضْـــعَفِ المَسَـــاكِينِ

والجمهور على أنها لا تعمل.

وأمَّا الشرطية، فهي أمُّ أدوات الشرط، وقد قدمنا الكلام فيها[٤].

وأمَّا المُخفَّفَة فقد ذكرنا[٥] أن من العرب مَنْ يُعملها مخففة عملها مشددة، ومنهم من لا يعملها، ولا يَلزمها إن أُعملت اللام، ويلزمها إن لم تُعمل، وقال عليه السلام[٦]: «قد علمنا إنْ كُنْتَ لمؤمنًا». ومن زعم من الكوفيين أن هذه نافية واللام بمعنى «إلَّا» فقد أحال فيما قال؛ لعدم اطراد ذلك في قوله: إنْ جاءَ أَحَدٌ لَزيدٌ،

(١) الجمل ص ٣٥١.
(٢) تقدم قوله في ١/٥٣٧.
(٣) تقدم في ١/٥٣٧
(٤) تقدم في ٢/١٢٩.
(٥) سبق في ١/٤١٤.
(٦) تقدم في ١/٤١٦.

والتقدير: ما جاء أحد إلا زيدٌ، وفي فساد هذا دليل على فساد مذهبه[1].

ومن هذا الباب قول عائشة رضي الله عنها[2]: «إنْ كانَ رسول الله ﷺ ليُصلي الصُّبْحَ، فيَنْصَرِفُ النِّساءُ مُتَلَفِّفاتٍ بِمُروطِهِنَّ» الحديث، فمذهب البصريين أنها مخففة، وقال الكوفيون هي نافية، واللام بمعنى «إلَّا»، وهي الفارقة عندنا.

واختلف النحويون أيضًا إذا خففت المكسورة هل يلزم أن يكون الفعل الذي بعدها من النواسخ أم لا؟ فالتزمه البصريون، ولم يلتزمه الكوفيون، وأنشدُوا عليه[3]:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لمُسْلِمًا ❊ حَلَّتْ عليكَ عُقوبَةُ المُتَعَمِّدِ

ورووا: إنْ تَزِينُكَ لَنفسُكَ، وإنْ تَشينُكَ لَهِيَهْ[4].

وأما وقوعها زائدة فكثير، منه إذا وقعت بعد «ما»، كقوله[5]:

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ ❊ مَنَايانَا ودَوْلَةُ آخَرِينَا

ودخولها بعدها زائدة يبطل عملها على نظر.

وزاد بعضهم كونَها أمرًا مِن آنَ يَئِينُ[6]، ومن وَأَى بمعنى وعَدَ، [٧٣و]

---

(١) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٥٧.

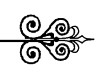
(٢) تقدم في ٢/١٧١.

(٣) أنشده الكوفيون، وقد سبق تخريجه في ١/

(٤) الأصول ١/٢٦٠، والمفصل ص ٣٠٢.

(٥) لفروة بن مُسَيْكٍ رضي الله عنه في الكتاب ٣/١٥٣، وخزانة الأدب ٤/١١٢، وللكميت أو لفروة بن مسيك في تخليص الشواهد ص٢٧٨ ـ ٢٧٩، ولم أجده في ديوان الكميت الذي جمعه الدكتور داود سلوم، ودون نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٥٨، ولابن عصفور ٢/٤٨٠.

(٦) انظر الجنى الداني ص ٤٠٢.




وتلحقها نون التوكيد الشديدة والخفيفة، وتخفف المشددة فتصير إلى المُخَفَّفةِ، وقد تكون محذوفة من «إمّا».

وزَادَ بعضهم استعمالها بمعنى «إذْ» و«إذَا»، وهو خطأ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر[1]:

إنَّ هنـــدُ المَلِيحَـــةُ الحَسْـــناءَ ❊ وَأْيَ مَـــنْ أَضْـــمَرَتْ لِخِـــلٍّ وَفـــاءَ

فرفع هندًا على النداء، وحذف حرف النداء للعلم به، وهو سائغ إجماعًا.

ومما احتج به من يرى أنها تقع بمعنى «إذا» قوله ﷺ: «وإنَّا إنْ شاءَ الله بِكُمْ لاحِقُونَ»[2]، فأدخل «إِنْ» في الواجب، وللناسِ فيه تأويلات كثيرة فقال بعضهم:

أوقعها موقع «إذا».

وقال بعضهم: إنما تمنى اللحاق بهم في المدفن الذي كانوا فيه.

وقيل إنما تمنى اللحوق بهم على فطرة الإسلام، وذلك وإن كان واجبًا إلا أنه أخرجه مَخرج الإمكان تواضُعًا وإذعانًا إلى العبودية، واعترافا بأنه سبحانه يفعل مَا يُريد.

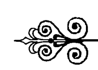
وقال بعضهم إنها بمعنى «كما»، والمعنى كما شاء اللهُ.

والصحيح أنه جائز بلا كلفة؛ لأن دخولها على الواجب لا مَانع منه. وقد

---

(١) انظر الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ص ٦٤، وسفر السعادة ١/٤٩٤، وضبط هناك ضبطا مخالفا للمراد، والمغني ١/٩٨، وانظر ما كتبه محققه ـ جزاه الله خيرا ـ في شأن نسبة البيت في حاشية الكتاب، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/٥٧.

(٢) تقدم في ٢/١٤٩.




ضعف بعضهم كونه تمنىٰ اللحوق بهم في البقعة الخاصة؛ لأنه لم يُعْطَ ذلك، وهو ﷺ لا يطلب إلا ما يُعْطَىٰ، فلمَّا لم يُعْطَ ذلك دَلَّ علىٰ أنه لم يطلبه. وهذا غير مُخلص عندنا، وإلا فقد استغفر لعمه ولم يُعْطَ الغفران له، وإن نفعه دعاؤه بالتخفيف عنه ببركة دُعائِه ﷺ له، ولله تعالىٰ أن يفعل ما يشاء.

وفي الصحيح: «وسألتُه أن لا يَجْعَلَ بَأْسَهُم بينهم فَمَنَعَنِيهَا، فلنْ يَزالَ الهَرْجُ إلىٰ يوم القيامة»[١]، وَقَدْ ردَّتْ بَرِيرَةُ شفاعته[٢] وهي هي، فلو كان ذلك واجبًا لما اجترأت علىٰ ردِّه ومخالفَةِ الواجِب، ويقينًا أن قبولها شفاعته في زوجها كان أَتَمَّ لهَا وأَزْكا في حالها؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يذنبها ولم يعنتها علي ذلك لفضل خلقه وكرامة سجيته صلىٰ الله عليه وعلىٰ أهله.

وأما قول الشاعر[٣]:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ❊ جِهارًا ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ مَالِكِ[٤]

ففيه روايتان: فمنهم من رواه بكسر «إِنْ»، ومنهم من رواه بفتحها، وهو الأكثر، والأُولَىٰ رواية الخليل[٥] فرارًا من الفصل بين المصدرية ومعمولها، والثانية رواية مَبْرَمان[٦] واختياره علىٰ أنها علة[٧]، ....

---

(١) رواه مسلم: (كتاب الفتن وأشراط الساعة/ باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، برقم: ٢٨٩٠)، وأحمد في المسند: (برقم: ٢٣٧٤٩) واللفظ له.

(٢) رواه البخاري: (كتاب النكاح/ باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة، برقم: ٤٩٧٩).

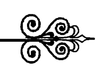
(٣) تقدم في ١/١٤٠.

(٤) كذا في الأصل، والذي في ديوانه وكتب النحو: ابن خازم.

(٥) الكتاب ٣/١٦١، لكن البيت هناك ضبط بكسر «إِنْ». والارتشاف ٤/١٦٩٣، والمغني ١/١٥٧.

(٦) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، الشهير بمَبْرَمانَ، من شيوخه المبرد والزجاج، قرأ عليه الفارسي والسيرافي، توفي عام ٣٤٥هـ. بغية الوعاة ١/١٦٤.

(٧) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٦٢.




والمبرِّدُ[1] يجعلها مُخَفَّفة من الثقيلة. وبنوا على ذلك هل يكون الشرط بالماضي أم لا؟ وقد قال تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٨]، فهذه أقاويل النحويين ورِوَايات أكابرهم في هذا البيت حكاه الفارسي[2] وأبو إسحاق الزجاج في مسائله التي سألَهُ عنها ابنُ وَلَّادٍ.

وذكر ابن بابشاذ[3] آيات في آخِر هذا الباب فيها احتمال منها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ [٧٣ظ] وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، فهل «إنْ» فيه شرطية أو نافية؟ فيه نظر، يحملها بعضهم على أنها للنفي، والمعنى: قل مَا كَان للرحمانِ ولدٌ فأنا أول العابدين له المُقِرِّين بربوبيته ووحدانيته وتنزهه عن الزوجة والولد. وقيل إنها شرط على زعم الكفار، والمعنى: إني أعبده وإن كانَ له الولد على فاسد اعتقادكم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]، وقَرِينَةُ أمره بالسؤال ربما قوَّتْ أنها شك في التقدير، والمعنى: إن شككتَ فيما أنزلنا عليكَ فَسَلْ أهل الكتاب، ويمكن أن يكون نفيًا وأَمَرَه بالسؤال ابتداء مع انتفاء الشك عنه لمزيد الوضوح والعلم، ومن المعلوم أن العلم يقوى باختلاف مَدَارِكه وقوة بعضها على بعضٍ، ومن هذا الباب رجح العيان على الخبر، وهو الذي طلبه إبراهيم بقوله: ﴿أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ولذلك قيل ليس الخبر كالعيان. وأما قوله ﷺ: «نَحْنُ أَحَقُّ بالشَّكِّ مِنْ إبراهيمَ»[4]، فقد شرحناه في موضعه.

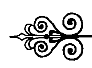
---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص ١٩٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٦٢، والارتشاف ٤/١٦٩٣.

(٢) الحجة في علل القراءات للفارسي ٢/٤٠٤. ونقل البغدادي في الخزانة ٩/٧٨ عن الفارسي مثل هذا الكلام في المسائل القصريات.

(٣) شرح الجمل له ٢/٧٥٨ ـ ٧٦٠.

(٤) رواه البخاري: (كتاب التفسير/ باب قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ۝٥١﴾، برقم: ٣١٩٢)،=

بَاب «أنْ» المفتوحةِ[1]

وذكر لها أربعة مواضع[2]:

مصدرية، وهي حرف بلا خلاف في جميعها، فالمُخَفَّفة من الثقيلة كالمكسورة في أنها تعمل، وتدخُل على الجمل الاسمية والفعلية، وإعمالُ المكسورة أكثر، والمخفَّفة المفتوحةُ عاملة في المعنى عند سيبويه، وإنما بطل عملها في اللفظ بخلاف المكسورة عنده، وحمل عليه الشلوبينُ[3] أنه أجاز فيها ملغاة مَا في المكسورة، فإذا وليتها الجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، لزم إضمار اسمها فيها، والجملة بعدها في لفظ الخبر، وقال[4]:

بأنَّــكَ رَبِيــعٌ وغَيْــثٌ مَرِيــعٌ ❊ وأنَّــك هُنــاكَ تَكــونُ انهمــالا[5]

ويلزم المفتوحة إذا خففت أن يعوَّض مما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة،

= ومسلم: (كتاب الإيمان/ باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة. وفي كتاب الفضائل/ باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، برقم: ١٥١).

(١) في الجمل ص ٢٥٣: المفتوحة المخففة.

(٢) الجمل ص ٢٥٣.

(٣) شرح الجزولية ٢/٧٩٧.

(٤) البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢، وتخليص الشواهد ص ٣٨٠، وليس في ديوانه بصنعة السكري، ولجنوب بنت العجلان أخت عمرو ذي الكَلْبِ الهذلية في الحماسة الشجرية ١/٣٠٩، والتصريح ٢/٨٩ والمقاصد النحويَّة ٢/٧٥٥، ولعمرة بنت العجلان في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٨٥، ولعمرة بنت العجلان في شرح شواهد المغني للسيوطي ١/١٠٦، قال: «وقيل اسمها جنوب»، ولجنوب أو لعمرة بنتي العجلان في الخزانة ١٠/٣٨٢.

(٥) كذا، والذي في كتب النحو: الثِّمالَا.




حرف النفي، وقد، والسين، وسوف، وقد لا يلزم العوض، والأول أَشْيَع. وإنما ألزموها هَذا العِوَضَ من حيث أُهِينَتْ[1] بالتخفيف، وخرجت عن الأصل بأن وَلِيَها الفعل وحذف اسمها، فالتزموا التعويضَ لهذه العلل التي لَحِقَتها.

وإنما اختصت بأفعال اليقين لتناسب معناها. ومَا عَدَاهَا من النواسخ محمول عليها.

والمصدرية منها يمتنع الفصل بينها وبين معمولها، وأما قوله تعالىٰ: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨]، فيحتمل أن تكُون مخففة من الثقيلة، ويحتمل أن تكون حرف عبارة وتفسير. والتخفيفُ فيها خارج عن الأصلِ، وإنما مبَنْاها علىٰ التشديد.

ومن مواضع «أنَّ» المشددة أن تكون بمعنىٰ «نَعم»، وعليه تأول بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٢] وقال[2]: [٧٤و]

ويقلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا ❊ كَ وقَدْ كَبِرْتَ، فقلتُ: إِنَّهْ

وفي حديث عبد الله بنِ الزُّبَيرِ «إِنَّ ورَاكِبَها»[3]، وقد تخرج المفتوحة المُشددة إلىٰ معنىٰ «لَعَلَّ» كقول العرب: ايتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لنا لَحمًا[4]، وقيس وتميم تبدل همزتها عينًا فيقولون: أَشْهَدُ عَنَّ محمدًا رَسُولُ الله.

---

(١) هذه الكلمة لم أهتد إلىٰ قراءتها أول الأمر، لكن دلني علىٰ وجه الصواب فيها الدكتور وليد السراقبي جزاه الله خيرا.

(٢) لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٦٦، وخزانة الأدب ٢١٣/١١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٥

(٣) النهاية في غريب الحديث ١/١٨٥ ـ ١٨٦، والتذييل ١٢٩/٥.

(٤) الكتاب ١٢٣/٣.

ويحتمل قوله: «فقلت إنه»، أن يكون على بابه، وتكون للتحقيقِ والتوكيد، والخبرُ محذوفٌ، والمعنى: إنك كذلك، فتكون الهاء ضميرا لا حَرْفَ سَكْتٍ، وعلى التقدير الأول تكون هاء السكت. ورجح بعضهم هَذا الوجه على الأول، ورجح بعضهم الأول لحذف الخبر في الوجه الثاني، والصحيحُ أن حذف الخبر جائزٌ، وأحسنه مع النكرات كما قال[1]:

إنَّ مَحَـــلًّا وإنَّ مُـــرْتَحَلا

ولم يعرف الكوفيون «أَنْ» التي هي حرف عبارة وتفسير[2].

وذكر أبو القاسم[3] أنَّ لها سبعَةَ مواضع، وزاد على التي ذكر أبو القاسم كونها بمعنى «لِئَلَّا» كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٥] ولا قاطِع في ذلك، وزاد «أَنْ» في قوله[4]:

أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

وهي التي دخلت على «مَا»، وجُعِلت «ما» عوضًا من الفعل مَعَ المفتوحة كما كان مع المكسورة في قولهم: إما لا.

وجعلها بعضهم بمعنى «لا» في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَنْ

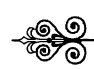
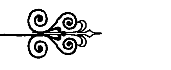
(١) سبق في ١/٤٠١.

(٢) هذه عبارة ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢/٧٦٤، وانظر المغني ١/١٩٣.

(٣) كذا، ولعله أراد غير أبي القاسم، لكن قلمه أو قلم الناسخ سبق إلى هذا. ولعله يقصد أبا الحسن الهروي صاحب الأزهية، لأنه ذكره بعد أسطر فقال: «وذكر الهَرَوِيُّ وغيرُه في مَعَانِي الحروف في ذلك أوجهًا لم يُتابع عليها الجمهور». قلتُ: وقد قال الهروي في الأزهية ص ٥٩: «مواضع أن المفتوحة الخفيفة: اعلم أنَّ أنْ لها سبعة مواضع».

(٤) بعض بيت سبق في ١/٤٥٢ وهذا نصه:

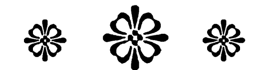
أَبَـا خُراشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ ❖ فـإنَّ قَـوْمِيَ لَـمْ تَـأْكُلْهمُ الضَّبُعُ

يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ [آل عمران: ٧٢] ، بمعنى: لا يُؤْتَى أحَدٌ.

وذكر الهَرَوِيُّ(١) وغيرُه في مَعَانِي الحروف في ذلك أوجهًا لم يُتابع عليها الجمهور.

ومن حكم «أنْ» المفسِّرة أن لا تجيء إلا بعد فعل في معنى القول ، كقولكَ: أَمَرْتُه أَنْ قُمْ ، وكتبتُ إليه أنِ ارْجِعْ. والبابُ بَيِّنٌ.



(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي ، كان مقيما بمصر ، وهو عالم بالنحو ، إمام في الأدب ، توفي سنة ٤١٥هـ. بغية الوعاة ٢/١٩٦ ، ومقدمة تحقيق الأزهية له.
وانظر بشأن المعاني التي ذكرها الهروي الأزهية له ص ٥٩ ـ ٧٤.

باب الجواب بـ«بَلى» وَ«نَعَمْ»

وهما من حروف التصديق والإيجاب، وقد وضَعُوا للتصديق «نَعَمْ»، و«بَلَىٰ»، و«إيْ»، و«جَيْرِ»، و«أَجَلْ»، و«إِي»[1]، و«إِنَّ» في أحد وجوهها، ومنها مختلف في اسميته، وهو: جَيْرِ، وهي قَسَمٌ معناها حقًّا، وحكىٰ الجزولي[2] عن أبي محمد بن بري أنها اسمٌ بدليل التنوين في قوله[3]:

وَقائِلَـةٍ أَلسـتَ[4]، فقلـتُ: جَيْـرٍ

وَلا دَليلَ فيه لاحتمال أن يكون تنوين ترنم[5].

فـ«نَعَمْ» تصديق لما سبقها من نفي أو إثبات أو استفهام، فإذا قال القائل: قَامَ زيد، أو: ما قام زيد، أو: لم يقم زيد، فقلت في جوابه: نعم، فقد صدقته في حديثه.

وأما «بلىٰ» فللإيجاب بعد النفي، سواء كان مع المنفي حرف استفهام أو لم يكن، قال ابن بابشاذ[6] وغيرُه: ولا يصح أن يقع «نعَمْ» في موضع «بلىٰ»

---

(١) كذا بتكرارها في الأصل.

(٢) الجزولية ص ٣٢٣.

(٣) دون نسبة في الجزولية ص ٣٢٣، والصاحبي لابن فارس ص ٢١٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٨٥، والمغني ٢/٢٤٢، والخزانة ١٠/١١١، ولرجل من بني أسد في شرح أبيات المغني ٣/٧٢. عجزه:

أَسِـيٌّ إِنَّنِـي مِـنْ ذاكَ إِنَّـهْ

(٤) كذا في الأصل، والصواب: أَسِيتَ.

(٥) انظر الملخص لابن أبي الربيع ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩.

(٦) شرح الجمل له ٢/٧٦٧.

كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٥٩] ولو قال نعم لاقتضى عدم الإيمان. وقال تعالى: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أي نجمعها قادرين، فـ«بلى»، إيجاب، و«قادرينَ» [٧٤ظ] حالٌ، والمعنى بجمعِها قادرين، وقيل إنه متعلق بـ«نُسَوِّيَ»، والمعنى: نسوي قادرين، وقيل المعنى نقدر قادرين. وقال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، معناه: أنت ربُّنا، قال ابن عباس: لو قالوا نَعَمْ كَفَروا، والله أعلم هل يصح هذا القول عنه(١)، وقد استعمل سيبويه ـ رحمه الله ـ هذا الذي أنكرهُ ابن عباس(٢)، وقد جاء في كلام العرب قال(٣):

أَلَيْسَ الليلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ✽ وَإِيَّانَا فذاكَ بنا تَدَانِ
نَعَمْ، وتَرَىٰ الهِلَالَ كَمَا أَرَاهُ ✽ وَيَعْلُوهَا النَّهارُ كما عَلانِي

وقد أخرج بعضهم هذا البيت عن أن تكُونَ «نَعَمْ» فيه جَوَابًا للنفي، ويقول القائل: أليس لي عندك وديعةٌ، فتقول تصديقًا له: نعم، و«بلى» تكذيب لهُ، وفي حديث النبي ﷺ أنَّ المهاجرين قالوُا: «يا رسول الله، إنَّ الأنصارَ قَدْ فَضَلُونا، وآوَوْنا وفَعَلوا بنا، فقال: ألسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذلك لهم؟ فقالوا: نَعم، قال: فإنَّ ذاكَ»(٤)، ففيه شاهدان:

الجواب بـ«نعم»، وهذا يُضعف قول ابن عباس في الآية أنهم لو قالوُا نعم كَفَرُوا.

---

(١) سبق في ١/٤٢٠، وقد نفى هذا القول هناك عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر الكتاب ٢/١٩، وقد رد عليه ابن الطرواة فرد الناس على ابن الطراوة. انظر الخزانة ١١/٢٠١ وما بعدها.

(٣) لجحدر بن مالك الحنفي اللص لما حبسه الحجاج في أمالي القالي ١/٤٣٧، والارتشاف ٥/٢٣٦٩، والخزانة ١١/٢٠١.

(٤) سبق في ١/٤٢٠.

الثاني: حذف الخبر، وقد وذكرناهُ.

وأما «أَجَلْ» فلا يقع إلا في الخبر في الأعم، وقد يقع في الاستفهام، قال الأخفش: و«نعَمْ» أحسن منها في الاستفهام، وهي أحسن من «نعم» في الخبر. وكل ذلك بحسب كثرة الاستعمال الوضعي.

وفي «جَيْرِ» لغتان: الكَسْرُ، والفتح.

واستعمال «إيْ» في القسم، تقول: إيْ وَاللهِ، وإيَ اللهَ[1]، وفيها لغات: حذف الياء، وفتحها، وتسكينها.

وجميع أدوات التصديق سواء في أنها نابت عن الجملة وسدت مَسَدها، إلا أن مَوَاقعها تختلف كما ذكرناهُ. واعتراض بعض المتأخرين بها على حد الكلام اعتراضٌ فاسدٌ؛ لأنها نائبة عن الجمل، فلم تدل بنفيها البتة.

وفي «نعم» منها لغات وكتابه بكسر العين، فتقول: نَعِمَ، وقرأ عمر بن الخطاب وابن مسعود: ﴿قالوا نعِم﴾[2]، وسأل عُمرُ قومًا عن شيء، فقالوا: نَعَمْ، فقال: إنما النَّعَمُ الإبِلُ[3]، وحكى النضرُ بن شميل[4] أنَّ «نَحَمْ» بالحاء لغةُ ناس من العرب.

❁ ❁ ❁

---

(١) هذا موطن آخر نقله عن المفصل (ص ٣١٥) دون إشارة إلى ذلك.

(٢) الأعراف ٤٤. قرا بكسر العين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابن وثاب والأعمش والكسائي، وقرأ الجمهور بفتحها. تفسير ابن جرير ١٠، ٢٠٦، وكتاب السبعة ص ٢٨١، والمفصل ص ٣١٥، والمحرر الوجيز ٣/٥٦٨، البحر المحيط ٥/٥٥.

(٣) المفصل ص ٣١٦، المحرر الوجيز ٣/٥٦٨.

(٤) سبق ذكرها في ١/٥٤٢، وهذه الفقرة الأخيرة نقلها بلفظها عن المفصل دون تصريح بذلك.

باب «أو» و«أَمْ»

وقد قدمنا الكلام في «أم» في باب حروف العطف[1]. والسؤال بـ«أم» فرع عن السؤال بـ«أَو»؛ لأن الاستعلامَ بـ«أم» عن تعيين فاعل الفعل بعد معرفة وقوعه، وبـ«أو» عن أصل وقوعه، وهما لأحد الشيئين أو الأشياء.

وكل ما يصلح أن يقع جوابًا في «أم» صلح أن يقع جوابًا في «أوْ»؛ لأنه الأول وزيادة، ولا حرج في أن يكون الجوابُ أعمَّ من السؤال، وإنما الممتنع أن يكون أخص منه، إلا أن يكون المقصودُ تنبيهَ السامع على القياس، وليس في ذلك تعطيل مصلحة، فيكون أخص ليتحقق فضل الاجتهاد [٧٥و] للمجتهدين كما تقرر في أصول الفقه.

والسؤال بكل واحدة منها محتاج إلى جواب، وكل موضع يجب فيه التعيين فالإلباس فيه مُتْلِفٌ لغرض السائل فلا يجوز، وحكى ابنُ بابشاذ[2] أن أبا زَيْدٍ أجاز أن تكون «أمْ» زائدة، وعليه وقف بعض القراء[3] ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ﴾ [الزخرف: ٥٠ ـ ٥١] ويبتدئ ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ﴾، وهذا قولٌ مَرغوبٌ عَليه[4]، والوقف على ذلك غير تام ولا مطابق للمعنى.

---

(١) راجع ١/٢٤٩.

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٧٣، وانظر قول أبي زيد الأنصاري في المقتضب ٣/٢٩٦، والجنى الداني ص ٢٠٦.

(٣) هو مجاهد بن جبر ﷺ تلميذُ ابنِ عَبَّاس. المحرر الوجيز ٧/٥٥٥.

(٤) كذا، والصواب: مرغوب عنه.

باب النون الثقيلة والخفيفة

وتسمىٰ هذه النون نونَ التوكيد، والشديدةُ أبلغ في التوكيد من الخفيفة، قال ابن بابشاذ[1]: «وغَيَّرَتِ الفعل المستقبل وأثرت فيه تأثيرين من جهة اللفظ والمعنىٰ، أما من جهة اللفظ؛ فلأَنَّها أخرَجَته من الإعراب إلىٰ البناء، وأما من جهة المعنىٰ فلإخلاصه للاستقبال بعد الاشتراك»، وهذا الذي قاله إنما مضىٰ فيه علىٰ بعض المذاهب، وقد قدمنا[2] الْكَلَام في الفعل المستقبل إذا دخلته النونان أو نون المؤنث أو وقع موقع الأمر هَلْ هو معرب أم مبني؟ وقد مضىٰ[3] ذكر الخلاف في الأقسام الثلاثة.

وقدمنا[4] أيضًا الكلام في صيغة «يفعل»، وفيها ثلاثة مذاهب:

فقيل إنها مشتركة في الحال والاستقبال، حقيقة فيهما.

وقيل إنها حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال.

وقيل بالعكس.

قال الفارسيُّ في أول باب التنوين[5]: «النون الشديدة تلحق الفعل المستقبل للتأكيد»، ولا معنىٰ لتقييده بالوصف؛ لأن الخفيفة والثقيلة في لحوقها للفعل

---

(١) شرح الجمل له ٢/٧٧٤. وقد تصرف في العبارة قليلا.

(٢) تقدم في ١/١٢٢ ـ ١٢٦.

(٣) مضىٰ في ١/١٢٢ ـ ١٢٦.

(٤) سبق في ١/٩٠، ٩٤، ١٤٩.

(٥) الإيضاح ص ٣٢٣.

المستقبل علىٰ وجه واحدٍ، وموقعُها في الطلب أمرًا كانَ أو نهيًا، وفي الاستخبار والقسم والشرط بـ«إن» المقرونة بـ«ما» كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَداً﴾ [مريم: ٢٥]، وقد دخلت في غير ذلك من الجزاء تشبيهًا بالجزاء بالنهي، وقد دخلت في النفي والتقليل، وذلك قليل، ودخولها في التقليل أكثر من دخولها في النفي، قال(١):

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ ❊ يَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ

وقد جاءت في النفي في قوله(٢):

يَحْسِبُه الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَمَا

شَيْخًا علىٰ كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وقال(٣):

في روضة(٤) ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

ومن كلام العرب: بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ(٥)، وبِأَلَمٍ ما تُخْتَنِنَّهْ(٦)، ....

---

(١) تقدم في ١/٤٥١.

(٢) دون نسبة في الكتاب ٣/٥١٦، ولأبي حيان الفقعسي في التصريح ٤/١٨٨، وللعجاج في الجمل المنسوب للفراهيدي ص ٢٣٨، ولأبي جُبابَةَ اللص الشاعر الجاهلي أو ابن مُساور العبسي أو العجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو عبد بني عبس في الخزانة ١١/٤٠٩، ٤١٨.

(٣) دون نسبة في الكتاب ٣/٥١٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣، والتصريح ٤/١٨٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٧٦١، والخزانة ٤/٢٢. ويروىٰ: من عضة، وهي الرواية المشهورة، ويروىٰ: في عضة، كما نص عليه في المستقصي ٢/٣٨٢. وهو من أمثالهم يضرب في مشابهة الرجل أباه.

(٤) كذا في الأصل، والذي في كتب النحو: عِضَةٍ بدل روضة.

(٥) من أمثالهم. المقتضب ٣/١٥، جمهرة الأمثال ١/٢٣٦، ومجمع الأمثال ١/١٠٠، والمستقصي ٢/١١. ومعناه: اعَجَلْ.

(٦) انظر الكتاب ٣/٥١٧، والمقتضب ٣/١٥، ومجمع الأمثال ١/١٠٧. ومعناه أنه لا يدرك الخير=

وذكر سيبويهِ[1] أنها تَلْحَقُ الواجب في الضرورة والعرض والتمني والتحضيض حال استفهام، كقولك: ألا تنزلن، وليتك تخرجن[2].

ولا تدخل على الماضي ولا الحال؛ لأن كل ذلك واقع أو في حال وقوع، فلم يكُن لتوكيده معنى، وإن أدخلوها على مَا هو في حال وقوع كان معناه الازدياد والتمادي، فهو استقبال في المعنى، كما أجاز الأخفش أن يكون الأمرُ [٧٥ظ] حالا، وهو عندنا راجع إلى المستقبل؛ لأنه أمر بالتمادي والازديادِ.

وقوله: «**فإنك تبني ما قبلها على الضم**»[3].

أصلحه عليه ابن خروف وقال يعني في المذكر، وعلى الكسر في المؤنث، قال ابن خروف: «وإنما هو إبقاء له على حاله»، والذي قاله أبو القاسم صحيح؛ وذلك أن مذهبه فيه البناء مع دخول النونات كما هو مذهب الجمهور، فضمَّتُه في حال الإفراد هي رفعه في الحقيقة؛ لأنها إعراب، فإذا استعمل الجميع انتقل إلى الإعراب بالحرف فصارت ضمة اللام التي كانت في حالِ الإفراد إعرابا ضمة بناء، فإذا لحقت النون المؤكِّدة ذهبت الواو، فضُمَّت اللامُ ليدل كما قاله على سقوط الواو، وكسرت لتدل على سقوط الياء، فلو قال: «أبقيته على حاله» لاحتمل أن يكون إشارة إلى حاله الأول قبل دخول النون الذي هو إعراب، فكلامُ أبي القاسم حَسنٌ، وإصلاحُ ابن خروفٍ كذلك، وإنما ذكرنا هذا بيانًا للأصل.

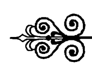
وهذا الفعل الذي تلحقه هذه النونُ قد يكون خاليًا، ومشغولا، نحو: ليقومن

= إلا باحتمال المشقة.

(١) الكتاب ٣/٥١٦ ـ ٥١٨.

(٢) هذا نقله عن المفصل (ص ٣٣٨) دون أن يصرح بذلك.

(٣) الجمل ص ٣٥٦. وفيه: «ما قبلهما»، بالتثنية.




زيد، وزيدٌ ليقومن، ويكون أيضًا صحيحًا، ومعتلا، ومُدْغمًا، فهو مع المذكر مطلقًا سواء كان صحيحًا أو معتلا أو مُضَاعَفًا، ومع الواحدة الغائبة أو المتكلمة = مفتوحُ اللام، نحو: ليضربن زيد. وتكون مكسورة مع الوَاحدة المخاطبة في الصحيح، والمعتل مطلقًا، والمضاعف، نحو: هل تَضرِبِن؟ وهل تَرمِنَّ؟ وهل تَرُدِّن. وتكون مضمومة مع الجماعة المذكرين، نحو: هَل تضربُن، وهل ترمُن؟ وهل ترُدُّنَّ، إلا أن يكون معتلا بالألف، فتكون الوَاوُ مضمومة وما قبلها مفتوح لتدل على الألف.

قوله: «وكل موضع دَخلته الثقيلة فالخفيفة تدخله»[1].

قد ذكر بعدُ الخلافَ فيه عنِ الكُوفِيِّينَ ويونُسَ[2]، وأنه جائزٌ عندهم، وسيبويه[3] لا يجيزُه في فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة.

❊ فَإِن قِيلَ: لأي شيءٍ حُذِفت الواو والتاء مع المشددة وهو ساكن مدغم؟

فالجوابُ أنَّ ذلك إنما كان حملا على الخفيفة؛ لأنها غير مدغمة، فأرادوا إجراء الكتابِ على طريقة واحدة. وحكَى ابنُ بابشاذ[4] في الحركة التي قبل النون في قولك: هَلْ تَضْرِبَنَّ زيدًا؟ خلاف[5]، هل هي حركة التقاء الساكنين، أو حركة بناء؟ ومن المعلوم أن حركة التقاء الساكنين حركة بناء لا حركة إعراب، وإنما تحريرُ الكلام هل أوجبَها البناء أو التقاء الساكنين كما قدمنا الخلاف في

---

(١) الجمل ص ٣٥٧.

(٢) انظر الكتاب ٣/٥٢٧، وشرح الجمل للغافقي ص ٣٠٨، والارتشاف ٢/٦٥٥.

(٣) الكتاب ٣/٥٢٧.

(٤) شرح الجمل له ٢/٧٧٤، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٩٠.

(٥) كذا، والصواب: خلافا.

حذف التنوين في المنعوت بـ«ابن»، هل أوجبه كثرة الاستعمال أو التقاء الساكنين[1].

وقوله: «وإذا وقفت على هذه النون»[2].

قد قدمنا[3] في باب الوقف أن الشديدة يُوقَفُ عليها على لفظها، وأنت في إلحاق هاء السكت مُخير. وأما الخفيفة فلا تحذف إذا انفتح ما قبلها، بلْ تُقلب ألفًا، وإن كَانَ ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا حذفتها، ورددت نون الرفع.

وقول أبي القاسم: «ولم [٧٦و] تُعَوِّض»[4].

إن أراد أنك لا ترد نُونَ الرفع، فغير صحيح؛ لأنَّ موجب البناء قد ذهب، وإن أراد أنك لا تعوض منها إذا انضم ما قبلها أو انكسر في الوقف كما فعلت مما انفتح فهو صحيح، وفيه خلافُ يونُسَ[5]، فإن لقيها سَاكنٍ حَذفتَ النون من أجله، ولم تحركها بخلاف التنوين.

وفي علة الفرق بينهما وجهان:

أحدهما اللزوم، لأن التنوين لازم للاسم، بخلاف النون في الفعل.

الثاني المَزِيَّة، قال الفارسي في إيضاحه[6]: «جعلوا لما يدخل الاسم على

---

(١) تقدم في ٢/٣٨.

(٢) الجمل ص ٣٥٨.

(٣) راجع ٢/٣٢٩.

(٤) الجمل ص ٣٥٨. قال: «وإذا كان ما قبل النون الخفيفة مضموما أو مكسورا، فوقفت عليها، حذفتها ولم تعوض منها شيئا».

(٥) الكتاب ٣/٥٢٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٧٦.

(٦) الإيضاح ص ٣٢٤.




ما يدخل الفعل مزية».

تلخيص المسائل المختلف فيها في هَذَا الباب:

الأولى: هل الفعل معهما معرب أم مبني؟ قد تقدم الخلاف فيه(١).

الثانية: هل تلحق فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة؟ قد تقدم فيه الخلاف(٢).

الثالثة: هل يجوز حذف الياءِ مِنَ المعتل اللام، نحو: قَضَىٰ ورَمَىٰ أم لا؟ أجازه الكوفيون(٣)، وحكوا: اقضِنَّ، وارْمِنَّ يا رجل، وهي لُغة فَزَارَةَ(٤)، وعليه قوله(٥):

لَــتُغْنِ(٦) عَنِّــي ذَا إنائِــكَ أَجْمَعَــا

وهو من أبيات المفصَّلِ(٧)، وفيه روايات(٨)، ولم يعرف هذه اللغة البصريون.

الرابعة: الفتحة فيه مَعَ المذكر هل أوجبها البناء أو التقاء الساكنين؟ قد تقدم

---

(١) تقدم في ١/١٢٣.

(٢) راجع ١/١٢٣، ٢/٣٨٣.

(٣) الأصول ٢/٢٠٤.

(٤) شرح الألفية للمرادي ٢/٦٥، والخزانة ١١/٤٣٦.

(٥) لِحُرَيْثِ بن عناب ـ بالنون ـ الطائِيِّ في مجالس ثعلب ص ٥٣٨، والعيني ١/٣٢٥، والخزانة ١١/٤٣٤، ودون نسبة في كتاب الشعر للفارسي ١/١٨٦، والمسائل العسكريات ص ١٠٠، وتخريجه مفصلا في حواشي هذه الكتب. صدره:

إذا قالَ: قَطْنِي، قلتُ: آلَيْتُ حَلْفَةً

(٦) كذا في الأصل، والصواب: لَتُغْنِنَّ.

(٧) المفصل ص ١٠٥.

(٨) هي: لِتُغْنِيَ عني، ولَتَغنِنَّ عني، وثالثة بفتح اللام والياء: لَتغنيَ عني. انظر الخزانة ١١/٤٣٧، ٤٤٠.




الخلاف فيه[1].

الخامسة: الفعل المؤَكَّد بالنون الخفيفة هل يكتب بالنون أو بالألف؟ فيه خلاف[2]، منهم من رَاعَىٰ اللفظَ، ومنهم من رَاعَىٰ الوقفَ.

السادسة: هل يجوز البدل في الوقف من النون الخفيفة المضموم ما قبلها واو أو المكسور ياء أم لا يجوز؟ فأجازه يونسُ، ولم يعرفه سيبويه، وهو مراد أبي القاسم بقوله: «**ولم تعوض**»[3].

السابعة: هل تلحق «هَلُمَّ» أم لا؟ فيه خلاف، فأهل الحجاز لم يعرفوا ذلك، وألحقَها بنو تميم[4]؛ لأنها عندهم مركبة من «ها» التنبيه مع «لُمَّ»[5]، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، ولذلك لحقتها الضمائر.



(١) راجعه في ١/١٢٣.
(٢) انظر الجمل ص ٣٥٨.
(٣) سبق في الصفحة ٣٨٥.
(٤) الكتاب ٣/٥٢٩.
(٥) المفصل ص ١٤٦.

باب الصلات

والموصول ما لا يتم اسما إلا بصلة، وذَكَر في هذا الباب عدد الصلات[1]، وقد قدَّمْنَا[2] أنها عشرة، فمنها حروف بلا خلاف، وأسماءٌ بلا خلاف، ومختلَفٌ فيه. وجميعها مبني إلا «أيٍّ»؛ لشبهه بالحروف من جهة افتقارها[3] إلى صلاتها؛ ولذلك بنيت المضمرات أيضًا، وقد عُلِمَ أن من شأن الصلات أن تكون جملة، أو في معنى الجملة، محتملة للصدق والكذب، غير متقدمة على الموصول، ولا مفصول بينها وبين الموصول بأجنبي، مشتملة على ضمير الأول، ولا تستغني بالصلة عن الموصول ولا بالموصول عن الصلة في الأمر العام، ولا تعامل معاملة الاسم المستقبل، إلا بعد تمامه بصلته. وهل يجوز أن تقع الصلة تعجبًا أم لا؟ فيه خلافٌ بين [٧٦ظ] المتأخرين.

وقد اشتهرُ الخلاف في «الذي» و«التي» والموصولات، هل تعرفت بصلاتها أم بالألف واللام؟ وحمل ما ليس فيه الألف واللام على ما هي فيه.

ومن هذه الموصولات ما يلزم بابه، ومنها ما يخرج عنه كـ«مَا»، و«مَنْ»، و«أيّ»، وقد تقدم مواضعها[4]، وذكرنا[5] الخلاف في «ما» التعجبية هل هي

(١) الجمل ص ٣٦١.

(٢) تقدم في ١/٢٠٠.

(٣) كذا، «لشبهه» بالتذكير، و«افتقارها» جعل الضمير للمؤنث.

(٤) تقدم في ٢/٣٤٩، ٣٥١.

(٥) راجع ١/٥١٧.

موصولة أو اسم تام غير موصول ولا موصوف؟ وهو مذهب سيبويه.

وقوله إن «ما لما لا يعقل»[1]، كلام على الأكثر، وقد ذكرنا أنها وقعت لمن يعقل كثيرًا[2]، وليس في كثرة وقوعها لما لا يعقل.

وذكر[3] حذف الضمير المنصوب في الصلة، ولا يخلو أن يكون في صلة الألف واللام أو في صلة غيرها من الموصولات، فإن كان في صفة[4] الألف واللام لم يحذف، منصوبًا كان أو مرفوعًا أو مجرورًا، ومن النحويين من أجاز حَذْفَه منصوبًا، وهو قبيح، وموضعُه عندنا الشعر فقط.

وإن كان في صلة غيرها، وكان مرفوعًا على أنه فاعل أو قائمٌ مقام الفاعل = لم يُحذف، وإن كان مبتدأ كان حذفه مع «أيّ» جائزا لطول الكلام، وإن كان منصوبًا متصلًا جازَ حذفُه وإثباتُه إن اتصل بفعل، وإن اتصل بحرف لم يجز حذفُه، وإن كان منفصلا لم يُحذف، وإن كان مجرورًا، فإما أن يكون مجرورًا بحرف جر أو إضافة، فالأول يجوز حذفُه على السَّعة جوازًا حسنًا، وهل يحذف على التدريج أو دُفعة واحدة؟ فيه تردد بين المتأخرين، وهو في الثاني جائزٌ على استكراه.

وقد ذكرنا[5] السبب في إعراب «أي» دون مَا عَدَاها من الموصولات،

---

(١) الجمل ص ٣٦١.

(٢) راجع ٢٠٦/١.

(٣) الجمل ص ٣٦٢، قال: «وتقول: الذي ضربتُ عمرٌو، [...] والعائد على الذي الهاء المقدرة في ضربتُ، والتقدير: ضربتُهُ، وإن شئت أثبتها فقلتَ: الذي ضربته عمرٌو».

(٤) كذا في الأصل، والصواب: صلة.

(٥) راجع ٢٠٢/١.

فعلله بعضُهم كما ذكرناه بأنها أُخْرِجت منبهة على الأصل، وبعضُهم بالحمل على نظيرتها «بَعْضٍ» أو نقيضتها «كُلٍّ»، وعلَّله الأَعْلَم بأنها لما خَالَفَت أخواتها من حيث كانت على أخف أوزان الأسماء، وحُذِفَ صدر جملتها، ولَزِمَت الإضافة = جعلوا لها مزية على غيرها.

وقد ذكر «ماذا» فيما مضى[1]، وأفرد لها بابًا.

وذكَرَ أنَّ الجُمَلَ الأربع تقَعُ صلات[2].

وتقول في تثنية «الذي»: «اللذانِ» بالتخفيف والتشديد[3]، ومن العرب من يحذف النون تخفيفًا، كَمَا أَنَّ مَنْ شدد جعل التشديد عِوَضًا من الحذف الذي لَحِقها.

وتقديمُ بعضِ الصلة على بعضِ جائز[4]، والمسألة المبنية على ذلك جائزَةٌ، وكل ما انبنى على تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول باطلة[5].

وذكر أن «مَا» وَ«مَنْ» لا يثنيان ولا يجمعان[6]؛ لأن لفظهما يقع على الواحد والجميع، فاستغْنِيَ عن تثنيتهما وجمعهما مع أنهما كالحروف، والإتيان على مراعاة اللفظ والمعنى.

---

(١) تقدم في ١/٢٠٠، وراجع بابها في ٢/٣٦٦.

(٢) راجعها في الجمل ص ٣٦٢ ـ ٣٦٥.

(٣) أي بتخفيف النون، وهي لغة الحجازيين وبني أسد، وبتشديدها، وهي لغة بني تميم وقيس. الارتشاف ٢/١٠٠٣.

(٤) الجمل ص ٣٦٣.

(٥) كذا.

(٦) الجمل ص ٣٦٥.

وذكَرَ[1] أن الألف واللام تنزل منزلة «الذي»، ولا توصل إلا بأسماء الفاعلين والمفعولين، وقد دخلت على الفعل كقولهم: اليجدع، واليقصع[2]، وكقوله[3]: [٧٧و]

مَـا أَنْـتَ بـالحَكَمِ التُّرْضَـىٰ حُكُومَتُـه

البيت.

وذكر مسائل من باب الإخبار[4]، والناس كافة في باب الأخبار عالة على أبي بكر بن السراج، فهو الذي بَسَطَه وأجادَ القول في أصولِه ومبانِيه، وأطنَبَ في تفسيرِ معانيه، وقد فسَّر الفارسيُّ[5] قول النحويين: أَخْبِر عَنْ كذا، بأن معناه أخبر به، فوقعت إحدى العبارتين موقع الأخرى، وقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٩]، والمعنى: فاسأل عنه خبيرًا.

وقد اشترط النحويون في الاسم المُخْبَر عنه شروطًا لا يصح الإخبارُ عنه إلا بوجودها، منها أن يكون الاسم مما يصح إضمارُه، ورفعُه، وتعريفُه؛ لأنك في الإخبار عنه تُزحلقه من موضعه، وتنقله إلى آخِرِ الكلام واضعًا مكانه ضميرًا، فلذلك لا يجوز الإخبار عن الأحوال والتمييزات، ولا عن الموصوف والصفة وغيرِ ذلك مما لا يضمر، وكذلك لا يُخْبَر عن الظروف غير المتمكنة؛ لأنها لا تُرفع بحالٍ. ومنها أن يكون مما يصح نقلُه، ولا يلزمُه التقديم، تحرزًا من ضمير

---

(١) الجمل ص ٣٦٧.

(٢) تقدم اللفظان وتخريج الشعر الذي وردا فيه في ١/، وقد ورد «اليقصع» هكذا أيضا هناك، والصواب: اليُتَقَصَّعُ، وقد ذكرت هذا كله هناك.

(٣) تقدم في ١/١١١.

(٤) الجمل ص ٣٦٧ ـ ٣٦٩.

(٥) لم أجده في باب الإخبار من الإيضاح ص ٥٧.



الأمر والشأن، والضمائر المجهولة في: نِعْمَ رجلًا عمرٌو، وبابِه، ومنها أن لا يكون رابطا شيئًا بشيء، بحيث لا يختل بالإخبار عنه لفظٌ أو معنىٰ. وذكر بعضُ المتأخرين في ذلك شروطًا متداخلة.

وكل ما يُخْبَر عنه فحكمه أن تعوض منه ضميرًا معربًا بإعرابه، وتزحلقَه إلىٰ آخر الكلامِ، وتأتي في أوَّل الجملة بالاسم الموصول. وربما أدىٰ ذلك إلىٰ تغيير المضمر من الحضور إلىٰ الغيبة، ومنَ الإِبراز إلىٰ الكُمون، وسيتبين ذلك علىٰ تفصيل المسائِل.

ويدخُلُ في الباب من الموصولات: الألِفُ واللام، والذي، والتي. والإخبار بـ«الذي» أعَّم من الإخبار بالألف واللام؛ لأنَّ الألف واللام تختص بالأسماء المشتقة من الأفعال.

وأما المبتدأ فلا يُخبَر عنه بها، ويُخبَرُ عنه بـ«الذي» و«التي» من حيث جاز أن توصل «التي» و«الذي» بالجملتين الاسميَّةِ والفعليَّةِ، ورُبَّ موضِعٍ يُخْبَرُ فيه باللام لا بـ«التي» و«الذي»، حكاه الأخفشُ.

وبدأ أبو القاسم[1] بالإخبار عن «زَيْدٍ» من قولك: قام زيدٌ، فتقول: الذي قام زيد، وإن أخبرتَ باللام، قلت: القائمُ زيدٌ. وتثنية ذلك وجمْعُه بيِّنٌ.

ومثَّلَ[2] بالفعل المتعدي إلىٰ مفعول، نحو: ضَرَب زيدٌ عَمرًا، فإذا أخبرت عن «زيدٍ» بالألف واللام، قلتَ: الضاربُ عَمْرًا زيدٌ، والذي ضَرَبَ عمرًا زيد، إذا أخبرت بـ«الذي». وإنْ أخبرت عن المفعول، قلتَ: الضَّارِبُه زيدٌ عَمْرٌو،

(١) الجمل ص ٣٦٧.

(٢) الجمل ص ٣٦٨.

وتُثَنِّيهِ وتَجْمَعُه.

وتقول: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فإذا أخبرت عن التاء، قلتَ: المعطيه زَيْدًا درهمًا[١]، فالهاء عائدة على ما دلت عليه الألف واللام من الموصوف، ولو أخبرت عن «زيد» لَقُلْت: [٧٧ظ] المُعْطِيهِ أنا درهمًا زيدٌ، وعن «الدِّرهم»: المُعْطِي أنَا زَيدًا إيَّاهُ دِرْهَمٌ، وإن شئتَ: المُعْطِيه [أنا][٢] زَيدًا درهم.

وإنَّما أَبْرَزْتَ ضميرك لأنه جرى على غيرِ مَنْ هو لَه، وإذا جرى اسمُ الفاعل على غير من هو له بَرَزَ الضميرُ عِنْدَنا لِقِلَّةِ اللَّبْسِ، ولا يلزمُ ذلك في الفعل، ولم يلتزمه الكوفيون مُطْلَقًا لا في الفعل ولا في اسم الفاعل، ومن البصريين من التزمَهُ في مواضِعِ اللَّبْسِ مُطْلَقًا في الفعل واسم الفاعل، وهو الصحيح عندَنا.

وقد يقع اللَّبْسُ في الفعل وقوعَه في اسم الفاعل، فيجب الإبرازُ فيه على مقتضى التعليل، كقولنا: بَكْرٌ جَعْفَرٌ يضربه، وهِنْد زينبُ تهينها، واحتج الكوفيون بآيات منها قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٣]، ومعلوم أن الخضوع لأصحاب الأعناق بدليل استعمال جمع من يعقل فيه، فلو أبرز الضمير فيه لقال: خاضعيها هم، وأنشد الكسائي وغيره نظائر كثيره على ذلك.

والشفاءُ مِنْ مسائل الإِخْبار يطلع عليه كتاب أبي بكر[٣]، ومنه نقلَ ابنُ بابشاذ[٤] وغيرُه، فلا نُطَوِّلُ بتسويد الكتاب.

❁ ❁ ❁

---

(١) كذا، ولعل الصواب: المعطي درهما زيدا أنا؛ لأنه يخبر عن نفسه.

(٢) زيادة ليستقيم الكلام، وانظر الجمل ص ٣٦٩.

(٣) يعني الأصول ٢/٢٦١ ـ ٢٧٦.

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٨٩ ـ ٧٩٩.

بَاب جَمْعِ التكسير

وهو كل ما يكسر فيه بناء الواحد، مأخوذ من قولهم: كَسَّرت الآنية[1]؛ لأنَّ بنية المفرد فيه تتغير إما بزيادة، أو نقصان، أو بالتوهم. وقد علمتَ أن الأسماء علىٰ ثلاثة أقسامٍ: ثلاثي، ورباعي، وكلاهُمَا تكسير[2]، وخماسي فما زَادَ فلا يُكَسَّرُ إلا علىٰ استكراهٍ.

وبدأ أبو القاسم[3] بجمع الثلاثي، وأبنية الثلاثي اثنا عشر، يسقط منها اثنان لتعذر البناء مطلقًا أو قِلَّتِه، فتبقىٰ عشرة أمثلة، وذلك أن فاء الكلمة تتحرك بالحركات الثلاثية: الضم، والفتح، والكسر، وكذلك العين، وتدير مع كل حركة علىٰ الفاء والعين المتحركات المتقابلات، فيسقط منها «فُعِل» لقلته إذ لم يسمع، منه [سوىٰ][4] دُئِلٍ[5] ورُئِمٍ[6]، و«فُعل»؛ لأنه لا يعرف في الأسماء بحال. وقد علمتَ أن التصغير والتكسير يَرُدان الأشياء إلىٰ أصولهَا، فإذا كان الاسمُ محذوفًا منه رددتَ ذلك المحذوف وتجمعه جمع نظيره من الصحيح.

وبدأ أبو القاسم[7] بـ«فَعْلٍ»، وجاء صحيحه غير المضاعف في الكثرة

(١) هذا الكلام مأخوذ من التكملة للفارسي ص ٤٠٨.

(٢) الجمل ص ٣٧٠.

(٣) كذا، ولعل الصواب: يكسر.

(٤) زيادة ضرورية ليستقيم الكلام.

(٥) الدُّئِلُ: ابن آوىٰ. القاموس (دأل).

(٦) الرُّئِمُ: الاستُ. وقد زاد صاحب الارتشاف (١/٣٣) وُعِل لُغة في الوَعِل.

(٧) الجمل ص ٣٧٠.

والقلة على أبنية منها في القلة «أَفْعُلٌ»، نَحْو: أَكْلُبٍ، وعلى «أفْعالٍ» في المعتل العين، نحو: أَبْياتٍ وأَبْوابٍ، وسماعًا عليه في الصحيح كأَفْرَاخٍ، وأَرْآد جمع فَرْخٍ ورَأْدٍ، وهو أصلُ اللَّحْيِ[1]، وأزناد جمع زند[2]، وأَحْمال جمع حَمْلٍ لِمَا في البَطْنِ، قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤] [٧٨و] وفي الكثير على «فُعُول» نحو: فلوس وكُعوب، ويا كذا[3] فيما عينه واوٌ أو ياء، نحو: بيت وبيوتٍ، وعَيْن وعيون، وفَوْجٍ وفُووجٍ، وجاء على «فِعالٍ» نحو: فِراخٍ، وعلى «فعالة» بالتاء نحو فعالة، و«فُعولَةٍ» نحو: فُحُولة، و«فِعَلَة» كقولهم: زوج وزوجة، وثور وثِيَرَةٍ، وعلى «فُعْلانٍ» كقولهم: بَطْنٌ وبُطْنان، وفي الحديث: «يُنادِي مُنادٍ مِنْ بُطْنانِ العَرْشِ أَلَا فَلْيَقُمْ مَنْ كانَ أَجْرُهُ على اللهِ، فلا يَقُومُ إلا مَنْ عفَا عَن أَخِيهِ»[4]. وعلى «فِعْلان»، نحو: جَحْشٍ وجِحْشانٍ، وعلى «فَعِيل»، كعَبِيد وكليب، وعلى «فُعُل»، كسُقُفٍ في جمع سَقْفٍ.

وأما المكسورة الفاء، نحو: «فِعْلٍ»، فيجمع على «أَفْعالٍ»، نحو: أَحْمالٍ، وأعْدالٍ، وعلى «أَفْعُل» سماعًا، كقولهم: أَذْؤُبٍ جمع ذِئْب، وعلى «فِعالٍ» كذئاب في الكثرة، وعلى «فُعُولٍ» كجُذوع، وعلى «فِعْلانٍ»، كصِنْوٍ وصِنْوان ورِئْدان[5]،

---

(١) القاموس (رأد).

(٢) في الأصل: زُبد مع ضم الزاي، وهو من ضبطه الخاطئ.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: وكذا.

(٤) رواه بمعناه: البيهقي في الشعب: (٥٢٤/٩) وفيه انقطاع، ورواه بمعنى قريب منه البغوي في شرح السنة (برقم: ٤٣٦٥) وهو موضوع كما ذكر الألباني في الضعيفة: (٤٣٩/٣)، وفي معناه أيضا ما رواه الطبراني في الأوسط: (برقم: ٥١٤٤) وضعفه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: (ص: ١٠٨٠).

(٥) الكتاب ٥٧٦/٣.

وعلىٰ «فُعْلان» ، كذُؤْبان ، وعلىٰ «فِعَلَةٍ» كقردة ، وعلىٰ «فَعِيل» كضَرِيسٍ .

وأما «فُعْلٌ» بضم الفاء فيجمع علىٰ «أَفْعالٍ» كقولهم عُسٌّ وأَعْساس ، وجُنْدٌ وأَجْنَاد ، و«فِعالٍ» ، كعِساسٍ ، وخِفافٍ ، وقِفافٍ ، والعُسُّ قَدَحُ اللَّبَنِ ، وعلىٰ «أَفْعُلٍ» ، كرُكْنٍ وأَرْكُنُ ، وعلىٰ «فُعول» ، كخُرُوجٍ جمع خُرْجٍ ، وعلىٰ «فِعَلَةٍ» ، كقُرْطٍ وقِرَطَةٍ ، وعلىٰ «فُعُلٍ» كَفُلُكٍ جمع فُلْكٍ ، وعلىٰ «فِعْلان» إن كان معتل العين ، نحو: عِيدان ، وحِيتان ، وإن كان معتل اللام فعلىٰ «أَفْعَالٍ» كطُبْيٍ وأَطْباءٍ[1] .

وأما «فَعُلٌ» نحو عَضُد ، فعلىٰ «أَفْعالٍ» نحو أعضادٍ ، وعلىٰ «فِعالٍ» كسباعٍ .

وأمَّا «فَعَلٌ» نحو جَمَلٍ ، فيجمع علىٰ [أَفْعالٍ ، نحو][2] أجمالٍ ، وعلىٰ «أَفْعُلٍ» ، كزَمَن وأَزْمُن ، وعلىٰ «فُعُول» ، كذَكَرٍ وذكور ، وعلىٰ «فِعالٍ» ، كجَبَل وجِبالٍ ، وعلىٰ «فُعْلان» ، كحَمَلٍ وحُمْلان ، وعلىٰ «فِعْلَةٍ» في المعتل العين ، نحو: قَاعٍ وقِيعةٍ ، وعلىٰ «فُعْلٍ» ، نحو: أُسْدٍ ، وعلىٰ «فِعْلَىٰ» ، كقولهم: حَجَلٌ وحِجْلَىٰ .

وأمَّا «فَعِلٌ» ، فيُجمع علىٰ «أَفْعالٍ» ، نحو: كَبِدٍ وأَكْبادٍ .

وعلىٰ الجملة فللثلاثي منه عشرة أمثلة ، اسمًا كان أو صفة .

وأمَّا[3] ما فيه تاء التأنيث ، فيجيء علىٰ «فِعالٍ» ، كقَصْعَةٍ وقِصاعٍ ، وعلىٰ «فُعُولٍ» ، كبَدْرَةٍ وبُدُورٍ ، وعلىٰ «أَفْعُلٍ» ، كنَاقَةٍ وأَيْنُقٍ ، وعلىٰ «فِعَلٍ» ، كبَدْرَةٍ

---

(١) الطُّبْيُ: حَلَمتا الضرع من خف وظلف وحافر وسبع ، وقيل الطُّبي للحافر وللسباع كالضرع لغيرها .

(٢) زيادة مني ليلتئم الكلام .

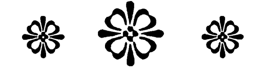
(٣) هذه الفقرة كلها منقولة من المفصل (ص ١٧٦) أوزانا وأمثلة وترتيبا دون الإشارة إلىٰ ذلك .

وبِدَرٍ، ولِقَحٍ، وتِيَرٍ، ومِعَدٍ، وعلىٰ «فُعَلٍ» كتُخم، وعلىٰ «فَعْلٍ» كبَدَنَة وبُدْنٍ.

وذكر جموع القلب[1]، وهي العَشرة فما دونها، ولها ألفاظ أربعَةٌ جمعها الشاعر في قوله[2]:

بِأَفْعُلٍ وأَفْعَالٍ وأَفْعِلَة ❊ وفِعْلَةٍ، يُعْرَفُ الأَدْنَىٰ مِنَ العَدَدِ

وجمع السلامة للمذكر والمؤنث مستعمل في القليل والكثير، وأكثَرُ استعمالِهِ في القرآن للكثرة، وقد حُمِل علىٰ القلة في مواضع، وما ذهب إليه سيبويه[3] أن أَصْلَهُ الْقِلَّةِ [٧٨ظ] لم يُساعِدهُ عليه الأصوليون، ولا الجمهور من النحويين.



(١) كذا في الأصل، والصواب: القلة. وانظر الجمل ص ٣٧٢. وقد مزج في هذا الباب بابين هما المترجم عليه وباب معرفة أبنية أقل العدد.

(٢) المساعد ٣/٣٩٤.

(٣) الكتاب ٣/٤٩٠ ـ ٤٩١.

بَاب تكسِير مَا كَانَ على أَرْبعَةَ أَحْرُف وفيه حرف لين

جاء[1] التكسير في هذا الباب على أمثلة كثيرة، فما كانت زيادته ثالثَةً مَدَّةً، فلأسمائه في الجمع أحد عشر مثلًا[2]، ولِمَا فيه التاء مثلان[3]، ولصفاته تسعة أمثلة، ولمؤنثها ثلاثة.

فالأحدَ عَشَر منها «أَفْعِلَة»، كرغيف وأَرْغِفَة، و«فُعُلٌ»، كَرُغُفٍ جمع رَغِيف، و«فُعْلانٌ»، كقُضْبانٍ جمع قضيب، و«فَعَائِل» كشَمَائِلُ، و«فُعْلان» كزُقَّان[4]، و«فِعَلَةٍ» كَغِلَمَةٍ، و«أَفْعَال» كَأَفْلَاءٍ جمع فَلُوٍّ، و«فِعَالٍ» كفِصَالٍ جمع فَصِيل، وعلى «فُعُول» كعُنُوقٍ في جمع عَناقٍ، وعلى «أَفْعِلاء» كنَصِيبٍ وأَنْصباء، وعلى «أَفْعُلٍ»، كلسَانٍ وأَلْسُنٍ في المؤنث فقط، وأَلْسِنَة في المذكر.

وأمثلة المؤنث «فَعَائل» كصحائف، و«فُعُل»، كَسُفُنٍ جمع سفينة.

وأمثلة الصفات تسعة: «فُعَلاء»، نحو: كرماء، و«فُعُل»، كصُبُرٍ جمع صبور، و«فِعالٍ»، نحو كِرَامٍ جمع كريم، و«فُعْلان»، كشُجاعٍ وشُجْعانٍ، و«فِعْلان»، كخَصِيٍّ وخِصْيان، وعلى «أَفعالٍ»، كشَرِيفٍ وأشرافٍ، وعلى «أَفعِلاء» كأَهْوِناء، وعلى «أَفْعِلَةٍ» كأَشِحَّة، وعلى «فُعُولٍ»، كظَرِيفٍ وظُروف، وعلى[5] «فِعالٍ»، نحو: صَبِيحٍ وصِباح، وعلى «فَعائِلَ»، كعَجوزٍ وعَجائِز، وعلى «فُعَلاء»، كحَلِيفٍ وحُلَفاء.

(١) شرح هذا الباب كله مأخوذ من المفصل ص ١٨٠ ـ ١٨١. دون إشارة إلى ذلك.

(٢) كذا، والمعروف مثالا.

(٣) كذا، والمعروف مثالان.

(٤) جمع زِقٍّ، وهو السقاء.

(٥) قال الزمخشري: «ولمؤنثها [أي فَعِيل] ثلاثة أمثلة: فِعال، فَعَائِلُ، فُعلاء». المفصل ص ١٨١. لكن ابن بزيزة لم ينص على ذلك، لكنه قال تسعة أمثلة، ثم زاد هذه الثلاثة، وهذا بابها.

بَابُ جَمْعِ مَا كَانَ عَلَى «أَفْعَلَ»

ولا يخلو أن يكون اسمًا، أو صفة. فإن كان اسْمًا جُمع على «أفاعِل»، كأحْمَدَ وأحامِدَ، وأجْدلَ وأَجَادِل، وأَبْطَح وأَباطِح، وكذلك مَا كانَ على عدده وإن اختلف وزنه، نحو: أُبْلُم وَأَبَالِم.

وقد التزمت العربُ في «أَجْمَع» جمعَ السلامة. وإنْ كان صفةً جُمِعٍ على «فُعْلٍ»، نحو: حُمْرٍ، وصُفْرٍ، وقد يجمع على «فُعْلان»، نحو: حُمْرانٍ، وقد يجمع على «أَفَاعِل»، نحو: أَصَاغِرَ، وأَكابِرَ، وهو جمع ما سقطت منه «مِنْ»، وقد جاء أيضًا للمذكر، والمؤنث، والاثنين، والجمع بلفظٍ واحد، وذلك إذَا كانت مَعَهُ «مِنْ». وإنْ كان مضافًا جاز فيه الإفراد والتثنية والجمع السالم، نحو: أَفْضَلُو القوم، والمُكَسَّرُ نحو: أفاضِلُ القوْمِ.

وقد جُمِعَ «أَفْعَلُ» الصفةُ على «فَعْلَى» إذا كان آفةً، نحو: أَحْمَق وحَمْقَى، وإن كان مؤنثه «أَفْعَلَةٌ» جُمِعَ على «أَفَاعِل»[1].



(١) مثل أَرْمَلَةٍ وأَرامِل.




باب تكسير مَا كَانَ عَلَى «فاعِلٍ»

وله[1] إنْ كان اسْمًا ثلاثةُ أمثلة: «فَواعِل»، نحو: كَاهِلٍ وكَواهِلَ، وقد جاء علىٰ «فَواعِيلَ»[2]، وعلىٰ «أَفْعِلَةٍ»، نحو: أَوْدِيَة، وعلىٰ «فاعِلٍ»[3]، كحاجِرٍ وحُجْران، و«فِعْلانٍ»، كحائِطٍ وحِيطان، وجانٍّ وجِنَّانٍ، [٧٩و] وفي حديث النبي ﷺ: أنه «نَهَىٰ عن قَتْلِ جِنَّان البيوتِ، إلا الأَبْتَرَ وذا الطُّفْيَتَيْنِ، فإنَّهما يُسقطان الحبل ويَخْطِفَانِ البَصَرَ»[4]، وإن كان مؤنثا بالألفين، أو بالتاء، جمع [علىٰ][5] «فَواعِل»، نحو: كواتب جمع كاتبة، ونَوافِق جمعُ نافِقَاءَ، وهي إحدىٰ جِحَرَة اليربوع، وكذلك قاصِعَاءُ.

ولصفاته تسعة أمثلة: «فُعَّلٌ» بتشديد العين، نحو: شُهَّدٍ، و«فُعَّال»، نحو: جُهَّالٍ، و«فَعَلَة»، نحو: فَسَقَةٍ، و«فُعَلَة»، نحو: قُضاةٍ، وذلك مخصوص بالمعتل، و«فُعْل»، نحو: برد[6]، و«فُعَلاء»، نحو: شُعَراء، و«فُعْلان»، نحو: صُحْبانٍ، و«فِعَالٍ»، نحو: تاجِرٍ وتِجارٍ، و«فُعُول»، نحو: قاعِدٍ وقُعُودٍ. واعتذارُه[7] عنْ فَوارِسَ وهوَالِكَ بيِّنٌ.

---

(١) شرح هذا الباب أيضا جله منقول من المفصل ص ١٨١ ـ ١٨٢، دون إشارة إلىٰ ذلك.
(٢) مثل خَوَاتِيم.
(٣) كذا، والصواب: فُعْلان.
(٤) رواه مسلم: (كتاب السلام/ باب قتل الحيات وغيرها، برقم: ٢٢٣٣).
(٥) زيادة ليستقيم الكلام.
(٦) كذا في الأصل، والصواب: بُزْلٌ. وانظر المفصل ص ١٨٢. فعنه نقل شرح هذا الباب.
(٧) الجمل ص ٣٧٦.




وأنشد للفرزدق[1]:

وإذا الرِّجــالُ رَأَوْا يَزِيــدَ رَأَيْــتَهُمْ ﴿ خُضُـعَ الرِّقـابِ نَـوَاكِسَ الأَذْقَـانِ[2]

يخاطبُ به يزيد بنَ المهلب. ومعنى البيت وصْفُهُ بالعظمة، نظيرُ قول ذي الرمة في بلال بن أبي بردة بن أبي موسى صاحب رسول الله ﷺ:

مِنَ الِ أَبِي مُوسى تَرَى القَوْمَ حَوْلَهُ ﴿ كـأَنَّهُمُ الكِـرْوانُ أَبْصَـرْنَ طَـائِرَا[3]

ومثله قولُ عبدِ اللهِ ابن سالِمٍ[4] في مالك بن أنس المدنيين رضي الله عنهما[5]:

يَـأْبَى الجَـوابَ فَمَـا يُرَاجَـعَ هَيْبَـةً ﴿ والسـائلُونَ نـواكِسُ الأَذْقـانِ
أَدَبُ الوَقـارِ وعِـزُّ سُـلْطانِ التُّقَـى ﴿ فَهُـو المُطـاعُ ولَـيْسَ ذا سُـلْطانِ

ورُوِّينَا أن رجلًا وقف على رأس مالك بن أنس في مجلس تدريسِه فقال له: يا أبا عبد الله، إني قد سمعتُ فِيكَ هجاءً، أفَتُحِبُّ أنْ أُنْشِدَه؟ قال: فامْتُقِعَ لونه وظهرت الكرَاهية في وجهه، فأنشد:

---

(١) للفرزدق في الجمل ص ٣٧٧، وديوانه ص ٢٦٦، والكتاب ٣/٦٣٣، والمقتضب ١/٢٥٩، والكامل ٢/٩٧، وابن يعيش ٣/٣٠١، ووشي الحلل ٢/١٠٢١، والمزهر ٢/٧٤، والخزانة ١/٢٠٤.

(٢) كذا، والصواب: نواكس الأبصار، لأن القصيدة رائية، وهو الذي في كتب النحو. وأظنه بسبب انتقال نظر الناسخ لأن بعده بأسطر بيتا فيه: نواكس الأذقان.

(٣) لذي الرمة في ديوانه ٢/١٣١٣، والخصائص ٢/٢٢٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/٢٢٢. وفيها جميعا: أبصرن بازيا، وهو الصواب؛ لأن القصيدة يائية.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن سالم بن يونس، من مخضرمي الدولتين، شاعر ماجن ظريف، ترجمته في الأغاني ١٩/٢٢٤.

(٥) الانتقاء لابن عبد البر ص ٤٥، ولعبد الله بن المبارك في منازل الأئمة الأربعة لأبي زكريا الأزدي السلماسي ص ١٨٢، ولمصعب بن عبد الله في سير أعلام النبلاء ٨/١١٣، وانظر تخريجه هناك، وقد اختلف في عزوه.



يَأبَىٰ الجَوابَ فما يُرَاجَعُ هَيْبَةً ❊ والسائلونَ نواكِسُ الأَذْقانِ

أَدَبُ الوَقارِ وعزُّ سُلْطانِ التُّقَىٰ ❊ فَهُوَ المُطاعُ ولَيْسَ ذا سُلطانِ

قال الراوي: فرأيتُ وجهَهُ يتَهَلَّلُ ، فكأنَّما زُرِعَتْ فيه الحياةُ.

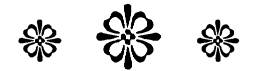


باب تكسير ما كان على أربعة أحرف أو خمسةٍ

وذكَرَ[1] له مِثالا واحدًا لا يتجاوز، وهو «فَعالِلُ»، كثَعالِب، وسَلاهِبَ[2].

وتكسيرُ الخماسي مُسْتَكْرَه؛ لما يلزم من حذف خامِسه. ويجري الثلاثيُّ المزيد فيه للإلحاق أو لغيره مجرىٰ الرباعي، نحو: كَوْكَبٍ، وجَرْوَلٍ، وعِثْيرٍ[3]، وتَنْضُبٍ[4]، ومِدْعَسٍ[5]، وتلحقه الهاء إن كان أعجميا، أو منسوبًا، نحو: موارحة، وجَوارِبَةٍ.

وأمَّا ما لحقه من الرباعي حرفُ اللِّين رابعًا، فيُجْمَع علىٰ «فَعالِيل»، كقَنادِيلَ، وسَراوِيلَ. وكذلك إنْ كانَ ثلاثيًّا في الأصل، نحو: قِرْطَاطٍ وقَراطيطَ[6]، [٧٩ظ] وقالوا: قَلانِسُ، وقَماحِدُ، جمع قَلَنْسُوَةٍ وقَمْحُودَةٍ[7]؛ لأنَّ فيه زائدتين كما ذكرناهُ.



(١) الجمل ص ٣٧٨. وهذا الباب جل شرحه مأخوذ من المفصل ص ١٨٤. دون إشارة إليه.
(٢) جمع سَلْهَب، وهو الطويل من الرجال أو غيرهم.
(٣) العثير: الترابُ، والعَجاجُ.
(٤) التَنْضُبُ: شجرة حجازِيَّةٌ.
(٥) المدعسُ: الرُّمح.
(٦) القِرْطَاط: بَرْذَعَةُ الدابَّةِ، وفيه لغات انظرها في التاج (قرط) ٢٠/١٧.
(٧) في الأصل: قمحدوة، وهو سبق قلم من الناسخ. وانظر الكتاب ٣/٤٤٤.

بَابُ جَمع ما كان على «فَعْلَةٍ» أو «فُعْلَةٍ»(١)

وذكرَ(٢) فيه ما بين مُفْرده وجمعه حَذْفَ الهاء، نحو: تَمْرة وتَمْرٍ، وهو على قسمين مخلوق، وغير مخلوق. فما كان منه مخلوقا جُمِعَ في القليل بالألف والتاء، والكثيرِ بغير تاء، وكان لحوقُ التاء فيه دليلا على الإفراد، وسقوطُها دليلٌ على الجِنْسِ.

وليست هذه جموعًا حقيقية، ومن النحويين مَنْ يُسميها جُمُوع تكسير لتَغَيُّرِها بالنقص. وفرَّقَ النحويون بينَ هذه الأسماء وبين الجموع حَقيقَةً من طريق الصنعة والمعنى، أما من طريقِ الصَّنْعَة فلِتَصْغِيرها على لَفْظِها، وليسَ ذلك حُكْمَ جَمْعِ التكسيرِ إذا صُغِّرَ. وأمَّا من طريقِ المعنى فلأنَّ هذا الباب سَبقت فيه الأجناسُ الأسماءَ المفردة، بخلاف الجموع الحقيقِيَّة، فإنَّ مفرداتها سَبَقَت جموعها. وهذا الفرق مبني على قاعدة عقليَّةٍ، وهي هلِ الجنسُ معقولٌ في الذهن بحقيقته قبل الأشخاص، أو إنما عُرِفَتْ حقيقتُه بالأشخاص والأنواع؟ وفي ذلك بَحْثٌ في الكتب الحِكمية، والصحيحُ عندي أنَّ الجنسَ متميِّزٌ في الذهن بحقيقته وَحْدَه، فإذا عُرِضَتِ الأنواعُ والأشخاصُ على الذِّهن، تصور فيها وجودَ حصَّةٍ من المعقولِ الذهنِيِّ الكُلِّيِّ الذي هُوَ الجنس الموجود في الأذهان لا في الأَعيان، وأما ابنُ الخطيب وغيرُه من أهل النظر من المتأخرين [فذهب](٣) إلى أنَّ الأجناس إنما عُلِّقَت بأشخاصها، وليس ذلك بمُحَقَّقٍ عندَنا، وللمسألة مَوضعُها.

---

(١) كذا، وينقصه: أَوْ فِعْلَةٍ. لأن هذا الباب عقده الزجاجي لهذه الأوزان الثلاثة، انظر الجمل ٣٧٩.

(٢) الجمل ص ٣٧٩، وهذا الباب اعتمد في شرحه على التكملة للفارسي ص ٤٢٩.

(٣) زيادة ليستقيم الكلام.




وقد جاءَ شيءٌ مِنْ هذا فيما كان من صَنْعَةِ الآدَمِيِّينَ، فقالوا: سَفِينَةٌ وسفنٌ[1]، ولَبِنَةٍ ولَبِنٌ، وقَلَنْسُوَةٍ وقلسُ[2]. وقد كُسِّرَ غيرُ المصنوعِ، فقالوا: طَلْحَةٌ وطِلاحٌ، تشبيهًا بقَصْعَةٍ وقِصاعٍ، ورَكْوَةٍ ورِكاءٍ، وجاء قياس تَمْرَةٍ وتَمْرة[3] في الصحيح والمعتل والمضاعف من ذوات الواوِ والياء، فقالوا في ذوات الواو: مَرْوَةٌ ومَرْوٌ، وسَرْوَةٌ وسَرْوٌ[4]، وقالوا في ذوات الياء: شَرْيَةٌ وشَرْيٌ.

وقالوا في المضاعف: حَبَّةٌ وحَبٌّ، ودَرَّةٌ ودُرٌّ[5]، وجاء فيما كان على «فَعَلَةٍ»[6]، نحو: بَقَرَةٍ وبَقَرٍ، وشَجَرَةٍ وشَجَرٍ، فإذا أردتَ القلة عدلت إلى جمع السلامة بالألف والتاء، وقالوا: أَضَاءَة وأَضَاءٌ، كرِحَابٍ[7] وشَجَرٍ، وقالوا: حَلْقَةٌ وحَلَقٌ، وفَلْكَةٌ وفَلَكٌ. ويُذَكَّرُ الجنسُ من هذا النوعِ ويُؤنث، وقد جاء في كتاب الله سبحانه على الوجهين، قال أبو علي[8]: «ومذكَّرُ هذا البابِ لا يكون له مؤنثٌ من لفظِه[9]؛ لما يؤدي إليه من التباس الواحد[10] بالجمع؛ لأنهم قالُوا حمامَةٌ في المؤنَّثِ، فلو قالوا في مذكره المفردة[11] حمامٌ لالتَبَسَ باسم الجَمْعِ، قال يُونس: فإذا [٨٠و] أرَادُوا ذلك، قالوا: حمامَةٌ ذكرٌ وشاة ذكرٌ».

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: وسَفِينٌ.

(٢) كذا في الأصل، والوصاب: وقَلَنْسٌ.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: وتَمْرٍ.

(٤) الأصول ٢/٤٤٢.

(٥) كذا، وهذه مضمومة الفاء فلا يصح إدراجها ضمن أمثلة فَعْلَةٍ. وانظر التكملة ص ٤٣٥.

(٦) في الأصل ضبطت بضم الفاء.

(٧) جمع رَحَبَةٍ، ورحَبَةُ المكان: ساحته.

(٨) التكملة ص ٣٦٦.

(٩) كذا، والصواب: ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه. وانظر التكملة ص ٣٦٦.

(١٠) في التكملة: المذكر الواحد.

(١١) كذا، والصواب: المفرد.

وكذلك ما آخِرُه ألفا التأنيث، إن أردت المفرد لم تدخل عليه تاءَ التأنيث، ولكنك تفرق بالوصف، فتقول: حَلْفَاءُ واحدةٌ، وحَلْفَاءُ كثيرٌ[1]، وشُكَاعىٰ واحدَةٌ، وشُكَاعَىٰ كثيرٌ، وقد حكينا شُكَاعَاةٌ[2]، وهو قليل.

فإن جمعت المؤنث الساكن الحشو جمع السلامة بالألف والتاء، فلا يخلو أن يكون اسمًا، أو صفة. فإن كان صفة جاز وجهان: التسكين، وهو الوجه، وقد يُحرك في بعضها لجريها مجرىٰ الأسماء، كما قالوا: لَجَبَاتٌ[3]، ورَبَعَاتٌ. وإن كان اسمًا فلا يخلو أن يكون صحيحًا، أو معتلا. فإن كَانَ صحيح العين فبابه التحريك. وإنْ كانَ معتلا، فللعرب فيه مذهبان: الأكثرُ التسكين، نحو: بَيْضاتٍ، وجَوْزاتٍ، ودِيماتٍ، ودُولَاتٍ، وهذيل تحرك كقوله[4]:

أَخُـــو بَيَضَـــاتٍ رَائِـــحٌ مُتَـــأَوِّبُ

وأمَّا المضاعف نحو: مُدَّةٍ ومدات، فبابه التسكينُ، ولا يُحرَّك إجماعًا، فلا تقول فيه: مُدَدَات، ولكن مُدَّاتٌ، وحكىٰ الجزوليُّ[5] أن هُذَيلًا تحركه، ووَهَّمَه في نقل ذلك أبو علي الشلوبين[6]، وإنما حركوا الاسم دون الصفة؛ لثقل الصفات من حيث كانت قريبة من الأفعال فقصدوا تخفيفها[7].

---

(١) في ابن ايعيش ٣/٣٣٧: حلفاء كثيرة.
(٢) ابن يعيش ٤/١٧٠.
(٣) الشاة اللَّجْبَة: قليلة اللبن.
(٤) صدر بيت لأحد الهذليين في التصريح ٥/٦٤، وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٨٤، والخزانة ٨/١٠٢. عجزه:

رَفِيـــقٌ بِمَسْـــحِ المَنْكِبَـــيْنِ سَـــبُوحُ

(٥) المقدمة الجزولية ص ٢٩٢.
(٦) شرح المقدمة الجزولية له ٣/١١١٥ ـ ١١١٦.
(٧) في الأصل: تحقيقها، ولعله اختلطت عليه الفاء والقاف المغربية الفاء والقاف المشرقية، والسياق=

وإذا حُرِّكَت العينُ جَازَ في حركتها ما ذكرَهُ أبو القاسم[1] من إتباعها للفاء ما لم تَعْتَلَّ، أو تُضَعَّفْ، والفتح مَا لم تكن العين أيَضًا من جنس اللام، والإسكان تخفيفًا.

وأنشد[2]:

وَلَمَّا رَأَوْنَا بادِيًا رُكَبَاتُنَا ❊ علَى مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالْهَزْلِ

وهو مجهول، وقيل لبعض الهذليين. والأكثر فتح الكافِ، كقولهم: عَرَفات.

وقد جاء «فَعْلَةٌ» على «فُعَلٍ»، قالوا: قَريةٌ وقُرًى، وبَرْوَةٌ وبُرًى، ومنهم مَنْ يقول: نَزْوَةٌ ونُزًى بالباء[3]. وقد جاء على «فِعَلٍ» كقولهم: ضِيَعٌ، وخِيَمٌ، في جمع ضَيْعَةٍ، وخَيْمَةٍ. ومما وَهِمَ فيه الزُّبَيدي صَاحب لحن العامة تَخْطِئَةُ العامة في قولهم ضِيَعٌ، قال: «وإنما الصوابُ ضِياعٌ»[4]، قلتُ: وقولُه في ذلك خطأ، فقد حكاه مَنْ هو أوثق منه وأمكن علمًا، إمامُ الجماعةِ وسيِّدُ أهل الصناعة سيبويه.

وأمَّا أَرَضاتٌ في جمع أَرْضٍ[5]، فإنَّما حُرِّكت الراء إشعارًا بالتغيير[6]، كما

= يدل على ما أثبته، وقد سبق له مثل هذا.

(١) الجمل ص ٣٧٩.

(٢) دون نسبة في الجمل ص ٣٨٠، والكتاب ٥٧٩/٣، وتحصيل عين الذهب ص ٥٣٥، ولعمرو بن شأس في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٤٣/٢، ولبعض الهذليين أو لعمرو بن شأس في وشي الحلل ١٠٢٤/٢.

(٣) كذا، والصواب بالنون والزاي. انظر شرح الشافية للرضي ١٠٢/٢، قال: «ولا شك أن أحدهما تصحيف الآخر».

(٤) لحن العوام للزُّبَيْدي ص ١٩٦.

(٥) انظر في جموعها شرح الجمل لابن بابشاذ ٨٢٦/٢.

(٦) هذا تعليل الخليل كما في الكتاب ٥٩٩/٣.

كَسَروا السين في سِنين لذلك، وجاءوا بالواو والنون عوضًا من تاء التأنيث، وكأنهم حيث قالُوا: أُرَيْضة في التصغير، اعتقدوا ثبوتها في المُكبَّر، فعوضوا منها لِتَنَزُّلِها منزلة الجَزِّ من الكلمة، وأما قوله: «ولا يجمع جمعَ التَّكسيرِ»(١)، فهو حكايةُ الخليلِ(٢)، وحكى أبو الخطاب أن من العرب من يجمعها جمع التكسير.

وأمَّا أَمَةٌ فقالوا في جمعها إِماءٌ، وإِمْوانٌ(٣)، [٨٠ظ] وَآمٍ، وحُذِفَت لامُها، فلما كسروا ردوها.

وأنشد(٤):

أَمَّـا الإمـاءُ فـلا يَـدْعُونَنِي وَلَـدًا ❊ إذا تَرَامَـى بَنـو الإِمْـوَانِ بالعَـارِ

البيت للقَتَّالِ الكلابي(٥)، واختلفوا في اسمه فقيل عُبادةُ، وقيل عُبَيْدُ، وقيلِ عبدُ الله، وهو مخضْرَمٌ. وفي البيت شاهدان: إِماءٌ، وإِمْوانٌ.

وأمَّا قوله: «ولا يجوز أن يجمع جَمْعَ السلامة»(٦)، فهو كما قالَه، وقول المتنبي(٧):

---

(١) الجمل ص ٣٨٠.

(٢) الكتاب ٣/٥٩٩.

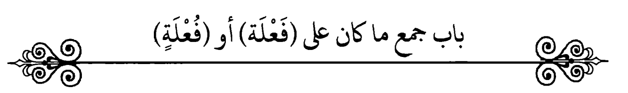
(٣) انظر الكتاب ٣/٦٠١.

(٤) للقتال الكلابي في الجمل ص ٣٨١، والكتاب ٣/٤٠٢، ووشي الحلل ٢/١٠٢٨، وديوانه ٥٤.

(٥) هو عبد الله بن مجيب بن المَضْرَحِيِّ، وقيل في اسمه غير ذلك، عاصر الفرزدق وجريرا، لقب القتال لتمرده وفتكه، كان شاعرا شجاعا دنيء النفس. ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٩٤، والخزانة ٩/١١٢.

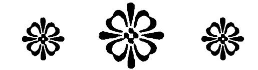
(٦) الجمل ص ٣٨١.

(٧) مر في ١/١٧٢.



إِذَا كَـانَ بعـضُ النـاسِ سَـيْفًا لِدَوْلَـةٍ ❁ فَفِـي النَّـاسِ بُوقـاتٌ لَـهُ وَطُبُـولُ

مِمَّا لُحِّنَ فيه، حيثُ استعمل «بُوقَات» وقياسه: أَبْواقٌ، وقد استعمل لفظَ المُتَنَبِّي أبو المعالِي في الإِرْشادِ.



باب ما يجمع من الجمع

هذا الباب ليس بقياسٍ كما ذكَرَهُ[1] أبو القاسم، وإلا لجمع ما لا يتناهى، ونهايةُ ما انتهى إليه الأمر «جِمَالاتٌ»، جُمِعَ ست مرات؛ لأنَّ جَمَلا جُمع على أَجْمُل، ثم أَجْمالٍ، ثم جَامِل، ثم جِمال، ثم جِمالَة، ثم جِمالَات. هَكَذا رتبه الحوفي[2] في كتابه، ومما جُمع من الجمع قولهم: أَيَاضٍ جمع أَيْضًا، وأَصائِل، وقد جاءَ من ذلك ما جمع جمع السلامة، كأُعْطِياتٍ، وأُسْقِياتٍ، ومنه صَواحِباتُ يُوسُفَ[3]، وحكى يعقوب في الإصلاح أَصِيلَةٌ بمعنى أَصِيلٍ.

وقد يُثَنَّى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين، وقال ﷺ: «مَثَلُ المُنافِقِ كالشَّاةِ العائِرَةِ بينَ الغَنَمَيْنِ»[4]، وقال[5]:

لَأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبادًا ولَمْ يَجِدُوا ❊ عندَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنِ

(١) الجمل ص ٣٨٢.

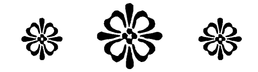
(٢) هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي، نسبة إلى حوف بليس في صعيد مصر، النحوي القارئ، أخذ عن أبي بكر الأدفوي. من تصانيفه تفسير القرآن، وعلوم القرآن، والموضح في النحو. توفي عام ٤٣٠هـ. بغية الوعاة ٢/١٣٤.

(٣) ورد في حديث رواه كثير من الأئمة، وانظر سنن ابن ماجة كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه، رقم ١٢٣٢. قلتُ: وهذا الحديث خرجته أنا، لذا لم يأت على النسق الذي خرجه عليه أخي الأستاذ علي المرضي حفظه الله.

(٤) سبق في ١/١٥٥.

(٥) لعمرو بن العَدَّاء الكلبيّ في المصباح لابن يسعون ٢/١٣٧٦، والخزانة ٧/٥٧٩، ولسان العرب ٣/٤٤٣ (وبد) ١١/٤٦٤ (عقل).

وجَمْعُ جَمْعِ الكثرة أقلُّ مِنْ جَمْعِ جَمعِ القِلة ؛ لأن جمع القلة يُجْمَع ليُكَثَّر ، وذلك غير متصور في جمع الكثرةِ ، مع أنَّ السَّماعِ يُؤَيدُه .



بَاب أَبْنية الْمَصَادِرِ

وهو علىٰ قسمينِ: مسموع، ومقيس. فحُكْم المسموعِ أن يُحْفَظَ ولا يُقاسَ عليهِ، فمِمَّا جاء من المصادِرِ «الفَعُول»[^1]، كالطَّهُورِ، والوَقُودِ، والوَضوءِ، والوَلُوعِ، ومنها ما جاء علىٰ «فَعْلَىٰ» كَدَعْوىٰ، و«فِعْلَىٰ» كَذِكْرىٰ، ومنها ما جاء علىٰ «فِعْلِيَاء»، نحو: كِبْرِيَاء، ومنها ما جاء علىٰ «فُعْلَىٰ» كالرُّجْعَىٰ، والفُتْيَا، واللُّقْيَا، ومنها ما جاء علىٰ «فُعَل»، نحو: هُدًىٰ، وتُقًىٰ، وسُرًىٰ، وبُكًىٰ في لغة من يقصره.

وأمَّا المَقِيسُ فكثيرٌ.

والأفعال علىٰ قسمين: ثلاثية، وزائدَة[^2]. فأبنية الثلاثي تنتهي إلىٰ اثنين وثلاثين بناء: «فَعْلٌ» كضَرْبٍ، و«فِعْلٌ» كقولهم: فعلتُ فِعْلا، و«فُعْلٌ» كَشُكر، و«فُعْلَة» كَدُرَّةٍ، و«فِعْلَةٍ» كشِدَّةٍ، و«فَعْلَة»، نحو: رَحْمَةٍ، و«فَعْلَىٰ» كدَعْوَىٰ، و«فِعْلَىٰ» كذِكْرَىٰ، [٨١و] و«فُعْلَىٰ» كَبُشْرىٰ، و«فِعْلان» كَلِيَّان، وحِرْمان، و«فُعْلان» كَغُفران، وشُكْران، و«فَعَلان»، نحو: الغَلَيَان، والنَّزَوان، و«فَعَل» كَطَلَبٍ، و«فعل» كحبق، و«فِعَل» كصِغَرٍ، وَ«فُعَلٌ» كهُدًىٰ، و«فَعَلَة» كغَلَبَة، و«فَعِلَة» كسَرِقَة، و«فَعَالٌ» كذَهابٍ، و«فِعَال» كضِرابٍ، و«فُعَالٌ» كسُؤال، و«فَعَالَة» كزَهَادَة، و«فِعَالَة» كَدِرَايَة، و«فُعُول» كدُخُول، وقَيَّدْنا في ترجمة الموطأ عن الشيوخ أربع روايات: الطّهور للوَضوء بضمهما وفتحهما، وضمِّ الأول وفتحِ

[^1]: انظر الكتاب ٤/٤٢.
[^2]: قد قسمها ابن بابشاذ تقسيما حسنا، إلا أنه لم يذكرها كلها، انظر شرح الجمل ٢/٨٣٠.



الثاني، وبالعكس.

ويجيء أيضًا علىٰ «فَعِيل» كوَجِيف، وعلىٰ «فُعُولَةٍ» كصُعُوبَةٍ، وعلىٰ «مَفْعَلٍ» كمَدْخلٍ، وعلىٰ «مَفْعِل» كمَرْجع، وعلىٰ «مَفْعَلَة» بفتح العين كمَسْعَاةٍ، وعلىٰ «مَفْعِلةٍ» كمَحْمِدة.

والمَقِيسُ منها «فَعْلٌ» بإطلاق، و«فِعال» في نحو: النِّكاحِ، والهِيَاجِ، والوِدَادِ، والمِطالِ، وهو أيضًا مطَّرِدٌ في الوقت كالجِدادِ، والحِصادِ، والصِّرامِ، وكل ذلك زَمَنُ الفِعْلِ. وقد تجيءُ «الفِعْلَةُ» في الهَيْآت، نحو الرِّكْبَةِ، والجِلْسَة، وجاء «فُعالٌ» في الأصواتِ، كالثُّغَاءِ، والرُّغاءِ، والنُّبَاح، واليُعَار، وأما قولهم: الغَواثُ ـ بالفتح ـ فشاذٌّ. ويطَّرِدُ أيضًا في الأدواء، كالعُطاس، والزُّكامِ. وفي بقيَّةِ الشيءِ وأَطْرَافِهِ إذا كَانَ فيه التاء، نحو: الفُضَالَة. ويَطَّرِدُ أيضًا إذا كان علىٰ وزن «فُعُولٍ» مضموم الفاء، نحو: قُعُودٍ، وجُلُوس.

وأما الزائد علىٰ الثلاثة فيجيء مصدره علىٰ: «المُفَاعَلَةِ» كالمُضَاربَة، و«الِانْفِعالِ» كالِانْطِلَاقِ، وعلىٰ «الفَيْعَال» كالقَيْتال، وعلىٰ «الفِعَال» كالقِتَال، وعلىٰ «التَّفْعِيل» كالتَّعْذِيب، والتَّمْزِيقِ، والتَّكْلِيمِ، وقالوا: كَلَّمْتُه كَلَامًا، والقياسُ تَكْلِيمًا، نحو: كَسَّرْتُه تَكْسِيرًا، وقد يجيء علىٰ «التَّفْعِلَة»، كالتَّكْرِمَةِ، والتَّنْزِيَةِ.

وقد سقطتِ التاءُ من المعتل اللام، أو العين، واستعمالُها فيه أكثَرُ، قالوا: إِجارَةٌ، وإِطاقَة. وتُرِكَ التعويضُ في «أَفْعَل» دون «فعل» كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وقالوا: أَرَيْتُه إِرَاءَةً[١]، وقالوا: سَلَّيْتُه تَسْلِيَة، وعَزَّيْتُه تَعْزِيَةً،

---

(١) سقطت التاء من الأصل، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٥٨، وابن يعيش ٤/٧١.



وقد جاءَ بغيرِ تاء في الشعر قال[١]:

فَهْـــيَ تُنَـــزِّي دَلْوَهَـــا تَنْزِيًّـــا
كَمَـــا تُنَـــزِّي شَـــهْلَةٌ صـــمتيًّا[٢]

قال ابن كيسان لم يسمع التفعيل إلا في هَذَا، قال الجوهري في الصحاح[٣]: «يقال امرأة شَهْلَةٌ، إذا كانت نَصَفًا عاقِلَةً، وذلك اسمٌ لها خاصَّةً لا يُوصَفُ بهِ المُذَكَّرُ»، ويُرْوَىٰ هذا البيتُ علىٰ غيرِ ما رَوَيْناهُ:

ظَـــلَّ يُنَـــزِّي دَلْـــوَهُ تَنزيًّـــا

ورواه بعضهم: باتَ يُنَزِّي. وأنشده ابن كيسان:

فهـــي تنـــزي ســـفلها تنزيًّـــا

وقد يجيءُ المصدر علىٰ «افْتِعالٍ»، نحو: اقتدار، وعلىٰ «افْعِنْلَاء»، نحو: احْرِنْباء، و«افْعِيلَالٍ»[٤]، وعلىٰ «إفْعَالٍ»، نحو: إِعْظامٍ، وعلىٰ «اسْتِفْعال»، نحو: اسْتِخْرَاجٍ، وعلىٰ «افْعِلَال» كَاحْمِرَارٍ، [٨١ظ] وعلىٰ «افْعِيلَالٍ» كاشْهِيبَاب، وعلىٰ «افْعِوَّال» كاعْلِوَّاطٍ، وعلىٰ «افْعِيلَال»، نحو: اغديدان[٥]، وعَلىٰ «التَّفاعُل»، نحو: التَّضارُبِ، وقد يجيء عندَ غير سيبويه علىٰ لفظ «المَفْعُول» كالمَيْسُورِ، والمَعْسُورِ، والمَحْلُوفِ، بمعنىٰ اليُسْرِ، والعُسْرِ، والحَلف، وهو

(١) بلا نسبة في الخصائص ٢/٣٠٢، والمفصل ص ٢٢٠، والعيني ٣/١٤٤٣.
(٢) كذا في الأصل، والصواب: صَبِيًّا.
(٣) الصحاح (شهل) ٥/١٧٤٣.
(٤) كذا، وهذه الكلمة مقحمة هنا، لأن المؤلف سيعيدها مرة أخرىٰ مع مثالها بعد، وهو اشْهِيبَاب، فلعله سهو من الناسخ.
(٥) اغْدَوْدَنَ الشَّعَر: إذا تَمَّ وطالَ. الأصول ٣/٢٢٨.



غريب، قال الجوهري في كتابه[١]: «حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا وحَلِفًا ومَحْلُوفًا»، وفي الغريب المصنف: «المجلود بمعنى الجلد»[٢]، ومنه المرفوع، والموضوع، والمَصْقُول، والمَفْتُون، وهو كثير، وكلُّها مصادِر عند كثير من أهل اللغة، وقد جاء على «المُفْعَلِ» كالمُمْسَى، والمُصْبَح، قال أُمَيَّةُ بنُ أَبِي الصَّلْتِ[٣] عبدِ اللهِ بْنِ أبي ربيعة[٤]:

الحَمْــدُ للهِ مُمْسَــانَا ومُصْــبَحَنَا ✽ بالحَمْـدِ صَـبَّحَنَا رَبِّـي ومَسَّـانَا[٥]

ومنه قوله[٦]:

وقَـدْ عَلِمْنَـا لـوَ انَّ العِلْـمَ يَنْفَعُنَـا ✽ أنْ سَـوْفَ تَلْحَـقُ أُخْرَانَـا بأُولَانَـا

والقصيدة طويلة ولما أنشد النبي ﷺ هذه القصيدة قال: «آمَنَ شِعْرُهُ وكَفَر قلبه»[٧]، وقد يجيء على «التَّفْعال» كالتَّهْذَارِ، والتَّلْعابِ، على معنى المبالغة، وعلى «الفِعِّيلى»، كالخِلِّيفَى، والرِّمِّيَّا، والخِطِّيبَى، والحِثِّيثَى، والدِّلِّيلَى، وقد يجيء على «فِعْلالٍ»، كزِلْزالٍ، وقِلْقَال، ودِحْراج، ويجوز الفتح في المضاعف، ولم يجئ «الفِعِّيلاء» ممدودًا إلا في قولهم: الخِصِّيصَاء.



(١) الصحاح (حلف) ٤/١٣٤٦.

(٢) لم أهتد إليه في الغريب المصنف.

(٣) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/٤٥٠.

(٤) لأمية بن أبي الصلت في الكتاب ٤/٩٥، وديوانه ص ٥١٦ (بتحقيق السطلي)، وتخريجه مفصلا في ص ٦٠٥ منه، وفي ديوانه أيضا بتحقيق بهجة عبد الغفور الحديثي ص ٢٨٩.

(٥) كذا، والصواب: ومَسَّانَا.

(٦) ديوانه بتحقيق السطلي ص ٥١٧، والصفحة ٢٩٠ بتحقيق بهجة عبد الغفور الحديثي.

(٧) رواه الفاكهي في أخبار مكة: (برقم: ١٩٧٣) بسند ضعيف جدا.

باب اشتقاق أسماء المصدر والمكان

وينقصُه اسم الزمان، والآلاتِ التي يُعالج بها. فاسْمُ الآلَةِ من ذلك يجيء علىٰ: مِفْعَلٌ، ومِفْعالٍ، ومِفْعَلَةٍ، كالمِحْلَب، والمِقْراضِ، والمِرْوَحَةِ، ومنه ما جاء علىٰ «مُفْعُلَة»، كقولهم: مُكْحُلَة، ومُحْرُضَة[1]، وقالُوا: المُنْخُل، والمُدُقُّ، والمُدْهُن. وأمَّا ما كَثُرَ بالمكان فقد جاء فيه «مَفْعَلَةٍ» بالفتح، كقولهم: أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ، ومَذْأَبَةٌ، ومَحْياةٌ. ولم يستعمل فيما جاوز الثلاثة أصلا؛ استقلالا واستغناء عنه بقولهم: كَثِيرَةُ كذا، وقد ندر منه: مُفْعَاةٌ، ومُثَعْلَبَةٌ.

وأما أسماء المكان والزمان والمصدر، فقد تُبْنَىٰ من الثلاثي المجرد فما زاد، فإن ثبتت من الثلاثي الصحيح، فاسم المصدر منه، والزمان، والمكان، يأتي علىٰ «المَفْعَل» بفتح العين إن كانَ مُضارِعه مضمومَها أو مفتوحَها، نحو: المَقْعَد، والمَذْهَب، وقد شذ مما مضارعُه مفتوح العين: المَحْمِد، والمَكْبِر، مصدرين بالكسر، وشذ في المضموم العين في المضارع إحدىٰ عشرة لفظة، وهي التي ذكرها أبو القاسم[2].

وأما ما كانت العين في مضارعِهِ مكسورةً، فالمصدر منه علىٰ «مفعَل» بفتح العين، إلا المَرْجِعَ والمَحِيضَ. والزمانُ والمكان منه علىٰ «مَفْعِلٍ» بكسر العين،

---

(١) المحرضة: وعاء الحَرْض ويقال الحُرُض، وهو الجِصُّ.

(٢) إنما ذكر الزجاجي في الجمل (ص ٣٨٨) ثمانية، هي: المَشْرِق، والمَغْرِب، والمَسْجِد، والمَنْبِت، والمَجْزِر، والمَفْرِق، والمَسْكِن، والمَطْلِع، وزاد الثلاثة الباقية ابن بابشاذ (شرح الجمل ٢/٨٣٧)، وهي: المَنْسِك، والمَسْقِط، والمَرْفِق.

ومن كلام العرب: أَتَتِ الناقَةُ علىٰ مَضْرِبها، يريدون مِنَ الضِّرابِ أو مكانه.

وأما ما كان فاؤه واوًا، أو مضارعه[1] [٨٢و] مكسورًا، نحو: وَعَدَ، ووَجَدَ، فمصدره وزمانه ومكانه مكسورُ العينِ، إلا ما شذ من قولهم: مَوْجَل، ومَوْضَع، ولا تُبْنَىٰ القواعدُ علىٰ النوادِرِ، وقد قالوا: المَوْعِدَة، والمَوْجِدَة.

وأما المعتل العين بالياء فيجيء مكسورًا في المصدر، والزمان، والمكان. وأما المعتل بالوَاوِ فمصدره وزمانه ومكانه يلزم الفتح؛ لأن مضارعه مضموم أو مفتوح، نحو: قَامَ يقوم، وخاف يخاف، وقالوا: مَأْوَىٰ الإبل، وهو شاذٌّ.

وأما ما بني مما زَادَ علىٰ الثلاثة بالأصول أو بالزوائد، فاسم المصدر منه والزمان والمكان يجيء علىٰ لفظ اسم المفعول، كالمُدْخَل، والمُخْرَج، والمُكْرَم، فلفظ المُكْرَم والمُدْخَل يجوز أن يكون مصدرًا، وزَمَانًا، ومكانًا، وأنشد سيبويه[2]:

مُغَارَ ابنِ هَمَّامٍ عَلَىٰ [حَيٍّ][3] خَثْعَمَا

وقالوا مَطْلَـع بالكسر والفتح، وقرئ: ﴿حَتَّى مَطْلِعِ﴾[4] بكسر اللام وفتحها، وحكي الجوهريُّ في الصّحاح طلُع[5] بضم اللام في الخيل خاصة،

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: وَمُضارعه.

(٢) لحميد بن ثور في الكتاب ١/٢٣٥، ومستدرك ديوانه ص ١٧٣، وبلا نسبة في المفصل ص ٢٣٣، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٥١. صدره:

ومـا هِـيَ إلَّا فـي إِزَارٍ وعِلْقَـةٍ

(٣) زيادة ليستقيم الشعر، وقد سقطت من الأصل.

(٤) القدر ٥. وقد قرأ الجمهور بفتح اللام من «مطلع»، وقرأ الكسائي وخلف بكسرها. السبعة لابن مجاهد ص ٦٩٣، والنشر ٥/١٩٦٩.

(٥) في الأصل بالظاء، وقد بحثت في الصحاح مادة (طلع) وَ(ظلع) فلم أجده فيه.

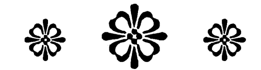


وهو غريب.

ولم يثبت البصريون «مُفْعِل» في المفردات، فلذلك قالوا: مرد[1]، ومكر، فلم يَضُمُّوا، وأثبتَه الكوفيون، وأنشدوا عليه، ومِثْلُ المَضْرِب المَحْبِلُ، قال[2]:

خُــطَّ لَــهُ ذَلــكَ فــي المَحْبِــلِ

وذكر صَاحِبُ خَلْقِ[3] الإنسانِ أن المَحْبِلَ حَلْقَةُ الرَّحِمِ، ومنهم من يقول: المَحْمَدَة بفتح الميم، وبالله التوفيق.



---

(١) في الأصل مزد بالزاي.

(٢) من شواهد التكملة للفارسي ص ٥٣٤، وهو للمُتَنَخِّل الهُذَليِّ في شرح أشعار الهذليين ١٢٦١/٣، وخلق الإنسان لابن أبي ثابت ص ٢٩٩، والمصباح لابن يسعون ١٥١٣/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٨٨٨/٢. صدره:

لا تَقِــهِ المَــوْتَ وَقِياتُــهُ

(٣) أصحاب خلق الإنسان كُثر، لكني اطلعت على خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت ص ٢٩٩، فوجدت فيه ما ذكر، إلا أن الرواية عنده: المهبل بالهاء بدل الحاء.

بَابُ أبنيةِ الأَسْمَاءِ

وجميعُها يبلغ إلىٰ قريب أربعمائة بناء، لم يُثْبِت سيبويه منها سوىٰ ثلاثمائة وثمانية، وزَادَ عليهِ غيرُه، واستدرك بعضُهم علىٰ الزُّبَيدي فيما زاده علىٰ سيبويه في كتابه كتاب الأبنية، وفيه تداخُلٌ، وقد وقع في مقدمة كتاب سيبويه من كلام أبي إسحاق قال: «إذا تأملْتَ الأمثلَةَ من كِتابِ سيبويهِ، علمتَ أنه أَعْلَمُ الناسِ باللُّغَةِ»(١)، قال المبرد: «تَتَبَّعَ المُفَتِّشُون من أهل اللغة علىٰ سيبويه الأمثلة، فلم يجدوه ترك من كلامِ العرب إلا ثلاثة أمثلة: هُنْدَلِع اسم بقلة، ودُرْدَاقِس عَظْمٌ في القفا، وشَمَنْصِير اسم أرض»(٢).

وأصول الأسماء الثلاثية فهي أقل الأصول، وغاية ما تبلُغُه الأسماء بالزيادة سبعة أحرف، نحو: عَبَوْثَرَان، وعُرَيقِصَان، وعُقَيْرِبَان(٣)، وقد تدخل علىٰ يائي النسب فلا يعتد بها.

وتبلغ الأفعال بالزيادة ستة أحرف، ولا يزاد علىٰ ذلك. والفرق بينهما من وجهين:

الأول: أن الأفعال أثقلُ من الأسماء، فلثقلها جعلوها أنقصَ مرتبة من الأسماء.

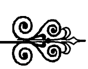
الثاني: أنَّ الأسماء هي الأصول، فجعلوا لها مِنَ المزية ما ليس للأفعال.

---

(١) الكتاب ١/٧.

(٢) الكتاب ١/٧.

(٣) كذا، وهذه صيغة التصغير. الكتاب ٣/٤٢٤. والذي في المفصل (ص ٢٤٠) عُقْرُبَّان.



وهَذَا حُكم الأسماء [٨٢ظ] المتمكنة، وأما غير المتمكنة فمنها ما يكون على حرف واحدٍ، وعلى حرفين، وقد ذكره أبو القاسم في آخِرِ البابِ[١]. وأبنية الأسماء تنحصر من جهة مقتضى التقسيم في اثني عشر، فيسقط منها كما ذكرناه[٢] اثنان، وتبقى عشرة تكون اسمًا وصفة، وأمثلة ذلك معروفة في اللسان. ووقوع بعضها صفات قليل. وتبلغ بالزيادة إلى أبنية كثيرة، وقد تكون الزيادة من جنس حروف الكلمة، كمَهْدَدَ، وقُعْدَد، ومن غير جنسها. وتكون مزيدة للمد، والإلحاق، وللتأنيث.

وللرباعي خمسة أمثلة: «فَعْلَلٌ» كَجعَفر، و«فِعْلِلٌ» كزِبْرِج، و«فِعْلَلٌ» كدرهم، و«فُعْلُلٌ» كَبُرْثُنٍ، و«فِعَلٌّ» كقِمَطْرٍ، واستدرك الكوفيون والأخفشُ[٣] «فُعْلَلٌ»، نحو: جُؤْذَرٍ، وجُخْدَبٍ، وبُرْقَعٍ، وطُحْلَبٍ، ولم يثبته سيبويهِ، والصحيحُ إثباته.

وقد زعَمَ بعضُ المتأخرين أنه إلحاقٌ بما ليسَ في الأصول وهو تَكَلُّفُ ابنِ بابشاذ، وزعم أنه مقصور من جُخَادِب كعُلَبِطٍ محذوف من عُلابِط[٤].

وكذلك[٥] الخماسي المجرد له أربعة أمثلة، وهي: «فَعَلَّلٌ»، نحو: فرزدقٍ، و«فَعْلَل»[٦] نحو: جَحْمَرِشٌ، وهي العجوز المسنة، و«فِعْلَلٌّ»، نحو: قِرْطَعْبٍ،

---

(١) الجمل ص ٢٩٢.

(٢) ذكره في ص ٣٩٤ من هذا الجزء.

(٣) المنصف لابن جني ١/٢٧، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٣٩.

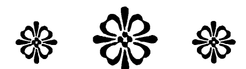
(٤) الكتاب ٤/٢٨٩.

(٥) هذه الفقرة أخذها عن ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢/٨٣٩. دون إشارة

(٦) كذا، والصواب: فَعْلَلِلٌ. وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٣٩.

و«فُعَلل»[١] كقُذَعْمِل. وقد أُلْحِقَ بها ما لم يثبت[٢]، وتلحقها زيادة واحدة، وزيادتان، ولا تتجاوز ذلك.

وهذا كله حكم اقتضاه الاستقراءُ، وتَصَفُّحُ المسموع من كلام العرب، فغاية ما بلغت الأصولُ من الأسماء أحدٌ وعشرون، وذلك كله ثابتٌ في كلام العرب لا سبيل إلى جحده. وتبلغ زوائِدُ الثلاثي إلى أربعة، فتقف عند السبعة من غير مَزِيدٍ، وحكى أبو الفتح بن جني[٣] ومَنْ قَبْلَه[٤] الاختلاف بين النحويين هل يجوز أن يبنى من الأسماء ما لم تتكلم به العرب؟ فقيل بجوازِه إذا وافق الأمثلَة[٥]، وقيل بجوازه مطلقًا[٦]، وقيل بامتناعِهِ وافق الأمثلة أم لم يوافق[٧].



---

(١) كذا، والصواب: فُعَلِّلٌ. وانظر الأصول ٣/١٨٥، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٣٩. ولعل الناسخ انتقل نظره فأثبت هذا لقذعمل، وكان عليه أن يمثل به لجحمرش، ويجعل ما أثبته لجحمرش لقذعمل، فسها، وجل من لا يسهو.

(٢) انظر المنصف ١/٣٠.

(٣) المنصف ١/١٨٠. وانظر أيضا شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٣٩ ـ ٨٤٠، وشرح الألفية للشاطبي ٩/١٧١.

(٤) هم سيبويه والأخفش والجرمي. شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٣٩ ـ ٨٤٠.

(٥) هو قول سيبويه. شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٣٩.

(٦) هو قول الأخفش. شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٤٠.

(٧) هو قول الجرمي. شرح ابن بابشاذ ٢/٨٤٠.



باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في الضرورة

وهو باب متَّسعٌ(١)، وهو من جنس الرُّخَص في الشريعة التي شُرِعَت مع قيام السبب المحرم، وكما أن مِنَ الرُّخَصِ ما يكون واجبًا شرعا، كتناول المَيْتَة للمُضْطَرِّ الخائف تَلَفَ حَياتِهِ إن لم يتناول، كذلك من هذه الضرورات ما يَجِبُ أو يَحْسُن التزامُه، وقدْ جَرَىٰ علىٰ أَلْسِنَةِ النَّحْوِيين أنَّ تسكين المنصوب مِنْ أَحْسَنِ الضروراتِ، وقد تَرْجَم سيبويه في أول كتابِهِ علىٰ هذا الباب(٢)، وذكر منها أنواعًا ونبه بها علىٰ ما عَدَاهَا، واستوفاها أبو سعيد السيرافي في كتابه(٣)، وأطال فيها. وقد قال سيبويه ـ رضي الله عنه ـ فأجاد وأحسن المخرج للعرب: [٨٣و] «وليس شيءٌ يضطرُّون إليه إلَّا وهم يُحاولون به وجهًا»(٤).

وإذا جاز للشاعر أن يلتزم مَا لا يجوز في الكلام أصلا، فالتزامُهُ ما يجوزُ فيه علىٰ قُبْحٍ أسهل، وقد ذَهب بعض المُسامِحِينَ إلىٰ أنَّ الشاعر يجوز له في الكلام المنثورِ ما كان يجوز له في المنظومِ. وهَذَا عندنا تخريجُ سبيل إلىٰ اللحن، والخروجِ عن كلام العرب.

وبدأ أبو القاسم(٥) بصرف ما لا ينصرف، ولا خلاف في جوازه. واختُلِفَ

---

(١) هذه المقدمة كلها التي قدم بها عن الضرورة مما لم يثبته ابن بابشاذ، فهو وإن كنا ينقل عنه إلا أنه يتوسع في أمور لم يعرج عليها ابن بابشاذ.

(٢) انظر باب ما يحتمل الشعر. الكتاب ١/٢٦.

(٣) يقصد كتاب ضرورة الشعر.

(٤) الكتاب ١/٣٢.

(٥) الجمل ص ٣٩٣.

في ترك صرف ما لا ينصرف، فأجازه الكوفيون، ومنعَهُ البصريون[1]. وقسَّم ابن بابشاذ[2] ذلك ثلاثة أقسامٍ:

فقسم يجوز صرفُه بلا خلاف.

وقِسْمٌ يمتنع صرفه بلا خلاف.

وقِسمٌ فيه خلاف.

فالذي لا يجوز صرفُه بلا خلاف المؤنث اللازم. والمُخْتَلَف فيه «أَفْعَل» الذي يلزمه «مِنْ»، فمنع منه الكوفيون، وأجازَهُ البصريون[3]. ومَا عَدَا ذلك جائز.

وإنما امتنَعَ صرفُ المؤنث بإحدىٰ العلامتين؛ لأنَّ صَرْفَه لا يزيد في وزنه ولا ينقص منه. وقد يقع صرف ما لا ينصرف في الفواصل ورءُوسِ الآي؛ لأنها تجري في قصد التناسب مجرىٰ القوافي والأسجاعِ، ومنه ﴿سَلَـٰسِلَا۟ وَأَغْلَـٰلًا﴾ [الإنسان: ٤][4]، و﴿قَوَارِيرَا۠ ۝١٥ قَوَارِيرَا۟﴾ [الإنسان: ١٥ - ١٦][5]، قال ابن خروف[6]: «ولا ينبغي صَرْفُ ما فيه الألفان»، قلت: قولُه «ولا ينبغي»، يعطي أنه قياس ونظر، ولا معنىٰ لذلك؛ لأن إجماع النحويين منعقد علىٰ امتناعه.

وما رواه الكوفيون من ترك صرف ما لا ينصرف قد جاء منه كثير، منه قوله[7]:

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ٨٤٢/٢.

(٢) شرح الجمل له ٨٤١/٢ - ٨٤٢.

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ٨٤٢/٢، والارتشاف ٨٩١/٢.

(٤) سبق تخريج ما فيها من القراءات في ٣٠/٢، ٣١٠.

(٥) تقدم ذكر ما فيها من القراءات في ٣٠/٢، ٣١٠.

(٦) شرح الجمل له ٧٦/٤.

(٧) للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤، وضرورة الشعر للسيرافي ص ٤٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٤٢/٢.

فَمَـــا كـــانَ حِصْـــنٌ ولا حـــابِسٌ ❊ يَفُوقَـــانِ مِـــرْدَاسَ فـــي مَجْمَـــعِ

ومنه قوله(١):

ومِمَّـــــنْ قَتَلـــــوا عَامِـــــ ❊ ـــــرُ ذُو الطُّـــولِ وذُو العَـــرْضِ

ووقع في شعر السِّيَرِ والمغازي منه كثير، فتأمله واطلبه.

وخالفَ الكوفيونَ أيضًا في مد المقصور فأجازوه، ولم يُجِزْه أصحابنا، واحتج الكوفيون بما أنشده الفراء(٢): [الوافر]

سَـــيُغْنِينِي الـــذِي أغْنَـــاكَ عَنِّـــي ❊ فـــلا فَقْـــرٌ يـــدومُ ولا غِنَـــاءُ

وقال(٣):

يَـــا لَـــكَ مِـــنْ تَمْـــرٍ ومِـــنْ شِيشَـــاءِ

يَنْشُـــبُ فـــي المَسْـــعَلِ واللَّهـــاءِ

فمَدَّ اللَّهَا، وهو جَمْعُ لَهاة، ورواهُ البصريون: ولا غَناءُ، بفتح الغين على أنه مصدر ممدود.

وأجاز سيبويه أيضًا حذف ما لا يُحْذَف، شبهوه بما قد حذف واسْتُعْمِل

---

(١) لذي الإصبع العدواني في الأصول ٣/٤٣٨، وابن يعيش ١/١٨٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥١٠، وقد ضبطت فيه «الطول» بفتح الطاء، وهو خطأ طباعي، وانظر العيني ٤/١٨٤١. ودون نسبة في ضرورة الشعر للسيرافي ص ٤٤.

(٢) المنقوص والممدود للفراء ص ٢٨ دون نسبة، وكذا في شرح الكتاب للسيرافي ١/٢١٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٤٣، والتصريح ٥/٤١.

(٣) لأبي المقدام في اللآلي انظر سمط اللآلي ٢/٨٧٤، ولأعرابي من البادية في العيني ٤/٢٠١٨، ودون نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١/٢١٣، وضرورة الشعر له ص ٩٨، والإنصاف ص ٦٠٦.



محذوفًا قال[1]:

كَنَــواحِ رِيــشِ حَمَامَــةٍ نَجْدِيَّــةٍ

وقال[2]:

قَواطِنًــا مَكَّــةَ مِــنْ وُرْقِ الحَمِــي[3]

فصرف ما لا ينصرف، واقتطع من الكلمة، يريد: الحمام. وفي تعليله وجوه:

أحدُها: أن يكون رخم [٨٣ظ] في غير النداء ضرورة، ثم كسر الميم للقافية، فأبدل الألف ياء.

وثانيها: أن يكون محذوفًا على غير قياسٍ، ثم قَلَبَ الفتحة كسرةً، فانقلبت الألف ياء.

وثالثها: أن يكون مُرَخَّمًا، ثم أتبع الزائد الأصلي، وبقي الاسمُ على حرفين، والياءُ للقافية.

والرابع: أن يكون حَذَفَ الألف، ثم أبدل من إحدى الميمين ياء، كقوله: تَظَنَّيْتُ، وكما قال[4]:

---

(١) صدر بيت لخفاف بن ندبة في الكتاب ١/٢٧، والإنصاف ص ٤٣٠، وشعره ص ١٠٦، ودون نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٤٥. عجزه:

ومَسَـحْتُ بـاللِّثَّيْنِ عَصْـفَ الإِثْمِـدِ

(٢) سبق في ١/٢٦٨.

(٣) في الأصل: الحما بالألف بعد الميم، والصواب ما أثبته، ويدل عليه ما قاله بعد إنشاد الشعر من وجوه في تعليله: «أن يكون رخم في غير النداء ضرورة، ثم كسر الميم للقافية، فأبدل الألف ياء».

(٤) بيت من مشهور شعر عمر بن أبي ربيعة. الكامل ١/١٧١، والمغني ١/٣٥١، وشرح ديوانه لمحمد محيي الدين عبد الحميد ص ٨٦.

رَأَتْ رَجُلًا أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ ❁ فَيَضْحَىٰ، وأَمَّا بالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

ومنع الفراءُ[1] من قصر الممدود، إلا فيما كان له نظير من الصحيح[2]، فلذلك لم يجز عنده قصر «حَمْراء»؛ لأنها مؤنثة «أَفْعَل»، ولم يأتِ مؤنثه إلا ممدودًا، ولم يُجِزْ قصْر «فُعَلاءَ» الذي هو جمع. وذلك كله جائز عند سيبويه في الضرورة؛ لأنه رُجوعٌ إلىٰ الأصل.

وقد جاءَ إظهارُ المُدْغَمِ كقوله[3]:

الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ

وقال[4]:

مَهْلًا أَعاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ❁ أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وإِنْ ضَنِنُوا

قال سيبويه: «وقد يبلغون بالمعتل الأصل»[5]، وأنشد[6]:

---

(١) ضرورة الشعر ص ٩٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٤٣/٢، ولابن عصفور ٥٥٨/٢.

(٢) هذه الفقرة نقلها من شرح الجمل لابن بابشاذ (٨٤٣/٢) دون إشارة.

(٣) ينسب للعجاج وجعله محقق ديوانه الدكتور السطلي - رحمه الله - ضمن «ما أنشد للعجاج وليس له» ٣٥٧/٢، وهو لأبي النجم العجلي في شرح أبيات المغني ٣٦٣/٣، وانظر المقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، وضرورة الشعر ص ٥٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٤٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/٢.

(٤) بيت لقعنب بن أم صاحب، وانظر الكتاب ٢٩/١، والمقتضب ٢٨٠/١، وضرورة الشعر ص ٥٨، والخصائص ١٦٠/١، وابن يعيش ١٣٧/٥، وضرائر الشعر ص ٢٠، وشرح الألفية للشاطبي ٤٤٥/٩.

(٥) الكتاب ٢٩/١.

(٦) بلا نسبة في ضرورة الشعر للسيرافي ص ٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٥/٢، الارتشاف ٢٣٨٩/٥، والخزانة ٣٤١/٨.

مـا إنْ رَأَيْـتُ ولا أَرَىٰ فـي مُـدَّتِي ❊ كجَـوارٍي يلْعَـبْنَ فـي الصَّـحْراءِ

وقال[١]:

قَـدْ عَجِبْـتْ مِنِّـي ومِـنْ يُعَيْلِيَـا
لمَّـا رَأَتْنِـي [خَلَقًـا][٢] مُقْلَوْلِيَـا

وقال[٣]:

فَيَومًـا يُـوافِينِ الهَـوَىٰ غَيـرَ ماضِـيٍ ❊ ويومًـا تَـرَىٰ مِـنْهُنَّ غُـولًا تَغَـوَّلا[٤]

وقال[٥]:

أَبِيـتُ علـىٰ مَعـارِيَ واضِـحَاتٍ

وأما حذفُ التنوين لالتقاء الساكنين، فهو في «ابْنٍ» إذا وقع صفة كما ذكرناه[٦]، وفي قول أبي الأسود الدؤلي[٧]:

---

(١) دون نسبة في الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/٢٨٠، وضرورة الشعر للسيرافي ص ٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٥.

(٢) في موضع خلف بياض في الأصل، وهو قدر كلمتين.

(٣) لجرير في الكتاب ٣/٣١٤، وضرورة الشعر للسيرافي ص ٦٠، وكتاب الشعر للفارسي ١/٢٠٦، والمفصل ص ٤٠٩، وديوانه ١/١٤٠، ودون نسبة في الارتشاف ٥/٢٣٨٩.

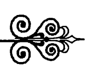
(٤) كذا، والصواب: تَغَوَّلُ.

(٥) صدر بيت للمتنخل الهذلي في الكتاب ٣/٣١٣، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٨، وضرورة الشعر ص ٦٧. عجزه:

بِهِـنَّ مُلَـوَّبٌ كَـدَمِ العِبـاطِ

(٦) مر في ٢/٣٨.

(٧) لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والكتاب ١/١٦٩، والمنصف ٢/٢٣١، ودون نسبة في ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٠٩، والارتشاف ٥/٢٤٠٩، وانظر تخريجه مفصلا في=



فألفَيْتُـــــه غَيْـــرَ مُسْـــتَعْتِبٍ ۞ ولا ذاكِـــرِ اللهَ إلا قَلِـــيلا

وكان القياس تحريكُه لأنه حرف صحيح، وقد جاء في قوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢]، وقال الشاعر[(١)]:

لَتَجِـــدَنِّي بِـــالأَمِيرِ بَـــرَّا

وبالقَنَـــاةِ مِدْعَسًـــا مِكَـــرَّا

إذا عُطَيْـــفُ السُّـــلَمِيُّ فَـــرَّا

وأما حذف الياء والواو للدليل عليهما، فأنشد عليه سيبويه[(٢)]:

كَنَـــواحِ رِيـــشِ حَمَامَـــةٍ

البيت، ومثله قوله[(٣)]:

فَبَيْنَـاهُ يَشْـرِي رَحْلَـهُ قَـال قائِـلٌ ۞ لِمَـنْ جَمَـلٌ رِخْـوُ المِـلاطِ نَجِيـبُ

وقال[(٤)]:

سَـــأَجْعَلُ عَيْنَيْـــهِ لِنَفْسِـــهِ مَقْنَعَـــا

= حواشي كتاب الشعر للفارسي ١/١١٤. و«ذاكر» يروى بالنصب والجر.

(١) دون نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١/٢١٥، وضرورة الشعر ص ١٠٣، وكتاب الأفعال ٣/٣٢٢، والإنصاف ص ٥٣٠.

(٢) سبق في هذا الباب ص ٤٢٥.

(٣) للعُجَيْرِ السَّلُولِيِّ في المصباح لابن يسعون ١/٦٥٨، وللعجير أو المُخَلَّب الهلالي في الخزانة ٥/٢٥٧، ودون نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٤٥.

(٤) لمالك بن خُرَيْمٍ الهَمْداني في الكتاب ١/٢٨، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٤٢، والأصمعيات ص ٦٨، ودون نسبة في ضرورة الشعر ص ١٠٩. صدره:

فَـإنْ يَـكُ غَثًّـا أو سَـمِينًا فـإنَّني



فحذف للحركة التي هي من جنس الحرف المحذوف. ولا ينبغي أن يعد حذف هذا من الضرورات، لمجيئه في كتاب الله ﷻ، ومن العرب من يسكن الضمير بعد الحذف كقوله[1]:

وعينـــــان لــــــه أَرِقَـــــانِ[2]

وأما تذكير المؤنث ففي قوله[3]:

ولا أَرْضَ أَبْقَــــــلَ إِبْقالَهــــــا

وقد قدَّمْنا[4] أن الضرورة فيه إنما هي على لغة من لا ينقل الهمزة.

[٨٤و] وأما تشديد المُخَفَّفِ فهو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأنَّ التَّشْدِيدَ خاصةُ الوقف، فإذا استعمل التشديد في الوصل كان تشبيهًا وإجراءً كقوله[5]:

ضَــخْمٌ يُحِــبُّ الخُلُــقَ الأَضْــخَمَّا

فيمن رَوَاهُ[6] بفتح الهمزة وتشديد الميم، وإن وصلها بالألف إجراء له

---

(١) البيت نسب ليعلى الأحول الأزدي في الخزانة ٥/٢٦٩، قال: «ويقال إنها لعمرو بن أبي عمارة الأزدي من بني خنيس، ويقال إنها لجَوَّاس بن حَيَّان من أزد عمان، والله أعلم»، ودون نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/٢٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٥٣. وفي بعض ألفاظه اختلاف في الرواية.

(٢) كذا، والصواب:

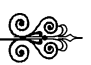
فَظِلْتُ لـدَى البَيْـتِ العَتِيـقِ أُخِيلُـه ❊ ومِطْـوَايَ مُشْـتَاقانِ لــهُ أرِقَــانِ

(٣) تقدم في ١/١٩٢.

(٤) راجع ١/١٩٢.

(٥) سبق في ٢/٣٢٥.

(٦) تقدم الكلام عن رواياته في ٢/٣٢٥ حاشية ٤.



مجرىٰ الوقف، وأما من رواه «إِضْخَمَّا» بكسر الهمزة فيجوز أن يكون كإِرْدَبٍّ، وكذلك رواية من رَوَاهُ الضِّخَمَّا لا شاهد فيه؛ لأنه «فِعَلٌّ» كَخِدَبٍّ، وأنشد أبو الفتح علىٰ تخفيف المُشَدَّدِ[(١)]:

مِـــنْ أيِّ يَـــوْمَيَّ مِـــنَ المَـــوْتِ أفِـــرّْ
أَيَـــوْمَ لَـــم يُقْـــدَرَ أمْ يَـــوْمَ قُـــدِرْ

وذكر في انتصاب «يُقْدَرَ» بـ«لَمْ» وجهين[(٢)]:

أحدهما: أن يكون علىٰ حذف النون الخفيفة.

والثاني: أن يكون مما عُومل مُعَاملتين.

وأما تخفيف الهمزة بالحذف ففي قولهم: شواية وأَشْياء، علىٰ قول من يعتقد أن وزنها «أَفْعِلاء»[(٣)]، والأصل أَشْيِئَاء، وفي قوله سبحانه: ﴿هَٰأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، علىٰ إحدىٰ القراءات[(٤)]، وفي قولهم: وَيْلِمِّهِ[(٥)].

وأما قلبها ففي قوله[(٦)]:

---

(١) الخصائص ٣/٩٤، والممتع لابن عصفور ص ٣٢٢، وينسب لعلي بن أبي طالب ﷺ وللحارث بن المنذر الجرمي في العيني ٤/١٩٤١، ولعلي بن أبي طالب في حماسة البحتري ص ١٠٤، وشرح أبيات المغني ٥/١٣٢.

(٢) الخصائص ٣/٩٥.

(٣) هو الأخفش. سفر السعادة ١/٦٧.

(٤) هي قراءة نافع وأبي عمرو، فقد قرأها بغير همز مع المد استفهاما، وقرأ ابن كثير بالهمز مِنْ غير مد، وقرأها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بالهمز مع المد. كتاب السبعة ص ٢٠٧، وفي المسألة خلاف فانظره هناك.

(٥) الكتاب ٣/٥، والمسائل الحلبيات ص ٤٣، وسفر السعادة ١/٥٠١.

(٦) لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في الكتاب ٣/٥٥٥، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٠٦، ودون نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٤٨.

وَكُنْـــتَ أَذَلَّ مِـــنْ وَتِـــدٍ بِقَـــاعٍ ❊ يُشَـــجِّجُ رأسَـــهُ بـــالفِهْرِ واجِـــي

وأما قلبها ألفا ففي قوله[1]:

سَـــالَتْ هُـــذَيْلٌ رَسُـــولَ اللهِ فاحِشَـــةً

وفي قوله تعالى: ﴿سَالَ سَآيِلٌۢ﴾ [المعارج: ١] في أحد وجهيه[2].

وأما قطع ألف الوصل ففي قوله[3]:

لا نَسَـــبَ اليَـــوْمَ ولا خُلَّـــةً ❊ إِتَّسَـــعَ القَـــبُّ[4] علـــى الرَّاقِـــعِ

ففيه شاهدان: تنوين اسم «لا»، وقطع همزة الوصل. وقال[5]:

---

(١) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه، زيادات ديوانه ١/٤٤٣، والكتاب ٣/٤٦٨، ٥٥٤، والمقتضب ١/٣٠٣، والمفصل ص ٣٦٥. عجزه:

ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما جَاءَتْ ولَمْ تُصِبِ

ويروى:

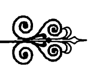
بمـــا سَـــالَتْ ولـــم تُصِـــبِ.

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر إذ قرآها دون همز، وقرأ الباقون بالهمز. السبعة لابن مجاهد ص ٦٥٠.

(٣) لأنس بن العباس السُّلَميِّ بن مرداس في الكتاب ٢/٢٨٥، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥، ٤٠٧، وله أو لأبي عامر جَدِّ العباس بن مرداس في العيني ٢/٨٠٤، والتصريح ٢/١٢٧، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٤٩، ولابن عصفور ١/٢٥٣، ٢/٢٧٥. ويروى «خلة» بالرفع والنصب كما نص عليه ابن عصفور ١/٢٥٣.

(٤) كذا، والذي في كتب النحو: الخرق، والفتق.

(٥) لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٦٢، وانظر حماسة البحتري ص ٣٠٥، وابن يعيش ٥/١٣٧، وشرح الألفية للمرادي ٢/٤٩٤، وهمع الهوامع ٦/٢٢٤، ودون نسبة في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٤٨. ونسبه الإمام المبرد - رحمه الله - في الكامل ٢/٤٤٠ لجميل بن معمر، ولعله غير صحيح. ويروى: وتَكْثِيرِ الحَدِيثِ قمين.



إذَا جَــاوَزَ الإِثْنَــيْنِ سِــرٌّ فَإِنَّــهُ ❊ بِنَشْــرٍ وتَضْــيِيعِ الوُشَــاةِ قَمِــينُ

وقَدَّمْنا الخلاف في همزة «ايْمُن»(١)، فعلى مقتضى الخلاف يخرج قوله(٢):

فقــالَ فَرِيــقُ القَــوْمِ لمَّــا نَشَــدْتُهُم ❊ نَعَـمْ، وفَرِيـقٌ: لَـيْمُنُ اللهِ مـا نَـدْرِي

وقالوا: كَمِ ابِلُكْ؟ فنقلوا حركة همزة القطع.

وأما ترخيم ما ليس بمُنادًى، فقد تقدم الخلاف فيه(٣).

وأما تسكين المنصوبات، فقد قدمنا أنه من أحسن الضرورات(٤)، قال(٥):

رَدَّتْ عَلَيْــهِ أقَاصِــيهِ ولَبَّــدَهُ

وقال(٦):

أَبَــا اللهُ أنْ أَسْــمُو بــأمٍ ولا أَبِ

وقال(٧):

---

(١) تقدم في ١/٤٧٦.

(٢) البيت لنصيب في ديوانه ص ٩٤، وتحصيل عين الذهب ص ٥١٥، ووشي الحلل ١/٣٧٨، ودون نسبة في الكتاب ٣/٥٠٣، والمقتضب ٢/٨٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٥٠.

(٣) راجع ٢/٥٣ ـ ٥٤، باب ما رخمت الشعراء في النداء ٢/٦٥.

(٤) تقدم في أول الباب ص ٤٢٢.

(٥) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ١٥، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨٧، والخزانة ٤/٥. عجزه:

ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ

(٦) هو عامر بن الطفيل، انظر ديوانه ص ١٣، والكامل ١/٣٠١، والخزانة ٨/٣٤٣، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٤. صدره:

وَمــا سَــوَّدَتْنِي عــامِرٌ عَــنْ وِرَاثَــةٍ

(٧) للأعشى في ديوانه ص ١٧١، والأفعال لابن الحداد للسرقسطي ١/٣٧٥، والمفصل ص ٤٠٨،=

فآلَيْتُ لا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ ❊ وَلَا مِنْ وَجًى حَتَّى أُلاقِي مُحَمَّدَا

ﷺ. وقال[١]:

يا دارَ مَي عَفَتْ إلا أثافِيْهَا

وفي المثل: أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا[٢]. وإنما كان أحسن الضرورات حملا على الرفع والجر، وأما النصبُ بالفاء في الإيجاب فكقوله[٣]:

وأَلْحَقُ بِالحِجازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقال[٤]:

ويأْوِي إِلَيْها المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا[٥]

وأَمَّا [٨٤ظ] حذف الفاء من جواب الجزاء فقَدْ تَقَدَّمَ[٦].

وأما إبدالُ حروفِ المد واللين من الحروف المضاعفة ففي قوله: ﴿وَقَدْ

= والخزانة ١/١٧٧. والوَجَى ـ بالجيم ـ الحَفَا، ويروى: ولا من حَفًى، ويروى: ولا من وَحًى، كما في البديع ٢/٦٩٥. والمشهور من الرواية أيضا: حتَّى تُلَاقِي.

(١) لبعض السعديين في الكتاب ٣/٣٠٦، وللحطيئة في ديوانه ص ٢٨٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣١٧، ودون نسبة في المفصل ص ٤٠٨. وروايته عندهم جميعا ـ أعني الصدر ـ:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلا أَثافِيْهَا ❊ بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَتْ فَوَادِيهَا

(٢) كتاب الأمثال ص ٢٠٤، وجمهرة الأمثال ١/٧٦، وفصل المقال ص ٢٩٨، ومجمع الأمثال ٢/١٩، والمستقصى ١/٢٤٧.

(٣) تقدم في ٢/٧٤.

(٤) تقدم في ٢/٧٤.

(٥) قال في المقتضب ٢/٢٣: «هذا إنشاد بعضهم، وهو في الرداءة على ما ذكرت لك، وأكثرهم ينشد لِيُعْصَما، وهو الوجه الجيد».

(٦) سبق في ٢/١٣٨.

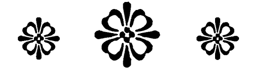


خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ١٠] ، والمرادُ دَسَّسَها ، وقال: ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴾ [القيامة: ٣٢] ، والأصل يَتَمَطَّطُ. وأما من غير المضاعف فمخصوص بالشعر ، قال[1]:

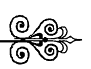
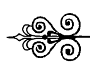
وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوازِقُ

ولِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

ومن هذا الباب التقديمُ والتأخير ، والفصلُ بين المُضاف والمضاف إليه بالفضلات والأسماء الصحيحة. وكل ذلك ضرورةٌ ، وبَعْضُهَا أَحْسَنُ مِنْ بَعْضٍ.



(١) دون نسبة في الكتاب ٢٧٣/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٣١/٢ ، والبديع ٥١٩/٢ ، والخزانة ٤٣٨/٤ ، والممتع ٣٧٦/١.

بَاب الإمالة

وهو بابٌ خرج فيه بالحرف عن مخرجه لقصد المناسبة التي كثيرًا ما يتعشقونها ويحرصون عليها. والإمالةُ مما يشترك فيها الاسم والفعل.

وتعريفُ أبي القاسم[1] لها حسن. واستحسَنَ ابنُ بابشاذ[2] أنْ تُقَدِّمَ الفتحة لأنها أضعف فيبدأ بمعالجتها، وشَبَّهَه بمعالجة «أَدْلٍ» و«أَجْرٍ» جمع جَرْوٍ ودَلْوٍ، وقدِ اختلفَ في ذلك قولُ الفارسِيِّ[3].

والإمالة على قسمين: قياسية، وغير قياسية. والقياسيَّة ما كانت لموجب. وغيرُ القياسية إمالَةُ «الحَجَّاج» و«النَّاس» منصوبًا، وكذلك قولهم[4]: مَالٌ، وبابٌ. وحكى سيبويه[5] أنَّ أكثرَ العرب ينصب «الحَجَّاج» ولا يميله، وأما أهل الحجاز فلا يعرفون الإمالة مطلقًا.

ولا تمُال الحروف، إلا ما ناب منها عن الفعل، كـ«أَمَّا»، وكحروف النداء، و«لا» في قولهم: «إمَّا لا» بنص سيبويه[6]. وإنما لم يجيزوا الإمالة في ألفات الحروف؛ لأنها غير مُنقلبة عن شيء.

---

(١) الجمل ص ٣٩٤، قال: «وهي أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، كقولك: عالم وعابد».

(٢) شرح الجمل له ٢/٨٥٦.

(٣) قدر الفارسي الفتحة على الألف. التكملة ص ٥٣٦.

(٤) الكتاب ٤/١٢٨، والمفصل ص ٣٤٩.

(٥) الكتاب ٤/١٢٧.

(٦) الكتاب ٤/١٣٥، والمفصل ص ٣٥٠.

ولا يُمال كُل ما وجدت فيه موجبات الإمالة. ولا تُمال الأسماء غير المتمكنة التي لا تستقل بنفسها، كـ«إذَا»[1]، و«ما» الاستفهامية والموصوفة والشرطية. واستحسنَ المبرِّدُ[2] إمالَةَ «عَسَىٰ».

وهي علىٰ ضربين: إمالة محضة، وغير محضة، وتسمىٰ بَيْنَ بَيْنَ، أي بينَ الفتح والإمالة، وقد قرأنا كتاب الله ﷻ بالوجهين من طريق أئمة القراء المشهورين، وقد أَكْثَرَ المُقْرِءُونَ في الكلام في الإمالة، وألَّف أبو عَلِيٍّ الجلولي[3] فيها كِتَابًا مُسْتَقِلًّا بنفسه.

ومُوجِباتُ إمالة الألف كثيرة:

فمنها أن تكون قبلها كسرةٌ تتقدم عليها بحرف، نحو: عِمادٍ، أو حرفين أولهما ساكن، كشِمْلالٍ، وقال سيبويه[4]: «حدثنا من تُرْتَضىٰ عربيتُه فقال: هو مِنَّا وليس منهم». فإذا تقدمَتِ الكسرةُ بحرفين متحركين أو بثلاثة أحرُف لم يؤثر، إلا ما شَذَّ كقولهم: يُرِيد أَنْ يَنْزِعَها، قال سيبويه[5]: «يُمِيلُه ناسٌ مِنَ العَرَبِ كَثِيرًا»؛ لأن الهاء خفية، وهو معنىٰ قول الفارسي: إن قول من قال: عليهِ مَالٌ، أوجه من قوله من قال: عَلَيْهِي مالٌ؛ لأنَّ [٨٥و] الهاء خفية فكأنهم جمعوا بين ساكنين.

---

(١) المفصل ص ٣٥٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٦٧، والارتشاف ٢/٥٣٦.

(٢) المفصل ص ٣٥١، وشرح الألفية للأشموني ٣/٧٧٥.

(٣) أبو علي الحسن بن علي الجلولي القيرواني. غاية النهاية ١/٢٠٥. ولم أجد ترجمته في سير أعلام النبلاء، ولا في تاريخ الإسلام، ولا في معرفة القراء الكبار، ولا في رسالة في طبقات القراء لابن مكتوم القيسي.

(٤) الكتاب ٤/١٢٥، وفيه: «ويقوله أيضا قوم من قيس وأسد ممن ترتضىٰ عربيته».

(٥) الكتاب ٤/١٢٣.

وتُمَالُ الألف أيضًا لكسرة بعدها تليها ، كعَابِدٍ وعالِمٍ. واختلفوا في الكسرة المقدرة هل توجب الإمالة أم لا ؟ نحو: هذا ، وآد(١).

وتمال أيضًا الياءُ يكون قبلها يليها أو بينهما حرفٌ واحدٌ ، نحو: شَيْبانَ ، وعَيْلانَ(٢).

وتمال لأنها منقلبة عن ياء أو واوٍ مكسورة ، نحو: رمَىٰ ، وخافَ ، أوْ لأنَّها تصير ياءً في بعض الأحوال ؛ لأنك تقول: عَرِيَ ، وأَعْرَيْتُه.

وقد تمال لمجاورتِها الألفَ المُمالَةَ كالألف الثالثة ، إذا قلتَ: رأيتُ عِمادًا ، فأمَالُوهَا لإمالَتِهم الأولىٰ(٣).

وقد تقع الإمالة لقصد المناسبة كإمالة: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١](٤) ، وهي من ذوات الواو ليُشَاكِلَ ما بعده.

وأجروا الألِفَ المُنفصلة مجرىٰ المُتَّصلة(٥) ، فقالوا: دَرسْتُ عِلْمًا ، وأَخَذْتُ مِنْ مالِه ، ومَرَرْتُ بِبابِه.

وقد أمالوا ألف التنوين شاذًّا. وقد أمالوا لغير الموجِب ، كألف التأنيث والإلحاق والتكثير وألف الجمع في: حُبَالَىٰ ، وسُكارىٰ(٦). واختلف النحويون أيُّهما أولىٰ باقْتِضاء الإمالة هل الياء أم الكسرة ؟

---

(١) كذا ، والصواب: مادٍّ ، ورادٍّ. شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٥٨.

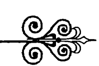
(٢) في الأصل: غيلان ، والصواب ما أثبته لأن الناسخ كثيرا ما يعجم حروف مهملة ، والعكس.

(٣) الكتاب ٤/١٢٣.

(٤) وقد قرأها بالإمالة بين بين نافع ، وقرأ بالإضجاع الكسائي ، وقرأ غيرهما بالفتح. السبعة ص ٦٨٨.

(٥) المفصل ص ٣٤٦.

(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٦١.

ومن أنواع الإمالة ما بعضه أقوىٰ من بعض، وكذلك الإدغامُ كما يجيء بعدُ[(١)]. وقد أمالوا الفتحة في[(٢)]: «مِنَ الضَّرَر»، و«مِنَ الكِبَرِ»، و«مِنَ الصِّغَر».

وأمَّا الألفُ المجهولة فلا تمال ثالثة البتة، وتمال رابعة؛ لأن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلىٰ الياء.

وتمنع حروف الاستعلال[(٣)] السبعة من الإمالة علىٰ أوصاف مخصوصة: وذلك إذا وقع الحرف المستعلي مفتوحًا، أو مضمومًا قبل الألف يليها، نحو: ظالم، أو بينهما حرف نحو: قُرادٍ. فإن وقع قبلها بحرف مكسورا[(٤)]، نحو: صِعاب، لم يَمْنَع، وإن كان ساكنًا قبله مكسور، نحو: مِقْلاتٍ ونحوه، ففيه خلاف هل يمنع الإمالة أم لا؟ وإن وقع أيضًا الحرف المستعلي بعدها بحرف منع، نحو: ناعق[(٥)].

وإن كان بعدها وكان بينهما حرفان، نحو: مَعَاليق، ومَناشِيط، فهل يمنع أم لا؟ فيه خلاف أيضًا.

فإنْ كانت المُسْتعلية أُولَىٰ مكسورةً لم تمنع بلا خلاف، نحو: طِلاب، وضِعاف.

وتمنع الراء من الإمالة إذا وقعت قبل الألف يليها أو بعدها تليها مفتوحة

---

(١) سيأتي بابه في ص ٤٦٣.

(٢) الكتاب ٤/١٤٢، المفصل ص ٣٥٠. ويقصد الفتحة التي قبل الراء المكسورة.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: الاستعلاء. وحروف الاستعلاء هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف.

(٤) كذا.

(٥) المفصل ص ٣٤٨.

أو مضمومة، نحو: ركبت حِمارًا، وهذا قرارٌ وحمارٌ. فإن وقعت مكسورة بعد الألف تليها غَلَّبْتَ المستعليَ، نحو: طلعت في قارِب. فإن وقعت بعدها بحرف فهل يُغَلَّبُ المستعلي أم لا؟ فيه خلاف.

وإنما منعت هذه الحروف المستعلية من الإمالة علىٰ صفة دون صفة؛ لأنَّ الإمالة انخفاض، فناقض معناها الاستعلاء، ومن العرب من لا يَحْفِل بها، ولا يمنع بها الإمالة [٨٥ظ] مطلقًا. وتَجَوَّزَ أبو القاسم في قوله[١] إنَّ حروف الاستعلاء تمنع الإمالة مطلقًا، ولا بد من التفصيل الذي نَبَّهْنا عليه.

وذكر ابن بابشاذ[٢] أنَّ الراء تجيء في هذا الباب علىٰ خمسة أوجُه:

فتكون في موضع مانعة من الإمالة.

وفي آخر جالبة للإمالة.

وفي موضع غالبة للحروف المستعلية.

وفي موضع مغلوبة لها.

ورب موضع تجتمع فيه راءان فتغلب إحداهما الأخرىٰ.

فموضعها الذي تمنع فيه إذا كانت مفتوحة، نحو: رَاشِدٍ، وكافر. والموضع الذي تجلب فيه الإمالة إذا كانت مكسورةً أُولىٰ، أو آخِرَةً[٣]. والموضع الذي تغلب فيه حروف الاستعلاء أن تكون متأخرة[٤] مكسورة، نحو: قارِب. والموضع

(١) الجمل ص ٣٩٤.

(٢) شرح الجمل له ٢/٨٦٥.

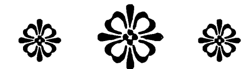
(٣) مثله ابن بابشاذ ٢/٨٦٥ بـ: رِشا، وشارب.

(٤) أي عن حرف الاستعلاء.

الذي تكون فيه مغلوبة إذا تقدمت وتأخَّرَ حرف الاستعلاء، مثل: فارِقٍ؛ لأن إمالته تؤدي إلىٰ التَّصَعُّدِ بعد التَّسَفُّلِ.

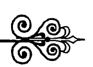
وهذا التقسيم ـ وإن كانَ حسنًا ـ إلا أن فيه مجازًا؛ لأن الجالِبَ للإمالة الكسرةُ لا الراءُ، فقوله «إنها جالبة» مجازٌ.

وما يَمنعُ الإمالةَ من حروف الاستعلاءِ يمنَعُ متصلا ومنفصلا، نحو: رَحَىٰ قَاسِمٍ، وفتَىٰ طالِبٍ[1]، والمتصل بالمنع أقوىٰ. وأمالوُا الفتحة قبل الهاء كما يميلوها[2] قبل الألف؛ لشبه الهاء بالألف لأنهما من حروف الزيادة.



(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٦٤. وهذه الفقرة والمثالان مأخوذان منه دون إشارة.

(٢) كذا، والصواب: كما يميلونها، أو: كما أمالوها.




باب أبنية الأفعال

ويَصِلُ جميعُها إلى خمسة وثلاثين، مزيدةً وغيرَ مزيدة، ولم يذكر سيبويه منها سوى تسعة وعشرين مثالا. وقد ذكرنا[١] أن مبلغ الأفعال بالزيادة ستة أحرف، والثلاثةُ أصلُها، فلا يكون اسمٌ أو فعل على أقل منها. فللثُّلاثي المجرد ثلاثة أمثلة: فَعِل، وفَعَلَ وفَعُل[٢]. وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء.

فـ«فَعُلَ» المضموم العين منها غير متعد في الأعم، وقد جاء متعديًا في قول نَصْرِ بنِ سَيَّارٍ: «أَرَحُبَكم الدخولُ في طاعة الكِرْمانِيِّ»[٣]، من حيث كان: أَوَسِعَكم.

وأمَّا المفتوح العين ومكسورُها فيكونُ كل واحدٍ منهما على وجهين: متعد، وغيرَ متعَدٍّ. فأمَّا غير المتعدي فيجيء مضارعه على «يَفْعُل»، ومصدرُه على نحو مَصْدَرِ المُتعدِّي، تقول: ظَرُفَ يَظْرُفُ[٤]، وشَرُفَ يَشْرُفُ شَرَفًا، وكَرُمَ يكرُمُ كرمًا.

وللرباعي المجرد مثال واحدٌ وهو «فَعْلَل»، نحو: سَرْهَفَ الصَّبِيَّ[٥]، ودَحْرَجَ الحَجَر، وغير متعد نحو: بَرْهَمَ[٦]. وللمزيد فيه بناءان: افْعَلَّلَ[٧] نحو:

---

(١) ذكره في ٢/٤١٩.

(٢) كذا وقع ضبطها في الأصل على هذا الترتيب.

(٣) سبق في ١/٣١٥.

(٤) لعله سقط من الأصل «ظرفا»، بدلالة ذكره المصدر في باقي الأمثلة.

(٥) سَرْهَفَه: أَحْسَنَ غِذاءَه ونَعَّمَه. التاج (سرهف) ٢٣/٤٣٥.

(٦) بَرْهَمَ الرَّجُلُ: أَدامَ النَّظَرَ.

(٧) كذا، والصواب: افْعَنْلَلَ.



احْرَنْجَمَ، وافْعَلَلَّ نحو: اقْشَعَرَّ.

وبدأ أبو القاسم(١) بمضارع «فَعَلَ» المفتوح العين، ويجيءُ مضارِعهُ على ثلاثة أوجه: على «يَفْعُل» مضمومًا، وذلك: يَقْتُلُ، ويَخْرُج. و«يَفْعِل» مكسورًا، نحو: يَضْرِبُ، ويَشْتِمُ. ومفتوحًا فيما عَيْنُهُ [٨٦و] ولامُه حرفُ حَلْقٍ، نحو: أَبَىٰ يَأْبَىٰ، ورَكَنَ يَرْكَنُ(٢). ومنه ما جاء فيه الوجهان: نحو: عَكَفَ يَعْكُـِف، وفَسَق يَفْسُـِق.

وإنَّما جاز الفتح مع حروف الحلق؛ لأنَّ حروفَ الحلق تَطلُب محلَّها، والكسرة من وَسَطِ اللسان، والضمةُ من الشفتين، فبينهما مُباعدة؛ ففتحوا قَصْدًا للمناسبة الصوتية.

وأما ما كان على «فَعِلَ» بكسر العين فمُضارِعُه يجيء على «يَفْعَـِل» بالفتح والكسر، والفتح أكثرُه، نحو: عَلِم يَعْلَمُ، وشَرِبَ يَشْرَب، وجاء في الصحيح على «يَفْعِل» بكسر العين في ستة أفعالٍ ذكر أبو القاسم منها ثلاثة(٣): حَسِبَ يَحْسِبُ، ويَبِسَ يَيْبِس، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ويَئِسَ(٤) يَيْئِسُ. وجاءَ في المعتل في عشرين كَلِمَة ذكر

(١) الجمل ص ٣٩٦.

(٢) كذا، وليس فيه حرف حلق، وفي ركن لغات: رَكَنَ ـ بالفتح ـ يركُنُ ـ بالضم ـ، ورَكِنَ ـ بالكسر ـ يركَن ـ بالفتح ـ، وركِنَ ـ بالكسر ـ يركُنُ ـ بالضم ـ. شرح التصريف للثمانيني ص ٤٣١.

(٣) كذا، وهو ذكر هنا أربعة، وهو الذي في الجمل ص ٣٩٧، على أن واحدا منها زيادة سقط من بعض نسخ الجمل، والمذكور في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٧٢ أربعة أيضا، وقد نص الغافقي في شرحه على الجمل (ص ٣٥٠) على أنَّ الزجاجي ذكر أربعة فقال: «ذكر منها أبو القاسم أربعة». وقد ذكر ابن القطاع أنها تسعة، فزاد: فَضِلَ يَفْضِلُ، وقَنِطَ يَقْنِطُ، وعَرِضَتْ له الغول تَعْرِضُ، وبَئِسَ يَبْئِسُ، وضَلِلْتُ أَضِلُّ. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٢٨.

(٤) هذا الفعل غير منقوط فضبطته من الجمل، وكذا يَبِسَ.

أبو القاسم[١] منها ثمانية، ويلتحِقُ بها: وَلِهَ يَلِهُ، وتاه يَتِيهُ، وهي محصورة[٢].

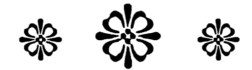
وقد جاء «يَفْعُل» بضم العين في مضارع «فَعِل» بكسرها، نحو: فَضِلَ يفْضُلُ، ومِتَّ تَمُوتُ[٣]، وقالوا كِدْتَ تَكاد، والأصل «يَفْعَلُ» بالفتح.

وأنشَدَ في الباب للفرزدَقِ[٤]:

وَكُومٍ تَنْعِمُ الأَضْيافَ عَيْنًا ❊ وتُصْبِحُ في مَبارِكِها ثِقَالَا

والكومُ جَمْعُ كَوْمَاء، وهي الناقَةُ العظيمَةُ السَّنام، ومعنى البيت ظاهر.

وأبنية الثلاثي المزيد منها متعد وغير متعد.



---

(١) الجمل ص ٣٩٨، هو قد نص على أنها ثمانية في العدد، إلا أنه لم يذكر منها سوى ثلاثة أفعال.

(٢) هي: وَثِقَ يَثِقُ، ووَلِيَ يَلِي، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَغِرَ يَغِرُ، ووَعِرَ يَعِرُ، ووَطِئَ يَطِئُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ، ووَحِرَ صَدْرُه يَحِرُ، ووَغِمَ يَغِمُ، ووَرِيَت النارُ تَرِي، ووَرِعَ يَرِعُ، ووَهِلَ يَهِلُ، ووَلِعَ يَلِعُ، ووزِعَ يزِعُ، ووَهِنَ يَهِنُ، ووَبِقَ يَبِقُ، ووَرِعَ يَرِعُ، ووَصِبَ يَصِبُ. وفي بعضها لغات غير ما ذُكِرَ. المنصف لابن جني ٢/٢٠٧، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٧٢، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٣) الكتاب ٤/٣٤٣.

(٤) له في الجمل ص ٣٩٧، والكتاب ٣٩٧، والكتاب ٤/٣٩، وتحصيل عين الذهب ص ٥٤٧، ووشي الحلل ٢/١٠٣١. وديوانه ص ٤٢٢.

بَابُ التَّصْرِيف

وهو مُعْظَمُ العربيَّةِ وجُلُّ عِلْمِها، وفيه يَتحاذَىٰ السابِقُونَ بالمناكِبِ. وهو في معنىٰ تَصَرُّفِ الرِّياحِ واختلافِ مهابِّها، فشُبِّهَ بِذلك لاختلاف أحوال الكَلِمِ فيه، وهو مختَصٌّ بالأسماءِ والأفعالِ، ولا مدخل للحروف فيه؛ لأنَّه مُنْبَنٍ علىٰ معرفة الأَصْلِيِّ والزائِدِ، ويُعْرَفُ ذلك بالاشتقاق، ولا مدخل في ذلك للحَرْفِ. وقَدْ أَلَّفَ الناسُ في علم التصريف كُتُبًا مستقلة؛ لاستقلالِه بنفسِه، وتشَعُّبِ فروعه ومسائله، وإنِ انْضَبَطَتْ أصولُه.

وهو علىٰ ثلاثة أقسام: تصريف لفظ، وتصريف معنىٰ، وتصريف لفظ ومعنىٰ.

فتصريفُ اللَّفْظِ فقط: اختِلافُ الصِّيَغ مع اتفاق المعنىٰ، كَضَرُوب وضرَّابٍ، ومِضْراب. وتصريفُ المعنىٰ فقط هو اختلاف المعنىٰ مع اتفاق اللفظ، كالأسماء المشتركة. وتصريفُ اللفظ والمعنىٰ كضارِبٍ ومَضْروبٍ، وعالِمٍ ومعلومٍ.

ويكون التصريفُ بالزيادة كَأَحْمَرَ، وبالنُّقْصان كعِدَة وزِنَةٍ، وبالقلب كقَالَ وباعَ، وبالإبدال كاتَّعَدَ واتَّسَرَ[1]، وبتَقْدِيم حرف من موضع إلىٰ موضع، وهو نوع من القلب، والمقلوب علىٰ قسمين:

منه ما قُلِبَ عن قياس، كقال وباع.

ومنه ما قُلِبَ عن غير قياسٍ وهو علىٰ قسمين: منه ما قلب اضطرارًا، ومنه

---

(١) التصريف للثماميني ص ٣٥٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٨٠.



ما قُلِبَ اختيارًا وتلاعبًا بالكلمة. فمما قُلب من غير ضرورة [٨٦ظ] قولهم: لاثٍ، وشاكٍ، والأصل: لائِثٌ، وشائِكٌ، وقالوا في نادر من الكلام: رَعَمْلِي، يُرِيدونَ لَعمري[١]، فإن وَقَعَ هَذَا في شعرٍ كان ضرورة من وجه، وغير ضرورة من آخر. وقد قالوا في عجز بيت[٢]:

... ... فَهُنَّ شَوَاعِي

يريدون شَوائِعُ.

ويُعْرَف القلْب بوجوه:

فأحدُها: أن يكون أحدُ الاسمين أكثر استعمالا فيعلم أنه الأصل.

والثاني: يكون أحد الاسمين أقلَّ زوائد، أو أحدهما مجردٌ من الزوائد والآخر مزيد فيه.

وقد وجدناهم يتصرفون بالنقْضِ والحذف عن قياسٍ، وغير قياس، كقولهم: ناسٌ، وأصله أُناس، فحذفوا الفاء. وكذلك «الله» الألف واللام فيه مزيدة، وأصله: لاهٌ أو إلَهٌ، على ما مَرَّ[٣]. وقالوا: عِدَةٌ وزِنَةٌ. وقالوا في الفعل خُذ، وكُل. وقالوا في الحروف: «رُب»، و«قط». وقالوا «مُذْ» فيمن جَرَّ بها، وقالوُا: سَوْ أفعلُ، وسَفْ أفعل. وقالوا: أُفْ وأُفّ بالتخفيف والتشديد؛ فالمخفف

---

(١) توجيه اللمع ص ٤٨٥، والممتع ٢/٦١٦، والارتشاف ١/٣٣٤.

(٢) للأجدع بن مالك في الضرائر لابن عصفور ص ١٩٠، واللسان (شزن) ١٣/٢٣٦، ودون نسبة في المقتضب ١/٢٧٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/٢٩٢، والارتشاف ٥/٢٤٢٨. ونصه:

وكَأَنَّ أُولَاهَا كِعَابُ مُقَامِرٍ ❊ ضُرِبَتْ علىٰ شُزُنٍ فَهُنَّ شَوَاعِي

(٣) مر في ٢/٢١.

محذوف من المشدد. وفي الحديث في حديث أبي طلحة الأنصاري: «بَخٍ بَخٍ، ذلكَ مالٌ رَابِحٌ»[١]. وقالوا: أبٌ وأخٌ، فحذفوا اللام من ذلك كلِّه علىٰ غير قياسٍ. وقالوا: يا بَا فُلان، فحذفوا الهمزة، يريدون: يا أبَا فُلان، قال[٢]:

يَـا بَـا المُغِيـرَةِ رُبَّ أَمْـرٍ مُعْضِـلٍ ❊ فَرَّجْتُـه بـالأَمْرِ مِنِّـي والـدَّهَا

وقالوا في مثله: لا بَا لَكَ[٣]، فحذفوا الهمزة. وكذلك قولهم: يَرىٰ وتَرىٰ، حذفوا همزته التي هي عين. وقالوا: سَوايَةٌ، والأصل سَوائِيَةٌ. وقالوا: أَمَ واللهِ[٤]، يريدون: أَمَا. وكل ذلك خارج عَمَّا عليه الأصل.

وحروف الزيادة كما ذكرها أبو القاسم[٥] عشرة. وللناس في جمعها ما لا ينضبط كثرة، والتشاغل بمثل هذا نوع من الفَراغِ، أحسَنُها «أَمانٌ وتَسْهِيلٌ»، وسأَلَ المُبرِّدُ المازنيَّ عن حروف الزيادة فأنشده[٦]:

هَوِيـتُ السِّـمانَ فَشـيَّبْنَنِي ❊ ومـا كنـتُ قِـدْمًا هَوِيـتُ السِّـمَانَا

فقال له: الجوابَ يرحمك الله، فقال أبو عثمان: قَدْ أَجَبْتُكَ مرتين. وكان أبو العبَّاسِ المبرد ـ رحمه الله ـ لا يَعُد الألف من حروف المعجم[٧] فضلا عن حروف

(١) رواه البخاري: (كتاب الزكاة/ باب الزكاة علىٰ الأقارب، برقم: ١٣٩٢)، ومسلم: (كتاب الزكاة باب فضل النفقة والصدقة علىٰ الأقربين والزوج والأولاد، برقم: ٩٩٨).
(٢) لأبي الأسود في الممتع لابن عصفور ٦٢٠/٢، ومستدرك ديوانه ص ١٣٤، ودون نسبة في المساعد ٢٠٨/٤، وتمهيد القواعد ٥٢١٧/١٠.
(٣) الممتع ٦٢٠/٢.
(٤) التصريف للثمانيني ص ٤٠٨، والمفصل ص ٣١٣.
(٥) الجمل ص ٣٩٩.
(٦) المنصف ٩٨/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٨٣/٢. وقد قيل في جمعها الكثير، انظر شرح الجمل للغافقي ص ٣٥٢، وحاشيته.
(٧) المقتضب ٣٢٨/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٩٤/٢، ووقع في الارتشاف ٥/١ خطأ طباعي=

الزيادة؛ لأنها لا تثبت على صورة واحدة، قال: فلا ينبغي لذلك أن تُعد مع الحروف التي أشكالها محفوظة. وأنشدَهُ أبو الفتح بن جني في سر الصناعة(١).

ويعرف الأصلي من الزائد بوجوه منها: الاشتقاقُ، والانفرادُ، واللزوم، والكثرة، والنظيرُ، والسماع، والمعنى، جمعها ابن بابشاذ(٢). فالاشتقاقُ أظهرُها وأقواهَا، ويكون في الأفعالِ، والصفاتِ، والأعلامِ، وأسماءِ الزمان، والمكانِ.

[٨٧و] وأمَّا الانفراد فنعني به الانفرادَ بالمثال، نحو: نَرْجِس، فإنَّ النون فيه لو قدَّرْناها أصليَّةً لَلَزِم إثباتُ ما لا مثال له، نحو: جعفر، وكذلك تاء «تَنْضُبٍ»(٣).

وأمَّا اللزوم ففَسَّرَه(٤) بأن يلزم الحرفُ ما لا يُعْلَم اشتقاقه في موضع الزوائدِ مما عُلِم اشتقاقُه، نحو: شَرَنْبَثٍ، وهو الغليظ الكَفَّيْنِ، وحَرَنْفَشٍ، وهو العظيمُ الجَبِينِ(٥)، وعرنتى(٦) وهو شجر، فيقضى بزيادة هذه النون فيما لم يعلم اشتقاقه للزوم زيادتها فيما علم اشتقاقه إذا وقعت ثالثة ساكنة، نحو: حَبَنْطًى، ودَلَنْطى؛ لأنه من حَبِطَ بطنُه، أي عَظُمَ(٧)، وفي الحديث: «لا يزالُ السّقْطُ مُحْبَنْطِئًا على بابِ الجَنَّةِ حَتَّى يَدْخُلَ أَبَواهُ الجَنَّةَ»(٨).

= نبهت عليه في شرح الجمل للغافقي ص ٣٧١.

(١) إن كان يقصد أنه أنشد البيت، فإني لم أجده لما تعرض لحروف الزيادة، وإنما ذكر عبارة: «هويت السمان». انظر سر الصناعة ١/٦٢.

(٢) شرح الجمل له ٢/٨٨٤.

(٣) الكتاب ٣/١٩٦.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٨٧.

(٥) التاج (حرفش) ١٧/١٤٢.

(٦) كذا، والصواب: عَرَنْتَنٌ.

(٧) المقتضب ٣/٣٣٨.

(٨) رواه ابن أبي شيبة في المصنف: (برقم: ١٠٣٤٣) بسند منقطع مرسلا عن ابن سيرين، ورواه=

وأمَّا الكثرَةُ فكَزِيادَةِ الهمزة أولا حملا علىٰ الأكثر.

وأمَّا النظيرُ فتاءُ «تَتْفُلٍ» و«تَنْضُبٍ»، فتحوا التاء وضموها، وألزموا الفاء الضم، فلما ضَمُّوا الفاء لم يكن في الكلام «فعلل»[1] حُكِمَ علىٰ تاء «تَنْضُبٍ» بالزيادة. وقول الجرمي[2] في تاء «كِلْتَا» إنَّها للتأنيث، وأن وزنه «فِعْتَلٌ» = باطل من وجوه، منها: عدم النظير، ووقوعها حشوًا[3]. وأمَّا السماعُ فكالهمزة في «شَمْأَلٍ» هي مزيدة لِقولهم: شَمَلٌ[4].

وأما المعنىٰ فكزيادة السين في «استَفْعَلَ» لتكون بمعنىٰ طلب الفعل.

ولا يدخل التصريف في الأسماء الأعجمية بحالٍ، ولا في الأصوات، ولا في الحروف، ولا في الأسماء المتوَغِّلة في البناء لشبهها بالحروف. وقد جرت عادة النحويين أن يستدلوا في هذا الباب بِرَدِّ الأصل إلىٰ الفرع، وبِرَدِّ الفرع إلىٰ الأصل وهو الأصل. فمثال الأول قولهم: إنَّ ياء «أَيْصَرٍ» زائدة بدليل قولهم: إصار، فقد ردوا المفرد الذي هو الأصل إلىٰ الجمع الذي هو فرع. والثاني كقولنا الهمزة في «أَحْمَرَ» زائدة بدليل الحمرة.

= عبد الرزاق في المصنف: (برقم: ١٠٣٤٤) منقطعا مرسلا من حديث عبد الملك بن عمير وعاصم بن بهدلة، ورواه الطبراني في الكبير: (برقم: ١٠٠٤)، والأوسط: (برقم: ٥٧٤٦) عن سهل بن حنيف بسند ضعيف، وقد رواه أحمد في المسند: (برقم: ١٦٩٧١) بلفظ الجمع: «محبنطئين».

(١) كذا، والصواب: تُفْعل.

(٢) تقدم قوله والرد عليه في ١/١٧٨.

(٣) زاد في المرة الأولىٰ وجها ثالثا، قال: «ولا يكونُ ما قبلَها إلا متحركًا، سِوىٰ».

(٤) في الجمل ص ٣٩٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٨٨ شَمَلَتِ الريحُ. ولابن بزيزة رأي في هذه المسألة وسيورده في ص من هذا الباب، قال: «لقولهم: شَمَلٌ كما ذكرناه، وليس في شملت دليل لاحتمال أن تكون من باب تسهيل الهمزة بالنقل، فاستدلال الفارسي والزجاجي به غير قاطع».

وبدأَ أبو القاسم(١) بالهمزة، وحكمُها إذا وقعت أُولىٰ وبعدها ثلاثة أحرف أنْ تُحمَل علىٰ الزيادة فيما عُلِم اشتقاقه وما لم يُعْلَم كـ«أَفْكَل» و«أَيْدَع». وكذلك ما كانت الكلمةُ فيه علىٰ أكثر من أربعة أحرف نحو: إِصْلِيتٍ، وأَرْوَنَان(٢)، وإِعْصارٍ، فالأصل فيه الزيادة، إلا ما دل عليه دليل.

أمَّا الهمزة في «أَرْطَىٰ» فمختلف فيها علىٰ حَسَبِ السَّماعِ، وكذلك «أَوْلَق»، وقد ذكرنا فيما قبل الخلاف فيهما(٣). وأمَّا «أَيْصَر» فأصلية بدليل إِصَارٍ. وأمَّا «إِمَّعَة»، ـ وهو الذي لا رَأْيَ له بل هو تابع لغيره ـ فهمزُته أصلية، ووزنه «فِعَّلَةٌ»، وقالوا: دِنَّمَةٌ(٤)، ولو كانت زائدة لكان وزنُه «إِفْعَلَةٌ» وهو قليل في الصفات.

فإذا كانت الهمزة غير أول، فلا يُحْكَم عليها بالزيادة إلا بدليل. وأمَّا الهمزة في «النِّئْدُلان» وهو الذي تسميه العامة الكابوس فهي زائدة؛ لأنهم قالوا: النَّيْدَلان(٥). وكذلك قولهم «سِنْدَأْوَةٌ»(٦) للسَّيِّء الخلق؛ لأنهم قالوا سنداوة. وكذلك «جُرَائِض»(٧) لقولهم جِرْوَاضٌ، وهو الجَمَلُ العظيم. وكذلك «حُطَائِط» وهو [٨٧ظ] الصغير. وكذلك «ضَهْياة»(٨)؛ لأنهم قالوا: ضَهْيَا(٩)، فسقطت الهمزة

(١) الجمل ص ٣٩٩.

(٢) الكتاب ٤/٢٤٨، والأصول ٣/٢٣٢. والأرونان: الشديد، يقال يوم أرونان.

(٣) تقدم في ٢/١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤) الدِّنَّمَةُ: القصير. التكملة ص ٥٥٤، والمنصف ١/١١٤، ١١٨، وسفر السعادة ١/٢٤٧.

(٥) في الأصل سقطت الألف من «أل» التعريف. شرح التصريف للثمانيني ص ٢٤١.

(٦) كذا، والمشهور في كتب النحو دون تاء. الكتاب ٤/٣٢٢.

(٧) الكتاب ٤/٣٢٦.

(٨) كذا، والصواب: ضَهْياء، بالهمزة، لأنه يتحدث عن الهمزة الزائدة. الكتاب ٤/٣٢٥، والأصول ٣/١٨٧.

(٩) الكتاب ٤/٢٤٨.



في بعض تصاريف الكلمة، والضَّهْياءُ: التي لا ثدي لها، وقيل التي لا تحيض، وقيل التي لا تحِيضُ هي الضَّهْواءُ[1] لا الضهياءُ، والضهياء الأَرْضُ التي لا تُنْبِتُ[2].

وأمَّا الهمزة في «شَمْأَل» فزائدة لقولهم: شَمَلٌ كما ذكرناه[3]، وليس في «شَمَلَتِ» دليل؛ لاحتمال أن تكون من باب تسهيل الهمزة بالنقل، فاستدلالُ الفارسيِّ[4] والزجاجي[5] به غير قاطع.

وأما الألِفُ فلا تزادُ أوَّلا لما ذكره أبو القاسم[6]، وتزادُ ثانية في نحو: ضارب، وثالثة في نحو: كِتاب، ورابعة في نحو: سَكرىٰ، وخامسة في نحو: حَبَرْكَىٰ، وسادسة للتكثير في نحو: قَبَعْثَرَىٰ.

واختلفوا في ألف «أَفْعَىٰ»، والصحيح أنها منقلبة وليست للتأنيث بدليل الصريف[7]. واختلفوا أيضًا في: موسىٰ وعيسىٰ، هل هو مُفْعَل أو فُعْلَىٰ. وكذلك اختلفوا في ألِفِ «قَطَوْطَىٰ»، والصحيح أنها منقلبة عن اللام التي هي الواو في «قَطَوان»، وجوز سيبويه[8] - رحمه الله - فيه أن يكون «فَعَوْعَلا» و«فَعَلْعَلًا».

---

(١) كذا بالواو، والذي في المنصف ١/١١٠: الضهراء بالراء.

(٢) انظر المنصف ١/١١٠.

(٣) تقدم في هذا الباب ص ٤٤٨.

(٤) التكملة للفارسي ص ٥٥٦.

(٥) الجمل ص ٣٩٩.

(٦) قال: «لسكونها». الجمل ص ٤٠٠.

(٧) كذا، ولعلها التصريف. قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢/٨٩٢: «أفعىٰ منقلبة عن حرف أصلي لقولهم: أرض مُفْعاةٌ، وهي منقلبة عن واو، لقولهم: فَوْعة السم».

(٨) الكتاب ٤/٢٧٥، ٣١١، ٣٩٤.

قال أبو القاسم: «والواو لا تزاد أولا»[1]؛ وإنما ذلك لِمَا يؤدي إليه الأمر من إعلالِها وتغييرِها، لأنها لَوْ زِيدَتْ أوَّلا في الأسماء لَلَحِقها التصغيرُ، فكانت تنضم فتتهَيَّأُ لأَنْ تنقلب همزة كانقلابها في: وُجُوهٍ وأُجُوهٍ، وأُقِّتَتْ ووُقِّتَت[2]، والمكسورَةُ مثلُها. ولو زيدت أوَّلا في الأفعال لأَمْكَن أن تُرَدَّ إلىٰ ما لم يُسم فاعله، فيَنْضَمُّ أولُهُ أيضًا، فتتهيأ للانقلاب أيضًا، فلا يُعرفُ حينئذ هل الواو هي المزيدة أم الهمزة.

وتُزادُ ثانية في نحو: كَوْثَرٍ، وثالثة في نحو: عَجُوز، ورابعَةً للمد في نحو: مَنْصُورٍ، وخامسةً في: قَلَنْسُوَةٍ. وقد تقرر أن من حُكْمِها وحكم الياء أيضًا أن لا تكون واحدة منهما أصلا في بنات الأربعة. وقد تُزادُ ثالثة لغير المد كـ«قَسْوَرٍ»، ورابعة لغيره أيضًا كقولهم: تَرْقُوَة، وعروَة[3]. فإن كانت أُولىٰ فهي أصل كقولهم: ورَنْتَلٌ، ووزنه «فَعَنْلَلٌ». ووزن غِزْوِيتٍ «فِعْلِيت»[4] كعِفْرِيتٍ، فاللام هي الواو.

وأمَّا[5] الياءُ فتزاد أولا في الاسم، نحو: يَرْمَع، ويَلْمَق، وفي الفعل المضارع، نحو: يَضْرِب، وثانية في نحو: ضَيْغَمٍ، وثالثة في نحو: عِثْيَر، ورابعة في: زِبْنِيَةٍ، وخامسة في: سُلَحْفَيَةٍ[6] وعفرنية.

وأما الياء في «مَرْيَم» و«مَدْيَن» فأصليتَان؛ لأنه ليس في الكلام «فَعْيَل»،

---

(١) الجمل ص ٤٠٠.

(٢) قد مرت الإشارة إلىٰ ذلك في ١٧٢/١.

(٣) كذا، والصواب: عَرْقُوَةٌ، كما في الكتاب ٢٧٥/٤.

(٤) ويقال أيضا عزويت بالعين المهملة. التكملة ص ٥٦٠، والخصائص ٢٧١/١، والمنصف ١٧٢/١.

(٥) هذه الفقرة نقلها بنصها من التكملة ص ٥٥٨. دون إشارة إلىٰ التكملة.

(٦) وقع في التكملة (ص ٥٥٨) سلحفتة، وهو خطأ طباعي.

ولأنها لو كانت زائدة في «مَرْيَم» لكانت الفاء واللام من موضع واحدٍ. وكذلك الياء في «يَأْجَج» أصل لظهور التضعيف[1]، ومنهم من يكسر فيقول «يَأْجِج»[2]. وكذلك الواو في «يَسْتَعُور» أصل[3]، و[كذلك][4] الياء [في][5] «يَهْيَر» مخففا[6].

وأما الميم فتزاد أوَّلا ولا تزاد غير أول إلا بثَبتٍ، وتُزاد أوَّلا في اسم المصدر، والزمان، والمكان، واسم الفاعل مما زَادَ على الثلاثة، وكذلك اسمُ [٨٨و] المفعول. ولا تزادُ في الأفعال إلا قليلًا، قالوُا: تَمَدْرَعَ الرجُلُ، وتَمَسْكَنَ، إذا تخَلَّقَ بخُلُق المسا[كين]، ومنه تَمَنْدَلَ، وفي كلام سعيد بن المسيب[7]: لَوْلاهَا لتمندل بنا بنو العباس تَمَنْدُلا. وقد زيدت آخرا في: زُرْقُم، وسُتْهُم، وحملوها في «مَنْبِجٍ» اسم بلد على الزيادة لكثرةِ زِيادَتها أوّلا.

وأمَّا ميمُ مِعْزَى ومَنْجَنِيق فأصْلِيَّة. أمَّا مِعْزَى فلثبوتها في تصاريف الكلمة. وأمَّا مَنْجَنِيق فحُمِلَ على الأكثر من حيث لا تكونُ زائدةً في أول الكلمة، إلا فيما

---

(١) الكتاب ٤/٢١٣، والأصول ٣/٢٣٥، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٩٩.

(٢) هم أصحاب الحديث كما في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٨٩٩، ويأجج اسم موضع من مكة على ثمانية أميال. معجم البلدان ٥/٤٢٤.

(٣) الكتاب ٤/٣١٣.

(٤) زيادة ليستقيم المعنى.

(٥) زيادة مني.

(٦) قصده أن الثانية هي الأصلية، لأن سيبويه قال في الكتاب ٤/٣١٣: «ولو كانت يَهْيَرٌ مخففة الراءِ كانت الأولى هي الزيادة». وانظر الكتاب ٤/٣١٣، والأصول ٣/٢٣٥، والمنصف ١/١٤٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٠٠.

(٧) كذا، وسعيد بن المسيب مات قبل خلافة بني العباس، فقد توفي - رحمه الله - عام ٩٤هـ، وبنو العباس تولوا الخلافة عام ١٣٢هـ، كما في تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن ٢/٢٣، والصحيح أنّ قائل هذا سفيان الثوري - رحمه الله - كما في السر المكتوم للشمس السخاوي ص ١٧٠ وغيره.

جرىٰ علىٰ الفعل نحو: مُنْطلق، والحَمْلُ علىٰ انْقَحَل[1]، لا سبيل إليه لشذوذه إذ في أوله زيادتان. وأمَّا هِرْماسٌ ودُلامِصٌ، فإنما حَكَمْنا بزيادة الميم وإن لم تكن أوّلا من جهة الاشتقاق[2].

وأما النون فتزاد أولا في نحو: نَرْجِس، وفي الفعل المضارع، وثانية في «انْفَعَلَ» و«مُنْفَعِل»، نحو: انْطَلَق فهو مُنْطلق. وفي نون «عَنْسَلٍ» خلاف، فمذهب سيبويهِ[3] أنه «فَنْعَلٌ»، ومذهبُ محمَّد بن حبيبَ[4] أنه «فَعْلَلٌ». وزيادة النون ثانية عند سيبويه أكثر من زيادة اللام آخرًا، وكذلك «عَنْلَسٌ»[5] لأنه من العَسَلان والعُبُوسِ. وتزاد ثانية أيضًا في نحو: «خَنْفَقِيق» للخفيفة من النساء، وفي «كِنْتَأْوٌ»، وثالثة في نحو: عَقَنْقَلٍ، وجَرَنْفَشٍ، وعَصَنْصَرٍ. وتزاد رابعةً في احْرَنْجَمَ. وتزاد في «فَعْلان» صفة، واسمًا، وجمعًا، وفي «فُعْلان» نحو: رُغْفان، وكُثْبانٍ. وتزادُ للتثنية والجمع وعلامة للرفع.

وأما التاءُ فتُزاد للفعل المستقبل، وتزاد في «افْتَعَل»، وتُزاد علامة للتأنيث، وتزادُ في: مَلَكُوتٍ، وجَبَرُوتٍ، وفي جمع المؤنث السالم. ولا تكون في «عَنْكَبوت» إلا زائدة لقولهم: عَناكِبُ.

وتُزاد السين في «اسْتَفْعَلَ»، وزيادتُها قليلة لبعدها من حروف المد واللين.

---

(١) المنصف ١/٣٠.

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٠٦.

(٣) الكتاب ٤/٢٣٦، ٢٦٩.

(٤) الخصائص ٢/٤٩. ومحمد بن حبيب أبو جعفر، وحبيب أمه، من علماء بغداد باللغة والشعر والأنساب والأخبار، كان مؤدبا. توفي عام ٢٤٥هـ. بغية الوعاة ١/٦٨.

(٥) كذا، والصواب: عَنْبَس. وانظر التكملة ص ٥٦٤ فإنه نقل هذه الفقرة عنها.

وقد زادُوها في «اسْطَاعَ» عوضًا من نقل حركة العين، وردُّ المبرد[1] فيه على سيبويه[2] تعسف؛ إذ لا خلاف بينهما في المعنى.

وفي زيادة الهاء أولا خلافٌ، فسيبويهِ لا يراهُ، وأجازَهُ الأخفَشُ[3] في: هِرْكَوْلَةٍ[4]، وهِجْرَع، وهِبْلَعٍ. وقد أبدلت من الهمزة في: هَرَقْتُ الماء، وفي «أَهْلٍ»، ومن الياء في قولهم: هَذِي، ومن الألف في «هِيَا» حيث قالوا: هِيَهْ.

وزيادَةُ اللام أيضًا قليل.

وهذا ما تَعَلَّقَ بلفظ أبي القاسِمِ، وقد ذكرْنَا[5] أنَّ عِلْم التصريف مُفْرَدٌ في كتبه، فلا يُجْعَلُ تابعًا في آخِرِ الكتب إلا للتَّدَرُّبِ على أوائِله ومبادئه.



---

(١) سر الصناعة ١/١٩٩، والممتع ١/٢٢٤.

(٢) الكتاب ١/٢٥، ٤/٢٨٥.

(٣) سر الصناعة ٢/٥٦٩، والارتشاف ١/٢١٩.

(٤) زيادتها في هركولة قول الخليل كما في المنصف ١/٢٥، وسر الصناعة ٢/٥٦٩، وشرح التصريف للثمانيني ص ٢٧٨، والارتشاف ١/٢١٩.

(٥) ذكر في أول الباب.

باب منه آخر

تكلَّم في هذا الباب على نُبَذٍ مِنْ أُصول التصريف، فنُحاذِي كلامَه في ذلك، فبدأ[1] بما وقعت فيه الياءُ والواوُ عَيْنَيْنِ، ولَهُما حينئذ أحكامٌ، فيُعَلَّانِ بالقَلْبِ، ويُحْذفان، ويَسْلَمان.

وذكَرَ[2] مستقبل [٨٨ظ] هذه الأفعال المعتلة العين، وقد جاء على «يَفْعُل» بضم العين، وعلى «يَفْعَل» بفتحها، نحو: خافَ يَخاف، والأصل يَخْوَف. وقد يجيء أيضًا على «فَعُلَ يَفْعُل» نحو: طَالَ يَطُولُ، مِنَ الطُّولِ الذي هو ضِدُّ القِصَرِ، وجَادَ يَجُودُ.

وأما ما كان من ذوات الياءِ فمنه ما جاء على «فَعَلَ يَفْعِلُ»، نحو: باعَ يبيع، و«فَعَلَ يَفْعَلُ»، نحو: هابَ يَهابُ، و«يَفْعِلُ» بكسر العين في ذوات الواو قليلٌ قلة «يَفْعُل» في ضمها في ذوات الياء، قالوا في ذوات الواوِ: طاحَ يطيحُ، وتاهَ يَتِيهُ، وكلاهما من الواو لقولهم[3]: طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ، وهو أَطْوَحُ وأَتْوَهُ، وحُكِيَ طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ بالياء. فـ«قَالَ وباعَ، وهَابَ» مِمَّا أُعِلَّتْ عينُه بالقلب، وقد جاء في الأسماء، قالوا: رجل مالٌ[4] ولاعٌ. وأُعِلَّ المضارعُ فيه تبعًا للماضي، وإنما كان المضارع تبعًا؛ لأنَّ ما قبل العين التي هي الواو أو الياء فيه ساكنٌ، فلَمْ

(١) الجمل ص ٤٠٣.
(٢) الجمل ص ٤٠٣.
(٣) الكتاب ٤/٣٤٤.
(٤) الأصول ٣/٣٨.

يُسْتَثْقَل، بخلاف الماضي فأعلوه إعلالَه.

وكذلك أعلوا أسماء الفاعلين والمفعولين، والمفعَل والمفعِل والمفعل، بالياء وبغير الياء وكل ذلك تبعًا للفعل، وقد أعلت العين بالحذف في: قُلْن، وقُلْتُ، وقلتَ، ولم يَقُل، ولم يَبِعْ، ولم يَخَفْ. وقد جاءت سالمة في نحو: حَيَدَىٰ، وصَوَرَىٰ، والجَوَلان، والحَيَكان، والنَّزَوَان، والغَلَيَان، والحَوَكَة، والخَوَنَة، والقَوَد، والقَوبَاء، والخُيَلاء، وحَوِلَ، وعَوِرَ، وقالوا: رَجُلٌ رَوِعٌ[1].

وفي المحذوف من اسم المفعول خلافٌ، فقيل العَينُ الأصلية، وقيل الواو الزائدة، والأول مذهبُ سيبويه[2]، والثاني مذهب الأخفشِ، ومذهب سيبويهِ أَسَدُّ؛ لأنَّ حذف الزائد أولىٰ من حذف الأصلي، وقد شذَّ من ذلك نحو: مَعيوط[3]، ومَخْيُوطٌ، ومَبْيُوعٌ، وتُفَّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ، وقال[4]:

يَــوْمُ رَذاذٍ عليــهِ الــدَّجْنُ مَغْيُــومُ

(١) الكتاب ٤/٣٥٨.

(٢) كذا في الأصل، وهو سهو من الناسخ أو المؤلف ـ ﷺ ـ والصواب أن سيبويه يحذف الواو كما في الكتاب ٤/٣٤٨، والتكملة ص ٥٩٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩١٨، والمفصل ص ٤٠٠، والارتشاف ١/٣٠٧. وأن الأخفش هو من يحذف العين كما في التكملة ص ٥٩٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩١٨، والمفصل ص ٤٠٠، والارتشاف ١/٣٠٦. ويدل علىٰ صحة ما قلت أن الشارح قال بعد ذلك: «ومذهب سيبويهِ أَسَدُّ؛ لأنَّ حذف الزائد أولىٰ من حذف الأصلي».

(٣) هذه الكلمة غير منقوطة في الأصل ولم أهتد إليها ضمن ما جاء علىٰ الأصل، ولعل الناسخ كرر مخيوط لكنه رسم الخاء بصورة العين، ويجوز أن يكون أراد معيون، فسبق قلمه إلىٰ معيوط.

(٤) لعلقمة بن عَبَدة الفحل في ديوانه ص ٦٣، والمقتضب ١/٢٣٩K والخصائص ١/٢٦١، والمنصف ١/٢٨٦، والممتع في التصريف ٢/٤٦٠، والخزانة ١١/٢٩٥. صدره:

حَتَّــىٰ تَــذَكَّرَ بَيْضَــاتٍ وهَيَّجَــهُ

والإتمام في الواو قليل، نحو: ثَوْبٌ مَصُوونٌ، ومَدْوُوبٌ[1]، قال[2]:

والمِسْـكُ فـي عَنْبَـرِهِ المَـذْوُوبِ[3]

وقال رجل معوور وفرَسٌ مَقْوُودٌ، وقَوْلٌ مَقْوُولٌ[4]، ولم يعرفه سيبويه قال ـ رحمه الله ـ: «ولا نعلمهم أتموا في الواو، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات»[5]، وأجازَه المبرِّدُ[6].

وقولُ أبي القاسِمِ[7] إنَّ «كل ياء أو واو تحركت ومَا قبلها مفتوح تنقلب ألفًا»، عمومٌ يراد به الخصوص، ولا يكون ذلك إلا فيما كانت حركتُه لازمة، تحرزًا من قولهم: جَيَل[8]؛ لأنَّ حركة الياء فيه منقولة، وإنما صَحَّحُوا في: حَوِلَ وعَوِرَ، [لِـ]أنَّه[9] في معنىٰ ما يُصَحَّح، نحو: أَحْوَل وأعْوَرَ؛ لأنَّ أكثر مجيءِ العاهات والألوان علىٰ هَذَا الوزن، وقد يجيء علىٰ «افْعَال»، ومنهم من يقول: عارَ.

ومن هذه الأسماء المصححة ما صُحِّحَ مَنْبَهة علىٰ الأصلِ، وقد قلبُوا اكتفاءً

---

(1) كذا بالباء، والصواب: بالفاء.

(2) لا يعرف قائله، انظر الخصائص ١/٢٦١، والمنصف ١/٢٨٥، والممتع ٢/٤٦١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٢٠.

(3) كذا، بالذال المعجمة والباء، والصواب: المَدْووفِ، بالدال المهملة الفاء.

(4) وقد قاس علىٰ هذا الكسائي رحمه الله. الارتشاف ١/٣٠٧.

(5) الكتاب ٤/٣٤٩.

(6) قال أبو حيان إن هذا نقل ابن جني عنه. الارتشاف ١/٣٠٧، وانظر أيضا شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٢٠.

(7) الجمل ص ٤٠٣.

(8) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٢١.

(9) في الأصل: أنه.




بأحَدِ الشَّرْطَيْنِ في نحو قولهم: ياجل، وهو شاذ.

وقوله: **«وإذا اجتمعت ياء وَواوٌ وسُبِقت إحداهما بالسكون [٨٩و] قُلِبَت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء»**(١).

ويحتاج إلىٰ تقييد(٢) وهو أن يقول: ما لم يكن الساكنُ حرفَ مدٍّ ولِينٍ، ولم تكن الكلمة عَلَمًا، ولا محمولةً علىٰ التحقير والتكسيرِ، ولا خرجت مَنْبَهَةً علىٰ الأصل، نحو: بويعِ، وسُوير، ونحو: «حَيْوة» الاسم العلم، و«أُسَيْوِد» تصغير «أَسْوَد»، وكقولهم: ضَيْوَن، وعَوَىٰ الكلب عَوْيَة.

وأما إبدال الياء والواو همزةً إذا وقعتا بعد ألف زائدة(٣) في نحو: قائِمٍ، وبائع، فهو أكثر الكلام. وقد أُعِلَّتْ بالحذفِ كقولهم: شاكٍ، وفي «جاءٍ» قولان:

أحدهما: أنه مقلوب والهمزة لام الفعل.

والثاني: أن أصله «جائِئٌ» بهمزتين، فقلبت الثانية ياء، والياء فيه هي همزة قائم.

وإنما أُعِلَّ اسم الفاعل في هذا تبعًا للفعل فأُجْرِي مجراهُ، وإن اختلف وجه الإعلال.

ثم ذَكَرَ(٤) أن الواو المضمومة والمكسورة يجوز إبدالُها همزة. أما المكسورة فهل يكون هَذَا فيها قياسًا أم هو موقوف علىٰ السماع؟ والجمهورُ أنه جائزٌ قياسًا

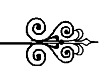
---

(١) الجمل ص ٢١٤، وفيه: «وأدغمت الأولىٰ في الثانية».

(٢) هذا التقييد أخذه بنصه من ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢/ ٩٢١. دون إشارة إلىٰ ذلك.

(٣) الجمل ص ٤٠٤.

(٤) الجمل ص ٤٠٤.



لكثرته فيها أوَّلًا، نحو: إِشاح ووِشاح، وإِعاءٍ ووعاء، وإِفادة ووِفادة، وفي قراءة سعيد بن جبير[1]: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَها مِنْ إعاءِ أَخِيهِ﴾[2]. ولمَّا لم يكثُرْ غَيْرَ أول عَلِمْنا أنه قياس إذا كانت أَوَّلا، غير قياسٍ إذا كانت غَيْرَ أوَّلٍ.

ومن النحويين من وقف فيه مَعَ السماع.

وأمَّا المضمومَةُ فيجوز ذلك فيها كانت أوَّلا أو وسطًا، ولم يجيء ذلك في الواو المفتوحة. واستدلالُ الفارسي[3] على البدل في المكسورة بقولهم: مُوَشَّح بغير همز فلو كان إشاحٌ ووشاح لغتين، وليست الهمزة بدلا لظهرت، وظهورُ الواوِ في قولهم: «مُوَشَّح» دليلُ أنها الأَصْلُ = وهذا غير قاطع؛ لاحتمال أن يكون جاء على أحد الجائزين.

وأما قولهم: وِجاجٌ وإِجاجٌ فلغتان[4]، وليس ببدل، ولم يجئ ذلك أيضًا في الياء. وإنما لم يهمزوا فيما كانت فيه الضمة إعرابًا؛ لأنها غيرُ لازمة نحو: هذا خَبُوُكَ، ومنهم من يهمز.

وذكر[5] بعدُ أنَّ حروف العلة الواوَ والياءَ إذا سَكن ما قبلهما جَرَيا مجرى الصحيح، ولم يذكُرِ الألف كما لم يذكرها الفارسيُّ؛ لأن الألف لا يكون ما قبلَهَا ساكنًا. والمشدد يجري هذا المجرى، وهو نص الفارسي في إيضاحه، قال:

---

(١) المحتسب ١/٣٤٨، والبحر المحيط ٦/٣٠٦.

(٢) يوسف ٧٦.

(٣) الحلبيات ص ٣٣٧، والمنصف ١/٢٣٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٢٤، وشرح الألفية للشاطبي ٩/٧٧.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٢٤.

(٥) الجمل ص ٤٠٥.



«ومما يجري هذا المجرىٰ كساء ورداء»[1]، وقد اعتُرِضَ عليه في إدخال: كساءٍ ورداء؛ لأنَّ آخره همزةٌ، والهمزةُ حرف صحيحٌ، وكلام الفارسي فيه صحيحٌ، والاعتراضُ عليه جهل.

وتَكَلَّمَ بعد علىٰ المنقوص[2]، وأنه يتم في حال النصب. وقد ذكرنا أن تسكينه في حال النصب من أحسَنِ الضرورات[3]؛ وإنَّما حُذفت الضمة والكسرة استثقالا لها علىٰ حرف العلة، ومن العرب من يُجْرِي المعتل مجرىٰ الصحيح، وعليه أنشد[4]: [٨٩ظ]

أَلَـمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي ❊ بمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

ويجوز أن يكون إشباعًا، ومِثْلُه قول الشاعر[5]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئتَ مُعْتَذِرًا ❊ مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ

وقرأنا عن ابن كثير: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِى وَيَصْبِرْ﴾[6].

ولا تسقط الواو والألف والياء إلا لِمُوجِبِ الجزم، وقد جاء ثبوتها في

(١) الإيضاح ص ١٨.

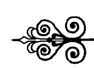
(٢) الجمل ص ٤٠٥.

(٣) تقدم في باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر ٢/٤٢٢، ٤٣٢.

(٤) دون نسبة في الجمل ص ٤٠٧، وشرحه لابن بابشاذ ٢/٩٢٧، الكتاب ٣/٣١٦، ولقيس بن زهير في وشي الحلل ٢/١٠٣٤، والتصريح ١/٢٨٦.

(٥) البيت دون نسبة في الممتع ٢/٥٤٣، وابن يعيش ٥/٤٨٨، والارتشاف ٥/٢٣٨٧، وشرح المرادي علىٰ الألفية ١/٩٢، والعيني ١/٢٥٧، ولأبي عمرو بن العلاء في معجم الأدباء ٣/١٣١٧.

(٦) يوسف ٩٠. وقد قرأ ابن كثير وحده من رواية قنبل «يتقي» بالياء وصلا ووقفا، وقرأ الباقون بغير ياء وصلا ووقفا. السبعة لابن مجاهد ٣٥١، والتبصرة لمكي بن أبي طالب القيسي ص ٥٥٢.

الجزم وحذفها في غير الجزم، قال(١):

مَـا أَنْـسَ لا أَنْسَـاهُ آخِـرَ عِيشَـتِي

قوله: «وكل واوٍ كانت فاء الفعل»(٢) إلىٰ آخره.

حكم المضارع في هذا علىٰ خلاف الماضي، فيصح الفعل الماضي والمصدَرُ، ويُعَلُّ في المستقبل الذي عينه مكسورة، قالوا: يَعِدُ، ويَمِقُ، والأصل: يَوْعِد ويَوْمِقُ، فحذفت الواو لوقوعها غريبة بين ياء وكسرة، وحذفوها في بِضْعٍ وتِسْعٍ؛ لأنَّ كسرَهما هو الأصل. وإنَّما جاءَ الفتح لحروف الحلق. وحَذَفوا مع غير الياء من باقي حروف المضارعة إجراء لها مجرىٰ الياء.

ولمَّا انكسرت في المصدر إذا كان علىٰ «فِعْلَةٍ» نحو: وِعْدَةٍ ووِجْهَةٍ، وأرادوا حَذْفَها = نَقلوا حركتها إلىٰ العين، ولو لم ينقلوا حركتها وأبقوها ساكنة لاجتلبوا لها همزة وَصْلٍ، وقد رفضوا ذلك. وأمَّا قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٧]، فحَمْلُه علىٰ أنه اسم مكان يَدْفَع النقض به وإن كان مصدرًا، فلعَلَّه مما خرج مَنْبَهَة علىٰ الأصل، وشبهه الفارسيُّ بـ«القُصْوَىٰ» و«الفود» في الشذوذ فيمن جعله مصدرًا لا اسم مكان. وإنما كان القصوىٰ شاذًّا لأنَّ «فُعْلَىٰ» تقلب واوه ياء إذا كان اسمًا، نحو: الدُّنْيا والعُلْيَا، وإن كان صِفَةً نحو: خَزْيَا، وصَدْيا،

---

(١) صدر بيت للحصين بن قَعْقَاعِ بن مَعْبد بن زرارة في شرح شواهد الشافية ص ٤١٣، ودون نسبة في المفصل ص ٤١١، وابن يعيش ٥/٤٩٣، عجزه:

مـا لاحَ بـالمَعْزاءِ رَيْـعُ سَـرابِ

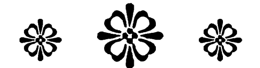
وقد ضبطت بالمعزاء في المفصل بكسر الميم، والذي نص عليه البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤١٣ هو الفتح.

(٢) الجمل ص ٤٠٧.

لم تُقْلَبْ[1]، وأمَّا «فِعْلَى» بالكسر فيجيئ على الأصل من غير قلب.

وما كَانَ على «فَعُلَ» «يَفْعُلُ» فالواوِ تصح فيه، نحو: وَضُؤَ يَوْضُؤُ، ووَطُؤَ يَوْطُؤُ. وحكي في: وَجِلَ يَوْجَلُ، لغات أربعة: صِحَّةُ الواو، وقلبها اكتفاءً بأحد الشرطين، ومنهم من يقول: يَيْجِل، فيقلبها ياءً كما فعلوا في: سَيِّد ومَيِّت، ومِنْهم من يكسر الياء ليتهيأ له بكسرها قلبها[2].

وأما ذوات الياء فلا تسقط فيه الياء، ومن العرب من يحذفها إجراءً لها مجرى الواو، وإنما لمْ تَسْقُط من حيث كانت أخفَّ مِنَ الواوِ.



(١) الكتاب ٤/٣٨٩.

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٣١ ـ ٩٣٢.

باب الإدغام[١]

وهو نوعٌ من التصريفِ، وهو مما آثروه استخفافا، مأخوذٌ من قولك: أَدْغَمْتُ اللِّجام في فَمِ الدابَّةِ. والإدغامُ عند النحويين: إدخالُ حرفٍ في حَرْفٍ، قال الفارسي[٢]: «هو أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مِثْلِه من غير أن تَفْصِل بينهما بحركة أو وَقْفٍ، فيرتَفِعُ اللِّسان عنها[٣] ارتفاعَةً واحِدَةً». ويكونُ في المِثْلَيْنِ، والمُتَقارِبَيْنِ، وفي كلمة واحدة، وفي كلمتين، وفيما سكونُه لازمٌ وغيرُ لازم.

ويرتقي عددُ الحروفِ إلىٰ ثلاثَةٍ وأَرْبَعين حرفًا، ومنهم من عدَّها اثنين وأربعين، [٩٠و] ووصلها أبو القاسِمِ[٤] إلىٰ خَمْسَةٍ وثلاثِينَ، وسَكَتَ عن الحروف المُسْتَهْجَنَةِ، وهي: الكافُ التي كالجيم، والجيمُ التي كالكاف، والجيمُ التي كالشين، والضادُ الضعيفة، والصادُ التي كالسين، والطاءُ التي كالتاء، والظاءُ التي كالثاءِ، والباءُ التي كالفاءِ.

وذَكَرَ[٥] مخارِجَها، وهو حَظُّ أهلِ الأداءِ. وتَنْقَسِم إلىٰ:

المهموسة، ويجمعها قولك: سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ.

والمجهورَةُ، والهمس ضد الجهر، ويَجمَع المجهورة قولك: صَخْرٌ ظَلُومٌ

(١) مزج في هذا الباب باب الإدغام وباب الحروف المهموسة وباب الحروف المجهورة.

(٢) التكملة ص ٦١٤.

(٣) في التكملة: عنهما.

(٤) الجمل ص ٤٠٩.

(٥) الجمل ص ٤١٠.



قد غط عائذ بيزن.

والشديدة يجمعها قولك: أَجَدْتَ طَبَقَكَ.

والرِّخْوَةُ يجمعها قولك: شخص حَظِ ضغث سه زحف[1]. ومعنىٰ الشديدة: انحصار صوت الحرف عند مخرجه. والرَّخاوة ضدها.

والتي بين الشديدة والرخوة يجمعها قولك: لِمَ يَرُوعُنا[2].

وحروف الإطْباق: الصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاء.

والمنفتحة عكس المنطبقة[3].

والحروف المستعلية سبعة[4].

وحروف الصفير ثلاثة: الصاد، والزاي، والسينُ.

والمنحرف: اللام.

والمُكَرَّر: الراء.

والهاوي الألف.

وحروف القلقلة يجمعها قولك: قد طبج، وإنْ شئتَ: قُطْبُ جَدٍّ[5]. والقلقلة: ما يحس به من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط.

---

(١) كذا وليس فيها الذال، والأولىٰ ذكر أسمائها، وهي: الهاء، والحاء، والغين، وَالخَاء، والشِّين، والظَّاء، والثَّاء، والذَّال، وَالفَاء. والصاد، والضاد، والزاي، والسين.

(٢) النشر ٣/٥٣٧.

(٣) أي ما عدا الحروف المطبقة فهو منفتح.

(٤) تجمع في قولهم: قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ.

(٥) رسمت في الأصل هكذا: قط بجد، ونحن رسمناها علىٰ المعهود في كتب النحو والقراءات.

وحروف الذلاقة التي اعتمادُك بها على ذَلَقِ اللِّسان، وهو طرفه[1].

والمُصْمَتَة عكسُها.

والمَهْتُوتُ التاءُ[2] لِخَفائِهَا.

وحروف اللهاة: القاف والكاف؛ لأن مبدأهما من اللهاة[3].

والشَّجْويَّةُ[4]: الجيم، والسين، والصاد؛ لأن مَبْدَأهَا من سَجْو[5] الفَمِ، وهو مَفْرَجُه[6].

والنِّطْعِيَّةُ: التاء، والطاء، والدال، والذالُ[7].

والذَّولَقِيَّةُ: اللام، والنون[8].

والشفهية: الواو، والفاء، والباء، والميم.

وحروف الغنة: الميم، والنون.

---

(١) وحروف الذلاقة هي: مر بنفل، ويقال: فَرَّ من لب. المفصل ص ٤٢٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٠٤/٢، والنشر ٥٣٨/٣.

(٢) في التسهيل ص ٣٢٠، وشرحه للمرادي ١١٠٤/٢، والارتشاف ١٩/١ أن المهتوت الهمزة، وفي المفصل ص ٤٢٢، والبديع ٦١٨/٢، أنه التاء، وابن جني في سر الصناعة (٦٤/١) عبَّر عن التاء بالهاء. ولم يتابع ابن بزيزة في هذا ابن بابشاذ الذي قال إن المهتوت الهمزة. انظر شرحه على الجمل ٩٤٨/٢.

(٣) هي تسمية الخليل. المفصل ص ٤٢٢.

(٤) كذا، والصواب: الشَّجْرِيَّةُ. المفصل ص ٤٢٢.

(٥) كذا، والصواب: شَجْرِ. وقد قلنا إن الناسخ كثيرا ما يترك بعض الحروف دون إعجام.

(٦) المفصل ص ٤٢٢.

(٧) زاد الذال، والذي في المفصل ص ٤٢٢، والبديع ٦١٦/٢، أنها الطاء والدال والتاء فقط.

(٨) في شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٤٨/٢، والمفصل ص ٤٢٢، والبديع ٦١٧/٢، هي: الراء واللام والنون. فقد أسقط منها الشارح ﷺ حرفا.

والمستطيل: الضاد.

والمتفشي: الشين.

والحروف المُدغَمَة في مثلها، والمدغم فيها مثلها ومقاربها يجمعها قولك: قد جعل حظك غيظا خذه تنق.

ومن شأن المتقاربين إذا أريد إدغامُ أحدهما في الآخر أن تقلب لفظه إلىٰ لفظه ليصير مجانسًا فيتهيأ الإدغامُ.

والإدغامُ علىٰ أقسام: منه واجب، ومنه ممتنع. فالواجب: المِثْلان يسكن أولهما ويتحرك الثاني في كلمة أو كلمتين. والممتنع: ما تحرك فيه الأَوَّلُ وسكن الثاني في كلمة، نحو: ظَلِلْت، أو كلمتين. فإن تحرَّكا، فمنه ما يجب فيه أيضًا الإدغام، وذلك إذا التقيا في كلمة وليس أحدهما للإلحاق، ومنه ما يجوز فيه الإدغامُ والإظهارُ، وذلك إذا انفصلا وكان ما قبلَهما متحركًا. والذي في حكم المنفصل نحو: اقتتل، كالمنفصل؛ لأن تاء الافتعال لا يلزم أن يقع بعدها تاء؛ لأنك تقول: اقْتَدَر.

وأما ما كان أحدهما للإلحاق فإدغامه مُمْتَنِعٌ إجماعًا [٩٠ظ] [...][1] يذهب بالغرض الذي جيء به لأجله[2]، وكذلك ما يؤدي الإدغام فيه إلىٰ لَبْسٍ في المِثلين والمتقاربين فإدغامه ممتنع، نحو: وَتِد. ولم يدغموا حروف «ضَوِيَ مِشْفَرٌ»[3] فيما تقاربها.

---

(١) مقدار كلمتين لا يظهر بسبب الشريط.

(٢) التكملة ص ٦١٤.

(٣) المفصل ص ٤٢٤.



والألف لا تُدْغَمُ ولا يُدْغَمُ فيها، وكذلك الهمزة.

وباقي أحكامِ الإدغام ومسائِلِه بالمُقْرِئين أَمَسُّ، وهم له أحوج.

وتدغم النون الساكنة في حروف «يَرْمُلون» بغنة وغير غنة، وتظهر مع حروف الحلق، وتُقْلب ميمًا مع الباء، وتُخْفَىٰ مع باقي الحروف.

وقد اشتمل الإدغامُ الكبيرُ لأبي عمرو[1] علىٰ عَجائِبَ من ذَلِكَ، وقرأنا به كتاب الله العزيزَ علىٰ شيخِنا المُقْرِئِ أبي عبد الله الحَبَّاس[2]، عن الأستاذ نَجَبَةَ الإشبيلي[3]، وعن المُقْرِئِ الصالح أبي عَبْدِ الله بن عامر[4] بَلَدِيِّنا، وعن المقرئ الصالح عبد الله المُكَمَّش[5] وغيره من شُيوخِ شَيْخِنا، وقرأ المُكَمَّشُ علىٰ أبي العباس أَحْمَدَ بن عُمَر الباجي[6]، وقرأ الباجي علىٰ الشيخِ المُقْرِئِ وليِّ اللهِ أَبِي

---

(١) يقصد الإدغام الكبير الذي عرفت به قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء، وهو أشهر من أن يعرف به، لا الإدغام الكبير كتاب أبي عمرو الداني الإمام ﷺ، والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن حسن العارف.

(٢) سبق التعريف به في مقدمة التحقيق ١/١٤.

(٣) أبو الحسن نجبة بن يحيىٰ بن خلف الرعيني الإشبيلي المقرئ المجود النحوي، روىٰ القراءات عن أبي الحسن شريح وغيره، وأخذ عن القاضي ابن العربي، من تلاميذه الإمام أبو الربيع بن سالم الكلاعي، توفي عام ٥٩١هـ. التكملة لابن الأبار ٢/٤٦٨، ومعرفة القراء ٣/١٠٩٥، وتاريخ الإسلام ١٢/٩٦٧.

(٤) لم أهتد إلىٰ ترجمة له سوىٰ ما ورد عرضا في غاية النهاية ٢/١٥١.

(٥) تقدم التعريف به في مقدمة التحقيق ١/١٥.

(٦) هو أبو العباس أحمد بن عُمَر الباجي النحوي، شيخ النحو في المغرب، قرأ علىٰ أحمد بن عبد العزيز بن نفيس، ومن تلاميذه المُكَمَّشُ، وروىٰ عنه الحافظ السلفي. غاية النهاية ١/٨٧. والباجي نسبة إلىٰ باجة إفريقية كما في معجم السفر ص ٣٦، وتوضيح المشتبه ١/٣٠٩. وقد تصحفت «المكمش» في غاية النهاية إلىٰ «المكمشر».




العَبَّاسِ بْنِ نفيس التونسي[1] المشهور قبره بتونس، وهو قبْرٌ مَرْجُوٌّ البَركة مجاب الدعاء عنده، وقرأ الوَلِيُّ أبو العباسِ علىٰ القَنْطَرِيِّ[2] والكارَزِينِي[3] شيخ أبي العباس أَحْمَدَ بن عَمَّارٍ المَهْدَوِيِّ[4] صاحب التفصيل والتحصيل[5].

ورَوىٰ لنا شيوخنا من أهل الأداء أن ابنَ نفيس - رحمه الله - قرأ عند قبر النبي عليه السلام خمسمائة ختمة، فلمَّا أرادَ الانفصال إلىٰ أهله رأىٰ النبي ﷺ في النوم، فقال له: تُوحِشُنا يا أبا العباس، فزاد خمسمائة ختمة أخرىٰ[6]. وبرنامجي قد اشتمل علىٰ ذكر مشايخي في القراءات.

وذكر أبو القاسم[7] في الأمر بالمضاعف وجهين: التفكيك، والإدغام.

---

(١) أبو العباس أحمد بن نفيس المقرئ الضرير التونسي معجم السفر للسلفي ص ٣٥، وتوضيح المشتبه ١/٣١٠. ولم أعثر له علىٰ ترجمة.

(٢) أبو الحسن أحمد بن محمد القنطري، قرأ علىٰ أبي الفرج غلام ابن شُنْبُوذ، وعمر بن إبراهيم الكتاني، من تلاميذه شريح صاحب الكافي، والمهدوي، ومات المهدوي قبل شيخه، ومات القنطري بمكة عام ٤٣٠هـ. معرفة القراء ٢/٧٥٤، ولسان الميزان ١/٦٦٦.

(٣) أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد الكارزيني الفارِسِيُّ، الإمام المعَّمر المقرئ المجاور بمكة، مسند القراء في زمانه، قرأ علىٰ الكبار وقرأ عليه الكبار، قال الذهبي: «لا أعلم متىٰ توفي، إلا أنه كان حيا في سنة أربعين وأربعمائة، وتوفي بعدها يسيرا». معرفة القراء ٢/٧٥٦، وغاية النهاية ٢/١١٧.

(٤) أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي نسبة إلىٰ المهدية في تونس، روىٰ القراءات عن جده لأمه مهدي بن إبراهيم وأبي الحسن القنطري، وأخذ عن أبي الحسن القابسي وغيره، توفي عام ٤٤٠هـ. معرفة القراء ٢/٧٦١، وغاية النهاية ١/٨٦، وبغية الوعاة ١/٣٣٦، ومقدمة تحقيق التحصيل لفوائد كتاب التفصيل للمهدوي.

(٥) هذا الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتورة أم هانئ صلاح الدين بن فخري بن زين العابدين.

(٦) انظر القصة في معجم السفر للسلفي ص ٣٥.

(٧) الجمل ص ٤١٤.

ورُبَّمَا وجب الإدغام، وربما وجب الإظهار، فهي أقسام ثلاثة:

فالموضع الذي يجب فيه الإدغام: الأمرُ والنهيُ للاثنين، والجماعة المذكرين، والواحدة المؤنثة(١).

والموضع الذي يجب فيه الإظهار مع جماعة النسوة نحو: ارْدُدْنَ.

والذي يجوز فيه الوجهان: أمْرُ الواحد المذكر(٢)، فالتميمِيُّونَ(٣) يُدْغِمُونَ، والحِجازِيُّونَ(٤) يُظْهِرُون. وأجمعوا على إدغام المضارِع المُعْرَبِ، نحو: هو يَرُدُّ، ويجوز على لغة التميميين الضمُّ والفتحُ والكسرُ(٥)، إتْباعًا وتخفيفًا وعلى أصل التقاء الساكنين. وإنَّما يجوزُ الضمُّ إذا كان في الكلمة مضمومٌ يُتْبَع، فإن لم يكن فالفتح والكسر(٦)، فإذا اتصل ضميرُ المضمَرِ لزِمَ الضمُّ عند البصريين، وحكى الكوفيونَ فيه مع ضمير الواحد الثلاثة الأوجه، قال أبو علي: «فإذا اتصل بذلك ضمير الواحدة فتحوا فقالوا: رُدَّها»؛ لأنّ الهاء خفية، فكأنهم قالوا رُدَّا. وسَكَتَ أبو القاسِمِ عن الإتباع والكسر في المدغم، واقتصرَ على ذكر الفتح فيه(٧)، وعليهِ في إدغامِ لام المعرفة(٨) بكثرة الاستعمال، حسنه وقَوَّى ذلك كونُها مُتَّصِلة بالحروف غيرَ مُنْفَصلة عنها.

---

(١) تقول: رُدَّا، ورُدُّوا، ورُدِّي. شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٧٤.

(٢) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢/٩٧٤: «وكذلك النهي».

(٣) الكتاب ٣/٥٣٠، ٤/٤٥٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٧٤.

(٤) الكتاب ٣/٥٣٠، ٥٣٣ ـ ٥٣٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٧٤.

(٥) فتقول: مُدَّ، ومَدَّ، ومِدَّ.

(٦) تقول: عَضَّ، وعِضَّ. شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٧٥.

(٧) الجمل ص ٤١٤.

(٨) الجمل ص ٤١٥.

باب من شواذ الإدغام

[٩١و] ذَكَرَ[(١)] في هذا الباب أشياءَ خرجت عن القياس وهي: سِتٌّ: ووَدٌّ، وأحَسْتُ، وبَلْعَنْبَر. وأصل سِتٌّ سِدْسٌ، بدليل أَسْداسٍ، وسُدَيْسَةٍ، وسادِسٍ، وسُدُسٍ في جمع التكسير. وإنَّما خَف إدغامُه لكثرةِ استعمالِه؛ ولأنَّ اللام من موضِعِ الفاء، فأبدلوا السين تاءً، وأدغموا فيها الدال، وعادوا إلىٰ الأَصْلِ في التصغير. وإنَّما شذ لأنه لمَّا قُلِبَ أحَدُ المتقاربين إلىٰ الآخَرِ وأدغم فيه، التبس بباب المُضَعَّفِ، نحو: قَبٍّ[(٢)]، وحَبٍّ.

وأمَّا «وَدٌّ»[(٣)] فأصلُه وَتِدٌ، وهي اللغة المشهورة فيه لغةُ أهل الحجاز[(٤)]، وبنو تَمِيمٍ[(٥)] يقولون: وَدٌّ كما يقولون عِدَّانٌ في عِتْدَانٍ[(٦)]. وشذوذُه أيضًا لالتباسه بمضاعَف الدال. وإنما لم يُدغموا الفعل من هذا نحو: وَتِدَ يَتِدُ، لِمَا استثقلوه من اجتماعِ إِعْلالَيْنِ حذفِ الفاءِ والإدغامِ[(٧)].

وأمَّا «أَحَسْتُ»[(٨)] فليس بإدغام، وإنما هو مما حُذِفَ منه أحد المِثْلينِ

---

(١) الجمل ص ٤١٧.

(٢) القَبُّ: القطع.

(٣) الجمل ص ٤١٧.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٨١، الارتشاف ١/٣٥٠.

(٥) ليس بنو تميم كلهم. الارتشاف ١/٣٥٠.

(٦) الكتاب ٤/٤٨٢، المفصل ص ٤٣٣، والممتع ٢/٧١٦.

(٧) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٨١.

(٨) الجمل ص ٤١٧.

لإعوَازِ الإدغام، وأصله [أ]حْسَسْتُ[1]، ونظيرُه: مَسْتُ في مَسِسْتُ. وأمَّا مَنْ قالَ حَسِيتُ فأبدل من إِحْدىٰ السينين ياء، فهو خارجٌ من هذا الباب. وقولُ بعضِ العَرَبِ: اسْتَخْذَ فلانٌ فلان[2] أَرْضًا[3]، إما أن يكون أَصْلُه: اسْتَتْخَذَ[4]، فحذف التاء الثانية فيكون من باب «أَحَسَّ»، وإما أن يكون «اتَّخَذَ»[5]، فأبدل السين مكان التاء الأولىٰ. وقالوا: يَسْطِيعُ، فحذفوا التاء، وقالوا: يَسْتِيع[6]، فيجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون حذف التاء المزيدة وأبدل التاء مكان الطاء.

وإن شئت كان علىٰ حذف الطاءِ.

وأمَّا: بَلْعَنْبَر، وبَلْحَارِث[7]، وبَلْعَجان[8]، في بني العَنْبَرِ وبَنِي الحارِثِ وبَنِي العَجْلَانِ = فكلُّه خارجٌ عن القياس موقوفٌ علىٰ السماع، فاجتَمَعَ المتقاربان النونُ واللامُ، ووقع بينهما حرفُ اللِّينِ حاجزًا، فحُذِفَ وكان شاذًّا من هذا الوجه، فلما اجتمعا لم يكُن إلىٰ الإدغام سبيلٌ؛ لأنَّ النون متحركة، فحذفوا النونَ وكانتْ بالحذف أولىٰ من اللام من حيث كانت اللام أوَّل الكلمة دَخَلَت لمعنىٰ التعريف، فكانت النون أولىٰ منها بالحذف.

---

(١) في الأصل: حسست.

(٢) كذا في الأصل بالتكرار.

(٣) الكتاب ٤/٤٨٣، والأصول ٣/٤٣٣، والمفصل ص ٤٣٤.

(٤) الأصول ٣/٤٣٣.

(٥) الأصول ٣/٤٣٣.

(٦) المفصل ص ٤٣٤. هذا نقله بنصه من المفصل دون إشارة.

(٧) الجمل ص ٤١٨.

(٨) كذا، والصواب: بلعجلان كما في المفصل ص ٤٣٤ الذي نقل عنه الشارح هذا الكلام، ولقوله بعدُ: «وبني العجلان».

ويجري ذلك في كل قبيلة فيها ألف ولامٌ غيرُ مُدغمَةٍ في شيء، ولا يفعلون ذلك في المدغم، نحو: بني النَّجَّار؛ استثقالًا لاجتماع إعلالين.

وكذلك «عَلْمَاءِ»[1] أصلُه: عَلَىٰ الماءِ، فحُذفت الألفُ تخفيفًا أو لالتقاء الساكنين، فبقي: عَلَ الْماء[2]، فحذفت اللام الأولىٰ استثقالا لاجتماع مِثْلَين لَمَّا لم يكن الإدغام لتحَرُّكِ الأول، وهو وما يُشْبِهه خارج عن القياس موقوفٌ علىٰ السماع.

وأنشد في الباب لأبي زُبَيْدٍ الطائِيِّ، وقد تقدم[3] الخلاف فيه هل مات كافرًا أو مسلمًا[4]:

[سِوَىٰ أنَّ العِتاقَ مِنَ المَطَايَا ❊ أَحَسْنَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ

والشاهدُ فيه قوله: «أَحَسْنَ». والعتاقُ: الكريمة من الإبل، والعَتِيقُ من كل شيء: الخالِصُ منه، قال تعالىٰ: [٩١ظ] ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٧]، وللمُفَسِّرين في معناه أقوال:

فقال بعضهم إنما سُمِّي بذلك لأن الله سبحانه أعتقه من الفُجَّار والجبابرة الذين أرادوا هَدْمَه، فلم يقصده جَبَّارٌ إلا قصَمَه الله سبحانه.

وقيل لأنَّ الله أعتقه من الغَرَقِ في زمن الطوفانِ حين عَمَّ الماءُ علىٰ جميع

---

(١) الجمل ص ٤١٨.

(٢) في الأصل رسمت هكذا: عللماء.

(٣) تقدم في ٢/٤٢.

(٤) دون نسبة في الجمل ص ٤١٧، ولأبي زبيد الطائي في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٧٩، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٠٤، ووشي الحلل ٢/١٠٣٩، وشعره ص ٩٦. ويروىٰ: حَسِينَ به.

الأرض، ورفعَهُ إلىٰ السماء، وألْزَمَ الملائكة أن يَحُجُّوا إليه في السماء كما كان أهل الأرض يحجُّون إليه.

وقيل إنَّه إنما سُمِّيَ عتيقا لأنه أَقْدَمُ بيتٍ وُضِعَ، ومن كلام العرب: حَسَبٌ عَتِيقٌ. وقد ذكرنا ذلك في موضعه من تواليفنا.

والضمير في «به» عائد علىٰ الأسَدَ. والشوسُ جمعُ أَشْوَسَ، وهو الذي ينظر بمؤخَّرِ عينِه.

وأنشد[1]:

فما سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ ❊ وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ

البيت للفرزدقِ يمدح به عَمْرَو[2] بنَ هُبَيْرَةَ الفَزارِيَّ ويُعَرِّضُ بخالد بن عبد الله القَسْرِيِّ حين وَلِيَ العراق، حين عُزِلَ عنها الفَزارِيُّ. وابنُ هُبَيْرَة الفَزاري هو الذي سايره شَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ النَّمَرِيُّ، فبَدَرَتْ بغلَةُ شريك، فقالَ له ابن هبيرة: غُضَّ مِنْ لِجام بَغْلَتِك، فقال له: أَصْلَحَكَ الله، إنها مَكْتُوبَةٌ، فضَحِكَ ابنُ هبيرة، وقال: ما أردت ما فَهِمْتَهُ. عرَّضَ ابن هبيرة بقول جَرِيرٍ[3]:

فغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ❊ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلَابَا

وعرَّضَ لهُ شَرِيكُ بن عبدِ الله بقَوْلِ سالِمِ بنِ دارَةَ[4]:

---

(١) دون نسبة في الجمل ص ٤١٨، وللفرزدق في شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٩٧٩، والحلل لابن السيد ص ٢٠٥، ووشي الحلل ٢/١٠٤٣، وأمالي ابن الشجري ٢/١٨٠.

(٢) كذا، والذي في سير أعلام النبلاء ٤/٥٦٢ وكتب الأدب أنه عُمَرُ لا عَمْرو.

(٣) ديوانه ٣/٨٢١.

(٤) الشعر والشعراء ١/٣٨٩، والكامل ٢/٥٥٣.




لا تَــأْمَنَنَّ فَزارِيًّــا خَلَــوْتَ بِــهِ ❊ علــىٰ قَلُوصِــكَ واكْتُبْهَــا بِأَسْــيارِ

أشار إلىٰ أن فَزارة كانت تُرْمَىٰ بإتيان الإبل، إلا من شاء الله منهم.

والغُرْلَةُ والغُلْفَةُ[1]: الجِلْدَة التي يَقْطعُها الخاتِنُ، وفي صحيح الحديث أَنَّ «أَهْلَ المَحْشَرِ يَقُومونَ مِن قُبورِهِم حُفاةً عُراةً غُرْلا، قالت عائشة: يا رسول الله، يَنْظُرُ بعضُهم إلىٰ بَعضٍ! قال لها: الأَمْرُ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ»[2]، وتلا ﷺ قولَه تعالىٰ: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

وكنَّىٰ بقوله: «وَلَكن طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خالِدِ»، عن إقبالِ حَظِّهِ إليه مع خَساسَتِه في ذلك، لأنَّ ارتِفاعَه كارتفاع جِيفَةٍ فوق ماءٍ. وفي القصيدة تصريحٌ بِذَمِّ خالدٍ حيث قال[3]:

بَنَــىٰ بَيْعَــةً فيهــا الصَّــلِيبُ لِأُمِّــهِ ❊ وَهَــدَّمَ مِــنْ كُفْــرٍ بِنــاءَ المَســاجِدِ

وإنما هَدَمَها لأنَّ بعضَ الشعراء عرَّضَ بالمُؤَذِّنِينَ، وتمَنَّىٰ أن يكون مؤذنا ليستشرف علىٰ مليحات النسوان.

ويروىٰ[4]:

غَـداةَ طَفَـتْ عَلْمـاءِ بَكْـرُ بـنُ وائِـلِ ❊ وعاجَـتْ صُـدورُ الخيـلِ شَطْرَ تَمِيمِ

والطافي كل ما طفا علىٰ وجه وعلا فوقه ونقيضه الراسب، وأباحَ أبو حنيفة

---

(١) ويقال أيضا القُلْفَةُ بالقاف.

(٢) رواه البخاري: (كتاب الرقاق/باب كيف الحشر، برقم: ٦١٦٢)، ومسلم: (كتاب الجنة وصفة نعيمها/ باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، برقم: ٢٨٥٩).

(٣) هو الفرزدق. الكامل ٢/٥٥٤.

(٤) لقطري بن الفجاءة في أمالي ابن الشجري ٢/١٨٠.

الطافي من الحوت دون الراسِب ، وعموم الخبر يَرُدُّ عليه .

وتُسَمَّىٰ الجِلْدَةُ التي يقطعها الخاتن الغُرْلَةَ ، وما تحتها الكَمَرَة . وقَطْعُ الغُرْلَةِ من الذُّكران خِتانٌ ، ومن النِّساءُ خِفاضٌ ، وهو سُنَّةٌ في الرجال ، والخِفاضُ [٩٢و] مَكْرُمَةٌ في النساء[١] .

وأَوَّلُ مَنِ اخْتَتَنَ مِنَ الرِّجالِ إبراهيمُ ، وفي الصحيح[٢] : «اختتن [إبراهيم بالقدوم وهو][٣] ابنُ ثَمانِينَ سنةً» ، ويروىٰ بالقَدُّوم مشددا ومخففا . واختلفوا هل هو اسم مكان أو اسم آلة ؟ والصحيحُ أنَّ المشدد اسمُ الآلة ، والمخفَّفَ مَكانٌ . وقيل إنه اختتن وهو ابن مائة وعشرين سنة ، والصحيحُ الأولُ . وأول من خُفِضَ من النساء هاجَرُ أمُّ إسماعيلَ جاريةُ سارةَ زوجِ إبراهيمَ الذي[٤] أعطاها له النمرود حين أدخلت عليه كما ثبت في الصحيح . وذَكَرَ محمَّدُ بن أبي زيد في النوادر[٥] ـ وهو كتابٌ جليلٌ جدا ـ أنَّ سارة غضِبَت علىٰ هاجر فَحَلَفت لتقطعن من أعضائها ، فاستفْتَتْ إبراهيمَ عليه السلام ، فأَفْتاهَا بأن خفضتها وثَقَبَتْ أذنيها .

وهذا آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين ، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد النبي الكريم ، وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليما .



---

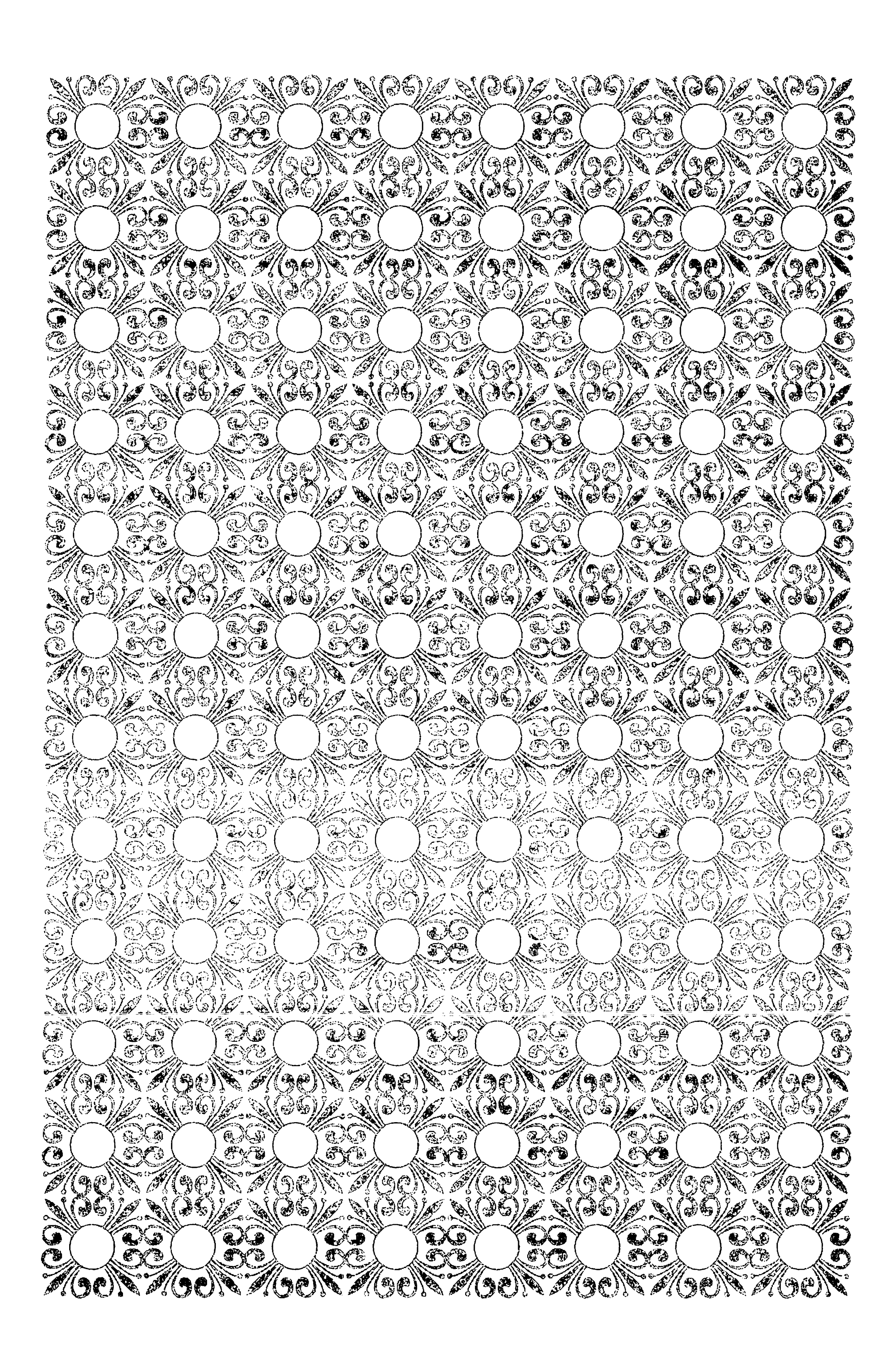
(١) النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني ٤/ ٣٣٨ .

(٢) رواه البخاري : (كتاب التفسير/ باب قول الله : واتخذ الله إبراهيم خليلا ، برقم : ٣١٧٨) ، ومسلم : (كتاب الفضائل/ باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ ، برقم : ٢٣٧٠) .

(٣) ما بين المعقوفين لا يظهر لأن الورقتين التصقتا فلما فرقتا محي بعض الكلام .

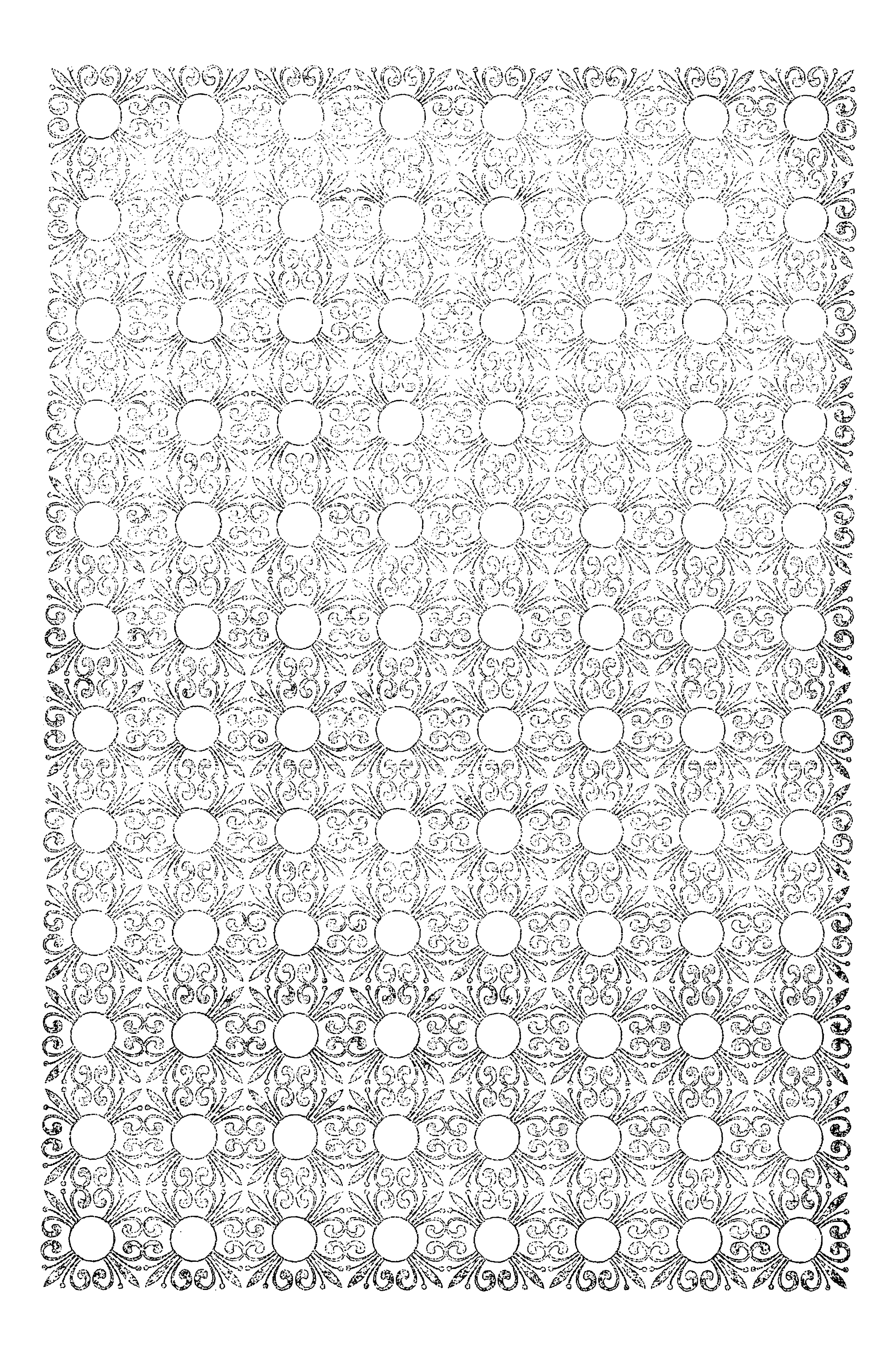
(٤) كذا .

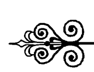
(٥) النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني ٤/ ٣٣٨ . وقد وقع في فهرس الأعلام ١٥/ ١٨١ أن اسم «هاجر» وقع في ٤/ ٣٤٨ ، والصواب ٤/ ٣٣٨ .





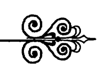
الفهارس العامة






فهرس الآيات القرآنية

الآيـة	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ملك يوم الدين إياك نعبد﴾	٣ ـ ٤	١٠٣/٢
﴿إياك نعبد﴾	٤	٣٧٢/١
﴿اهدنا الصراطَ المستقيم صَراطَ الذين أنعمت عليهم﴾	٥ ـ ٦	٢٩٥/١
﴿غير المغضوب عليهم﴾	٧	٥٠٢/١، ٦٣٥
سورة البقرة		
﴿لا ريب فيه﴾	١	١٢٤/٢، ٢١٢
﴿ألا إنهم هم السُفهاء﴾	١٢	٤٣٥/١
﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم﴾	١٣	٤٤٥/١
﴿مثلًا ما بعوضة﴾	٢٥	٤٣٢/١
﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾	٣٠	٩٢/١
﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق﴾	٤٢	٧٨/٢
﴿الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم﴾	٤٥	٣٢٦/١، ٩١/٢
﴿وإذْ آتينا موسى الكتاب والفرقان﴾	٥٢	٢٧٤/١
﴿وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة﴾	٥٧	٢٤٣/١
﴿اهبطوا مصرًا﴾	٦٠	١٧٦/٢
﴿عوان بين ذلك﴾	٦٧	٣٣٤/١
﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾	٨٤	٢٠٢/١



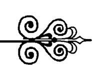
الآيـة	رقمها	الصفحة
﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾	١٠١	٣٢٨/١
﴿فلا تكفر فيتعلمون﴾	١٠٢	٧٥/٢
﴿ولقد علموا لمن اشتراه ما لَهُ في الآخرة من خلاق﴾	١٠٢	٣٢٠/٢
﴿بديع السماوات والأرض﴾	١١٦	٦٣١/١
﴿كُنْ فيكون﴾	١١٦	٣٨٥/١
﴿وإذ ابتلىٰ إبراهيم ربه﴾(١)	١٢٣	١٩٨/١، ٥٦٨
﴿سفه نفسه﴾	١٢٩	٢٣٥/١، ٢٢٥/٢
﴿ولكل وجهة﴾	١٤٧	٤٦١/٢
﴿إلهٌ واحد﴾	١٦٢	٢١٦/١، ٢٣٦
﴿ولو ترىٰ الذين ظلموا إذ يرون العذاب﴾	١٦٤	٣٣٢/٢
﴿وأقام الصلاة﴾	١٧٦	٤١٣/٢
﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام﴾	١٨٢	٢٣٥/٢
﴿كتب عليكم الصيام كما كتب علىٰ الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات﴾	١٨٢ ـ ١٨٣	٥٧١/١
﴿فمن تطوع خيرا فهو خير له﴾	١٨٣	٢٣٥/٢ ـ ٢٣٦
﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج﴾	١٨٨	٦٣٩/١
﴿تلك عشرة كاملة﴾	١٩٥	٢١٦/١
﴿ألدُّ الخصام﴾	٢٠٢	٦٣١/١
﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله﴾	٢٠٨	٢٦٤/١
﴿حتىٰ يقول﴾	٢١٢	٨٦/٢

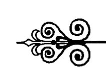
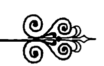
(١) أثبت رقمها علىٰ الصواب فقد وردت برقمين مختلفين في الموضعين.

(١) لم يذكر الآية بنصها، وإنما أشار إليها.



الآيــة	رقمها	الصفحة
﴿قل إن الهدىٰ هُدَىٰ اللهِ أن يؤتىٰ أحد﴾	٧٣	٣٧٥/٢ ـ ٣٧٦
﴿بلىٰ من أوفىٰ بعهده واتَّقىٰ فإن الله يحب المتقين﴾	٧٥	٣٦٥/١، ٥٤٥
﴿ولله علىٰ الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾	٩٧	٣٠٠/١
﴿ومن كفر﴾	٩٧	٣٠٢/١
﴿وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون﴾	١١١	١٤٤/٢
﴿وأنتم الأعلون﴾	١٣٩	١٦٦/١
﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾	١٤٢	٧٨/٢ ـ ٧٩
﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾	١٥٤	٣٧٩/١
﴿فبما رحمة من الله لِنت لهم﴾	١٥٩	٢١٧/٢
﴿أفواههم﴾	١٦٧	١٦٧/١
﴿الذين قالوا لإخوانهم﴾	١٦٨	٢٩٥/١
﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم﴾	١٨٠	٦٢٥/١
﴿كل نفس ذائقة الموت﴾	١٨٥	٣٦٢/١
سورة النساء		
﴿ولا تاكُلوا أموالهم إلىٰ أموالكم﴾	٢	٤٤٥/١
﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾	١١	٢٥٣/١
﴿ليجمعنكم إلىٰ يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم﴾	١٣	٢٩٤/١
﴿كتابَ الله عليكم﴾	٢٤	٢٣٦/٢
﴿أو لامستم النساء﴾	٤٣	٢٦٠/١، ٥٦٢

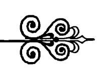


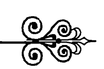

الآيـة	رقمها	الصفحة
سورة التوبة		
﴿أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾	٣	٤٢٩/١
﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾	٥	٣٠٧/١
﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾	٦	١٣٠/٢
﴿وقالت اليهود عُزيْر ابن الله﴾	٣٠	٣٨/٢، ٣٣٨
﴿وجعل كلمة الذين كفروا السفلىٰ وكلمة الله هي العليا﴾	٤٠	٨٥/١
﴿واللهُ ورسولهُ أحقُ أن يرضوه﴾	٦٢	٤٢٥/١
﴿مِن أول يوم﴾	١٠٨	٦٢٠/١
﴿من بعد مَا كَادَ تزيغ قلوب فريق منهم﴾	١١٨	١٠٦/٢
﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾	١١٩	٣٢٦/١، ٩١/٢
سورة يونس		
﴿هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورًا وقدره منازل لتعلموا عَدَد السنين والحساب﴾	٥	٦٣٨/١
﴿وآخر دعواهم أن الحمدُ لله رب العالمين﴾	١٠	٣٧٣/٢
﴿حتىٰ إذا كنتم في الفلك وجَرَين بهم﴾	٢٢	١٠٣/٢
﴿أم يقولون افتراه﴾	٣٨	٢٥١/١
﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾	٤٢	٢٦٧/١، ٣٥٠/٢
﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾	٧١	٣٤٥/٢
﴿فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فسئل الذين يقرءون الكتاب من قبلك﴾	٩٤	٣٧٢/٢
﴿إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عَذَابَ الخزي﴾	٩٨	٢٠٦/٢



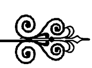

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة هود		
﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾	٨	٣٩١/١
﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم﴾	١٥	١٤١/٢
﴿ونادىٰ نوح ابنه﴾[1]	٤٢	٥٦٨/١
﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾	٤٣	٢٠٨/٢
﴿إنه ليس من أهلك﴾	٤٦	١٠٧/١
﴿وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين﴾	٤٧	١٤١/٢
﴿وما أمرُ فرعون برشيد﴾	٩٧	١٢٢/٢
﴿ففي الجنة خالدين فيها﴾	١٠٨	٢٦٢/١
﴿وإنْ كلًا لما ليوفينهم﴾	١١١	٤١٤/١
سورة يوسف		
﴿وإن كنت من قبله لمن الغافلين﴾	٣	٤١٥/١
﴿والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾	٤	١٦٨/١
﴿وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك وعلىٰ آل يعقوب﴾	٦	١٤٩/١
﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة﴾	٢٠	٢٨٩/١
﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾	٢٠	٣٩٢/١، ٢٣٧/٢
﴿إن كان قميصه قُدَّ من قُبُل﴾	٢٦	٣٩٣/١
﴿وإن كان قميصه قُدَّ من دبر﴾	٢٧	١٤٠/٢
﴿يوسف أعرض عن هَذَا﴾	٢٩	٣٤/٢
﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾	٣٥	١٨١/١
﴿ودَخَلَ مَعَهُ السجن فتيان﴾	٣٦	٢٩٨/٢

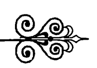
(١) هذه الآية لكم لم يذكرها بلفظها، لكنه أشار إليها.



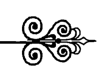



الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة النحل		
﴿وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين﴾	٢٤	٢/٣٦٧
﴿وقيل للذين ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا﴾	٣٠	٢/٣٦٧
﴿ولله يسجد ما في السماوات والأرض من دابة﴾	٤٩	١/٢٠٦
﴿إلهين اثنين﴾	٥١	١/٢١٦
﴿ويعبدون من دون الله ما لا يملك لَهُمْ رزقا من السموات والأرض شيئا﴾	٧٣	١/٥٧٨
سورة الإسراء		
﴿وجعلنا الليل والنهار آيتين﴾	١٢	١/٦٣٨
﴿ومن كَانَ في هذه أعمَىٰ فهو في الآخرة أعمىٰ وأضل سبيلًا﴾	٧٢	١/٥٢٤
﴿لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا﴾	٧٤	١/٥٧٨
﴿عسىٰ أن يبعثك رَبّكَ مَقَامًا محمودًا﴾	٧٩	٢/١٠٥
﴿قل الروح من أمر ربي﴾	٨٥	٢/٣٦٧
﴿قل لو أنتم تملكون﴾	١٠٠	٢/١٣١
﴿أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنىٰ﴾	١٠٩	١/٣٦٤، ٢/٣٥١
سورة الكهف		
﴿لنعلم أي الحزبين أحصىٰ لما لبثوا أمدًا﴾	١٢	١/٣٢٨، ٢/٣٢٠
﴿وكَلْبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾	١٨	١/٤٩٤
﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾	٣٣	١/١٧٨، ٢٦٦
﴿إن ترن أنا أقل منك مالاً وولدًا﴾	٣٨	١/٦٢٤
﴿فظنوا أنهم مواقعوها﴾	٥٢	١/٣٢٦، ٢/٩١

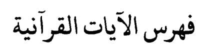


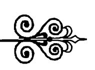


الصفحة	رقمها	الآيـة
٥١٧/١	٧٧	﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾
٢٤٧/١	٨٠	﴿وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحًا ثم اهتدىٰ﴾
		سورة الأنبياء
١٨٧/١	٣	﴿وأسروا النجوىٰ الذين ظلموا﴾
١٣٢/٢ ـ ١٣٣، ١٩٧	٢٢	﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾
٢٥٤/١	٢٦	﴿وقالوا اتخذا الرحمن ولدًا سبحانه بل عبادٌ مُكْرَمُون﴾
٢٥٥/١	٢٦	﴿بل عباد﴾
٢٢٢/١	٥٠	﴿وهذا ذكر مبارك أنزلناه﴾
٣٢٨/١	٦٥	﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾
٤٧٤/٢	١٠٣	﴿كما بدأنا أول خلق نعيده﴾
		سورة الحج
٣٢٧/١	٢	﴿وترىٰ الناسَ سُكَارىٰ وما هُمْ بسُكَارىٰ﴾
٢٣٩/١	٩	﴿ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله﴾
٤٧٢/٢	٢٧	﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾
٤٤٥/١	٢٨	﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾
١٩٩/١	٣٥	﴿لن ينال الله لحومها ولا دماؤها﴾
٥٦٧/١	٤٤	﴿فإنها لا تَعْمَىٰ الأبصار﴾
٦١٣/١	٤٦	﴿وكأين من قرية﴾
٢٤٦/١، ٧٥/٢	٦١	﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾
		سورة المؤمنون
٤٦٩/١	١	﴿قد أفلح﴾



الآيـة	رقمها	الصفحة
﴿ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة﴾	١٤	٢٤٦/١
﴿تنبت بالدهن﴾	٢٠	١١٤/٢
﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تُرابا وعظامًا أنكم مخرجون﴾	٣٥	٢٦٣/١
﴿رب ارجعون﴾	١٠٠	١٤٥/١
سورة النور		
﴿زيتونَةٍ لا شرقيَّةٍ ولا غربية﴾	٣٥	٢١٢/١
﴿إذا أخرج يده لم يَكَدْ يَرَاهَا﴾	٣٩	١٠٧/٢
﴿ومنهم من يمشي علىٰ أربع﴾	٤٣	٢٠٨/١
﴿قد يعلم الله﴾	٦١	٤٥٣/١
﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾	٦١	٥٣١/١
سورة الفرقان		
﴿وخلق كل شيء فقدره تقديرًا﴾	٢	٣٧٧/١
﴿إلا إنهم ليأكلون الطعَامَ﴾	٢٠	٤٢٩/١
﴿لا بشرىٰ يومئذ للمجرمين﴾	٢٢	٢١٢/٢
﴿فسئل به خبيرًا﴾	٥٩	٣٩١/٢
﴿ومن يفعل ذلك يلق أثامًا يُضاعَفْ لهُ العذاب﴾	٦٨ ـ ٦٩	٢٨٣/١
سورة الشعراء		
﴿فظلت أعناقهم لَهَا خاضعين﴾	٣	٣٩٣/٢
﴿وما رب العالمين﴾	٢٢	٢٠٦/١
﴿ومَا رب العالمين قال رب السموات والأرض﴾	٢٢ ـ ٢٣	٢٨٧/١
﴿قال لمن حوله ألا تستمعون﴾	٢٤	٢٠٧/١
﴿أن اضرب بعصاك البحر فانفلق﴾	٦٣	٢٦١/١
﴿هل يسمعونكم﴾	٧٢	٣١٦/١



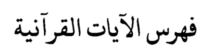
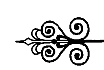
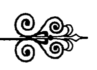


الآيـة	رقمها	الصفحة
﴿ولا تخزني يوم يبعثون﴾	٨٧	٢/٩٥
﴿إني لعملكم من القالين﴾	١٦٨	١/٣٩٢
﴿وإن نظنك لمنَ الكاذبين﴾	١٨٦	١/٤١٥
سورة النمل		
﴿طس﴾	١	٢/١٧٧
﴿أن بورك مَنْ في النار﴾	٨	٢/٣٧٤
﴿وأوتيت من كل شيء﴾	٢٣	١/٢٧١
﴿فلما رآه مستقرًا عنده﴾	٤١	١/٣٦٥
﴿تسعة رهط﴾	٥٠	١/٦٠٥
سورة القصص		
﴿ووجد من دونهم امرأتين تذودان﴾	٢٣	١/١٤٥
﴿ولقد وصلنا لهم القول﴾	٥١	٢/٣٥٣
﴿بطرت معيشتها﴾	٥٨	١/٢٣٥، ٢/٢٢٥
﴿لتنوء بالعصبة﴾	٧٦	٢/١١٤
﴿وأحسن كما أحسن الله إليك﴾	٧٧	١/٢٢٣
سورة الروم		
﴿ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم﴾	٢١	١/٩٢
﴿ومن آياته يريكم البرق خوفًا وطمعًا﴾	٢٣	٢/٣٤٧
﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾	٣٥	٢/١٤٠
﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام وأبحر يمده من بعده سبعة أبحر﴾	٢٦	١/٤٢٦



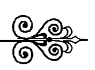


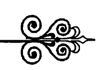

الآيـة	رقمها	الصفحة
﴿شرع لكم من الدين مَا وَصىٰ به نوحًا والذي أوحينا إليك﴾	١١	٢٧٤/١
﴿إن ذلك لمن عزم الأمور﴾	٤٠	٣٦٥/١
﴿وَمَا كَانَ لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسلُ رسولا﴾	٥١	٧٦/٢
﴿وإنك لتهدي إلىٰ صراطٍ مستقيم صِراطِ الله﴾	٤٩ ـ ٥٠	٢٩٥/١
سورة الزخرف		
﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة﴾	٣٢	٢٨٢/١
﴿أفلا تبصرون أم أنا خير منه﴾	٥٠ ـ ٥١	٣٨٠/٢
﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾	٧٦	٦٢٤/١
﴿قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين﴾	٨١	٣٧٢/٢
سورة الدخان		
﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾	١ ـ ٢	٤٤٠/١
سورة الأحقاف		
﴿لسانا عربيا﴾	١١	٣٥٤/١
﴿تدمر كل شيء﴾	٢٤	٢٧١/١
﴿ومَا أنا إلا نذير﴾	٨	٤٠٧/١
سورة محمد		
﴿وإن تتولوا يستبدل قومًا غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾	٣٩	١٤٤/٢
سورة الفتح		
﴿وكان الله غفورًا رحيمًا﴾	١٤	٣٨٥/١
﴿تقاتلونهم أو يسلمون﴾	١٦	٧٦/٢
سورة الحجرات		
﴿ولو أنهم صبروا﴾	٥	١٣١/٢





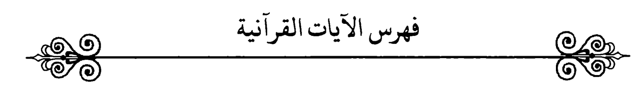



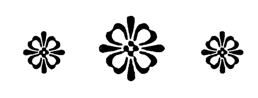



الآيـة	رقمها	الصفحة
سورة النبأ		
﴿إن للمتقين مفازا حدائق وأعنابا﴾	٣١ ـ ٣٢	٢٩٠/١
سورة التكوير		
﴿وما هو علىٰ الغيب بضنين﴾[١]	٢٤	٣٣٦/١
سورة المطففين		
﴿ويل للمطففين﴾	١	٣٦١/١
سورة البروج		
﴿قتل أصحاب الأخدود﴾	٤	٤٦٩/١
﴿قتل أصحاب الأخدود النار﴾	٤ ـ ٥	٢٨١/١
﴿قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود﴾	٤ ـ ٥	٣٠٩/١
سورة الفجر		
﴿والليل إذا يسري﴾	٤	٣١٠/٢
سورة الشمس		
﴿والشمس وضحاها﴾	١	٤٣٧/٢
﴿وقد خاب من دساها﴾	١٠	٤٣٣/٢ ـ ٤٣٤
سورة القدر		
﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾	١	٥٦٦/١
﴿حتىٰ مطلع﴾	٥	٤١٧/٢
سورة العاديات		
﴿إن الإنسان لربه لكنود﴾[٢]	٦	٤٣٧/١

(١) ذكر القراءة ولم يذكر نص الآية.

(٢) لم يذكرها بنصها، وإنما أشار إليها.



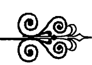





فهرس القراءات القرآنية

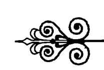
الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿حتىٰ يقولَ﴾	٢١٢	٨٦/٢
﴿إلا أن تكون تجارة﴾	٢٨١	٢٠٠/٢
سورة آل عمران		
﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾	١٤٢	٧٨/٢ – ٧٩
سورة النساء		
﴿واتقوا الله الذي تَسَاءَلون به والأرحامِ﴾	١	٢٥٨/١
﴿حصرةً صدورهم﴾	٨٩	١٤٣/١
سورة المائدة		
﴿وامسحوا برءوسكم وأرجُلِكم﴾	٧	٢٧٥/١، ٥٥٣
﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾	١٢١	٢٨٨/٢
سورة الأنعام		
﴿ونكون من المؤمنين﴾	٢٨	٧٩/٢
﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾	١٣٨	١١٩/٢
سورة الأعراف		
﴿قالوا نعِم﴾	٤٤	٣٧٩/٢
﴿ما لكم من إله غيرِه﴾	٥٩	٤٩١/١
سورة يونس		
﴿لوا تَتْبعان﴾	٨٩	١٢٥/٢

الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
﴿إنه من يتقي ويصبر﴾	٩٠	٢/٤٦٠
سورة إبراهيم		
﴿وإن كان مكرهم لَتزول منه الجبال﴾	٤٦	٢/٤٩
سورة الكهف		
﴿لا كِنَّا﴾	٣٨	٢/٣٢٦
﴿ما مكَّنَنِي﴾	٩١	١/٥٢٨
سورة طه		
﴿لا تخف دركا ولا تخشى﴾	٧٧	٢/١٢٥
سورة سبأ		
﴿يا جبال أوبي مَعَهُ والطيرُ﴾	١٠	٢/١٨
سورة الصافات		
﴿بل عجبتُ﴾	١٢	١/٥١٦
سورة المعارج		
﴿كلا إنها لظى نزاعةً للشوى﴾	١٥ ـ ١٦	١/١٨٣، ٣٥٨، ٢/١٩٥
سورة الإنسان		
﴿سلاسلا﴾	٤	٢/٣٠
﴿قواريرا﴾	١٥	٢/٣٠
سورة المرسلات		
﴿وإذا الرسل وقتت﴾	١١	١/٤٨٣
سورة التكوير		
﴿وما هو على الغيب بظنين﴾	٢٤	١/٣٣٦
سورة القدر		
﴿حتى مطلع﴾	٥	٢/٤١٧

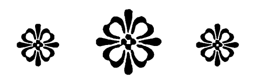



فهرس القراءات الشاذة

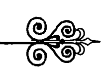
الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿مثلا ما بعوضةٌ﴾	٢٦	٢١٠/١
﴿عن قتال فيه﴾	٢١٥	٣٠٦/١
﴿فشربوا منه إلا قليلًا منهم﴾	٢٤٧	١٩٦/٢
﴿فشربوا منه إلا قليلٌ﴾	٢٤٩	١١٨/٢
سورة المائدة		
﴿فاقطعوا أيمانهما﴾	٤٠	٣٣٥/٢
﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾	٧٣	٤٣٣/١
سورة الأنعام		
﴿تماما على الذي أحسنُ﴾	١٥٤	٢١٠/١
سورة الأنفال		
﴿وما كان الله لَيعذبهم﴾	٣٣	٤٩/٢
سورة التوبة		
﴿أنَّ الله بريء من المشركين ورسولَه﴾	٣	٤٢٩/١
سورة هود		
﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾	٧٨	٦٢٣/١ ، ٦٢٨
سورة يوسف		
﴿ثم استخرجها من إعاء أخيه﴾	٧٦	٤٥٩/٢
سورة يونس		
﴿فبذلك فلتفرحوا﴾	٥٨	١٢٢/٢




الآيـــة	رقمها	الصفحة
﴿يا مالِ﴾	٧٧	٢/٥٦
سورة الذاريات		
﴿ذو القوة المتينِ﴾	٥٨	١/٢٧٦
سورة القمر		
﴿إنا كلٌّ شيء خلقناه بقدر﴾	٤٩	١/٣٧٦
سورة ق		
﴿ق﴾	١	٢/١٧٧
سورة الإنسان		
﴿والظالمون أعد لهم عذابا أليما﴾	٣١	١/٣٧٨
سورة الكافرون		
﴿قل يا أيها الكافرين﴾	١	٢/٢٣



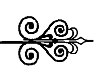
فهرس الأحاديث

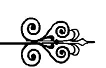


الحديــث	الصفحة
إن من أكرم أهل تهامة علي أنتم وأقربه رحما أنتم ومن تبعكم	٢/١٤٥ـ١٤٦
إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين	١/١٠٨
أنا وكثرة المال أخوفني عليكم من قلته	٢/٣٤٣
الأنصار شعار والناس دثار	١/٥٥٧
إنك لن ترع	١/١٤٦
أنىٰ يجيبوا	٢/١٢٥
إني لأعرف الغضب في وجهك حين تغضبين	١/٩٣
أهدي للنبي ﷺ عناق مشوية فبعث إلىٰ فاطمة وعلي والحسن والحسين	١/٥٦٣
أهذا كهذ الشعر	٢/٣١٧
أهل المحشر يقومون يوم القيامة من قبورهم حفاة عراة غرلا	٢/٤٧٤
بخ بخ ذلك مال رابح	٢/٤٤٦
البكر تستأمر والثيب تعرب عن نفسها	١/١٠٠
بئس خطيب القوم أنت قل من يطع الله ورسوله فقد رشَد، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل	١/٢٤٤
بئس مطية الرجل زعموا	١/٣٢٥
تسموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي	١/٥٦٢
جزاك الله الجنة يا حسان	١/٣٩٩
حجوا قبل أن لا تحجوا، فإنه قد هدم البيت مرتين، ويرفع في الثالثة	١/٣٠٣
حجوا قبل أن يمنع البر جانبه	١/٣٠٣
حسب المؤمن لقيمات يقمن بطنه	٢/٢٢٢
خمس صلواتٍ	١/٤٠٢
خير النساء صوالح نساء قريش أحناه علىٰ ولد، وأرعاه علىٰ زوج في ذات يده	١/١٩١
رحم الله الأنصار وأبناء الأنصار	١/٥٥٧



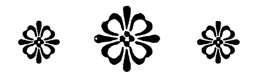
الحديث	الصفحة
رحم الله امرأ سمع مقالتي فوعاها	٢٣٦/٢
الزعيم غارم	٣٢٥/١
طيب الرجال ما ظهر ريحه	٥٥٩/١
العينان وكاء السهْ فإذا نامت العينان استطلق الوكاء	٢٤٤/٢
فذالكم الرباط ، فذلكم الرباط ، فذالكم الرباط	٢٦٢/١
فعليه بالصوم	٢٣٦/٢
فكوا العاني وأطعموا الجائع	١٠٦/٢
فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض	١٠٠/٢
فمن لم يستطع فعليه بالصوم	٢٣٣/٢
فهي خداج ، هي خداج ، هي خداج	٢٦٣/١
في كل كبد حراء أجر	٣١١/٢
قد علمنا إن كنت لمؤمنا	٤١٦/١ ، ٣٦٨/٢
قل سلامٌ عليكَ ، فإن عليك السلامُ تحية الميت	٣٩٦/١
قلها في أذني أشهد لك بها عند الله	٩٤/٢
كل شيء بقضاء وقدر ، حتىٰ العجز والكيس	٤٤٦/١
كما صليت ورحمت وباركت علىٰ إبراهيم	٥٥١/١
الكمأة من المن ، وماؤها شفاء للعين	٣٠٨/٢
كنت أمر بالرجلين يتزاعمان فيذكران الله ، فأرجع إلىٰ بيتي وأكفر عنهما كراهية أن يذكرا الله إلا في حق يتزاعمان يتنازعان يتكاذبان	٣٢٤/١
كيف بكم إذا بطأت الأسعار	٢٦٦/٢
كيف يسمعوا وأنىٰ يجيبوا وقد جيفوا	١٣٧/١
لا تسبوا إلياس فإنه كان يسمع له تسبيح وهو في الصلب	٩٤/٢
لا تطاول إليهم تصبك سهامهم	١٢٥/٢

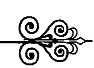
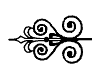




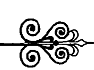
الحديث	الصفحة



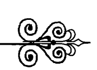


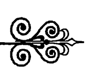



فهرس الآثار والأقوال



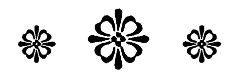
الأثر أو القول	الصفحة
إنَّ وراكبَها	٣٧٤/٢
إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه	٤١٦/١
إنا لله وإنا إليه راجعون، محمد ومحمد في يوم واحد	١٥٣/١
إني أجد منك ريح مغافير	٣٣٥/٢
حجوا قبل أن تظهر في البادية شجرة لا تأكل منها دابة إلا نفقت	٣٠٣/١
ذاك طودٌ منيف لا تعطوه الأيدي	٣١٧/١
ربنا حيي كريم كنىٰ باللمس عن الجماع	٥٦٢/١
زورت في نفسي كلاما فسبقني إليه أبو بكر	٨٥/١
سألت رسول الله عن معنىٰ آمين، فقال: افعل	٢٣١/٢
سمعت أخاك متكلما	٣١٦/١
سمعت عمر بن الخطاب يتوضأ بالماء وضوءا لما تحت إزاره	٣١٦/١
عشوت إلىٰ عدلك	١٤٤/٢
فأقبل بهما وأدبر	١٠١/٢
فهو لما سواها أضيع	٥٢١/١
في فيه الكثكث في فيه الكثكث	١٣٤/١
كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح، فينصرف النساء متلفعات متلفعات بمروطهن	١٧١/٢، ٣٦٩
كان رسول الله ﷺ يتخولنا بالموعظة مخافة السآمة علينا	٣٠٧/١، ٣٢٧،
كذبتَ، تلك نار موسىٰ	١٤٤/٢
كره للمحرم الإعراب	١٠٠/١
كل مولود يولد علىٰ الفطرة، حتىٰ يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه	٦٢٦/١
كنت بمصر فقال لي رجلٌ: هل لك في رجل من أصحاب النبي ﷺ	٣١٩/١
لا يغرنك (تغرنك) هذه التي أعجبها حسنها رسول الله ﷺ إياها	٢٨٨/١
لو أخفىٰ رسول الله شيئا من الوحي لأخفىٰ قضية زيد بن حارثة زوج زينب بنت عمته أميمة	٣٣٦/١





الأثر أو القول	الصفحة
يا ليتني فيها جذعا/ جذع	١/٤١٤، ٢/٣١٩
يا مال (بترخيم مالك)	٢/٥٦
اليوم خمر وغدا أمر	١/٣٧١

فهرس الأمثال






فهرس القوافي(١)

أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
		الهمزة		
		ءَ		
إن مَنْ	وظباءَ	الخفيف	مختلف فيه	١٤٦/٢
إن هندُ	وفاءَ	الخفيف	ـــــ	٣٧٠/٢
		ءُ		
سيغنيني	ولا غناءُ	الوافر	ـــــ	٤٢٤/٢
فلا والله	دواءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	٢٦٢/١
كأنَّ سبيئة	وماءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٣٩٨/١
عفتْ	خلاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٣٩٩/١
هجوتَ	الجزاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٣٩٩/١
فإن أبي	وقاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٣٩٩/١
أتهجوه	الفداءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٣٩٩/١
		ءِ		
يرمونَ	الرقباءِ	الكامل	أبو دؤاد بن حريز	٢٩٥/١
ما إن رأيت	الصحراءِ	الكامل	ـــــ	٤٢٧/٢
فإذا تكلم	الخطباءِ	ـــــ	٢٩٦/١	
فكأن آدم	الأسماءِ	ـــــ	٢٩٦/١	
يا لكِ	شيشاءِ	الرجز	مختلف فيه	٤٢٤/٢

(١) أوردت القوافي على الصواب حتى يسهل العثور عليها بالنسبة لما أخطأ فيه الناسخ رحمه الله.




أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
ينشبُ	واللهاءِ	الرجز	مختلف فيه	٤٢٤/٢
وذكَرَتْ	مائِها	الرجز	مختلف فيه	٣٠٩/١
وعَتَكُ	أنسائِها	الرجز	مختلف فيه	٣٠٩/١
ربَّما	نجلاءِ	الخفيف	عدي بن الرعلاء الغساني	٢٤٥/١
		الباء		
		بْ		
وما لاقني	رَبْ	المتقارب	المتنبي	٣٢٣/٢
		بَ		
ثمَّتَ	فيعقبَا	الطويل	الأعشىٰ	٧٤/٢
وما الدهر	معذبَا	الطويل	أحد بني سعد	٥٣٦/١
رأتْ	مخَضَّبَا	الطويل	الأعشىٰ	١١٦/٢
ولو ولدتْ	الكلابَا	الوافر	جرير	٤٨٨/١
وكائن	المصابا	الوافر	جرير	٦١٤/١
أعبدا	واغترابا	الوافر	جرير	٣٣/٢
فغضَّ	كلابَا	الوافر	جرير	٤٧٣/٢
كيف	مخالبَا	الكامل	المتنبي	٥٧٣/١
أم الحليس	شهربَهْ	الرجز	مختلف فيه	٢٧٧/١
ترضىٰ	الرقبَهْ	الرجز	مختلف فيه	٢٧٧/١
في عامنا	أخصَبَّا	الرجز	رؤبة	٣٢٥/٢
مثلَ	القصبَّا	الرجز	مختلف فيه	٣٢٥/٢
لقد خشيتُ	جِدَبَّا	الرجز	رؤبة	٣٢٥/٢
جارية	ثعلبهْ	الرجز	الأغلب العجلي	٣٨/٢

أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
		بُ		
وكل أناس	ساربُ	الطويل	الأخنس التغلبي	١٢٦/١
بثينةُ	مريبُ	الطويل	جميل بثينة	١٧٩/٢، ٢٦٧
ولكن ديافي	أقاربُه	الطويل	الفرزدق	١٨٩/١
وما غرني	خصيبُ	الطويل	ــــــ	٢٣٢/١
بأي كتابٍ	وتحسِبُ	الطويل	الكميت	٣٣١/١
فلستُ	يصوبُ	الطويل	مختلف فيه	٤٠٣/١
فمن يكُ	لغريبُ	الطويل	ضابئ البرجمي	٤٢٤/١، ٤٢٥
تعفقَ	وكَلِيبُ	الطويل	علقمة الفحل	٥٥٤/١
وما ليَ	مشعَبُ	الطويل	الكميت	٢٠٢/٢
ولكنْ	يُطْلَبُ	الطويل	الكميت	٢٠٣/٢
إلى النفر	أتقرَّبُ	الطويل	الكميت	٢٠٣/٢
بني هاشمٍ	أغضبُ	الطويل	الكميت	٢٠٣/٢
أتهجر	تطيبُ	الطويل	مختلف فيه	٢٢٩/٢
فبيناهُ	نجيبُ	الطويل	مختلف فيه	٤٢٨/٢
لمياءُ	شَنَبُ	البسيط	ذو الرمة	٣١٠/١
كذاكَ	الأدَبُ	البسيط	بعض بني فزارة	٣٢٩/١
هذا سراقة	ذيبُ	البسيط	ــــــ	١٤٢/٢
اردد	مكروبُ	البسيط	عبد الله بن محمد الضبي	٩٠/٢
أمتْ	وكذّابُ	البسيط	المعري	١٨٠/٢
عسى	قريبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	١٠٦/٢







أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
بعد اللتيا	والتي	الرجز	العجاج	٢٠٨/١
		الجيم		
		جَ		
متىٰ تأتنا	تأججا	الطويل	عبيد الله بن الحر	١٤٤/٢
		جِ		
ودوية	الأرندَجِ	الطويل	الشماخ	٤٥٠/١
كأن أصواتَ	الفراريجِ	البسيط	ذو الرمة	٦٠٨/١
نقيمُ	منهجِ	السريع	العرجي	٢٧٢/١
وكنتُ	واجِي	الوافر	عبد الرحمن بن حسان	٤٣١/٢
خالي	علجِّي	الرجز	ــــــ	٣٢٧/٢
المطعمان	العشجِّي	الرجز	ــــــ	٣٢٧/٢
وبالغداة	البرنجِّي	الرجز	ــــــ	٣٢٧/٢
تقلع	وبالصيصجِّي	الرجز	ــــــ	٣٢٧/٢
		الحاء		
		حَ		
ويوشعُ	يوحَا	الوافر	المعري	٢٩٣/٢
أتوا	صباحَا	الوافر	مختلف فيه	٣٥٨/٢
قد كاد	يمصحا	الرجز	رؤبة	١٠٨/٢، ١١١
كلتاهما	الكيحا[١]	الرجز	أبو النجم	١٧٩/١

(١) في الأصل ورد بلفظ: كلاهما لا يطلعان الكما، لكني أوردته هنا علىٰ الصواب حتىٰ يجده القارئ سهل المأخذ إن يحث عنه.







أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
تزودْ	زادَا	الوافر	جرير	٥٤٣/١
لا لا أبوح	وعهودا	الكامل	جميل بثينة	٢٦٢/١
فزججتها	مزادهْ	مجزوء الكامل	ـــــ	١١٩/٢
في كلتا	واحدهْ	الرجز	ـــــ	١٧٩/١، ٢٦٨
كلتاهما	بزائدهْ	الرجز	ـــــ	١٧٩/١، ٢٦٨
كاللذ تزيا	فاصطيدا	الرجز	بعض تميم	٢٠٣/١
كان جزائي	أجلدا	الرجز	العجاج	٥٣١/١
		دُ		
ورجٍّ	يزيدُ	الطويل	المعلولط بن بدل القريعي	٣٩١/١
إذا وجدتُ	أبترِدُ	البسيط	عروة بن أذينة	٢٤٨/٢
إذا ما	الثريدُ	الوافر	ـــــ	٤٧٥/١
ثم نادي	يزيدُ	الخفيف	ـــــ	١٢٥/٢
		دِ		
ولا بد	قاصدِ	الطويل	النابغة	١٩٥/١
فقلتُ	المسرَّدِ	الطويل	دريد بن الصمة	٩٢/٢
أمرتهم	الغدِ	الطويل	دريد بن الصمة	٩٢/٢
أنحويَّ	وثمودِ	الطويل	المعري	١٠١/٢
إذا ما نفتْ	جحودِ	الطويل	المعري	١٠١/٢
متىٰ تأته	موقِدِ	الطويل	الحطيئة	١٤٤/٢
إن الذي	خالدِ	الطويل	الأشهب بن رميلة	٥٠٤/١
فآليتُ	بعدي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٣٤٥/٢
فما سبق	خالدِ	الطويل	الفرزدق	٤٧٣/٢



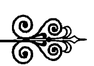

أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
بنىٰ بيعةً	المساجِدِ	الطويل	الفرزدق	٢/٤٧٤
يا كعبُ	أجلادِ	البسيط	حارثة الغداني	٢/٢٠٥
إلا بقية	غادِ	البسيط	حارثة الغداني	٢/٢٠٥
قالتْ	فَقَدِ	البسيط	النابغة	١/٤٣٢
الضاربونَ	عادِي	البسيط	القطامي	١/٥٠٠
بأفعل	العدَدِ	البسيط	مجهول	٢/٣٩٧
من القوم	معَدِّ	الوافر	ـــــ	١/٢٠٥
ألم يأتيكَ	زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	٢/٤٦٠
عزمتُ	يسودُ	الوافر	أنس بن مدركة الخثعمي	١/٦٣٤
أرىٰ	البلادِ	الوافر	مختلف فيه	٢/٢١١
علىٰ ما قامَ	رمادِ	الوافر	حسان بن ثابت	٢/٢٩٣
إن الرزية	ومحمدِ	الكامل	الفرزدق	١/١٥٣
شلَّتْ	المتعمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	١/٤١٦، ٢/٣٦٩
وقتيلِ	يضهدِ[1]	الكامل	عامر بن الطفيل	١/٤٧٠
يا ابنَ	شديدِ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٢/٤٢
وباتَ	الأرمدِ	المتقارب	مختلف فيه	١/٣٨٨
الراء				
رْ				
من أي	أفرّ	الرجز	مختلف فيه	٢/٤٣٠
أيوم	قدِرْ	الرجز	مختلف فيه	٢/٤٣٠

(١) وله رواية أخرىٰ هي: يقصد.







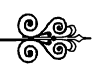



(١) وردت في هذا الكتاب خطأً: الأذقان، لذا أثبتها على الصواب في الفهرس ليسهل العثور على البيت.

أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
ونجومُ	ونمر	المعري	١٩٨/٢	
الزاي				
زَ				
إن العجوز	جروزا	الرجز	ــــــ	٤١٢/١
تأكل	قفيزَا	الرجز	ــــــ	٤١٢/١
زُ				
وهنَّ وقوف	ضامزُ	الطويل	الشماخ	٥٧٧/١
زِ				
يا أيها	التنزي	الرجز	رؤبة	٢٧/٢
السين				
سَ				
لقد رأيت	أمسا	الرجز	ــــــ	٣١٥/٢
عجائزا	خمسا	الرجز	ــــــ	٣١٥/٢
يأكلن	همسا	الرجز	ــــــ	٣١٥/٢
لا ترك	ضرسا	الرجز	ــــــ	٣١٥/٢
سُ				
أما النهارُ	همَّاسُ	البسيط	مختلف فيه	٥٨٥/١
سوىً	شوسُ	الوافر	أبو زبيد الطائي	٤٧٢/٢
إذا ما أتيتَ	المجلسُ	الكامل	العباس بن مرداس	١٤٧/٢
وبلدة	أنيسُ	الرجز	جران العود	٢٠٧/٢
إلا اليعافيرُ	العيسُ	الرجز	جران العود	٢٠٨/٢
سِ				
إذا شق	لابسِ	الطويل	عبد بني الحسحاس	٣١٨/٢









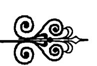




(١) في الكتاب ورد خطأ هكذا: المدووب ، بالباء.



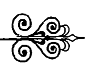

أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
هل تذهبنَّ	الريقَهْ	الرجز	ابن قنان الراجز	٥٠/٢
		قْ		
عدسْ	طليقْ	الطويل	يزيد بن مفرغ الحميري	٢٠٢/١
رضيعي	نتفرقُ	الطويل	الأعشى	٤٧٨/١ ، ٤٧٩
أرقتُ	معشقُ	الطويل	الأعشى	٤٧٩/١
تشبُّ	والمحلقُ	الطويل	الأعشى	٤٧٩/١
أدارا	يترقرقُ	الطويل	ذو الرمة	١٣/٢
ودابق	دابقُ	الرجز	غيلان بن حريث	١٧٩/٢
		قُ		
ألمْ تسأل	سملَقُ	الطويل	جميل بثينة	٨٧/٢
عدسْ	طليقُ	الطويل	يزيد بن مفرع	٣٦٦/٢
تكلفني	السريقُ	الوافر	زياد الأعجم	٣٤٥/٢
ومنهل	حوازقُ	الرجز	ـــــ	٤٣٤/٢
ولضفادي	نقانقُ	الرجز	ـــــ	٤٣٤/٢
يوشكُ	يوافقها	المنسرح	أمية بن أبي الصلت	١٠٢/٢
		قِ		
هل أنتَ	مخراقِ	البسيط	مختلف فيه	٥٠٠/١
أفنى	الأباريقِ	البسيط	الأقيشر	٥٧٦/١
أما والله	والعتيقِ	الوافر	ـــــ	٥٣٩/١
ألا يا زيدُ	الطريقِ	الوافر	ـــــ	٢٨/٢
ضربتْ	الأواقي	الخفيف	المهلهل	٣١/٢




أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
ضعيفُ	الأجلْ	المتقارب	ـــــ	٥٧٢/١
لَ				
خلا	نهشلَا	الطويل	الأخطل	٤٣٠/١
ألا يا	بَعْلَا	الطويل	الأخطل	١٤/٢
ينامُ	أحلىٰ	الطويل	الأخطل	١٤/٢
يدبُّ	سهلَا	الطويل	الأخطل	١٤/٢
فقلتُ	وقابلَهْ	الطويل	حميد الأرقط	١٨٥/٢
لعلَّ	نائلَهْ	الطويل	حميد الأرقط	١٨٦/٢
فيوما	تغَوَّلا	الطويل	جرير	٤٢٧/٢
أتتني	سبالَها	الطويل	الشماخ	٨٤/٢
أبو حنشٍ	أثالا	الوافر	ابن أحمر	٦٥/٢
سمعتُ	بلالا	الوافر	ذو الرمة	٣٥٤/٢
وكومٍ	ثفالَا	الوافر	الفرزدق	٤٤٣/٢
أبني كليب	الأغلالا	الكامل	الأخطل	١٧٥/١، ٥٠٤
لقد رأىٰ	البُطَّلِ	الرجز	العجاج	٦٤/٢
أنك	الأفضلِ	الرجز	العجاج	٦٤/٢
قد مرَّ	الثالي	الرجز	ـــــ	٦٠٣/١
قلتُ	رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢٥٨/١
علىٰ أنني	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	٦٠٩/١
فألفيته	قليلا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	٤٢٨/٢
بأنك	الثمالا	المتقارب	مختلف فيه	٣٧٣/٢
فلا مزنة	إبقالَها	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	١٩٢/١

أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
		لُ		
إذا كان	وطبولُ	الطويل	المتنبي	١٧٢/١، ٤٠٩/٢
إذا أنتَ	الأوائلُ	الطويل	لبيد	٣٨٠/١
بها العينُ	والرَّبِلُ	الطويل	ذو الرمة	٢١٦/٢
ألا تسألان	وباطِلُ	الطويل	لبيد	٣٦٧/٢
تهاضُ	خيالها	الطويل	مختلف فيه	٢٥٢/١
لئن عادَ	أقيلها	الطويل	كثير عزة	٩٠/٢
يا ليتَ	فعلُوا	البسيط	عبد الله بن عبد الأعلىٰ الشيباني	٣٨٦/١
كانوا	عجلُوا	البسيط	عبد الله بن عبد الأعلىٰ الشيباني	٣٨٧/١
رباء	والسبلُ	البسيط	مالك بن عويمر الهذلي	٢١٨/١، ٥٨٩
أستغفرُ	والعملُ	البسيط	ـــــ	٣٢٢/١
أتنتهونَ	الفتُلُ	البسيط	الأعشىٰ	٤٥٤/١
فقلتُ	قَبَلُ	البسيط	القطامي	٤٥٦/١
هي الشفاء	مبذولُ	البسيط	هشام أخو ذي الرمة	٤٠٧/١
قالتْ	رجلُ	البسيط	الأعشىٰ	٢٧/٢
حيتك	جملُ	البسيط	كثير عزة	٢٧/٢
ليتَ	رجلُ	البسيط	كثير عزة	٢٧/٢
إن تركبوا	نزُلُ	البسيط	الأعشىٰ	٧٧/٢
فإن تبخل	قبولُ	الوافر	الأخطل	١٧٨/٢

أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
أقبُّ	من علُ	الرجز	أبو النجم العجلي	٢/٢٨٦
ونارُنا	مثلُها	الرجز	ــــ	٢/٢٢٨
قد علمت	كلَّها	الرجز	ــــ	٢/٢٢٨
لِ				
كأن دثارا	القواعلِ	الطويل	امرؤ القيس	١/٢٥٣
وتعطو	إسحِلِ	الطويل	امرؤ القيس	١/٣١٨
غدتْ	مجْهَلِ	الطويل	مزاحم العقيلي	١/٤٥٧
فقلتُ	وأوصالي	الطويل	امرؤ القيس	١/٤٧٦
فلو أنَّ	المالِ	الطويل	امرؤ القيس	١/٥٦٠
وما أنا	بقئولِ	الطويل	كعب الغنوي	٢/٨٢
ألا ربَّ	جلجلِ(١)	الطويل	امرؤ القيس	٢/١٩٣
ولما رأونا	بالهزلِ	الطويل	مختلف فيه	٢/٤٠٧
فما أنا	بالرجالِ	الوافر	مسكين الدارمي	٢/٣٤٦
أتوعدني	بالرجالِ	الوافر	مسكين الدارمي	٢/٣٤٦
كمنيةِ	مالِي	الوافر	زيد الخيل	١/٤٣١
إني بحبلك	نبلي	الكامل	امرؤ القيس	١/٤٩٩
مِمَّنْ	مُهَبَّلِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	١/٥٠٨
لو أني	الحكلِ	الرجز	رؤبة	١/٨٦
علمَ	النملِ	الرجز	رؤبة	١/٨٦
ظَرْفُ	حَنْظَلِ	الرجز	مختلف فيه	١/٥٨٢
الحمد	الأجللِ	الرجز	مختلف فيه	٢/٤٢٦
كأن خصياه	التدلدلِ	الرجز	مختلف فيه	١/١٦٢

(١) لم يذكر ابيت بلفظه، لكنه أشار إليه.




أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
يا زيد ا	الذبَّلِ	الرجز	مختلف فيه	٢/٣٧
ربَّ	أقيالِ	الخفيف	الأعشى	١/٤٥٢
		الميم		
		مْ		
اسمُ	الكلامْ	الرجز	ــــــ	١/٤٤٧
فاكسر	المرامْ	الرجز	ــــــ	١/٤٤٧
قد لفها	حطَمْ	الرجز	مختلف فيه	٢/١٨٤
		مَ		
عليكَ	يترحَّمَا	الطويل	عبدة بن الطبيب	١/٣٩٥
فما كان	تهَدَّمَا	الطويل	عبدة بن الطبيب	١/٣٩٥
لنا هضبةٌ	فيعصما	الطويل	مختلف فيه	٢/٧٤
لنا الجفناتُ	دمَا	الطويل	حسان بن ثابت	٢/١٥١
وأغفر	تكرُّمَا	الطويل	حاتم الطائي	٢/٣٤٨
أنا سيف	السناما	الوافر	مختلف فيه	١/٢٩٤
رأىٰ	أغامَا	الوافر	عمرو بن يربوع ذو السلائق	١/٤٦٧
وما عليك	كلما	الرجز	ــــــ	٢/٤٧
سَبَّحْتِ	اللهم ما	الرجز	ــــــ	٢/٤٨
اردُدْ	مسلَّمَا	الرجز	ــــــ	٢/٤٨
أكثرتَ	دائما	الرجز	رؤبة	٢/١٠٢
لا تكثرنَّ	صائما	الرجز	رؤبة	٢/١٠٢
قد سالمَ	القدمَا	الرجز	مختلف فيه	٢/١١٨

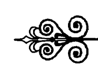









أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
يفضلها	وميسمِ	الرجز	مختلف فيه	٢١٩/١
يضحكن	المنهمِّ	الرجز	العجاج	٤٥٥/١
قواطنا	الحمي	الرجز	العجاج	٢٦٨/١، ٥٠٨، ٤٢٥/٢
يا دار	عامِها	السريع	الطرماح	٢٠٨/١، ١٥/٢
النون				
نْ				
ثم اسألا	قذَعَنْ	المنسرح	ذو الإصبع العدواني	١٠٩/١
وإذا ما قلتُ	فرجعَنْ	الرمل	سويد بن أبي كاهل	١٠٩/١
يا صاح	الذرَّفَنْ	الرجز	العجاج	١١٠/١
من طلل	أنهجَنْ	الرجز	العجاج	١١٠/١
يا أبتا	عساكَنْ	الرجز	رؤبة	١١٠/١
ومهمهين	مرتينْ	الرجز	مختلف فيه	٢١٤/١
ظهراهما	الترسينْ	الرجز	مختلف فيه	٢١٤/١، ٣٣٦/٢
جبتهما	بالنعتينْ	الرجز	مختلف فيه	٢١٤/١، ٣٣٧/٢
فأنبئتُ	اليمَنْ	المتقارب	الأعشى	٣٢٥/١
نَ				
يا ربَّ	وحرمانَا	البسيط	جرير	٥٠١/١
يا حبذا	كانَا	البسيط	جرير	٥٤٩/١

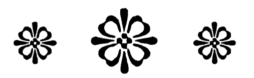



أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
الحمد	ومسَّانا	البسيط	أمية بن أبي الصلت	٤١٥/٢
وقد علمْنَا	بأولانا	البسيط	أمية بن أبي الصلت	٤١٥/٢
فما إنْ	آخرِينَا	الوافر	مختلف فيه	٣٦٩/٢
فكفَا	إيانَا	الكامل	مختلف فيه	٣٥٠/٢
أما الرحيلُ	تجمعُنَا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٣٥٤/٢
ويقلْنَ	فقلتُ إنَّهْ	مجزوء الكامل	ابن قيس الرقيات	٣٧٤/٢
أعرفُ	والعينانَا	الرجز	مختلف فيه	١٧٣/١، ١٧٤
ومنخرين	ظبيانا	الرجز	مختلف فيه	١٧٣/١، ١٧٤
إن لسلمىٰ	ديوانا	الرجز	مختلف فيه	١٧٤/١
أخزىٰ	فلانَا	الرجز	مختلف فيه	١٧٤/١
كانت	زمانا	الرجز	مختلف فيه	١٧٤/١
وهْيَ ترىٰ	إحسانَا	الرجز	مختلف فيه	١٧٤/١
قد كنت	حسانا	الرجز	مختلف فيه	٥٢٧/١
هويتُ	السمانا	المتقارب	المازني	٤٤٦/٢
أليس	عملنا	ــــــ	ــــــ	٣٩٣/١
		نُ		
إذا جاوز	قمينُ	الطويل	قيس بن الخطيم	٤٣٢/٢
مهلا	ضننوا	البسيط	قعنب بن أم صاحب	٤٢٦/٢
ألا مَنْ	جنونُ	الوافر	أبو قيس بن الأسلت	٤٠٢/١
وطعن	ملآنُ	الهزج	الفند الزماني	١٤٤/١
		نِ		

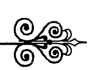



أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
		هْـ		
إن عبيدا	السه	الرجز	ـــــ	٢٤٤/٢
		هَـ		
إن المكارمَ	ثانيها	البسيط	علي	٦٠٤/١
ألقىٰ	ألقاها	الكامل	مختلف فيه	٤٦٤/١
يا با	والدَّهَا	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٤٤٦/٢
إن أباها	أباها	الرجز	مختلف فيه	١٣٢/١
قد بلغا	غاياتها	الرجز	مختلف فيه	١٣٢/١
		هُـ		
ولقد أرىٰ	أصباهُ	الكامل	رجل من باهلة	٥٥٧/١
		الياء		
		يَ		
لئنْ	باديَا	الطويل	امرأة عقيلية	٤٧١/١
بدا ليَ	جائيا	الطويل	مختلف فيه	٤٩٩/١
وتضحكُ	يمانيَا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	٢٧٨/٢
ألا لا تلوماني	ولا لِيَا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	٢٧٨/٢
ألم تعلمَا	شمالِيَا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	٢٧٨/٢
فيا راكبا	تلاقيا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	١١/٢
كلانا	تغانيا	الطويل	مختلف فيه	٢٦٧/١
بويزل	ساديَا	الطويل	ـــــ	٦٠٤/١
فهي	تنزيًّا	الرجز	ـــــ	٤١٤/٢
كما	صبيًّا	الرجز	ـــــ	٤١٤/٢

أول البيت	آخره	بحره	الشاعر	الصفحة
ظل	تنزيا	الرجز	ـــــ	٢/٤١٤
فهي	تنزيًّا	الرجز	ـــــ	٢/٤١٤
قد عجبت	يعيليا	الرجز	ـــــ	٢/٤٢٧
لما رأتني	مقلوليا	الرجز	ـــــ	٢/٤٢٧
يا عمرو	الهاويَهْ	السريع	مختلف فيه	١/١٨٨
ألفيتا	واقيَهْ	السريع	مختلف فيه	١/١٨٨
		ي		
جمعتَ	بمرعوي	الطويل	مختلف فيه	١/٢٦١
وليس	بالذيِّ	الوافر	ـــــ	١/٢٠٣
تجوز	وللقصيِّ	الوافر	ـــــ	١/٢٠٣
لا هيثم	للمطي	الرجز	بعض بني دبير	٢/٢١١
علىٰ أطرقا	العصيِّ	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	٢/١١٨



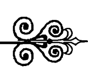
فهرس أنصاف الأبيات



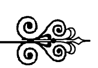
الشطر	البحر	الشاعر	الصفحة
أمست خلاء وأمسىٰ أهلها احتملوا	البسيط	النابغة	٣٩٣/١
أنا ابن التارك البكري بشر	الوافر	المرار الفقعسي	٤٩٧/١
إن محلا وإن مرتحلا	المنسرح	الأعشىٰ	٤٠١/١، ٣٧٥/٢
إن من يدخل الكنيسة يوما	الخفيف	مختلف فيه	٤٣١/١
أن هالك كل من يحفىٰ وينتعل	البسيط	الأعشىٰ	٤١٦/١
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	الوافر	سحيم بن وثيل	١٦٨/٢
أنخنا للكلاكل فارتمينا	الوافر	عبد الشارق الجهني	٣٣٠/١
إنما نقتل إيانا	الهزج	ذو الإصبع العدواني	١٩٧/١
إنما يجزي الفتىٰ ليس الجمل	الرمل	لبيد	٢٤٠/١
أهل السيالة إن فعلت وإن لم	الكامل	ابن هرمة	٣٣٣/٢
أي فتىٰ هيجاء أنت وجارها	الطويل	ـــــ	١٩/٢، ٣٥١
بآية يقدمون الخيل شعثا	الوافر	الأعشىٰ	١١٨/١، ٢٨٨/٢
بدا لي أني لست مدرك ما مضىٰ	الطويل	مختلف فيه	١٨١/١
برح الخفاء فلا اكتتام للهوىٰ	ـــــ	ـــــ	٣٨٨/١
بسقط اللوىٰ بين الدخول فحومل	الطويل	امرؤ القيس	٢٤٥/١
بضرب بالسيوف رءوس قوم	الوافر	المرار بن منقذ	٥٧٨/١
بين ذراعي وجبهة الأسدِ	المنسرح	مختلف فيه	١٧٥/١، ٣٩/٢
تالله يبقىٰ علىٰ الأيام ذو حيدٍ	البسيط	مختلف فيه	٤٧٣/١
تألىٰ ابن أوس حلفة ليردني	الطويل	زيد الفوارس	٤٧٠/١
تبكي علىٰ زيد ولا زيد مثله	الطويل	جرير	٢١٢/٢
تجاوزت أحراسا وأهوال معشرٍ	الطويل	امرؤ القيس	٣١٤/١
تخاطأت النبل أحشاءه	المتقارب	أوفىٰ بن مطر المازني	٣١٤/١
تنخل فاستاكت به عودِ إسحلِ	الطويل	مختلف فيه	٢٩٢/١



الشطر	البحر	الشاعر	الصفحة
عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا	البسيط	قريط بن أنيف	٢/١٣٠
عيت جوابا وما بالربعِ من أحد	البسيط	النابغة	١/٤٩٠
فأبت إلىٰ فهم وما كدت آيبا	الطويل	تأبط شرا	٢/١٠٢
فأبعد دار مرتحل مزارا	الوافر	ـــــ	١/٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١
فأجدر مثل ذلك ان يكونا	الوافر	ـــــ	١/٥٣٠، ٥٣١
فإذا هي بعظام ودما	الرمل	ـــــ	٢/٢٤٥
فألفىٰ قولها كذبا ومينَا	الوافر	عدي بن زيد	١/٦٣٣
فاليوم أشرب غير مستحقب	السريع	امرؤ القيس	٢/٢٨٩
فإن الحوادث أودىٰ بها	المتقارب	الأعشىٰ	١/١٩٢
فإن تمنع سدوس درهميها	الوافر	الأخطل	٢/١٧٨
فإن كلابا هذه عشر أبطن	الطويل	مختلف فيه	٢/٣٠٢
فبات وأسرىٰ آخر ليلهم	الطويل	لبيد	١/٣٨٨
فترب لأقوال الوشاة وجندلُ	الطويل	ـــــ	١/٣٦٢
فقد رجعوا كحي واحدينا	الوافر	الكميت	١/٥٨٥
فقل في مقيل نحسه متغيبِ	الطويل	امرؤ القيس	١/١٩٥
فقلت لهم ظنوا بألفي مدججِ	الطويل	دريد بن الصمة	١/٣٣٥
فقلتُ يمين الله أبرح قاعدا	الطويل	امرؤ القيس	١/٣٨٩
فقلتُ: بلىٰ ، لولا ينازعني شغلي	الطويل	أبو ذؤيب	٢/٣٣١
فكيف أنا وانتحالي القوافي	المتقارب	الأعشىٰ	٢/٣٢٨
فلأبغينكم قنا وعُوارضا	الكامل	مختلف فيه	١/٣٥٣
فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا	الطويل	ذو الرمة	١/١٩٦
فلما رأىٰ أن ثمر الله ماله	طويل	النابغة	١/٤١٧
فلو أن الأطبا كانُ حولي	الوافر	ـــــ	١/١٤٢

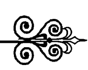


الشطر	البحر	الشاعر	الصفحة
فما أنت من قيس وتنبح دونها	الطويل	الفرزدق	٧٥/٢
فما كان قيس هلكه هلك واحد	الطويل	عبدة بن الطبيب	٣٠٥/١
في روضة ما ينبتن شكيرها	الطويل	ـــــ	٣٨٢/٢
فيا رب مكروه كررت وراءه	الطويل	امرؤ القيس	٤٤٩/١
فيا ظبية الوعساء بين حلاحل	الطويل	ذو الرمة	١٥/٢
فيالك من ليل كأن نجومَه	الطويل	امرؤ القيس	٥١٦/١
قصار الخطا شر النساء البحاتر	الطويل	كثير عزة	٣٦٨/١
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها	الطويل	مختلف فيه	٣٨٦/١
قلتُ إذ أقبلتْ وزهر تهادي	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	١١٧/٢
قِلْنَ عسفان ثم رحن سراعا	الخفيف	كثير عزة	٣٥١/١، ٣٥٣
كادت النفس أن تفيظَ عليه	الخفيف	أبو زبيد الطائي	١١١/٢
كالهبرقي تنحىٰ ينفخ الفحما	البسيط	النابغة	١٤٤/١
كأن ظبية تعطو إلىٰ وارق السلمْ	الطويل	مختلف فيه	٤١٧/١
كأنك من جمال بني أقيشٍ	الوافر	النابغة	٢١٩/١
كأني غداة البين يوم تحملوا	الطويل	امرؤ القيس	٢٨٨/١
كبير أناس في بجاد مزملِ	الطويل	امرؤ القيس	٥٥٢/١
كفا الشيب والإسلام للمرء ناهيا	الطويل	عبد بني الحسحاس	٢٤٤/١
كلا يومي أمامة يوم صدٍّ	الوافر	جرير	١٧٨/١
كلا يومي طوالة يوم أروَىٰ	الوافر	الشماخ	٣٦٧/١
كما بينت كاف تلوح وميمُها	الطويل	الراعي	٣٠٤/٢
كميتًا الأعالي جونتا مصطلاهما	الطويل	الشماخ	٥١٣/١
كنواح ريش حمامة نجدية	الكامل	خفاف بن ندبة	٤٢٥/٢، ٤٢٨
لا أعد الإقتار عدما	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	٢٢١/٢



الشطر	البحر	الشاعر	الصفحة
لا تجزعي إن منفسا أهلكتُه	الكامل	النمر بن تولب	١/٣٨٠، ٢/١٣٢
لا تنه عن خلق وتأتي مثله	الكامل	مختلف فيه	٢/٧٨
لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد	البسيط	المرار بن منقذ	١/٥٤٨
لا نسب اليوم ولا خلةً	السريع	مختلف فيه	٢/٢١٧
لأمر ما يسود من يسود	الوافر	مختلف فيه	٢/٣٤٩
لأنت أسود في عيني من الظلمِ	البسيط	المتنبي	١/٥٢٤
لتغن عني ذا إنائك أجمعا	الطويل	حريث بن عناب الطائي	٢/٣٨٦
لعل أبي المغوار منك قريب[1]	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	١/٤١١
لعل الله يمكنني عليه	الوافر	خالد بن جعفر	١/٤١٢
لعمرك ما طول هذا الزمنْ	المتقارب	الأعشى	١/٣٢٥
لعن الله شرة النساء كوثى	الخفيف	حسان بن ثابت	١/٢٠٢
لقد علمت أولى المغيرة	الطويل	مختلف فيه	١/٥٨٠
لقد كان في حول ثواء ثويته	الطويل	الأعشى	١/٤٦٦
لقد ولد الأخيطل أم سوء	الوافر	جرير	١/١٩٠، ٢/٣٠٣
لم يراعوا حرمة الرجلهْ	المديد	ـــــ	٢/٣٠٨
لما عصى أصحابه مصعبا	السريع	السفاح بن بكير	١/١٩٩
لنا إبلان فيهما ما علمتُمُ	الطويل	شعبة بن قمير	١/١٥٥
لناموا فما إن من حديث ولا صال	الطويل	امرؤ القيس	١/٤٦٩
لو بغير الماء حلقي شرق	الرمل	عدي بن زيد	١/٤٣٦، ٢/١٣١
لولا حددت ولا عذرى لمحدود	البسيط	مختلف فيه	٢/٣٣٠
ما أنت بالحكم الترضى حكومته	البسيط	الفرزدق	١/١١١، ٢٠٥، ٢/٣٩١

(١) في الأصل: قريبُ.



الشطر	البحر	الشاعر	الصفحة
ما أنس لا أنساه آخر عيشتي	الكامل	الحصين بن قعقاع	٤٦١/٢
متىٰ تأتنا تلمم بنا في ديارنَا	الطويل	عبيد الله بن الحر	٢٨٢/١
محمد تفد نفسك كل نفسٍ	الوافر	مختلف فيه	١٢٣/٢
مغار بن همام علىٰ حي خثعما	الطويل	حميد بن ثور	٤١٧/٢
من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	١٣١/١
مولىٰ المخافة خلفها وأمامُها	الكامل	لبيد	٣٥٠/١
نسيم الصبا جاءت بريا القرنفلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٤٤/١
نعلي فيه تقابل	ـــــ	ـــــ	٢٩٧/١
نعم الساعون في الأمر المبرّ	الرمل	طرفة	٥٤٠/١
نعم الفتىٰ المري أنت إذا همُ	الكامل	زهير	٥٤٤/١
هذا سراقة للقرآن يدرسُهُ	البسيط	ـــــ	٣٧٣/١، ٥٦٩
هذا وجدكم الصغار بعينه	الكامل	مختلف فيه	٢١٦/٢
هذي برزت لنا فهجت رسيسا	الكامل	المتنبي	٣٤/٢
هم الآمرون الخير والفاعلونَهُ	الطويل	ـــــ	١٧٦/١
وا حر قلباه ممن قلبه شبم	البسيط	المتنبي	٣٢/٢
وإخال إني لاحق مستتبعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٣٢٩/١
وإذا طعنت طعنت في مستهدف[(١)]	الكامل	النابغة	٦٢٨/١
وإذا يغصبوا الناسَ أموالَهم	المتقارب	أيمن بن خريم	١٣٧/١
وأضحت منك شاسعة أماما	الوافر	جرير	٦٥/٢
والجود خامسها والفضل ساديها	البسيط	علي	٦٠٤/١
وألحق بالحجاز فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	٧٤/٢، ٤٣٣
والذئب أخشاه إن مررت به	المنسرح	الربيع بن ضبع	٤٦٣/١

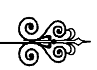
(١) في غاية الأمل: مستأنس، لكني أوردته هنا علىٰ المشهور.



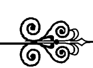


الشطر	البحر	الشاعر	الصفحة
ولا أحاشي من الأقوام من أحد	البسيط	النابغة	٢/١٩٠
ولا أرض أبقل إبقالها	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	٢/١١٦، ٤٢٩
ولا أرىٰ فاعلا في الناس يشبهه	البسيط	النابغة	٢/١٩٨
ولا تشتم المولىٰ وتبلغ أذاته	الطويل	جرير	٢/٨٠
ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	الطويل	مختلف فيه	٢/٧٧
ولقد أمر علىٰ اللئيم يسبني	الكامل	مختلف فيه	١/٤٥٢
ولكن زنجيٌّ عظيم المشافرِ	الطويل	الفرزدق	١/٤٣٠
ولكن طفت علماء غرلة خالد	الطويل	الفرزدق	٢/٤٧٤
ولكنَّ نصفا لو سببت وسبني	الطويل	الفرزدق	١/٥٥٦
ولكنني من حبها لعميد	الطويل	ــــــ	١/٤٢١
ولم يرتفق والناسُ محتضرونهُ	الطويل	ــــــ	١/١٧٦
ولولا الغمد يمسكه لسالا	الوافر	المعري	٢/٣٣١
وليس إلىٰ منها الوصول سبيل	المنسرح	ــــــ	١/٤٤٤
وما ألفيتني حلمي مضاعا	الوافر	مختلف فيه	١/٢٩٤
وما شيء حميتَ بمستباحِ	الوافر	جرير	١/٣٧٦
وما عهد كعهدك يا أماما	الوافر	جرير	٢/٦٦
وما قصدت من أهلها لسوائكا	الطويل	الأعشىٰ	٢/١٨٩
ومطواي مشتاقان له أرقان[١]	الخفيف	مختلف فيه	٢/٤٢٩
ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله	الطويل	مختلف فيه	٢/٧١
وهان علىٰ الأدنىٰ فكيف الأباعد	الطويل	ــــــ	١/٢٤٠
وهذا التابع الخامس	البسيط	الحادرة الذبياني	١/٦٠٣
وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر	الطويل	لبيد	١/٢٤٨

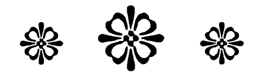
(١) في الكتاب ورد هكذا: وعينان له أرقان.





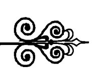
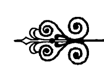


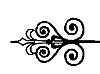

فهرس الأيام والحوادث



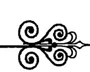
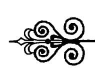
فهرس القبائل والفرق والطوائف والأمم[1]

(١) في هذا الفهرس رُوعِيتْ «بنو» في الترتيب.

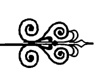



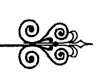
❁ ❁ ❁

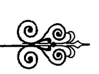



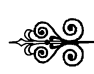
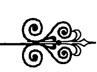
فهرس الأعلام (1)

(١) في هذا الفهرس اعتبرت «ابن» و «أبو» في الترتيب.

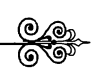


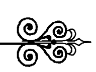




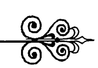



(١) هو معمر بن المثنى لكني أوردته على خطئه كما وقع في الكتاب.

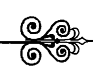




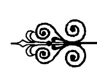
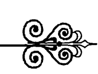

(١) هو رجل لم أعرف من هو.



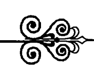
العَلَم — **الصفحة**

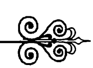








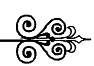


العَلَم — الصفحة

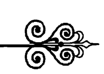


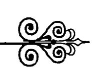


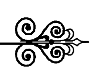


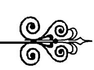


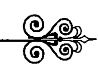
العَلَم — الصفحة





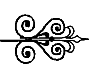


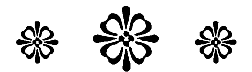






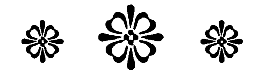
(١) ويقال في اسمه معقل.

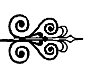
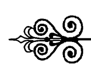




فهرس المواضع والبلدان

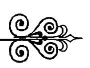


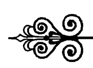
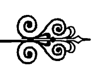



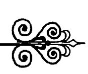



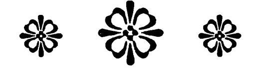
فهرس الكتب المذكورة في المتن

(١) لم يذكر عنوانه، ولكنه قال: «والشفاء من مسائل الإخبار يطلع عليه كتاب أبي بكر».










فهرس المصادر والمراجع

❊ الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

❊ إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي، تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت. (طبعة مصورة).

❊ ابن جني النحوي تأليف د. فاضل صالح السامرائي، دار النديم للطباعة والنشر، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

❊ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، تحقيق ودراسة د. أحمد محمد عبد الدايم، منشورات دار الكتب والوثائق القومية في مصر، ط٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

❊ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر العسقلاني، تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة)/ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة) ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

❊ إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس والقيروان لابن أبي الضياف.

❊ إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق لابن غازي المكناسي، دراسة وتحقيق حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

❊ الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما لضياء الدين المقدسي، دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت/لبنان، ط٣، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

❊ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.



* أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه للفاكهي، تحقيق د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر ـ بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.
* أدب الدين والدنيا للماوردي، خدمه واعتنى به اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج ـ جدة، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
* أدب الكاتب لابن قتيبة، حققه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
* الأدب المفرد للبخاري، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
* ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
* إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥م.
* الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
* أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م
* الاستذكار لابن عبد البر، تحقيق سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
* أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد عوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت.
* أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، رواية أبي الفتوح نصر بن أبي الفنون البغدادي، تحقيق د. محمد راضي محمد مذكور ووائل محمود سعد عبد الباري، منشورات مجلة الوعي الإسلامي في الكويت، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.




* الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى لعلي بن (سلطان) محمد القاري، تحقيق محمد الصباغ، دار الأمانة/مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
* إسفار الفصيح للهروي، تحقيق د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
* الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
* الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين للخالديين، تحقيق السيد محمد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
* اشتقاق الأسماء للأصمعي، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
* الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار اجيل ـ بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
* الأشعار الستة الجاهلية، اختيار الأصمعي، رواية أبي حاتم السجستاني، مع زيادات الأعلم، تحقيق يوسف السناري، درة الغواص لنشر مكنون العلم ومصونه ـ مصر، ط١، جمادى الأولى ١٤٤١هـ/يناير ٢٠٢٠م.
* إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
* الأصمعيات تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط ٥/١٩٧٩.
* الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
* إعجاز القرآن للباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف ـ القاهرة، ط٥، ١٩٨١م.
* إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه حققه وقدم له د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.




* إعراب القرآن لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الشهير بقوام السنة، قدمت له ووثقت نصوصه د. فائزة بنت عمر المؤيد، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
* الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم السملالي، راجعه عبد الوهاب بن منصور، منشورات المطبعة الملكية ـ الرباط، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
* الأغاني للأصفهاني، تحقيق د. إحسان عباس وآخرين، دار صادر ـ بيروت، ط٣، ٢٠٠٨.
* الإغفال للفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر بن الحاج إبراهيم، مطبوعات المجمع الثقافي ـ أبوظبي، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
* الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط٢، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي، تحقيق مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، منشورات دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.
* الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري، الشهير بابن الباذش، حققه وقدم له د. عبد المجيد قطامش، منشورات جامعة أم القرى، نسخة مصورة بدار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.
* الاكتفا بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفا لأبي الربيع سليمان بن موسى الكلاعي، تحقيق د. محمد كماب الدين عز الدين علي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
* الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد، حقق نصوصه وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية ـ الرياض/السعودية، دار ابن حزم ـ بيروت/لبنان، ط٢، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م.
* أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
* أمالي ابن بشران لأبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي، ضبط نصه أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي،




دار الوطن ـ الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
* أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ـ مصر.
* أمالي الشريف المرتضى = غرر الفوائد ودرر القلائد
* الأمالي مع الذيل والصلة للقالي، تحقيق علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٨. ومعه التنبيه على أوهام القالي لأبي عبيد البكري موزعا حسب الأوهام.
* الأمثال لأبي عبيد، حققه وعلق عليه د. عبد المجيد قطامش، منشورات كلية الشريعة بجامعة الملك بعد العزيز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
* الأموال لابن زنجويه، تحقيق د. شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، ٢٠٠٩م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
* أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق أبي سهيل صالح سهيل علي حمودة، دار الفاروق ـ عمان، ط ١/ ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.
* الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، حققه حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
* الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
* إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

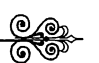



* الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس ـ بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
* البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٣١هـ ـ ١٤٣٢هـ/٢٠١٠م.
* البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
* البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع ـ الرياض/السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
* البدع والنهي عنها لأبي عبد الله محمد بن وضاح المرواني القرطبي، تحقيق ودراسة عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة/مصر، مكتبة العلم ـ جدة/السعودية ط١، ١٤١٦هـ.
* البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
* برنامج أبي ذر الخشني = جزيء من برنامج أبي ذر مصعب الخشني الجياني
* برنامج التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربي للكتاب، ليبيا ـ تونس، ١٩٨١م.
* برنامج الوادي آشي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، تونس، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
* برنامجه شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، تخريج قاسم بن عبد الله بن الشاط السبتي، قرأه وعلق عليه العربي الدائز الفرياطي، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
الإسعاد في شرح الإرشاد لابن بزيزة، تحقيق د. عبد الرزاق بسرور ود. عماد السهيلي، دار الضياء لنشر والتوزيع ـ الكويت.
* البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة د. عياد بن عيد البيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
* البعث والنشور لأبي بكر البيهقي، حققه وضبطه وعلق عليه أبو عاصم الشوامي

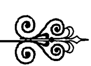



الأثري، مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع ـ الرياض/المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ.

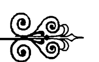
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١/١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م.
* البيان والتبين للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ـ بيروت.
* البيان والتحصيل لابن رشد الجد، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
* تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، وزارة الإعلام بالكويت، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
* تاريخ ابن أبي خيثمة = التاريخ الكبير
* تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
* تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية لمحمد بن غبراهيم اللولو المعروف بالزركشي،
* التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، السفر الأول تحقيق صلاح بن فتحي هلل، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
* التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، السفر الثاني تحقيق صلاح بن فتحي هلل، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
* تاريخ الوراقة المغربية لمحمد المنوني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
* تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام
* تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي، حققه د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ تونس، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
* تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١/١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
* التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، منشورات كلية الشريعة بجامعة أم القرى، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.




* تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد علي النجار، منشورات المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر بوزارة الثقافة.
* التبيان في اختلاف قالون وورش لمكي بن أبي طالب، تقديم وتحقيق توفيق العبقري، منشورات مركز الإمام أبي عمرو الداني التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.
* التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
* التبيان في شرح الديوان لأبي البقاء العكبري، ضبطه وصححه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة ـ بيروت.
* التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي، تحقيق عبد العزيز مطر، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف ـ القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
* تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي، تحقيق د. حسن الملخ ودة. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث ـ إربد، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
* تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة ـ الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
* التخريج الصغير والتحبير الكبير (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، لابن المِبْرَد الحنبلي، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر ـ سوريا، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* التخمير شرح المفصل للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
* التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم الشهير بابن غلبون،



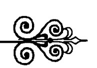
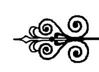

دراسة وتحقيق أيمن رشدي سويد، منشورات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
* التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط ١/١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.
* تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
* ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
* التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الغرناطي، تحقيق علي بن حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء ـ مكة، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.
* تصحيح الفصيح وشرحه لابد درستويه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، منشورات وزارة الأوقاف بمصر، القاهرة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
* التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا لابن خلدون، عارضه بأصوله وعلق حاوشيه محمد بن تاويت الطنجي، لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.
* التعريف في اختلاف الرواة عن نافع للداني، دراسة وتحقيق محمد السحابي، وراقة الفضيلة ـ الرباط، ١٩٩٥م.
* تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* تعليق من أمالي ابن دريدن تحقيق السيد مصطفى السنوسي، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
* التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه، للألباني، دار با وزير للنشر والتوزيع ـ جدة/المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.



* التعليقة على كتب سيبويه للفارسي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
* تفسير ابن جرير الطبري = جامع البيان
* تفسير أبي الحسن الرماني، جمع ودراسة وتحقيق د. خضر محمد نبها، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
* تفسير الثعلبي = الكشف والبيان
* تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
* تقريب المنافع في حروف نافع لأبي عبد الله محمد بن علي الشهير بابن القصاب، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الله البخاري، منشورات مركز الإمام أبي عمرو الداني التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
* التقريب والإرشاد للباقلاني، قدم له وحققه د. عبد الحميد بن علي أبو زبيد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
* تكملة المعاجم العربية تأليف رينهارت دوزي، نقله إلى العربية محمد سليم النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
* التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
* التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٨٩م.
* تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار السلام ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
* التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية/ المغرب، ١٣٨٧هـ.




* التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري، تحقيق مصطفى حجازي، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.
* تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف ـ الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
* تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق مجموعة من الباحثين، الدار المصرية للتأليف والنشر.
* توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق د. فائز زكي محمد دياب، دار السلام ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
* تورايخ السبتيين، دراسة وتحقيق د. عبد السلام الجعماطي، منشورات المجلس العلمي لعمالة المضيق ـ الفنيدق بالمغرب، ط١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
* التيسير في القراءات السبع للداني، عني بتصحيحه اوتو يرتزل، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
* التيسير في المداواة والتدبير لابن زهر، قدم له وحققه أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
* جامع البيان لابن جرير، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
* جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم لابن رجب، تحقيق شعيب الأرناءوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
* الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه للبخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.
* جذوة الاقتباس لابن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة ـ الرباط، ١٩٧٣م.
* جزيء من برنامج أبي ذر مصعب الخشني الجياني، قرأه وعلق عليه عبد العزيز

الساوري، دار الحديث الكتانية ـ طنجة/المغرب، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.
- الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب الحضرمي لأبي الحسن شريح، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار ـ عمان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، تحقيق د. محمد علي الهاشمي، دار السلام ـ القاهرة، ط١، ٢٠١٤.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

جمهرة الأمثال للعسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

جمهرة اللغة لابن دريد، حققه وقدم له د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

جمهرة أنساب العرب لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٢م.

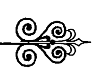
الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١/١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

حاشية ابن حمدون على شرح الألفية للمكودي لابن حمدون بن الحاج، خدمها وصححها وضبطها محمد صدقي، دار الفكر ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

الحجة في علل القراءات السبع للفارسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

حسو الطير من ترجمة ابن الزبير الغرناطي، صنعة إبراهيم بَلْفَقِيه، النشر الرقمي باعتماد معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.

الحلل السندسية في الأخبار التونسية للوزير السراج، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيله، الدار التونسية للنشر.




* الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة ـ بيروت.
* حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، السعادة/بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
* الحماسة البصرية، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
* الحماسة لأبي تمام، تحقيق د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
* الحماسة لأبي عبادة البحتري، تحقيق محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، من إصدارات هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
* الحماسة للبحتري، تحقيق د. محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ٢٠٠٧م.
* خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
* الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
* خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام لمحيي الدين النووي، حققه وخرج أحاديثه حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة ـ بيروت/لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
* خلق أفعال العباد للبخاري، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية ـ الرياض.
* الدر الفريد وبيت القصيد لابن أيدمر المستعصمي، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق.
* درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور.

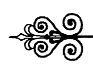



* الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة الأصفهاني، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣، ٢٠٠٧م.
* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، طبعة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد.
* الدرر اللوامع على همع الهوامع أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
* دلائل الإعجاز للجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
* دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
* الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمثل للقاسم بن ثابت السرقسطي [(١)]، دراسة وتحقيق محمد حامد الحاج خلف، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء ـ المغرب، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
* الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري، تحقيق فهيم محمد شلتوت، منشورات كلية الشريعة بجامعة أم القرى ـ مكة،
* ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
* ديوان إبراهيم بن هرمة، جمعه محمد جبار المعيبد، مكتبة الأندلس ـ بغداد، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٩م.
* ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي ـ حلب، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
* ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة السكري، تحقيق الشيخ محمد آل ياسين، منشورات دار وكتبة الهلال ـ بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
* ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه د. محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

(١) وانظر طبعة أخرىٰ له ستأتي بعنوان: كتاب الدلائل في غريب الحديث.




* ديوان أبي دؤاد الإيادي، جمعه وحققه أنوار محمد الصالحي وَد. أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء ـ دمشق، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
* ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة أبي هفان المصري وعلي بن حمزة البصري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
* ديوان أبي محجن الثقفي = من ديوان الشعر العربي
* ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي، تحقيق إيفالد فاغنر، بيروت، ط٢ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
* ديوان الأخطل = شعر الأخطل
* ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق م. محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ـ بيروت.
* ديوان الأقيشر الأسدي، صنعة د. محمد علي دقة، دار صادر ـ بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
* ديوان الحطيئة، برواية وشرح السكري، تحقيق د. نعمان محمد امين طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
* ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، رواية أبي عمرو بن العلاء، شرحه وحققه يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
ديوان الخنساء، تحقيق إبراهيم عوضين، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.
* ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٧٧.
ديوان الطرماح، عني بتحقيقه عزة حسن، دار الشرق العربي ـ بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
* ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري، منشورات وزارة

الثقافة والإعلام بالعراق، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

* ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه، تحقيق د. عبد الحفيظ السليطي، المطبعة التعاونية بدمشق، توزيع مكتبة أطلس، دمشق.

* ديوان العجاج برواية الأصمعي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار الشرق العربي ـ بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

* ديوان العرجي، رواية ابن جني، شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ـ بغداد، ط١، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

* ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

* ديوان القتال الكلابي، حققه وقدم له إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

* ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة ـ بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

* ديوان المتنبي بزياداته، حققه وضبطه شهاب الدين أبو عمرو، إصدارات دار الكتب الوطنية ـ أبوظبي، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

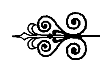
* ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه د. واضح الصمد، دار صادر ـ بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

* ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط٣، ١٩٩٠.

* ديوان النمر بن تولب العكلي، جمعه وشرحه وحققه د. محمد نبيل طريفي، دار صادر ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

* ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٥، ١٩٩٠.

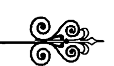
* ديوان أمية بن أبي الصلت، صنعة د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧٤م.

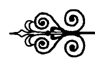
* ديوان بشر بن أبي خازم، عني بتحقيقه عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة ـ دمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
* ديوان تأبط شرا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
* ديوان توبة بن الحمير الخفاجي، تحقيق وتعليق خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٣٨٧هـ/١٩٦٩م.
* ديوان جران العود النميري، رواية السكري، مطبوعات دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٣، ٢٠٠٠م.
* ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م.
* ديوان جميل ـ شعر الحب العذري، جمع وتحقيق د. حسين نصار، دار مصر للطباعة.
* ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه د. حسن وليد عرفات، دار صادر ـ بيروت، ٢٠٠٦م.
* ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، منشورات دار الكتب المصرية ـ القسم الأدبي، القاهرة، ١٣٧١هـ/١٩٥١م.
* ديوان دريد بن الصمة، تحقيق عمر عبد الرسول، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٥م.
* ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي ورواية ثعلب، حققه عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للتوزيع وانشر والطباعة ـ بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
* ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر ـ الكويت.
* ديوان زهير بن أبي سلمى = شعر زهير
* ديوان زيد الخيل الطائي، صعنة د. نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف.
* ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، منشورات دار الكتب والوثائق القومية بمصر، ط٤، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.




* ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، عني بجمعه وتحقيقه شاكر العاشور، دار صادر ـ بيروت، ط٤، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
* ديوان شعر المتلمس الضبعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
* ديوان شعر المثقب العبدي، عني بتحقيقه وشرحه حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
* ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.
* ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر ـ بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
* ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر الأنباري عن ثعلب، دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
* ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، للدكتور وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
* ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت.
* ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد بالعراق، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
* ديوان عروة بن الورد، شرحه وقدم له د. سعيد ضناوي، دار الجيل ـ بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
* ديوان علقمة الفحل = شرح ديوان علقمة الفحل
* ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة
* ديوان عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.
* ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر ـ بيروت، ١٩٦٧م.
* ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر ـ بيروت، ١٩٦٧م.



* ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
* ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة ـ بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
* ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد بن ربيعة
* ديوان مالك بن الريب حياته وشعره، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، ضمن المجلد ١٥ من مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، الجزء ١.
* ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمعه وحققه عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
* الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام الشنتريني، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ـ بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٧م. التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ تونس، ط١، ٢٠١١م.
* ذيل الأمالي = الأمالي
* الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي ـ تونس، ط١، ٢٠١٢م.
* ذيول العبر للذهبي والحسيني، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب، منشورات وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، طبعة مصورة، ط٢، ١٩٨٦م.
* رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٦٦م.
* رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، تحقيق وشرح د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٨١م.
* رصف المباني في شرح حروف المعاني أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
* رفع النقاب عن تنقيح الشهاب لأبي علي حسين بن علي الرجراجي، تحقيق أحمد بن محمد السراح، مكتبة الرشد ناشرون ـ الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

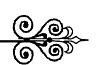



* الروض الأنف للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، ط١، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
* الروض الداني (المعجم الصغير) للطبراني، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي دار عمار/بيروت ـ عمان، ط ١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* روضة المستبين في شرح كتاب التلقين لابن بزيزة، عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠٢٠م.
* زهر الآداب وثمر الألباب للحصري القيرواني، مفصل ومضبوط ومشروح بقلم الدكتور زكي مبارك، دار الجيل ـ بيروت، ط٤.
* السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ٢٠١٠م.
* سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
* سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار صادر ـ بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
* سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ الرياض ط١، (لمكتبة المعارف) عدد الأجزاء: ٦، جـ ١ إلى ٤: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، جـ ٦: ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، جـ ٧: ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
* سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة للألباني، دار المعارف ـ الرياض، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
* سمط الآلي = اللآلي في شرح أمالي القالي
* سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد ومحمَّد كامل قره بللي وعَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
* سنن أبي داود لأيو داود، تحقيق شعَيب الأرنؤوط/محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
* سنن الترمذي تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي

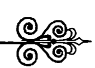


(جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤ ، ٥) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي/مصر ، ط ٢ ، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥م.

* سنن الدارقطني ، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط ، حسن عبد المنعم شلبي ، عبد اللطيف حرز الله ، أحمد برهوم ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت/لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
* السنن الصغرى للنسائي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* السنن الكبرى للنسائي ، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي ، أشرف عليه شعيب الأرناءوط ، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
* السنن الكبرى للنسائي ، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي ، أشرف عليه شعيب الأرناءوط ، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
* السنن الكبير للبيهقي تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية د. عبد السند حسن يمامة ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
* السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها لأبي عمرو الداني ، تحقيق د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري ، دار العاصمة ـ الرياض ، ط١ ، ١٤١٦هـ.
* سير أعلام النبلاء للذهبي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط١١/١٤١٤هـ ـ١٩٩٦م. التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع.
* سيرة ابن إسحاق = كتاب السير والمغازي
* السيرة النبوية لابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط٢ ، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.
* شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لابن مخلوف ، خرج حواشيه وعلق عليه عبد المجيد خيالي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.



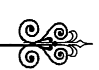
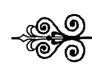

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
* شرح أبيات الجمل لابن سيدة، تحقيق الدكتور محمود محمد العامودي، منشورات نادي المدينة المنورة الأدبي، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٧م.
* شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، علام الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
* شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م.
* شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، خرج أحاديثه وعلق عليه نشأت بن كمال المصري، دار البصيرة ـ الإسكندرية.
* شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، تحقيق أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة ـ السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
* شرح الأشموني على الألفية، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.
* شرح الألفية للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر بيروت، ط ١/١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
* شرح الألفية للمكودي
* شرح الألفية للمكودي = حاشية ابن حمدون على شرح الألفية
* شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وَد. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط٢، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
* شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، حققه وشرح شواهده أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية.
* شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز، تحقيق هادي نهر وهلال ناجي، دار




الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ عمان، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

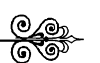
* شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع للمنتوري، تقديم وتحقيق الصديقي سيدي فوزي، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
* شرح السنة للبغوي، تحقيق شعيب الأرناءوط/محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ـ دمشق/بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* شرح الشواهد الصغرى = فرائد القلائد
* شرح العيني الصغير = فرائد القلائد
* شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة، ط ٦/٢٠٠٥م.
* شرح القصائد السبع للزوزني، تحقيق بلال الخليلي وأحمد عبد الحميد، خزانة الأدب، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.
* شرح القصائد السبع للزوزني، تحقيق بلال الخليلي وأحمد عبد الحميد، نشر خزانة الأدب، ط١، ربيع الآخر ١٤٣٩هـ/يناير ٢٠١٨م.
* شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٧م.
* شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
* شرح المعلقات العشر للتبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
* شرح المعلقات العشر للخطيب التِّبْرِيزِي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، ط ٢/١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م.
* شرح المفصل لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ٢٠١١.

* شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
* شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت.
* شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
* شرح تسهيل الفوائد للحسن بن قاسم المرادي، دراسة وتحقيق د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط٢، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
* شرح جمل الزجاجي المنسوب لابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، علام الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
* شرح جمل الزجاجي لابن الفخار = أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية
* شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ، تقديم وتحقيق علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث ـ إربد الأردن، ط١، ٢٠١٦م.
* شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق دة. سلوى محمد عمر عرب، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى.
* شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير)، تحقيق د. صاحب أبو جناح.
* شرح جمل الزجاجي لأبي إسحاق الغافقي، قرأه وعلق عليه إبراهيم بلفقيه اليوسفي، دار اللباب ـ إسطنبول، ط١، ١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م.
* شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للعكبري = التبيان في شرح الديوان
* شرح ديوان الحماسة لأبي علي المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
* شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره احمد أمين وعبد السلام محمد هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
* شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي ـ بيروت،

١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

* شرح ديوان رؤبة لعالم لغوي قديم، تحقيق د. ضاحي عبد الباقي محمد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
* شرح ديوان علقمة الفحل بقلم السيد أحمد صقر، المكتبة المحمودية التجارية بميدان الجامع الأزهر بمصر، ط١، ١٣٥٣هـ/١٩٣٥م.
* شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط١، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
* شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له د. إحسان عباس، منشورات وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٦٢م.
* شرح سقط الزند للبطليوسي = شروح سقط الزند
* شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
* شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
* شرح شواهد الشافية للبغدادي = شرح شافية ابن الحاجب للرضي
* شرح شواهد المغني للسيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي.
* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
* شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م. والجزء الاثني عام ١٩٩٠م.
* شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
* شرح مشكل الآثار للطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٤٩٤م.



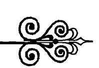
* شرح معاني الآثار للطحاوي، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق)، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
* شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف ـ بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
* شرح هاشميات الكميت لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تحقيق د. داود سلوم ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* شروح سقط الزند، تحقيق مجموعة من الأساتيذ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* الشريعة لأبي بكر الآجُرِّيّ، تحقيق د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن ـ الرياض/السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
* شعب الإيمان للبيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
* شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، قدم له شوقي ضيف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
* شعر الأخطل صنعة السكري، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
* شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، ط٣/ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
* شعر زهير بن أبي سلمى، سنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
* شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.



* شعر عبدة بن الطبيب، جمعه الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع ـ العراق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
* شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،
* شعر عمرو بن شأس الأسدي، جمعه د. يحيى الجبوري، دار القلم ـ الكويت، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* شعر عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
* شعر هدبة بن خشرم العذري جمعه د. يحيى الجبوري، دار القلم ـ الكويت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث القاهرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.
* الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية للترمذي، تحقيق سيد بن عباس الجليمي، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
* شواذ القراءات لأبي نصر الكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، د ط، د ت.
* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
* الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.
* صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت.
* صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ.
* صحيح البخاري، دار ابن كثير دمشق، ط ١/١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
* صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ـ

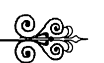
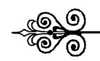



الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
* صحيح مسلم = المسند الصحيح بنقل العدل
* صحيح مسلم، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة الرياض، ط ١/١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
* صفة الجنة لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق علي رضا عبد الله، دار المأمون للتراث ـ دمشق/ سوريا.
* صلة الصلة لابن الزبير، تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد أعراب، القسم الثالث والرابع والخامس، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ـ الرباط، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ١٤١٤هـ/١٩٩٤، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
* الصلة لابن بشكوال، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ تونس، ط١، ٢٠١٠م.
* ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
* ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
* ضعيف أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ـ الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ.
* طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلي، القاهرة.
* طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى الزيدي، هنيت بتحقيقه سوسنة ديفلد ـ فلزر، بيروت، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
* طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.
* الطيوريات لأبي طاهر السلفي، تحقيق دسمان يحيى معالي وعباس صخر الحسن، دار أضواء السلف ـ الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
* العشرات في غريب اللغة لأبي عمر الزاهد، رواية ابن خالويه، تحقيق د. يحيى عبد الرءوف




جبر، ط١، ١٩٨٤م.

* عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإِمَام أَحْمد للسيوطي، حَقّقه وَقَدم لَه: د. سَلمان القضَاة، دَار الجيل ـ بَيروت/لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
* علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وأبي المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
* علل النحو لابن الوراق، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
* العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق، تحقيق د. النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
* غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
* غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
* غريب الحديث لأبي عبيد (الطبعة الأميرية).
* غريب الحديث للخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
* الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقي د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
* فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩.
* فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني، دراسة وتحقيق د. محمد بن محمود فجال، دار قناديل للطباعة والنشر ـ دبي، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

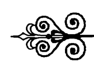



❊ الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، حققه وقدم له د. رضا رجب، دار الينابيع ـ دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.
❊ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري، حققه وقدم له د. إحسان عباس، ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
❊ فضائل الصحابة للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
❊ فهرس الفهارس والأثبات لعبد الحي الكتاني، باعتناء د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
❊ فهرسة المنتوري، درساة وتحقيق د. محمد بنشريفة، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
❊ القاموس المحيط للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة دمشق، ط ٤ /١٤٣٦هـ ــ ٢٠١٥م.
❊ القرط على الكامل للوقشي = الكامل للمبرد
❊ الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
❊ الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب ـ القاهرة.
❊ الكامل للمبرد تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت، ط٢، ٢٠١٣م.
❊ كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، حققه عز الدين التنوخي، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
❊ كتاب الأزمنة والأمكنة للمرزوقي، ضبطه خليل المنصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
❊ كتاب الأفعال لابن القوطية، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
❊ كتاب الأفعال للسرقسطي، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع

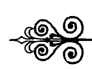



الأميرية ـ القاهرة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

* كتاب الأمثال المنسوب لرفاعة بن زيد الهاشمي، تحقيق د. علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين ـ دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
* كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وعلق عليه أبو أنس سيد بن رجب، دار الهدي النبوي ـ مصر، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
* كتاب التكملة للفارسي، تحقيق د. كاظم بحر مرجان، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
* كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
* كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الأبياري، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
* كتاب الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
* كتاب خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، إصدارات وزارة الإعلام بالكويت، (طبعة ثانية مصورة) ١٩٨٥م.
* كتاب الدلائل في غريب الحديث للقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق د. محمدج بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
* كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.
* كتاب السير والمغازي لابن إسحاق، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر ـ بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م.
* كتاب الشجر والكلأ لأبي زيد الأنصاري، رواية ابن خالويه، تحقيق د. نوير أبو سويلم ود. محمد الشوابكة.
* كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
* كتاب الصناعتين الكتابة والشعر للعسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو

الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٩٧١م.
* كتاب العين للخليل مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
* كتاب الفصوص لصاعد الربعي البغدادي، تحقيق د. عبد الوهاب التازي سعود، منشورات وزارة الوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، نشر ابتداء من ١٤١٣هـ/١٩٩٣م إلى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
* كتاب الفصيح لثعلب، تحقيق علي بن حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء ـ مكة ط٢.
* الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
* كتاب المطر لأبي زيد الأنصاري، عني بنشره الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ـ بيروت، ١٩٠٥م.
* كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثي، منشورات المجلس العلمي الأعلى ـ المغرب، ط٢.
* كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري، تحقيق برنهارد لفين، دار فرانز شتاينز بفيسبادن، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
* كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ـ بيروت، ١٩١١م.
* كتاب أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل ـ بيروت.
* كتاب جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
* كتاب حروف المعاني للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* كتاب شرح أشعار الهذليين للسكري، حققه عبد الستار أحمد فراج، وراجعه محمود شاكر، مكتبة دار العروبة.
* كتاب فُرْحة الأديب للأسود الغندجاني، حققه وقدم له د. محمد علي سلطاني، دار

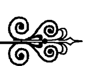



النبراس ـ دمشق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

* الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١٤٠٨/٣هـ ـ ١٩٨٨م.
* كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
* كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني، المكتبة العصرية، تحقيق عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
* كشف الظنون للحاج خليفة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
* الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
* الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي، تحقيق الإمام أبي محمد ابن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت/لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
* الكلم الطيب لابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٣، ١٩٧٧م.
* اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم عبد العزيز الميمني، طبعة مصورة. الناشر دار الكتب العلمية.
* اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري، حققه محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
* اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
* لتمثيل والمحاضرة للثعالبي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب ـ بيروت، ١٩٨٣م.
* لحن العوام لأبي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي



بالقاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
* لسان العرب لابن منظور، دار صادر ـ بيروت.
* ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
* ما تلحن فيه العامة لأبي طالب المفضل بن سلمة، تحقيق بلال الخليلي، درة الغواص لنشر مكنون العلم ومصونه، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.
* ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت، ١٩٨٢م.
* ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
* المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني، قرأه وعلق عليه مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة ـ دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
* مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
* مجالس العلماء لثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣/ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
* المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي
* مجمع الأمثال للميداني، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي ـ القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
* المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري، تحقيق د. بهيجة باقر الحسيني، مطبعة أسعد ـ بغداد، ١٩٧٣م.
* المحاسن والأضداد للجاحظ، متبة الخانجي بالقاهرة.
* المحاضرات لليوسي، تحقيق وشرح محمد حجي وَأحمد الشرقاوي إقبال، منشورات

الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي ـ تونس، ط٣، ٢٠١٤م.

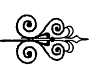
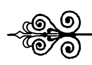
* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالي الفاروقي وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
* المحرر في الحديث لابن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ومحمد سليم إبراهيم سمارة وجمال حمدي الذهبي، دار المعرفة ـ بيروت/ لبنان، ط٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
* المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي، تحقيق د. جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
* المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة، منشورات معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
* مختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني، تحقيق د. حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١٠م.
* مختصر صحيح مسلم للمنذري، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت/لبنان، ط٦، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
* مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.
* المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي، دار الرائد العربي ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* مرآة الجنان لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي، وضع حواشيه خليل منصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
* مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الرسالة العالمية ـ دشمق، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
* المرقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا للبناهي، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ




بيروت، ط٥، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
❋ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية ـ بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
❋ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠.
❋ مسامرات الظريف بحسن التعريف للشيخ أبي عبد الله محمد السنوسي، تحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
❋ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
❋ المسائل البغداديات = المسائل المشكلة
❋ المسائل العسكريات للفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، ط٢، ١٩٨٢م.
❋ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السيكاوي، منشورات وزارة الأوقاف العراقية.
❋ المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع.
❋ مستخرج أبي عوانة، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
❋ المستدرك على الصحيحين لابن البيع، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
❋ المستقصي في الأمثال للزمخشري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢، ١٩٧٧ طبعة مصورة عن طبعة دائرة المعارف بحيدر آباد.
❋ المستوفى في النحو لابن فرخان، تحقيق د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية ـ القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
❋ مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر ـ مصر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

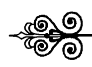



* مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
* مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط/عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
* مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار للبزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط ١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)
* مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ/٢٠٠٠م.
* المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
* المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
* المصنف للصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي ـ الهند، يطلب من المكتب الإسلامي/بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
* معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق دة. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
* معاني القرآن للفراء، دار عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* معاني القرآن للنحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
* معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
* معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم بن أحمد العباسي، حققه محمد

محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ـ بيروت.

* معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب.
* المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة.
* معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر بيروت، ط٨، ٢٠١٠.
* معجم السفر لأبي طاهر السلفي، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
* المعجم الصغير للطبراني = الروض الداني
* المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط ٢.
* معجم المصنفين للتونكي، مطبعة وزنكو غراف طباره في بيروت ـ سوريا، ١٣٤٤هـ.
* معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
* المعجم في أصحاب القاضي الصدفي لابن الأبار، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ـ القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
* معرفة القراء الكبار للذهبي، حققه بشار عواد وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
* المعمرون والوصايا للسجستاني، تحقيق عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٩٦١م.
* المغازي للواقدي، تحقيق مارسدن جونس، دار الأعلمي ـ بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
* المغرب في حلى المغرب تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط٤، ١٩٩٣م.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
* المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين) لزين الدين العراقي، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ط ١،

١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

❊ المفصل في علم العربية للزمخشري، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار ـ عَمَّان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

❊ المفضليات للمفضل الضبي، شرحها وحققها أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط١٠، ٢٠١٠م، دار المعارف القاهرة.

❊ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لشمس الدين السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

❊ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مركز غحياء التراث الإسلامي بجامة أم القرى ـ مكة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

❊ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ـ القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

❊ مقامات للحريري، دار صادر ـ بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

❊ مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

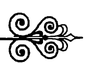
❊ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

❊ المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤٣٤هـ ــ ٢٠١٣م.

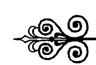
❊ المقدمة الجزولية، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد.

❊ المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

❊ المقصور والممدود للقالي، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

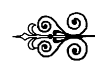
* الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرف، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
* من ديوان الشعر العربي (ديوان أبي محجن الثقفي، وديوان صفوان التجيبي، ديوان ابن مرج الكحل) جمع وتحقيق ودراسة د. محمد سالمان، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م.
* المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة العمومية في مصر، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
* المنقوص والممدود للفراء مع التنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، سلسلة ذخائر العرب، دارا معارف ـ القاهرة، ١٩٨٦م.
* المنهل الصافي لابن تغري، حققه ووضع حواشيه محمد محم أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
* المؤتلف والمختلف للآمدي، تحقيق عبد الستار فراج، اختيار وتقديم محمد صالح فرحات، دار الفاروق، مصر ـ المنصورة.
* الموضوعات لابن الجوزي ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط ١، جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م.
* نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار لمحمود مقديش، تحقيق علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
* النشر في القراءات العشر لابن الجزري، دراسة وتحقيق د. السالم محمد محمود الشنقيطي، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف التابع لوزارة الشئون الإسلامية والأوقاف السعودية، المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.
* نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب لابن سعيد الأندلسي، تحقيق د. نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى ـ عمان، ١٩٨٢م.
* نفح الطيب للمقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٦٨.
* النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة

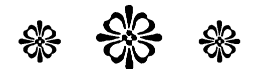
د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
❊ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
❊ نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ للحكيم الترمذي، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل ـ بيروت.
❊ النوادر في اللغة لأبي زيد لأنصاري، تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
❊ النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
❊ نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي، عناية وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكاتب ـ طرابلس، ط٢، ٢٠٠٠م.
❊ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي.
❊ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
❊ الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناءوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
❊ الوحشيات لأبي تمام، علق عليه وحققه عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه محمود محمد شاكر، ط/٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧م.
❊ وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللبلي، تحقيق أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، دار الضياء للنشر والتوزيع ـ الكويت، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.
❊ وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٧٨.

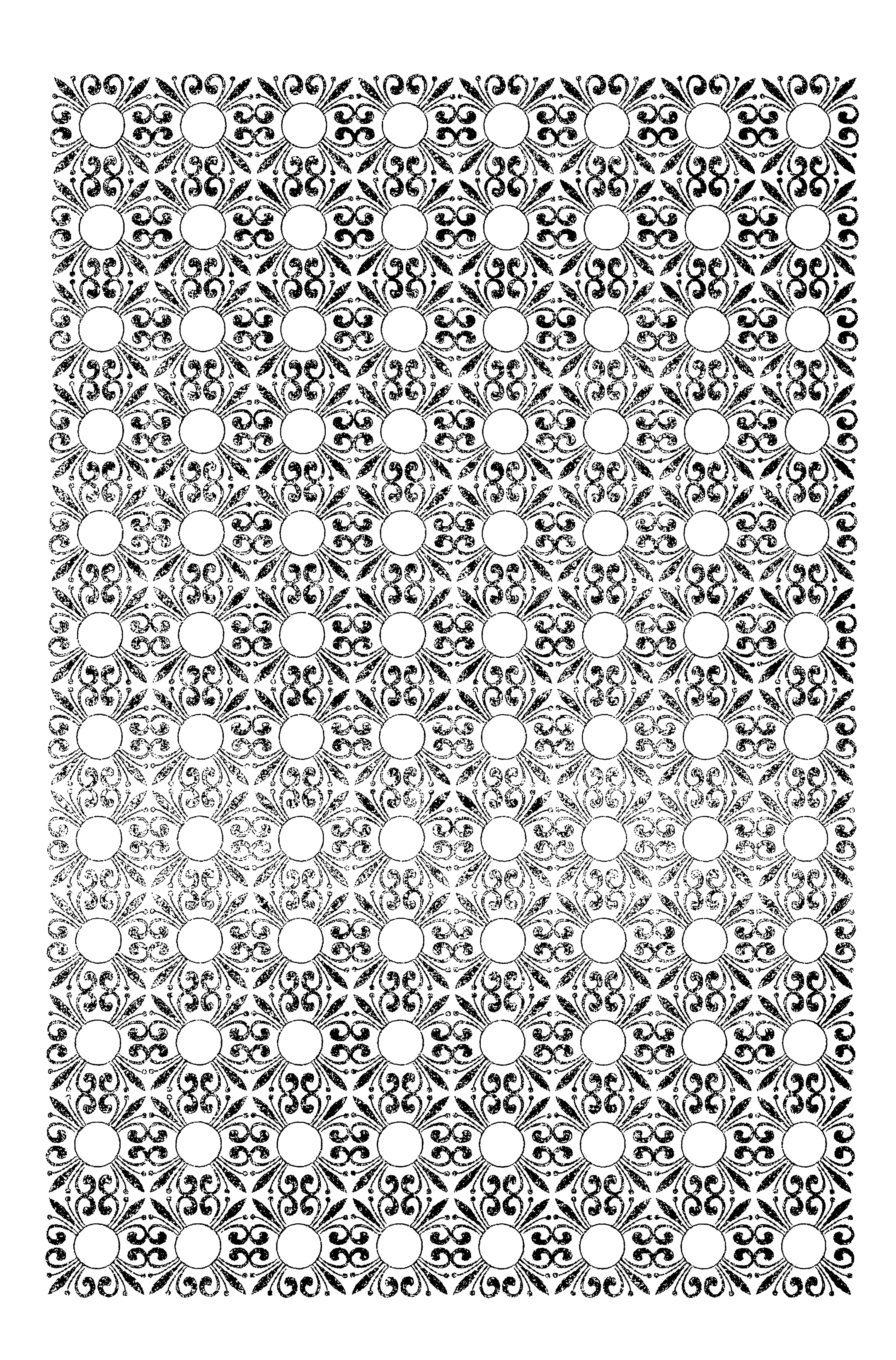
❊ **الرسائل الجامعية**

❊ أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه أعدها حماد بن محمد حامد الثمالي، قسم اللغة العربية في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ.

* حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، رسالة دكتوراه قدمها جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، إشراف د. إبراهيم بن صالح العوفي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية ـ قسم اللغويات، نوقشت عام ١٤٣٩هـ/١٤٤٠هـ.
* شرح كتاب سيبويه للرماني، رسالة دكتوراه قدمها محمد إبراهيم يوسف شيبة، بإشراف د. أحمد مكي الأنصاري، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، قسم الدراسات العليا فرع اللغة، ١٤١٤هـ/١٤١٥هـ.
* المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثّمَانِيَةِ لابن حجر العسقلاني، تحقيق مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري، دار العاصمة للنشر والتوزيع/دار الغيث للنشر والتوزيع، ط١، من المجلد ١/١١: ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، من المجلد ١٢/١٨: ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
* النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز، رسالة ماجستير قدمها عبد الله إبراهيم حاج إبراهيم، بإشراف د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى ـ قسم الدراسات العليا فرع اللغة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.





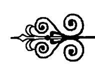
فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

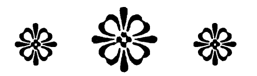
الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة




الموضوع	الصفحة
بَابُ التَّصْرِيف	٤٤٤
باب منه آخر	٤٥٥
باب الإدغام	٤٦٣
باب من شواذ الإدغام	٤٧٠
فهرس الآيات القرآنية	٤٧٩
فهرس القراءات القرآنية	٥٠٢
فهرس القراءات الشاذة	٥٠٤
فهرس الأحاديث	٥٠٧
فهرس الآثار والأقوال	٥١٣
فهرس الأمثال	٥١٦
فهرس القوافي	٥١٧
فهرس أنصاف الأبيات	٥٤٨
فهرس الأيام والحوادث	٥٥٨
فهرس القبائل والفرق والطوائف والأمم	٥٥٩
فهرس الأعلام	٥٦٤
فهرس المواضع والبلدان	٥٩٢
فهرس الكتب المذكورة في المتن	٥٩٤
فهرس المصادر والمراجع	٥٩٨
فهرس الموضوعات	٦٤١



أَسْفَار
لِنَشْرِ نَفِيسِ الكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ العِلْمِيَّةِ
دَوْلَةُ الكُوَيْتِ

۞ **أهداف المشروع:**

(١) إصلاح المسار العلمي لطباعة الكتاب الإسلامي، وذلك بانتقاء وانتخاب أنفس الكتب من تراثنا المعرفي العريق، ونشرها وفق أحدث مواصفات الطباعة والتنضيد.

(٢) إيجاد الحِلَق العلمية المفقودة: وذلك بنشر المعارف الأساسية المفقودة أو المهجورة من المكتبة الإسلامية؛ لذا فأغلب ما ينشر بمشروعنا يطبع لأول مرة، بناء على أن التجديد المعرفي يكون بنشر الكتاب القديم المؤثر في حقله العلمي، وقد ثبت صدق ذلك بالتجربة العملية.

(٣) استنقاذ التراث الإسلامي من الضياع، وذلك بنشر القطع الخطية الموجودة من أي كتاب تراثي فريد في بابه، ولو كان ناقصاً؛ لأن نشرها يعتبر حفظاً لها وتشجيعاً على تحصيل تكملتها.

(٤) تغذية المعاهد والمدارس والدورات بالمقررات التعليمية والدراسية، وهذا أحد أنماط المواد المنشورة في (أسفار): (منتج المتون التعليمية)؛ لأن مطبوعاتها على نوعين: الأول: مناهج تأسيسية. والثاني: مصادر مرجعية.

۞ **التواصل مع «أسفار»:**

يمكن التواصل مع أسفار عن طريق وسائل التواصل التالية:

s. faar16@gmai. com   @sfaar16

قائمة إصدارات مشروع أسفار

١ ـ عمدة الطالب لنيل المآرب في الفقه على المذهب الأحمد الأمثل مذهب الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تأليف: العلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١)، تحقيق: د. مطلق بن جاسر الجاسر. سنة النشر: ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

٢ ـ المنهج الصحيح في الجمع بين ما في المقنع والتنقيح، تأليف: العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله العسكري الحنبلي (ت ٩١٠)، تحقيق: د. عبد الكريم بن محمد العميريني (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

٣ ـ شرح القصيدة التائية في القدر لشيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: العلامة نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي الطوفي (ت ٧١٦)، مع تحقيق نص القصيدة التائية، تحقيق: د. محمد نور الإحسان بن علي يعقوب (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

٤ ـ رسالتان في مسألة القولين (وهي مسألة أصولية مذهبية مشهورة):

أ ـ نصرة القولين للإمام الشافعي، تأليف: العلامة أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص (ت ٣٣٥)، تحقيق: أ. د. جميل بن عبدالمحسن الخلف (بحث محكم).

ب ـ حقيقة القولين، تأليف: العلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥)، تحقيق: د. مسلم بن محمد الدوسري (بحث محكم). سنة النشر: ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

٥ ـ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، إملاء: الحافظ المجتهد تقي الدين محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد المالكي ثم الشافعي (ت ٧٠٢)، تحقيق: عبد المجيد بن خليل العَمري، إِمْهَا حسن آية الله، يونس الوالدي، أحمد عبد الرحمن حِيفو (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

٦ ـ الحواشي السابغات على أخصر المختصرات، تأليف الشيخ أحمد بن ناصر القعيمي، سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

٧ ـ بلغة الوصول إلى علم الأصول، تأليف: عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي (ت٨٧٦)، تحقيق: محمد بن طارق بن علي الفوزان. سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

٨ ـ تحصين المآخذ، تأليف: العلامة أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥)، تحقيق: د. عبد الحميد بن عبد الله المجلي، د. محمد بن علي مسفر (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

٩ ـ النكت في المختلف (في الخلاف بين الشافعية والحنفية)، تأليف: العلامة أبي القاسم أحمد بن منصور السمعاني الشافعي (ت٥٣٤) ابن أبي المظفر السمعاني، تحقيق: د. حسن بن عون العرياني، د. عبد الله بن محمد المعتق (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

١٠ ـ المسائل المولدات (المشهور بفروع ابن الحداد)، تأليف: العلامة أبي بكر محمد بن أحمد الحداد الكناني المصري الشافعي (ت٣٤٤)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن محمد الدارقي (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

١١ ـ حواشي ابن نصر الله على الفروع لابن مفلح، تأليف: محب الدين أحمد بن نصر الله التستري الحنبلي (ت ٨٤٤)، تحقيق: د. عبد الوهاب بن حميد، د. حسين بن حميد، د. ضيف الله الشهري (رسائل علمية). سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٨م.

١٢ ـ البدرانية شرح المنظومة الفارضية، ويليه: كفاية المرتقي إلى معرفة فرائض الخرفي، تأليف: عبد القادر بن أحمد بن بدران الدومي الحنبلي (ت ١٣٤٦)، تحقيق: سامح جابر الحداد، مراجعة: د. منصور بن عدنان العتيقي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٨م.

١٣ ـ الممهد (شرح مختصر المدونة لابن أبي زيد القيرواني)، تأليف: القاضي عبد الوهاب بن علي المالكي (ت ٤٢٢)، تحقيق: د. عبد المجيد خلادي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٤ ـ المنتخب من المحصول، تأليف: محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦)، تحقيق: عدنان العبيات. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٥ ـ غرر المحصول، تأليف: عبد الله بن أبي منصور الواسطي البُرْزي (ت ٦٥٧)، تحقيق: عدنان العبيات. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٦ ـ فصل: المقال في هدايا العمال، تأليف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦)، تحقيق: أنور بن عوض العنزي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٧ ـ الأوسط في أصول الفقه، تأليف: أحمد بن علي بن برهان الشافعي (ت ٥١٨)، تحقيق: عدنان بن فهد العبيات. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٨ ـ بغية أولي النهى في شرح غاية المنتهى، تأليف: ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩)، ويليه: تكملته لإسماعيل الجراعي (ت ١٢٠٢)، تحقيق: عبد الله بن سعد الطُّخَيْس، كريم فؤاد محمد اللَّمْعي. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

١٩ ـ **مسائل الخلاف**، تأليف: القاضي الحسين بن علي الصَّيمري الحنفي (ت ٤٣٦)، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

٢٠ ـ **تنقيح الفصول في علم الأصول**، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: سعد بن عدنان الخضاري. سنة النشر: ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

٢١ ـ **المحصول في علم الأصول** (تعليقة على مستصفى الغزالي على رسم الفقهاء)، تأليف: محمد بن سعد الخواري (من فقهاء القرن السادس)، تحقيق: عدنان بن فهد العبيّات. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.

٢٢ ـ **عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين علماء الأمصار**، تأليف: ابن القصار المالكي (ت ٣٩٧)، تحقيق: د. أحمد مغراوي (رسالة علمية). سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.

٢٣ ـ **مختصر كتاب المحصول في علم الأصول**، تأليف: تاج الدين عبد الرحيم بن محمد بن يونس الموصلي الشافعي (ت ٦٧١)، ويليه: **غاية السول في علم الأصول**، تأليف: علاء الدين علي بن محمد الباجي الشافعي (ت ٧١٤)، تحقيق: حسن معلم داود حاج محمد. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.

٢٤ ـ **عيار النظر في علم الجدل**، تأليف: أبي منصور عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩)، تحقيق: أحمد عروبي. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٥ ـ **الإخلال بالنقل في مسائل أصول الفقه ـ الاجتهاد والتقليد والفتيا والتعارض والترجيح ـ دراسة استقرائية تحليلية**، تأليف: محمد بن طارق بن علي الفوزان (رسالة دكتوراه حاصلة على التوصية بطبعها). سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٦ ـ **شرح المنتخَب من المحصول**، تأليف: شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤)، تحقيق: عدنان العبيات. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٧ ـ **المفهم لصحيح مسلم**، تأليف: أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفاسي (ت ٥٢٩)، تحقيق: د. مشهور بن مرزوق الحرازي. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٨ ـ **التوضيح في شرح التنقيح (شرح تنقيح فصول القرافي)**، تأليف: حلولو المالكي، أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطني، تحقيق: أ. د. غازي بن مرشد العتيبي، د. بلقاسم بن ذاكر الزبيدي، د. عبد الوهاب بن عايد الأحمدي. سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٢٩ ـ **الإبرازات المتعددة للكتاب، دراسة في مفهوم الإبراز، وتعدده، وتأسيسٌ لمنهج الحُكم على الكتاب بتعدُّد الإبراز، وطريقة تحقيقه**، تأليف: أ. د. حاتم باي، سنة النشر: ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٣٠ ـ **مختصر الروضة (البلبل في أصول الفقه)** [نسخة مجردة عن حواشي التحقيق]، تأليف: سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦)، تحقيق: محمد بن طارق بن علي الفوزان، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣١ ـ **مختصر الترمذي**، تأليف: سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦)، تحقيق: د. حسام الدين بن أمين حمدان، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٢ ـ **الإحكام في اختصار أصول الأحكام (المختصر في أصول الفقه)**، تأليف: ابن اللحام الحنبلي، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٣ ـ **إيضاح المشكل من أحكام الخنثىٰ المشكل**، تأليف: جمال الدين الإسنوي (ت ٧٧٢)، تحقيق: أنور بن عوض العنزي، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٤ ـ **الكفيل بالوصول إلىٰ ثمرات الأصول (مختصر برهان الجويني)**، تأليف: ابن المُنَيِّر المالكي (ت ٦٨٣)، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٥ ـ **الاصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة**، تأليف: أبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩)، تحقيق: أ.د. نايف بن نافع العَمري، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٦ ـ **نهاية الإقدام في مآخذ الأحكام**، تأليف: القاضي شهاب الدين الزنجاني (ت ٦٥٦)، تحقيق: حمود بن عبد الله المسعر، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٣٧ ـ **الطريق السالم إلىٰ الله**، تأليف: أبي نصر عبد السيد بن محمد البغدادي، المعروف بابن الصباغ (ت ٤٧٧)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

٣٨ ـ **الغاية في شرح الهداية**، تأليف: شمس الدين السروجي الحنفي (ت ٧١٤)، أربع عشرة رسالة دكتوراه، ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

٣٩ ـ **تعليقة في أصول الفقه**، تأليف: عماد الدين الطبري المعروف بـ(إلكيا الهراسي) (ت ٥٠٤)، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف، والمثنىٰ بن عبد العزيز الجرباء، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢٠م.

٤٠ ـ **شرح صحيح البخاري**، تأليف: قِوام السنَّة إسماعيل التيمي الأصبهاني (ت ٥٣٥)، تحقيق: د. عبد الرحيم بن محمد العزاوي، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

٤١ ـ **التحرير في شرح مسلم**، تأليف: قِوام السنَّة إسماعيل التيمي الأصبهاني (ت ٥٣٥)،

تحقيق: إبراهيم آيت باخة، سنة النشر: ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

٤٢ ـ مختصر الروضة (البلبل في أصول الفقه) ط. الموسّعة ذات الحواشي. تحقيق: محمد بن طارق بن علي الفوزان، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٣ ـ شرح مختصر الكرخي، تأليف: أبي الحسن القُدُوري (ت ٤٢٨)، تحقيق: أ.د. عبد الله نذير أحمد عبد الرحمن، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٤ ـ النكت على كتاب البرهان، تأليف: أبي العزِّ تقي الدين المقترح (ت ٦١٢)، تحقيق: د. علي بن عبد الرحمن بسام، راجعه: إبراهيم بن صالح الخزّي، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٥ ـ نظم الوجيز، تأليف: أبي الفتح نصر الله التستري البغدادي الحنبلي (ت ٨١٢)، تحقيق: طارق بن سعيد آل عبد الحميد الدوسري، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٦ ـ مجموعة التصحيح السبكي، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١)، ويتضمن ثلاثة مصنفات؛ توشيح التصحيح، تحقيق: د. عبد الله الطخيس وكريم اللمعي. تصحيح ترجيح الخلاف، تحقيق: محمد بن أحمد آل رحَاب. ترشيح التوشيح وتوضيح الترجيح، تحقيق: د. حسن أبو ستَّة وعبد الصمد البلوشي، بإشراف ومراجعة: حذيفة بن فهد كعك، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٧ ـ شرح المقترَح في المصطلح، تأليف: تقي الدين المقترح الشافعي (ت ٦١٢)، تحقيق: أحمد محمد عرُّوبي، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٨ ـ نهاية السول في دِراية المحصول، تأليف: القاضي المفضَّل بن سلطان الحموي، المعروف بابن حاذور (ت ٦٦٠)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله العثمان، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م.

٤٩ ـ المسكت، تأليف: الزبير بن أحمد الزبيري (٣١٧هـ)، تحقيق: عبدالله الثلاج. الأقسام والخصال، تأليف: أحمد بن عمر الخفاف (٣٦٢هـ)، تحقيق: حذيفة كعك. شرائط الأحكام، تأليف: عبدالله بن عبدان الهمذاني (٤٣٣هـ)، تحقيق: عبدالصمد النذير، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥٠ ـ جزء من التقريب والإرشاد، تأليف: أبي بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: عدنان العبيات، تاريخ النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

٥١ ـ أصول السرخسي (المسمىٰ: تمهيد الفصول في الأصول)، تأليف: شمس الدين السرخسي (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د. عبدالله السيِّد، د. رائد العصيمي، د. عسكر بن طعيمان، سنة النشر: ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.